





* بسم الله الرحمن الرحيم *

احمد الله على ما الهمني كن عصاميا لا عظاميا * وان كنت ابنا للكرام وخالفا
عن الاعلام وحفظني انا اكون امسيا * وجعل كل يوم لي خيرا مما تقدم عليه
من الايام * ثم ابلغ صلوة واتم سلام ابلغ مراقد عظام * ومشاهد اجسام
جسام لسيدنا محمد افضل من اوتي خير كلام * وآله وصحبه قدوة مبين الحلال
والحرام وبعد فيقول المفتقر الى القوى المتين * ابراهيم بن محمد بن عربشاه
الاسفرائيني المشتهر بعصام الدين * ان الكتاب الذي تحصيله انسب من كل
مناسب وتفصيله اجل المراقي الى اعلى المراتب * الكافية المنسوبة الى الشيخ
بن الحاجب * اوصله الله الى اعز المطالب * وجعل انيسه اجل مقاصد
كل طالب * وهو وان شرحه اوحدي بعد اوحدي واوضحه المعي بعد المعي
لم يبرز الى الان لاهله * وبقي اكثر مقاصده على دلالة كان في اصله * ربما
يتخيل المعول على شروحه * انه صار محصلا لمقصد من غوامض مقاصده
ولم ينل منه محصلا * فطالما حداني ذلك الى ان اشرحه شرحا وضحا موضحا
مختصرا مقيد المطلقاته * مفسرا مفيد المغلقاته * ضابطا المرسلاته مفصلا
لمجملاته * مصلحا لمختلاته مصححا المعتلاته الا ما ادعى التناسي اولم يره الاناسي
وكان يعوقني عنه العوائق وسوابق نوائب ساقتني الى اللواحق الى ان سألني
الاقدام عليه من لا يسعني مخالفته * لانه خفت بي متن ايده وعاطفته وتحققت
انه لا يضيع عملي * ولا يخيب دون بابه املي * وهو ان لا يخفى على ذلك الا لمعي
دقائق نظري وحقائق ما ادى اليه فكري وبعلم حق اهل العلم على الناس ويميز
ارباب الالباب ممن ليس لهم الا الحواس ولا يسوي بين اصحاب طرائق الصواب
وتابعي الوسواس الخناس * الذي يوسوس في صدور الناس * وكيف لا وقد

توجد

توجد فيما بين اولاد السلاطين والحكام * بنصب اعلام العلم وتكريم العلماء
الاعلام * فلذا جعله ربه في مقام الاكرام عبد العزيز العلام * لازال له من
التوفيق قوام * ومن اتم تأييد عضاده كما جعل اباه الذي هو اعظم خواقين الانام *
واكرم سلاطين الايام واحماهم لحوزة الاسلام من الانهدام واقمعهم لصلادة
لبدعة بالصيلم والاصطلام * واسخى من البحر والغمام واشجع من ضرغام
الآجام عبيد الله ذواها ثم واها لهذا المقام * يارب ويارباه رب اباه واباه
واجعلهما ممن تيتهم الحكمة والحكومة واحفظهما من فتنة البأس
والخصومة * وادم جيشهما في ظلال العيش الناعم بانعام ذلك الاب وهذا
الابن المنعم سيما اميرا كبيرا رباه في ايام الطفولة والصبا * بلبن العلم والعدل والعفة
والورع والسخا * الامير الخليق الحري بجوامع المدح والثناء * المنفرد من بين
الامراء بالشجاعة والسخاوة والبذل والعطاء * مربي العلماء نعم المربي يار محمد
ابن الامير المغفور المبرور جان وفاني * اللهم ارزقه حسنات في الدارين يقول
صاحبها حسبي * فجاء بحمد الله تعالى شرحا للفن لم يكتحل عين الانسان بثانيه
ولم يتمثل عند انسان العين ما يدانيه ومما ارجو ان تكون مرضية ان جعلت ما
يحويه الكتب من علل النحو محوية وما ينطوي عليه الزبر من تزييف ما لا يخفى
ضعفه مطوية * اذ ليس فيهما الا تشحيذ الاذهان وقد تيسر لي غاية ما في
الامكان * في اثناء تشييد الاركان اثق بالله ان يكون تأليفا مستجلبا الالفة قلوب
الطلبة ومذهبا للوصول الى اجل الطلبة * وهو حسبي ونعم الوكيل * اعلم انه
لابد للشارع في تحصيل هذا الكتاب من ضبط عدة اصول هي عدة وصوله
الى مقاصده فذكرتها اولا تسهيلا لطالبه وقاصده * اعلم ان كان اعتقاد الشيء
يسمى تصديقا والا تصورا وكل منهما ان يحصل من غير توقف على طلب وسبق
علم بشيء ينتقل منه اليه فبديهيا وان توقف فنظريا والنسبة الى النظر الذي هو
ملاحظة المعلوم لتحصيل المطلوب وما يحصل به التصديق بالشيء بطريق
النظر يسمى دليلا وما يحصل من تصوره تصور الشيء بطريق النظر يسمى
معرفا على صيغة اسم الفاعل وذلك الشيء معرفا على صيغة اسم المفعول
والاصل في المعرف ان يكون مميزا من افراد المعرف عن كل ما ليس فرداله وذلك
بان يشمل كل فرد له بحيث لا يشذ عنه فرد ويسمى هذا الشمول جمعا وان لا يشمل
ما ليس فرداله ويسمى منعا ويسمى المعرف الجامع المانع عند علماء العربية خاصة
حدا والمعرف به محدودا وقد يكتفى في المعرف بالتميز عن بعض الاغيار لكنه

لايكاد يوجد فى تعيين المفهومات الاصطلاحية انما يكثر فى تعيين اللغة ولذلك
يناقش فى تعريف المفهومات بفوت المنع فلا يجاب عنها بالاكتفاء بل يتكلف
ما امكن لجعله مانعا ومن شرائط المعرف ان يجتنب فيه عن اللفظ المشترك
وهو ما وضع لمتعدد لكل بوضع على حدة لايكون تابعا للوضع الاخر ان يكون
احد وضعيه بسبب مناسبة الموضوع فيه للموضوع له فى الوضع الاخر وعن
المجاز وهو اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لمناسبة بينه و بين الموضوع له
بقرينة صارفة عن ارادة الموضوع له و ينبغى ان يشترط الاجتناب عن الكناية
ايضا وهو اللفظ المستعمل فى غير الموضوع له لمناسبة بينه و بين الموضوع له
من غير قرينة صارفة عن ارادة الموضوع له لانه كالمجاز فى الفساد فكانهم
اعتمدوا على ظهور اشتراك الفساد بينه و بين المجاز و معنى الاجتناب عنهما ان
لايستعمل فى التعريف من غير قرينة واضحة تدل على ان المراد ما هو ومن
شرائطه ايضا ان يجتنب فيه عن لفظ لايعرف المخاطب معناه لانه كالضائع
لم يفسر او فسر كالشايع وماتراه كثيرا فى تعريف هذا الكتاب وغيره من ذكر
الفاظ هى من مصطلحات هذا الفن كالمعرف والمتعلم كما لا يعرف المعرف
لايعرفها فغاية الاعتذار عنه دعوى ان تلك الالفاظ كانت شايعة فى الالسنة
مشتهرة بحيث كان المص يعرف من حال المخاطبين انهم يعرفونها فلم تبق مشتهرة
بعد زمان صاحب التعريف والمكتسب بالمعرف تصور مفهوم المعرف اما
بوجه مساو واما بوجه غير مساو وتمييز الافراد من ثمرات هذا التصور فيجب
ان يقصد بكل من لفظى المحدود والحد مفهومه لا الافراد فذكر مايدل على
قصد الفرد خروج عن صناعة التعريف مخالف لما هو عادة اصحابها ولذا ث
يحفظ المعرف والمعرف عن الاشتمال على مايدل على قصد الفرد و ينكر على
من قرن شيئا منهما بلفظة كل و يعتذر بما امكن ان يتكلف به ان كان له شان
وستعرف تفصيله ان كان لنا زمان وقد اعتبر المص فى تعريفات الفنون
المستخرجة بالتتبع امرين آخرين احدهما انه ينبغى ان يعرف بما لا يتوقف
معرفته على التتبع لان خطاب تأليفاتها ليس مع التتبع لاستغنائه عن التعلم
لان الغرض من تعلم النحو مثلا معرفة احوال كلم العرب من حيث الاعراب
والبناء وقد حصل له ذلك بالتتبع ولذلك ستراه يعدل عن بعض تعريفات القوم
واورد عليه ان المستغنى عن تعلم النحو من تم استقراؤه واما من تتبع بعض الاحكام
دون بعض فلا فيصح ان يعرف له بعض المفهومات بما عرف بالتتبع ليعلم احكام

اخرى

اخرى له لم تعرف بالتتبع هذا وعين التحقيق يحكم بان خطاب هذه الفنون
لا يخلو عن مخاطب لبس له تتبع اصلا وبالجملة ينبغي ان يراعى في تعريفاتها
هذا الاصل ومالا ينطبق عليه يكون مختلا ولا ينبغي اصلاحه باعتبار امر
يتوقف على تتبع مالانه لا يتم بالنظر الى ماهو عار عنه رأسا وثانيهما وهو مذكور
في بحث الحال من شرح المفصل ان المراد من حدود الالفاظ ان يكون اللفظ
دالا على ماذكر هذا يريد ان قولهم في حد المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل
معناه مادل على انه وقع على معناه فعل الفاعل سواء كان وقع عليه في نفس
الامر اولا وان وقع ولم يدل عليه لفظه لم يكن مفعولا به وظاهر دعواه في غاية
الاختلال لان اكثر تعريفات الفن خالية عن هذا المعتبر الا ترى ان تعريف
الكلمة بلفظ وضع لمعنى مفرد لبس معناه انها ما يدل على ذلك ولعل مراده ان ما
ذكر من احوال مدلول اللفظ في التعريفات معناه انه حاله بحسب دلالة اللفظ
لا بحسب الواقع مثلا وقوع فعل الفاعل على المفعول به حال معنى اللفظ الذى
هو مفعول به فالمعتبر فيه دلالة اللفظ لا الواقع واما ما ذكره من احوال نفس
الالفاظ فلبس كذلك وبعد تحقيق ماذكره من الاصل لا نغفل عنه فان كثيرا
من تعريفاته لا يتم بدونه والاصل في التعريف ان يكون مركبا من جزئين احدهما
اخص من الاخر مطلقا يعني يصدق على بعض افراد الاخر فقط والاخر
يصدق على كل افراده ويسمى الاخر اعم ويسمى ذلك الاعم جنسا ان كان
تمام جزء مشترك بين المعرف وغيره وذلك الاخص فصلا ان لم يكن خارجا عن
المعرف وان كان الجزآن بحيث يشمل كل منهما مايشمل الاخر وهما الاعم
والاخص من وجه يقال للمتقدم هو بمنزلة الجنس وللمتأخر هو بمنزلة الفصل
وكذلك ماهو خارج عن المعرف بمنزلة الجنس ان كان اعم مطلقا وبمنزلة
الفصل ان كان اخص مطلقا ولا يصح التعريف بما هو اخفى من المعرف ولا
بما هو مساوله في المعرفة والجهالة وينبغي ان يحفظ التعريف عما يوهم التعريف
بالاخفى او المساوي ولا يصح التعريف بما يتوقف معرفته على معرفة المعرف
ولا بما يكون معرفته مع معرفته لان مايعرف به الشئ سابق عليه في المعرفة
ومايتوقف معرفته على الشئ متأخر عنه ومامع الشئ لا يكون سابقا عليه ومن
عادة ارباب التعريف ان يعقبوا الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة
المحدود واما تحصيل مفهومات الاقسام لانها مهمة لبيان مايخص بكل من
الاحكام والتقسيم هو ضم مفهومين متخالفين الى مفهوم ليحصل من ضم كل

مفهوم معه اخص منه بحسب الواقع او في نظر العقل والثاني هو الذى يقال له
الاخص بحسب المفهوم فيسمى المفهوم الذى ضم اليه مقسما وكل من
المفهومين اللذين ضما اليه قيد القسم والمجموع الحاصل من كل ضم قسما
بالقياس الى المقسم وقسيما بالقياس الى المجموع الحاصل من الضم الآخر وبما
سمعت عرفت ان التقسيم ايضا للمفهوم لا للمفرد وان كان ثمرته جعل الافراد
طائفة وانه يجب حفظ لفظ المقسم عن الدلالة على قصد الفرد والاصل في
التقسيم ان يكون على وجه يضبط جميع افراد المقسم ويسمى ذلك الضبط
حصرا وهو قد يكون بحيث يظهر للعقل بمجرد ما ذكر في التقسيم من غير
ملاحظة ما هو الخارج عنه وان كان لا زماله وقد يكون كذلك بل يحتاج الى
تتبع افراد المقسم ليعرف ان التقسيم وقع ضابطا لها ويسمى الاول قسمة عقلية
والثاني قسمة استقرائية والاصل ايضا في التقسيم الا يصدق شئ من الاقسام
على ما يصدق عليه القسم الاخر ويسمى قسمة حقيقية وقد يكون بحيث
يصدق قسم مع قسم لعدم تباين مفهومات ضمت الى المقسم ويسمى قسمة
اعتبارية ولما فرغنا من تمهيد الاصول حان القفول الى ما نحن بصدده من
شرح الكتاب والتضرع والابتهال الى الفياض الوهاب لالهام الصدق
واعلام الصواب وللتوفيق لتنقيح الخطاب * اعلم ان المستفاد من بعض
الشروح ان الكافية كانت مشتملة على خطبة حيث شرح الخطبة والمستفاد
من بعضها انها لم تشتمل لا على التسمية ولا على الحمد وكان وجهه ان الخطب
في الاكثر الحاقية فكانها اشتهرت قبل الحاقها ومنهم من ذهب الى انها متروكة
الحمد فقط وقال لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف حتى يبدأ على سننهم وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد
اقطع يريد ان المقام داع الى هضم النفس لمظنة الاعجاب بهذا التأليف الذى لم
يسبق المص احد بمثله واورد عليه ان ترك ما ورد به الشرع والتزمه السلف
للتخييل مما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الا مثل ان لا يصوم ولا يصلي احد
هضما لنفسه بتخييل انه ليس في سلك العقلاء البالغين ويمكن ان يدفع بان
تخييل انه ليس ككتب السلف وليس بذى بال لا يستدعى عدم الابتداء به بل
يكفي فيه تخييل عدم الابتداء والتخييل يتحقق بترك الاتيان بالحمد على وجه شايع
من ذكر لفظ الحمد او ما يشتق منه لانها لما اعتادت النفس استفادة الحمد في اوائل
الكتب بهذا الطريق ولم تجدها يخيل اليها انه ترك مع انه لم يترك لاشتمال التسمية

على وضوح الدلالة على جميع الصفات اجمالا وعلى بعضها تفصيلا وليس
الحمد قول القائل الحمد لله ومايشبهه بل القول الدال على الصفات الكمالية
فاحسن الضبط فانه من مزالقة لبس اهاسلوك اسلم منه وانما بدأ بتعريف الكلمة
والكلام لان النحوى يبحث عن احوالهما اوعن احوال مايتوقف معرفته
على معرفتهما من اقسامهما ومالم يعلم الشئ لايمكن ان يحكم عليه وفيه ان
الكلمة معلومة للمخاطب قبل التعريف بمقتضى التعريف والتعريف وما
قيل ان التعريف بمعنى تحصيل التصور لايقتضى سبق علم المتعلم انما يقتضى
سبق علم الكاسب ففيه ان المتعلم مالم يتوجه الى المعرف الذى هو مدلول اللفظ
اولم يلاحظ تفسيره لم يحصل له معرفة مدلول اللفظ بالتعليم فالوجه انه مالم يعلم
المبحوث عنه فى العلم على وجه يميزه عن جميع ماعداه لم يحصل الحكم عليه على
وجه يخصه ويتعين عند المتعلم ان هذه الحالة له لالغيره وشئ من التعريفين لا
يقتضى العلم على هذا الوجه ثم البحث عن حال الكلمة واقسامها ظاهر واما
البحث عن حال الكلام ان كان مرادفا للجملة فكما يبحث عن الخبر الجملة والحال.
والصفة كذلك وحينئذ كان الاولى تعريف الجملة لان البحث عنه انما وقع
مذكورا بلفظ الجملة لا الكلام وان كان اخص من الجملة فالبحث عن الكلام خفى
الا ان يجعل بعض المباحث راجعا اليه كان يقال قولهم كم لها صدر الكلام
بحث عن الكلام بانه يجب ان يكون كم فى صدره وبالجملة يجب تعريف الجملة
ايضا لانها يبحث عنها اكثر من البحث عن الكلام بل كلا كما تعرف فنعم
ما فعل الزمخشرى فى المفصل حيث قال بعد تعريف الكلام ويسمى جملة
وقدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف معرفت مفهومه على معرفة
مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق مفهومها وتوقف وجود فرده
على وجود فردها وتوقف معرفة فرده على معرفة فردها وتوقف معرفة
تقسيمه على معرفة تقسيمها فقال (الكلمة) معرفة بلام التعريف فلنعين لك
اولا معانى اللام ثم انذكر مايحتمله المقام وماهو ارجح ان يكون هو المرام فنقول
لام التعريف اماللاشارة الى تعين ماار يد بمدخوله ويسمى لام الجنس وله
شعب لانه قد يقصد بالمعرف به اى الجنس من حيث هو هو مع قطع النظر عن
الفرد ويخص باسم لام الحقيقة وقد يقصد به اليه من حيث الوجود فى فرد
غير متعين ويخص باسم لام العهد الذهنى وقد يقصد اليه من حيث وجوده
فى ضمن جميع الافراد ويخص باسم لام الاستغراق واما للاشارة الى فرد من

من مدلول اللفظ متعين عند المخاطبين و يقال له لام العهد الخارجي واذا اطلق لام العهد ينصرف اليه فاللام ههنا اما للاشارة الى فرد من المدلول وح يكون مدلول الكلمة هو المسمى بهذه اللفظة لانه لا معنى للكلمة ان يكون المفهوم المقصود بالتعريف فردا منه بل هو احد معانيها فلا بد من تأويلها بالمسمى بهذه اللفظة حتى يكون اللام اشارة الى المعنى المعهود فيما بين النحاة من جملة افراد المسمى بهذه اللفظة وحمل الكلمة على هذا المعنى غير مستبعد عن الافهام لان المخاطبين لا يفهمون من اطلاقها في مقام تعليمها الا هذا بل قصد معناها الموضوع له خارج عن قانون القصد لان قصد المعنى انما يكون لافادته ولا يمكن ان يستفيده منها المتعلم للمعنى لعدم علمه به قبل التعلم وهكذا كل محدود قصد باطلاقه تعليم معنى مدلوله لا نقول قصد فرد من مدلولي المحدود خروج عن الاصل الذي ذكرته من ان التعريف للمفهوم لا للفرد حتى يجب تعريف المحدود عما يدل على قصد الفرد لانا نقول ما قصد تمييز افراده يقصد في التعريف الى تصويره لا الى تصوير افراده سواء كان فرد مدلول اللفظ المحدود ونفس الموضوع هو له فقصد فرد المسمى بالكلمة اذا كان المقصود تمييز افراد ذلك الفرد وتصوير نفس مفهومه لا يخالف القانون واما للاشارة الى نفس المعنى مع قطع النظر عن الافراد فيكون لام الحقيقة وهو الانسب بمقام التعريف لشيوعه فيه حتى يمثل لام الحقيقة به لكن فيه ان قصده ضايع لانه لا يمكن ان يستفيده المخاطب المتعلم منه حين اطلاقه في مقام التعليم لجهله بالوضع له الا ان يقال قصد المعنى في الشايع للافادة وفي مقام التفسير ليس للافادة بل للتفسير و ح اللام للاشارة الى تعينه عند المخاطب باعتبار انه المعنى المعتبر عند النحاة ولا منافاة بين لام الجنس التي لا تنفك عن الكثرة وتاء الوحدة لان الجنس لها وحدة في العقل وان كثر في الخارج والوحدة الذهنية لا تنافي الكثرة الخارجية على ان الوحدة لا تنافي كثرة ما بل كل كثرة لا تخلو عن وحدة والتحقيق ان التاء لاشتراط الوحدة لكل جزء من الكثرة وبيان ان كل فرد من هذا المفهوم مأخوذ مع الوحدة والكثرة لا تنافي وحدة جزئها بل تستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد وليس لك ان تحمله على لام الاستغراق ولا على لام العهد الذهني لما عرفت انه لا قصد الى الفرد على ان لام العهد الذهني يوهم جهالة المحدود (لفظ) لم يقل لفظة لانه لم يقصد التأنيث لاستواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع في المصدر

وان اريد به معنى المشتق صرح به الكشاف فى سورة يوسف فى قوله تعالى * حتى تكون حرضا * بل جوز ترك التأنيث فى صفة على زنة المصدر فى تفسير قوله تعالى خلصوا نجيا * ولا الوحدة لانه لا وحدة معتبرة عنده فى الكلمة حيث جعل عبد الله كلمة ذلا معنى لتاء الوحدة فى الكلمة من غير اعتبار وحدة لان التاء نص فى الوحدة لا يجوز تجريدها عنها بل لان معنى الوحدة فى الكلمة افرادها فيغنى قيد الافراد عن الوحدة وهو بمنزلة الجنس يشمل المهمل اى الذى لم يوضع لمعنى والمستعمل اى الذى وضع لمعنى ولم يهمل والمركب والمفرد لانه فى عرف اللغة مايتلفظ به الانسان وقيل فى الاصطلاح ونقض بالضمير المستتر لانه ليس مما يتلفظ به الانسان مع انه لفظ فى الاصطلاح اما انه ليس مما يتلفظ به الانسان فانه لو كان منه لكان محذوفا لان المحذوف مايتلفظ به لكن لم يتلفظ به بل نوى وكونه محذوفا باطل لانه لو كان محذوفا لزم حذف الفاعل مع الاتفاق على انه لا يجوز حذف الفاعل فى غير صورة التنازع وامتناعه فيه ايضا عند الاكثر والتزم المص كونه لفظا محذوفا وقال لم يطلق عليه المحذوف تحاشيا عن القول بحذف الفاعل ولا يخفى انه كلام لا حاصل له * وزاد بعضهم فى التعريف وقال اللفظ مايتلفظ به الانسان اوما فى حكمه وفيه انه يصدق التعريف ح على الدوال الاربع والحركات الاعرابية لانها فى حكم مايتلفظ به فى الوضع للمعنى والافادة له مع انها ليست بالفاظ قال المص فى الايضاح ادنى مايطلق عليه اللفظ حرف واحد فينبغى ان يزاد فى التقييد ويقال او فى حكمه فى وقوعه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه ولك ان تقول الحكم فى اطلاق النحوى ينصرف الى الحكم النحوى والفرق بين اللفظ المحذوف والضمير المستتر ان المحذوف من مقولة الصوت والحرف وله لفظ موضوع منوى ربما يتلفظ به فى هذا المقام الذى حذف فيه كما فى قولك الهلال فان المنوى فيه لفظ هذا وربما يقال هذا الهلال وربما لا يجوز التلفظ به فى هذا المقام لكن يتلفظ به فى مقام آخر كما فى قولك حمدا فان المقدر فيه حمدت وهو وان لم يتلفظ به مع حمد لكنه يتلفظ بدونه كثيرا والمستتر ليس كذلك قال الشارح الرضى فى بحث المضمرات وقول النحاة ان الفاعل فى زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدريس لضيق العبارة ولم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به بقى ان المستتر ماذا فنحن نقول والله اعلم انه المعنى المعقول الحاضر فى مقام التكلم والخطاب بذاته استغنى

لحضوره عن الاحضار بلفظ وفى الغيبة بسبق الذكر فى التكلم والخطاب
ليس من جنس اللفظ اصلا وفى الغيبة ربما يكون لفظا اذا كان المنوى السابق
لفظا كما فى قولك زيد ضرب واللفظ قيل فالفاعل اللفظى والحقيقى فى اضرب
متحدان ولكونه فاعلا اللفظ جعل لفظا حكما فاذكره بعض افاضل الشارحين
انه ليس من مقولة الصوت والحرف اصلا محل نظر والحق التفصيل وما نقله
الشارح الرضى عن بعض النحاة فى بحث المضمرات المقدر فى ضرب ينبغى
ان يكون نصف الالف او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير
المثنى ليس بشئ اذ لا يخطر بالبال حين سماع اضرب شئ بازاء المخاطب من
نصف الالف او ثلث الواو على انه ينبغى ان يقال او ثلث الواو لان المفرد يجب
ان يكون ثلث الجمع لا ثلث المثنى ويلزم ان يكون المستتر فى ضاربان الفا
وفى ضاربون واوا وفى ضاربات نونا مع بعدها يلزم كونه لفظا ويلزم ما قد سبق
لكن بقى على ما حققناه انه يشكل ح جعل اللفظ الحكمى مما وضع لمعنى لانه
ليس هناك الا الذات المنوى فكيف يكون موضوعا وموضوعا له فيختل تعريف
الكلمة وتعريف المضمر وتعريف الاسم الا ان يجعل الوضع والدلالة ايضا
كاللفظ اعم من ان يكون حقيقيين او حكميين ويجعل المستتر موضوعا حكميا
ودالا حكميا ولنا فى شرح الرسالة الوضعية كلام آخر فى تحقيقه لكن مخافة
الاطناب دعت الى حوالته عليه فاليه المرجع والمآب والله اعلم بالصواب
وتقييد التلفظ بالانسان لا يخرج كلمات الله وكلمات الملائكة والجن عن تعريف
اللفظ حتى يخرج عن تعريف الكلمة لانها مما يتلفظ بها الانسان وللحفظ
عن الايهام ترك المص ذلك التقييد فى شرح هذا الكتاب وان قيد فى ايضاح
المفصل (وضع) بمنزلة الفصل يخرج اللفظ المهمل كله ويشمل الدوال الاربع
على ما هو المشهور وامثالها من الاصوات الموضوعة للمعانى من غير ان تكون
الفاظا لا ان تقدم اللفظ منعها عن الدخول فى التعريف ولا يخرج اللفظ المركب
حتى يكون مغنيا عن قيد الافراد لان الوضع تعيين الشئ لشئ بحيث ينتقل
العالم به من الشئ الاول الى الشئ الثانى من غير قرينة واللفظ المركب عين
كذلك لكن بتعيين اجزائه مثلا اذا عين زيد للذات المخصوصة والقائم لذات له
القيام وصورة التركيب لثبوت القائم لزيد فقد عين زيد قائم لمجموع هذه المعانى
لكن بتعيينات متعددة وانما قلنا من غير قرينة ليخرج تعيين المجاز لان الواضع
كما عين اللفظ للموضوع له عين لكل ما يناسبه بقرينة فقال اطلقوا كل لفظة

وضعناها

وضعناها لمعنى على كل معنى يناسبه بالقرينة وهذا التعيين الشامل لهما ايضا
من معانى الوضع لكن المعنى المشهور هو المعنى الاخص المذكور وهو المدار
لتقسيم اللفظ الى المشترك والمنفرد والحقيقة والمجاز وتحصيل اقسام الكلمة
وتنويع الدلالة بالمطابقة والتضمن والالتزام الى غير ذلك وهذا التعريف
اولى من قولهم تخصيص شئ بشئ متى اطلق او احس الشئ الاول فهم
منه الشئ الثانى كما يشهد به استعماله باللام دون الباء على انه ينتقض اما بوضع
اللفظ المشترك او المطلق وقد بسطنا بيانه فى شرح فارسى المنطق ولا ينتقض
تعريف الوضع بوضع الحروف لان تعيينه ليس بحيث ينتقل منه العالم به
بالوضع الى المعنى بل لابد للانتقال من ضميمة لان الضميمة مما يجب لعلم الوضع
لانه مالم تكن الضميمة لا يحضر عند السامع الوضع وبعد العلم بالوضع ينتقل
اليه من غير ضميمة ولهذا الكلام مزيد تفصيل فى شرحنا للرسالة الوضعية
ولا يخفى ان مقتضى تعريف الوضع ان يكون معنى قوله وضع شئ لشئ بحيثية
مخصوصة فلا سبيل الى اسناده الى ضمير اللفظ ولا الى تعلق قوله لمعنى به فلابد
من تجريد الوضع عن الشيئين وجعله بمعنى التعيين لكن لا مطلقا بل التعيين
المقيد بالحيثية المذكورة المربوطة فى اللفظ والمعنى بعد قطعهما عن
الشيئين ووضع اللفظ والمعنى موضعهما فبقوله وضع لا يخرج شئ
من المهملات لانه ما من مهمل الا وعين ولا اقل من تعيينه للتركيب
من حروف مخصوصة وبقوله لمعنى يخرج المهملات لانها لم تتعين لمعنى فما قيل
انه يخرج بقوله وضع بعد التجريد ما سوى حروف الهجاء لان حروف الهجاء
عين لغرض التركيب فخروجها بقوله لمعنى غير صحيح وانما قلنا لابتجريد عين
الحيثية المعتبرة فى مفهوم الوضع لانه لو جرد عنها لدخل المجاز فى تعريف
الكلمة وللنظر الدقيق هنا مشهود آخر وهو انه ربما يكون للمعنى فى حالة الاجمال
احكام ليست له حالة التفصيل الا ترى انه يصح قولك علم زيد واسنادك العلم
الى زيد بلا كلفة ولو فصلت معنى علم وقلت حصل صورة الشئ فى العقل
لا يبقى لك سبيل الى جعل زيد مسندا اليه لهذا المفصل وله غير نظير فليكن
قوله وضع بمعناه الاجمالى صالحا للاسناد الى اللفظ والتعلق بالمعنى وان لا توجد
تلك الصلاحية فى تفصيل ذلك المعنى ثم وضع احتراز عن جميع المهملات
كما هو المشهور بل لا احتراز بقوله (لمعنى) المعنى ما يقصد بشئ سواء كان لفظا كما فى
اسماء حروف الهجاء او غيره وقد يكتفى فيه بصحة القصد وهو اما مصدر
بمعنى القصد نقل الى المقصود او اسم زمان او مكان نقل اليه والمناسبة ظاهرة

وتخصيصه بالمكان من ضيق العطن كالاعتراض بان جعله اسم مكان لعدم
الفرق بين المفعول ومكان الفعل واسم المفعول وكان فى الاصل معنيا كمرمى
خففت وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه (مفرد) احتراز
عن المركبات مطلقا فانها ليست بكلمات وهو من مصطلحات اهل الميزان
وحقيقته لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه ووصف المعنى به وصف له بحال
اللفظ فالمعنى المفرد معناه المعنى المفرد اللفظ فالاولى جعله صفة للفظ ترجيحا
للحقيقة على المجاز وتحرزا عن ايهام ان افراد المعنى متقدم على الوضع فان المتبادر
من الوضع لمعنى مفرد ان يكون ا حدطرفى الوضع المعنى المفرد وانما اخر مع افراده
عن وصف الجملة وحق الوصف المفرد ان يقدم كما صرح به صاحب
التسهيل لانه لو قدم لتبادر منه انه مفرد قبل الوضع مع ان الافراد متأخر
عن الوضع ولا غنى عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع وبهذا
تبين انه يمكن اختصار التعريف بان يقال الكلمة لفظ مفرد فيكون
تعريفا بالمجاز بقى ان المفرد لفظ مشترك بين هذا المعنى وبين ما يقابل
المثنى والمجموع اعنى الواحد وبين ما يقابل المضاف اى ما ليس بمضاف
وبين ما يقابل الجملة اعنى ما ليس بجملة واستعماله بجميع هذه المعانى يرد عليك
فى هذا الكتاب وتعرف كلا فى موضعه فاستعماله فى التعريف مخل كما عرفت بما
لا يذهب عليك ان اللفظ الواحد قد يكون بالنسبة الى معنى مفردا وبالنسبة الى
معنى مركبا كعبد الله وبالنسبة الى معنى حقيقة وبالنسبة الى معنى مجازا كالاسد
فانه حقيقة فى الحيوان المفترس وكلمة مجاز فى الرجل الشجاع وليس بكلمة
فلا بد من قيد الحيثية اى الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه كذلك
ليخرج عبد الله باعتبار المعنى المركب والاسد باعتبار المعنى المجازى والا لم يكن
التعريف مانعا قيل الانسب بغرض النحو ان يجعل نحو قائمة وبصرى
من المركب اعرب اعراب الكلمة داخلا فى حد الكلمة وقد فات ذلك الكل
لاتفاقهم على تقييد حد الكلمة بالافراد وان يجعل نحو عبد الله مما اعرب اعراب
كلمتين خارجا عنه كما اخرجه صاحب المفصل ومن تبعه عنه بذكر اللفظة
اذ لا يقال له لفظة اذ المراد باللفظة ما لا يمكن التلفظ به مرتين باعتبار وضع
من الاوضاع بل لا يصح التلفظ بالمجموع الامرة واحدة ونحن نقول اخراج
الزمخشرى مثل عبد الله عن تعريف الكلمة يشبه ان يكون قرينة كيف
وقد يقال بعد تعريف الكلمة فهى جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل

والحرف

والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق بشئ بعينه غير متناول
ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو
والمركب اما جملة واما غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب
وبعلبك اومضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى وقال
العلامة التفتازاني في شرح الشرح لمختصر ابن الحاجب ان النحاة اجمعوا
على مثل عبدالله اسم وكل اسم كلمة ثم نقول ان بعلبك علما معرب باعراب
الكلمة وقد خرج عن تعريف صاحب المفصل ففاته ما هو الانسب
مالم يفت المص على ان الانسب لغرض النحو جعل عبدالله كلمة يصح حكمهم
بان اعرابه على مقتضى وضعه الاصلي وجعله بمنزلة الكلمتين وبان اعراب
مجموع الرجل وتسمى لجعلهما بمنزلة كلمة واحدة لشدة الامتزاج فلولا اعتبار
الكلمة كما عرفه المص لم يتميز المعرب بسبب التنزيل بمنزلة غيره من المعرب
بلا تنزيل بل تكلف (وهى اسم) اى كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة (وفعل) اى كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترنة باحدها
(وحرف) اى كلمة دلت على معنى بسبب غيرها الذى هو لفظ آخر كما قالوا
ان الحرف مشروط فى الدلالة بذكر متعلقه وبما ذكر ظهر ان تقسيم الكلمة
اى ضم قيود اليها قد تحقق الا ان القيد والمقيد ذكرا بلفظ واحد وان القسمة
استقرائية لاحتمال قسم آخر هو مادل على معنى بسبب غيره لا يكون لفظا بل شئ
آخر من الاشارة الحسية اوغيرها مما يمكن عقلا بدفعه الاستقراء فما ذهب اليه
الرضي من ان الحصر عقلي وتبعه كثرة من المهرة غيرة انما يتم لو كان الحرف
عند النحاة مادل على معنى بغيره سواء دل بالمتعلق او الاشارة او غيرها
وهو ممنوع بل الظاهر ان اسم الحرف موضوع بازاء ما وجد فى كلامهم ثم قد سبق
ان الاصل فى التقسيم كونه حاصرا فبهذا الاعتبار تضمن التقسيم دعوى
الانحصار فاستدل بقوله (لانها) وجعل اللام متعلقة بالانحصار المفهوم
من التقسيم وقيل المفهوم من السكوت فى معرض البيان وقوله (اما ان تدل
على معنى فى نفسها) خبران ولما لم يصلح حمله على اسمه احتيج الى تأويل
ان تدل بالدال او تقدير الحال مضافا الى الاسم وفرق صاحب العباب
شارح اللباب بين صريح المصدر والمأول به فى صحة حمل الثانى على الجثة
دون الاول فى بحث لام الجحود وسيأتى وارتضاه المحقق الشريف فى هذا
المقام فى حواشي الرضي والدلالة فى عرف ارباب العربية كون الشئ

بحيث اذا علم علم منه شئ آخر بعد العلم بالعلاقة العقلية او الوضعية و الطبيعية والاول هى الدلالة العقلية والثانى هى الوضعية و الثالث هى الطبيعية و يسمى الشئ الاول دالا والثانى مدلولا وقوله (اولا) من تتمة الخبر وعطف على تدل اى اولا تدل على معنى فى نفسها و جعله عطفا على فى نفسها اى اولا فى نفسها يرده سبق كلمة اما وقوله فيما بعد اولا عطفا على ان يقترن (لثانى الحرف) ترك العطف لانه ليس مقدمة من مقدمات الدليل بل جملة اعتراضية احتيج اليها لتعيين معنى الحرف الذى كان حقه ان يتقدم على الدليل وكذا ما يماثله (والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا) عطف على الترديد الاول ومقدمة من مقدمات الدليل حقها ان تعطف على المقدمة السابقة كما هو المتعارف فى نظم الادلة وليس مع قوله الثانى الحرف جوابا لسؤال مقدر نشأ من الترديد الاول وهو ما الثانى و ما الاول لانه لا يعهد مثل هذا السؤال فى اثناء الاستدلال ولان قوله والاول مقدمة الدليل (الثانى الاسم والاول الفعل) لما كان يتجه على استدلاله على دعوى الحصر امران احدهما ان الحصر الاستقرائى لا ينكشف الا بالتتبع والاستقراء فالترديد بين النفى والاثبات مما لا طائل تحته اذ لا يتم بدون التمسك بالاستقراء والاستقراء يتم بدونه وثانيهما ان الدعوى مجهول التصور لعدم العلم بمدلول الاسم و الفعل و الحرف فالاستدلال عليه لا يجدى اجاب عنهما بقوله (وقد علم) معطوفا على العلم الذى يتوقع من الدليل وهو العلم بالمدعى فكانه قال قد علم بذلك دعوى الحصر وقد علم (بذلك حد كل واحد منها) فالدليل يصور المدعى و يبينها وتضمنه الحدود اختير على الاكتفاء بالاستقراء ولك ان تجعل ذلك اشارة الى المدعى و الباء بمعنى مع و لهذا التنبيه يقع فى معرفة قوله فيما بعد ولا يتأتى ذلك الا فى اسمين اوفعل واسم ومن الناس من جعل التقدير قد تبين فقدر ما لو كان مذكورا لاقتضى جزالة المتن ازالتها و ذكر لا براد قوله وقد علم الخ نكات حقت ان تسمى نكايات تركتها لانى لست جامع حكايات بل ذاكر ما ارجو ان يكون مضمنها هدايات وعن تضييع الوقت وقايات متضرعا وسائلا من الله تعالى عنايات ووجه معرفة الحد من الدليل انه عرف تمام المشترك بين الاقسام الثلثة وتمام المشترك بين الاسم والفعل بحيث يحصل لكل معرف جامع مانع وقد عرفت ان لا معنى للحد عند الادباء

الا المعرف الجامع المانع فلا يرد انا لا نم معرفة الحدود والحد معرف
لا يشتمل الا على اجزاء المعرف وكون ما علم من الدليل تعريفا بالاجزاء مم
ولكل من الحدود مزيد بيان يتوقف على مكان فانتظره سائلا من الله زمان
امان (الكلام ما) لفظ (تضمن كلمتين) اى كلا منهما يقال ضمنته الوعاء
اى جعلته فيه وخرج به ما سوى المركب لكن خرج ايضا نحو جسق مهمل
مع انه كلام اذ ليس جسق كلمة على ماهو التحقيق وقد استوفيناه فى شرح
الرسالة الوضعية الا ان يقال المهمل المراد به نفسه بل كل لفظ اريد به نفسه
فى حكم الاسم حيث يجرى عليه احكامه فيكون كلمة حكما و بحث النحوى
لا يقتصر على الكلمة الحقيقية فكيف لا وشئ من الاصوات ليس كلمة وستعرف
ان شاء الله تعالى ومن هذا تبين انهم لو اعتبروا مفهوم الكلمة على وجه
يندرج فيه ماهو فى حكم الكلمة لكان انسب ولكون المراد بكلمتين اعم من
الكلمتين حقيقة او حكما دخل زيد قام فى التعريف مع انه متضمن لاكثر
من كلمتين لان قام مع فاعله فى حكم الكلمة حيث اجرى مجراه على ان المتضمن
لكلمتين يشتمل المتضمن الاكثر والظ ان الكلام عند صاحب التعريف مجموع
ضربت زيدا مثلا بخلاف من عرفه بالمركب من كلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فان الكلام عنده مجرد ضربت والمتعلقات خارجة عن حقيقته
والحق مع صاحبه لان جزء الجملة فى زيد ضرب رجلا مجموع ضرب رجلا
والمرفوع محلا مجموعه لا مجرد ضرب وهكذا نظائرها قوله (بالاسناد)
لاخراج المركبات الغير الكلامية وهو مجرد نسبة شئ الى شئ كما فى تعريف
الفاعل واليه ذهب الرضى لكن يجب ان يكون المراد به هنا الاسناد الاصلى
عند من يجعل الكلام والجملة مترادفين وهو اسناد الفعل او ما يسد مسده
كالصفة فى اقائم زيد وما قائم زيد والضارب واسم الفعل الى ما اسند اليه
واسناد الخبر ما اسند اليه او الاسناد الاصلى المقصود لذاته عند من يجعله
اخص من الجملة فليس الجملة التى وقعت حالا او صفة او خبرا كلاما عنده ويخرج
عن تعريف الكلام بذكر الاسناد بهذا المعنى واما تأليف الكلمتين بحيث
يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها على ما فسره به صاحب اللباب
وكثير من شارحى هذا الكتاب وحينئذ يدخل فى التعريف الجمل كلها لكن لا بد
ان يراد بالافادة الافادة فى غير مقام التعداد لئلا ينتقض التعريف بغلام زيد فان
فيه تأليف الكلمتين بحيث يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها

لكن في مقام التعداد فقط فان قلت لم يخرج بقوله بالاسناد نحو الذى ضرب
ورجل ضرب اذا لم يقيد الاسناد بالمقصود لذاته لانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد
قلت نعم لو جعل الباء للمصاحبة او الالصاق اما لو جعلت للسببية فلا لان
الذي ضرب لم يتضمن الكلمتين بسبب الاسناد وبقصد تحصيله بل تضمنهما
لقصد التوضيح ورجل ضرب انما تضمنهما لقصد التقييد فمن حمل الباء
على غير السببية فقد غفل ولما كان المتضمن الكلمتين شاملا للمتضمن
الاكثر وللمتضمن بحرف واسم وذهب اهل الميزان ان الجملة الشرطية
ركبت من جملتين احدهما محكوم عليه والاخرى محكوم به وقد جرى كثير
من ارباب العربية كما حققه المحقق الشريف او جملتهم كما زعمه العلامة
التفتازاني ان الشرط قيد والحكم في الجزاء فليس تركيب الكلام هنا من جملتين
وذهب المبرد من النحاة الى ان الكلام يتأتى من اسم وحرف اذا ناب الحرف
مقام الفعل بحيث اغنى عن تقديره نحو يا زيد فان يا عنده سد مسد ادعو في جميع
اموره بحيث اغنى عن تقديره كما نقله المص في شرح المفصل والرضى في بحث
المنادى فقال ان المقدر عند سيبويه جزء الجملة الفعل والفاعل وعند المبرد
مجرد الفاعل لان يا ناب مناب الفعل صرح في تقسيم الكلام بالحصر فقال (ولا
يتأتى ذلك) اى لا يتهيأ الكلام او الاسناد او التضمن بالاسناد (الا في اسمين) اى
كما في الجملة الاسمية (او في فعل واسم) كما في الفعلية ردا على المخالفين وقد قل
صرح بالحصر لوضوح الاحتمالات الستة في المتضمن للكلمتين في بادئ الرأى
وقوى الداعي الى السلب هنا بخلاف قسمة الكلمة والمراد بان يأتى في اسمين
او فعل واسم انه يتأتى في هذين النوعين لان كل اسمين او كل فعل واسم يصلح
لذلك حتى يرد ان اسمين وفعل لا يكفى ولا فعلا واسم واسم فعل ولا فعلا ناقصا
واسما ووجه الحصر ان المسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون حرفا
ومن قال ان التركيب الثنائى العقلى يرتقى الى ستة والحرفان لا يوجد فيه شئ
منهما والفعلان والفعل والحرف لا يوجد فيهما المسند اليه والاسم والحرف
لا يوجد فيه الا احدهما فقد اطال بلا طائل بل خل بالدليل لان هذا الدليل
لا يثبت الا حصر الكلام الثنائى والكلام لا ينحصر فيه عند المص (الاسم)
وهو في اللغة العلامة واللفظ الموضوع للجوهر والعرض للتميز على ما في القاموس
ومنه علم آدم الاسماء خصه النحوى بهذا القسم لمزيد شرفه على اخويه
بحيث نزل معه منزلة العدم وما يقال انه مأخوذ من السمو وهو العلو سمى

هذا القسم لمزيد شرفه على اخويه او من الوسم وهو العلامة ووجه التسمية
ظاهر مخالف ماهو عادة ارباب الاصطلاح من نقل الاسماء الى مصطلحاتهم من
المعانى اللغوية دون اختراع الاسم من اول الامر لمصطلحهم ولعل الاختلاف
المذكور فى الاسم بين البصرى والكوفى باعتبار اللغة لا باعتبار وضعه للمعنى
المصطلح عليه (ما) اى كلمة بقرينة جعله قسما منها (دل) بحسب الوضع بقرينة
جعلها صفة للكلمة اذ المتبادر من الدلالة التى وصف بها الكلمة ما تكون
الكلمة كلمة باعتبارها (على معنى) مطابقى لانه المتبادر عند الاطلاق والمتعين
بالارادة عند عدم الصارف عنه صرح به المحقق الرازى فى شرح الرسالة
الشمسية (فى نفسه) متعلق بدل وضميره راجع الى ما وكلمة فى بمعنى الباء اى بنفسه
من غير حاجة الى ضميمة لفظ آخر بخلاف الحرف فان دلالته على المعنى بغيره
من اللفظ المضموم اليه المسمى بالمتعلق حتى لو لم يضم اليه لم يدل عليه والفعل
وان شارك الحرف فى عدم استقلال معناه المطابقى فى التعقل والملاحظة لان
معناه المطابقى الحدث ونسبته الى فاعل ما وزمان الحدث والنسبة غير مستقلة
بالمفهومية بل ملحوظة تبعا لطرفيها فيكون مجموع المعنى وهو المعنى المطابقى غير
مستقل فكذا الكل لا يفهم ولا يعقل بدون ملاحظة المسند اليه لكنه لا يحتاج
فى الدلالة عليه الى لفظ آخر لان تعقل النسبة لا يتوقف الا على تعقل فاعل ما
وحضوره فى الذهن عند ذكر الفعل لا يتوقف على ذكر لفظ آخر فالفعل ايضا
يدل على معنى مطابقى بنفسه بخلاف الحرف اذ الحرف موضوع لمعنى ملحوظ تبعا
لامر مخصوص او ملحوظ على وجه ينكشف به ذلك الامر المخصوص ومن البين
انه لا يمكن التعقل على هذا الوجه بدون ذلك الامر المخصوص والامر المخصوص
لا يحضر مع الحرف بدون ذكر ما يدل عليه فالحرف لا يدل على معناه المطابقى
بدون ذكر لفظ آخر فتمام تعريف الاسم والفعل والحرف منوط على جعل
النسبة المعتبرة فى مفهوم الفعل النسبة الى فاعل ما لا النسبة الى فاعل
مخصوص لان دلالته حينئذ تتوقف على ذكر الفاعل المخصوص ولا يصلحها
ما قيل ان المعنى المعتبر فى التعريفات اعم من المطابقى والفعل يدل على معنى
فى نفسه هو الحدث وان لا يدل على معناه المطابقى بنفسه لانه ح يلزم التضمن
بدون المطابقة لا لانه لا يتضح ح خروج الحرف عن تعريف الاسم لعدم
الثبوت اذ ليس له معنى التزامى مستقل بالمفهومية لانه اذا كان التوجه الى معنى
الحرف تبعا لشئ آخر ومتطفلا له كان كل ما لا بد من ملاحظته فى لاحظة معنى

الحرف كذلك ولننبهك على ان الحق ان الفعل للنسبة الى فاعل معين وآبيانه
مكان آخر (غير مقترن) مرفوع خبر بعد خبر او مجرور صفة لمعنى او منصوب
حال من المعنى او من ضمير ما اى غير مقترن جزؤه سواء كان له جزء او لا فهو بيان
للاسم بما هو وصف للمعنى فيكون المقصود به سلب الدلالة عليه بمقتضى
الاصل الثانى الذى ذكره المص فى الحدود فيكون المعنى غير دال على الاقتران
(باحد الازمنة الثلثة) التى هى الحال والمستقبل والماضى والمراد عدم الدلالة
وضعا لما عرفت ومن لم يتصفح مقاصد القوم قال المراد عدم الاقتران فى الفهم
بان لا يكون الزمان مفهوما مع المعنى فصرف الاقتران عن مفهومه وحمل
المعنى المقترن على التضمن على خلاف المعنى المعتبر فى التعريف وبما حققناه
اندفع ما يرد ان المراد بالمعنى اما المطابقى فالفعل ايضا غير مقترن بالمعنى
المطابقى باحد الازمنة الثلثة والا لكان للزمان زمان واما المعنى التضمنى
فيشكل باسماء البسائط والافعال فانها تدل على معنى تضمنى غير مقترن
هو الزمان اذا تمهد هذا فنقول خرج بالدلالة على معنى فى نفسه الحروف
ولم يخرج الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط لما نقل عن سيبويه ان
هذه الاسماء كانت خالية عن معانى تلك الحروف فى اصل الوضع مصدرة بها
الا انها طرأت فيها معانى تلك الحروف بعد حذفها وكثرة استعمالها مع
حذف الحروف وارادة معانيها وخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
الافعال سواء اريد باحد الازمنة الواحد المعين او لم يقيد بالتعيين اذ الفعل
المضارع مع اشتراكه بين الحال والمستقبل يدل بحسب كل وضع على زمان
معين والاولى ان لا يقيد بالتعيين لانه ارتكاب لما هو خلاف الظاهر بلا ضرورة
لا تقول عسى ونعم وكاد وبئس واخواتها لا تقترن بزمان لانه قيل انسلخت
هذه الافعال من الزمان فى الاستعمال فالاقتران وضعا متحقق ولم يخرج
اسماء الافعال لان معانيها المطابقية الفاظ وهى غير مقترن وانما المقترن
معانى تلك الالفاظ وقيل التحقيق ان اسماء الافعال منقولات اما عن معنى
الجار والمجرور نحو عليك بمعنى الزم واما عن معنى الظرف نحو دونك اى خذ
او عن المصدر تحقيقا نحو رويدا وتقديرا نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
لكنه على وزن المصدر كالقوقاة او عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا نحو
صه فليس لشىء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع وهناك نظر
لان اسماء الشرط والاستفهام اذا صارت بحيث يفهم منها معانى الحروف

بلا قرينة صارت موضوعة لما دخل فيه الشرط والاستفهام بكثرة الاستعمال
وكذا الافعال المسلخة عن الزمان واسماء الافعال على ما هو التحقيق فيكون
دلالتها على هذه المعانى بحسب الوضع ولا يتم ما قيل ان المعتبر الدلالة بحسب
وضع اول لانه مع بعده عن الفهم يوجب خروج نحو شمر ويزيد عن حد
الاسم لدلالتها على احد الازمنة بحسب الوضع الاول ولانه يوجب كون
عليك ودونك خارجين عن حد الاسم لانهما فى الوضع الاول مركبان ومما يجب
ان ينبه عليه ان التزام الضميمة مع اللفظ كما يكون لتوقف الدلالة عليها وذلك
فى الحروف قد يكون لالتزام ايضاح مفهوم الاسم كما فى الاسماء الموصولة
لو لتحصيل الغرض من وضع الاسم فانذ ووضع بجعل اسم الجنس مربوطا
لشئ فلو خلا عن الاضافة لم يحصل الغرض من وضع الاسم وكذا كل لفظ
وضع للاحاطة بافراد ما اضيف اليه فتنبه وحافظ عليه تحفظ عن اشتباه
احد المقامين بالاخر وعن التباس الاسم بالحرف عندك ولما كان تميز افراد
المحدود بالحد عما سواه من خواص الخواص ذوى الانتباه وكان صعبا على
القاصر المتعلم لم يكتف بما ذكر من الحد المتقدم وعقب كل حد من الاسم
والفعل بذكر عدة من الخواص لها مزيد شهرة الاختصاص ليتميز به كل من
اخويه بسهولة لديه واهمل ذلك فى قسم الحرف لانه يعد كل فرد منه من
كل صنف (ومن خواصه) اى بعض خواص كل من تلك الخمسة وخاصة
الشئ ما يوجد فيه دون غيره فان وجد فى جميع افراده فهى خاصة شاملة
وان لم يوجد فى شئ من اغياره فهى خاصة حقيقية والا فاضافية ولا يختلج
فى قلبك ان الخاصة ما يكون محمولا على الشئ وانه مشترك بين الخاصة الحقيقية
والاضافية فلا قدر مشترك بينهما فتذكر هذا البيان لان ما يختلج فى قلبك من
خلط مصطلح النحو بمصطلح الميزان ولما كان خواص الاسم كثيرة نبه على
كثرتها بجمع الكثرة مع كلمة التبعيض اذ لولا كلمة التبعيض لصرف صيغة الكثرة
عن ظاهرها بحمل الخمسة عليها وجعلت محمولة على القلة لا تقول لا يتضح
بالتبعيض بقاء صيغة الكثرة على حالها كيف وكل بعض من الخمسة فلا يتضح
ارادة ان الخمس بعض من كثرة لانا نقول هذا احتمال سخيف لا يلتفت اليه
نظر شريف اذ ظهور كون كل واحد بعضها من الخمسة يمنع كون ايراد
التبعيض لبيانه وامكان حمل الصيغة على حقيقتها يمنع عن الجواز عنها الى
المجاز ولما كان اللام والجر والتنوين من الامور المقارنة للاسم دون الموجودة فيه

اضاف الدخول اليها لئلا يحتاج في اطلاق الخاصة الى ارتكاب تسامح فقال
(دخول اللام) ونبه على ان المختار عنده ان حرف التعريف هو اللام كما هو
مذهب سيبويه دون ال على وزن هل على مذهب الخليل او الهمزة فقط كما هو
مذهب المبرد وجعل اللام فارقة بينه وبين الاستفهام وبهذا ظهر ضعف
ما قيل انه لو قال حرف التعريف لكان اشمل لدخول ميم التعريف فيه كما في
قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكن في اطلاق اللام انه يشمل
لام الامر ولام جواب لو ولام جواب القسم ولام الابتداء مع اختصاص بعض
منها بالفعل وشمول بعض له وكانه اعتمد على ان اللام باطلاقه منصرف الى لام
التعريف ولا يضر خروج اللام الموصولة ح لانه ليس لها كثرة لام التعريف
لانها داخلة على اسم الفاعل واسم المفعول اللذين هما في معنى الفعل كما في
الرضى لانه لا يمنع الاختصاص بالاسم ولقد رتب الخمسة ترتيبا انيقا فقدم
ما يدخل اول الاسم ثم ما يدخل الاخر ما يتقدم وقدم اللفظي على المعنوي
ومن المعنوي ما اختصاصه بجميع افراده قيل انما اختص دخول اللام بالاسم
لانه وضع لتعريف ما يدل عليه اللفظ مطابقة ويكون مستقلا بالمفهومية
والفعل لا يدل مطابقة على ما يستقل اذ النسبة لا تستقل بالمفهومية بل تفهم تبعا
للطرفين وقد سمعت ما يتعلق بعدم استقلال مفهوم الفعل فتذكر وما قيل
ينتقض باللام الداخلة على الصفات فانها لا تدل مطابقة على الذات وبنحو
رايت الاسد الرامي فان الاسد لا يدل على الرجل الشجاع مطابقة وقيل الاسم
يقع محكوما عليه ويراد بالمحكوم عليه غالبا الافراد وهي لتعددها تحتاج الى
التعيين بخلاف الفعل فانه محكوم به والمحكوم به يقصد به المفهوم فلا يحتاج
الى التعيين وفيه ان اللام قد يكون لتعيين المفهوم والطبيعة والاظهر ان
اختصاص هذه الامور بالاسم اتفاقي لا لان معنى الفعل لا يقبل ما تقتضيه هذه
الامور (والجر) باقسامه من الكسرة والفتحة والياء لدلالته على جر شيء الى
مدخوله اي كونه مضافا اليه ولذا سمي جرا قيل لانه يجر الشفة السفلى في
التلفظ به الى اسفل وذا لا يتحقق في الفتحة والياء لكن يرجحه مناسبته بوجه
تسمية الرفع والنصب (والتنوين) ان كان مصدر نونه يكون عطفا على
الدخول وان كان اسم النون الساكن يكون عطفا على المدخول والمراد ما
سوى تنوين الترنم وهو ما يلحق الروى المطلق او المقيد ويخص الثاني باسم
الغالي اذ تنوين الترنم يوجد في الفعل والقياس انه يوجد في الحرف وان لم يوجد

والاسناد

(والاسناد اليه) عطف على الدخول لا مدخوله المجرور لفظا المرفوع محلا لانه كالاضافة صفة للاسم بنفسه فلا حاجة فى كونهما خاصتين الى توسط الدخول والضمير راجع الى الشئ المشتمل عليه الاسناد فانه بمعنى كون الشئ مسندا فمعنى الاسناد اليه كون الشئ مسندا اليه وليس الضمير راجعا الى الاسم اى ان يكون مسندا الى الاسم لان ما بعده من الخواص هو الاول لا الثانى اذ لا فائدة فى عد كون الاسم مسندا اليه من خواص الاسم لانه فى غاية الظهور بل لان ذكر الخواص لنصب العلامات وليس كون الاسم شيئا علامة يعرف به الاسم ولا راجعا الى الالف واللام لجعل الاسناد بمعنى المسند اذ لم يعهد جعل المصدر المأول صلة اللام ولا يحسن عد المسند اليه خاصة ولا جزء مما سمى به كون الشئ مسندا اليه حتى لا يكون للضمير مرجع (والاضافة) اى كون الشئ مضافا فلابد من قيد وهو ان يكون بتقدير حرف الجر حقيقة كما فى الاضافة المعنوية او صورة كما فى الاضافة اللفظية اذ الفعل ايضا يكون مضافا بواسطة حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وحمله على كون الشئ مضافا اليه وان كان خلاف ظاهر العبارة اذ العبارة الدالة عليه الاضافة اليه يوافق قول المص فيما بعد والجر علم الاضافة الا انا لم نحمل عليه لان اختصاص الجر يستلزم اختصاصه فليس الداعى الى ذكره كالداعى الى ذكر كون الشئ مضافا لا لما قيل ان الجملة تقع مضافا اليها فلا تختص بالاسم لان الجملة المضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فى تأويل الاسم عند المص اى يوم نفع الصادقين صدقهم ولذا تراه يعرف المضاف اليه بكل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا على ان وجوده فى الجملة لا يمنع كونه خاصة الاسم اذ يكفى فيه عدم وجوده فى الفعل والحرف لان المقصود من ذكر الخواص نصب علامات يتميز بها عن اخويه واما الجملة فلا اشتباه لشئ من اقسام الكلمة بها * واعلم ان اختصاص هذه الامور بالاسم بمعنى انها توجد فى الاسم مستعملا فى ما وضع من المعنى المغاير له ولا يوجد فى اخويه المستعملين كذلك واما اذا اريد بها انفسها فالكل مستوى الاقدام فى اكثر هذه الخواص مما سوى التنوين واللام فمن قال بانها ح اسماء لوضعها لمعان اسمية هى انفسها فالكل عنده من خواص الاسم مطلقا ومن حقق انها حاضرة ح بانفسها وليست موضوعات لها ولا مستعملة فيها يحتاج الى جعلها مختصة بالاسم حال استعمال اللفظ فيما وضع له مطلقا وتحقيق هذا البحث على ما ينبغى من خواص شرحنا على الرسالة الوضعية وفقك الله تعالى لمطالعته (وهو) اى الاسم (معرب ومبنى)

فصل بين قسمة الاسم وتعريفه على خلاف تقسيم الكلمة والكلام لما عرفت
اولا ان ماذكر من الخواص بيان احكام عامة للاسم مشتركة بين المعرب والمبنى
فلا يستدعى بيانه تقسيم الاسم فلما كان بيان الاحكام المختصة بقسميه قسمه
اولا ثم ذكر الاحكام والمعرب اسم مفعول من الاعراب اما بمعنى الاظهار واما
بمعنى ازالة الفساد سمى به هذا القسم لانه مماز بل ابهامه واظهر بازالة خفائه
بالاعراب فسمى به لانه فرد من افراده وقيل اسم مكان لان المعرب لفظ تظهر
فيه المعانى و يزال فيه فساد خفائه ولا يخفى عليك ان هذين الوجهين انما يتلئمان
لوكان الكلام فى المعرب بمعنى ما اجرى عليه الاعراب واما المعرب الذى نحن فيه
فهو معرب مع قطع النظر عن الاعراب حتى قيل فيه الاسم معرب ولم يعرف
فلا فرق بينه و بين المبنى المركب مع الغير فى ازالة الفساد والاظهار والاولى ان
يقال سمى معربا لانه بصدد ان يظهر و يزال فساده بخلاف المبنى اولانه تصدى
لان يصير محل ازالة فساد المعانى واظهارها والظاهر ان المعرب والمبنى لبيان قسمى
الاسم بل قيدا قسميه وضعا موضع قسميه جريا على المسامحة المشهورة لظهور
المقصود والتقدير هو اسم معرب واسم مبنى ونظيره الحيوان اما ابيض او غيره
والتقدير اما حيوان ابيض او حيوان غيره (فالمعرب) تفريع بيان المعرب والمبنى
على بيان التقسيم لان بيانهما فرع بيان التقسيم وذلك يستدعى ذكر
المبنى بطريق العطف ولم يعطفه المص فكانه غفل بطول العهد او تعقيب
التعريف للتقسيم فافهم (المركب) قد يكون ايجاد المركب مع الغير
وقد يكون ايجاد المركب من الغير ومايقابل الثانى سمى مفردا ولم يسم مايقابل
الاول باسم والمراد هنا الاول بقرينة ان الاسم الذى هو قسم الكلمة
ومقسم المعرب لا يصح ان يكون الثانى واشتراط التركيب فى المعرب اصطلاح
المص والقدماء جعلوا المعرب بالتركيب داخلا فى المعرب مطلقا ركب
اولم يركب فزيد عندهم معرب قبل التركيب ايضا وعنده مبنى على السكون
فلا يصح تعريف المعرب عنده بما يدخل فيه الاسم قبل التركيب فلذا عدل عن
تعريفهم المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا اوتقديرا على انه
لا يصح تعريفهم لفوات رعاية الاصل الاول الذى نقلته لك فى الحدود ولا
مشاحة فى الاصطلاح ولكل احد ان يصطلح مايشاء الا ان تجديد الاصطلاح
انما يحسن لوكان اقرب الى المصلحة مما وقع واما مايساوى الواقع فعبث وما
هو دونه سفه ولعل ما فعله المص اقرب لانه طريق معرفة استعمال الاسماء

الغير

الغير المركبة والاحتراز عن مخالفة العرب العرباء فيه ولها استعمال بدون التركيب وهو حال التعداد واستعمالها كذلك يوافق استعمال المبنى لانه لا يتغير آخرها فالاقرب درجها في المبنى ولما كان المركب شاملا للمبنيات المركبة احتاج لاخراجها الى قوله (الذي لم يشبه مبنى الاصل) المشابهة مشاركة اثنين في صفة ولا يخرج به الاسماء المبنية لغير المشابهة اذ البناء كما يكون للمشابهة يكون لمناسبة غيرها كبناء الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط او الاستفهام ولهذا عرف المبنى بما ناسب مبنى الاصل ولبس المفهوم من مبنى الاصل ما الاصل فيه الا البناء واعرابه فرع اعراب الغير كما فهم الرضى حتى اورد انه يشكل باسم الفاعل وغيره مما يشبه الفعل المضارع لان الاصل عند البصريين في مطلق الافعال حتى المضارع البناء وانما اعرب لمشابهته الاسم نعم لا يرد ذلك على الكوفيين حيث زعموا ان الاصل فيه الاعراب بل المفهوم منه مبنى هو اصل المبنيات وفسره المص بفعل الماضي والامر والحروف وهو اول من عبر عن هذه الثلثة بتلك العبارة وزاد بعضهم الجملة من حيث هي جملة والاحق بكونه مبنى الاصل الاصوات لانها وضعت لتستعمل من غير تركيب ابدا بخلاف الثلثة فانها مركبات مع الغير الا انها لا تركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا يرد مبنى الاصل لخروجه بالمركب لان المراد به الاسم المركب وبقى مضاف لم يتركب الا مع المضاف اليه نحو غلام زيد فانه مبنى مع انه مركب لم يشبه مبنى الاصل فدفع بان المراد مركب مع العامل فورد معرب عامله معنوى فدفع بان المراد مركب تحقق معه العامل ولك ان تقول المراد مركب تحقق معه المعنى المقتضى وبالجملة يرد غير بمعنى الا وما بعد الا صفة لانهما معربان ولم يركبا مع غير يتحقق معه العامل بل المركب ذلك التركيب ما اضيف اليه غير وكلمة الا الا انه اجرى اعرابهما على الغير في التزام انهما غير معربين وانما اجرى عليهما اعراب الغير بعد فتأمل واورد غير بمعنى الا واسم الفاعل بمعنى الماضي ولفظ مثل لانه بمعنى الكاف والمثنى والمجموع لانهما تضمنا معنى العاطف الى غير ذلك مما لا يكاد يحصى واجيب بان المراد مناسبة اعتبرها العرب ولا يخفى ان التعريف حينئذ كتعريف السلف في عدم رعاية الاصل الاول لان معرفة اعتبار المناسبات المخصوصة لا يمكن الا بالتتبع (وحكمه) اى حاله الذي يحكم به في الفن على المعرب ويطلب معرفة ثبوته له وفسروه بالاثر المترتب عليه والخاصية وفي الرضى انه اصطلاح الاصول والمراد

حكم الاسم المعرب من حيث هو معرب لا من حيث هو اسم معرب لانه يشمل
الفعل المضارع وانما خص المص بيان هذا الحكم بتصويره بقوله وحكمه
على خلاف ما هو عادته فى ذكر القواعد والمسائل للتنبيه على ان التعريف به
تعريف بما هو حكم مطلوب فى الفن و يتوقف معرفته على معرفة المعرب
وهكذا يفعل فى كل حكم عرف به القوم شيئا كما سيرد عليك (ان يختلف)
اى ذو ان يختلف لان المحمول على المعرب ذو الاختلاف (آخره) اى
نفس اخره كما فى المعرب بالحروف اوصفته كما فى المعرب بالحركات ولك
ان تجعل اختلاف صفة الاخر شاملا للمعرب بالحروف فان اختلاف الاخر
نفسه يستلزم اختلاف كونه واوا وكونه ياء وكونه الفا وقيد الاختلاف بقوله
(باختلاف العوامل) لان المقصود معرفة هذا الحكم لانه بمعرفته يعصمهم
عن الخطأ فى الاعراب ولانه الذى اريد التنبيه على انه الذى ينبغى ان يجعل
حكما لا معرفا كما فعلوه واما ما قيل انه للاحتراز عن اختلاف اخر من لبنك
ومن الرجل ومن زيد فمما لا يلتفت اليه لان حال الموضوع فى المسئلة لا يجب
ان يساويه ويصح ان يقال حكم الفاعل ان يدفع ولا حاجة ان يقيد بما يخرج
رفع المبتدأ نعم هذا البيان يليق به اذا جعل معرفا والمراد صحة الاختلاف
ليكون الحكم كليا اذ الاختلاف بالفعل غير ظاهر الشمول لكل معرب وقيل
الاختلاف بالفعل ولا يجب ان يكون شاملا لكل معرب اذ الخاصة قد تكون
غير شاملة ويرده ان الكلام فى حكم جعله القوم حدا للمعرب والمراد
باختلاف العوامل الاختلاف فى العمل كما يتضح من اضافته الى العوامل الاثر
ان قولك اختلاف القائلين يفيد الاختلاف فى القول فلا يرد انه لم يختلف
اخر زيد فى ان زيدا وضربت زيدا وانا ضارب زيدا مع اختلاف العوامل
من وجوه واورد عليه رأيت احمد ومررت باحمد ورأيت مسلمين ومسلمين
ومررت بمسلمين ومسلمين ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات حيث لم يختلف
اخر هذه المعربات مع اختلاف العوامل واجيب بان المراد بالاختلاف اعم
من الاختلاف حكما واخر هذه المعربات اختلف حكما فان الفتحة مثلا
من حيث انها علامة النصب تخالفها من حيث انها علامة الجر ونحن
نقول لو فسر اختلاف الاخر نفسه اوصفته بالاختلاف فى كونه علامة نصب
اوجر او رفع لكان الاختلاف مستغنيا عن تكلف التعميم وعن مخالفته
مع اختلاف العوامل بل نقول اختلاف العوامل فى العمل ان يقتضى كل

منهما

منهما اثرا مخالفا لا يقتضيه الاخر فالفعل الناصب والجار لبسا من العوامل المختلفة حين الدخول على غير المنصرف ولا يتحقق اختلاف العوامل بدخولهما فيه ولا ينبغى لك ان تقول قوله لفظا او تقديرا كما جعل اختلاف آخر فتى فى جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى داخلا فى الحكم جعل اختلاف آخر هذه المعربات داخلا كيف وفتحة احمد فى حال الجر مخالفة لفتحته فى حال النصب تقديرا او اعتبارا لان المص مبين بالتقدير بما ينفى هذا التقدير (الاعراب قد عرفت معنيه لغة والمناسبة لظهورها مستغنية عن البيان وهو عند الشيخ عبد القاهر ما به الاختلاف وجعله الزمخشرى نفس الاختلاف ورجح المص اصطلاح الشيخ بانتقيحه ان الاختلاف امر اعتبارى غير متحقق فى الخارج فلا يليق ان يوضع للمعنى بل الاحق جعل علامة المعنى الحرف او الحركة المتحققين اللتين هما من جنس سائر الامور التى توضع للمعانى ومما يؤيد هذا الاصطلاح بتنويع الاعراب على الرفع والنصب والجر اتفاقا وهو خفى لانه ان كان التأييد باعتبار ان الرفع اسم لما به الاختلاف اتفاقا دون نفسه فهو مسلم وان كان باعتبار آخر فلابد من بيانه حتى نتكلم عليه والتأييد لمذهب الزمخشرى بانه ضد البناء الذى ليس نفس الحركة بل ما بالحركة او السكون فينبغى ان يكون الاعراب ايضا ما بالحركة ضعيف كيف وليس البناء ضدا للاعراب الذى هو علامة المعنى بل للاعراب بمعنى كون الاسم معربا (بما اختلف آخره) اى آخر المعرب (به) فخرج بقيد الاخر ما به يختلف وسط المعرب نحو جاءنى امرء وابنم ورايت امرءا وابنما ومررت بامرء وابنم فانما قبل هذان الاسمان تابع لاخرهما وباضافة الاخر الى المعرب ما به يختلف آخر الاسم المبنى نحو من ابنك ومن ابوك وآخر الحرف نحو من ابنك ومن البصرى ومن زيد وخرج ما به اختلاف آخر نحو غلامى و بصرى وضاربة بما خرج به اختلاف آخر اسم المبنى لان كسر آخر الغلام وراء بصرى وفتح آخر ضارب كان قبل التركيب فاختلف به آخر المبنى على مذهب المص فمن قال لابد من تقييد الاختلاف بالحيثية اى اختلف آخر المعرب من حيث انه معرب لاخراج هؤلاء فكانه لم يفرق بين المعرب على مذهب المص وبينه على مذهب غيره ويرد عليه العامل فهم من دفعه بان المتبادر من البناء غير الفاعل فان الشايع ان يقال انقطع اللحم بالسكين دون انقطع اللحم بزيد والعامل ليس فاعل الاعراب بل المتكلم لكنه اعتبره النحوى فاعلا ولذا سماه عاملا وبه يندفع ورود المعنى

المقتضى لانه اعتبره فاعلا قريبا للاعراب ولهذا سماه بالمقتضى وفيه ان اعتبار
النحوى العامل محدثا للمعانى وعلاماتها لاينافى جعله سببا غير فاعل
للاختلاف الذى ليس علامة المعنى عند المص ومنهم من دفعه بان المراد
بكلمة ما حركة او حرف بقرينة تفصيله بالحركات والحروف واورد عليه
الحروف الفاصلة كالباء واللام والكاف والواو وتلك ان تخصصه بالحروف
فى الاخر او الحركة والقرينة بحالها ومنهم من دفعه بان المتبادر من السبب
القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة ويتجه عليه مجموع الحركتين
فانما به الاختلاف مع قربه ان المجموع ليس باعراب ودفعه بان المراد السبب
القريب الغير التام غير تام لانه خلاف المتبادر ومع ذلك ينتقض به لان السبب
القريب التام هو مجموع الفاعل والمقتضى والحركتين وكيف لايكون
المجموع قريبا ولا واسطة بينه وبين الاختلاف الا ان يقال لايكفى فى قرب
السبب هذا القدر بل لابد من انتفاء الواسطة بين كل من اجزائه والاثر
ولا يعد مجموع الاسباب البعيدة والقريبة سببا قريبا ولا بعيدا بل هو من
قبيل اجتماع النقيضين ولان مجموع الحركتين وان كان سببا قريبا تاما
لاختلاف الاخر الحاصل بهما بسبب قريب غير تام للاختلاف الحاصل
بمجموع الحركات الثلث فيصدق عليه السبب القريب الغير التام لاختلاف
آخر المعرب وهذه التكلفات لتصحيح الحد مبنى على ان الحد مجرد ماذكر وليس
قوله (ليدل على المعانى المعتورة عليه) منه كما صرح به المص والا فخروج
جميع ماورد بهذا القيدين وجعله خارجا من الحد لاينافى تعلقه بما هو
مذكور فى الحد حتى يقدر له متعلق وهو وضع الاعراب فى الاسماء كما يشعر به
كلام بعض الشروح ولا يبعد عن الفهم جدا ولا يمنع تعلقه بالاختلاف
انه ليس غرض الاختلاف بل غرض جعل الاخر مختلفا لان الغرض كما
يضاف الى التأثير يضاف الى الاثر فيقال الغرض من وجود الشئ الفلانى
كذا نعم يتجه ان الدلالة على المعانى المعتورة لا تدعو الى اختلاف الاخر
بل الى وضع الاعراب وجعله الاخر اما لما قيل ان الاعراب دال على هيئة
مدلول المعرب والدال على الصفة ينبغى ان يتأخر عن الدال على الموصوف
واما لما قيل انه دال على صفة المعرب من كونه عمدة او فضلة الى غير ذلك
والدال على صفة الشئ ينبغى ان يتأخر عنه لتأخرمعناه وهو اوفق بقوله
المعانى المعتورة واعلم ان كون الحركة الحرف فى امر وهمى اذ الحركات ابعاض

حروف

حروف العلة فالضمة بعض الواو والكسرة بعض الياء والفتحة بعض
الالف وكما ان حرفا لايكون فى حرف لايكون بعض الحرف فى حرف بل
الحركة بعض الحرف الاانه لكمال اتصاله بالحرف وعدم استقلاله يوهم انه
من صفات الحرف وامر حركة به الحرف الى مخرج حرف المد والظاهر ان ضمير
ليدل لما اختلف آخره به لاللاختلاف كما يرشد اليه قوله فالرفع علم الفاعلية
ولك ان تجعله للاختلاف فيكون اسنادا الدلالة الى سببها لا الى فاعلها لانه
ادخل فى بيان سبب وضع الاعراب مختلفا اى انما وضع الاعراب مختلفا ليدل
سبب اختلافه على المعانى المتبدلة المتعاقبة على المعرب والاعتوار اخذ
متعدد شيئا بان يؤخذ واحد من واحد وكان الاولى جعل الاسماء معتورة
والمعانى معتورة لان الاسم اولى بكونه اخذا والمعنى بكونه مأخوذا حتى خالف
بعض الرواية المشهورة وجعل المعتورة اسم مفعول وكأنه اشار المصنف
الى ان قصد المتكلم بالذات الى الفاعلية واخواتها وانما يذكر الاسم لانه لابد
للمعنى منه فالاسم مما اخذه المعنى حين قصد اوالى ان الفاعلية مثلا متعينة
فى القصد لتعينها بخلاف الاسم فانه غير متعين لكثرة العبارات التى يمكن
التعبير بها فالفاعلية لتعينها اولى بجعلها اخذ العبارة الغير المتعينة التى
تعينها باخذ الفاعلية لها فتأمل ولا تظن ان جعل المعانى معتورة يقتضى
اختلافها فى كل اسم دون جعل الاسماء معتورة فانه لايقتضى تبدل المعانى
واختلافها فلا يصير سببا لوضع الاعراب مختلفا لانه ظن سوء اذ اخذ كل
اسم المعانى ايضا يوجب اختلاف المعانى فى كل اسم فان قلت لا اعتوار
بالنسبة الى كل اسم الا ترى ان الاسماء اللازمة الظرفية لا نا نقول وضعت
الاسماء بحيث يعتورها المعانى انما خص بعضها بمعنى وبعضها بالعراء
عن كل معنى للاستعمال كن متدبرا لئلا تكون فى خطايانا مصيرا وبما ذكرنا عرفت
ان قوله عليه لايتعلق بمعنى الاعتوار وانه ذكر لتضمنه ما يتعدى اليه من معنى
التعاقب وهو اقرب من تضمين الطريان اوللاستعلاء ولا يخفى ان ما اختلف
آخره به لايدل على المعانى فالتقدير على معنى من المعانى المعتورة وجعل ضمير
يدل الى جميع افراد ما اختلف لانه المذكور ضمنا تأويل بعيد (وانواعه)
اى انواع اعراب الاسم وهذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل
واقسامه ليشعر بان الاقسام كليات لا اشخاص (رفع ونصب وجر) خبر لانواعه
اى انواعه هذا المجموع ولبس الخبر رفع والا يلزم ان يكون كل واحد من الرفع

والنصب والجر انواعه وتحقيق ذلك ان العطف في التابع متأخر عن ربط الشيء بالمعطوف عليه او ربط المعطوف بشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او الربط بالمجموع وما نحن فيه من القبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعرابه على كل دفعا للتحكم ونظير ذلك قولهم جاءني القوم ثلثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورته وما قيل ان العطف مقدم على الربط مسامحة والظاهر ان كلا من الرفع والنصب والجر قدر مشترك بين اعراب الفعل والاسم فليس شيء منها نوع اعراب الاسم بل قيد النوع وضع موضعه كانه قيل اعراب اسم هو رفع واعراب اسم هو نصب واعراب اسم هو جر وهذه مسامحة لا يعتد في مقام التقسيم كما مر قيل وجه انحصار الاعراب في الانواع الثلثة ان المعاني ثلثة فلو زاد الاعراب لزم الترادف ولو نقص لزم الاشتراك وكلاهما خلاف الاصل وهذا كلام واه لان المعاني ثلثة انواع تحت نوعين منها اصناف من الفاعلية وكون الشيء مبتدأ الى غير ذلك والمفعولية وكون الشيء حالا الى غير ذلك فزيادة الاعراب لا يوجب الترادف على ان الاشتراك واقع فان الفتحة والكسرة والياء مشتركة بين الاضافة والمفعولية قيل انما قال هنا انواعه وفي البناء القابه لان معاني الرفع والنصب والجر انواع ومعنى الضم والفتح والكسر نوع واحد وهو البناء وفيه نظر لان تسمية الثلثة انواعا تصح باعتبار انفسها فلا وجه لجعلها تسمية باعتبار معانيها وتوقف وجه اطلاق المص هنا الانواع وهناك الالقاب عليه لا يوجب التزامه لان كون ما فعله بلا وجه اهون من ارتكاب ذلك ولان الضم في حيث مثلا ليس مدلوله البناء بل لا مدلول له كما ان الضم في قفل لا مدلول له فالوجه انه لما عرف الاعراب بما سامل للثلثة قصد الى بيان انواعه وليس لما يبنى عليه المبنى مفهوم معتبر عندهم مسمى باسم حتى يبين الانواع المندرجة تحته فقصده فيما بعد تعيين اسامي امور تقع البناء عليه ردا على الكوفيين حيث زعموا ان ما يبنى عليه الاسم يسمى رفعا ونصبا وجرا ايضا كما ان اقسام الاعراب بالحركة يسمى ضما وفتحا

وكسرا

وكثيرا ايضا نبه بالتعبير بالرفع والنصب والجر ههنا وبجعل القاب الضم والفتح والكسر هنالك على ان الرفع والنصب والجر عند الاطلاق من الاعراب وان الضم والفتح والكسر هو البناء كما هو مذهب البصريين ونبه بقوله بالضمة رفعا على ان الضمة تستعار للاعراب فاختلاف العبارتين فى المقامين لاختلاف القصدين لا لان كلا منهما مختص بمقامه لا يجرى فى المقام الآخر وهذا على طبق ماذكره الرضى وفى بعض الشروح ان المختص بالبناء الضم مثلا واما الضمة بالتاء مثلا فتعم الحركة الاعرابية والبنائية وغيره كضمة قفل واعلم ان كون الضم لقب البناء انما هو لا بخصوصه لانه شامل لضم قفل ايضا صرح به الرضى انما يسمى الرفع رفعا لان الشفتين يرتفعان عند اداته ويسمى الضم ضما لانهما ينضمان عند اداته والفتح فتحا لفتح الشفتين والنصب نصبا لنصبهما بعد الفتح والجر جرا لانجرار الشفة السفلى الى اسفل وكذلك الكسر كسرا لانه تسقط الشفة السفلى فى اداته كسقوط الجسم المنكسر وقيل سمى رفعا لاستعلائه على اخويه فى كونه علامة الفاعلية والنصب نصبا لانه ينصب الفضلة فى الكلام من غير حاجة اليها ونحن نقول سمى رفعا لانه يرفع ابهام مافى الضم بخلاف الضم فانه لبس فيه الاضم الشفتين والنصب نصبا لانه نصب علامة للمفعولية بخلاف الفتح فانه لبس فيه الافتح الفم والجر جرا لانه يجر السامع الى فهم الاضافة بخلاف الكسر وتخصيص كل بكل مع اشتراك الكل فى وجه التميز للتفنن (فالرفع) اى رفع الاسم وكذا الجار فى اخويه لان الموضوع للمعانى هو اعراب الاسم واعراب الفعل ليس بمعنى عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى غير الثلثة وبيانه يليق بمحله (علم الفاعلية) اى علامة الفاعلية واستعمال العلم بهذا المعنى فى التعريف مخل لانه فى هذا الفن علم فى غيره والمراد بالفاعلية كون الشى فاعلا حقيقة او حكما وما هو فاعل حكما هو سائر العمدة التى لم تجعل فى حكم الفضلة وقيل المراد الخصلة الفاعلية اى المنسوبة الى الفاعل وهو كونه عمدة غير مجعولة فى حكم الفضلة وانما جعل كون خبر ان واسم كان وخبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس عمدة مقتضى هذه العوامل لان هذه العوامل تقتضى العمدة اذ لا يمكن ورودها فى الكلام بدونها ولما لم يتنبه لذلك صاحب الحواشى الهندية اطال فقال وهى فى المبتدأ كونه مسندا اليه وفى الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفى خبر ان كونه جزءا ثانيا منها

واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية غير مقتضية للاسماء انما لم يقتصر و في مجرد كونه جزءا ثانيا من الجملة لان المقتضي للاعراب يلزم ان يكون متقوما بالعامل وكونه جزءا ثانيا متقدما على وجودان فغير متقوم به بخلاف ما ذكرنا وفي اسم ما ولا كونه مسندا اليه بعد ناف مقتض للجملة كليس وفي خبر لا كونه خبرا ثانيا بعدما يقتضي الاسماء هذا كلامه وهو مع الطول بعيد عن القبول لان كون خبران جزءا ثانيا ليس حاصلا بان فجموع ما ذكر حاصل بان وغيره فلا يصح جعل ان عاملا وهكذا غيره والتعبير عن الجميع بالفاعلية للتنبيه على ان اصل المرفوعات الفاعل وما عداه ملحق به واليه ذهب الخليل ومذهب سيبويه ان الاصل المبتدأ والاخفش جرى على استواء الكل (والنصب علم المفعولية) اي كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما كما في ماسوى المفاعيل الخمسة وقيل علم الخصلة المنسوبة الى المفعول وهي في الفضلات كونها فضلة وفي ماعداها كونها بعد مالا يتم بالمرفوع وانما عبر بالمفعولية تنبيها على اصالة المفعول في النصب على ما عليه النحاة والمراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف جر فان علم تلك المفعولية الجر ولك ان تريد مطلقها وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلي وتجعل الحرفية علامة اضافية (والجر علم الاضافة) لم يذكرها بالياء المشددة لانها مصدر بنفسها فلا مجال للياء المصدرية فيها وليس لها ملحق حتى يتوسل لدخوله الى ياء النسبة لا يقال مثل بحسبك درهم وما جاءني من احد من ملحقات الاضافة لانا نقول لم يلتفت اليه للقلة على انه شاع اطلاق الاضافة عليه لكونه في صورة الاضافة (العامل) احتاج الى تعريف العامل لذكره في حكم المعرب الا انه اخره الى هذا الموضع لاحتياجه الى معرفة المعنى المقتضي فاللام للعهد اي عامل للاسم المعرب اذ التعريف لا يصلح للعامل المطلق عند البصريين اذ ليس عامل الفعل المضارع ما يتقوم به المعنى المقتضي اذ ليس اعرابه لاقتضاء معنى بل للشبه التام للاسم خلافا للكوفيين فانهم يجعلون اعرابه للمعاني المعتورة كما اشرنا اليه وعرفوا العامل المطلق بما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص واورد عليه انه لو اريد وجه مخصوص مطلقا لورد غلامي وان اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور في تعريف من اخذ العامل في تعريف الاعراب

وان اريد وجه مخصوص من المقتضي باباه ذكر آخر الكلمة و دفعه هين
اذ ليس ايجاب الباء كون آخر الكلمة على وجه مخصوص في غلامي ايجاب آخر
الكلمة المعرب به عند المص وآخر الكلمة المعرب به من حيث هي معرب به عند غيره
والمراد بالكلمة هي المعرب به والاولى ما اوجب كون آخر المعرب وتقييد الوجه
المخصوص بما اقتضاه المقتضي او الشبه التام بالاسم بعيد غاية البعد ولا يخفى
ان تعريف العامل المطلق مبني على ان الفاعل المؤثر في آخر المعرب هو العامل
وهذا اعتبار النحويين وتعريف المص اعني (ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب) مبني على ان العامل هو الالة اذ دخول الباء شايع في الالة دون الفاعل
وهذا هو التحقيق اذ الفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الالة لكن النحاة
جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها على ما ذكره الرضي بل الالة
هو اللسان وجعل العامل آلة مبني على التنزيل وهذا الباء ليس كالباء في قام
العرض بالمحل وتقوم العرض بالمحل اذ ليس العامل محل المعاني بل المعرب لكن
الرضي قال في لفظ المص ايهام اذ الظاهر من الباء المتعلق بالقيام والتقوم
ان يكون داخلا على المحل وهذا في القيام مسلم لكن في التقوم ممنوع اذ كما يقال
تقوم العرض بالجوهر يقال تقوم الكل بالجزء بل تقوم العرض بالجوهر لا يفيد
الا نسبة الجوهر للعرض دون خصوص كونه محلا وكونه محلا معلوم لا من
الباء كما في قام العرض بالجوهر والمراد بالمعنى المقتضي ما مر من الفاعلية
والمفعولية والاضافة واللام للعهد او هو اصطلاح في الثلثة واختلف في ذلك
السبب فقيل سبب الفاعلية في الفاعل الفعل وقيل الاسناد وقيل في المبتدأ الخبر
وفي الخبر المبتدأ وقيل فيهما التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اذ لولا
التجرد لم يتعين كون شيء منهما عمدة غير مشابهة للفضلة بل كان العوامل
اللفظية تلعبت بهما فيتحقق مقتضاها ولولا الاسناد لم يتحقق كون شيء
منهما عمدة وقال البصريون السبب في المفعولية المفاعيل ولواحقها الفعل
والفراء الفعل والفاعل وهشام بن معاوية الفاعل والسبب المتقوم به الاضافة
قيل هو الجار المقدر وقيل المضاف وقيل الاضافة ولا يلزم تقوم الشيء بنفسه
اذ المعنى المقتضي كون الشيء مضافا اليه والعامل النسبة التي بين المضاف
والمضاف اليه وهذا هو الملايم لكون السبب للفاعلية الاسناد (فالمفرد) اشارة
الى تقسيم كل من الرفع والنصب والجر بعد تعريفه وتبيين محال كل قسم
فالفاء للتفصيل وقيل فاء الفصيحة اي اذا عرف هذا فالمفرد آه يريد ما يقابل

المثنى والمجموع ويدخل فيه رجال العلم بلا تكلف فلا حاجة الى ادخاله فى الجمع المكسر بجعل الجمع اعم من الجمع فى الاصل او فى الحال ويدخل فيه الاسماء الستة مطلقا وكلا وكلتا واولو وعشرون واخواتها لكن لا وصمة فى هذا الدخول لانه كدخول المستثنى فى المستثنى منه فما يجب اخراجه عنه حتى تتم القاعدة يخرج بذكره فيما بعد والحكم عليه بما يخالف هذا الحكم فهو مستثنى عنه حكما فلا حاجة الى جعل المفرد بمعنى ما ليس بمثنى ولا مجموع حقيقة او حكما واخراج الاسماء الستة بانها فى حكم المثنى والمجموع وملحق بهما واخراج كلا وكلتا واثنان بانهما فى حكم المثنى وملحق به واخراج اولو وعشرون واخواتها بانها فى حكم الجمع ولا يصح جعل الحكم مهملا لانه لا فائدة فى ايراد الحكم المهمل فى العلوم ولذا قيل مهملات العلوم كليات ولا جعله مطلقا غير دائم لدفع الاشكال بالاسماء الستة وكلا وكلتا فانها قد تعرب بالحركات الثلث لانه لا ينفع المتعلم فى معرفة حال جزئيات الموضوع والمعاملة معها اذا اوردت عليه ولذا قيل مطلقات العلوم دائمات لكن بقى المثنى العلم والمجموع العلم اللذان يعربان بالحروف داخلين فيه ولو اريد به ما سوى المثنى والمجموع فى الحال او فى الاصل خرج عنه المثنى والمجموع علمين معربين بالحركات وبقى فيه من الملحقات بالمثنى مذروان اطرفى الالية فانه لا مفرد له ولم يذكر بعد حتى يكون فى حكم المثنى ومن الملحقات بالجمع اولات مال فى معنى جمع ذات مال وربما يحصل مذروان تثنية تقديرية لتقدير مذرى مفردا له والفرق بينه وبين اثنين تحكم كما لا يخفى (المنصرف) احترز به عن المفرد الغير المنصرف (والجمع المكسر) وهو ما لم يسلم بناء واحده (المنصرف) احترز به عن الجمع المكسر الغير المنصرف ولم يقل المفرد والجمع المكسر المنصرفان مع انه احصر لان عدم الفصل بين وصف المفرد والمجرد بوصف الجمع اعذب ولا خفاء فى انه يدخل الجمع المكسر بمقتضى التعريف المذكور ارضين بفتح الراء وسنين بكسر السين مع انهما لا يشملهما الحكم (بالضمة رفعا) اى كائنا بالضمة رفعهما فهو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير ولا يحسن جعله ظرفا اى وقت رفع او حالا فى معنى مرفوعين لان الرفع على ما عرف اسم العلامة وليس بمصدر فحمله هنا على المصدر خلاف ما يتبادر (والفتحة) عطف على الضمة (نصبا) عطف على رفعا فالتركيب من قبيل فى الدار زيد والحجرة عمرو (والكسرة جرا) اعلم ان الاصل فى الاعراب

ان

ان يكون بالحركات لانها اخف والاصل فى الاعراب بالحركة ان يكون بالحركات
الثلث لان الاشتراك خلاف الاصل والاصل فى الاعراب بالحركتين على رأى
ان يكون بالضمة والكسرة لان الاصل حفظ الكسرة التى هى من خواص
الاسم والاصل فى الاعراب بالحروف ان يكون بالحروف الثلثة فاذ ذكرت الاقسام
على الترتيب المذكور (جمع المؤنث السالم) المحدود فيما بعد بما لحق آخره الف
وتاء فيدخل فيه ما مفرده مذكر نحو سجلات ولا يدخل فيه مفرد منصرف
نحو سعلات وسلقات لان المراد جمع لحق آخره الف وتاء نعم لابد من ضم اولات
اسم جمع ذات والمراد الجمع فى الحال عند من جعل عرفات غير منصرف بالضمة
والفتحة واعم من الجمع فى الحال والاصل عند الزمخشرى حيث جعلها منصرفة
لخلوها عن التأنيث لان التاء المذكورة غير متمحضة للتأنيث وبشوب تأنيث
فيها مانعة عن تقدير التاء التى كانت فى مفردها وعند من يجعلها غير منصرفة
للتأنيث والعلمية اذ التاء المذكورة فيها الا تمنع لا من ذكرناه مفردها لكن اعرابه مع
ذلك بالضمة والكسرة لان هذه الكسرة لكونها علامة المفعول فى حكم الفتحة
فلا يمنع من غير المنصرف وغير المنصرف بالضمة والفتحة حقيقة او حكما وهذ
الحكم انما يتم على لغة من لا يفتح لغات وثبات جمع محذوف العجز فى الجمع او نقول
لغات وثبات مفردان كلمة وثبة اعيدت لامهما (بالضمة) الواضح رفعا
(والكسرة) اى نصبا وجرا ولما لم يقيد الضمة فى هذا الموضع بالرفع خفى المراد
فيه وفى اخيه ايضا (غير المنصرف) قد عرفت بعد ما يتعلق بهذا المقام (بالضمة
رفعا (والفتحة) نصبا وجرا خلافا للاخفش والمبرد والزجاج حيث جعلوه
مبنيا على الفتح حال الجر ولابد من استثنا كلتا لانه وزن فعلى عند المحققين والفها
للتأنيث فيكون غير منصرف فضافها الى الضمير مستثنى بقوله المثنى وكلا
ومضافها المظهر بقوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر ولك ان
تقول الفها لما لم يتمحض للتأنيث حيث جعلت اعرابا ولذا صح جمعها مع التاء
لم تقو لمنع الصرف فهى منصرفة ولابد ايضا من استثناء المثنى العلم لانه غير
منصرف للعلمية والالف والنون ولو جعل فى حكم المستثنى بذكر المثنى فيما بعد لما تم
الا بارادة المثنى فى الاصل او فى الحال فيشكل بمثنى علم جعل نونه معتقب الاعراب
فانه معرب باعراب غير المنصرف ويجب ابقاؤه فى غير المنصرف واخراجه من
المثنى (اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذومال) ويقال لها الاسماء الستة
بجميع لغاتها واختار ذكرها لخصوصها على الاسماء الستة على خلاف اخواته

لانها محتاج فى تفسيرها الى ذكرها فكانه وضع تفسيرها مكانها ايضاحا ولان الاسماء الستة تعم جميع لغاتها والكلام فى لغة مخصوصة لا يتعين الا بذكرها وكما تعين بذكرها اللغة المخصوصة تعين ان المراد مكبراتها اذ شمول الحكم على اللفظ لفروعه انما هو بارادة نفسه وفروعه وعدم صحة تلك الارادة هنا بين كيف وعدم شمول الحكم المذكور للتثنية والجمع فى غاية الظهور ولما كان قصد خصوص هذه الالفاظ موجبا لاختصاص الحكم بالمضاف الى المخاطب فى الاكثر والى اسم الجنس فى بعض قال (مضافا الى ياء المتكلم) بايراد الحال عن المبتدأ كما حرره المالكى او بتقدير اعنى كما يليق بمقام التفسير تصريحا بالتعميم ودفعا لتوهم التخصيص وبهذا اندفع انه حال عن الضمير المستتر فى الظرف المتأخر عنه ففيه ان الحال لا يتقدم العامل المعنوى لكن اضافة الياء الى المتكلم تطويل لاغتناء الاضافة عنها اذ لا ياء مضاف اليه شئ سواه (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا) وتلك الحروف فى الاربعة الاول لامات اذ هى اسماء منقوصة واوية وفى الخامس عين اذ اصله فوه وفى السادس كذلك اذ اصله ذو وهذا هو التحقيق والمص زعم ان هذه الحروف مبدلة عن هذه الحروف الاصلية لوجود طريان الاعراب بالعامل ورد بان اعادة تلك الحروف بعد نسيانها فى الاربعة الاول ولزوم ابدالها ميما فى الخامس نزلها منزلة الطارئ ولما جعل ما هو اصل الكلمة اعرابا بهذه المعونة هان جعله اعرابا فى ذو وان انتفت هذه الجهة ومن لغات هذه الاسماء اب واخ وهن وفم مشددات مطلقا واب واخ وهن كيد مطلقا قال المالكى هو فى هن افصح اللغات واخا واباوحما كعصا مطلقا وفم مطلقا وحم وحمو مثل خب ودلو مطلقا وقدم بعض مباحث تتعلق بهذا المقام (المثنى) قدم ما يتعلق به (وكلا) فى حكم المستثنى من المفرد المنصرف لانه ليس بمثنى لعدم كل لا لعدم كلين بالنون لان لزوم الاضافة يخفى وجود النون وعدمه ولعدم اعرابه بالحرف حال الاضافة الا المظهر اذ لا مثنى يعرب تارة بالحرف وتارة بالحركة ولم يذكر كلتا لظهور عدم الفرق بين المذكر والمؤنث فى الاعراب وقيل لانه فرع كلا فاغنى ذكره عن ذكره وفيه ان المثنى والمجموع فرعان على الواحد لا يغنى ذكره عن ذكرهما (مضافا) لا احترازفيه اذ لا يكون الا مضافا (الى مضمر) مثنى المعنى سواء كان مثنى اللفظ نحو كلاهما اولا نحو كلانا ولا يضاف الى غير مثنى المعنى ولا الى النكرة وفيه احتراز عن المضاف الى المظهر نحو كلا رجلين فانه ح كعصا على اصح اللغات (واثنان) ليس بمثنى لعدم اثنى

وفيه

وفيه ان مذروان مثنى مع انه لم يأت مذرى لتقدير مذرى مفرداله فليقدر لاثنين
مفرد كما قدر له ولا يخفى ان القياس مذريان وكذا ثنايين الطرف فى الحبل اذ لم يسمع
ثناء ولذا لم يقلب ياء ثنايين همزة كما قلب ياء كسائين لانه لما لم يسمع الاثنى لم يجعل
الياء طرفا بعد الف زائدة وقيل لبس اثنان تثنية لانه فى الاصل ثنى ولبس
فى الواحد اثنى ويجرى ذلك فى ثنايين اذ لبس طرف واحد للحبل ثنا ويمكن ان
يقال فليسم ماله دخل فى الثنى والثناء باسمهما (بالالف) رفعا (والياء) نصبا
وجرا (جمع المذكر السالم) صفة الجمع وسيحد بما لحق آخره واو مضموم ما قبلها
او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيدخل فيه
جموع بالواو والنون ليس مفردها مذكرا نحو سنون وارضون وفيه انه او اريد
بالجمع اعم مما هو جمع فى الاصل اوفى الحال لورد عليه جمع جعل نونه معتقب
الاعراب نحو قنسرين فانه بالحركات والياء فيه ملتزم كالالف فى مثنى كذلك
وان اريد الجمع فى الحال يخرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء وبالجملة يشكل
ببعض الجموع الغير القياسية حيث يجرى الاعراب على نونه قال الشاعر * دعانى
من نجد سنينه حيث اجرى النصب على النون ولذا لم يحذف بالاضافة
وبار بعين حيث جعل نونه محل الاعراب قال الشاعر * وقد جاوزت حد
الار بعين بكسر النون ولا يخفى ان جمع المذكر السالم لم يشمل اولى لانه لامفرد له
من لفظه انما هو اسم جمع ذو وكذا العقود الثمانية لانه لم يلحق آخره واو ونون
ليدل على ان معها اكثر منها من غير تعيين مرتبة الكثرة فلذا احتاج الى قوله (واولو
كتب فيه الواو حملا على اولى وفيه لئلا يلتبس بالى الجارة (وعشرون واخواتها)
اى امثالها فى كونها اسماء للعقود التامة لما بين العشرة والمائة ولو قيل اميت
مفرد اولى كما اميت ماضى يدع واستعير عشرون من معنى الجمع وخص اخواتها
ببعض افرادها استعمالا لكان متجها وكانت داخلة فى جمع المذكر السالم
واندفع اشكال كون اولو اسما مفردا متمكنا فى آخره واو مضموم ما قبلها ولم يحتج
ان يقال اغتفر لكونه بمنزلة الضمة اولانه غير ثابت (بالواو والياء التقديرى)
اى المقدر من الاعراب لاتقدير الاعراب لانه لايلايمه قوله واللفظى اواختلاف
الاخر المقدر والاول انسب بكون ما سبق بحثا عن الاعراب والثانى انسب
بكون المنقسم سابقا صريحا اختلاف الاخر (فيما تعذر) اى فى وقت تعذر
الاعراب اولتعذره فيكون فى تعليلية كما فى قوله عليه السلام * عذبت امرأة
فى هرة * اى لهرة ويأباهما قوله (واللفظى فيما عداه) والاولى فى اسم

تعذر اعرابه على حذف مضاف ومن قال التقدير فيما تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضافين فقد اسهى لان التعذر امتناع الوجود ولا شك ان وجود الاعراب فى عصا ممتنع كالتلفظ به وتقدير الاعراب عبارة عن نيته لا وجوده (كعصى) اى كالمقصور الغير المضاف الى ياء المتكلم اذ المضاف تعذر اعرابه للاضافة الى ياء المتكلم لا لكون آخره الفا اذ صار اعرابه مقدرا قبل انقلاب آخره الفا لان الاضافة قبل التركيب مع العامل فاصل عصاى عصوى واعراب عصوى تقديرى فمن جعل عصاى خارجا عن غلامى وقال المراد بغلامى غير مقصور اضيف لان عصاى داخل فى قوله كعصى فقد غفر نعم هنا بحث وهو ان حبلاى لا اصل له حتى يدخل تحت غلامى فيجب تفسير المثالين بما يوجب دخول عصاى تحت غلامى ودخول حبلاى تحت عصاى الا ان يقال يقدر اصله حبلى لانه ينقلب ياء فى التثنية والجمع فيقال حبليان وحبليات وانما مثل بعصا وقاض دون العصا والقاضى تنبيها على ان الالف والياء يوجبان تقدير الاعراب سواء كانا ملفوظين او مقدرين (وغلامى) اى ما اعرابه بالحركة واضيف الى ياء المتكلم فيشمل نحو مسلماتى دون مسلماى ومسلمى وقول الرضى يريد مفردا ضيف الى ياء المتكلم قاصر لخروج مسلماتى وغلمانى فان قلت لا يجب فى المثال ان يكون شاملا قلت نعم لكن ح لا معنى لتفسيره بالمفرد والمضاف الى ياء المتكلم بل ينبغى ان يراد خصوص غلامى لانه يكفى للتمثيل وانما قال (مطلقا) اشارة الى ان اعرابه فى حال الجر ايضا تقديرى لان الكسر سابق على دخول العامل فلا يكون اثر العامل فهو اما لدفع التوهم او لرد المخالف وفيه بحث لان مسلمى لا يصح ان يكون مضافا قبل العامل لانه لا واو ولا ياء قبل العامل حتى يتفرع عليه وجود مسلمى فكون الاضافة سابقة على العامل خفى ولا يبعد ان يقال يندرج فى قوله مطلقا تعميم التمثيل لقولنا يا ابن عم و يا ابن عما و يا ابن ام و يا ابن اما بقلبها الفا و بحذف الياء وان يقال هو تعميم التمثيل كقولنا عصاى والتحقيق ان لا يخصص بالمضاف الا ياء المتكلم بل يجعل عبارة عن كل ما شغل حرف اعرابه غيره عن الاعراب فيدخل فيه ما هو محكى وما هو مجرور بحرف الجر فانه منصوب تقديرا او مرفوع كذلك نحو مررت بزيد و بحسبك زيد ومن بزيد لا تقول هو معرب محلا لا مقدرا لانا نقول ليس بمبنى حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور فى محل النصب او محل الرفع فهو من قبيل استعمال المحل بمحل التقدير ومنه قول المفصل المعرب ما اختلف آخره لفظا

او محلا

او محلا وقيل قوله مطلقا متعلق بعصا ايضا والمراد ان الاعراب المتعذر تقديري
في الاحوال الثلث بخلاف المستثقل فانه اما في حال الرفع والجر او في حال الرفع
فقط وقد نبه في امثلة المستثقل ايضا على انه كما يكون في الاعراب بالحركة
يكون في الاعراب بالحرف بخلاف المتعذر فانه بالحركة لا غير ولا مناقشة
في صحة تعلقه بهما ونفعه في تعميم عصا حيث يشير الى انه اعم مما حذف
الفه او اثبت لكن وجوب كون المتعذر اعرابا بالحركة ممنوع لان دعني
من تمرتان على سبيل الحكاية في تقدير دعني من تمرتين لتعذر جمع الحرفين
كما ان وجوب كون المستثقل مقدرا في بعض الاحوال باطل بالجمع المضاف
الى المعرف باللام والاسماء الستة المضافة اليه وما قال الرضي انه لم يعد المضاف
الى المعرف باللام من التثنية المرفوعة والجمع المذكر والاسماء الستة مما قدروا
اعرابه لظهوره نظر بان الحذف لا محصل له لان نظر بان الحذف لا يجعل الاعراب
لفظيا والمشهور ان اعراب الاسماء الستة المضافة الى ياء المتكلم بالحركات
التقديرية وهو لا يظهر في شيء اذ الفرق بينه وبين مسلمي تحكم الا ان يقال
لو قيل في حال النصب فاي يوجب الحكم بكون الياء في فى اعرابا او بدلا منه فلم
قيل في مطلقا اعلم ان الياء المدغم في الاحوال الثلث على نحو واحد واعرابه على
ما كان في حال افراده لا عليه في حال اضافته وانما اختار غلامي للتمثيل دون
غيره من المحكي والمجرور للرد على النحاة حيث جعلوا المضاف الى ياء المتكلم
مبنيا لشدة امتزاجه بالياء لعدم استقلاله بالتلفظ وهو منقوض بغلامه
وغلامنا ونظائرهما (او استثقل) اي عد ثقيلا والمعتبر عد العرب الفصيح
ولذا لم يقل او ثقل كما قال تعذر تنبيها على الفرق بينهما بان الاول امر معتبر
بحسب نفس الامر والثاني باعتبار ذائقة الاعراب (كقاض) يريد به
منقوصا ما قبل آخره كسرة فيشمل جوار فقوله فيما بعد ونحو جوار رفعا وجرا
كقاض اعادة لما افيد هنا لدفع توهم انه مخالف لقاض لكونه غير منصرف
وهذا التوجيه اعذب من تخصيص قاض بما عدا جواري لانه سيأتي حكمه
وتفسير قاض باسم في آخره ياء قبلها كسرة كما في بعض الشروح فاسد
لشموله مسلمي ومسلمي مع ان اعرابهما لفظي ولشموله مسلمي رفعا وانما جعل
اعراب عصا متعذرا مع انه لا تعذر الا بعد الاعلال واعراب قاض مستثقلا
مع انه ايضا متعذر بعد الاعلال لانه لا يبقى حرف اعرابه لان عصا لا يحذف
اعرابه للثقل بل قلب حرف اعرابه الفا فيسقط اعرابه للتعذر وقاض يحذف

اعرابه للثقل و بعد تقدير الاعراب بحذف حرف اعرابه على انه يمكن ان يكون
قاض ملحقا بالقاضي وعصا ملحقا بحبلى (رفعا وجرا) واما نصبا فلا يستثقل
حتى يقدر (ونحو مسلمى) عطف على كقاض لا قاض (رفعا) واما نصبا وجرا
فحرف الاعراب ملفوظ وان كان مدغما لان الادغام لا يسقط المدغم عن التلفظ
(واللفظي فيما عداه) اى المقدر وما عدا ما تعذر او استثقل لا ما عدا عصا
وغلامي وقاض ومسلمى حتى يحتاج الى تأويل افراد الضمير و ينتقض بمثل
جاءني ابو القوم (غير المنصرف) كالمنصرف مما لا بد من معرفته في معرفة ما
ذكر من اقسام الاعراب فلقد احسن حيث اوضحهما عقيب بحث الاعراب
بلا فصل وليت ذكر المثنى والمجموع واقسامه يكون بعده كذلك ولما كان غير
المنصرف وجوديا والمنصرف عدميا قدم بيان غير المنصرف ولما كان التقابل
بين غير المنصرف والمنصرف ظاهرا من العبارة استغنى عن بيان المنصرف
ببيانه وعن التنبيه عليه ايضا بقوله والمنصرف ما عداه بخلاف الاعراب
اللفظي والتقديري لانه لا يرشد عبارة التقديري بان اللفظي ما عداه
وما قالوا من ان غير المنصرف لما كان اقل من المنصرف و يضبط بضبط
المنصرف عرف غير المنصرف وترك بيان المنصرف لا مكان معرفته
بالمقايسة على نحو الاعراب التقديري واللفظي فظاهره خال عن التحصيل
كيف وضبط الاقل انما يكون اسهل اذا كان بالتعداد واما بحسب
التعريف فلا تفاوت بين الاقل والاكثر وكانهم ارادوا انه لما كان الاقل يستحق
التقديم في الضبط فيما اذا كان بطريق التعداد قدم في الضبط بالتعريف ايضا
(ما فيه علتان) يقال اطلاق العلة على كل واحدة من العلتين تجوز اذ العلة
التامة هو مجموع العلتين وفيه ان اطلاق العلة ايضا على العلة الناقصة حقيقة
بل التحقيق ان الاطلاق على العلة التامة هو التجوز (من تسع) قيل هذا تنكير في
مقام التعريف للتعظيم اذ التسع معهودة ولا يخفى انه غير معهودة فيما بين
المعلم والمتعلم ولهذا احتيج الى البيان وحامل التنوين على التعظيم في مقام
التفهيم في شريعة التحصيل هو الاثيم البعيد عن الصراط المستقيم
(او واحدة منها) اى التسع (تقوم مقامهما) فان قلت جعل الواحدة قائمة
مقام العلتين ليس اولى من جعل اثنين قائمين مقام الواحدة بل الحق ان شيئا
منها ليس منزلا منزلة الاخر قالوا صح ان يقال ما فيه الجمع او الف التأنيث
او ثنتان من تسع قلت ما قوله اعتبار اقرب لان تحقق الفرعيتين في اثنين ظ

دون الواحدة ولان الكثرة منع الصرف باثنين بجعل القليل ملحقا به اولى من العكس ومن اعتبار كل منهما اصلا عدل عن تعريف القوم من ان غير المنصرف ما لا يدخله كسر ولا تنوين لما يقتضيه الاصل الاول من الاصلين الذين ذكرهما المص فى التعريف وقد نبه عليه بجعل ما جعلوه تعريفا له حكما له فنبه على ان كثيرا مما يدخل الجر والتنوين داخل فى تعريفه دون تعريفهم فلا بد من العدول الى ما يطابق اصطلاحه وذلك كصرف عرفات بالكسر والتنوين فانه غير منصرف عنده على ماذكره فى بعض تصانيفه وما دخله الالف واللام ولذا قال ينجر بالكسر ولم يقل ينصرف كما قال فهند يجوز صرفه وما دخله الجر والتنوين للضرورة او التناسب ولذا قالوا معنى قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب ويجوز صرف حكمه وانما اخرج هند عن التعريف بارادة علتين مؤثرتين كما اخرج بهما ما فيه عجمة وتأنيث اوالف ونون وتأنيث الى غير ذلك ولا يخفى عليك ان جعل ما اجتمع من الضرورة والتناسب علة مؤثرة مخلفة الحكم لمانع وما فى هند عار عن التأثير تحكم واللائق باعتبار ان الكل منصرف خارج عن التعريف بتقييد العلة بالتأثير قال الرضى ان الاسم قد يشابه الفعل وهى على ثلث مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو مشابهة اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذى هو الاصل فى الفعل واوسطها المشاركة فى الحروف وشئ من المعنى واثرها انه يعمل عمل الفعل وادناها المشابهة العارية عن حروفه وتضمن معناه وهو تحقق الفرعيتين اللازم لوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب عنه وهو التنوين ويتبعه نزع الكسر او الكسر والتنوين معا على اختلاف القولين وانما لم يكتف بفرعيته لضعفها هذا كلامه وقيل لان فرعيته تقاومها اصالة الانصراف فلا بد من زائدة ترجح عدمه وفيما ذكره بحث لان للمشابهة مرتبة رابعة هو تضمن الشئ من المعنى فقط من غير مشاركة فى تركيب الحروف واثرها العمل ايضا كما فى جاء فى رجل بصرى ابوه ثم المشابهة فى الفرعيتين على ما بينوها ان الفعل فرع الاسم فى الوجود حيث لا يكون بدون مصدر وفى الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل والمؤنث فرع المذكر والمعرفة فرع النكرة والعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والاسم الذى على وزن الفعل فرع اسم ليس على وزنه لان الاصل فى كل قسم ان لا يكون فيه مزيد اختصاص بالقسم الآخر كذا قيل ونحن نقول

اولم يكن ماهو مختص بالقسم لم يوجد فيه ماهو من قسم آخر فبعد وجود
هذا القسم استعير له ما للقسم الآخر والاعجمي فرع العربي لما قيل مثله في وزن
الفعل او لما قلنا مثله فيه الجمع فرع المفرد والمركب فرع المفرد والالف والنون
فرع ذي الف التأنيث الممدودة او فرع المجرد عنهما على اختلاف قولي
البصري والكوفي ولما كان تعريف غير المنصرف لا يظهر مالم يظهر التسع
وما يقوم مقام العلتين وما هو المؤثر منها اشتغل عقيبه اولا بذكر العلل ثم ببيان
ما يقوم مقام ثنتين ثم ببيان بعض منها وبيان شرائط التأثير فقوله وهي عدل
الى قوله وما فيه علمية من لواحق التعريف الا انه ذكر ما فيما بين ذلك حكم غير
المنصرف وما يتعلق به لانه لو اخر عن اللواحق كلها لبعد بيان الحكم عن ذكر
غير المنصرف جدا فمن قال ينبغي تقديم قوله وما يقوم مقامهما على بيان
الحكم لانه من تتمة التعريف لم يعرف التتمة تمامها وما ذكره في تعداد
العلل بيتان من قطعة الانباري حيث قال * موانع الصرف تسع كلما اجتمعت *
ثنتان منها فالصرف تصويب * اي نزول عدل الى اخره الا انه ترك البيت الاول
لان بيانه لغير المنصرف قاصر لانه لا يدل على انه لا منع صرف بدون سببين وقال
(وهي) اي التسع (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب *
والنون زائدة من قبلها الف * ووزن الفعل وهذا القول تقريب) فقوله هي مبتدأ
خبره مجموع ما في البيتين وقد عرفت ما يتعلق به ولقد اصاب تنكير العلل
المحرر لان المانع عدل ما لا كل عدل اذ عدل نزال وفجار وفساق بل حضار
لا يوجب منع الصرف وهكذا البواقي فنبه بالتنكير على انه لا ينفع هذا القدر
من البيان في معرفة منع الصرف بل لا بد لكل من بيان ويحتمل ان يكون
قوله وهذا القول تقريب تتميما لهذه الاشارة يعني هذا القول غير واف
بالتعريف بل تقريب الى المعرفة وكلمة ثم كما تكون للتراخي في الزمان تكون للتراخي
في الرتبة فيعطف به الاعلى على الادنى او الادنى على الاعلى وقد جمعهما الشاعر
في قوله ثم جمع ثم تركيب لان الجمع اعلى رتبة من جاريه ومن لم يتنبه لهذا
جعل استعمال ثم موضع الواو لضرورة الشعر وفي قوله والنون زائدة من قبلها
الف قصوران اوقعه ضيق الوزن فيهما احدهما افادته كونه السبب
النون الخاص مع ان السبب هو الالف والنون وثانيهما ان السبب النون
التي قبلها الف زائدة سواء كان النون زائدة اولا فيلزم كون حسان
على وزن فعال غير منصرف او ان السبب النون زائدة التي قبلها الف

سواء

سواء كانت الالف زائدة او لا ولا يمكن دفع القصور الثانى بانه لا يلزم كون حسان غير منصرف لانه ليس فيه انتفاء فعلانة ولا وجود فعلى لانه يلزم كون حسان بعد جعله علما غير منصرف وقد يقال فى دفعه ان معنى زيادة الالف قبل النون زيادته قبل زيادة النون فيتضح زيادتهما وهو وان كان دقيقا لكن ليس للعرف رفيقا لان زيادة حرف تمازفت فى تعيين مكان الزيادة لا فى جعلهما مشتركة بينهما وبالجملة يمكن ان يكون قوله وهذا القول تقريب اشارة الى هذا القصور يعنى هذا البيان غير واف بل مقرب الى المعرفة لان ضيق المقام اضطر الى المسامحة فى ذكر الالف والنون وقوله زائدة صفة النون لان اللام فيه زائدة لضرورة الوزن لا لانه للعهد الذهنى لما ستعرف وكيف لا والمقام مقام التنكير فلا حاجة الى جعلها حالا بجعل النون فاعلى يمنع من الصرف بحسب فحوى الكلام واللام الذى هو بدل من النون كما فى اصيلال تصغير اصلان جمع اصيل كالنون فى منع الصرف صرح به صاحب التسهيل ونقله الرضى عن الاخفش وقد عرفت وجهين بديعين لقوله وهذا القول تقريب على سبيل التقريب ولنا بدايع اخر احدها ان جعل عدم الانصراف للسببين ليس قولا تحقيقيا بل اعتبار صرف لتقريب غير المنصرف الى الضبط وثانيها ان جعل الجمع والتأنيث بالالف بمنزلة السببين دون العكس او اعتبارهما على حيالهما قول تقريبى واختيار لما هو الاقرب بالاعتبار لا تحقيقى وثالثها ان قولنا غير المنصرف ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما دون ما قالوا من انه الذى لا يدخله الكسر والتنوين تقريب الى المعرفة اذ ما عرفوه به لا يمكن ان يعرف الا بعد معرفته ورابعها ان علة منع الصرف هو المتكلم وجعل السبب سببا قول تقريبى لجعل العامل غير المتكلم فهذه وجوه ستة وهبناها وله وجوه ثلثة اخرى مشهورة تركناها لانا السأمة هيناها وقيل الف الالحاق المقصورة دون الممدودة يمنع عن الصرف بشرط العلمية وجعل الرضى كل مقصورة سواء كانت للالحاق كارطى اولا كقبعثرى مانعا عن الصرف بشرط العلمية اذ مشابهته بالف التأنيث اكثر من مشابهة الالف والنون التى فى التأنيث ولم يجعل الف قبعثرى للالحاق لانه لا سداسى فى الاسم حتى يلحق به شئ ولذا خطى الجوهرى حيث جعل الفه للالحاق (مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدى كرب) المشهور كرب بكسر الراء كما فى الصحاح

لكن في شرح الحماسة للامام المرزوقي روى ان الاعرابي قال لمعدى كرب
معدى كرب لانه عد الفساد والمكرب الفساد فالمفهوم منه سكون الراء
(وعمران واحمد) فهذه امثلة على ترتيب ذكر العلل ولك ان تقول لم يمثل
للتعريف اذا كثر الامثلة تشتمل عليه وانما مثل للتأنيث اللفظي والمعنوي
تنبيها على لان التأنيث في هذا الباب يعتبر تارة مع خلو المعنى عن التأنيث مع انه
غير معتبر في تأنيث الفعل المسند اليه وفي رجوع الضمير اليه فلا يقال جاءت
طلحة ولا طلحة جاءت وتارة مع خلو اللفظ عنه كما في زينب (وحكمه ان لا كسر)
اى انه لا كسر فيه لا اعرابيا ولا بنائيا ولذا اورد نفي الجنس وانما هو مع الفتح
اما اعرابيا او بنائيا وما دخله اللام وما اضيف مستثنى من الحكم وقد علم
ذلك سابقا الا انه اراد جمع حكميه لانه اقرب الى الضبط ولينبه على ان كلا
من عدم الكسر والتنوين من احكامه فالتعريف بهما فاسد باعتبار كل منهما
ونبه بتقديم الكسر على ان الراجح منع الكسر اصالة لا تبعا كما زعم البعض
(ولا تنوين) سوى تنوين الترنم (ويجوز) اى لا يمتنع (صرفه) اما عطف
على قوله ان لا كسر فيكون تحت حكمه واما على قوله وحكمه (للضرورة)
اى لما يضطر اليه الشاعر لاستقامة الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة
رضي الله عنها في مرثية سيد المرسلين عليه السلام *بيت* صبت على مصائب
لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * او دفع ازحاف يخرج الشعر عن السلاسة
دون السلامة كقوله *بيت* اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * هو المسك ما كررته
يتضوع * او رعاية القافية كما في قوله *بيت* سلام على خير الانام وسيدى *
حبيب اله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤف من يسمى باحمد
قال الرضي لا يصرف ما فيه الف مقصورة للضرورة لانه لا يجتمع التنوين
الالف فلا يزيد بالانصراف شيء قلت ينفع الصرف في قافية حرف آخرها
النون الساكنة وايضا نون التنوين يقبل الكسرة لالتقاء الساكنين بخلاف
الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك ومما يجوز الصرف ويخرجه
عن حيز الامتناع رعاية المماثلة بين الوزن والموزون فيقال مضاربة مفاعلة
فينون مفاعلة لمشاركته مضاربة مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية فانها
من اعلام الاوزان والتأنيث ولا يبعد ان يدرج تحت التناسب وربما يصرفه
بالتصغير كما في فعلان الاسم فانه يصغر على فعيلين فيتغير الالف فيبطل
تأثير الالف والنون بخلاف فعلان الصفة فانه يصغر على فعيلان وكما في وزن

فعيل

فعل لبس فى اوله زيادة فانه يبطل الوزن بالتصغير بخلاف ما فى اوله زيادة
فان مدار تأثير الوزن فيه على وجود الزيادة فيبقى ببقائها وكما فى تصغير
الجمع والعدل وماعدا هذه الصور لايجوز صرفه بالتصغير فان قلت كيف
لاينصرف طليحة مع عروض الوصفية المنافية للعلمية قلت هذه الوصفية
لاتنافى تعين الذات فهى مع التصغير بمنزلة اللقب وقد لاينصرف المنصرف
بالتصغير كما فى دور فلن فيه وزن فعل فى اوله زيادة وتحدث بالتصغير وصفية
(اوللتناسب) من رعاية الفواصل والاسجاع او مجرد اجتماعه مع كلمة
منصرفة ولما كان هذا ابعد مايظن صرف غير المنصرف لاجله مثل له
من اوثق كلام بقوله مثل سلاسلا واغلالا مع انه لم يمثل للضرورة ونقول مثل به
ردا على من قال فى توجيه الاية على لغة الشعراذ الشاعر ربما يقع فى النثر فيما
تمرن لسانه فى الشعر و يقبل منه اذ لايخفى ان توجيه القرأن به بعيد كيف
وقد قال الله تعالى * وما علمناه الشعر وماينبغى له * فلا يصح ان يقال نزول
القرأن بما يقع فيه الشاعر لانه يفصح عن كونه شاعرا فالحق ان التناسب
ايضا من اسباب الصرف وزعم الكسائى ان صرف غير المنصرف الاافعل
من لغة قوم ولايجوز عدم انصراف غير المنصرف للضرورة والتناسب لان
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها ولاتخرجها عنها خلافا للكوفيين فانه
يجوز بعضهم عدم الصرف بالعلمية وحدها لقوتها فى الضرورة (وما يقوم
مقامهما الجمع والفا التأنيث) الصواب والتأنيث بالالف وفسر الفا
التأنيث بالمقصورة والممدودة وفيه ان علامة التأنيث الهمزة لانها منقلبة
عن الف التأنيث والالف قبلها زائدة الا ان يقال المراد بالالف الممدودة
هى الهمزة سميت بها لانها الممدودة بها ففيه حذف وايصال ولانزاع
فى صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم للاعم اوللمتحرك
فقط واسم للساكن فلاحاجة فى اطلاق الالف على الممدودة الى انه
اطلق لان الهمزة فى الاصل الف ووجه تحقق الفرعيتين فى الجمع انه
للزومه بمنزلة جمعين وكذا التأنيث بالالف كذا قيل والاولى ان المؤنث بالالف
بمنزلة المؤنث بالتاء العلم وكذا الجمع بمنزلة الجمع العلم فى انه كما لايتغير العلم لايتغيران
* اعلم ان تمييز الف التأنيث عن غيرها بضبط اوزان مختصة بالف
التأنيث وقد ضبطها الرضى فى بحث المذكر والمؤنث وبعلم دخول التنوين
والتنبه على ماتفيه فى غير تلك الاوزان فمعرفة غير المنصرف بما ذكره لاينفع

غير المتتبع فى معرفة جميع افراد غير المنصرف الا ان يقال انه ينفعه بان يضبط المدون له مالا طريق الى معرفته الا السماع كالسماعيات من العوامل ومواضع الحذف ومنه فى باب غير المنصرف العدل التقديرى او العدل مطلقا فى وجه كما ستعرفه (فالعدل) قيل الفاء للتفسير ونحن نقول لعطف المفصل على المجمل لان تفصيل المجمل انما يعقبه وعلى التقديرين يتجه ان التفسير للمبهم المتقدم مجموع ما سيجئ من البيان المتعلق باسباب منع الصرف لا مجرد بيان العدل فيجب عطف باقى المباحث على بحث العدل ليكون المجموع مدخول فاء التفسير او التفصيل والعدل لغة هو التبعيد او الميل فهو لازم ومتعد واصطلاحا هل هو الاخراج او الخروج رجح الرضى الاول بانه اوفق بمعنى العدل الذى هو الصرف كما ان الخروج اوفق بمعنى العدول الذى هو الانصراف ونحن نرجحه بان اشتقاق المعدول اوفق به لانه مستغن عن جعله فى تقدير المعدول اليه باعتبار الحذف والايصال وزيف ما ذكره الرضى بانه فليكن منقولا عن معنى الميل ثم نقول فليكن العدل منقولا عن معنى الاخراج الى الخروج الذى هو صفة الاسم اذ التأنيث وهو جعل الشئ انثى منقول الى كون الاسم مافيه علامة التأنيث والتركيب الذى هو ضم كلمة الى كلمة نقل الى كون الاسم مما ضم فيه كلمة الى كلمة وله غير واحد من النظير بل جمع وما قيل ان العدل المفسر بالخروج كون الشئ معدولا لا يدفع ما ذكره الرضى من ان الانسب بمعنى العدل ان يقال هو اخراج الاسم لان تفسيره بالخروج يوهم اللزوم وما يقال انه فسر بالخروج ليدل على صفة الاسم صريحا واما الاخراج فهو صفة المتكلم صريحا ولا يدل على ما هو صفة الاسم الا ضمنا فيدفعه جعل الاخراج مبنيا للمفعول نعم يتجه ان المصدر المبنى للمفعول وان اشتهر فيما بين الفحول لكن ثبوته امر مجهول اذ لو كان لم يكن الفعل المجهول على طريق الوقوع بل يكون كالمعروف على طريق القيام الا ان المعروف طريقة بيان قيام المصدر المبنى للفاعل والمجهول طريقة قيام المبنى للمفعول فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل والفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل والمجهول لنسبة الوقوع على المفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبنى للمفعول من عدم الفرق بين المعنى المصدرى الحاصل بالحاق الياء المصدرية ووضع اللفظ للمعنى المصدرى والاول عام كالضاربية والمضروبية بلا شبهة بخلاف الثانى

ولا

اشارة الى ما اشتهر ان العدل مع التقديرى يقال به لظهور منع الصرف وعدم وضوح غير سبب واحد والى ما حققه البعض من ان العدل مطلقا انما يصرف بضرورة منع الصرف من غير سببين او الى ما حققه من ان العدل المعتبر انما يعرف الخ منه

ولا يخفى ان تعريف العدل بما ذكره غير جامع على مذهب من قال لم يصرف ثلث لان فيه عدلين عدل عن لفظة ثلثة ثلثة وعدل عن معناه وهو الثلثة مرة الى ثلثة مرتين اذ العدل عنده هو الخروج عن الصيغة الاصلية او المعنى لا محالة فلعله انما عرف المص العدل من بين الاسباب تعيينا لما هو مذهبه فيه لمكان الاختلاف فيه دون باقى الاسباب (خروجه) اى العدل المطلق خروج مطلق الاسم او العدل المانع من الصرف خروج الاسم المعرب اى مادته وهى الحروف الاصول (عن صيغته) اى مايعرض للمادة باعتبار الحركة والسكون والتقديم والتأخير ومقارنة الحرف الزائد ولا صيغة للمركب نحو يد قائم بل له هيئة تركيبية اذ لم يعرض هيئة للحروف الاصول بل للكلمات ففى كون ثلث معدولة عن ثلثة ثلثة نظر اذ لم يخرج حروف ثلث عن هيئة ثلثة ثلثة بل هيئة ثلثة وعلى تقدير خروجها عنها ليس ذلك خروجا عن الصيغة بل عن الهيئة ولا يمكن الجواب عنه بما يجاب عن ان خروج اخر عن الاخر على تقدير خروجه عنه ليس خروجا عن الصيغة الاصلية اذ لا مدخل للكلمة فيما يصاغ به كلمة من ان شدة الامتزاج جعل المعرف باللام بمنزلة كلمة واحدة فكان اللام داخلة فيما يصاغ به المعرف به (الاصلية) لمتبادر منهما التى كان له فى الاصل سيما مع لفظ الخروج اى كان اولا هذا الاسم عليها فيتوهم ان جميع الاسماء المشتقة خرج عن الهيئة التى كانت له فى الاصل وهو هيئة المصدر فيرد خروجه على تعريف العدل ولا يخفى ان قائما لم يكن له هيئة القيام اصلا انما اخذ من اسم هو القيام ولم يخرج عصا عن صيغة عصو لانه فى تقديره بخلاف ثلث لانه ليس فى تقدير ثلثة ثلثة وما هو فى تقدير شئ غير خارج عنه ولا اخ عن صيغة اخو لانه فى تقديره حيث اعرب ولا يكون المعرب من الاسم الا ذا ثلثة اجزاء وان صار اللام منسيا باعتبار تغيير حرف الاعراب ولا فخذ بسكون الخاء عن فخذ لانه فى تقديره وبقى نحو اقوس فانه صيغته الاصلية اقواس ففيه عدل والقول بان اقوس موضوعة ابتداء من غير عدول عن اقواس بخلاف نحو ثلاث تحكم فقيل دعى الى القول بالخروج فى ثلث ضرورة منع الصرف حيث يتجه بدون اعتبار العدل ولا داعى اليه فى اقوس بل صرفه يدعو الى خلافه فالعدل مطلقا لا يقال به الا لداعى البناء او منع الصرف ولذا لم يحكم بالعدل فى اخر بل حكم بعدمه فيه حيث قبل العدل ووزن الفعل متضادان والفرق

بين العدل المحقق والمقدر مع ان الكل مقدر لداعي ان الاصل في الاول بعد
تقديره للداعي مما يدل عليه الدليل بخلاف الثاني وهذا مع انه خلاف
ما صرحوا به يقتضي ان لا يعرف غير المنصرف بالتعريف المذكور الا المتتبع
ونحتاج في دفعه الى ما تقدم فتذكر ولك ان تقول المراد بخروج الاسم الخروج
المعتبر في منع الصرف وهو انما يعرف بتعيين المدون لا نقول التحقيق ان خروج
الاسم تحقيقا عن الهيئة الاصلية اما لفائدة لفظية هو الاختصار كما في
اخر وجمع او لفظية ومعنوية كما في ثلث فانه صار موضوعا بالعدل لمعنى
وضعي فحيث انعدمت لا يحكم بالعدل بل يحكم بالشذوذ لانه يشكل ح بعدم
العدل في اخر مفردا ومنهم من قال المقصود من التعريف تمييز العدل
عن باقي الاسباب فلا يخل بالغرض صدقه على ما لبس بسبب وليس بشيء
لان المقصود من معرفة الاسباب تمييز المنصرف عن غير المنصرف وذلك
يتوقف على تمييز كل سبب عما ليس بسبب (تحقيقا) اي خروجا محققا بان
يدل دليل على الخروج (كثلث ومثلث) اي ما هو على فعال ومفعل من العدد
قال الرضي هو اربعة مسموعة اتفاقا من رباع ومربع فما تحته وقد جاء
في شعر الكميت خصال عشارا وفي ما فوق الخمسة مما تحت العشرة يجوز
قياسا عند المبرد والكوفيين ولم يسمع الامع ياء النسبة من خماسي وسداسي
وسباعي وثماني وتساعي هذا وانما لم يحكم بالسماع في عشرة مع وجوده في شعر
الكميت لانه لا ينفع في مفعل ولا في فعال في السعة ولم يجعل ما جاء مع الياء
دليلا على السماع لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي وايضا لا يفيد
في مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس ايضا مسموعين وتحقيق العدل
فيهما لان ثلث مثلا لتقسيم كل الى الاجزاء على هذا العدد والقياس فيه
لفظ العدد المكرر فاذا جيء بثلث علم انه المعدول عن ثلثة ثلثة فان قلت
انما يثبت القياس لو كان ثلثة ثلثة لهذا المعنى حقيقة وليس كذلك بل هو مجاز
والحقيقة فيه ثلث فكيف يحكم بانه معدول عن ثلثة ثلثة قلت ارادة الموصوف
بعقد الثلثة من لفظ ثلثة مجازية واما ارادة التقسيم المذكور بتكرار اللفظ فمعنى
حقيقي لهذا التركيب والشايع فيه التركيب حتى يقال جاء في القوم رجلا رجلا
ورجلين رجلين من غير امكان فعال ومفعل ومن غير تجوز (واخر) قال ابن
مالك اخر مقابل اخرين قيل احترز به عن اخر جمع اخرى بمعنى اخرة
مؤنث اخر فانه لا عدل فيه وتحقيق العدل فيه لان افعل التفضيل بدليل

تصريفه حيث قال آخران آخرون اواخر اخرى اخريان اخريات واخر
لان هذا التصريف من خواصه واسم التفضيل لا يستعمل الا مع اللام او من
او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل من واحد من الثلثة ومنهم
من جعله معدولا عما سوى المستعمل بمن لان المستعمل بمن لفظا او تقديرا مفرد
مذكر لا غير ومنهم من جعله معدولا عما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير
المضاف اليه مشروط بالتنوين كما في يومئذ او البناء كما في الغايات او وجود
هذا المضاف اليه بعينه مضافا اليه نحو تيم تيم عدي وبين ذراعي وجبهة
الاسد ومنهم من جعله معدولا من المستعمل بمن لا محال لان اللام والاضافة
لا يلايمان منع الصرف والكل مبني على عدم الفرق بين تقدير الشيء
والعدول منه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في بواقي
تصاريفه اخر مع انه ينفي العدل عن اخر مفردا قولهم بتضاد العدل
ووزن الفعل وقد مر ما يجاب به عنه زيفا وجيدا ولا ينافي كونه اسم تفضيل
عدم المعنى لانه قيل ان اخر في الاصل بمعنى اشد تأخرا وقد يستعمل بهذا
المعنى من تصاريفه الاخريات ولو اخر فيقال جاءني فلان في اواخر الرجال
او في اخريات النساء ثم استعمل بمعنى غير من جنس ما سبق فلا يقال جاءني
رجل وحمار اخر (وجمع) الاولى وفعل توكيدا ليشمل جمع واتباع جمع
وتحقيق العدل فيه اما لانه جمع فعلاء اسما وقياس تكسيره فعالى نحو صحارى
فهو معدول عنه ومن قال انه معدول عن جماعي او جمعاوات لانه قياس جمع
فعلاء اسما ففيه انه لا معنى لكون جمع التكسير معدولا عن الصحيح مع وجود
التكسير وحينئذ خفي وجود السبب الاخر فيه فقيل التعريف الاضافي
لانه في تقدير جمعهم حيث لا يؤكد به الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور
الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي
وهو التعريف من غير ارادة فهو شبيه العلمية وكلاهما لا يلايم اشتراط
المص تأثير التعريف بالعلمية واما لانه جمع فعلاء صفة في الاصل والقياس
فيه فعل كحمراء حمر فالسبب الاخر الصفة الاصلية ويزيفه اجمعون لان
جمع افعل صفة فعل واسما افاعل واما لانه يلزم استعماله باللام او الاضافة
او من لانه اسم تفضيل وهو في الاصل بمعنى اتم جمعا ويؤيده اجمعون ويزيفه
جمعاء ولا يتم ضبط العدل بدون ذكر سحر اذا اريد به سحر بعينه فانه معدول
عن السحر لان اسم جنس اريد به معين من افراده لا يكون بدون اللام سواء

كان علما بالغلبة كالنجم اولا بالغلبة وانما قدر العلمية بعد اعتبار العدل لضرورة منع الصرف وكانه لم يذكره جريا على انه مبنى على الفتح وان كان المشهور خلافه لانه يغنى عن تقدير العلمية ولا بدون ذكر امس فانه غير منصرف مطلقا اوفى حال الرفع وكانه لم يذكره لان اللغة العليا بناؤه على الكسر فى الاحوال الثلث ولم يذكر هذه الالفاظ اعلاما كما ذكره ابن مالك لان منع صرفها موكول بالسماع ولم يتحقق عنده مثل احمر (اوتقديرا) اى اوخروجا مقدرا مفروضا لضرورة منع الصرف وعدم ظهور سبب سوى العلمية على ما هو المشهور اولاحد الامرين منع الصرف كذلك اورعاية اطراد الباب على ما هو التحقيق وقد نبه عليه بقوله (كعمر وباب قطام) هى مدينة باليمن (فى تميم) ولابد فى معرفة غير المنصرف من ضبط امثلة العدل التقديرى ففعل اذا وجد غير منصرف يقدر فيه العدل واذا وجد منصرفا لايقدر ولذا لم يقدر فى ادد واذا لم يعلم حاله فان لم يوجد غير علم ووجد منه فاعل كثم فانه لم يوجد الاعلما بخلاف عمر فانه جاء جمع عمرة وجاء قاثم بمعنى معطى جيد المال دفعة لاينصرف بتقدير العدل الحاقا للمشكوك بالاغلب والاصرف وفعل المختص بالنداء نحو يافسق ويالكع اذا سمى به لاينصرف لتقدير العدل فى حال النداء وفعال خمسة اقسام بمعنى الامر والمصدر المعرفة والصفة المؤنثة والحال والعلم المؤنث للاعيان وكلها معدولات عن مؤنث خلافا لسيبويه فيما هو بمعنى الامر ووجه كونه معدولا عن مؤنث عند غيره انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث نائب عن الامر كذا ذكره ابن مالك ولايظهر وجه جعل المعدول عنه مصدرا مؤنثا فيما يعتبر معدولا عن المصدر المعرفة فان سمى بها مذكر فهو غير منصرف وان سمى بها مؤنث فهو كقطام ان لم يكن فى آخره راء فالمراد بقطام فعال علما للمؤنث ولم يكن فى آخره راء سواء كان فى الاصل مبنيا بمعنى الامر اوغيره اولا فقصر ضبطه عن ذكر فعال علما للمذكر وانما قال فى تميم لانه مبنى عند الحجاز كذات الراء والعدل فيه مقدر لامحالة واما عند تميم فهو معرب فيقدر فيه العدل بعض النحاة على ما فى الرضى ووجه تقدير العدل ان كان ذات الراء منه لابد فيهما من تقدير العدل ليتحقق فيها جهة البناء وهى مشابهة الفعال بمعنى الامر فى العدل والوزن فلما قدر فيها العدل قدر فى غيره لرعاية اطراد الباب (الوصف) اى الوصف المانع من الصرف (شرطه ان يكون فى الاصل) وهذا اعذب مما اشتهر ان

جنس

المعنى ان جنس الوصف شرط تأثيره ان يكون فى الاصل والوصف كون الشئ صفة نحوية لشئ وتعرفها وكأنه لهذا استغنى عن بيانه و بيان ذلك ان بعض الاسماء يكون لمعنى يلزمه صحة كون اللفظ صفة نحوية ولا يستعمل هذا اللفظ الا جاريا على موصوف محقق او مقدر وهو ما يكون دالا على ذات مبهمة فى غاية الابهام باعتبار معنى مقصود لان المقصود من هذا الاسم ان يربط بسببه المعنى المقصود فيه بما فيه تعيين ما بخلاف ما وضع لذات فيه تعيين ما لان المقصود منه احضار تلك الذات لاجل المعنى الذى قصد مع هذا الذات من يوصل بشئ ولهذا لا يكون صفة لشئ والمراد بكونه فى الاصل ان يكون فى اصل الوضع ولا يكون عارضا بحسب الاستعمال وان ادى الاستعمال الى الوضع بان يصير كثرة الاستعمال فى المعنى سببا لكون اللفظ متعينا له و يسمى ذلك الاسم صفة وما يقابله اسما وكون اللفظ غير صفة اسمية قيل انما احتيج الى بيان شرط الوصف لتعريفه بكون اللفظ دالا على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود فلو عرف بكون اللفظ موضوعا لذلك لاستغنى عن بيان الشرط قلت لو عرف كذلك لاحتيج الى وضع آخر للفظ الصفة حتى يشترط فى الجمع بالواو والنون ان يكون صفة عاقلة لانه يكفى فيه ان يكون دالا على ذلك ولا يشترط الوضع (فلا تضره الغلبة) اى لا تضر الوصف غلبة الاسمية عليه او مغلوبيته للاسمية والمراد بالغلبة ان تصير الصفة بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة وتستعمل غير جارية على شئ والفاء للتفريع بحسب العلم او الواقع وانما صرح بهذا الفرع دون الفرع الآخر وهو انه لا يؤثر الوصفية العارضة لان فى هذا الفرع خلافا والبعض يصرف اسود وارقم ولابد للوصف المانع من شرط آخر وهو ان لا يكون مع العلمية عند سيبويه ولا يكون زائلا بها عند الاخفش وكذلك الغلبة الغير المضرة يجب تقييدها بما عدا الغلبة العلمية واذا لم تضره الغلبة فعدم ضرر الاسمية الحاصلة باستعمال اللفظ فى المعين من غير ان يصير الاسم متعينا له مفيدا من غير قرينة بطريق الاولى (فلذلك) اى لاشتراط كونه فى الاصل كما يرشد اليه اسم الاشارة المتعين للبعيد وكل من الصرف والامتناع والضعف معلل به ومن فروعه وجعل الصرف والضعف فرعين له والامتناع فرعا لعدم ضرر الغلبة كما فى الرضى لا تساعده العبارة الا بجعل ذلك اشارة الى مجموع الامرين وجعل المتفرع

مجموع الامور الثلثة على سبيل قسمة التوزيع وجعل رد فرع كل الى اصله
موكولا الى فهم السامع وعنه مندوحة فلا يلتفت اليه (صرف مررت
بنسوة اربع) اسناد حال الاربع الى ما يشتمل عليه مسامحة ولبس فى تقديره صرف
اربع فى مررت بنسوة اربع لان حذف الفاعل وحذف الجار فى مثل هذا
التركيب غير جائز يعنى لعروض الوصف فى الاسماء الاعداد صرف اربع
لانه موضوع لنفس العدد واستعمله فى ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود
وهو العدد بطريق المجاز وكذلك احمد المنكر بارادة مسمى باحمد منصرف
لعروض الوصف فيه اذ مفهوم المسمى بمعنى وصفى فالمناقشة فى كون
انصراف اربع لعروض الوصف بسنداته يجوز ان يكون لقبوله اربع التاء
فليس فيه وزن الفعل المعتبر غير قوية لاندفاعها بتبديل اربع باحمد واستبعاد
الرضى عدم اعتبار الوصف العارض فى منع الصرف وجعله دعوى
بلا دليل مندفع بوجه احمد وما يجاب به عنها من ان التاء المضرة لوزن
الفعل ما يعرض للمذكر والتاء هنا مابه تم صيغة المذكر ومن ان التاء المضرة
ما يدل على التأنيث وهذه تدل على التذكير ضعيف لا لما قيل من ان التاء
فى اربعة ايضا للتأنيث لان رجالا فى تأويل الجماعة اذ ذلك متحقق فى نسوة
ايضا بل لان المانع عن تأثير وزن الفعل التاء المتحركة لاختصاصها بالاسم
فيوجب ضعف مشابهة الاسم الفعل سواء كانت عارضة للمذكر اولا وسواء
كانت للتأنيث اولا والارجح ان الوصف الحاصل بالتصغير غير عارض
كالحاصل فى المعدول وما قيل ان عدم جريان المصغر على الموصوف يدل
على عروض الوصف فيه رد بان عدم جريانه لخفاء الوصف فيه ونحن
نرده بان ذلك لان الموصوف داخل فى مفهومه اذ معنى رجيل رجل صغير
لا يقال تعين الذات فى مفهومه يمنع تحقق الوصف فيه لانا نقول الصغير
ذات له الصغر فرجيل يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود غايته انه
يدل على ذات معينة ايضا ومدار الوصف ابهام الذات لا عدم تعين ذات ما
(وامتنع) صرف (اسود) وهو فى الاصل ذات لها سواد (وارقم) وهو فى
الاصل ذات لها سواد وبياض (للحية) حال من اسود وارقم اى كائنين
للحية واللام الاولى للاختصاص والثانية للعهد اى حية هى فرد لاحدهما
(وادهم) وهو فى الاصل لذات لها دهمة اى سواد (للقيد) اى لقيد هو
فرده وهو قيد من الحديد لان للقيد الاسود ما يكون منه فهى صارت اسماء

جرى

حتى لاتقع اوصافا وتؤنث بالتاء فيقال للانثى اسود وتجمع على الاساود فان قلت
فكيف تمنع وليس لها وزن فعل لايقبل التاء قلت يجب حمل اشتراط عدم
قبول التاء على عدمه باعتبار وضع يعتبر الوزن بالنظر اليه والوزن باعتبار
الوضع الوصفي لايقبل التاء (وضعف منع افعى للحية) فان قلت ان كان
شرط الوصف ان يكون فى الاصل تحقيقا فينبغي ان لايجوز منع افعى
وان كان شرطه ان يكون في الاصل ولو توهما فينبغي ان لايكون ضعيفا
قلت الضعيف مالايجوز عند البليغ ويصدر من طائفة لايعتد بهم فكانه
قال ولم يجز عند من يعتد به لفوات الشرط بقى ان ضعف منع افعى لعدم
تحقق الوصف مطلقا تحقيقا الالعدم تحقق الشرط الوصف المانع فان قلت
من اين يعلم ان منع صرفه لتوهم الشرط حتى يكون دليلا على اشتراط
الوصف بهذا الشرط تحقيقا لم لايجوز ان يكون منع صرفه لمجرد وزن
الفعل قلت لانه لايمنع الصرف فى هذه اللغة لوزن فعل ليس معه توهم
الوصف الاصلي ووجه توهم الوصف الاصلي ان شدة السم يقال لها الفعوة
وافعل من اوزان الصفة فربما يتوهم ان افعى كان فى الاصل بمعنى الشديد
غلب على تلك الحية الشديدة وصار معناه الاصلي مهجورا منسيا (واجدل
للصقر) والجدل الاحكام ويقال للدرع الجدلاء فيتوهم ان اجدل فى
الاصل صفة غلبت على هذا الطائر لقوته ونسى معناه الاصلي (واخيل
للطائر) المعهود المعروف الذى يقال له بوقلمون ولهذا لم يقل لطائر
ووجه توهم الوصف الاصلي فيه انه من اوزان الصفة فربما يتوهم ان
اخيل مشتق من مصدر بمعنى كون الشيء ذاخال غلب على هذا الفرد وهجر
معناه الاصلي والمصدر ايضا فالتوهم فيه ابعد من التوهم فى اخويه واعلم
ان توهم الوصفية فى تلك الالفاظ ينبغي ان يكون بتوهم كونها افعل تفضيل
لاافعل صفة كما صرح به الرضى لان افعل الصفة يختص بالالوان والعيوب
والحلى (التأنيث) بالتاء لاتأنيث الا بالتاء اوالالف كما يستفاد من تعريف
المؤنث فيما بعد ووافق الرضى المصنف على ذلك فى بحث المذكر والمؤنث
لكن حقق هنا ان المؤنث قد يكون بلاعلامة لفظا وتقديرا كحائض فانه مؤنث
حقيقى ولا تاء فيه فى التقدير ايضا ولذلك يصغر تصغير الترخيم على حييض
بدون التاء ولو كانت مقدرة لقيل حييضة كما يقال فى تصغير اسماء الترخيم
سمية هذا وكان وجه عدم تقدير التاء ان هذا المؤنث لامذكر له حتى يحتاج

الى فارق التاء وصرح بان حائض الوسمي به مذكرا انصرف لعدم التاء لا لفظا
ولا تقديرا لان التأنيث المانع من الصرف التأنيث بالتاء لا التأنيث الحقيقي وكان
وجهه ان المؤنث بالتاء فرع للمذكر لا ما لا علامة له فالتأنيث بالتاء الظاهرة
(شرطه) اى شرط تأثيره (العلمية) فاعله اى علمية المؤنث (والمعنوى)
اى المؤنث بالتاء المقدرة ويدخل فيه حائض على زعم المص ويخرج عنه
على تحقيق الرضي ويجب اخراجه (كذلك) اى كالتأنيث بالتاء
فى ان شرط تأثيره العلمية ونبه بالتشبيه على انه دون التأنيث بالتاء
فى هذا الشرط فى انه لا يجب به تأثيره ويجب للوجوب ضميمة اخرى اشار
اليها بقوله (وشرط تحتم تأثيره) لكن لا يخفى ان العبارة قاصرة عن افادة
ضميمة ويحتمل كونه مستقلا فى الايجاب فالاولى ان يقول بزيادة (الزيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة) والزيادة على الثلثة اعم ع من ان تكون
فى اللفظ او التقدير الغير المنسى كجيل مخفف جيال اذا جعل علما لكن تحرك
الاوسط لابد فى اعتباره من تحققه لفظا على الاصح فمدار ساكن الاوسط
وقدم الزيادة على الثلثة لان الزائد ناب مناب علامة التأنيث والتحرك نائب
عنه جزء الزيادة مع انه يختلف فيه حيث لا فرق بين سقر وهند عند بعض
واخر العجمة لانها ليست ثابتة فى نابها بل مقوية لا مر منع الصرف (فهند يجوز
صرفه) والاجود المنع صرح به ابن مالك وجعل بعض كون المؤنث منقولا
من مذكر من شرائط وجوب التأثير فزيد اذا سمي به مؤنث يمتنع صرفه
(وزينب) على حذف مضاف اى وصرف زينب (وسقر) علم جهنم
(وماه وجور) علما قريتين من بلاد العجم (ممتنع) وقيل فى تقدير ممتنع
كل واحد منها وما ذكرنا اوفق بقوله يجوز صرفه وفى امتناع جور نظر
انقال الجوهري جور اسم بلد يذكر ويؤنث اللهم الا ان يراد امتناعه على تقدير
اعتبار تأنيثها (فان) الظ وان اذ لا ترتيب بين هذه المسئلة وسابقها الا فى
الاخبار (سمي به) اى المؤنث المعنوى (مذكر فشرطه) اى شرط وجوب
تأثيره (الزيادة على الثلثة) وليس له الا وجوب التأثير والتنبيه عليه قال (فقدم
منصرف وعقرب ممتنع) قال الرضي وههنا شروط اخر تركها المص احدها
انه لا يكون تأنيثه محتاجا الى تأويل لا يلزم كتأنيث رجال فلنه لتأويله بالجماعة
ويصح تأويله بالجمع ولا يلزم منه انصراف اسم القبيلة لان لا يلزم تأويله
بالقبيلة ويصح تأويله بالحي كما سيأتي لانه يلزم ذلك فيما اوجب العرب

ممنع

ع ولذا لم يجعل قدم زائدا على ثلثة مع تقديرها بالتاء لانها منسية

اى لا ترتيب فى الظاهر وان امكن جعل فى الترتيب بان يترتب على ضعف المعنوى المستفاد من السابق فانه يترتب ما يضعف امر شرط بعد حدوث التأنيث بالتاء بخلاف التأنيث بالتاء الظاهرة فانه لقوته لا يتغير امره ذلك الحادث

منع صرفه حيث التزم العرب هذا الاعتبار فيه واما مالم يوجب منع صرفه فبشبه ان يكون مما جاء فيه التذكير والتأنيث فاستعرف حاله من بيان ثالثها وثانيها ان لا يكون المؤنث منقولا عن مذكر قبل النقل كرباب اسم امرأة حيث كان قبل هذه التسمية اسما للسحاب وكان مذكرا وثالثها ان لا يكون استعماله مذكرا اغلب فانما يجوز فيه التذكير والتأنيث سواء ويستوى فيه الصرف ومنعه وما غلب استعماله مؤنثا يترجح فيه المنع وما غلب استعماله مذكرا يتعين فيه الصرف ولا يبعد ان يقال لم يترك المص شرطا لان الجمع لا ينقل الى المذكر بالتأويل فالمذكر المسمى بالجمع لم يسم بمؤنث معنوى والمسمى بالمؤنث الذى فى الاصل مذكر لم يسم بالمؤنث لانه لا يعتبر نقله عن المؤنث بل عن اصله الذى هو المذكر لانه الاولى بالاعتبار اصلا وما غلب استعماله مذكرا يعتبر تسميته بالمذكر لا بالمؤنث واعلم ان اسماء القبائل والبلدان التى لا يظهر فيها سبب سوى العلمية فنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الامران ومنها ما لم يسمع فيه شئ فعدم الانصراف لاعتبارها اسم القبيلة او القرية او البقعة والانصراف لاعتبارها اسم الحى او المكان قال الرضى ما جهل استعمالهم اياه يجوز فيه الامران نحن نقول الاقيس الصرف لانه الاصل الا ان يثبت ان غير المنصرف اكثر فانت ح بين الارجاع الى الاصل والالحاق بالاغلب ولذلك تراهم يصرفون علما لا يعرف انه علم مذكر او مؤنث خلافا للفراء لانه يمنع صرفه بشبه العجمة فى كونه مجهول الحال فى كلام العرب كالعجمى (المعرفة) تكون بمعنى التعريف والمعرف والمراد بين (شرطها ان تكون علمية) لم يقل شرطها العلمية كما هو دأبه فيكون المعنى شرطها علمية المعرف لانه قصد جعل المعرفة نفس العلمية ليظهر صحة قوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة ولا يراد ان المؤثر التعريف والعلمية شرطه لا لانه لو قال كذلك لكان المعنى شرطها علمية التعريف وفساده بين فمن قال قوله وما فيه علمية مؤثرة مع ان العلمية شرط والسبب هو التعريف مجاز واجرى على مذهب من جعل السبب نفس العلمية فله مجاز غير مستقيم وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع التنكير وتعريف او الموصول والاشارة لا يؤثر ان لان المحل غير قابل وتعريف اللام والاضافة لم يؤثر الوجود المانع وهو قوة الاسمية لوجودها فى الاسم ولك ان تريد

بالعلمية المنسوبة الى العلم بان يكون قائمة بالعلم او بالتشبيه بالعلم كما قال ابو على
فى منع صرف الفاظ التوكيد من ان احد السببين فيها شبه العلمية وهو
التعريف بحسب الوضع لا بالارادة ثم لا يصح اشتراط العلمية فيه عند
من يجعل السبب فيها تعريف الاضافة على ما مر وعند من جعل اية
المقطوعة عن الاضافة غير منصرفة اما بالتعريف الموصولى او تقدير
الاضافة ووجه اشتراط العلمية ان ما سواها من التعاريف اما ان يستلزم
البناء كما فى المبهمات سوى اى واية واما ان يستلزم المنافات لحكم منع
الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء
فانه يدور على قصد المتكلم فمن قال تعريف الموصول والاشارة يستلزم
البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فتعينت العلمية غفل
اية غفلة مع نداء الفطانة على فساده (والعجمة) هى كون اللفظ موضوعا بغير
وضع العرب وطريق المعرفة ما نقل الى اللغة العربية فى القرون الخالية
النقل وحكم اهل اللغة به اما بالاجماع فيكون يقينية او بدونه فيكون
يقينية اوظنية او اختلافية فمن قال طريق معرفتها الاجماع لا يظهر
لكلامه وجه وبالجملة لا بد فى تمييز غير المنصرف من غيره بالتعريف
المذكور من ضبط الالفاظ العجمية التى لا طريق الى معرفتها الا السماع
(شرطها ان تكون علمية فى العجمة) فسروه بكونها منسوبة الى العلم
فى اللغة العجمية واعترض عليه بان اشتراط العلمية لحفظ العجمى عن التصرف
فيه بما يجعله من جنس كلام العرب فيضعف عجمته ويكفى فى الحفظ
ان يكون نقله بجعله علما بان لا يستعمل فى كلام العرب غير علم كقالون كان
فى الاصل روميا بمعنى الجيد جعله نافع اسما لراويه لجودة قراءته واستعمل
غير منصرف هنا ونقول يكفى للحفظ ان يجعل علما قبل التصرف ولا يلزم
ان يكون نقله بجعله علما وكون قالون منقولا الى لغة العرب بجعله علما مع جواز
ان يكون تسميته اياه تسمية له باسم اعجمى ويكون الاستعمال بعد التسمية
فى اللغة العجمية واجيب بان المراد بالعلمية فى اللغة العجمية اعم من العلمية
فيها حقيقة ومن العلمية فيها حكما ومثل قالون فى حكم العلم فى العجم
لامتناع التصرف هذا ويرد على ما فسروه ايضا انه لو كان اعجمى فيه
وزن فعل علما فى العجم ثم نكر يكون فيه علمية فى اللغة العجمية فيجب ان يكون
غير منصرف لوزن الفعل والعجمة حيث وجد شرط العجمة وهو كونها علمية

في العجمية فلهذا يقول علمية موجودة فاعل ليكون وهو تام وقوله في العجمية بمعنى في وقت العجمية على ان العجمية مصدر وهو صفة علمية فالمعنى العجمة شرطها ان توجد علمية ثابتة في وقت العجمة فلا يرد قالون ونحوه لانه وجد معها علمية ثابتة في وقت العجمية لان وقت عجمية اللفظ ان يكون على صرافة العجمية ولم يجعل من جنس كلام العرب يتصرف فيه فاندفع الاعتراض والوارد منهما بقي انه لو سمي بالعجمي العلم في اللغة العجمية شخص في لغة العرب يلزم ان ينصرف لانه ليس له علمية ثابتة في العجمية الا انه يقال هذا انما يتجه لو اريد بقوله في العجمية في اللغة العجمية ونحن حملناه على وقت العجمية والتسمية الثانية ايضا في وقت العجمية اذ وقت العجمية وقت كون العجمية على صرافة العجمة من غير ان يتصرف فيه بما يجعله من جنس كلام العرب وما هو علم في اللغة العجمية مصون عن التصرف بعد النقل فان قلت كيف يصان الاعجمي عن التصرف فيه بالعلمية وهم يتصرفون في الاعلام العجمية فيقولون في جبرائيل جبريل وجبرال وفي ارسطاطاليس ارسطو وارسطا ليس لسانه ورد على غير اوزانهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم لذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت قلت مع جرائتهم على الاعجمي وتصرفهم فيه لا يتصرفون فيه الا بما يجعله من جنس كلامهم والعلم في كلامهم مصون عن اللام والاضافة فبالعلمية يمتنعون عن التصرف فيه باللام والاضافة فيمتنعون عما يعاقبهما من التنوين رعاية لحق العجمة ويمتنعون عما يمتنعون عنه مع الامتناع عن التنوين من الكسر هكذا ينبغي ان يحقق منع العلمية عن التصرف فيه وان اطلقوا الكلام فيه (وتحرك الاوسط) قدمه على الزيادة على الثلثة على عكس اسلوبه في التأنيث لانتفاء ما دعا الى تقديم الزيادة في التأنيث تحرك الاوسط ليس نائبا عنها في العجمة ووجود ما يدعو الى تقديم تحرك الاوسط لانه رد على اكثر النحويين حيث لم يجعله نافعا في منع الصرف وجعل لمك كعضد اسما لابي نوح عليه السلام منصرفا وعلى الزمخشري حيث لم يجعل شيئا من تحرك الاوسط ولا زيادة على الثلثة شرطا في التأثير بل في تحتمه فجعل نوحا كهند وجعل نوح مما يجوز منع صرفه بخلاف الزيادة على الثلثة فانه ليس فيها الا الرد على الزمخشري (او زيادة على الثلثة فنوح منصرف) لا جائز الصرف كما توهمه الزمخشري صرح بفرع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا

على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود والواحد على الاثنين لا لان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا رد على المخالف بل المخالف الاقوى (وشتر) اسم حصن بديار بكر وهو الذى دعى المصنف الى الحكم بتأثير العجمة مع تحرك الاوسط قال الرضى ليس بقوى لاحتمال اعتبار تأنيث البقعة او القلعة نعم لو ثبت منع صرفه اذا سمى به مذكر او ارجاع ضمير المذكر اليه يثبت اعتبار العجمة فيه ويمكن ان ينصرف المص بان تأنيث اسماء البقاع يدور على اعتبار الواضع فان جعله اسما باعتبار البقعة مثلا فمؤنث وان جعله اسما باعتبار المكان فمذكر والعجمى برئ عن اعتبار التأنيث (وابراهيم ممتنع) بجميع لغاته من ابراهيم وابراهام قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هود كنوح حيث قرنه سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسمعيل وانه لاعرب قبله هذا وفيه ان شيثا وعزيرا منصرفان ايضا (الجمع) كما يكون اسما للمعنى المصدرى يكون بمعنى افراد الالفاظ والمراد هنا الاول وفى قوله (شرطه صيغة منتهى الجموع) بالمعنى الثانى لان الصيغة انما هى اللفظ لا المعنى المصدرى وكذا فى قوله لانه منقول عن الجمع وستعرف معناه من تعريف المجموع والمراد بمنتهى الجموع جمع مفرده جمع كاكالب فانه جمع اكلب جمع كلب والمراد بالجموع مافوق الواحد ولك ان تجعله منتهى الجموع فى الرتبة لان له امتيازا عن الاحاد حيث لا نظير له فيها ليس لغيره فالجموع ح على ظاهره ولم يقل شرطه منتهى الجموع لان المساجد ليس منتهى الجموع انما هو على صيغته وانما سمى منتهى الجموع لان الجمع اذا صيغ عليه لايجمع جمع التكسير مرة اخرى فالمراد بالجموع جموع التكسير والا فيجمع جمع السلامة نحو صواحبات يوسف وايامنين لكن موقوف على السماع (بغيرهاء) يعنى بغير تاء التأنيث المتحركة فانه قد يعبر عنه بالتاء لان اصله التاء كما فى حالة الوصل عند البصريين ولانه يصير تاء فى الوصل عند الكوفيين وقد يعبر عنه بالهاء لانه يصير هاء فى الوقف عند البصريين واصله الهاء عند الكوفيين وقد نبه على التعبيرين بقوله التأنيث بالتاء وقوله بغيرهاء وذلك الهاء لاتدخل من الجموع الا على ماهو على هذه الصيغة ومفرده العجمى وتسمى امارة العجمة كما فى جواربة جمع جورب ولا يلزم فيجوز جوارب او مفرده منسوب

كما فى لشاعثة جمع اشعثى فهى عوض عن ياء النسبة لازمة لا يجوز تركها
فلا يقال اشاعث وانما قال هنا بغيرهاء وفى وزن الفعل غير قابل للتاء لانه
يكفى هنا كونه بغيرها كما فى جوارب دون وزن الفعل فان يعملا بغيرهاء
منصرف لكونه قابلا لها والمشبه على صيغة منتهى الجموع بقوله (كمساجد
ومصابيح) تمثيلا لها او الجمع له هذه والمراد بمثلهما ليس ما يوازنهما بقرينة
قوله نحو حضاجر فانه فعالل وارادة ما يوازنهما بالوزن العروضى ضعيف
لان المتعارف عند هم الوزن التصريفى والافشمرجعفر فلا يختص بالفعل
بل المراد بمثلهما ما يكون اوله مفتوحا وثالثه الفا بعدها حرفان متحركان او ثلثة
ساكنة الوسط كذا فسره الرضى واورد كلالات و يندفع بان المراد جمع تكسير
كذلك واورد صحارى وفيه انه غير منصرف للجمع فلا ورود ولما كان الهاء
غير صريح فى تاء التأنيث قال (واما فرازنة فمنصرف) تنبيها للهاء وتنبيها على
انها ليست هاء مثل فولرة والا فلا وجه لذكر انصرافه دون رجال وتنبيه بتذكير
منصرف على ان المراد بفرازنة نحوها وفرازنة اريد بها نفسها فيجب تنوينها
اما اذا احضر بنفسها كما هو التحقيق فى احضار الالفاظ فظاهر واما اذا
قيل بانها موضوعة لا نفسها واحضارها للوضع فلان الموضوع المنون
يجب ان ينون للمشاكلة كما يقال فى مضاربة مفاعلة مع ان مفاعلة غير
منصرفة لكونها علم الوزن ومع التاء وهذا مراد من قال تنوين فرازنة
للمشاكلة ومن لم يتدبر قال نحن لا ننونها حتى نحتاج الى تكلف توجيهه بالمشاكلة
وههنا اشكال قوى توهم كثير من الفضلاء الناظرين فى هذا الكتاب
ان صدوره من اهل الخطاب من العجاب وهو انه فات المصنف اشتراط
ان يكون بغير ياء النسبة ليعلم ان مدائنى منصرف ووجه توهم انه من العجب
انه ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل بخلاف فرازنة فلا حاجة الى ما يخرجه
عن حكم الجمع كما فى فرازنة ونحن نقول الاعراب الجارى على المؤنث
بالتاء ما يستحقه معروض التاء والاعراب الجارى على المنسوب ما يستحقه
المنسوب اليه يجرى على التاء والياء لجعلهما بمنزلة الجزء الاخير بناء على
شدة الامتزاج ولا شك ان مدائن جمع فى الاصل وغير منصرف فلولا
ان جمعيته ضعفت بياء النسبة وخرجت عن التأثير لكان غير منصرف فهو
فى عداد فرازنة فظهر ان الاشكال قوى والتعجب ردى ولا مرما تمسك
فى دفعه البعض بمعتقدان المراد بالهاء الهاء حقيقة او حكما وياء النسبة

في حكمها في انهما يكونان للفرق بين الجنس والواحد فكما يقال تمر وتمرة يقال يوم ويومي هذا ووجه ضعف الجمع بلحوق التاء على ما قيل انه يصير على وزن المفرد فان فرازنة ككراهية وطواعية لا يقال هذا لا يظهر في مصابيح اذ لحقه التاء لانا نقول بين ياء الجمع وتاء التأنيث منافية فلا يقال زناديقة وفرازينة بل فرازنة او فرازين ولهذا يقال التاء في زنادقة وفرازنة عوض الياء تقديرا نعم لا يجري في ياء النسبة فالاوجه ان يقال ان ياء النسبة كتاء التأنيث شاعت في المفرد فيوجب لحوقهما ضعف الجمعية ولما ذهب البعض الى ان سبب منع الصرف وزن منتهى الجموع لا بعروض الكسرة كالترامي ولا بياء النسبة كجواري بخلاف قاري حيث كان ياء النسبة في المفرد ولم يعرض في الجمع ولا الالف المعوضة من احدى ياء النسبة تحقيقا كيمان او تقديرا كما في تهام فانه حذف في النسبة الى تهامة احدى اليائين بتقدير ان الف تهام عوض والمنسوب اليه تهم على ما في التسهيل لابن مالك وجعل المصنف السبب الجمع وكان منع صرف حضاجر وسراويل منافيا لما ذكره ومؤيدا لما ذهب اليه البعض احتاج الى توجيههما فقال (وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع) اى عن معنى الجمع لان الجمع هو المنقولة لا المنقول عنه ولم يرد ان السبب كونه منقولا عنه بل اراد ان السبب الجمعية الاصلية بلا انتساخ ووضع النقل عن موضع الجمع موضعها لانه دليل عليها وهذا تقرير بديع ولنا تقرير آخر في حواشي الفوائد الضيائية والمشهور انه جواب سؤال مقدر تقريره ان هذا الوزن انما يمنع عن الصرف الجمعية وهي منتفية في حضاجر وكذا سراويل ولا يخفى ان هذا السؤال لا ينشأ مما سبق نعم يتجه على تعريف غير المنصرف ان حضاجر غير منصرف فيه ولا يصدق عليه التعريف وعلى جعل عدم الكسر والتنوين من احكام غير المنصرف مع انه يوجد في حضاجر وهو ليس غير منصرف لعدم صدق التعريف عليه فلو جعل السؤال المقدر احدهما لم يبعد ولا يتجه عليه الا انه اخر ايراده عن محله ويندفع بان الجواب محله بحث الجمع فلهذا اخره وقوله (علما) حال من فاعل (غير منصرف) قدم مع ان معمول المضاف اليه لا يتقدم المضاف لان معمول ما اضيف اليه غير يتقدم عليه لانه منزل منزلة لا فغير منصرف في تأويل لا منصرف وقوله علما للضبع معناه انه علم مفهوم الضبع المعرف باللام كما ان اسامة علم الاسد كذلك فلتعريف الضبع مدخل

في تعيين

اى تعيينه لموضوع له حتى لو قيل علما للضبع لم يحسن وفى قوله منصرف رد
على سعيد بن الاخفش لانه يجعل الجمع العلم منصرفا والاستعمال يخالفه
وفى قوله لانه منقول عن الجمع رد على ابى على حيث جعل منع صرفه للعلمية
وشبه العجمة فى انه لا نظير له فى الآحاد كما ان العجمة ليس له نظير فى العربى
وعلى الجزولى حيث يجعله غير منصرف للعلمية وعدم النظير فى الآحاد
ويجعل عدم النظير سببا ولم يجعل لحضاجر غير منصرف للعلمية والتأنيث
مع انه اسم للضبع والضبع انثى الضبعان على وزن الغلمان لان اختصاص
الضبع بالانثى وان صرح به الرضى غير مسلم لان الصحاح والقاموس جعلا
الضبع اعم من الذكر والانثى وكان وهم الاختصاص انهم قالوا هى مؤنثة
ومرادهم انه مؤنث سماعى لا يقال فيكون حضاجر ايضا كذلك لكونه بمعناه
لانا نقول لا يلزم من كون احد المترادفين مؤنثا سماعيا كون الآخر كذلك
ولان مساجد علما لمذكر ايضا غير منصرف فعلم انه لا تأثير للتأنيث فى حضاجر
بل لا بد ان يكون هناك امر مشترك بين حضاجر ومساجد فان قلت كيف
يعتبر الجمع الزائل بالعلمية حال العلمية ولا يعتبر الوصف الزائل بها حال وجودها
قلت لانه بالعلمية غنى عن الوصف دون الجمع بل الامر بالعكس وفى منع صرف
حضاجر علما للجمعية دلالة على منع صرفه حال التنكير فاعرفه (وسراويل
اذا لم يصرف وهو الاكثر) اى استعمال الاكثر لا مذهب الاكثر اذ لم ينكر
احد عدم انصرافه وانما اثبت انصرافه عند بعض العرب ابو الحسن
الاخفش فمن جوز هذا التقدير قصر تصحيحه يعنى سراويل اذا لم يصرف
ولم يمكن رده بعدم الفصاحة اذ هو استعمال اكثر الفصحاء فقد اشكل منع صرفه
(فقد قيل) قائله سيبويه (اعجمى) فلا سبب فيه اذ العجمة ليس سببا بدون العلمية
لكن صار غير منصرف بلا سبب (لانه حمل على موازنه) اذ موازنه فى كلام
العرب غير منصرف باسره كذا نقله الرضى عن سيبويه ونظيره ما قال
الكسائى فى اشياء انه افعال صار غير منصرف بلا سبب فمن قال قول سيبويه
يقتضى زيادة سبب فى الاسباب وهو الحمل على الموازن اوقعه فيه عدم معرفة
قوله لكن اجاب ان سراويل جمع حكما وتحقيق مذهبه انه جعل الجمع اعم من
الجمع حقيقة او حكما (وقيل عربى) يحتاج فى منع صرفه الى تقدير الجمعية كما
يحتاج فى منع صرف عمر الى تقدير العدل القائل هو المبرد ويؤيده مجئ سروالة
بمعنى قطعة من الثوب وكونه سراويل قطعا فهو (جمع سروالة تقديرا)

ففي القاموس بجمع سبروالة اوسروال او سروايل ولم يجئ فعويل غيرهما
في كلامهم ولا يخفى انه ظاهر في تحقق جمعيته ومفرداته فهما يقال يرد كونه
جمعا اذ الجمع لا يصير اسما لواحد جنسي وانما يجئ للاشخاص برده حضاجر
نعم او قيل لم يجئ اسم جنس وانما يكون علما لتم ولا يخفى ان تقديم مذهب سيبويه
وتخصيصه قوله بحرف التحقيق يدل على ترجيحه وبناء تعريفه غير المنصرف
على مذهب المبرد يدل على ترجيحه الا ان يقال نبه على قوة قول سيبويه
واختار في تعريف غير المنصرف قول المبرد لانه اقرب الى الضبط ويرجح
قول المبرد ان تقدير السبب متفق فيما بينهم دون منع الصرف بلا سبب
وقد سألني الولد الاعز في صباه حين قرأ علي هذا الدرس في بلدة هراة
بمجمع الفضلاء الهداة انه لم لم يحمل على موازنه تقدير كونه عربيا لو احتيج الى
تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بعد ذلك من الفضلاء فاجبته بان العجمي غريب
في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن للمعارف
بحال الآخر فانه اذا عرض له حالة لسبب يخلو عنه لا يقبلها ويقول ليس معي
موجب هذا العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (وان صرف فلا اشكال)
ولا حاجة الى شئ من التوجيهين هذا مقتضى المنوق كما لا يخفى على اهل
الذوق فيتجه عليه كما تجزم بمنع الصرف فاعلتهم في منع الصرف تجزم
بكون سراويل مفردا اما اجمعوا عليه من ان هذا الجمع لا نظير له في الآحاد
فالحاجة الى احد التأويلين ما منعه صرف اولم يصرف ومن نظائر سراويل
عباديد وعبابيد وشماطيط بمعنى القطع المتفرقة فانها مفردات عند البعض
ولذا يقال عباديدي وعبابيدي وكانه خص المصنف سراويل لاختلاف
القوم في توجيهه وبه يظهر ان تقدير الجمع اقوى (ونحو جوار) قال الرضي
اي المنقوص من هذا الجمع ويرد عليه المنقوص الذي على وزن مصابيح فان ياءه
مشددة محتملة الحركات لا محالة فقال غيره اي المنقوص على وزن فواعل
ويرد عليه انه يخرج عن الحكم نحو الاهالي والضفادي لانه ليس بمنقوص
لانهما في الاصل الثعالب والضفادع فالاولى ما قيل المراد ما يكون بعد الفه
حرفان ثانيهما ياء لكن يتجه عليه ان هذا انما يتم لو لم يكن منه ما يكون ياءه
مدغما وفيه خفاء فالاولى ان المراد ما يكون بعد الفه حرفان ثانيهما ياء بعد
الكسرة (رفعا وجرا) اي في الرفع والجر وجه التشبيه قدمه على عامله المعنوي
اعني حرف التشبيه للظرف ذلك يعني نحو جوار مثل قاض في رفعه وجره

يعني وضمه وجره محذوفان لثقلهما على الياء وتارة محذوف لالتقاء الساكنين لوجود التنوين اما ثقل الرفع فظاهر واما ثقل الجر فلانه بالكسرة ولان فتحته لما كانت بمنزلة الكسرة عوملت معاملتها ولا عليك ان تستفيد من قوله (كقاض) الانصراف ايضا لانه ابعد من التكلف وان كان الجمهور على عدم الانصراف كيف ومن يجعله غير منصرف لابد له ان يجعل التنوين تنوين عوض عن الياء او عن حركته ولا نظير له وان يعتبر الاسم اولا ع الجمع وتنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان سببه الثقل المحسوس بخلاف منع الصرف لان سببه الفرعية المعقولة ثم بعد الاعلال يسقط تنوين الصرف ويأتى بهذا التنوين او يجعل فتحة بمنزلة الكسرة ويحذف الياء من غير العلة الساكنين للثقل المعنوى فى غير المنصرف ثم يأتى بتنوين العوض والمراد بنحو جوار ما مر سواء كان علما وغير علم عند الجمهور وعلى مذهب يونس مقيد بكونه غير علم فانه علما على ما يقتضيه القياس غير منصرف وهذا الحكم لا يختص بالجمع المذكور بل يعم كل غير المنصرف فى آخره ياء قبلها كسرة كاعيل تصغير اعلى و يرمى علما وقاض علما لمونث واندرج الكل فى نحو جوار مسلم وعموم الفائدة كقاض على بعد العبارة عنه وحينئذ قاض علما لمونث من جملة المشبه لا المشبه به و بعض العرب يجعله على القياس ولم يلتفت اليه المصنف لانها لغة ردية ولا ينافى رداءتها شعر الفرزدق *شعر* واو ان عبد الله مولى هجوته* ولكن عبد الله مولى مواليا* لانه يحتمل ان يكون قصده هجو عبد الله بانك من اهل لغة ردية لا يصلح للخطاب بلغة فصيحة والمراد عبد الله بن ابى اسحق النحوى والمولى الحليف للقوم لا يكون الا ذليلا ينضم معهم يعتز بهم وعبد الله كان مولى لبنى الحضرم وهم موال لبنى عبد شمس ومما يقضى منه العجب ما قيل انه يحتمل ان يكون مواليا من المضاف الى ياء المتكلم ويكون الالف للاشباع وفيه مزيد هجو لا لمجرد انه غفل عن قصد الشاعر بل لانه لم ينتبه انه لا وجه لحذف ياء المتكلم ويجب تشديد الياء حينئذ (التركيب) يريد ما يقابل الافراد حقيقة او حكما فلا تركيب فى النجم والصعق وضاربة فانهما بمنزلة كلمة واحدة وفى حكمها ومن قال المراد جعل كلمتين بمنزلة كلمة واحدة من غير جزئية حرف يرد عليه ضاربة قائلة بالتركيب الامتزاجى فانه يمنع عن الصرف مع جزئية الحرف والمراد تركيب فى الاسم المعرب فيخرج سيبويه وخمسة عشر وان زيدا قال الاسم

المعرب فى هذا التركيب زيدا لانه محكى على ما كان ولا تركيب فيه وبهذا اندفع ما اورد انه يجب ان يقيد التركيب بان لا يكون الجزء الثانى قبل العلمية معربا ولا مبنيا لكن يرد انه لا حاجة ح الى قوله وان لا يكون بالاضافة ولا الاسناد ولا يخفى انه لو قال شرطه العلمية والامتزاج لكفى و يكون واضحا (شرطه العلمية) ليصير لازما بعيدا عن الانفكاك (وان لا يكون باضافة ولا اسناد) فى الاصل او فى الحال فيخرج التركيب التوصيفى لانه فى الاصل استبدادى لكن لا حاجة حينئذ الى نفى الاضافة ولعلما اشترط عدم الاضافة لانه لا يلائم منع الصرف وعدم الاسناد لانه يلزم بناء المركب كما هو المشهور ولانه ليس بمعرب ولا مبنى عند المصنف على ما نقله عنه الرضى فى المبنيات ونحن نقول لان التركيب الاضافى والاسنادى لما كانا بعد العلمية على ما كانا عليه قبل العلمية فكانهما لم يلزما وعلى صحة انفكاك كان لهما (مثل بعلبك) علم بلد بالشام والبعل للزوج ولسم صنم والبك دق العنق وهى مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة (الالف والنون) المسميان بالزائدتين لكونهما مزيدتين وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد لا حاجة اليه ويسميان مضارعتين ايضا لانهما تشبهان الفى التانيث فى كونهما مزيدتين كذا قالوا وهذا ينافى قولهم ان الممدودة فى الاصل مقصورة زيد قبلها الف فانقلبت همزة وقيل فى امتناع دخول تاء التانيث عليه وهذا يقتضى ان لا يدخل فى الالف والنون المضارعتين ما لم يوجد شرط منع الصرف وتأثيرهما للمضارعة عند البصريين بدليل عدم التأثير بدون امتناع دخول التاء لعدم المضارعة ولكونهما زائدتين عند الكوفيين لان الزائد فرع ما زيد عليه واشتراط امتناع دخول التاء ليحفظ فرعيته عن شائبة الاصالة اذ بعد دخول التاء يصير اصلا ومزيدا عليه للتاء فلا تتمحض فرعيته وفيه انه لا ينافى الحفظ امتناع دخول التاء لفوات هذا التمحض بالحاق علامتى التثنية والجمع والمراد بالالف والنون اعم من الالف والنون فى الاصل او فى الحال حيث حقق الاخفش ان اصيلال علما غير منصرف لان اللام فيه بدل عن النون وهو تصغير اصلان كرغفان جمع اصيل بمعنى ما بعد العصر الى الغروب وفيه نظر لانه لا يلزم ان يكون عميران فى تصغير عمران غير منصرف لان فيه ما هو الف ونون فى الاصل مع انهم صرحوا بانصرافه لتغير الالف (ان كانا) ثنى الضمير حين اسناد الكون اليهما لانهما كالشئ الواحد فى مقام اضافة الشرط لانهما سبب

واحد (في اسم) لا في صفة (فشرطه العلمية) ولا يخفى ان هذا الشرط يتحقق
في سعدانة علما مع انه لا يعتد فيه الالف والنون مؤثرا وفي بهراني ولحياني
ورقباني اعلاما مع انها منصرفات فلا بد من اشتراط ان يكون بغير هاء وياء
النسبة (كعمران) وعثمان وعطفيان (او صفة) عطف على اسم وقوله
(فانتفاء فعلانة) على العلمية فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين
مختلفين والمجرور متقدم والاولى وصفة لان الشرط يغني عن الترديد
فلا يحسن معه حرف الترديد والاولى ايضا ترك الفاء لئلا يوهم انه عطف
فيه للجزاء على الجزاء بتقدير فشرطه انتفاء فعلانة وشرط ابن مالك واللباب
ان يكون على وزن فعلان بفتح الفاء واستدل عليه بانصراف فرسانة
وشجعان وملامان وملكعان والاستدلال بالاولين تام دون الاخيرين فانهما
مختصان بالنداء فمن اين تبين انصرافهما ولك ان تقول اشتراط فعلى
بفتح الفاء وانتفاء فعلانة كذلك يفيد ان اشتراط فعلان لانهما لا يتصوران
لغيره والمراد بانتفاء فعلانة ان لا يكون قابلا للتاء لا ان يكون بغير تاء وذلك
يتصور بوجهين احدهما ان لا يكون له مؤنث اما بان لا يتصور قيام ما يشتق
منه للصفة بالمؤنث واما بان خصص في الاستعمال بذات تنزه عن التأنيث
فالاول كاللحيان والثاني كالرحمن فانه حفظ عن الاستعمال في غير الله
حتى اشترك في تخصيصه به تعالى جميع اهل اللسان من اهل الكفر والايمان
وثانيهما ان يكون مؤنثه فعلى فانه لا يجتمع هو وفعلانة (وقيل وجود فعلى)
فانه يجب ان يكون وضعه بحيث يمنع عن ادخال التاء وذلك لا يكون الا بجعل
الصيغة مخصوصة بالمذكر حتى لو فرض له مؤنث لم يطلق عليها ولا يكون
ذلك الا بوضع صيغة اخرى للمؤنث واما في المختص استعمالا او لاقتضاء
المعنى فهما لا يعلم ولا يشك فيه وبالشك لا يحكم بمنع الصرف وقد يقال يزول
بالشك بكون منع صرف الالف والنون في الصفة اغلب والالحاق بالاغلب
ارجح ويدفع بانه يعارضه ان الاصل الصرف ولا يعدل عن الاصل مع
عدم تيقن السبب فان قلت ما بالهم وقد نبهوا على الاختلاف والجدال
ويدفعه مشاهدة الاستعمال فكان الواجب عليهم ان يقتفوا استعمال رحمن
ولحيان قلت لكنهم لم يطلعوا على حالهما بان لم يجدوا شيئا منهما في استعمال
الفصحاء غير مضاف او معرف باللام او منادى ولم يعثروا على تركيب هما
فيه مستخدمان للتنوين حتى ينافي ابهام الحكم بالانصراف او عدمه فالحصر

امرهم في القياس (ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان) يعني
ان النزاع معنوي وليس لك ان تجمع الفريقين بان المراد بانتفاء فعلانة
انتفاء بمقتضى الوضع دون الاستعمال واقتضاء المعنى وذلك يوجب وجود
فعلى فمن قال انتفاء فعلان اشار الى وجه المشابهة بالفي التأنيث ومن قال
وجود فعلى اوضح طريق معرفة انتفاء فعلانة اذ لولم يكن النزاع معنويا
لم يكن له ثمرة الاختلاف في رحمن واورد عليه ان الاختلاف في الشرط
لا يوجب عدم الاختلاف في سكران وندمان ويندفع بان الاختلاف على
الوجه المخصوص يوجبه حتى انه يمكن ان يقع الاختلاف على وجه ينعكس
فيه الاختلاف في رحمن دون سكران فافهم وذهب قليل من النحاة ان الالف
والنون كالفي التأنيث قائم مقام السببين بشرط العلمية في الاسم واحد الامرين
في الصفة ولا يخفى ان هذا الاختلاف لا يثمر والعاقل فيه لا يبصر (وزن الفعل)
هو في هذا المبحث معروف بوزن يكون للفعل سواء تساوت نسبته الى الفعل
ونسبته الى الاسم اوترجحت نسبته الى الفعل يرشدك اليه ان يونس يقول
كنف وعضد وفرس اعلاما غير منصرفات لوزن الفعل وعيسى يقول
ضرب علما غير منصرف لوزن الفعل وان كان يستوي فيهما لتكون الكلمة
منقولة عن الفعل الى الاسم وجمهور النحاة يقولون لا تأثير لوزن الفعل هذا
فقد اطلقوا وزن الفعل على الوزن المشترك هذا في الرضي ان وزن الفعل عند
النحاة ما يختص به او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية
او يغلب في الاسم لا يصح ان يضاف الى الفعل ويقال له وزن الفعل وعند
المصنف يقال له وزن الفعل ايضا بان يكون في اوله زيادة كزيادته لانه يحصل
له بهذا مزيد اختصاص بالفعل لا يتم وما في بعض الحواشي ان اشتراط وزن
الفعل بما ذكره المصنف من الشرطين في التأثير لا فائدة له اذ لا يكون وزن
الفعل بدونهما لا يتجه اذ يكون وزن الفعل بكونه اغلب في الفعل اتفاقا
وهو لا يؤثر عند المصنف لانه زعم ان فاعلا كضارب اغلب في الافعال مع
انصراف حاتم ولهذا عدل عن قول النحاة او يكون في اوله زيادة كزيادته
فيكون في اشتراط وزن الفعل بما ذكره اخراج نحو حاتم عن التأثير وفيما
ذكرناك تنبيهك على سهو من قال ينصرف ضرب معلوما علما عند يونس
ولا ينصرفه عيسى (شرطه) اى شرط تأثيره (ان يختص بالفعل) بالاضافة
الى الاسم بمعنى ان لا يوجد في كلام العرب في الاسم اذ وجوده في اسم عجمي

لاينافى اختصاص كلام النحوى فيه وان لا يوجد فى الاسم الا منقولا من الفعل اليه لان الوجود فيه ح بطريق النقل والعارية وذلك لا ينافى الاختصاص (كشمر) فانه فعل بتضعيف العين من خصايص الفعل وهو منقول عن معنى اسرع فى المشى علم فرس الحجاج (وضرب) مجهول اذ المعلوم ليس مختصا بالفعل وقيل لانه لا يمنع من انصراف عند الجمهور ولا يتم التقريب واخر عن شمر مع كونه مجرد الانه يحتاج الى فرض علميته بخلاف شمر لانه علم (او يكون فى اوله) اى اول الفعل (زيادة) اى زائدا ووصف زيادة (كزيادته) اى كزيادة الفعل قيل فى ان لا افعل متصرفا الا ويزاد فيه كحروف اتين اولا افعل ثلاثيا الا ويزاد فيه كهمزة الوصل بخلاف همزة الوصل فى الاسم فانه لا يصح انه لا اسم الا ويزاد فيه ولانه لا مصدرا للثلاثى المزيد الا ويزاد فيه وقيل فى انه لا يزاد فى الفعل الا لمعنى بخلافه فى الاسم فان الهمزة وان يزاد فى افعل الصفة لمعنى لكنه فى ارنب وافكل لا لمعنى وان همزة الوصل وان يزاد فى الاسماء لكن لا لمعنى بخلاف الامر فانه يزاد فيه لمعنى الامر والطلب وفيه بحث ومما يجب التنبيه عليه ان مدار وزن الفعل على هذه الزيادة فلا كانت موجودة او بدلها الذى لا يلزم الابدال به يمنع عن الصرف وان تغير الوزن وانهدم فهراق علما غير منصرف لعدم لزوم الابدال اذ اراق اكثر من هراق وارق من هرق وكذلك احمير (غير قابل للتاء) حال عن المضاف اليه فى اوله لانه يصح ان يقال للزائد فى اوله انه زائد فيه ولك ان تعتبر فى يكون فى قوله يكون فى اوله الخ ضمير راجع الى ما فيه وزن الفعل وتجعله حالا عنه والمراد بعدم قبول التاء عدم قبوله قياسا فوزن فعل اربع معتبر لانه لا يقبل التاء قياسا لان القياس ان يكون التاء للمؤنث والتاء فيه للمذكر وكذا وزن فعل اسود اسما للحية مع ان الانثى منها اسودة لان قياس الاسماء ان يكون مؤنثه بلفظ مغاير لا بالتاء صرح به الرضى فى بحث الجمع فمن قال المراد عدم قبول التاء قياسا بخلاف اربعة بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله بخلاف اسود للحية فقد اتى بالتعديد فوق ما يقتضيه التدبير واعلم ان الوزن المختص يحتاج الى معرفة اوزان الاسم فما لم ينضبط عند المتعلم لا يتأتى له معرفته فمعرفة غير المنصرف بالتعريف المذكور تكاد لا تنفع الا المتتبع كتعريف القوم وان الوزن المختص اذا تغير فلئن كان الموجب كما قيل ورد لا يؤثر ويلحق بغير المختص وان كان لا الموجب كما يقال فى علم

علم بسكون العين فيلحق كذلك عند سيبويه والمبرد على انه ان تغير قبل
العلمية يلحق والا فلا ومما تمكنت ان تعرفه من مضامين مافصلناه لك
ان المراد بوزن الفعل اعم من وزن الفعل فى الحال او فى الاصل لكن
للثانى شروط لم يتعهدها بيان المصنف فتمسك بفطانتك ولا تظن تقصيرا
بفطانتك فانه عملك بمقتضى ظن له بك والله الموفق (ومن ثم) اى من اجل
ان من جملة شرط القسم الثانى عدم قبول التاء (امتنع احمر) لانه وجد فيه
الشرط ووجود الشرط النحوى يوجب وجود المشروط لان الشرط هناك
مانصب امارة لتحقق الحكم فلا يرد ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط
ولا يوجب وجوده (وانصرف يعمل) وهو الجمل القوى على العمل والسير
لجمل يعملة لناقة كذلك وانما يصح الاستشهاد به لو كان اسميته عارضة
كالاسود للحية اما لو كان اصلية اذ لم يوجد بمعنى القوى على العمل والسير
مطلقا وليس صيغته صيغة صفة فلا يصح لجواز ان يكون انصرافه لانه
ليس فيه الا وزن الفعل فى القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعمل وناقة
يعملة (ومافيه علمية) يشمل حضاجر علما واسماء كذلك فقيد بقوله (مؤثرة)
لاخراجهما لانهما اذا نكرا لم ينصرفا ولما قال مافيه علمية مؤثرة ولم يقل تعريف
مؤثر مع ان المعدود من الاسباب هو التعريف لان تبين عدم الاجتماع الا
مع المشروط به ظاهر باسم العلمية دون التعريف ولمن له ذكاء متوقد نكتة
اخرى بعدها اخرى وهو ان وصف التعريف بالمؤثر يفيده ظاهرا تخصيصا
نوعيا وتخصصه بالعلمية بخلاف وصف العلمية بالمؤثرة فانه يفيد تخصيصا بيّنا
للعلمية ومما يتعلق بهذا المقام نبذ من الكلام قد سبق (اذا نكر) اى جعل
فى حكم النكرة بالاخراج من التعين الى الابهام بان يراد به وصف اكتسب
صاحبه من وضع العلم له اعنى مسمى به وذلك انما يكون اذا تعدد الموضوع له
او وصف اشتهر به كان يراد بحاتم جواد على ما قيل او يراد به وصف
لصاحبه بالقرينة اشتهر به او لم يشتهر كما يمكن ان يقال اذ التجوز
لا يتوقف على اشتهار الموضوع له باللازم بل يكفى العلاقة والقرينة
وانما اولنا قوله نكر بالتنكير حكما لان مدار التعريف والنكارة هو الوضع
الى الاستعمال يرشدك اليه تعريف المعرفة والنكرة (صرف) هذه الكلية
منقوضة بافعل من علما فانه اذا جعل مع من علما ونكر يعتبر وصفه اتفاقا
لان كلمة من تحفظ افعل عن ان يزول وصفه فمن قال هذه الكلية ثم

على مذهب الاخفش شهد على نفسه بان تتبعه ناقص فان قلت يخرج هذه الكلية مثل عمران علما لمؤنث اذ لا يعلم ان فيه علمية مؤثرة لاحتمال ان يكون المؤثر الالف والنون والتأنيث قلت بل العلم ايضا مؤثر والا لزم الترجيح بلا مرجح (للمتبين) في ضمن بيان شرائط الاسباب (من انها) الضمير ظاهره للعلمية المؤثرة فلا افادة في تقييد (لاتجامع) بحال كونها (مؤثرة) فلذا جعل راجعا الى العلمية ونحن لا نجعل (الا ما هي شرط فيه) مستثنى مفرغا مفعولا لقوله لاتجامع بل نجعله مما يختار فيه البدل ونجعل مؤثرة بمعنى علة مؤثرة مفعوله ومستثنى منها لقوله ما هي شرط فيه وقوله (الا العدل ووزن الفعل) مستثنى من مفهوم الكلام السابق اى لاتجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل كما قيل او كل ما تجامعه العلمية المؤثرة شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وان كنت ضابطا لما سبق كان التبين عندك بينا وتنبهك له هينا ولو قال لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل او لاتجامع الا ما هي شرط فيه والعدل لكان اخصر واظهر ولما لم يضبط اوزان العدل لم يتبين ان العدل ووزن الفعل متضادان فلذا قال (وهما متضادان) ولم يهمل وانهما متضادان ليكون تحت التبين ووجه التضاد ان العدل بحكم الاستقراء لا يكون الا في فعال ومفعل وفعل وفعل كسحر وفعل كامس عند بني تميم وكذا فعال غير ذات الراء علما لغير مؤنث عندهم وشيء منها ليس من اوزان الفعل المؤثرة ومنع الرضي تضادهما وقال من اين له ان العدل لا يجامع وزن الفعل ومنع المتقدم في ما يستند الى الاستقراء غير متجه نعم يتجه النقض الذي ذكره باصمت كاضرب فان القياس فيه ضم الميم لانه من يصمت بالضم و باخر مذكر اخرى فانه كاحمر جمعا بلا تفاوت فالقول بالعدل في الجمع دون المفرد تحكم ودفع الاول بانه يجوز ان يكون يصمت بكسر العين في اصل اللغة و يكون اصمت منه ثم هجر بالكلية وليس بشيء اذ لو كفى هذا الاحتمال في رد العدل لما ثبت في اخر جمعا لجواز ان يكون استعمال افعل التفضيل بدون الاضافة واللام ومن في اصل اللغة الا انه هجر والنقض بالاخر اقوى وقد سبق ما تعلق به (فلا يكون معهما) اى مع العلمية المؤثرة (الا احدهما) مستثنى مفرغ من محذوف تقدير الكلام فلا يكون معها سبب لمنع الصرف الا احدهما والحصر اضافي اعتبر بالاضافة الى كليهما ولا يخفى ان كليهما سبب ككل منهما فلا يرد انه ان اريد فلا يكون معهما سبب الا احدهما

يكذب وان اريد فلا يكون معهما سبب منهما يلزم استثناء الكل فاعتصم بالحبل الاقوى فانه مطرح الاذكياء ومزلة الاقوياء (فاذا نكر) مافيه علمية مؤثرة وزال العلمية (بقي بلا سبب) ان كان معها غير واحد منهما لزواله بزوالها ايا ما كان لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط (اوعلى سبب واحد) ان كان معها احدهما لانتفاء العلمية المتوحدة معه وههنا بحثان لعلهما بحثان النظر السليم على التسليم وان كان مخالفة مع القوم العظيم احدهما ان في بيان المصنف اغلاقا نشاء من تعليل الدعوى بمقدمات بعيدة انها نتيجتها المقدمات القريبة والواضح التعليل بالمقدمة القريبة ثم بيانها بالمقدمة البعيدة كان يقال كل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه على سبب واحد او بلا سبب لما تبين الخ وثانيهما ان كلا من الاسباب التسع شرط تأثيره ان لاينفرد ويكون مع آخر منها الالف التأنيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون الاسمي تعين فيهما ان يكون تلك الاخر العلمية بخلاف العدل ووزن الفعل فانه يكفي فيهما وجود سبب اخر ايا كان فلذا اكتفى فيهما بما استفيد من تعريف غير المنصرف حيث ذكر فيه ما فيه علتان فلما زالت العلمية وتوحد وزن الفعل اوالعدل بقي بلا سبب لانتفائه بانتفاء شرطه وهو وجود سبب اخر والفرق بين انتفاء العلة التي يمنع الاسم عن الصرف لها وبوزن للفعل تحكم وههنا بحث اخر وهو انا لانم انه اذا نكر بقي بلاسبب اوعلى سبب واحد لم لا يجوز ان يكون هناك سبب يعود بزوال العلمية قد اشار اليه بقوله (وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر) الا انه اوهم انه يتم هذه الملازمة على مذهب الاخفش وقد عرفت ان المنع لايندفع عنها على مذهبه فتنبه والمتبادر من مثل احمر كل ما فيه وصفية مع سبب اخر قبل العلمية لكن لايتم لان ماخفي فيه معنى الوصفية كاجمع واخواته وافعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية ينصرف بعد التنكير اجماعا وافعل التفضيل مع من لاينصرف بعده اجماعا كما عرفت فلذا حمل على ما يكون وصفيته ظاهرة قبل العلمية وغير ظاهرة بعد التنكير ليخرج هذه الامور عنه ويسلم بيان الخلاف عن خلاف الواقع والمراد بالاخفش ابو الحسن تلميذ سيبويه وهو اشهر الاخافش الثلثة فلذا قيل لايحسن نسبة الخلاف الى سيبويه وتوجيهه ان المتعارف نسبة الخلاف الى المتأخر وان فاعل المخالفة من هو البادي وان كان مفعولها ايضا فاعلا ولجواب انه بان الاخفش

مرفوع ساقط عن درجة الاعتبار لايخفى عليك اذا نظرت الى قوله اعتبارا
الصفة بعد التنكير بل الجواب ان القاعدة السابقة للاخفش فيستحق
ذلك نسبة الخلاف الى سيبويه وان الاخفش يجوز ان يكون اول من تكلم
فى هذا الحكم فخالف سيبويه والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث
قال فى كتاب الاوسط ان خلافه فى احمر انما هو فى مقتضى القياس واما
السماع فعلى منع الصرف ولعل المصنف لم يطلع عليه والا فلم يكن يحكم
بالكلية فان قلت كيف حكم سيبويه بان منع صرف احمر بعد التنكير للوصفية
الاصلية وعهد العلمية الاصلية اقرب فهى بالاعتبار انسب قلت لان
الوصف الاصلى يعتبر دون العلمية الاصلية (ولا يلزمه باب حاتم) اما من
الالزام او من اللزوم والمراد بباب حاتم العلم المنقول عن المعنى الوصفى
وتقرير اللزوم او الالزام انه لو امتنع احمر للوصف الاصلى ووزن الفعل
لامتنع حاتم للوصف الاصلى والعلمية لانه لاتضاد بين الوصف الاصلى
والعلمية والحاتم الحاكم فى الاصل جعل اسما لابن عبدالله بن سعد بن الحشرج
الذى يضرب به المثل فى الجود فان قلت مدار منع الصرف السماع والسماع
فى منع احمر مساعد وحاكم بانصراف الحاتم فكيف يلزمه قلت النزاع معه
ليس فى منع صرفه بل فى كونه وافقا على القياس ولاقتضاء الوصف الاصلى
فالمخالف فى صحة اعتبار الوصف الاصلى (لما يلزم) كلمة ما موصولة لا مصدرية
بقرينة قوله (من اعتبار المتضادين فى حكم واحد) والمراد باعتبار المتضادين
ان يعتبرا محققين فى اثر واحد فانه يستلزم جعلهما بمنزلة المحققين
فيه معا لان الاثر يستدعى تحقق العلتين معا فى الاسم وهو مستقبح بخلاف ما
اذا اعتبرا فى حكمين فانه لايلزم اعتبار تحققهما معا فحين يجمع احوص على
حوص يعتبر وصفيته ولا يعتبر تحقق اسميته وحين يجمع على احاوص
يعتبر اسميته فلا يعتبرهما العقل متحققين معا وبهذا اندفع انه منقوض
باعتبار الحركتين المتضادتين لاختلاف الاخر فانه ليس اعتبارا لهما معا
بل متعاقبين وانه منقوض باعتبار الحركة والسكون لتغير المعنى لانهما
لم يعتبرا معا ومن العجايب ما به اجاب بعض الحواشى ان الاعتبار ممتنع
لا التحقق فانه لامرد للعقل بعد التحقق اذا رد العقل لامتناع التحقق فاذا
تحقق كيف يرده وليس البيان تدفع الالزام بالتزام منع صرف حاتم للعلمية
والوصف الاصلى لانه قال الشاعر وحاتم الطائى وهاب المئى لانه حذف

التنوين فى التقاء الساكنين لضرورة الشعر لا لمنع الصرف كما فى الصحاح
او منع الصرف بالعلمية وحدها للضرورة كما يدعيه الكوفيون على ان الالزام
بلزوم وجوب منع صرف حاتم كاحمر (وجميع الباب) اى باب لاينصرف
لا بعضه كما فى الحكم السابق ولا يخفى انه احق بالتقديم من السابق لعمومه
(باللام والاضافة) بتقدير حرف الجر والظاهر ان ميم التعريف كلامه
(ينجر) اى يصير مجرورا (بالكسر) تقييد به لعدم صدق الكلام بدونه
اذ ليس الجر بسبب اللام والاضافة لتحققه بدونهما بل الجر بالكسر والمراد
بالانجرار مطاوع الجر بمعنى الافضاء والباء بمعنى الى اى ينتهى الى الكسر
والاول هو الوجه لان الثانى يوهم البناء كقولنا بكسر ولذا لم يقل بكسر مع انه
اخصر وانما لم يقل ينصرف لانه خلافى فبين ما هو المتفق واعرض عن بيان
الخلاف لانه خلاف لا يجدى ومن قال بانه لا ينصرف لان غير المنصرف لاينافى
خواص الاسم يتجه عليه ان الخاصة اذا كانت منافية للسبب ينافى عدم
الانصراف ودخول اللام ينافى بعض الاعلام والاضافة كلها ومن قال
بانه ينصرف فمذهبه اوفق بتعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين
ومن فصل وقال ان كان دخول اللام والاضافة لنفى السبب ينصرف والا
فلا فهو احق واولى بامن يبدك المصنوعات وكما نك خير المسموعات نبتهل
اليك ان تجعل مذكورات السنتنا من الكلمات المرفوعات (المرفوعات) معرف
بقوله (هو ما اشتمل على علم الفاعلية) وانما جمع المعرف مع انه خارج عن صناعة
التعريف لحكمها بتعرية المعرف عن التعرض للفرد وعن قاعدة بيان
اللغة من توضيح المفرد المذكر والسكوت عن فروعه لتكفله وضوحها
تنبيها على انه ليس امرا واجبا بل يقتضيه الاستحسان فلك ان تعدل عنه
لنكتة هى هنا التنبيه على ان علامة الفاعلية لا تخص الفاعل بل تعم جميع
انواع المرفوع ولهذا اختار فى التعريف علامة الفاعلية على الرفع الاخصر
منه وهذا احسن مما اشتهر من ان المرفوعات خبر مبتدأ محذوف اى هذه
المرفوعات او مبتدأ خبر كذلك لانه كثر نظائره ففيه ارتكاب التكلف فى كثير
يصحح ظاهره وتذكير هو لجعله مطابق الخبر وقد رجحه المصنف فى الايضاح
على مطابقة المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع لكن ننبهك
هنا على فائدة جليلة حيث نقول اياك ان تجعله صيغة الفصل لانه تابع
المبتدأ دون الخبر فتكون كمن غفل وقال هو ضمير الفصل وتذكيره لتذكير

الخبر

الخبر ومنهم من جعلها مذكورة على سبيل التعداد تنبيها على ان البحث
بعد ذلك عن المرفوع وكانه اخذه من الحروف المقطعة في اوائل السور عند
من جعلها معدودة للتنبيه على ان القرآن مركب من هذه الحروف ككلام
من يتصدى لمعارضته والمراد بالاشتمال اشتمال الشيء على ما يصاحبه
او اشتمال الظرف على ما فيه لتوهم الظرفية وجعله من قبيل اشتمال الكل
على الجزء كما في الرضي غير مرضي اذ الكل لا ينفك عن الجزء والاسم ينفك
عن اعرابه على انه لا يتوهم الجزئية في الحركات الاعرابية غايتها توهمها
في حروف الاعراب ولا يرد هؤلاء في جاءني هؤلاء فانه مرفوع محلا اجماعا
ولا يشتمل على الرفع بل اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا
لانه لا بأس بخروجه لان اطلاق المرفوع عليه على سبيل التجوز كما اوضحه ٧
بيانك بل لابد من اخراجه عن تعريف المرفوع وان اثبت فاجعل الاشتمال
اعم من الاشتمال حقيقة او حكما وايده بانه ح لا يكون جعل الفاعل قسم
المرفوع مسامحة ولا يكون البحث عن الفاعل الذي هو المضمر المتصل
على سبيل التقريب (فمنه) اى المرفوعات (الفاعل) والتذكير لتأويل
المرجع بما اشتمل على علم الفاعلية على عكس قول الاعرابي * اتته كتابي
فاحتقرها * فقيل له كيف اتته فقال اليس الكتاب الصحيفة وجعله راجعا
الى ما اشتمل يقتضي جعله على خلاف المتعارف لان الغرض تقسيم المعرف بعد
التعريف لا تقسيم التعريف (وهو) اى الفاعل (ما) اى اسم حقيقة او ما أول
به نحو ان مع الفعل مستقل في الاعراب بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك وهكذا
في نظائره فاحفظه متذكرا اذ لا يفيده عوض فلا ينتقض تعريف لشيء
منها (اسند) اى نسب سواء كانت تامة كما عرفت في تعريف الكلام
اولا والتنبيه عليه لم يقتصر على ما اسند (اليه) شيء وفصله بقوله (الفعل
او شبهه) اذ كثير من شبه الفعل لا يجب ان يكون اسناده تاما بل منه ما لا يتم
اسناده اصلا قال الرضي لم يقل او معناه ليدخل فاعل الظرف ضميرا كان
نحو زيد قدامك او ظاهرا نحو زيد قدامك غلامه لان الرافع عنده عامل
الظرف وهو لا يخرج عن الفعل او شبهه وقال في بحث الحال شبه الفعل
ما يعمل عمله وهو من تركيبه ومعناه ما يعمل عمله وليس من تركيبه ولا يخفى
ان اكثر اسماء الافعال معنى الفعل على هذا فلزم خروج فواعلها (وقدم عليه)
قال المصنف انه لدفع توهم دخول زيد في زيد قائم في ما سبق من التعريف لانه

٧ وهو اطلاق المرفوع لكونه في محل يكون الاسم فيه مرفوعا *

لخفاء الضمير يتوهم اسناد قام الى زيد وان كان المسند فى التحقيق الجملة
لا يقال لا حاجة الى هذا التكلف لان قام مسند الى زيد كما انه مسند الى ضميره
ولذا حكم علماء المعانى بتأكد الاسناد فيه لتكرره لان الخبر عند النحاة الجملة
والحكم بتكرر الاسناد لان مآل اسناد الجملة اسناد الفعل وقيل المسند الى
الضمير مسند الى المرجع حقيقة فزيد فى المثال المذكور داخل فيما اسند
اليه الفعل فيجب اخراجه لكنه لا يفى هذا القيد باخراج زيد فى قام زيد الا
ان يراد وجوب التقديم وبعد يتجه قام زيد الا ان يراد وجوب تقديم نوعه
وهذا اواه جدا لان المراد ما اسند اليه الفعل بحسب دلالة اللفظ كما عرفت
وليس زيد فى المثال المذكور كذلك ولا يصح تعريف الفاعل بوجوب تقديم
نوعه لانه لا يعرف نوعه ما لم يعرف الفاعل والاظهر ان هذا القيد لانه
الفارق بين الكوفى والبصرى فى تعيين الفاعل لان زيدا فى المثال المذكور
فاعل عند الكوفى مبتدأ عند البصرى على ما فى التسهيل وان قال الرضى
فى بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق
من جميع النحاة (على جهة قيامه به) حال من فاعل قدم واسند على سبيل
التنازع اى كائنة على طريقة القيام بان يكون الفعل على هيئة المعروف
والشبه غير اسم المفعول او حال من قدم لانه يكفى تقييد احدهما به لاتمام
التعريف وتقييد الاسناد به دون التقديم يمنعه الفصل بينه وبين قوله اسند
بقوله وقدم فمن قال اى اسنادا على طريقة قيامه فلم يتأمل جعلوه احترازا
عن مفعول ما لم يسم فاعله فانه عند بعض النحاة ليس فاعلا وهو اختيار
المصنف والشيخ عبد القاهر وجار الله جعلاهما فاعلين وهو اوفق بالمصلحة
لمشاركته مع الفاعل فى جميع احكام ذكره المصنف وان اختص ببعض احكام
وذا لا يقتضى اخراجه عن الفاعل اذ بعض اقسام الشئ كثيرا ما يختص
باحكام من بين الاقسام ووجه الاحتراز به ان الفعل المجهول واسم المفعول
يفيد ان وقوع الفعل على ما اسند اليه فضرب زيد وزيد مضروب ابوه
يفيد ان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا للفاعل
وقد يكون مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبنى
للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعنى زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف
يخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم فاعله قلت هذا الكلام مبنى على ان الداخل
فى مفهوم المشتق المصدر المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول ولا يخفى انه كما

يخرج

يخرج به مفعول ما لم يسم فاعله يخرج المفعول به نحو ضربت زيدا فانه نسب اليه الفعل وقد عرفت ان المراد بالاسناد مجرد النسبة فتعريفه من خلا عنه مختل وانما قال على طريقة قيامه به ولم يقل قائما به لان ما قدم عليه لفظ الفعل وهو لا يقوم بالفاعل بل على طريقة القيام واما ما ذكره الرضى من انه ليدخل فى التعريف الفاعل فى قرب زيد ومات زيد فان القرب والموت لا يقومان بزيد وانما وقع الفعل المسند على طريق القيام وتبعه كثيرون فوله اذ معنى القيام الاختصاص الناعت وصحة جعل الموت والقرب نعتا لزيد واضحة ولولا القيام لكان الدال على القيام كاذبا بقى ان الاسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس على طريقة القيام بل على طريقة الاتحاد اذ القائم غير قائم بفاعله بل متحد الا ان يقال المراد قيام المبدأ كما فى الفعل (مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) الاوضح قائم ابواه (والاصل) اى الاولى بحاله لا لعارض بل بالنظر الى نفسه فباحث وجوب تقديمه خارج عن الاصل كمباحث وجوب تأخيره (ان يلى) الولى هو القرب والمتبادر منه كماله وباشتراط تقديم الفعل عليه تعين الولى بالتأخر فى الاحكام ولو قال والاصل (فعله) اى المسند اليه ومن عادتهم الاكتفاء بذكر الفعل فى بيان الحكم المشترك بينه وبين ما يشابهه لظهور ان الفرع تابع الاصل ان يليه لكان اخصر واوضح وانما كان الاصل ذلك لان شدة الاتصال جعلته كجزء من الفعل واقام اللبابه تسع شواهد لكونه كالجزء من الفعل فان اردت تفصيله فعليك به ونحن نزيد عليها انه يضر بحذفه كما يضر بحذف جزء الكلمة عنها ومنشأ هذا الاتصال ان الفعل لا يفيد بدونه فائدة تامة بخلاف باقى المعمولات (فلذلك) اى فلان الاصل ان يلى فعله (جاز ضرب غلامه زيد) بتقديم مفعول اتصل به ضمير الفاعل عليه مع انه لا يجوز تقديم الضمير على المرجع الا فى مجرور رب المفسر بمرجعه بجعله تمييزا وضمير الشان والضمير الذى جعل المرجع خبرا عنه نحو ان هى الا حيوتنا وضمير هو فاعل نعم مميزا بمرجعه نحو نعم رجلا وضمير ابدل عنه مرجعه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم على ما حكاه الكسائى لان المفعول المقدم فى حكم المتأخر لان اصل الفاعل ان يلى فعله وفيه بحث لان هذا الاصل لا يقتضى كون المفعول بمنزلة المتأخر لان كون الفاعل يلى الفعل لا يتوقف على تقدير تأخير المفعول عن الفاعل بل يتحقق بتقدمه على الفعل والتفصى عنه بان بناء هذا التعليل على ملاحظة ان الاصل فى الفعل التقدم على معمولاته كلها او قال والاصل

المفهوم من هذا الكلام ان كون الظاهر بدلا من الضمير فى المثال المذكور مذهب الكسائى لكنه يخالف لما صرح به فى مغنى اللبيب حيث قال وقال الكسائى هو نعت والجماعة يأبون نعت الضمير عليه

ان يتقدم على سائر معمولات الفعل لاستغنى عن ملاحظة هذا الاصل
ويتضح التعليل بدونه والفاء لتفريع العلية على الوجود لان علية الشئ
بعد وجوده (وامتنع ضرب غلامه زيد) التقدم الضمير كالمتصل به على
مرجعه لفظا ورتبة وفيه انا لانم ان الامتناع لتقدم الفاعل رتبة حتى يصير
دليلا عليه لجواز ان يكون الامتناع لتساويهما رتبة ويمكن دفعه بان التساوى
فى الرتبة يقتضى كون المفعول المتأخر مقدما رتبة لان محله بعد الفعل كالفاعل
بلا فصل فانهما انفصل عن الفعل وحقه الاتصال فهو مقدم على الآخر
رتبة لان محله بجنب الفعل وح يتجه الشبهة على قوله ولذلك جاز ضرب
غلامه زيد فعد اليه وتفطن قال الرضى والمفعول الاول من باب اعطيت
بالنسبة الى الثانى كالفاعل بالنسبة الى سائر معمولات الفعل وكذلك المفعول
بغير واسطة بالنسبة الى المفعول بواسطة هذا ولا اختصاص لباب اعطيت
بهذا الحكم بل هو وباب علمت سيان الا انه لم يتعرض هنا لجعله من فروع
اصالة تقديم المبتدأ على الخبر ومندرجا فيه وخالف الاخفش وابن جنى
فى امتناع ضرب غلامه زيدا لان لتصال المفعول به بالفعل كاتصال
الفاعل به واشتهر فيما بين المحصلين انهما جوزا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك من قلة التأمل وسوء التحمل بل التحقيق انهما جعلا المفعول
المتأخر متقدما رتبة لانه لشدة اتصاله بالفعل كانه بجنبه ومتقدما على الفاعل
ولما بين ما هو الاصل فى الفاعل اشار الى ما يعرضه ويخرجه عما هو الاصل
فيه او يمنعه عن ان يخرج عنه ويجعل ما هو الاولى بحاله واختار كل منهما
فى اربعة مواضع فالاربعة الى للثانى ما اشار اليه بقوله (واذا انتفى الاعراب
لفظا) قيده به لامتناع انتفاء الاعراب فيهما مطلقا ولا يتوقف الحكم على
انتفائه لفظا وتقديرا لتحققه فى ضرب موسى عيسى (فيهما) اى فى الفاعل
وما سواه من المعمولات وهو اولى من تفسيره بالفاعل والمفعول به الذى دل
عليه سياق الكلام كما فى الرضى او الذى ذكر فى ضمن الامثلة كما قال غيره
فان قلت قول المصنف اوقع مفعوله بعد الا وقوله او اتصل به ضمير المفعول
وقوله او اتصل مفعوله يلايم ما ذكره دون ما ذكرته قلت نعم الا ان عموم
الفائدة وظهور قوله والاصل ان يلى فعله فى نفى الفصل بينه وبين الفعل
مطلقا وعدم تخصيص وجوب التقديم والتأخير بالمفعول دعت الى حمل
المفعول على ما هو اعم من المفعول حقيقة او حكما على طبق قولهم والنصب

على

على المفعولية وانما قال فيهما اذ لو انتفى فى احدهما لم يترتب الحكم لانه قد يكفى اعراب احدهما فى دفع الالتباس وقد لا يكفى كما فى ضرب غلامى مخاصمى فان مخاصمى مع كون اعرابه لفظيا لا يدفع الالتباس بالفاعل فان قلت لا يكفى فى الحكم المذكور بل لا بد من انتفاء الاعراب فى تابعيهما اما بانتفاء التابع او بانتفاء الاعراب مع وجوده قلت اعراب التابع داخل فى القرينة فيغنى عنه قوله (والقرينة) ولم يقل والقرينة فيهما لان القرينة لا تنتفى الا وهى تنتفى فيهما اذ قرينة المفعولية فى احدهما قرينة الفاعلية للآخر وبالعكس والمراد بالقرينة ما يدل على ان المراد من اللفظ ما هو او ما يدل على المحذوف والمراد هنا ما يدل على الاعراب المحذوف وكثير من الفضلاء لم يتفطنوا لهذا فتوهموا ان الاعراب قرينة وزعموا انه لو قال واذا انتفى القرينة فيهما لكفى فاجابوا بان القرينة ما يدل على الشئ لا بالوضع والاعراب يدل على الفاعلية والمفعولية بالوضع ولا يخفى ان المجاز والكناية لا يدلان بالوضع ولا يقال لهما قرينة وكانها فى الاصل فعيل بمعنى المفعول اى المقرون والتاء اما لانها صفة للبينة المحذوفة واما للنقل يقال ان الالتباس الذى يهرب عنه النحوى ما يفوت به اصل المقصود كما فى ضرب موسى وعيسى حيث يلتبس الفاعل بالمفعول واما فى موسى ضرب عيسى فلا يهرب عن التباس المبتدأ بالمفعول اذ لا يفوت به اصل المقصود وهو مضروبية موسى نعم لو التبس الحال فى عيسى ولم يعلم انه الفاعل او المفعول يجب تقديم موسى مع كونه مفعولا على الفعل ولهذا جوز كون موسى فى هذا التركيب مبتدأ ومفعولا مقدما وهذا منقوض بزيد قام حيث وجب عندهم تقديم المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل مع انه ليس التباسا يفوت به اصل المقصود فتجويز كون موسى فى موسى ضرب عيسى مفعولا وعدم تجويز كون زيد فى قام زيد مبتدأ فرق بلا فارق (او كان) الفاعل يرشدك اليه قوله او وقع مفعوله بعد الا (مضمرا متصلا) اذ الضمير لا يتصل الا بعامله او ما هو كجزء لعامله وما هو كجزء للعامل ليس الا الفاعل الضمير المتصل فالفاعل لا يتصل الا بعامله لانه ليس الا واحدا فلو توسط بينه و بين عامله معمول سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا او متصلا لا يصح كونه ضميرا متصلا فان قلت ما ذكرته لا يوجب تقديمه على غيره فليقدم غيره على الفعل نحو زيدا ضربت قلت المراد بقوله فيما بعد وجب تقديمه وجوب تقديمه على ما

يكون بعد الفعل اذ المقصود امتناع الفصل بينه و بين الفعل ولو قال وجب
ان يليه لكان واضحا (اووقع مفعوله بعد الا ومعناها) لم يقل وانما لان الواقع
فى انما ضرب زيد عمروا بعد انما هو الفعل لا المفعول انما هو واقع بعد معنى
الا لان انما تضمن معنى ما والا ومعنى النفى ملحوظ فى صدر الكلام ومعنى الا
قبل آخر جزء من الكلام فالمفعول واقع بعد معنى الا لا بعد انما ولا يخفى ان
المفعول ليس بعد معنى الا بل معنى المفعول وليس البعدية بعد معنى الا
كالبعدية بعد الا فانه فى التعقل والثانى فى التلفظ فالاولى ان يقال بعد الا
لفظا او تقديرا او يكتفى بقوله بعد معنى الا ولو قال اوكان مفعولا مقصورا
عليه لكان اخصر واظهر ووجه وجوب تقديمه فيما اذا وقع بعد انما ظاهر
واما وجهه فيما اذا وقع بعد الا فهو ان معنى ما ضرب زيد الا عمرا قصر
ضاربية زيد فى عمرو من غير دلالة التركيب على قصر مضروبيته فلو قيل
ما ضرب الا عمرا زيد مع قصد المعنى السابق لزم عمل ما قبل الا فيما بعده
وهو غير المستثنى وتابعه وغير المستثنى منه مع كونه عاملا فى المستثنى وهو
غير جائز مطلقا عند الاكثرين ولزم قصر الصفة قبل تمامها وهو غير جائز
عند غير صاحب المفتاح وقبيح عنده ولو قيل ما ضرب عمرا الا زيد لزم انقلاب
المعنى اذ يصير المعنى بحسب دلالة التركيب حصر مضروبية عمرو لزيد
من غير دلالة التركيب على قصر ضاربيته وانما قلنا من غير دلالة التركيب
لانه ربما يلزم حصر المضروبية بحسب خصوص المادة كما فى ما ضرب
احد الا زيدا فانه اذا لم يضرب احد الا زيدا يلزم ان يكون مضروبية زيد
مقصورة على احد اذ ليس غيره حتى يمكن مضروبيته بالنسبة اليه وبهذا
ظهر ضعف ما قال الرضى ان عدم قصر المضروبية انما يتم اذا كان الفاعل
خاصا واما اذا كان عاما فلا اذ لا غير حتى يصح عدم قصر المضروبية
على ان تكونه عاما فى الفاعل الخاص ايضا باطل لان قولنا ما خلق الله على
احسن الصور الا يوسف يستلزم قصر مخلوقية يوسف ايضا لله اذ لا غير
يحتمل ان يكون يوسف مخلوقا له (وجب تقديمه) حقيقة او حكما كما فى اضرب
عمرا (واذا اتصل به) اى بالفاعل (ضمير مفعول) من المفاعيل نحو ضرب
زيدا غلامه وتأديبا محبه وضربا شديدا من يعتاده واحسن يوم الجمعة من
لا يترك الاحسان فيه ولا يصح اتصال ضمير المفعول معه به فلا تقول جاء
غلامه وزيد لعدم جواز تقديمه على الفاعل كما لا يجوز تقديم المعطوف على

المعطوف

المعطوف عليه فلله در تنكير مفعول (اووقع بعد الا او معناها) قد عرفت
شرح نظير هذه الجملة فلا تجهل معناها (او اتصل مفعوله) اى صار ضميرا
متصلا فيشمل ضربته وضربه زيد فلاخراج الاول قال (وهو) اى الفاعل
(غير متصل) ولو قال او اتصل مفعوله بالعامل لكان اخصر (وجب تأخيره)
الاولى وجب ان يليه فتنبه (وقد يحذف الفعل) المسند الى الفاعل وقيل
الرافع له والاول اقرب بالعهد والمراد حذف الفعل فقط بقرينة قوله
وقد يحذفان معا (لقيام قرينة) بعين اللفظ المحذوف قال الرضى لا حذف
الا مع قرينة اقول يكذبه حذف المفعول نسيا وهذا منه اشتباه الحذف
بالتقدير فقوله لقيام قرينة تقييد للحذف احترازا عن الحذف بلا قرينة كما
يكون فى المفعول اذ لا يكون فى الفعل (جوازا) اى حذفا جائزا (فى مثل)
متعلق بقوله يحذف لا بحذف جائز كما قيل اذ يأباه الذوق بل تعلقه بقوله
قد يحذف ايضا يوجب استدراك قوله جوازا لان كلمة قد تفيد عدم الحذف
فى مثله وعدم صحة قوله وجوبا لان الواجب لا يتخلف الا ان يجعل قد
للتحقيق كما فى قد يعلم الله والتحقيق ان قوله فى مثل خبره مبتدأ محذوف اى
هو فى مثل كما هو الشايع فى التمثيلات (زيد لمن قال من قام) اى قام زيد
بقرينة السؤال ولم يلتفتوا الى احتمال ان يكون التقدير زيد قام مع ان مطابقة
السؤال فى الاسمية تستدعيه ولا يعارضه قلة الحذف فى تقدير الفعل وحده
لان السلامة عن الحذف لا تعارض رعاية التناسب كما شهر فى باب
الاضمار على شريطة التفسير فضلا عن تقليل الحذف لان اظهار المحذوف
يكون بذكر الفعل دون الخبر قال تعالى * ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم * نعم ينتقل الكلام الى انه كيف فات
المطابقة مع اهتمام البليغ بشانه و يجاب عنه بان من قلم اختصارا قام زيد او
عمرو الى غير ذلك فلما اختصر الكلام بوضع من الاستفهامية مقام الفاعل
وتقدم لتضمنه الاستفهام صارت الجملة اسمية صورة مع كونها فعلية معنى
ورعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ فالفعلية فى الجواب ادخل
فى رعاية المطابقة فان قلت لا بد للمتردد من التأكيد وزيد قام مشتمل على
تأكيد الحكم كما بين فى محله دون قام زيد قلت اذا لم يتردد المخاطب فى خصوص
النسبة و لم يلاحظها بخصوصها بل لاحظها مجملا يعد خالى الذهن
ولا يؤكد فان قلت السؤال عن المسند اليه يقتضى تقديمه للاهتمام بحاله

وفى من قال استكشاف المسند اليه للعلم بالقيام قلت اذا كان المسند اليه
بخصوصه فى سؤال السائل يكون اهم اذ المقصود استكشافه اما اذا كان
مجملا فالفعل اهم و يكون السؤال عن فاعله لاستكشافه لا لاستكشاف
الفاعل تأمل فتحمل ما افاض لك هذه الارقام فان المقام من معاقد الافهام
ومزالق الاهلام ولقد جئت به لك باعانة الالهام والعناية والانعام من
الكريم العلام (وليبك) البيت معطوف على المثال السابق مثل اولا بالكلام
المستفيض فى الالسنة وثانيا بشعر البلغاء ليتقرر حسن الحذف الذى هو خلاف
الاصل اومثل اولا بلا مانع من ذكره وثانيا بما يمنع ذكره لانه يختل الشعر
تنبيها على ان الجواز لا ينقلب بالوجوب لايجاب الحذف فى خصوص مادة
بل الواجب ما لايصح الذكر فى نوعه انما وقع وقيل نبه على ان القرينة
قد تكون سؤالا محققا وقد تكون سؤالا مقدرا ولك ان تقول القرينة على
تعيين المحذوف قوله ليبك فان قوله ضارع لتعيين فاعله وما هو لتعيين الفاعل
المحذوف لامحالة فعله معروف ذلك الفعل المجهول (يزيد) مفعول لقوله
ليبك نائب مناب فاعله المحذوف والاصل وليبك على يزيد حذف حرف
الجر لكثرة الاستعمال كما فى اختيار موسى قومه اى من قومه وهو فى الاسم
الصريح سماعى (ضارع) اى ذليل وهو المقصود بالتمثيل والتعديد يبكيه
ضارع كانه قيل من يبكيه (لخصومة) متعلق بضارع اى الذى يذل
و يغلب وقت الخصومة وانما يبكى لان يزيد كان معينا للاذلاء فيفوته صعب
امره وتمامه ومختبط اى سائل بالليل من غير وسيلة مما تطيح الطوائح اى
من اجل اطاحة المهلكات ماله فلا وسيلة له لعجزه بالفقر عن التوسل بوسيلة
و يسأل بالليل لان السؤال عار له وانما يبكى لان يزيد كان مغنيا للمحتاجين
عن السؤال ولا يخفى ما فى البيت من وصفه بغاية الكمال فى احب خصلتين
عند الناس سيما العرب الشجاعة والسخاء ولا يخفى ان بحث حذف فعل الفاعل
وحذفهما بحث عن حذف عامل توابعه ايضا بل عن حذف عامل جميع
معمولاته والبحث عن حذف عامل المفعول به وفيه والحال بل عن حذف كان
بعض تفصيل لهذا البحث لانه اما حذف فعل الفاعل اوحذفهما لقرينة
(ووجوبا) عطفا على جوازا اى حذفا واجبا (فى مثل وان احد من المشركين
استجارك) اى فيما كان قرينة على حذف الفعل وفسر هذا الفعل ازالة
لابهام المحذوف الناشئ من الحذف وذلك اذا لم تف القرينة بتعيين المحذوف

ولاتدل الاعلى الحذف وحق الفعل الذى يكون مفسر الشرط لمحذوف
ان يكون ماضيا سواء كان الاسم الواقع بعد كلمة الشرط منصوبا ومرفوعا
نحو ان زيدا ذهب وان زيدا لقيته والمضارع شاذ نحو ثنى عليك وانت ثناؤه
ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله انما الريح تميلها تملى ووجه ضعفه انه
لو كان مضارعا لانجزم بالشرط مع الفصل الكثير كذا ذكره الرضى فى بحث
كلم المجازات وفائدته العامة ان ابهام الشئ اولا وتوضيحه ثانيا يجعله اوقع
فى النفس ويختص بعض المواضع بايجاز كما فى لو انهم صبروا فانه يجب بعد لو.
حذف رافع الجملة المصدرة بان وهو ثبت لدلالة او على حذف الفعل ودلالة
الحرف المؤكد للثبوت على الفعل فالتقدير لو ثبت انهم صبروا ويشترط
ان يكون الخبر فعلا ماضيا اوجامدا وقول الرضى يشترط ان يكون الخبر
فعلا ماضيا غير موثوق به وهذا من خصايص لو ولا يخفى ان تعيين مثل
الآية بما كان للمحذوف قرينة وتفسير منقوض بان ثبت انهم صبروا
فانه لايجب فيه الحذف مع القرينة والمفسر كما فى لو انهم صبروا الا
ان يقال لم يقصد العرب التفسير فيه كما قصد بلو انهم فلم يوجد فيه
المفسر كما وجد فى لو انهم ولعلك تتفطن من هذا لفائدة جليلة وهو
انه يجوز ان استجارك احد من المشركين استجارك على ان يكون مؤكدا
لامفسرا اولا يختص التفسير من ذكر المحذوف بعينه فى لو انهم صبروا بل
منه ان زيدا ضربت غلامه بتقدير ان اهين زيد وان زيد مر به بتقدير ان
جوز زيد وان زيد حبس عليه بتقدير ان لوم زيد فعلى هذا تعليل وجوب
الحذف بان الذكر يوجب جعل المفسر حشوا من قلة التدبر وقصر النظر
بل تعليله بانه يفوت الغرض من الابهام والتفسير قال الرضى لم يحكم بكون
وان احد من المشركين استجارك جملة اسمية مغنية عن الحذف لعلمهم
بالاستقراء ان حروف الشرط والتحضيض تختص بالجمل الفعلية ولاخفاء
انه معجب لانه كيف يعلم هذا بالاستقراء وقد شاع مثل وان احد من المشركين
استجارك وهو ظاهر فى الاسمية وجعله فعلية يحتاج الى تكلف وقال هشام
عدم صحة الاسمية بعد حروف الشرط والتحضيض فيه خلاف الاخفش
وقال فى بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير انه بعد حروف التحضيض
متفق بخلاف حروف الشرط فان فيه خلافا وقال هنا قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك خارج مما نحن فيه على مذهب الاخفش لانه جوز

وقوع الاسمية بعد حروف الشرط وفيه انه مع هذا التجويز يجعل الفعل
اولى وبتقدير لهذه الاولوية فليس المثال خارجا عما نحن فيه على مذهبه
بل يحتمل الخروج احتمالا مرجوحا ومن امثلة ما يجب حذف الفعل ما وصل
اليه دقة النظر وهو جواب اقام زيد بقولك نعم زيد قام فان جعل الجواب
مطابقا للسؤال يدعو الى حمله على الحذف والتفسير (وقد يحذفان) اى
الفعل والفاعل (معا) اى جميعا فى القاموس تقول كنا معا اى جميعا وهو اسم
مع ومع اسم وقد يسكن وينون او حرف خفض او كلمة تضم الشئ الى الشئ
وهى للمصاحبة ويكون بمعنى عند هذا وانما قال معا احترازا عن حذف
الفاعل وحده فانه لا يجوز فى غير باب التنازع اتفاقا وفيه ايضا عند الاكثرين
ولهذا يأول كل فعل لا يتضح فاعله بانه مسند الى مصدره نحو قوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات فانه اول بان التقدير بدا لهم بداء اى ظهر لهم
رأى ومنه ما هو من مصنوعات المصنفين دار وتسلسل التسلسل اى وقعا
فان قلت ينبغى ان يقول وقد يحذفان معا لقيام قرينة ليخرج نحو ضرب
زيد على بناء المجهول فانه حذف فيه الفاعل وحده ولكن نسيا لا لقيام
قرينة قلت لا نم انه حذف الفاعل وحده بل كلاهما لكن حذف كل لنائب
فان الفعل المجهول نائب الفعل المسند الى الفاعل كما ان المفعول نائب
الفاعل وفيه بعد نظر لانه حذف الفاعل وحده فى مثل ما ضربنى واكرمنى
الا زيد بالاتفاق وفى قلما وطالما فانهما فعلان كفتا بما عن الفاعل فاستغنيا عنه
حتى صح دخولهما على الفعل وتحقيقه فى شروح الكشاف فى شرح خطبته
بل حذف الفاعل كثير شايع بحيث لا يمكن ان ينكره احد اطلع على معرفة
تصريف اضربن واضربن واضربا القوم واضربوا القوم واضربى
القوم فيا عجبا كيف خفى الشمس فى نصف النهار على ذوى الابصار وكيف
بقوا عطاشا فى البحار وكيف حكموا بعدم الماء وقد جرى عليهم الانهار
سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا هذا وقوله (فى مثل نعم لمن قال اقام زيد) مثال
للحذف الجائز ومنه قولهم يوم الجمعة فى جواب متى سرت وقولهم زيدا
فى جواب من ضربت وراكبا فى جواب كيف قطعت الطريق والحذف
فى جواب نعم لا يخص الفعل والفاعل بل قد يحذف الفعل مع جميع معمولاته
فى جواب نعم اذا اشتمل السؤال عليه والمبتدأ والخبر كذلك وقد يحذفان
وجوبا كما فى المنادى والاضمار على شريطة التفسير والتحذير والحال

المؤكدة

المؤكدة ولبس الشان تقول نبه على الحذف الجائز وترك الواجب لانه سيفصل
فى محاله لانا نقول سيفصل مقامات للحذف الجائز ايضا قال الرضى كلمة
قد الداخلة على جزئية الحكم خصت الحذف بالجائز وهذا انما يكون سائغا
لو لم يكن قد فيما سبق للتحقيق ولو لم يكن قوله فى مثل نعم خبر مبتدأ محذوف
كما عرفته ولما كان يتجه على بيان امتناع حذف الفاعل وحده انه لابد
من حذفه وحده فى صورة التنازع واعمال الثانى اذ لا سبيل الى الاضمار
لامتناع الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة عقبه ببحث التنازع تنبيها على انه
يعفى فيه الاضمار ويجتنب عن حذف الفاعل فقال (واذا تنازع الفعلان)
على طبق وقد يحذف الفعل والا فالتنازع يكون فى شبه الفعل ايضا نحو
انا ضارب ومكرم زيدا وانا ضارب ومكرم زيد ومن هذا ظهر ان المبتدأ
قد يكون صفة واقعة بعد حرف الاستفهام اوالنفى رافعة لمضمر مستتر
اذ لا وجه لرفع ضارب الا كونه مبتدأ فاحفظه فانه من ودايعنا عندك ستطلبه
منك فى تعريف المبتداء ان شاء الله تعالى ولذا قال فعلان من غير تقييد
بغير التعجب لان الاصح انه يجرى فى فعل التعجب ايضا وان منعه بعض
لعدم كونه متصرفا فتقول ما احسن واجمله زيدا وما احسن واجمل زيدا
ومن غير تقييده بان لا يكون الفعل متقدما الى ثلثة لان حجة المانع عدم السماع
وقد سمع ولم يقل فصاعدا اكتفاء ببيان اقل مراتب التنازع لا لانه يمنع تنازع
الاكثر كما ذهب اليه بعض لانه يرده سماع تنازع ثلثة لكن لم يسمع التنازع
فى اكثر من ثلثة ولا يبعد ان يقال اكتفى ببيان المتفق ظاهرا غير سببى فلا يصح
التنازع فى زيد قام وقعد ابوه بل الواجب زيد قام ابوه وقعد ابوه على ما فى
التسهيل وظاهرا غير مقصور عليه اذ لا يجرى فى الظاهر المقصور عليه
ولا فى الضمير كذلك على ما سيذكره فى قطع التنازع اذ يتعين فى ما ضرب واكرم
الا زيد والا انا حذف الفاعل سواء اعمل الاول او الثانى اذ لا يمكن الاضمار
مع الا اذ لا يضمر الا ولا بدونه اذ يفوت القصر وليس طريق القطع هنا
التكرار بشاهد الاستعمال وفى ما ضربت واكرمت الا اياك ليس المختار
الاضمار فى الثانى اذا اعمل الاول بل يتعين الحذف وفى ما ضرب وما اكرم
زيد الا اياى يجب ذكر فاعل الاول بدون الاضمار بان يقال ما ضرب الا انا
وما اكرم زيدا الا اياى وبهذا ظهر فساد ما فى الرضى وتبعه كثيرون انه يجب
قطع التنازع فيه على مذهب الكسائى ويجب ان يوافقوه فيه وكذا فساد

ما قال هو وغيره انما قال ظاهر الا انه لا يمكن التنازع في المضمر
المتصل لان معنى التنازع ان يطلب كل منهما العمل فيه وفي هذا الموضع
لا يطلب فعل ان يكون دافعا لما اتصل بفعل اخر ولا يجري قطع التنازع
على وجه يأتي في المنفصل نحو ما ضرب واكرم الا انا لما اذكر لانه لا يخص
عدم الجريان بالمضمر المنفصل بل يعم كل اسم مقصور عليه ولانه يمكن
قطع التنازع في اضارب ومكرم انت على الوجه المذكور ومما يفسد من كلام
الرضي في هذا المقام انه قال لا يمكن قطع التنازع في ما ضرب واكرم الا انا
بان يقال ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا لانه لا يتصور التنازع فيه اذ التنازع
ان يكون احدهما عاملا في المتنازع فيه والاخر في نائبه وهنا الضميران سيان
لا وجه للحكم بكون احدهما نائبا والاخر منوبا لان هذا الكلام يبطل قطع
التنازع بالاظهار وقوله (بعدهما) احتراز عما اذا وقع قبلهما او بينهما
فان الاول يأخذه قبل وجود الثاني فلا مجال للثاني في النزاع وان توهم
الرضي انه لا وجه للتقييد لانه يتحقق النزاع في المعمول المتحقق قبلهما
فان قلت قوله ظاهرا بعدهما لا يتناول التنازع في ظاهرين قلت لا يتحقق
التنازع الا مع تعدد الطالب ووحدة المطلوب وما توهمت من التنازع
في المتعدد ليس الا تنازعين او اكثر لكل مطلوب واحد منها عرفه
واستغن عن ان تقول هو من قبيل الاقتصار على اقل مراتب التنازع
(فقد يكون) جواب اذا تنازع فعلى ثلثة اقسام وليس المقصود حصر
التنازع في الاقسام حتى يتجه ان التنازع في الفاعلية والمفعولية متفقين
قسم اخر نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولذا لم يذكره بصورة التقسيم
الحاصر بل المقصود تصوير الاقسام الثلثة للاحكام المذكورة بعد ولا حكم
لتنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية ولو جعل مدخول قد الاقسام الثلثة
لكان في العبارة اشعار بوجود ما عداها على انك عرفت ان الكلام في تنازع
واحد وفي ذلك القسم تنازعان وقد يجاب بان اجتماع القسمين لا يعتبر قسما
في التقسيم لتقييد المقسم بالوحدة (في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد)
يريد به الفاعلية وما في حكمه فيندرج فيه كون الشيء مفعول ما لم يسم فاعله
وليس لك ان تدرجه في المفعولية لان مفعول ما لم يسم فاعله في سلك الفاعل
في الاحكام الاتية لا في سلك المفعول (و) قد يكون (في المفعولية) حقيقة
(نحو ضربت واكرمت زيدا) وحكما ليندرج فيه مررت الى كذا ورجعت

راكباً لكن فيه بانه لا يجرى فيه الاضمار على المختار فى اعمال الاول (و) قد يكون (فى الفاعلية والمفعولية مختلفين) حال من الفاعلية والمفعولية اى مختلفين فى الفاعل المقتضى وتذكيره لعدم الاعتداد بتأنيث لفظ المصدر او بتأنيث ما لا معنى له بدون التاء كالرسالة والكتابة فانه يجوز تذكير ما يتعلق بهما وقيل حال من مفهوم الكلام اذ هو فى قوة قد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وما ذكرنا ابعد من التكلف واقرب من التألف (و يختار البصريون اعمال الثانى) واذا كان هنالك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب والبعد عن لزوم الفصل بين العامل والمعمول والعطف قبل تمام المعطوف عليه (والكوفيون الاول) للاعمال فى الاداء تعنى اذا اعمال الاول لسبق طلبه وخلوه عن الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل مع عن التزام حذف المفعول او التكرار والطريقان يتعارضان من حيث القياس والترجيح للاول بحسب الاستعمال فهو احق بالاختيار وبالتقديم فى الاعتبار (فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول) الاول للاول لان الاضمار فى الشئ جعله مستترا فيه ولذا صح قولهم ولا يضمر الفاعل فى المصدر والمراد هنا ايراده ضميرا سواء كان مستترا كما فى ضمير الواحد او بارزا كما فى ضمير التثنية والجمع (على وفق الظاهر) بوجه اما على وفق لفظه او على وفق معناه ان اختلفا فيقول ضربنى واكرمنى زيد او ضربنى واكرمنى نفس وانت تريد بالنفس مذكرا ولا يلتزم التذكير والافراد كما فى نظائره من الضمائر المذكورة بلا سبق مرجع المفسر بما بعدها كما فى ربه رجل وربه رجلين وربه رجالا وانما اغتفر الاضمار قبل الذكر مع انه لم يغتفر فيما لم يفسر بما هو محض تفسير كما فى ربه رجلا ونعم رجلا وهو زيد قائم وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات * لان التركيب دار بين حذف الفاعل واضماره قبل الذكر مع تفسيره بما ليس محض التفسير بل ناظر عرض اخر فى التركيب والثانى اكثر من الاول لان الثانى واقع دون الاول كما اشتهر لما عرفت من كثرة مواقع حذفه (دون الحذف) دون ظرف مكان معناه مكان منحط عن الشئ قليلا شاع فى كل تجاوز حد وهو هنا حال اما من الضمير فى قوله على وفق الظاهر واما من الفاعل كقوله على وفق الظاهر اى اضمرت الفاعل متجاوزا عن الحذف (خلافا للكسائى) فان الاضمار عنده دون الحذف فيختاره عند الاضطرار لرجحانه وخطئ حتى قيل انه كالهارب من المطر

الى البحث وهذه تخطئة له فى القياس والتخطئة التى لامدفع لها هى ان العرب تضمر ولاتحذف فتقول اكرمانى وضربانى الزيدان ولا تقول اكرمنى (وجاز) اى جاز اعمال ايهما شئت (خلافا للفراء) فانه لايجيز اعمال الثانى عند طلب الاول الفاعل هربا من الحذف والاضمار و يوجب اعمال الاول هكذا فسره عبارة المتن ورد بانه خلاف المشهور عن الفراء من انه يضمر الفاعل بعد الاسم الظاهر فيقول ضربنى واكرمنى الزيد انهما او يعملانهما معا اذا كانا متوافقين ويزيفه ايضا انه لوكان مراده هذا كان ينبغى ان يقول و يختار البصريون اعمال الثانى والكوفيون الاول خلافا للفراء معهما فالوجه فى التفسير ان المراد انه يجوز اضمار الفاعل فى الاول خلافا للفراء فانه يعملهما ان كانا متوافقين او يضمر بعد الظاهر ويزيف اعمالهما امتناع تأثير مؤثرين لاثر واحد ومذهبه مطلقا ورود الاستعمال على خلافه (وحذفت المفعول) لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة او التكرار فان كلا منهما مستصعب فان قلت فلا ينبغى التكرار فى مفعول لم يستغن عنه بل ينبغى ان يختار الاضمار كما فى الفاعل او الحذف كما فى سائر المفاعيل قلت لما تحقق فى المفعول الالجاء الى التكرار حيث امتنع الحذف وامتنع الاضمار فيما هو جنس الفضلة هان فيه التكرار عند الضرورة فان قلت مع الحذف ايضا التكرار او الاضمار متحقق اذ لايخرج المحذوف عن الظاهر وضميره قلت اخفاء القبيح ما امكن واجب على ان الاضمار مع الحذف كالاضمار بعد الذكر لانه لايطلع عليه المخاطب الا بعد معرفة المرجع فكانه مذكور بعده ان استغنى عنه بان لايكون ممتنع الحذف كالمفعول الثانى من باب علمت بعد ذكر الاول على مذهب المصنف او نادر الحذف كالمثال المذكور على مذهب غيره من ان حذف احد المفعولين من هذا الباب نادر وان وقع فى القرآن والشعر ولايكون فى حذفه التباس المقصود نحو استعنت بزيد واعان على زيد فانه يجب ذكر نحو لى بزيد اذ لو حذف لتوهم ان المراد استعنت على زيد واعان على كذا فى تسهيل ابن مالك فان قلت ما بال البلغاء عدلوا عن المحجة البيضاء فى ضربنى واكرمنى زيدا عنى ضربنى زيد واكرمنى حتى لزمهم الاضمار الذى يقبح او الحذف او التكرار قلت لهم دواع لفظية من وزن او سجع ومعنوية من تقريب و بيان اتصال بين الفعلين وتنزيلهما منزلة الواحد لايحل لك ان تطلبها قبل او انها اذ دأب المحصل ان ينال كل شئ من مكانها ولبس حذف الفاعل او المفعول

فى هذا الباب حذف نسيان كما يستفاد من بعض الحواشي ان حذف الفاعل
نسيا نسيان بتنزيل ضرب منزلة وقع الضرب وتنزيل ضربت منزلة اوقعت
الضرب وح لا يطلب الفعل فاعله او مفعوله فلا يتحقق التنازع بين الفعلين
حينئذ اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول (والا) اى
ان لم يستغن عنه (اظهرته) اى جعلته اسما ظاهرا مذكورا يكون عين
الاسم الظاهر او مراد فه نحو مامر ونحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا
منطلقا وعبارته قاصرة لان المراد بالاظهار ان كان مقابل الاضمار لا ينفى
الحذف وان كان مقابل التقدير لا يفيد جعله اسما ظاهرا فان قلت الاظهار
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وقال الرضى فى بحث خبر ما ولا المشبهتين
بليس ان وضع الظاهر موضع المضمر فى جملة واحدة ضعيف الا عند قصد
التفخيم نحو القارعة ما القارعة واما فى الجملتين فكثير وان اتصلتا نحو قوله
تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم قلت كان الجملتين فى صورة
التنازع نزلتا منزلة جملة واحدة ولذا يفصل بين احد الفعلين ومعمولهما
بالجملة المشتملة على الفعل المتنازع على انه كثير اما يكون التنازع فى جملة
واحدة نحو حسبنى وقد حسبتهما الزيدان منطلقين منطلقا (وان اعملت
الاول اضمرت الفاعل فى الثانى) اتفاقا وان اعملت الثانى اضمرت الفاعل
فى الثالث وذلك ظاهر لعدم لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة لان الظاهر
للمتأخر عن الضمير متقدم رتبة لكونه مستحقا لان يذكر بجنب الفعل الاول
وانما لم يقل على وفق الظاهر لانه لم يكن مظنة لزوم الافراد والتذكير
(والمفعول على) الاستعمال (المختار) لا على المذهب المختار او القول المختار
كما ظنه بعض الشارحين اذ لا اختلاف فى اختيار الاضمار بل هو امر متفق ولذا
ساغ للبصريين الاستدلال على ترجيح اعمال الثانى بقوله تعالى * هاؤم اقرؤا
كتابيه * وقوله تعالى * آتونى افرغ عليه قطرا * اذ لو كان العامل فى الآيتين
الفعل الاول لكان النظم على خلاف المختار وانما اختير الاضمار على الحذف
مطلقا مع ان المقام يدعو الى الايجاز ويرجحه لان اعمال الاول مع بعده
انما يصح اذا ظهر تفريغ الفعل الاقرب عن النزاع وظهور تفريغه بذكر
مطلوبه (الا ان يمنع مانع) من الاضمار والحذف المفهوم من قوله على المختار
وبين صورة حسبنى وحسبتهما الزيدان منطلقا الا ان حسبتهما لو وجد انه
المفعول الاول يمتنع او يقل حذف مفعوله الثانى والهرب عن الامتناع
او القلة مانع عن حذفه وكون المرجع مفردا والمفعول الاول تثنية يمنع

عن اضماره لانه يلزم مخالفة الضمير المرجع او مخالفة المفعول الثانى الاول وكلاهما ممتنعان فى المشهور والاول قليل عند الرضى (فتظهر) اى فيجعل مفعول الثانى ظاهرا مذكورا وتقول حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وفى العبارة ما عرفت وهنا اشكال استصعب واستعمل التمحل فى دفعه وهو انه لا يمكن تنازع حسبتهما فى منطلقا لافراده وكون حسبتهما طالبا للمثنى والتمحل ان النزاع ليس منطلقا بل فى اسم فاعل من الانطلاق والافراد انما جاء بعد قطع النزاع وله دفع اسهل وهو ان التنازع فى منطلقا ليصير بافراده مفعول الاول او بجعله مثنى مفعول الثانى وانما يمنع افراده النزاع لو كان ملزوما للافراد قال الرضى يلزم اعمال الاول قبح فصل الاجنبى بين العامل والمعمول او بين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة قبح العطف على الشئ قبل ذكره بتمامه وكانه لم يستقبح لتنزيل الفعلين منزلة فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كانهما بمنزلة فعلهما ذلك الفاعل واقعا على ذلك المفعول او وقع هذان الامران فامتحن بحسن التأمل عن مزيد البيان ولما فرغ من احكام التنازع اراد احكام معرفته وتميزه عما يلتبس به بايراد مثال يحكم الناظر القاصر بانه منه ويعرف حديد البصر الفرق بينهما لحدة النظر ونظيره ما سيجى فى اخر باب الاضمار على شريطة التفسير من ايراد صور ملتبسة به لمزيد التثبت والتمرين فاورد قوله (وقول امرء القيس) ولو ان ما اسعى لادنى معيشة (كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى) هذا ما فرت اليه ولطالما يقين القائرين بالقدح المعلى توجيه اخر اجل منه واعلى وهو انه رد لاستدلال الكوفيين على كون اعمال الاول مختارا حيث اعمل امرء القيس كفانى مع ان فى اعماله حذف مفعول الثانى على غير المختار ولم يعمل الثانى مع خلوه عن وصمة من غير الاضطرار والعاقل لا يختار احد المتساويين فضلا عن المرجوح فلولا اعمال الاول راجحا لما اختاره وبهذا التقرير اندفع ان اختياره لا يفيد رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين بالارادة وعند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج الى ان يقال لا حاجة الى ابطال التساوى لانه ابطله الاجماع على احد الرجحانين ووجه فساد المعنى لو كان منه اى من باب التنازع او اعمال الاول انه يلزم التناقض لانه لو لانتفاء الجزاء وما عطف عليه لانتفاء الشرط فهو يدل على عدم السعى لادنى معيشة

والسعي لادنى معيشة ليس الا طلب قليل من المال وعلى طلب قليل من المال
لان انتفاء عدم طلب قليل من المال ليس الا بطلبه وما اجاب عنه الكوفيون
بانا لا نسلم ان الواو للعطف فليكن واو للحال او واو للاعتراض سلمنا انه
للعطف فليكن العطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لا لما قيل
انه لا احتمال للراجح في الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء
والمرجوح لا يصلح للاستدلال به لانه استلزم الراجح فساد المعنى بترجيح المرجوح
بل لانه لا فائدة في التقييد بهذا الحال والاخبار بعدم الطلب وتوجيه
عدم كونه من باب التنازع ان مفعول لم اطلب الملك والمجد بقرينة قوله
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ولا يخفى انه وان بعد بهذا
التوجيه عن فساد المعنى الا انه يشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي
بين معمول كفانى ونفسه الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما يقع فساد
اللفظ في كلام البلغاء حيث يدفع فساد المعنى الاتى الى قول الفرزدق وما مثله
في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه ونحن نقول المحقق مع الكوفية ولا تناقض
لان المعنى انه لو كان سعيي المشاهد لادنى معيشة كفانى قليل من المال ولم اطلبه
لان القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير
طلب لمسامحة جميع الاشراف معي ولنصبابهم في حق ولكنما اسعى لمجد
مؤثل فصار الناس خصمائي واحتجت الى طلب قليل من المال فرد استدلالهم
بان اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعى اليه المقام واثبات
عدم الكفاية الى تصريح القليل اهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان
الاول ينبئ عن الشرف والثاني عن الدناءة (مفعول ما) اى فعل وشبهه
(لم يسم فاعله) اى لم يذكر اسم فاعله لا في اللفظ ولا في التقدير قيل انه
لم يقل منه كما قال في المبتداء والخبر تنبيها على شدة اتصاله بالفاعل لكونه
مشاركا للفاعل في احكامه ولهذا لم يفصل بين المبتدأ والخبر وما يعقبه
من المرفوعات ونقول دأبه عدم الفصل بين اقسام المرفوعات والمنصوبات
والتوابع بكلمة منه بل في شئ من ابواب الكتاب فلا حاجة في تركه ههنا
الى نكتة بل الحاجة الى ذكر نكتة لذكره قوله منها في المبتدأ والخبر وهي
التنبيه على بعدهما عن الفاعل في انهما معمولا عامل معنوي بخلاف
الفاعل (كل مفعول) قد عرفت حال كل (حذف فاعله) اى فاعل فعله
او الاضافة لادنى ملابسة وهو متناول لجميع المفاعيل في قولنا ضرب زيد

وعمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره تأديبا مع انه ليس شيء
منها سوى زيد من المحدود والمفعول في قولنا ماضرب عمرا الا زيد وقولنا
اضربوا القوم واضربي القوم فاخرجها بقوله (واقيم هو) اي ذلك
المفعول (مقامه) وقوله هو تأكيد الفاعل المستتر ولذا انفصل وانما
اكد تنبيها على مكانه وقيل دفعا لوهم جعل مقامه والوهم ضعيف
اذ عطفه على قوله حذف فاعله يوجب ضميرا يرجع الى المفعول ولاخفاء
فيها في التعريف من الخفاء اذ معرفته يتوقف على معرفة المفاعيل ولاينتقض
التعريف بصام نهاره حيث حذف فاعل صام واقيم النهار مقامه لا لما
قيل انه ليس مفعولا بل فاعلا اذ المراد بالمفعول ما كان مفعولا قبل اقامته
مقام الفاعل اذ المراد منه احد المفاعيل الخمسة لا ما يشمل مفعول مالم يسم
فاعله والا لتوقف على معرفته فيدور فتأمل بل لان فاعل صام لم يحذف اذ
المراد بحذف الفاعل ان لا يكون في الكلام مرفوع بالفاعلية (وشرطه) اي
شرط مفعول مالم يسم فاعله اوشرط حذف الفاعل واقامة المفعول مقامه
(ان تغير صيغة الفعل) وشبهه اذ كثيرا ما يكتفي بذكر الفعل عن شبهه
(الى فعل ويفعل) مثلا وانما جعلناه ذكرهما على سبيل التمثيل اذ شبه الفعل
يغير الى صيغة المفعول والفعل ونظائرهما وصيغة ما عدا الثلاثي الى افعل
وافتعل ونظائرهما والى صيغة يفعل ويفتعل ونظائرهما منهم من قال فعل
ويفعل علما الوزن والعلم اول بصحة المشتهر ووصفاهما المشتهران ووزن
مجهول الماضي ومجهول المضارع وفيه نظر لان فعل اشهر بوزن مجهول
ماضي مجرد الثلاثي لا بمجهول الماضي مطلقا (ولايقع المفعول الثاني) الظاهر انه
عطف الاسمية ولا يبعد ان يجعل تحت الشرط اي شرطه ان لايقع المفعول
الثاني (من باب علمت) مقام الفاعل واحترز به عن باب اعطيت فان له
حكما آخر سيجيء ولم يرد باب علمت افعال القلوب بل كل فعل له مفعولان
ثانيهما مسندا الى الاول قيل انما لم يقع لئلا يلزم كون الشيء مسندا ومسندا اليه
معا وتعقبه الرضي بمنع بطلان اللازم بوقوعه في اعجبني ضرب زيد عمرا
فان الضرب مسند اليه لاعجبني ومسند الى زيد ودفع بان المراد بالاسناد نسبة
بحيث يصح السكوت عليها فنسبة المصدر ليست اسنادا والمصدر ربما لايكون
ليس مسندا بل منسوبا ونحن نقول هذا الدفع يلوح عليه اثر الاهمال
وان اجمع عليه جم غفير من فحول الرجال اما اولا فلان المفعول الاول مقام

الفاعل مسند اليه لاسنادين ثانين فاذا جاز ذلك فيجوز مسندا ومسندا اليه
لاسنادين ثانيين واما ثانيا فلان المفعول الثانى لاسم المفعول لهذا الباب
ينبغى ان يقع موقع الفاعل لان اسناد اسم المفعول كالمصدر ثم نقول الوجه
فى عدم قيام المفعول الثانى مقام الفاعل انه مؤخر عن المفعول الاول رتبة
فلو وقع مقامه لصار مقدما رتبة وانما وقع المفعول الثانى من باب اعطيت
مع انه مؤخر رتبة لان تأخره ليس ظاهرا ظهور تأخره لان كون المفعول
الثانى لباب علمت مسندا وكون الاول مسندا اليه ظاهرا بخلاف كون المفعول
الثانى من باب اعطيت مفعولا والاول فاعلا لانه امر خفى يحتاج الى تأويل
وارجاع (ولا الثالث من باب اعلمت) لو اكتفى بقوله ولا الثالث لكفى اذ لا ثالث
الا لباب اعلمت ووجهه ان الثالث من باب اعلمت نفسه الثانى من باب علمت
لان همزة الافعال يزيد المفعول الاول (والمفعول له والمفعول معه كذلك)
اى كالمفعول الثانى او كالمذكور من المفعول الثانى والثالث ولا يخفى ان
المفعول له والمفعول معه اوضح فى هذا الحكم حتى اختلف فى المفعول الثانى
والثالث وجوز بعضهم وقوعه موقع الفاعل اذا لم يلتبس الاول بالثانى
مثلا فالاحق ان يشبه المفعول الثانى والثالث بهما دون العكس ولك ان تجعل
كذلك متعلقا بقوله لا يقع مرتبطا بالاربعة ويكون المعنى ولا يقع تلك الاربعة
كذلك اى مثل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه فى حذف الفاعل والاقامة
مقامه وظاهر العبارة ان المفعول له لا يقع مطلقا وهو الذى حققه الرضى
حيث قال انما لم يقع المفعول له لانه نائب الفاعل يجب ان يكون كالفاعل
من ضروريات الفاعل وكثيرا ما يكون الفعل بلا غرض بخلاف المصدر
والزمان والمكان فانه لا يكون بدونها غالبا فلا يقال جئ للسمن وقيل انما لم يقع
المفعول له مقام الفاعل لان نصبه علامة العلية فاذا رفع لم يعلم العلية واورد
عليه ان نصب المفعول فيه ايضا علامة الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية
ويمكن دفعه بان النصب علامة قصد الظرفية فاذا رفع لم يعلم الظرفية
ويمكن دفعه بان النصب علامة قصد الظرفية فلو فات لم يعلم قصد
الظرفية ولا بأس به لانه لم يقصد الظرفية بل كونه مسندا اليه واما
ظرفيته فعلوم من نفس الكلمة بخلاف المفعول له فان عليته انما تعلم
بالنصب كقصده فلو رفع لم يعلم عليته ولم يعلم ان الاسناد الى العلة
وعلى هذا القول يجب تقييد المفعول له بكونه بغير اللام وانما لم يقع

المفعول معـه لانه لو وقع مع الواو لزم دخول الواو بين المسند والمسند اليه
ولو وقع بدونه لم يعلم انه مفعول معه كذا قيل ونحن نقول الفـاعل محذوف
نسيا والمفعول معـه لافادة مصاحبته مع معمول الفعل فحذف الفـاعل
لتعقب حذفه فلا يمكن وقوعه موقع الفاعل ولا يقع خبر كان ايضا مقـام
الفاعل خلافا للفراء فيه مطلقا وللكسائى فى الخبر الجملة اذ هو يجوز كين يقام
دون كين قائم لا تقول استغنى المصنف عن التعرض له بقوله فى التعريف
كل مفعول حذف فاعله لانا نقول كما يسمى مرفوع كان ومنصوبها اسما وخبرا
يسميان فاعلا ومفعولا وعليـه جرى المصنف حيث ادخل اسم كان فى
الفاعل وقال فى تعريف الفعل الناقص ما وضع لتقرير الفـاعل على صفة
على ان اخذ المفعول فى تعريف ما لم يسم فاعله لا ينفى بنيابة غيره مقام الفاعل
وقد اجاز الكسائى نيابة التمييز (واذا وجد المفعول به) بلا واسطة حرف
الجر (تعين له) اى للوقوع وقيل للقيام مقـام الفاعل وقيل للاسناد اليه
والمتبادر من سياق الكلام ما ذكرنا وذلك التعين تعين وجوب عند اكثر
البصريين وتعين اولوية عند بعض متأخريهم والكوفيين لقيـام غير
المفعول به مقام الفـاعل مع وجوده وقد ورد به بعض القراآت الشاذة
وكثير من الاشعـار (تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا
فى داره) اى تقول مثل هذا التركيب الذى قاله العرب فالمثـال الماضوى
وان كان وجدانك المفعول به وقولك استقبـال فلذا قال (فتعين زيد)
ومن لم يعرف ذلك قال الماضوى بمعنى المستقبل لينتظم الكلام يعنى تعين
زيد مع وجود الظرفين والمصدر والجار والمجرور نحن قال كرر مثال المفعول فيه
وفات مثـال المفعول بواسطة وتعم كما ان يجعل ترك المفعول له باللام شاهدا
على ان الممنوع عن الوقوع مطلق المفعول له عنده وهم والمنصوب بتقدير
الجار سوى المفعول فيه ملحق بالمفعول به عند غير الجزولى وانما رجح المفعول به
لان وضع الفعل المجهول على ان يكون مسندا الى ما وقع عليه واسنـاده
الى ما وقع فيه والى ما وقع له والى الواقع لتنزيله منزلة ما وقع عليه فمع وجود
المفعول به يقصد افادة الوقوع عليه لا معنى لتنزيله منزلته اذ هو كالجمع بين
الحقيقة والمجاز وهذا هو التحقيق وان خلا عنه بيانهم وقالوا ذلك لان
المفعول به اشد اتصالا بالفعل بعد الفـاعل وما قيل تعين المفعول به لان
الاصل الحقيقة وانما يصار الى المجـاز عند تعذر الحقيقة ففيه ان معنى هذا

الكلام

الكلام انه اذادار اللفظ بين الحقيقة والمجاز يرجح الحقيقة و يتعين لا انه انما يؤتى بالمجاز عند تعذر البيان بالحقيقة ونبه بتقييد الضرب بالشديد على ان المصدر لا يقع مالم يزد على مفهوم الفعل لعدم الفائدة وهذا لا يختص به بل كذا المفعول به و الظرفان والجار والمجرور فلا يقال ضرب شئ اوفى مكان او فى زمان لكن هذا بحث لا تعلق له بمفعول مالم يسم فاعله بل لا يجعل جزء الكلام مالا يفيد فلذا لا يهتم المصنف ببيانه ولا يجوز نيابة الظرف الغير المتصرف بما يلزم نصبه على الظرفية اوجره بمن و يستفاد ذلك من التعريف لانه يفيد انه يجب اقامته مقام الفاعل فى الاعراب وذلك الظرف لا يحتمله (وان لم يكن) اى المفعول به (فالجميع سواء) فى الوقوع موقع الفاعل كما ان الجميع سواء فى عدم الوقوع مع المفعول به ورجح البعض الجار والمجرور و بعض الظرفين و بعض المفعول المطلق (والاول من باب اعطيت اولى من الثانى) والمراد بباب اعطيت ماله مفعولان لا اسناد بينهما وحق الترتيب ان يذكر قبل قوله وان لم يكن لانه من مسائل المفعول به وفى بعض الشروح هذا عند امن اللبس نحو اعطى زيد درهم واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا هذا وفيه نظر لانه لو قيل اعطى زيدا عمرو لا يلزم الالتباس لان المقدم مفعول اول والمتأخر مفعول ثان سواء كانا على النصب اولا فالمثال الصحيح اعطى موسى عيسى فانه لا يعلم ما اقيم مقامه الا بالتقدم و يجب فى هذه الصورة تقديم الاول فالاول متعين لكونه قائما مقام الفاعل (ومنها) اى المرفوعات (المبتدأ والخبر) نبهوا بالتسمية على ان المبتدأ حقه التقدم ومناط الفائدة هو الخبر حتى كانه الخبر الذى هو كلام يحتمل الصدق والكذب اوكانه نفس الاخبار والاعلام والمصنف جمعهما تنبيها على شدة اتصالهما لكونهما معمولى عامل معنوى بل عامل واحد وكمال اشتباك احكامهما حتى كان بحثهما بحثا واحدا وقد فات المصنف هذا المعنى فى اول المرفوعات والا لقال ومنه الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله كيف واتصالهما اكثر من اتصال المبتدأ والخبر حتى عدا واحدا وجعل مفعول مالم يسم فاعله فاعلا واكثر احكامهما مشتركة بينهما وقد زاد فى التنبيه على اتصال المبتدأ والخبر من جمعهما فى حد واحد وقال هما الاسمان المجردان للاسناد ولما لم يتميز به المبتدأ عن الخبر ولا القسم الثانى من المبتدأ عن القسم الاول والخبر عدل المصنف عنه وعرف كلا

منهما بتعريف على حدة وقال (فالمبتدأ هو الاسم) حقيقة اوحكما نحو
ان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه والمراد بالاسم مايقابل
الفعل لا مايقابل الصفة كما يوهمه البيان والا لخرج عن التعريف ضارب
زيد قائم الا ان يقال لاصفة الا وهي جارية على موصوف محقق اومقدر
فالمثال في تقدير شخص ضارب زيد فالمراد بالاسم مايقابل الصفة كما هو
الظاهر والتباين بين قسمي المبتدأ ح اظهر (المجرد) اى المسلوب (عن
العوامل اللفظية) بان لايكون له عامل لفظي اصلا فان قولنا زيد جرد عن
ثيابه مفهومه العرفي انه لا ثوب له اصلا فلا يرد ان التجرد عن العوامل
لايقتضي الا نفي العوامل لا نفي العامل مطلقا لان انتفاء الجمع لايقتضي انتفاء
الجنس والتجريد وان اقتضى سبق الوجود لكنه استعمل هنا لتنزيل القوة
القريبة من الفعل منزلته وقيل لتنزيل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم
ضيق فلان فم البئر اذا حفر ضيق الفم وقوله المجرد عن العوامل اللفظية
اخرج معمولات العوامل اللفظية من الاسماء وتخصيصه بنواسخ المبتدأ
يخرج الحد عن الحفظ عن خلل الابهام وعن الاطراد لانه يدخل الفاعل
ومفعول مالم يسم فاعله ومن خصه راعى انعكاسه لئلا يخرج نحو بحسبك
زيد ومن احد مع انهما مبتدآن ومنهم من تصرف في المثالين بانهما تجردان
حكما لان العاملين لكونهما زائدين في حكم العدم وفيه انه يلزم ان يدخل
المجروران من حيث هما مجروران والتحقيق ان قيد الحيثية معتبر وحسبك
من حيث انه مرفوع مجرد ومن حيث انه مجرور غير مجرد وقوله (مسندا اليه)
لاخراج الاسماء المعدودة وخبر المبتدأ لكنه يخرج القسم الثاني من
المبتدأ ايضا فلا يرد فانه قال (اوالصفة الواقعة) وقيل هذا القسم ايضا
مقصود بالاخراج بقوله مسندا اليه لان المبتدأ لفظ مشترك بين معنيين
لايمكن جمعهما في حد واحد فالمذكور في مقام التعريف حدان لمعنيي
المبتدأ ويجب اخراج فرد كل من المحدودين عن تعريف الآخر والاظهر ان
المبتدأ اسم لمفهوم واحد هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد
بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة (بعد حرف النفي والف الاستفهام
رافعة لظاهر) فالصواب اوصفة واقعة بالعطف على مسندا اليه وهو
مشتمل على افادة ان هذا القسم ايضا مجرد عن العوامل اللفظية فالمراد
بالصفة اعم من المشتق وغيره نحو اقرشي انت وبالوقوع بعد حرف النفي

لعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو اقائم الزيدان فانه في حكم ماقائم الا
الزيدان ونحو غير ضارب زيد فانه في تأويل ماضارب زيد قال غير ماسوف
على زمن قد مضى بالهم والحزن والواضح المختصر بعد النفي والوقوع
بعد الف الاستفهام ايضا اعم من الوقوع حقيقة وحكما نحو هل قائم زيد
فان هل في الاصل بمعنى قد لازمة لهمزة الاستفهام ثم حذف همزة الاستفهام
لان هل تذكرها ثم شاعت في معنى الاستفهام ونحو متى قائم زيد فانه في معنى
اقائم زيد اليوم اوغدا الى غير ذلك والواضح المختصر بعد الاستفهام قال
الرضي يريد بالظاهر ما كان غير مستكن سواء كان مظهرا اومضمرا كقولك
بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا هذا وفيه
انه يجب ان يقال اقائمان لانه لايسوغ لمنفصل الا لتعذر المتصل ولبس هذا
من مواضع الانفصال الا ان يقال من موانع الانفصال ان يلزم من الاستتار
الالتباس وفي اضارب انت واهالك انا يلزم الالتباس بالاستتار فجوز في اضارب
هما الانفصال وان لم يلتبس طردا للباب كما جوز في هند زيد ضاربته هي
مع الالتباس لوجود الالتباس في زيد عمرو ضاربه هو لو اورد متصلا ويشكل
بعد التعريف باقائم وضارب زيد فانهما تنازعا في زيد وايهما اعمل فالآخر
رافع للمستتر وهو مبتدأ لاوجه لرفعه سوى الابتداء وما قائم زيد وضارب
فان ضاربا مبتدأ كقائم مع كونه رافعا لمستتر واورد اقائم ابواه زيد فان زيد
مبتدأ واقائم خبره قدم عليه مع صدق التعريف عليه وزاد ابن مالك
لاخراجه وصف الظاهر بكونه نفيا للصفة عن غيره في جعل الكلام تاما
ولايغني ابواه قائما عن المبتداء وفيه بحث لان اقائم ابواه بمنزلة اقام ابواه
فالحق ان يلتزم كونه مبتدأ لكون الخبر جملة ولاشيء فيه سوى انه مبتدأ
اضطراري اذ لو وجد وجه لرفع قائم في اقائم الزيدان سوى الابتداء لم يحكم
بانه مبتدأ وفي قولنا اقائم ابواه زيد يمكن تصحيح رفعه بانه خبر المبتداء فلاوجه
لجعله مبتدأ ويمكن دفعه بان هذا القسم من المبتدأ اضطراري في بعض
المواضع وبعد القول به بالاضطرار قيل به في بعض مواضع لا اضطرار فيه
دفعا للتحكم كما في اقائم زيد بقي انه لو كان اقائم ابواه زيد من هذا القبيل وكان
الخبر جملة لصح زيد اقائم ابواه كما يصح زيد اقام ابواه الا ان نقال لما كان في
صورة الخبر المفرد لم يجوز (مثل زيد قائم واقائم الزيدان وماقائم الزيدان فان
طابقت مفردا جاز) فيه (الامران) خلافا للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ

على الخبر صرح به الرضى فى بحث الخبر الظرف لم يقل فان كانت مفردة لانتقاضه باقائم الزيدان فان قائم مفرد لكن لمطابقة مفرد فهو مبتدأ لا محالة واحترز بمطابقة المفرد عن مطابقة التثنية نحو اقائمان الزيد ان فانهما خبر لا غير ولم يقل فان كان اى الظاهر مفرد الانتقاضه بقولنا اطالع الشمس فان الظاهر فيه مفرد ولم يجز الامران لتعينه لكونه فاعلا يمنع تذكير طالع عن كونه خبرا فن فسر مطابقة المفرد بكونهما مفردة غفل قال الرضى الصفة الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام اما ان تكون مفردة فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد اولا والاولى محتمل وجهين والثانية مبتدأ لا غير ومابعدها فاعلها والتى ليست بمفردة فلابد من مطابقة مابعدها لها والاظهر انها خبر لمابعدها ويحتمل ان يكون مبتدأ على لغة يتعاقبون فيكم الملائكة هذا كلامه وينتقض بامرور بهما الزيدان فان الصفة مفردة دون مابعدها ولم يتعين لكونها مبتدأ بل لكونها خبرا وباطالع الشمس فان الصفة والمسند اليه فيه مفردان ولا احتمال ولا يشكل بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتى لانه يتعين فيه الصفة للابتداء والا لزم الفصل بينها وبين معمولها باجنبى هو المبتدأ جوز الكشاف كون انت مبتدأ بجعل عن آلهتى متعلقا بفعل محذوف اى ترغب عن آلهتى نعم كون الصفة مبتدأ ارجح لاغنائه عن الحذف بقى انه يشكل بقولنا اقائم رجل فان رجلا يتعين لكونه فاعلا لامتناع كونه مبتدأ لنكارة الصرفة لا تقول لامنع عن نكارة المبتدأ فى الاستفهام يقال ارجل فى الدار صرح به الرضى لانا نقول كلامنامع المصنف حيث لم يجعل مجرد الاستفهام مصححا بل الهمزة مع ام وقولنا امرور بزيد فان ممرورا يتعين لكونه مبتدأ لان الجار والمجرور لا يصلح لكونه مبتدأ ويصلح لكونه مفعول مالم يسم فاعله ثم نقول لا ينحصر جواز الامرين فيما اذا طابقت مفردا فانه يجوز الامران فى قولنا اجريح هند لاستواء المذكر والمؤنث فى فعيل بمعنى مفعول وههنا ابحاث مهمة بعضها فايض وبعضها مستفيض اهبهالك لالغرض ولااستعيض الاول ان الاصل فى المبتدأ ان يكون مسندا اليه مستحقا للتقديم بحسب اصله اذالاسم المسند لا يستحق التقديم كذلك لان استحقاقه التقديم لكونه عاملا وعمل الاسم ليس بالاصالة فهو انما يستحق التقديم بعروض العاملية له فالقسم الثانى مبتدأ اضطرارى لانه لا يوجد وجه لاعراب اقائم الزيدان سوى كونه مبتدأ حتى لو وجد لم يجعل

مبتدأ

مبتدأ الا يرى ان بعض النحاة قال اقائم الزيدان مرفوع بكونه خبرا لمبتدأ
محذوف واصله اقائمان الزيدان حذف المبتدأ ووضع الظاهر موضع المضمر
دفعا للالتباس وتبعهم المحقق التفتازانى فى نحوه ونحن نقول الابعد من التكلف
ان يقال الزيدان مبتدأ خبره اقائم ترك المطابقة لكونه على صورة المسند الى
الفاعل الثانى ان غير فى غير قائم الزيدان مرفوع ولا وجه لرفعه الا الابتداء
ولا يصدق عليه شئ من التعريفين والجواب عنه ان اعراب غير مستعار
عن المبتدأ لان الصفة التى هى مبتدأ بعده لما انجر باضافته اليه تحمل اعراب
المبتدأ ونظيره غير فى المستثنى حيث اعرب باعراب المستثنى لما اضيف اليه
وانجر المستثنى به وبهذا اندفع ان من المرفوعات والمنصوبات ما لم يدخل
فى اقسامهما المضبوطة الثالث ان اسم الفاعل مرفوع بالابتداء عند المصنف
كما حققه فى بعض تصانيفه فينتقض به تعريف المبتدأ الا ان يقال لعله
يرجح حين تأليف هذا الكتاب عنده المذهب الاخر من كونها منصوبة المحل على
المصدرية او رعاية عن الاعراب كافعال اقيمت مقامها الرابع ان قولهم اقل
رجل يقول ذلك خارج عن قسمى المبتدأ مع ان الاصح انه مبتدأ لا خبر له لانه
تمام بما اضيف اليه لانه فى معنى قل رجل يقول ذلك والتزم فيه نكارة المضاف
اليه ووصفه بجملة فعلية لمشابهته برب وكان المصنف ذهب الى القول الاخر
لابى على ان الخبر محذوف اى اقل رجل يقول ذلك موجودا والى قول الاخر
ان الخبر يقول ذلك ولا يرد شيئا منهما ما اورده الرضى على الاخر لابى على
انه يقول العرب اقل رجل يقول ذلك الا زيد ولا معنى لقولنا اقل رجل يقول
ذلك الا زيد موجود لان اقل بمعنى النفى ولا ريبة فى صحة ما رجل يقول ذلك
الا زيد موجود لان اقل بمعنى النفى ولا ريبة فى صحة ما رجل ذلك الا زيد
موجودا وما رجل يقول ذلك موجود الا زيد الخامس ان من الذى عد
مبتدأ قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه والخطيئة النبذ اليسير من كل شئ
على ما فى القاموس قالوا هذه الصفة فى معنى الفعل اى يخطئ ويندر يوم
لا اصيد فيه فينتقض به تعريف المبتدأ وليت شعرى لم لم يجعلوا خطيئة
خبر يوم لا اصيد فيه ولعل المصنف رح اطلع على هذا فلم يبال به وعند
كلمات الشرط مبتدأ لا خبر له ذكره الرضى فى بحث تنكير المبتداء لكنه
ضعيف لا يبالى به وستعرف ما هو التحقيق السادس انه ينبغى ان لا يجوز
تقديم الخبر على المبتدأ فى لقائم زيد كما لم يجز فى زيد قام لالتباس المبتدأ

بالفاعل فتجويز كون زيد مبتدأ في اقائم زيد دون قام زيد تحكم ويمكن ان يجاب عنه بان اتحاد المقصود مع احتمال طريق الافادة لايعاب وانما المردود التباس المقصود وزيد قام لافادة القيام مع التأكيد بخلاف قام زيد واما اقائم زيد سواء كان زيد فاعلا اومبتدأ فمعنى واحد لايقال ازيد قائم ايضا يقرب من زيد قام في التقوى لانا نقول لامعنى للتقوى في الاستفهام انما هو في الخبر لكنه لايتم في ما قائم زيد ويوجب ان لايجب التقديم في ازيد قام فالاوجه ما قيل لا يجوز التباس الطريق المقصود بما هو ارجح منه لانه لاينتقل الذهن الى المقصود اصلا بخلاف ما اذا تساويا فان المخاطب يحتمل الطريق المقصود محتملا والمبتدأ في قام زيد التبس بالراجح الذي هو الفاعل لخلو عن خلاف الظاهر بخلاف المبتداء فانه يكون على خلاف الاصل من تقديم الخبر واما اقائم زيد فكون المسند مبتدأ خلاف الاصل ككون المبتدأ مؤخرا السابع ان العامل في المبتدأ والخبر على المذهب الصحيح الابتداء وعرف بكون الاسم مجردا عن العوامل اللفظية للاسناد اليه كما في القسم الاول من المبتدأ وكون الاسم مجردا عن العامل اللفظي لاسناده الى شئ كما في القسم الثاني منه ولايخفى انه منتقض بكون الخبر مجردا عن العامل اللفظي لاسناده الى شئ فالتعريف الواضح المختصر تجرد المبتدأ عن العامل اللفظي ومن لم يرض بكون ما يعد مؤثرا امرا عدميا بعلم صحة كون الفاعل الموجود عدميا فلا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر وتنزيله منزلته عرفه بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا اوتقديرا للاسناد اليه اولاسناده ولايخفى ان قوله للاسناد اليه اولاسناده لغو في تعريفه اذ هو في التعريف المشهور لاخراج تجرد الاسماء المعدودة وليس لها كون في صدر الكلام تحقيقا وتقديرا (الخبر هو المجرد) المعهود اعني بالمجرد عن العوامل اللفظية (المسند به) اي الذي التصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ وقيل الباء للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظه مابه اسند معناه الى المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا مابه الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص الخبر به وقيل المراد المسند الى المبتدأ ابدل الى بالباء وفرقا بينه وبين المبتدأ وفيه ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل اشتمال المسند على ضمير لام الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه الا ان يقال جعل الباء علامة الاشتمال والى علامة الخلو اذا جعل الضمير الى المبتدأ استغنى

من قوله (المغاير للصفة المذكورة) ولا فائدة له الا مجرد مزيد توضيح لكن لا يتجه النقض بضرب في يضرب زيد لانه وان كان مجردا مسندا به لكنه ليس مسندا الى المبتدأ واذا جعل الضمير الى اللام يدخل في المجرور المسند به يضرب في المثال المذكور والصفة المذكورة فيكون قوله المغاير الخ م لابد منه لاخراج الصفة ويبقى يضرب ولا يندفع الا بتقدير الاسم اي الاسم المجرد بقرينة ان الكلام في اقسام الاسم ولا يتجه على المصنف خروج الخبر جملة لانه في تأويل الاسم عنده وان ابى عنه الرضي ولولا الخبر الجملة اسما حكما لم يتم حصر الكلام في المركب من اسمين والمركب من فعل واسم (واصل المبتدأ) المسند اليه وهو المحكوم عليه في هذا الباب ونبه لكثرة اطلاق المطلق عليه انه المعنى المشتهر للمبتدأ وينصرف اليه المطلق عند اطلاقه (التقديم) قيل لانه المحكوم عليه الموصوف بالخبر والوصف متأخر وجودا لا محالة فذكرا على ماهو الاصل ونحن نقول لان الابتداء الذي هو العامل يتحقق مع ذكره فتقديمه على الخبر بتقديم العامل على الخبر والاصل في العامل التقديم والكوفيون يوجبون التقديم فيجعلون قائم زيد وفي الدار زيد فاعلا (ومن ثم جاز في داره زيد) خلافا للكوفيين لان في داره عامل عندهم ومرتبته التقدم على زيد وممن جوز في داره زيد من جوز في داره قيام زيد وفي دارها غلام هند ومنهم من منعه لان المضاف اليه المبتدأ ليس في مرتبته وينحصر الجواز ماورد في كلامهم في اكفانه درج الميت (وامتنع صاحبها الدار) وقد سبق ما يتعلق بهذا المقام من الشرح ورفع الابهام والاعتراض والاحكام بحب الحوالة ذكاء اولى الاوهام قال الرضي ينبغي ان يخالف ابن جني والاخفش في امتناعه قلت لو كان مذهبهما تجويز الاضمار قبل الذكر لكانا مخالفين ولو كان شدة اقتضاء الفعل المفعول به حتى كانه يجنب الفعل انما وقع فلا اذ لاشدة اقتضاء المبتدأ الخبر وان كانت اقوى من شدة اقتضاء الفعل المفعول كما ادعا لا يقتضي تقديمه على المبتدأ بل اتصاله به وهذا لا يلزم كونه مقدما رتبة على الضمير هذا والتذكر لحسن الترتيب كان مقتضيا لتأخيره الى قبيل قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام لا لتقديم قوله واذا كان المبتدأ الخ الى هذا المقام كما وهمه الرضي لان من مباحثه قوله او كان الخبر مصححا له وقوله او كان الخبر فعلا له وقوله واذا تضمن الخبر المفرد والاول يقتضي النكرة المخصوصة والاخير ان تقديم

الخبر الى المفرد والجملة والاصل فى المبتدأ التعريف قال المصنف لانه المحكوم
عليه والحكم على الشئ بعد معرفته ونقضه الرضى بالفاعل ونحن ننقضه
بالمحكوم به والا قرب ماذكره الرضى ان الاحتراز عن تنكيره لئلا يلتبس
الخبر بالصفة ويمكن ان يقال ولهذا كان الاصل فى الخبر التنكير اذ لو عرف
كالمبتدأ لالتبس بالصفة الا ان يقال يندفع الالتباس بايراد ضمير الفصل
(وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما) اى بوجه من الوجوه الستة
واعترض عليه الرضى بقولهم كوكب انقض الساعة ومثله بقر تكلم وبقوله
تعالى وجوه يومئذ ناضرة وبان لا تخصيص عند المخاطب فى وجوه ذكرها
الا فى قوله تعالى ولعبد مؤمن وقوله سلام عليك بل لا تخصيص فيه ايضا
اذ ليس معنى سلام عليك سلامى عليك اذ لا يصح ذلك فى ويل لك لانه لا يصح
ان يراد به ويلى لك ونحن نقول الاصل فى المبتدأ التعريف لان جعل الشئ
مبتدأ يقتضى كونه مستحقا للتقديم فى الكلام وجزء اهم هو مناط الافادة
ومتى كان التعيين والتخصيص فى الجزء اكثر كان الفائدة اوفر فالمحكوم عليه
انما يكون اهم من المحكوم اذا كان معينا والا فناط الفائدة المحكوم به الذى
فيه تقييدات ففى الجملة الفعلية الاهم هو الفعل ولهذا يقدم ولا يبالى بكون
المحكوم عليه فيها نكرة صرفة فاصل المبتدأ ان يكون معرفة حتى يستحق
التقديم واذا كانت نكرة فالضابط فى كونها اهم احد الامور الستة
على ما ضبطه المصنف فان وجدت سابعا فعليك ان تزيده عليها ولا نزاع
للمصنف معك فيه واما ما خرج عن الضابط فربما يقع مبتدأ لجعل المقام
اياها اهم ولا يرد نقضا على الضوابط وقد افادك ما بيناه لك ان الفعل
يستحق التقديم قبل كونه عاملا وجعل تقديمه لكونه عاملا كلام
ظاهرى عاطل عن حلية التحقيق واما الوجوه الستة لا يفيد منها التخصيص
اعنى تقليل الاشتراك فيمكن ان يجاب عنه بان المراد بتخصيص النكرة
بوجه يميزها عن النكرات باحد الامور الستة لا تقليل الاشتراك ولو سلم
فالمراد بالتخصيص اعم من الاختصاص حقيقة او حكما بان يتنزل منزلة
المخصوص فى الفائدة ولذا استعمل التخصيص المنبئ عن التكلف ولما كان
التخصيص بمعنى تقليل الاشتراك حقيقة مما لا سبيل اليه فى بعض وسبيله
اصعب من ان يرتكبه عاقل وتكلفه اكثر من ان يتوهم تألفه اعرضنا عنه
بالمرة واكتفينا ببيان كون المسند اليه اهم فى هذه الصورة فاعلم (لكن مثل

ولعبد

ولعبد مؤمن خير من مشرك) والمراد به ما تخصص بقيد صفة كانت او مضافا اليه مخصوصة بليل شغلني اوغيرهما نحو افضل منك افضل ففي تقييد الخبر اذ الجنس يوجب الاهتمام به وجعله مناط الحكم بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لايقنع به و بهذا اندفع انه لايعقل صحة حيوان ناطق كذا وعدم صحة انسان بل ترى كذا (وارجل في الدار ام امرءة) يوجب الاهتمام به لان المطلوب تعيينه (وما احد خير منك) يوجب الاهتمام به لغاية بعمومه غناء المعرفة (وشر اهر ذاناب) يوجب الاهتمام به لانه بتقديمه يحصل التخصيص المطلوب لان الفاعل اذا قدم وجعل مبتدأ يفيد التخصيص والحصر (وفي الدار رجل) للنكارة الصرفة للمسند اليه يفيد الاهتمام بالخبر وجعله مناطا بخلاف قائم رجل فان الاهتمام بقائم يوجب جعله مبتدأ فاذا لم يجعل مبتدأ وجعل خبرا بلاضرورة لم يكن مهتما به بخلاف الظرف فانه يمنع جعله مبتدأ ويراد بقوله (سلام عليك) كل دعاء بالخير اوالشر كويل لك فان مدار الفائدة هوهذه النكرة ويفيد كالمعرفة مع نكارته يسلم باى سلامة كانت و يهلك باى هلاك كان والمشهور انه يخصص بالمتكلم لانه لكونه مصدرا الاصل فيه النصب مقدر في اصله بسلمت سلاما عدل الى سلام عليك للاستمرار والاختصار واورد عليه الرضي ان سلمت بمعنى قلت سلام عليك ومأخوذ من سلام عليك فلا يصح جعله بتقدير سلمت لانه يصير المعنى سلام عليك عليك وليس كذلك يريد انه لامعنى لهذا التركيب وهو ظاهر وقيل يلزم تكرار الخطاب في كلام واحد ودفع بان عليك الثاني لتعيين الخطاب الاول المحتمل الصالح له ولغيره و يستفاد وجه اخر من اول كلامه وهو ان سلمت محدث بعد سلام عليك فلو كان تصحيح سلام عليك بتقدير سلمت لزم الدور ودفع ذلك بانه فليكن المعنى قولي السلام عليك عليك فلا يكون سلمت فرع سلام عليك وليس بشئ لانه اذا كان سلمت ماخوذا من السلام عليك والسلام عليك لكونه مصدرا منصوب الاصل محتاجا الى تقدير سلمت لزم الدور وقال الرضي الاصل سلمك الله سلاما بمعنى جعلك الله سالما فهو مخصص بالنسبة الى الله تعالى هذا ولايبعد ان يقال سلام مستمرا عليك فهو مخصوص بوصف الاستمرار والاصل في الخبر ان يكون نكرة لان المطلوب به في الاغلب ثبوت الوصف الذي مبتدأ الخبر نحو زيد قائم فان المطلوب به معرفة ثبوت القيام لزيد وتعريف القائم لايؤثر في تعريف القيام وقد يكون

معرفة يشترط تعريف المبتدأ عند غير سيبويه او يشترط احد الامور الثلاثة عند سيبويه تعريفه اوكونه متضمنا للاستفهام نحو من ابوك فان من عنده مبتدأ خلافا لغيره اوافعل تفضيل هو جملة مبتدأ هي صفة لنكرة نحو مررت برجل خير منه ابوه فان خيرا عنده مبتدأ خلافا لغيره ولغة الفارسي يساعد غيره حيث يجيء فيها كبست پدرتو و بهترست ازو پدر او (والخبر قد يكون جملة) غير الاسلوب حيث اتى بجملة اسميه على خلاف وقد يكون المبتدأ نكرة تنبيها على بعد كون الخبر جملة حتى يحتاج الاخبار عنه الى تأكيد لايحتاج اليه وقوع المبتدأ نكرة مخصصة لان التخصيص يقربه الى التعريف اوقصدا الى جعل عبارة الحكم مثالاله وهي مأولة بالمفرد عند المصنف ولذا حكم بان الكلام لايتأتى الامن اسمين اوفعل واسم والرضي يمنع تأويلها ويذهب الى انها على حالها خبر ولم يقيد الجملة بالخبرية ردا على الانبارى و بعض الكوفيين لظهور فساد دعواهم من دليلهم حيث قالوا للتنافى بين الخبر والانشاء لانهم توهموا خبر المبتدأ قسيم الانشاء واوهمهم اشتراك اللفظ ولايغير القسمية ردا على ثعلب لم يجوز زيد والله لاضربنه واكتفى الرضي في منعه بانه لامنع ولم يظفر بشاهد وقد شهد القرآن لنا حيث قال الله تعالى * والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا * وليس الجملة الانشائية الواقعه موقع الخبر في تقدير القول حتى يؤول الى الخبرية خلافا لابن السراج فان قلت المبتدأ كالخبر في وقوعه جملة مأولة بالمفرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فلم خص هذا الحكم بالخبر قلت لاختصاص ما فرع عليه (نحو زيد ابوه قائم اوزيد قام ابوه) اشارة الى استيفاء هذا الخبر قسمي الجملة اعنى الاسمية والفعلية ولم يمثل بالشرطية لانه لايخرج عنهما لان الجملة هو الجزاء والشرط قيد والجزاء لايخرج عن الاسمية والفعلية ومنهم من قال الشرطية فعلية وهذا كلام ظاهري بناء على وجود الفعل في اوله لكن التحقيق وهو ان الحكم هل هو في الجزاء فالمدار على الجزء الاول في الاسمية والفعلية او بين الشرط فالجزء الاول هو الجملة لا الاسم ولا الفعل واما الاسماء الشرطية فقال الرضي جعل بعضهم الخبر مجموع الشرط والجزاء والاندلسي على ان الخبر الشرط وحده لانه ربما يخلو الجزاء عن الضمير هذا ولا يخفى ان دليله لايرد كون الخبر المجموع وانما يرد كون الخبر مجرد الجزاء على ما نقله صاحب اللباب عن البعض حيث قال الخبر عند البعض

الجزاء والشرط من تتمة المبتدأ كالصلة بالقياس الى الموصول وله ان يدخلوه عن الضمير بانه يرتبط بالمبتدأ بتعليقه بما هو من تتمته كأنه قيل فى قولك من يكرمنى فانك تسر باكرامه ولا توجيه لدعواه الا ان يقول هذا المثال فى قوة انك تسر ان زيد يكرمنى فيجعل حرف الشرط المضمن من دواخل الاسم على ماذهب اليه الكوفيون فى ان زيد قام او يفرق بين الحرف المضمن والمصرح فى تجويز تقديره من دواخل الاسم لكمال امتزاجه بالاسم (فلابد من عائد) الفاء للتفريع على كون الخبر جملة ووجه ايجابه العائد على ما قيل ان الجملة لاستقلالها لاترتبط بالغير فلابد من رابط وفيه نظر لانه ينتقض بربط خبر ضمير الشان به من غير رابط وبطلب الاسماء المشتقة روابط مع عدم استقلالها كطلب الجمل من غير تفاوت فالوجه ان ربط الخبر بالمبتدأ او بسبب اتحاده مع المبتدأ او اتحاده بما يتعلق به فالمختلف فى ذلك الاتحاد كالمشتقات وما فى حكمه كبصرى ورومى وجامد اريد به معنى مشتق كقولهم هذا القاع عرفج كله اى صلب كله لصلابة العرفج وهو شجر ينبت بالسهل ومضمون الجمل الذى هو الخبر فى الحقيقة لابد له من عائد لان علامة اتحاده مع المبتدأ اسناده الى ضمير المبتدأ وعلامة اتحاده مع المتعلق اسناده المشتمل على ضميره بالاضافة اليه او بملابسة اخرى نحو زيد قائم وزيد قائم ابوه وزيد قام وزيد قام ابوه وغير المختلف الذى ليس ربطه الا بالاتحاد مع المبتدأ لايحتاج الى العائد كالجامد الصرف الذى لاشائبة فيه من الاشتقاق نحو زيد انسان والفرس حيوان والكسائى حكم بوجود الضمير فى كل خبر حتى انه جعله مستترا فى هذا اسد وكان منشاه عدم تنبهه لكون قولهم هذا عرفج كله مأولا والاصل فى العائد الضمير اذ هو الموضوع لهذا الغرض واما ماقال الرضى انه الذى يقدره ارباب الميزان بين المبتدأ والخبر فيقولون زيد قائم فى تقدير زيد هو قائم لانه ليس ضميرا بل حرفا ومعناه بالفارسية است ولو كان العائد هو هذا الربط لم يكن خبر ضمير الشان ايضا بدونه وقد يعدل عنه الى الاسم الظاهر الذى مدلوله مدلول المبتدأ بعينه للتفخيم فى السعة نحو الحاقة ما الحاقة وفى الشعر مطلقا بشرط ان يكون بلفظ الاول عند سيبويه وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره سواء كان بلفظ الاول اولا قال الله تعالى * ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا * ومنع البعض من غير تفخيم مطلقا ولم يرتضه الرضى لوروده وقد

يعدل الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدأ نحو نعم الرجل زيد فان زيدا من افراد الرجل المراد به الجنس ونحو واما القتال فلا قتال لديكم فان اسم لا لاستغراقه احتوى على المبتدأ وبهذا عرف ان نعم الرجل زيد ايضا من جملة وضع الظاهر موضع المضمر وان نائب الضمير ليس اللام كما توهم بل شموله للمبتدأ ووجوب العائد فى المبتدأ فيما اذا لم يكن الجملة من افراد المبتدأ نحو هو زيد قائم فان ما بعد الضمير فرد منه والمفرد المتضمن للضمير تجب مطابقته للمبتدأ الا فيما يستوى فيه التذكير والتأنيث كالفعيل بمعنى المفعول والفعول بمعنى الفاعل او التثنية والجمع ايضا نحو المصدر المأول بالصفة فانه لا يطابق المبتدأ وقد روينا لك من الكشاف انه جوز عدم المطابقة فى الصفة على زنة المصدر فذكر فى القاموس لابد لافراق ولا محالة هذا والظاهر لابد الظهور تعلق الجارية وكونه شبه مضاف قال الرضى يجب صرف مثله عن الظاهر وتعلق الظرف بمحذوف اى لابد حاصل منه وقال يجوز تعلق المجرور بالحاصل الذى وقع خبرا عن مصدر يتعدى بذلك الجار بخلاف الصفة فتقول لاقريب حاصل لكم ولا تقول لا مترب عليكم بل يجعل عليكم متعلقا بفعل محذوف اى لامترب موجود يترب عليكم وذهب ابن مالك الى انه حذف تنوينه تشبيها بالمضاف وحكى عن بعض البغداد يين جواز تعلق الظرف بالمنفى المبنى ولم يستحسنه الرضى لوجوب اعراب المشابه بالمضاف بلا خلاف (وقد يحذف) العائد من الخبر الجملة وحكم سيبويه بضعفه فى غير الشعر ويرده وقوعه فى القرآن قال الله تعالى * ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور * اى ان ذلك منه كما ذهب اليه الكل فى تقديره ولك ان تقول لا حذف فيه لان ذلك اشارة الى صبره وغفرانه فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور قال الرضى حذفه قياسا عند الكل فى موضع وهو ان يكون مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ فيها جزءا من المبتدأ نحو السمن منوان بدرهم والبر الكر بستين والاظهر جعل المحذوف صفة للمبتدأ بجعل المعرف فى حكم النكرة كما فى امر على اللئيم يسبنى ولك ان تجعله حالا وقال الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا قياسى قال الله تعالى * وكلا وعد الله الحسنى * وقال الشاعر * ثلث كلهن قتلت عمدا * وقال قد اصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * وجعل ابن مالك هذا اجماعا وجعل مشابه الكل فى العموم والافتقار فى حكمه نحو ايهم

ضربت وخص ضعف الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف وللعائد في الصفة والحال والصلة احكام اخر ستعرف كلا في محله ان شاء الله تعالى والحذف في غير ما ذكر سماعي والكوفيون لا يجوزونه في غير الشعر ويرده القرآن (وما) في اي خبر (وقع ظرفا) اي منصوبا بتقدير في او جارا ومجرورا تاما نحو انا من البصرة بخلاف انا به بتقدير ممرور به فانه ليس بخبر ظرف بل الخبر ممرور والظرف حقيقة في المنصوب بتقدير في مجاز في الجار والمجرور من قبيل عموم المجاز في الكل وقد نبه بقوله وما وقع ظرفا على ان الخبر هو الظرف كما هو مذهب ابي علي لا العامل المحذوف كما ذهب اليه غيره لكن تسامح لان الخبر لا يقع ظرفا بل ظرفا مع فاعله المقدر فيه وهكذا الخلاف في عامل معمول بعد الظرف نحو زيد خلفك واقفا (فالاكثر) اي اكثر النحويين (انه مقدر بالجملة) اي على انه مقدر بجملة او مذهب الاكثر انه مقدر بجملة اي مأول بجملة لان التقدير يستلزمه وفرق بينه وبين قولنا المقدر جملة ومن لم يتنبه للفرق اشكل عليه ان المقدر عند ابي علي وهو الاصح مجرد العامل دون مرفوعه لانتقال مرفوعه الى الظرف خلافا للسيرافي فاحتاج الى تغيير العبارة فقال مقدر بفعل ولم يعرف انه فاسد والصحيح ان المقدر فعل وكل ما كان بمنزلة الخبر من خبر دخله النسخ والصفة والحال كالخبر او جعلت كلمة ما كناية عن الخبر حقيقة او حكما ليدخل الجميع في البيان والعامل المقدر غالبا من الافعال العامة التي لا يخلو منه فعل نحو الكون والحصول والاستقرار قيل ولذا سمي مستقرا والاظهر انه سمي مستقرا لانه استقر فيه الضمير قال الرضي وقد يكون عامله المحذوف خاصا نحو من لك بالمهذب اي من يضمن لك وذلك عند قيام الدليل ولا يجوز ذكر هذا العامل اصلا خلافا لابن جني ولا شاهد له حجة المقدر بجملة انه لابد للظرف من عامل فلابد من تقديره والاصل في العمل الفعل وفيه ان الظرف يكفيه رايحة الفعل ولا يستدعي عاملا قويا فملاحظة كونه خبرا اولى والاصل في الخبر الافراد وان المسند اليه اقوى ركن في الكلام فاقتضاؤه من اقتضاء الظرف واحق بالاعتبار وهو يقتضي خبرا مفردا والظرف عاملا فعلا وحجة المقدر بمفرد ان المقدر خبر والاصل فيه الافراد وفيه ان الظرف بنفسه خبر وتقدير العامل رعاية لامر لفظي وسد لخرم قاعدتهم فرعاية ما دعا الى تقديره اولى من رعاية كونه خبرا فان قلت لا شبهة في انه قد يكون المقام للاستمرار

المذا في لتقدير الفعل نحو الحمد لله فكيف ذهب الاكثر الى تقدير الفعل مطلقة
قلت كانهم اختلفوا في ان الاصل كونه مقدرا بجملة او بمفرد ومما ينقل اليه
الفهم المنتقل والذكاء المشتعل ان مثل هذا الخلاف ينبغي ان يكون متحققا
في مثل ارسلها العراك ومررت به وحده فان الاصل في الحال الافراد وفي
العامل ان يكون فعلا وفي جعل اسم الزمان والمكان خبرا مباحث مهمة
فاعلم ان العين والحدث المستمر لايخبر عنهما بالزمان بواسطة في لفظا او
تقديرا فلايقال الارض يوم الجمعة وطلوع الشمس يوم السبت لعدم الفائدة
الا ان يشبه العين الحدث المتجدد في الاختصاص ببعض الازمنة نحو
الهلال الليلة الفلانية والزمان الخريف ولاكوكب هذه الليلة ونحن في شهر
كذا وفي اى شهر نحن وجعل ابن مالك والرضى اقسام الخبر عن العين ثلاثة
عين لشبه الحدث وعين عام لظرف خاص اولما يسأل به عن خاص وقد
سبق الامثلة ونحن ادرجنا الكل فيما يشبه الحدث المتجدد فتيقن ماهو الحق
ولاتكن بالمتردد واذا اخبر عن الحدث المذكور فان كان مستغرقا لزمان يذكر
في مقام الاخبار او اكثره نحن صومي يوم السبت وسيري شهر وكان الظرف
نكرة فالاغلب رفع اسم الظاهر وجعله مستغنيا عن تقدير عامل اما للتجوز
في الاخبار بادعاء ان الظرف صار عين الحدث مبالغة في الاستغراق واما
لتقدير الزمان في جانب المبتدأ واما لتقدير ذو في جانب الخبر ويجوز النصب
بجعل الظرف نائبا عن الخبر والجر بذكر في خلافا للكوفيين فانهم يوجبون
تقدير في اذا لم يجعل بنفسه خبرا لزعمهم ان ذكر في يوجب البعضية والا
فان كان معرفة فالوجوه الثلاثة خلافا للكوفيين في الجر لما مر وان لم يكن
مستغرقا لذلك الزمان فالاغلب ماسوى الرفع باتفاق الفريقين واذا اخبر
عن شئ بالمكان الغير المتصرف فيلزم النصب او الجر بمن فيما سمع فيه
دخول من نحو زيد عندك وبالمكان المتصرف النكرة يترجح الرفع نحو
انت مني مكان قريب بمعنى مكانك مني او انت مني ذو مكان قريب عند
البصريين ويجعل المكان بمعنى المتمكن عند الكوفيين ويترجح غيره
في المعرفة ولايخص الرفع بالشعر وبما كان المبتدأ ايضا مكانا نحو داري
خلفك الا عند الكوفيين ولو اريد بالاخبار بالمكان قرب المنزلة وبعدها
وهو مقصور على السماع نحو انت مني يزجر الكلب اى مهان وانت مني
مقعد الازار ومقعد الخاتن ومقعد القابلة اى قريب وانت مني مناط الثريا

اى بعيد

اى بعيد فالرفع اولى فى البعد والنصب فى القرب واذا جعل الخبر كل من الظرف فين لارادة تعيين المسافة من قرب او بعد كان يقال انت منى بزيد ودارى منك فرسخ ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ اوذو مسافة وسيرى ليلة ففى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى يجب الرفع على ما فى الرضى و يترجح على ما فى التسهيل ومما يشتبه بخبر الظرف المنصوب قولهم انت منى فرسخين ولبس به بل المعنى انت من اشياعى فى فرسخين من مسيرتى يعنى لبس تعهدك على بعد ما سرنا فرسخين ونحو دارى خلف دارك فرسخين فانه حال من فاعل الظرف عند المبرد والجمهور على انه تمييز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فهو من قبيل امتلاء الاناء ماء (واذا كان المبتدأ مشتملا على ما) اى معنى (له صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام من الاستفهام والتمنى والترجى والعرض والشرط وانشاء التكثير قيل انما كان للمغير الصدارة لانه لو اخر لم يعلم السامع انه متعلق بما قبله من الكلام او بما بعده فيتشوش فهمه وهذا الوجه لايجرى فيما لايأتى بعده كلام والاوجه ان يقال اذا لم يكن المغير فى اول الكلام يفهم معنى يجب الرجوع عنه بعد سماع المغير فيكون كمن سلك طريقا يجب عليه الرجوع عنها ولايخفى انه يتجه على ثانى الوجهين ان الخبر الجملة المشتمل على المغير ايضا يغير معنى الجملة نحو زيد اقام ابوه فانه يصير الجملة انشائية فيجب تقديمه ايضا الا ان يقال الانشاء لايكون خبرا بل مقول قول هو الخبر والتقدير زيد مقول فى حقه أقام ابوه ومن موجبات التقديم التى فاتت المصنف كون المبتدأ ضمير الشان اومافى حكمه من مبتدأ اخبر عنه بجملة هى عينه نحو كلامى زيد قائم على ما فى التسهيل وكونه مقرونا بلام الابتداء نحو لزيد قائم وكون الخبر بعد الا فى السعة نحو ما زيد الا قائم بخلاف الشعر فانه جاء فيه *فيارب هل الا بك النصر يبتغى * عليهم وهل الا عليك المعول* وكون الخبر بعد معنى الا وكون الخبر بعد الفاء نحو الذى يأتينى فله درهم ويمكن ادخاله فى الاشتمال على ماله صدر الكلام فان المبتدأ ح يتضمن معنى الشرط وكونه الذى مخبرا به عن شئ كما ستعرفه فى باب الموصول فى مسئلة الاخبار بالذى وكونه مضافا الى المشتمل على ماله صدر الكلام ويمكن ادخاله فيه لان ماله صدر الكلام يسرى فيه بالاضافة او ينتقل اليه ولهذا جاز تقديمه ومما يجب تقديمه على مذهب سيبويه مبتدأ نكرة هى اسم التفضيل الخبر معرفة

والجملة صفة نحو رجل افضل منه ابوه عندى فانه يصح عنده كون المبتدأ
نكرة بخبر معرفة فى هذه الصورة وفيما تضمن الاستفهام وغيره يجعل
المعرفة مبتدأ وقد اختار المصنف مذهبه حيث قال (نحو من ابوك) ويمكن
ان يقال لم يختر المصنف مذهب سيبويه بل خالفه فى كون المتضمن للاستفهام
نكرة بشاهد الاخبار عنه بالمعرفة ولم يجعل معنى من ابوك اى رجل ابوك
حتى يكون نكرة بل اهذا ابوك ام ذاك فان قلت ينبغى ان يقيد المبتدأ
بالمفرد كما سيقيد الخبر فان المبتدأ الذى هو جملة اذا اشتمل على ما له صدر
الكلام لا يجب تقديمه قال الله تعالى * ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم لا يؤمنون * قال جار الله سواء اسم بمعنى الاستواء وصف به
كما يوصف بالمصادر بمعنى مستو وارتفاعه على انه خبر ان والجملة فى موضع
الرفع على الفاعلية اى الجملة فى موضع الابتداء وسواء خبر مقدم والجملة
خبر ان قلت قد انسلخ عن الهمزة وام بمعنى الاستفهام وقصد بهما مجرد
الاستواء فى علم المستفهم اى سواء فى عدم النفع الانذار وعدمه المستويين
فى علمك كذا ذكره جار الله ولك تقوية ايجاب التقييد بان المتضمن لما له صدر
الكلام واجب التقديم وان خرج عن معناه الايرى وجوب تقديم من
فى قوله تعالى * من فرعون * مع انه لا قصد الى الاستفهام بل الى التهويل
وكذا كم فى قول الشاعر * كم دعوتك * مع ان القصد الى الاستبطاء (اوكانا
معرفتين) بخلاف اذا كان احدهما معرفة فانه يتعين المعرفة فيه للابتداء
اذ لا يجوز تعريف الخبر مع نكارة المبتدأ الا فى الصورتين عند سيبويه
(او متساويين) اى نكرتين متساويتين فى صحة الوقوع مبتدأ ولم يكتف
بقوله متساويين مع شموله المعرفتين لتساويهما فى صحة الوقوع مبتدأ
لئلا يوهم التساوى فى مرتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوى فى مرتبة
التخصيص لانه بعد ما عرف انه يكفى فى وجوب التقديم كونهما معرفتين
من غير اعتبار التساوى فى رتبة التعريف لا يسبقه امر النكرتين المخصصتين
قال الرضى وكان ينبغى ان يقيدها بانتفاء القرينة على المبتدأ اذ لو كان قرينة
ليعرف بها المبتدأ فى الصورتين لا يجب تقديم المبتدأ اذ وجوب التقديم
ليعرف بتقدمه ولا يلتبس بالخبر ولذا قدم الشاعر الخبر مع تعريفهما
فى قوله * بنونا بنوابنائنا وبناتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد * وفى قوله
* لعاب الافاعى القاتلات لعابه * اذ كون المقدم احق بكونه مشبها به

قرينة

قرينة على كونه خبرا قلت ما ذكره حق لكن ما ذكره من الشعر لا قرينة
فيه على كون المؤخر مبتدأ لجواز كون التشبيه فيه مقلوبا للمبالغة ولو قال
اومتساويين في الوقوع مبتدأ واكتفى به لكان تاما وقد جمع الصورتين
ابن مالك حيث قال يجوز تقديم الخبر ان لم يوهم ابتدائية الخبر وهو مختل
لفظا ومعنى اما لفظا فلان كون المبتدأ مصدرا يغني عن الياء المصدرية
وتاء واما معنى فلانتقاضه بقولنا اقائم زيد فانه قدم قائم على زيد مع ايهام
ابتدائيته (مثل افضل منك افضل مني) لكونهما متساويين في العموم
اوفي التخصيص فافهم (او كان الخبر فعلا له) اي فعلا للمبتدأ يعمل فيه
الرفع اوالنصب لو اخر في بادي الرأي فاحترز بقوله فعلا عن الصفة نحو
اقائم زيد فان الخبر صفة للمبتدأ يعمل فيه الرفع في بادي الرأي مع انه مبتدأ
وبقوله له عن زيد قام ابوه فانه لواخر زيد لايكون قام فعلا يعمل فيه الرفع
في بادي الرأي فدخل في القاعدة انت قمت فانه لو اخرانت كان قام عاملا
للرفع في انت لكونه تأكيدا في بادي الرأي وقولنا موسى ضرب عيسى فانه
لواخر موسى كان ضرب يعمل فيه النصب في بادي الرأي وخرج الزيدان
قاما والزيدون قاموا فانه لواخر لم يكن الزيدون معمولا له في بادي الرأي
لانه يلزم الاضمار قبل الذكر فيجوز تقديم الخبر ولهذا جعل السيرافي الذين
ظلموا مبتدأ لقوله اسروا في قوله تعالى *واسروا النجوى الذين ظلموا* ودخل
ايضا نحو قولهم في بيته يؤتى الحكم فان الحكم لوكان مبتدأ لايصح تقديم
يؤتى لانه فعل له يعمل فيه الرفع لكونه مفعول مالم يسم فاعله في بادي الرأي
فمن قال وجب التقديم لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فقد قصر رأيه ولو قلنا
بامتناع التقديم في الزيدان قاما والزيدون قاموا وعليه اعتماد الرضي يراد
بالفعل له الفعل الصادر عنه اوالواقع عليه ويعلل امتناع التقديم بالتباسه
بالبدل وفيه رد على ابن الانباري حيث جعل الحكم في المثال مبتدأ واصله
هذا المثل على ما زعمت العرب عن السن البهائم انه قالوا ان الارنب التقطت
تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان الى الضب فقالت الارنب
يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت قالت اتيناك لنختصم اليك قال عادلا حكيما
قالت فاخرج الينا فقال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت تمرة قال حلوة
فكليها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته قال بحقك
اخذت قالت فلطمني قال حر انتصر قالت فاقض بيننا قال حدث المرأة

حديثين فان ابت فاربع فذهبت كلها امثالا قال جار الله قوله حدث المرأة الخ يعنى كرر الحديث للمرأة لنقصان عقلها فان لم تفهم بالتكرار فامسك فى القاموس ربع كمنع توقف وانتظر وتحبس وقد يروى فاربعة يعنى اذا كررت ولم تفهم فاجعل التكرار مضاعفا ولاتزد (نحو زيد قام) ولوكان مذهبه وجوب التقديم فى قولنا الزيدان لكان هو اولى بالتمثيل (وجب تقديمه) اى تقديم المبتدأ جواب للشروط الاربعة (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام) اى كان مشتملا عليه فتغيير التعبير الذى كان فى المبتدأ للتعيين لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ما له صدر الكلام جزء المعنى ولايلزم بل يجب الصدق فى ما قائم الزيدان واقائم زيد لاشتمال الخبر على ماله صدر الكلام و بهذا ظهران ما فى الرضى ان الخبر المفرد لايجد من موجبات التصدر الا الاستفهام او الاضافة الى ما تضمن الاستفهام ليس بالمرضى والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة فلذا قال الرضى يرد على قوله (نحو اين زيد) ان اين خبر جملة عند الاكثر وكونه خبرا مفردا اما على مذهب من يقدر المفرد واما على مذهب السيرافى ان الضمير حذف مع الفعل ولم ينتقل الى الظرف مع ان صحة اين زيد متفق عليه واجاب نفسه ان كون اين جملة عرض له لوضعه موضع الخبر واما موضعه فعلى ان يكون مفردا فالمراد بالمفرد ما هو مفرد بمقتضى وضعه واجاب غيره بان المراد المفرد صورة اذ الضمير المستتر اعتبارى لايصير اللفظ معه جملة صورة وفيه نظر لانه يقتضى ان لايصح زيدا قام فانه مفرد صورة بهذا الاعتبار ونحن نقول المراد الخبر المفرد ظاهرا وكون اين جملة انما هو من حيث التأويل كما افاده قوله سابقا مقدر بجملة وليس قام مع الضمير ما ولا بجملة بل جملة بظاهره بقى انه يشكل بقولنا زيد اين ابوه فانه تركيب صحيح مع انه تضمن الخبر المفرد ظاهرا او وضعا ماله صدر الكلام ولذا قيد صاحب اللباب الضابطة فقال ويجب اى تقديم الخبر اذا كان ظرفا متضمنا للاستفهام محتويا على ضمير المبتدأ ولقد احسن حيث بدل المفرد بالظرف فخلص كلامه عما كان يتوجه على قيد الافراد الا ان يقال اين ابوه جملة سواء قدر باسم الفاعل او بالفعل لانه ح من قبيل الصفة الواقعة بعد الاستفهام الرافعة للظاهر و بهذا استغنيت عما ذكره العباب ان يجوز هذا التركيب على تقدير اسم الفاعل لانه وان كان مفردا لكنه فى صورة الجملة فان قلت فكيف جاز

تقديم

تقديم الخبر فى اين زيد و المبتدأ يلتبس بالفاعل قلت الضرورات تبيح المحظورات ولا ضرورة فى التقديم فى زيد قام بخلاف اين زيد على انه مثل اقائم زيد وقد عرفت الفرق بينه و بين زيد قام وانما قيد الخبر بالمفرد لان الخبر الجملة المتضمن للاستفهام لايقتضى التقديم على المبتدأ لان الاستفهام يطلب صدر جملة لاصدر كل جملة (او كان) الخبر (مصححاله) اى للمبتدأ اى جعل المبتدأ مبتدأ مصححا ولا خفاء ان الخبر الظرف مصحح بشرط التقديم لاالتقديم فلاحاجة الى اعتبار حذف مضاف اى كان لتقديمه مصححا كما يشعر به تقدير الشروح ولاحاجة ايضا الى اعتبار الحيثية فى المبتدأ اى مصححا للمبتدأ من حيث انه مبتدأ كما فى بعض الشروح لانه كما ان الخبر الظرف مصحح لكونه مبتدأ مصحح للمبتدأ (نحو فى الدار رجل اولمتعلقه) بالكسر كذا فى الرضى اى اوكان لمتعلق الخبر (ضمير) كان (فى المبتدأ) فهو عطف على قوله اوكان مصححا له بتقدير كان والشرط من مواقع حذف كان كما ستعرف ولاينبغى ان يجعل قوله لمتعلقه عطفا على خبر كان وقوله ضمير عطف على اسم كان عطف معمولين على معمول بحرف عطف واحد ليستغنى عن تقدير كان لانه حينئذ يكون تحت قوله اوكان العديل لقوله تضمن الامر المردد ولا وجه لجعل المردد عديلا دون كل واحد منهما وكذا قوله او خبرا ان جعل عديلا مستقلا والظاهر من متعلق الخبر ما له تعلق المعمولية له وفيه امور احدها شموله لنحو على الله عبده متوكل وعلى الله عبده يتوكل مع انه لايجب تقديم الخبر لامكان تقديم المفسر بدونه الا عند الكوفيين سوى هشام فانه يجب تقديمه عندهم فيهما وعند الكسائى فى المثال الثانى دون الاول لشدة اقتضاء الفعل لمعموله دون الصفة فكانه متأخر عنه فيلزم الاضمار قبل الذكر فى الفعل دون الصفة وليس شئ منهما بشئ لان الاضمار قبل الذكر يندفع بالتقديم اللفظى وثانيهما عدم شموله لنحو قرين كل رجل ضيعته وثالثها انه يفيد وجوب تقديم الخبر دون تقديم متعلق الخبر فيعلم منه وجوب تقديم مايتعلق به قوله على التمرة فى الخلاف المذكور دون تقديم على التمرة وهو المط وما يعلم وقد يحمل على تعلق الجزء بالكل فيندفع عنه ما سوى الثانى (نحو على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة لايقال الظاهر على التمر بدون التاء لانه تعريف للتمر لا التمرة واحدة لانا نقول هو تعريف للتمر بانه على كل تمرة منه مثلها زبدا فتأمل

(اوخبرا عن ان) اى ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ففى عبارته مسامحة
ولك ان تقول الخبر فى الحقيقة والمأل خبر عن ان اذ معنى المثال عندى تحقق
قيامك والتحقق معنى ان وانما وجب التقديم لئلا يظن ان المقام مقام المكسورة
فيذهل عن الفتحة الحقيقية او يظن خطأ المتكلم اوخطأ سماعه لكن هذا
اذا لم يكن ما يزيل ذلك سوى تقديم الخبر نحو اما انك قائم فمحقق ولولا
انك حقيق باحسان لاهنتك وماانك قائم حق على لغة تميم واما ان انك قائم
حق وما انك قائم الاحق وخرجت فاذا انك قائم فاستثناء الرضى مجرد الواقع
بعد اما قاصر لبس الا وقول ابن مالك او مسندا دون اما الى ان وصلتها
لايفى بالاصلاح وزاد الرضى فى مواضع وجوب التقديم ما وقع المبتدأ فيه
بعد الا اومعناها وهو على الحق لكن خطأ فى زيادة ماقدم للاهتمام به لنكتة
مما يتكلفها علما البلاغة فانه المجوز لا الموجب (وجب تقديمه) ولم يخف
عليك وجه الوجوب (وقد يتعدد الخبر) اى خبر المبتدأ منه يعلم تعدد
المعمول الثانى لكن ماينسخ الابتداء ولك ان تجعل الخبر اعم مما هو خبر فى الحال
اوفى الاصل فيندرج حكم الكل فيه وههنا مباحث نفايس استخرجها
الغايص هو الغايس لينفع به كل معتر وبايس الاول ان العامل المعنوى
لخفائه غير قوى فتظن به ان لايعمل فى معمولات كثيرة الا انه على خلاف
ظنك يرفع اخبارا متعددة ولو بلغ الف الف كانه للطافته شابه المجردات المعبر
الفارقة عن الافعال المتكاثرة الثانى ان الخبر المتعدد قد يكون واجب التعدد لكونه
خبرا عن متعدد معنى نحوهما فاضل وعالم ولابد من العطف ولايطابق المبتدأ
لان ضميره لايرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو فى تقديرهما
شخص فاضل وشخص عالم والعطف لبس الاصورة العطف اذ لبس لتشريك
المعطوف والمعطوف عليه فى النسبة بل المجموع يستحق اعرابا واحدا
الا انه اعرب كل جزء دفعا للتحكم وما فى الرضى ان هذا الخبر خارج عن مبحثنا
لان كلامنا فى تعدد الخبر عن مبتدأ واحد وهاهنا تعدد المبتدأ لبس بشئ
لان كلامنا فى ان يرتفع بابتداء واحد اسمان بعد ان خبرين وهو من هذا القبيل
بلاقيل وقد يكون واجب التعدد لكون المجموع حالا واحدا للمبتدأ الذى
هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ التنافيهما
فيحصل منهما صفة قائمة بالمجموع من حيث المجموع قصدها جعلها خبرا
الا انه اعرب كل منهما دفعا للتحكم نحو هذا اسود ابيض والمجموع استحق

ضميرا

ضميرا واحدا الا انه اعتبر كل منها دفعا للتحكم ولا تجوز فى الاسناد كما لا تجوز
فى قولنا هذا ابلق لما فى الرضى ان اسناد كل الى المجموع مجاز واذا جاز اسناد
حال المتعلق المنفصل عن الشئ اليه بجواز اسناد حال الجزء اليه اولى لبس
بشئ وكذا ما قال صاحب اللباب ان هذا اسود ابيض مثل هما فاضل وعالم
لانه يكذبه وجوب هذان اسودان وابيضان وهؤلاء سود و بيض وثانيهما
ان يقوم كل واحد بالمجموع ويحصل من اجتماعهما حالة متوسطة
مخصوصة باسم نحو هذا حلو حامض اى مز بالضم وهو المتوسط بين الحلاوة
والحموضة قال الرضى فى كل منهما ضمير للمجموع بلا كلفة لان المجموع
متصف بكل منهما ونظر التحقيق يعرف ان الضمير الذى استحقه الخبر
هنا واحد كما فى المز وانما اعتبر فى كل منهما دفعا للتحكم و يجوز فى هذين
القسمين العطف وتركه قال صاحب اللباب ويشهد بان الحلو الحامض
فى المعنى غير متعدد قولك علمت هذا حلوا حامضا اذ لو كان متعددا لكان
متعديا الى ثلثة وهو خلاف ما اجمعوا عليه وفيه انه منقوض بقولنا علمت
زيدا عالما فاضلا مع ان الخبر فى قولنا زيد عالم فاضل متعدد معنى ولا يلزم
منه تعديته الى ثلثة بل كون المفعول الثانى متعددا وفرق بين تعدد المفعول
الثانى والتعدية الى ثلثة لان التعدية الى ثلثة توجب مفعولا ثالثا لا تعدد
المفعول الثانى فافهم فانه من دقايق الفوائد الذى لا يفهم الا الواحد بعد
الواحد وقد يكون جائز التعدد نحو زيد عالم فاضل فانه لا يصح الاقتصار
على احدهما ويصح فيه العطف الا ان المعطوف ينبغى ان يجعل من التوابع
ولا يجعل من العدد الخبرى فى شئ الثالث ان التعدد اللفظى دون المعنوى
لا يخص الخبر بل يجرى فى المبتدأ نحو الحلو الحامض خير من الحلو وفى
الفاعل نحو ترجح الحلو الحامض على الحلو ومما يتوهم فيه تعدد الخبر زيد جائع
نائع وامثاله وهو عند التحقيق تأكيد ومما ينبغى ان يعلم انه قد يشتمل كلام
واحد على مبتدأت واخبار فالمبتدأ الاخر مع الخبر الاخر خبر سابقه وهكذا
الى المبتدأ الاول ولذكر الروابط طريقان احدهما ان يضاف كل مبتدأ بعد
الاول الى ضمير سابقه فيقال زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة فلو اردت ارجاعه
الى جملة واحدة تضيف المبتدأ الاخر الى المبتدأ السابق والسابق الى السابق
الى ان ينتهى ويحكم على الاخر فتقول جارية زوجة ابن زيد قائمة وثانيهما
ان يذكر الروابط كلها بعد الخبر فيجعل الرابط الاول للاخر الى الاول فيقال

زيد عمرو وهند قائمة فى داره بامره فضمير قائمة لهند وداره لعمرو وامره لزيد كذا فى التسهيل سهل على صاحبه شدايد اليوم الطويل (وقد يتضمن المبتدأ) اى يكون فيه (معنى الشرط) اى معنى حرف الشرط وهو سببية المبتدأ بما هو تتمته للخبر على ما يجئ فى المتن فى بحث كلم المجازاة وقد خفى فى قوله تعالى ومابكم من نعمة فمن الله حتى اول بما بكم من نعمة فاخبر انه من عند الله وقيل وجود النعمة معهم مع جهلهم بانه من عند الله سبب الاخبار بانه من عند الله والاوجه ان وجود النعمة سبب لكونه من عند الله اذ الاتصاف بالكون من عند الله فرع الكون وكذا خفى فى قوله تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ الفرار ليس سببا للملاقاة واجيب عنه بما سبق وبان الواقع على كل حال يحسن ان يجعل جزء الابعد حال من وجود الجزء ليفيد وقوعه لا محالة وهو لا يسمن ولا يغنى من جوع وهو انه لا سببية للفرار وبهذا لا يحصل له سببيته فالجواب الاقرب ان يقال الفرار من الموت سبب للملاقاة لان الفرار يصير سببا للبلوغ الى موضع قدر الموت فيه والحق معنى حرف الشرط لزوم الجزاء للشرط كما حققه الرضى اشكالات المقام بالتملم (فيصح دخول الفاء) الجزائية (فى الخبر) بشرط قصد معنى الشرط يعنى مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء كذا شرحه الرضى وذكر جار الله الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادراج الصحة لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد (وذلك) المبتدأ الذى يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى خبره (الاسم الموصول) الكائن (بفعل) اى مع فعل صريح وذلك اذا كانت صلته جملة فعلية وليس المراد الاسم المتصل بفعل لينتقض برجل قام عالم ولا موصول صلته فعل حتى يكون مسامحة لان الصلة جملة (اوظرف) ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن مع ظرف كائن مع الفعل لانه مقدر بفعل لا محالة اذا كان صلة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره يحمل الفعل على الفعل الصريح ولم يتناوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه على ما عرفت سابقا (اوالنكرة الموصوفة بهما) اى باحدهما على حذف المضاف كما يدل عليه المثال لا ان الرجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او لستدعى الافراد كما وهمه الهندى لانه يستدعى المطابقة بما يقصده المتكلم فتقول جاءنى زيد وعمرو وهما فى البلد ولا يخفى ان بيان

المصنف الاسم المتضمن لمعنى الشرط المصحح لدخول الفاء في الخبر قاصر بخروج المضاف الى النكرة الموصوفة وخروج الموصوف بالموصوف والمضاف اليه عنه وخروج كل مضاف الى غير موصوف اوغير موصوف بماذكر لابخروج مثل مازيد فمنطلق لان الفاء فيه دخل على الجزاء الا انه لما قدم المبتدأ اتصل بالخبر ونحن في بيان دخول الفاء في الخبرلافي الجزاء وله مبحث اخر على انه يمكن ان يراد بالصحة مايقابل الوجوب ودخول الفاء في هذا المثال واجب في غير الضرورة وفي غير مقول قول محذوف ناب المقول منابه نحو قوله تعالى اما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم ولابخروج من يضربني فزيد قائم فانه داخل في جزاء من دون الدخول على الخبر في اكثر الاقوال على ماعرفت ويمكن ادراج نحوالزانية والزاني فاجلدوا فيه بجعل الفعل اعم من الفعل حقيقة اوحكما لماقيل ان اسم الفاعل فعل ابرز في صورة الاسم حفظا للفعل عن ان يدخل عليه ماهوصورة لام التعريف (مثل الذى يأتيني اوفي الدار) الاولى اوالذى في الدار لئلا يتوهم الترديد في الصلة دون التمثيل (فله درهم وكل رجل يأتيني اوفي الدار فله درهم) نوقش في المثال الثاني بانه ليس مثالا للنكرة الموصوفة لان المبتدأ فيه هو المضاف الى تلك النكرة لان الصفة تكون لما اضيف اليه كل لان المقصود وكل اضبطه وحصره صرح به المصنف في ايضاح المفصل ووافقه الرضى ولذاحكم المصنف ان قوله * وكل اخ مفارقه اخوه * لعمرابيك الاالفرقدان * حيث جعل الاالفرقدان صفة لكل لا لاخ وبما قررنا بطل ما اجيب به ان الصفة بعد كل للكل صرح به صاحب الضوء في شرح تعريف الكلمة كل لفظة دلت على معنى فهي كلمة وصرح به صاحب الكشاف في الفائق في بيان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * الا ان كل دم ومال ومأثرة كانت في الجاهلية فهي تحت قدمي هاتين حيث قال يتعين كانت لان يكون صفة لكل اذ لوكانت صفة لما اضيف اليه من الامور الثلثة لماصح الفاء في الخبر فضمير كانت لكل هذا والجواب عن المناقشة ان المراد بالنكرة الموصوفة اعم من الموصوفة لفظا والموصوفة معنى واذا كان الكل عبارة عما اضيف اليه فما هوصفة لما اضيف اليه صفة له معنى ومثل بما هو الغالب في المبتدأ الذى يصح دخول الفاء في خبره من كونه موصولا مبهما ككلمات الشرط وكون فعله مستقبل المعنى كما يجب في كلمات الشرط فالفرق بين هذا المبتدأ

والاسم المتضمن لمعنى الشرط عدم وجوب ابهامه واستقباليه فعله وانه لايجزم الفعل المضارع ولايدخل الفاء على غير مافصل خلافا للاخفش فانه يدخله فى اى خبر يريد (وليت ولعل مانعان بالاتفاق) لايخفى ان هذا بحث قبل اوانه لانه من مباحث خبر ان واخواته ووجه المنع على ما ذكره المصنف ان مابعد الفاء الجزائية يجب ان يحتمل الصدق والكذب وخبر ليت ولعل لايحتملهما ويبطله قوله تعالى *اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم* وله غير نظير وايضا هذا الوجه لايفى بالنواسخ كلها مع تشاركها فى المنع فالوجه الوجيه الوافى ان النواسخ تنافى مايقتضى الصدارة فلايدخل ما اعتبر فيه معنى الشرط وما قيل ان الانشاء المتحقق فى الحال لايحتمل التعليق بشئ يتحقق فى الاستقبال فلايجامع الشرط ويتم قول المصنف يدفعه ان جعل الانشاء جزاء اما لتعليق الطلب فلايتحقق الطلب فى الحال فالقيام للصلوة يجعل الشارع طالبا لغسل الاعضاء واما لطلب المعلق فالمطلوب فى الاية الغسل المطلق بالقيام وعلى اى تقدير يصح جعل الانشاء جزاء ومن هذا ترى ائمة الاصول مختلفين فى ان تعليق الطلاق هل هو تطليق الان وفائدة التعليق تأخير الطلاق اوتطليق حين تحقق الشرط قيل جميع النواسخ سوى ان وان ولكن مانعة بالاتفاق فلاوجه لتخصيص ليت ولعل واجيب بانه خصه بهذا الحكم من الحروف المشبهة لامطلقا قلت المقصود انه لم لم يبين حكمه مع سائر النواسخ لانه لم جعل الحكم مخصوصا بليت حتى يجاب بان التخصيص اضافى وكيف لا والتخصيص بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بل الجواب ان منع سائر النواسخ بحث عن المنصوب فيبعد عن هذا المقام كل البعد وان الحق بهما لاباقى النواسخ فخص الحكم بهما تصريحا بما هو ملحق به لان كما يفيده قوله (والحق بعضهم ان بهما) والحق المالكى ان المفتوحة ولكن ايضا ورجح ابن مالك عدم منع ان وان ولكن والحق معه قال الله تعالى *الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم وقال واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه* وقال الشاعر* فوالله مافارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون *وانما قال والحق بعضهم لانه لم يتعين عنده من الحق اذ جعله عبد القاهر سيبويه خلافا للاخفش والعبدى وابو البقا وابن يعيش الاخفش خلافا لسيبويه ولوقلنا انه تعين عنده كما قال الرضى ان المصنف تبع

عبد القاهر فالايهام للتحقير ولتزييف الالحاق (وقد يحذف المبتدأ) لا نسيا لانه ركن من الكلام بل (لقيام قرينة) تفيد ان المحذوف ماهو فما يشعر به كلام الرضى ان قوله لقيام قرينة لافادة ان لاحذف الا مع القرينة ضعيف ومع القرينة لايجب الحذف بل يحذف (جوازا) نعم كل من جانبي الجواز يحتاج الى نكتة مرجحة تطلع عليها فى علم اخر ان ساعدك التوفيق وجعلك صدق الهمة من رجال التحقيق يقال قد اهمل وجوب الحذف وهو محقق فى مثل الحمد لله اهل الحمد بالرفع على المدح والتقدير هو اهل الحمد تصحيحا لرفع اهل الحمد وفى نعم الرجل زيد على تقدير كونه فى معنى هو زيد وقد جوزه المصنف فى بحثه ومنع تحقق الوجوب بجواز تصحيح الرفع فى المقطوع بجعله مبتدأ اى اهل الحمد هو وان المخصوص بالمدح متعين لكونه مبتدأ ماقبله خبره كما حققه الرضى فى بحثه فلا يفيد باحتمال كونه خبر مبتدأ محذوف وفيه انه ينبغى كون المقطوع مبتدأ اجماع النحاة على انه خبر المبتدأ على ان جعله خبرا اوفق بما هو اصله من كونه صفة وان تسوية المصنف بين كون المخصص مبتدأ وبين كونه خبر مبتدأ محذوف ينافى عدم اعتداده به الا ان يقال قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف بيان للاختلاف لا للتسوية وقد اثبت صاحب اللباب وجوب حذف المبتدأ بقولهم زيد الخبز اكله بنصب الخبز فانه فى تقدير زيد الخبز هو اكله والالم يتجه رفعا كله اذ لايصح كونه خبرا لزيد لان الخبز هو المفسر المقدر ولاتأكيدا لان المؤكد لايحذف هنا وفيه انه تفسير للخبز وعطف بيان له فلا حاجة الى تقدير المبتدأ ومما وجب حذف المبتدأ فيه من انت زيد اى من انت كلامك زيد والاشهر فيه النصب والتقدير من انت ذاكرا زيدا يقال فيمن ذكر عظيما بسوء وكان اصله ان رجلا لم يكن له فضيلة يتسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فقيل ذلك انكارا للتسمية والوجه فى اهمال وجوب الحذف انه فى كتبهم من مبنيات المفعول به وبحث افعال المدح والذم وبحث الوصف المقطوع فاقتدا بهم الا انه لم يبحث عن الوصف المقطوع وحذف العامل فى من انت زيدا ففى انه منه ما اخبر عنه بمصدر او انتصب وجب حذف ناصبه نحو سمعا وطاعة فيقال سمع وطاعة اى امرى سمع وطاعة وجب حذف المبتدأ لان المقام مقام اعتاد بحذف واجب ومنه ما اخبر عنه بصريح فى القسم نحو فى ذمتى لافعلن كذا اى ميثاق صرح بهما ابن مالك

في تسهيله (كقول المستهل) هو الصبي الرافع صوته اول ولادته استعير لمن رفع صوته لتعريف الهلال و بعضهم فسر الاستهلال برؤية الهلال والتقدير كبتدأ قول المستهل اوكحذف مبتدأ قول المستهل و يرجح الاول قلة الحذف والثانى مراعاة السوق (الهلال والله) ذكر القسم اتماما بالنقل قول المستهل والتقدير هذا الهلال ونوقش باحتمال الهلال هذا وهى مزيفة بانه مثال لاشاهد و بان ماوجد حين الاظهار اظهار المبتدأ فى خصوصه اونوعه نحوقول الخميس نعم وهذا نعم ومنهم من تصدى لبيان ان تقدير الهلال لايناسب المقام ودونه خرط القتاد ولايخفى ان قول المستهل لاسماع الطالبين حتى يتوجهوا اليه و يسألوه فيريهم الهلال بالاشارة وهولبس حين رفع الصوت به مشيرا الى الهلال فتارة يقول رأيت الهلال اوالهلال بالنصب (والخبر) لقيام قرينة اذلا يحذف نسيا (جوازا نحو خرجت فاذا السبع) يعنى بعد اذا المفاجأة والتقدير فاذا السبع واقف فى العباب حذف الخبر بعد اذا قليل حتى لم يوجد فى النظم المعجز الامذكورا قال الله تعالى * فاذا هى حية * فاذا هم جميع لدينا محضرون * فاذا هم قيام ينظرون * اقول الحذف بعد اذا المفاجأة للخبر العام لان اذا يدل على وجود الشئ بغتة فيغنى عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار وشئ مماذكره لبس ممانحن فيه وينبغى ان يراد باذا المفاجاءة مالم يقع موقع الفاء الجزائية لانه كالفاء فكما لاحذف بعد الفاء لاحذف بعده والمثال مما نحن فيه لولم يكن اذ اللمكان خبرا عن السبع اى فبالمكان السبع وهو المذهب المنقول عن المبرد و زيف بقولهم فاذا السبع بالباب واجيب بانه يدل وتحمل الحال و يزيفه انه يلزم اشتراك اذا بين الزمان والمكان وهوخلاف الاصل وانه يلزم قطع اذا عن الاضافة مع عدم شئ من لوازم حذف المضاف اليه من البناء على الضم وتنوين المضاف ووجود مضاف اليه فى التقدير اى الجملة السابقة فيلزم ماسمعت من انتفاء لوازم حذف المضاف اليه اذا ظرف للمفاجأة والمفهومة اى ففاجأت فى وقت وقوف وفاجأت منزل منزلة اللازم فلايلزم كون اذا مفعولا به لفاجأت كما توهم من قول المصنف ان التقدير فاجأت وقت وقوف السبع فاعترض عليه بان اذا لازم الظرفية وقول سيبويه انه يستعمل اسما فقال اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو على ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر غير موثوق به ولايساعده استعمال الاعراب ولك ان تجعل مفعول فاجأت محذوفا للتهويل

اى

اى فجأت من الخوف والهول مالاطاقة للتكلم به اواستماعه والفاء السببية اى تسبب عن خروجى مفاجأة السبع وقيل زائدة وزعم الرضى بانه يكذب امتناع حذفه وفيه انه لا تزييف فى منع الاستعمال عن حذفه اذ لامانع عن التزام زيادة شئ ومنع امر معنوى عن حذفه اول المسئلة ورجح الرضى قول من جعله عطفا على خرجت (ووجوبا فى ما التزم) اى فى تركيب التزم (فى موضعه) اى فى موضع الخبر منه اى من هذا التركيب (غيره) اى غير الخبر فهذا التركيب من قبيل البر الكر بستين وتقديره منه اقبس من تقديرفيه وقيل ما مصدرية والمحذوف هو الوقت المضاف اى فى وقت التزام غيره موضعه وجعل الرضى ماعبارة عن الخبر ليستغنى عن الحذف لكن فيه هجنة اذلايقال يحذف الخبر وجوبا فى خبركذا ولما كان التزام الغير فى موضع الخبر امرا منوطا باعتبار العرب المعبرثانيا احتاج الى بيان مواضع الالتزام وهى اربعة اشار اليها باربعة امثلة حيث قال (نحو لولا زيد لكان كذا) وفسر الضابطة المشار اليها به بمبتدأ كان بعد لولا ونقض بقول الشافعى رحمه الله * ولولا الشعر بالعلماء يزرى * لكنت اليوم اشعر من لبيد * وقوله تعالى * ولولا فضل الله عليكم ورحمته * فمنهم من اول مواد النقض بجعل ما نطق خبرا حالا عن الخبر المحذوف اى ولولا الشعر بالعلماء موجود حال كونه يزرى ولولا فضل الله حال كونه نازلا عليكم ولايخفى انه تكلف فى موادكثيرة ومنهم من جعل القاعدة المشار اليها مبتدأ الخبر يدل عليه لولا اذ لولا يدل على الوجود المطلق فلوكان الخبر الوجود يحذف لامحالة لدلالته عليه والتزام الجواب موضعه ويساعده ان من اوجب الحذف مطلقا الان لولا يدل عن الخبر وهو الوجود والحصول فدليله ولايساعد الحذف الا فى الخبر العام وفيه بحث لان لولا يدل على تحقق الجملة الشرطية ويدل على حصوله مطلقا الاعلى حصول مبتدأ الجملة كما ان لو يدل على امتناع الشرط لاعلى امتناع المسند اليه فيه فلولا لايدل على ان الخبر ماهو وما ذكره من القاعدة ايضا ان وجوب الحذف انما يكون لقيام القرينة والتزام الغير موضعه سواء كانت القرينة نفس لولا اوغيره فينبغى ان يفسر الضابطة مبتدأ الخبر يفهم من غير ذكره مع قيام شئ مقامه سواء كان الخبر عاما اوخاصا وهذا شبهة قوية تقتضى تفسير الضابطة مرة اخرى الا انه ذهب ابن مالك ان الخبر العام واجب الحذف والخاص بدون قرينة يمتنع الحذف ومعهما

جاز الحذف وغاية ما يوجه به كلامه ان يقال لم يعتبر العرب الجواب ملتزما
فى موضع الخبر الخاص وفى جعل لولا زيد لكان كذا من مواضع حذف
الخبر ولمذهب الكسائى ان ما بعد لولا فاعل فعل محذوف اى لولا وجد
زيد ولمذهب الفراء ان لولا رافعة لما بعده لتنزيله منزلة الوجود يفهم منهما
بلا مهلة ولا يريبك فيه ان الكلام لا يكون من حرف واسم اجماعا لان هذا
السلب مختص بما سوى حرف ناب مناب الفعل عند من يجعل هذا الحرف
عاملا عمل الفعل مثل لولا زيد على مذهب الفراء ويا زيد على مذهب المبرد
ومذهب الكسائى اقيس لان لولا كلولم ولولا ينفك عن الفعل كذا قيل ونحن
نقول لولا من كلم المجازات والشرط لا اقل فيه من ان كونه فعلية اولى ويرجح
مذهب البصرى الذى اختاره المصنف بان حذف فعل الفاعل وجوبا
لا يكون بدون المفسر ولا لا محالة يتكرر فى الماضى غالبا الا فى الدعاء وجواب
القسم فلا فى لولا ليس حرف النفى ضم الى لو بل المجموع كلمة موضوعة
لامتناع الثانى لتحقق الاول ويمكن دفعه بان المفسرة انما يجب لعدم
فهم خصوص الفعل من القرينة ويفهم الخصوص من لولا وبان للكسائى
ان يقول يجب تكرر لا الا فى الدعاء وجواب القسم لولا على ان لا فى لولا
كالعدم لزوال النفى بدخول لو لالان نفى النفى اثبات (وضربى زيدا قائما)
فسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال الرضى ومن تبعه بمبتدأ هو مصدر
صريح او ما هو بمعناه لكونه افعل تفضيل مضافا الى المصدر فانه فى المعنى
فرد منه ويكون ذلك المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول او اليهما ويكون
بعد ذلك حال منهما او من احدهما كالمثال المذكور ونحو اخطب ما يكون
الامير قائما ويتجه عليه ضربى زيدا قائما شديد وزيد لدفعه كون ذلك
المصدر عاملا فى مرجع ضمير هو ذو الحال ويرد عليه ضربى قائما لان المصدر
لم يعمل فى مرجع ضمير هو ذو الحال لانه ضمير المتكلم ولا يكون له مفسر ومرجع
فالاولى ان يقال الكلام فى مبتدأ محذوف الخبر وبيان قاعدة الوجوب فالمراد
كل مبتدأ محذوف الخبر هو مصدر الى آخره ولا يتجه ان الاضافة الى
الفاعل والمفعول معا لا يمكن لان المراد بالاضافة النسبة الا يرى ان الاضافة
للمصدر الى شئ منهما فى اخطب ما يكون الامير قائما وان توهم بعض الفضلاء
ان الاضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا ان معنى ضربى زيدا قائما
حصر الضرب فى حال القيام فقال وذلك لان اضافة المصدر الى معموله تفيد

الاستغراق اذا لم يكن قرينة الخصوص محمول على الاستغراق فكذلك المعرف
بالاضافة كالتعريف باللام فكما ان المعرف باللام عند عدم قرينة الخصوص
لان التعريف بالاضافة كالتعريف باللام عند عدم قرينة الخصوص يحمل
على الاستغراق فكذلك المعرف بالاضافة على ان فى هذا الكلام امر الاهمال
على ما لا يضبطه المقال وكيف لا والمصدر المضاف الى المعمول لم يشترط فيه
عدم القرينة على الخصوص ولم يشترط فيه الاضافة الى المعرفة فان منه
اقتضاضى هذه البكر شابة ولا معنى فيه للاستغراق ومنه غلبه رجل وهو اعلم
البلد باحثا فالحصر المراد المتفق من النحاة فى هذا المبتدأ ينبغى ان يوجد
فى تقييد الحكم بالحال ويجعل هذا التركيب متعارفا فى نفى المفهوم المخالف
للتقييد وفى جعله من مواضع حذف الخبر رد على من قال هو مبتدأ لا خبر له
على طبق اقائم الزيدان فانه كالصفة فى معنى الفعل فيتم بفاعله وبمفعوله
كما يتم الفعل المبنى للمفعول بمفعوله فمعنى ضربى زيدا قائما اضرب زيدا قائما
ووجه الرد على ما ذكره الرضى ان الحصر لا يستفاد الا بكون اسم الجنس
الشامل للقليل والكثير مع افراده للاستغراق عند عدم قرينة الخصوص
واذا كان بمعنى الفعل يفوت وجه الاستفادة وقد عرف ما يبطله مما قدمنا
وعلى ما ذكره اللباب ان الكلام لا يتم بدون الحال ولذا التزم ولو كان المصدر
بمعنى الفعل لتم بفاعله ويرده ان الكلام لا يتم بدون المستثنى اذ لا حكم فى
الكلام بدون المستثنى فاذا كان الحال فى معنى المستثنى لا يتم الكلام بدونه
وفى جعله مما التزم فى موضع الخبر غيره رد لمذهب الكوفيين حيث جعلوا
التقدير ضربى زيدا قائما حاصل من معمول ضربى لان الحال ح متقدم على
الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه واما ما قيل ان الحصر المتفق يفوت
اذا جعل قائما حالا من المصدر لان حصول المقيد لا ينفى حصول غيره فيدفعه
ان التقييد لو كان لنفى مفهوم المخالفة على ما حققناه كان الحصر باقيا فما
اورده محتمل لمذهب الاخفش وهو ان الخبر المحذوف هو هذا المصدر بعينه
فتقدير ضربى قائما ضربى ضربى قائما وتقدير ضربى زيدا قائما ضربى زيدا
ضربى اياه قائما وزيف بان حذف المصدر مع بقاء معموله لم يوجد فى كلامهم
لانه فى معنى ان مع الفعل وحذف ان مع الفعل مع بقاء المعمول لا يجوز لانه
من قبيل حذف الموصول مع بعض الصلة ولمذهب البصريين وهو ان
التقدير ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما حذف متعلق الظرف كما يحذف

متعلقات الظروف اذا كانت عامة ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال
لدلالة الحال عليه اذ فيه معنى الظرفية فبقى ضربى زيدا قائما كذا فى الرضى
والظاهر ان اذا ظرفية لا شرطية فقوله مع شرطه لبس على ما ينبغى قال
الرضى فيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت
فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
وذلك لان ظاهر معنى قولهم حاصل اذا كان قائما معنى الناقصة ومن قيام
الحال مقام الظرف ولا نظير له هذا وانكاره حذف اذا مع الجملة يرده تقدير
الفاء الفصيحة بقولهم اذا كان كذا وكذا والمناقشة بان كان ظاهرة فى
الناقصة مندفعة بوضع ثبت مكان كان فى بيان التقدير فتقول ضربى زيدا
قائما تقديره ضربى زيدا حاصل اذا ثبت قائما لا نقول قد ذكروا فى جعل
كان تامة انها لو كانت ناقصة لم يكن لالتزام تنكير المنصوب بعدها جهة
لجاز تعريفه ولو لم يوجد مع الاستقراء فلم يكن حمل كان على التامة مع هذا
الداعى تكلفا لانا نقول كفى توجيها لذلك الالتزام انه نائب عن الخبر الجملة
على الاصح لا نقول لما كان المتفق ان المراد حصر المصدر فى تلك الحال
فلابد من جعله حالا لانا نقول يحصل الحصر بجعله خبرا لما اضيف اليه
الظرف كما لا يخفى قال الرضى اذا المحذوفة للاستمرار وهو كثير وفى القرآن
غير يسير وقال غيره المقدر فى المصدر الاستقبالى اذا وفى الماضوى اذ هذا
ولك ان تقدر فى الكل اذا ضبطا للانتشار بمجىء كل من اذا واذ موضع
الآخر كثيرا وقد يجعل المقدر مجرد اذا بتقدير الزمان فى المبتدأ فيقال
التقدير زمان ضربى زيدا اذا كان قائما وفيه استعمال اذا اسما وقد عرف
ما فيه (وكل رجل وضيعته) فى الرضى الضيعة العقار وهى ههنا كناية
عن الصنعة هذا وكانه جعله كناية لان كل رجل ليس له عقار وفى القاموس
الضيعة العقار والحرفة وفى العباب سميت الحرفة بها لانك ان تعهدتها ضمت
وان تركتها ضاعت وفى الاساس يقال ما ضيعتك اى ما عملك وصنعتك
ومنه كل عميل وجزاءه وكل ثوب وقيمته وفى عمدة من مواضع وجوب حذف
الخبر رد على الكوفى حيث جعل الخبر وضيعته لانه بمنزلة مع ضيعته فكما يتم
كل رجل مع ضيعته بدون تقدير كذلك كل رجل وضيعته ورفع ضيعته
للخبرية لا لكونها تابعة لكن يستحقه الواو لانه الخبر فى الحقيقة الا انه لما امتنع
اعراب ما كان حرفا اجرى على ما بعده وقد عرفت نظيره وهذا يقتضى

ان يكون

ان يكون الواو اسما كالصفة ووجه الرد على ما ذكره الرضي ان الواو
ان كانت بمعنى مع يكون للعطف اذا لم ينتصب ما بعدها بالفعل او بمعنى الفعل
بتوسط الواو واذا كان معطوفا لم يكن خبرا وهو ضعيف لان للكوفي ان يقول
الواو يكون للعطف اذا لم يكن ما بعده منصوبا كما ذكرت ولم يكن مرفوعا
بالخبرية وفسر الضابطة المشار اليها بهذا المثال بكل مبتدأ عطف عليه
بالواو بمعنى مع وهذا بظاهره يقتضي ان يكون التقدير كل رجل وضيعته
مقرونان كما قدروه به فورد عليه ان مقرونان متأخر عن قوله وضيعته
فلا يصح ان يقوم وضيعته مقامه ولو قيل يقوم مقامه بتقدير التأخر يتجه
انه لا يتم ح ما اورد على الكوفي في جعلهم قائما في ضربي زيدا قائما معمولا
بضربي اذ ح لا يصح جعله قائما مقام الخبر لتأخر الخبر الا ان يقال ما اورد
عليه لترجيح تقديرهم عليه لا لابطاله اذ لا خفاء في كون المؤخر عن الخبر
اولى بالنيابة لاستغنائه عن تقدير التأخر ومنهم من عدل عنه وقال التقدير
كل رجل مقرون هو وضيعته على ان قوله وضيعته عطف على الضمير
المستكن في الخبر فيكون من تتمته وفيه حذف الخبر والمعطوف عليه بخلاف
التقدير الاول اذ ليس فيه الا حذف الخبر فلا ترجيح قال الرضي الحذف
في هذا الباب غالب لا واجب لقول علي رضي الله تعالى عنه انتم والساعة
في قرن والقرن الجعبة وحبل يشد به بعيران وفيه انا لا نم انه قصد بالواو
المقارنة بل افيدت بقوله في قرن فعلى هذا يجوز كل رجل وضيعته
مقرونا لعدم قصد المقارنة بالواو وانا لا نم ان قوله في قرن خبر بل حال
لبيان مقدار المقارنة على ان المراد بالمثال المذكور ليس كل مبتدأ عطف
عليه بالواو بمعنى مع بل بواو هو نص في المصاحبة كما قيده به ابن مالك
في التسهيل والضيعة نص في المقارنة دون الساعة وفي مثل كل رجل
وضيعته اشكال في تعيين مرجع ضمير ضيعته اذ لا يصح ان يرجع الى كل
اذ لم يقرن كل رجل بضيعته كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل
رجل مقرون بضيعة رجل ما وحله بما صعب على الفحول ولم يجدوا ابدا
من القبول والجواب عنه ان كل رجل اجمال لاسماء ظاهرة متعددة وكذا
ضمير ضيعته اجمال لضمائر متعددة كل ضمير في هذا المجمل يرجع الى ظاهر
في ذلك المجمل كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته الى ما لا يحصى فتأمل
وتعقل وبحسن الروية تحمل (ولعمرك لافعلن كذا) الضابطة المشار

اليها بهذا المثال كل مبتدأ مقسم به صريح فى كونه مقسما به يحذف الخبر
وهو قسمى اواقسم لوضوحه بذكر المبتدأ وسد الجواب مسده فاذالم يكن
صريحا فلك الخيار فتقول عهدالله لافعلن وعلى عهدالله لافعلن فان قلت
كيف جاز ذكر الخبر مع القرينة ووجود ما يسد مسده من جواب القسم
قلت عليك بالضبط فلا يشكل عليك ماسمعت حله المشهور ان العمر بالفتح
والعمر بالضم كفلس وقفل بمعنى البقاء ولا يستعمل فى القسم الا الفتح لانه
موضع التخفيف لكن فى القاموس هو بالفتح و بالضم و بالضمتين الحيوة
و بالفتح الدين ومنه لعمرى و يحرك وفى الرضى وقد يقسم به للسؤال نحو
لعمرك لافعلن اقول لجعل المثال منه المحال فتأمل وصر متكلما بحسن المقال
ونقول الضوابط المشار اليها اربعة وله خامس وهو ما انت الاسيرا ونظائره
لم نذكره للاعتياد بالبحث عنه فى المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبز
اكله بنصب الخبز ولم يذكره لمثل ماعرفت وسابع استفيد من بيان الخبر الظرف
وقد يحذفان معا جوازا كقولك نعم فى جواب ازيد قائم ولا يبعد ان يتوقع
منك السباق مهمك اليه من بيان حذف الفعل والفاعل معا وقد يحذف المبتدأ
وجوبا والخبر جوازا كقولك نعم العبد فانه فى تقدير هو زيد مثلا لم يذكره هنا لشيوع
بيانه فى بحث افعال المدح والذم (خبر ان واخواتها) اى خبر واحدة من ان
وامثالها (هو المسند بعد دخول هذه الحروف) اى بعد دخول احديها
وقد نبه عليه (نحو ان زيدا قائم) والظاهر بعد دخولها ولا يظهر داع
بوضع المظهر موضع المضمر وقد نبه بقوله بعد دخول هذه الحروف على
ان هذه الحروف نواسخ الابتداء والمسند مسند قبل دخولها وهكذا
فى نظائره ومن اقتصر على حذف المضاف فى المعرف فانه وحق بيان
المعرف والمراد بامثالها ماينصب الاسم و يرفع الخبر لمشابهة الفعل فلا يدخل
فيه لا لان لا لا تعمل لمشابهة الفعل بل لمشابهة ان من هذه الحروف فى
التحقيق وان تفاوتا فى انه لتحقيق النفى وان لتحقيق الاثبات ولم يعتبر الاخوات
لانها ستبين فى قسم الحروف والتعبير بالاخوات دون الاخوة بملاحظتها
بوصف الكلمات دون الحروف ومن قال لان الحرف مؤنث سماعى الحرف
لان المؤنث حرف الهجاء وكم من اشتباه مبناه اشتراك اللفظ وسوء الحفظ
وفى عده من المرفوعات مطلقا بعد عد خبر المبتدأ ترجيح مذهب البصرى
من انه رفعه بهذه الحروف لا بما كان قبل الدخول وترجيح ما عليه الجمهور

على

على خلاف مذهب الفراء من انه قد يكون خبر ليت منصوبا ومذهب بعض
اصحابه ان النصب جاء في خبر كل قال ابن سلام في طبقات الشعراء انها لغة ردية
قال اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا
والجمهور يؤولون امثاله بتقدير الخبر فيقولون في قوله ان حراسنا اسدا في تقدير
يشبهون اسدا والكسائي تقدير الخبر كان في اى تركيب كان واللام في المسند
للعهد التقديري اى مسند الكلام الذي دخلت عليه وهو المتبادر وفي قوله
بعد دخولها ايضاح هذا المقصود وهكذا في سائر تعريفات اخبار النواسخ
واسمائها فاندفع بهذا ما صعب من المشكلات فيهما من انتقاضها بمسندات
وقعت في مدخول النواسخ من غير ان يكون مسند الكلام انه فاما هو على
طرف التمام ومنهم من تكلف لدفعه بان المراد المسند الى الاسم ولا يلزم
استدراك قوله بعد دخولها كما توهم لجواز تقدير بعد دخولها ويرد عليه
ان زيدا قائم ابواه فان الخبر مجرد قائم حيث اجرى عليه الاعراب وليس
مسندا الى الاسم ولا يجاب بان المراد المسند الى الاسم او ضميره او سببه لانه
يعود اصل الشبهة بلا ارتياب بل لو اريد التكلف للاتمام ينبغي ان يراد المسند
الى الاسم حقيقة او حكما ولا يخفى ان قائم ابوه في حكم المسند حيث اجرى
عليه اعرابه دون يقوم ومنهم من يقول معنى الدخول تحصيل اثره فيه لفظا
او معنى ولا يخفى انه مجرد دعوى (وامره) اى امر خبر باب ان (كامر خبر المبتدأ)
قال الرضي اى شانه او حاله في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه
من كونه واحدا ومتعددا ومحذوفا ومذكورا وشرائطه من اشتراط العائد
في الجملة واشتراط حذفه بالعلم هذا وفي جعل وجوب العائد شرطا والحذف
والذكر حكما تحكم فالاجمال خير من التفصيل (الا في تقديمه) مستثنى
عن محذوف اى شانه مثل شان خبر المبتدأ في جميع ما يتعلق به الا في تقديمه
فان شان تقديم الخبر الجواز والوجوب وبيان تقديمه الامتناع فمن قال الاولى
الا في التقديم لان القدر المشترك بين الخبرين التقديم لا تقديمه فقد وهم
بناء على توهم تقديمه قدرا مشتركا (الا اذا كان ظرفا) فانه في حكمه في تقديمه
في ذلك الوقت ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون الاسم ضميرا متصلا
فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح في انك في الدار
ان في الدار اياك لان اتصال الضمير المنصوب لعامل الحرف واجب ولا يجوز
انفصاله صرح به الرضي في بحث ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل

قال الرضى حكم الخبر الظرف لان حكم خبر المبتدأ فى تقديمه فكما يجوز التقديم فى فى الدار زيد يجوز فى ان فى الدار زيدا وكما يجب فى قولنا فى الدار رجل يجب فى ان فى الدار رجلا وهذا لايتم على ماذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز ان من خصائص ان تصحيح تنكير المسند اليه نحو ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون من لذة العيش الفتى والفتى الدهر والدهر ذو فنون فالمثال الصحيح لوجوب التقديم ان فى الدار صاحبها لانقول اذا جعلت حكمه حكم خبر المبتدأ لزم وجوب التقديم فى ان فى الدار رجلا فلولم يتم لم يكن هذا الحكم صحيحا لانا نقول لايلزم ذلك لان من مواضع وجوب تقديم الخبر كون الخبر مصححا للمبتدأ واذا كان ان مصححا لم يكن تقديم خبر ان مصححا فلا يثبت من بيانه اشتراك هذا الوجوب بين التقديمين ولقائل ان يقول من جملة احكام خبر المبتدأ انه اذا تضمن ماله صدر الكلام وجب تقديمه وخبر ان يتضمن ماله صدر الكلام ولايجب تقديمه نحو ان زيدا لفى الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام ويمكن ان يجاب بان لام الابتداء خرج عن اقتضاء الصدارة فى باب ان فان قلت لو لم يقدم الخبر فى ان غلامه محب زيد لزم الاضمار قبل الذكر فقد وجب التقديم فى خبر الظرف قلت هذا التركيب لا يجوز لاستلزامه تقديم الخبر الغير الظرف واللازم ممتنع ولابد من استثناء اوراخر وهوان خبره لايتضمن ماله صدر الكلام على مافى الرضى وانه يجوز ان يكون خبره معرفة واسمه نكرة نحو ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة ومن امثلة سيبويه ان قريبا منك زيد وانه يجوز دخول لام الابتداء على خبردون خبر المبتدأ وانه لا يصح كون خبره طلبا الا النهى عن قلة على مافى التسهيل وانه يكثر الحذف فى ان مالا وان ولدا اى اذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا بخلاف لنا مالا ولنا ولد وانه يجب حذف الخبر فى ليت شعرى ازيد قائم اى فيما كان الاسم مايدل على العلم ويكون بعده استفهام واختلف فى توجيهه فقال ابن يعيش الخبر محذوف لسد الجملة الاستفهامية مقامه كما فى لولا زيد لكان وقال المصنف كما فى لبيك فى الدار ورد الرضى الاول بان التقدير ليت شعرى جواب ازيد قائم حاصل فقوله ازيد قائم فى المعنى مفعول شعرى ومن تتمة المبتدأ فكيف يقوم مقام الخبر والثانى بان ازيد قائم مفعول العلم ومتعلقه والمعلوم لايحمل على العلم والتحقيق المستفاد من تقدير ذكره انه ليس المعلوم بل المضاف اليه للمعلوم لكنه ايضا لايحمل ثم قال

او

فالاولى انه حذف واجب من خبر ما يسد المبتدأ المحذوف ووجب لكثرة الاستعمال فان قلت لعل المصنف جعل الشعر المفعول فيصح حمل جواب ازيد قائم عليه فقوله ازيد قائم قائم مقام الخبر الذى هو المضاف حمل على المعلوم مسامحة قلت لو تأملت عرفت ان المستحق للخبرية المعلوم لا جواب ازيد قائم ولعل ابن يعيش والمصنف لم يجعلا ازيد قائم مفعول الشعر بل جعلوا التقدير ليت شعرى حاصل ازيد قائم على ان يكون ازيد قائم استفهاما بعد تمنى حصول العلم قدم عليه التمنى ليعلم المستفهم عنه ان المستفهم مشوق الى معرفته جدا فيتبادر الى جوابه فالاستفهام مفهم للخبر ساد مسده فجعله ابن يعيش كجواب لولا فى السد مسد الخبر ونبه المصنف على انه افيد من جواب لولا فانه مفهم الخبر ايضا كالظرف فشبه به فى السد والافهام لا فى صحة الحمل والله تعالى اعلم (خبر لا لنفى الجنس) سمى به لانه للنفى عن الجنس فالاضافة لادنى ملابسة والنفى عن الجنس يعم نفى الوجود والصفة ومن قدر مضافا اى لنفى صفة الجنس فقد جعل التسمية باعتبار بعض الافراد لا يقال الوجود ايضا صفة لان المتبادر من الصفة ما هو بعد الوجود ايضا المتبادر من نفى صفة نفى الجنس صفة له فى الواقع فجعل التقدير النفى على الجنس اوفق وفى عده من المرفوعات بعد خبر المبتدأ رد على الكوفى حيث يجعل مطلقا مرفوعا بما كان مرفوعا قبل على ما ذكره الرضى فى بحث خبر ان لكن ذكر هنا على الوفق ما ذكره ابن مالك ان خبر لا مرفوع بها اذا كان اسمها معربا اتفاقا من النحاة وان كان مبنيا فمرفوع بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء عند سيبويه وعند غيره مرفوع بلا ولعلهما ارا د باتفاق النحاة اتفاق نحاة البصرة (هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيهـا) الظاهر ان فيها متعلق الظرافة قيد الخبر بالظرف دفعا لكذب الحكم اذ لا يصح نفى الظرافة عن جنس غلام الرجل لكن يصح نفى الظرافة فى الدار المعين وما قيـل ان الظرافة لا تتقيد بالظرف ففيه ان الظرافة الملكة لا تتقيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فتتقيد والظرافة كالكرم وغيره كما تطلق على الملكة تطلق على الاثر ومن لم يتمكن من دفع الاشكال قال قوله فيها خبر بعد خبر اورد تنبيها على مثال الخبر الظرف ايضا ونقول تنبيها على تعدد خبر لا كخبر المبتدأ ولا يخفى ان الظاهر نفى الحصول فى الدار عن غلام رجل ظريف لا نفى الجمع بين صفة الظرافة وكونه فى الدار

عن الرجل ولو مثل بقولنا لارجل فى الدار كما مثل به الجمهور لكان افيد اذ فيه
الرد على سيبويه حيث لايجعل الخبر فيه مرفوعا بلا الا انه قال هذا المثال
ظاهر فى كون فى الدار صفة وخبر لامحذوفا اذ يحذف كثيرا بخلاف ماذكر
من المثال فان صفة اسم لا المضاف لا يرتفع حملا على المحل وحق المثال
ان لايكون فيه الاحتمال فضلا ان يكون راجحا لكن عدم الحمل على المحل
مؤلف فيه وجعلته جماعة اسم لا كاسم ان فى صفة حمل التابع على المحل
وامره كامر خبر المبتدأ الا انه اكتفى بالتنبيه فى خبر اول النواسخ لظهور
عدم الفرق ولافرق بينه وبين خبر المبتدأ الا ان خبر المبتدأ لايحذف كثيرا
اذا علم (ويحذف كثيرا) اذا علم لتشارك اللفظ المعنى فى النفى فى مقام المبالغة
ولم يذكر امتناع تقديمه على الاسم لانه من مباحث اسم لا وبها اولى
(وبنوتميم لايثبتونه) اذا علم ويحذفونه وجوبا هذا هو المعنى الصحيح للعبارة
وقد قال كثيرون يجعل بنوتميم لا غلام رجل قائم محذوف الخبر يجعل قائم
صفة رجل لاخبرا وهذا مما يقضى منه العجب اذ لو ثبت لاغلام رجل قائم
محذوف الخبر بجعل قائم صفة رجل لاخبرا وهذا مما يقضى منه العجب
اذ لو ثبت لاغلام رجل قائم فى لغة الحجاز كلغة بنى تميم فهما يثبتون الخبر
والحكم بان بنى تميم يجعلونه خبرا واهل الحجاز صفة تحكم صرف اذ ليس
من داب العرب هذا التعيين وقد يحمل قوله لايثبتونه اصلا على عدم اثبات
الخبر فى اللفظ والمعنى بجعل لا بمنزلة انتفى فلارجل فى معنى انتفى جنس الرجل
وهذا مما لايهتدى اليه بل امتناع تركب الكلام من الحرف والاسم يهدى
الى خلافه قال الجزولى بنوتميم لا يلفظون به الا اذا كان ظرفا وانكره
الاندلسى وحقق المسئلة على ما حملنا عليه العبارة ومما ينبغى ان يعلم انه
لايحذف الخبر مع الاسم بل احد هما فقط (اسم ما ولا المشبهتين بليس)
فى النفى والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهة ما اكثر لانه كليس لنفى الحال
بخلاف لا فانه لنفى المستقبل (هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما)
الاولى ما زيدا ورجل قائما (ولارجل افضل منك) كما فى اللباب ليعلم عمومهما
واختصاص لا بالنكرة ولايتوهم اختصاص احدهما بالمعرفة والآخر
بالنكرة وانما صح وقوع المسند اليه نكرة صرفة لعمومه لان لا هذه ظاهرة
فى العموم ولا لنفى الجنس نص فيه فيحمل الاولى على العموم مالم يصرف
قرينة نحو لارجل بل رجلان وصحة وقوعه نكرة لانها موصوفة بالوحدة

ولا

ولايمكن حمل الثانية على غير العموم فلو قلت لارجل بالفتح بل رجلا عدت مناقضا لنفسك (وهو) اى ما ولا (فى لا شاذ) قال ابن مالك كثير وعمل ان النافية شاذ لقد جاء * تعرف لاشئ على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا * وقال الرضى الظاهر انه لم يوجد فى شئ من كلامهم خبر لا منصوبا ولا شاهد لهم فى قوله انا ابن قيس لابراح لان لا هذه لنفى الجنس اهمل شاذا لعدم شرط الاهمال من التكرار او الفصل بينه و بين الاسم او تعريف الاسم قال الامام المرزوقى انما جاء فى الشعر رفع ما بعد لا ردا الى الاصل اذ الضرورة ترد الاشياء الى اصولها واصل اسم لا هو الرفع ومما يعجبنى انه كيف يستشهد بالشعر ولم يذكر للاخبر حتى يعلم انه رفع او نصب ولو ذكر وهو الظرف اى لابراح لى لايعلم انه مرفوع او منصوب * فسئلك اللهم بكلما تلك المرفوعات * ان تجعل دعواتى المسموعات * وثمرات اشجار افكارى المحبوبات * اصلها ثابتة وفرعها المنصوبات (المنصوبات) قدمها على المجرورات لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام على ما قيل اولشدة اتصاله بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم منتظر لمعرفة اقسامه لتوقف ايضاح كثير مما سمع فى المرفوع من احكامه ولان معرفة المضاف اليه بالاضافة المعنوية واللفظية التى هو العمدة فى المجرورات بعد معرفة بعض اقسام المنصوب واحكامه (هو ما اشتمل على علم المفعولية) من الفتحة والكسرة والياء والالف اللاتى اقتضيها المقتضى والاصل فى هذا الاشتمال المفاعيل عند النحاة كما نبه عليه بقوله علم المفعولية اى علامة هو فى الاصل للمفعولية استعيرت لغيرها تطفلا وان اعترض عليه الرضى بان اقتضاء الفعل للحال اشد منه للمفعول معه وللمفعول له اذ لايخلو فعل عن حال وكثيرا ما يخلو عن مصاحبة المعمول والباعث فالتحقيق يقتضى جعل الاعراب اصلا فى الفضلة تطفلا فى العمدة من اسم ان ولا وخبر كان وما ولا واعتراضه انما يرد لو ثبت ان اصالة الشئ فى الاعراب لشدة اقتضاء الفعل له فى نفس الامر والظاهر انه دائر على كثرة الاهتمام ببيانه فى المحاورات فلعلهم وجدوا دوران المفاعيل فى الكلام اكثر من باقى الاقسام فجعلوها فى مقام قسمة الاعراب ادخل فى نظر القسام وبالجملة يستحق المفاعيل عندهم التقديم ثم من المفاعيل ما هو اشد اتصالا بالعمدة والمفعول المطلق عين الفعل وينوب مناب الفاعل فله اتصال بالعمدتين والمفعول به يرجع فى بيانه

الفاعل على غيره والمفعول فيه ينوب دون المفعول له ومعه والمفعول معه يدور بين كونه تابعا واصلا وفي صورة التابع والمفعول له اصل ابدا معنى وصورة فراعى المصنف هذا الترتيب المستحق للترجيب ولقربنا بيان آخر فارجع اليه ان لم تقنع بالحظ الاوفر وتكن مولعا بجمع الاكثر فنه قدمه للاهتمام به لاشعاره بالتقسيم المكمل للتعريف لا للحصر اذ ربما يرفع المفعول المطلق لنيابة الفاعل والفاء للتعقيب اذ التفصيل بعد الاجمال (المفعول المطلق) سمي به اما لما قيل انه مفعول اصطلاحا ولغة اوانه يصح اطلاق المفعول عليه من غير تقييده بقيد لابد منه في اطلاقه عليه كما في اخواته فان قلت يصح اطلاق المفعول من غير تقييد على الاربعة الباقية لان صحة اطلاق المقيد يستلزم صحة اطلاق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد معتبر لمعنى المفعول لا مقيد فلا تقييد الا بحسب الصورة وصحة اطلاق المقيد بحسب الصورة لا تستلزم صحة اطلاق المطلق لانه ليس في هذا المقيد معنى المطلق واما لما نقول انه سمي مفعول المطلق لان المفعول عند اطلاقه ينصرف اليه وانه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل (وهو اسم) صرح بالاسم في تعريفه دون به وله تنبيها على حقيقة المسامحة السابقة من وصف اللفظ بوصف معناه كما نبه عليه في اثناء تعريفات المرفوعات حيث قال في تعريف الخبر المسند به دون غيره من اخواته والمصنف ذكر باعتبار آخر وهو انه تحاشى عن انتقاض تعريفه بضرب ضرب زيد اذ ضرب الثاني مما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولا انتقاض في تعريفات باقي المفاعيل بلفظ من اجزاء الكلام وفيه انه بقي الانتقاض باعجبني ضرب زيد ضرب زيد و بقولنا زيد ضارب ضارب و بقولنا هيهات هيهات لما توعدون وانه لا انتقاض بدون قيد الاسم لان تعريف الشيء بوصف معناه محمول على ان اللفظ يدل على ان معناه موصوف به على ما عرفت في مقام ضبط الاصول وضرب الثاني لا يدل الا على تقدير ضرب الاول وليس كونه ما فعله فاعل فعل مذكور مدلوله انما تعرفه النفس من كونه مؤكدا للاولى (ما فعله) بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف في اطلاقاتهم فلا يرد ما اورده الرضي من مصادر الفعل المنفي نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل ضربت على ان فعله المتكلم لم يفد دخول النفي قعله ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا ضرب زيد

وعمرو ضربا (فاعل) المراد به الفاعل المعنوى بقرينة اضافته الى (فعل) بمعنى الحدث ليشمل مشابهات الفعل فيصدق على قولنا اعجبنى ضرب زيد ضرب ضرب الامير من غير ان يجعل الفاعل اعم من الفاعل فى الحال او فى الاصل وعلى قولنا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لان الفعل المجهول ايضا فعله الفاعل وان اسند الى المفعول ولم يحتج الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ولا الى الجرى على اصطلاح غيره فى الفاعل وعلى قولنا مات زيد موتا وجسم زيد جسامة وانقطع الحبل انقطاعا لان هذه افعال صادرة عن فواعل واقعة على ما جعل فاعلا لها والمفعول المطلق بها مما فعله فاعل هذه الافعال الا انه لم يذكر ذلك الفاعل ووصف فعل بقوله (مذكور) لا يوجب تقييد الفاعل بالذكر حتى ينتقض بها وبهذا استغنيت عن ان تقول معنى فعله كونه بحيث يصح اسناده اليه والمراد بالمذكور ما يعم المقدر اذ وصف المعنى بالذكر لا يوجب التلفظ بل قصد تفهيمه ولو بالقرينة والمراد بذكره اعم من الذكر مطابقة او تضمنا او التزاما وكذا المراد بكونه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور اعم من كونه دالا عليه مطابقة نحو جلست جلوسا او تضمنا نحو ضربت ضربة او التزاما نحو قتلت قتلا بمعنى ضربا شديدا بقى فى هذا القدر من التعريف كرهت قيامى فقال (بمعناه) ليخرجه وبعد بقى كرهت كراهتى لزيد واحببت محبتى له فمنهم من ظن انه لابد من زيادة قيد لاخراجه وهو ان يراد ذكر ثانيا له ومنهم من قال يخرجه قيد الحيثية اى اسم ما فعله فاعل فعل مذكور من حيث انه فاعل فعل مذكور والمصادر المذكورة ليست اسما ولا فعله من حيث انه فاعل فعله مذكور ولا يخفى انه يخرج بها قيامى قبل ذكر قوله بمعناه ومنهم من قال كونه بمعناه ليس انه يفيد بمفهومه بل ان يقصد به الفرد الذى قصد بالفعل فيخرج به كرهت كراهتى اولم يقصد بكرهت ما قصد بكراهتى بل ما تعلق به وهذا معنى دقيق وانما لم يتضح فيه العبارة ولا يفهمه الا من له توفيق وذكاء رفيق ولا يرد جوامد تقام مقام المفعول المطلق تربا وجندلا لانها ليست مفعولا مطلقا بل جارية مجراه وبعض النحاة زاد فى التعريف اوجار مجراه فيحتاج الى ان تريد بالاسم المذكور ما يعم (ويكون للتأكيد) اى لتأكيد مصدر تضمنه الفعل فان ضربت ضربا فى معنى احدثت ضربا ضربا عدل عن قولهم ويكون لتأكيد الفعل تحرزا عن المسامحة ولم يقل ويكون لتأكيد مصدر تضمنه الفعل تحاشيا عن المخالفة

يقال الاصل فيه ان يكون للتأكيد فعلى هذا كان الاولى ان يقول وقد يكون للنوع والعدد ولايكون للتأكيد (والنوع) ولاللتأكيد (والعدد) اذ ما هو للتأكيد لايزيد مفهومه على مفهوم الفعل وماهو للنوع يدل على نوعيه مبهمة اومعينة لم تفهم من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت قد جعل ارباب التفسير قوله تعالى فاخذه الله نكال الاخرة * مفعولامطلقا للتأكيد اى كلمة تنكيل الاخرة وهو يدل بالاضافة على النوع قلت اذا أضيف المصدر الى معمول الفعل بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل ولا يكون قيدا للمصدر فلا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل فنكال الاخرة اصله نكله للآخرة نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر الى متعلقه ومنه سبحان الله اذا اصله اسبح الله سبحانا وابيك اذا اصله البب لك البابين فاعرفه فانه من دقايق اسرار الفن لايعرفه الاالمعى قاسى فى الطلب شدايد المحن والنوع والعدد يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع على مافى الرضى (نحو جلست جلوسا) مثال للتأكيد (وجلسة) عطف على جلست جلوسا بتقدير وجلست جلسة ليكون عطف مثال على مثال لاعلى جلوسا فافهم (وجلسة) الاول بكسر الجيم والثانى بالفتح ليكون الامثلة على ترتيب الممثلات وجلسة بكسر الجيم للنوع المبهم فانه بمعنى جلوس موصوف بصفة ما على مافى الرضى اوللنوع المعين فانه بمعنى جلوس هومعتاد المتكلم على مافى الجار بردى ومن امثلة النوع والعدد معا ماوضع فيه الالة موضعا نحوضربته سوطا فانه بمعنى ضربته ضربة بسوط فافراد الالة للدلالة على وحدة المصدر الذى اقيمت مقامه ونحو ضربته سوطين اى ضربتين بالسوط وضربته اسواطا اى ضربات بالسوط فتثنى الالة وتجمع وان توحدت لتعدد المصدر كذا فى الرضى وماللنوع انواع نحو رجع القهقرى ورجوعا سريعا وسريعا ورجوع البريد والرجوع وانواعا من الرجوع وانواعا واسرع رجوع واى رجوع وضربتك سوطا وكذا ماللعدد نحو ضربت ضربة وضربتين وضربا كثيرا والف ضرب والفا وسوطا وسوطين ويسمى ماللتأكيد مبهما وخلافه موقتا (فالاول) اى ماللتأكيد (لايثنى ولايجمع) هذا حكم اولى يتوقف بعد تصور طرفيه على بيان (بخلاف اخويه) وكذا لايتقدم الاول على الفعل اذ لايتقدم المؤكد على المؤكد بخلاف اخويه (وقد يكون) اى الاول (بغير لفظه) ولايلزم ان يكون بلفظ العامل كما يجب

كون المؤكد اللفظي بلفظ المؤكد وليس المعنى انه قديكون المفعول المطلق
بغير لفظة عامله فلا يرد انه لا فائدة في هذا الحكم لوضوح هذا الحكم
من تعريف المفعول المطلق على انه لايستفاد من التعريف القلة المستفادة
من قوله وقديكون وفيه رد على سيبويه حيث يجعل (نحو قعدت جلوسا)
في تقدير وجلست جلوسا وانبتكم الله نباتا في تقدير ونبتم نباتا ويخالفه المازني
والمبرد والسيرافي ويجعل الناصب الفعل المذكور والظاهر معهم في
جلست جلوسا دون انبتكم الله نباتا ولابد لسيبويه من الاعتراف بكونه
من غير لفظ عامله في نحو ضربت انواعا وضربته في معنى ضرب الضرب
وفي نحو اعطيته عطاء فانه ليس مصدرا اعطى وفي نحو ضربته اشد الضرب
واى ضرب الى غير ذلك مما ليس مصدرا والمراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره
فيتناول نحو قعد جلوسا وانبتكم الله نباتا ولايتجه ان المراد بالمغايرة بوجه
ماقيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل وان كان المغايرة بحسب
المادة لم يكن انبتكم الله نباتا منه ولا يحتاج الى الجواب بان المراد المغايرة بابا
اومادة والمثال الذي ذكره المصنف انما يصح لو كان القعود والجلوس
مترادفين وفي شروح المصابيح ان القعود يكون من الاضطجاع والجلوس
من القيام (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا) حذفا جائزا (كقولك
لمن قدم) جاء من السفر (خير مقدم) فان الخطاب قرينة لتقدير قدمت
(ووجوبا) اي حذفا واجبا وقد يحذف نسيا لاالقرينة لكن لايبقى مفعولا
مطلقا بل يصير بمعنى عامله وينوب منابه ويكون عاريا عن الاعراب
كعامله ويسمى اسم فعل ويبنى في الاغلب على الفتح اسوابق اعرابه ويذكر
معمول الفعل بعده على طبق مايذكر بعد الفعل لانه يعمل عمل فعله وربما يراعى
كونه مصدرا فيؤتى بمعموله كما يؤتى بمعمول المصدر ومنه هيهات هيهات
لما توعدون فانه ربما يذكر فاعل المصدر باللام فيقال ضرب لزيد (سماعا)
اى حذف سماع اى متوقفا على السماع لعدم ضابطة يعرف بها موضع
الحذف والسماعي ربما يصير قياسا لاستخراج قاعدة تعرف بها ومنه هذه
المصادر حيث ضبطه الرضي بان كل مصدر ذكر فاعل فعله اومفعوله بعده
لالبيان النوع بل لرفع ابهام حادث من حذف فعله ولتفسير فعله يجب حذف
عامله ومنه حمدا له وحمده ويدخل في هذه الضابطة لبيك وسعديك واما
اذالم يعقب هذه المصادر معمول لفعلها فلا يجب حذفه وبهذا ظهر

ان من قال انه انما يحذف عامل هذه المصادر وجوبا اذا استعملت مع اللام يحتاج بيانه الى الاتمام قال الرضى بينه و بين المصدر بالمبتدأ هذا والاظهر الاقبس الى اضافة المصدر ان الجار والمجرور صفة للمصدر فالسماعى لفظة ايضا تقول جاء زيد وعمرو ايضا اى آض ايضا و يجئ زيد وعمرو ايضا اي يئيض وهو بمعنى العود و يكون بعد كلام يفيد الحكم بغير ما تذكر له وتقديره عاد المجئ عودا وقيل المعنى عاد عمرو الى المجئ بان اعرض عما سواه من السكون وغيره وفيه انه لوكان المعنى ذلك لم يتوقف ذكره على كلام كذلك لا ما ذكره المصنف من قوله (نحو سقيا ورعيا وخيبة) وهو عدم نيل المراد (وجدعا) وهو قطع اليد اوالشفة اوالانف اوالاذن (وحمدا وشكرا وعجبا) ولا قولنا فضلا وفيه ابحاث دقيقة تفيدك فضلا استوفاها المحققون فى شروح المفتاح فى حل عبارة من معاقده واللايق به هذا المقام فلنوردها لك ان كنت ذا همة لاتسام من كثرة الكلام وهى ان فضلا يورد بعد نفى صريح نحو فلان لاينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه اومؤول نحو فلان يعرض عن الفقير فضلا عن ان يعطيه فانه فى معنى لايلتفت الى الفقير والمقصود منه الدلالة على ان مابعده اولى بالنفى مما قبله سواء كانا مستحيلين او مستبعدين او الاول مستبعدا والثانى مستحيلا وان قالوا انه يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفى الادنى واستبعاده على نفى الاعلى واستحالته يرشدك الى صدقه ماذكرا من لفطانة التحليقة بالمتانة واستصعب على الناظرين وجه استفادة هذا المقصد حتى مثل بعض الفحول لوقوعه بعد النفى الضمنى بقوله تقاصرت افكار الاكثرين من ان يقربوا حل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وذكروا فى حله انه مصدر فضل على حد نصر وعلم بمعنى بقى يقال انفقت الدراهم وفضل عنه درهم اى بقى فتقدير فلان لاينظر الى الفقير فضلا عن ان يعطيه فضل فضلا وضمير فضل للمضمون الجملة المنفية اى بقى عدم النظر عن الاعطاء وذهب الاعطاء واورد عليه ان بقية الشئ تكون من جنسه واقل مما ذهب وليس عدم النظر من جنس العطاء ولا معنى لوصفه بكونه اقل من العطاء فلا معنى لجعله بقية له وقيل المراد انه عدم النظر بالنسبة الى عدم العطاء لان ما هو اولى بالعدم بمنزلة عدم اكثر وما هو ابعد عنه بمنزلة عدم اقل فاريد بالفضل القلة اللازمة له واورد عليه انه يحتاج الى تقدير النفى بعد فضلا والى التكلف

فى تصحيح تعلق عن بفضلا باعتبار الاستعمال الاصلى او تضمين معنى البعد لان القليل بعيد عن الكثير هذا ما افاده ونحن نقول الفضل عند النقص على ما فى كتب اللغة والضمير فى فضل الى المنفى اى فضل النظر فى الوقوع على المطاء وبعد عنه فضلا وح يلزم من نفى النظر نفيه بطريق الاولى فعليك باعمال الروية فى اختيار ما هو الاحرى وظهر بما ذكر ان فضلا تحت القاعدة المذكورة لان الجار والمجرور معمول لفعله ذكر بعده بعد حذف فعله (وقياسا) اى حذف قياس لا يتوقف الحذف فيه على السماع بل يعرف بضابطة (فى مواضع) نبه بصيغة الكثرة على انه لا ينحصر فيما ذكره من المواضع الستة وسننبهك على مالم يذكره من ثلثة مواضع اخرى ويصحح لك صيغة الكثرة يجعل اول موضع ذكره متعددا الا انه جمعه معا لشدة التناسب (منها ما) اى مفعول مطلق (وقع مثبتا) فى قصد المتكلم (بعد نفى) يشمل النفى المستفاد صريحا والنفى المستفاد ضمنا فلا حاجة الى قوله (او معنى نفى) الا ان يقال المتبادر من ذكر الشئ ما هو صريحه (داخل) صفة للمتردد فلذا افرد فكانه قيل بعد واحد من النفى ومعناه داخل على الاسم ومن لم يتنبه له قال الضمير راجع اليهما بتأويل كل واحد وقيل صفة لنفى وصفة معنى نفى محذوف وقيل بالعكس وكون الشئ مقصود الاثبات بعد النفى انما يكون بتوسط الا بينه وبين النفى لفظا او معنى على اسم بخلاف ما ضربت الا ضربا (لا يكون خبرا عنه) اى لا يكون المفعول المطلق فى قصد المتكلم خبرا عن هذا الاسم وهذا القيد ضايع لان المفعول المطلق لا يصلح ان يكون خبرا لان الخبر هو المسند والمفعول المطلق لا يصلح لكونه مسندا الى شئ وقيل لان الخبر مرفوع والمفعول المطلق لا يكون مرفوعا وكلا مقدمتيه فاسد لانه جاء ضرب ضرب شديد والخبر اعم من الخبر فى الحال او فى الاصل ليخرج عنه ما وجدت سيرى الاسيرا شديدا وكذا لا يصح ان يقال لان عامل الخبر معنوى وعامل المفعول المطلق لفظى كما لا يخفى (او وقع مكررا) نقض هذه القاعدة بخروج امثال ما وجدت زيدا الاسيرا وبدخول كلا اذا دكت الارض دكا دكا والواضح البرئ عن النقضين ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه او يقال ما وقع مكررا او مقصورا عليه نائبا عن الخبر وقال ابن مالك ما وقع نائبا عن خبر عين بتكرير او حصر ويجمعه عليه خروج ما الدهر الاتقلبا والموت حزبا حزبا والظاهر

ان قولنا ما يضرب زيد الا سيرا على ان سيرا مفعول مطلق عن الحال
المحذوف واجب مع انه خارج عن جميع ما ذكر والرضى بين ان المقصود
بهذا التركيب الاستمرار ولذا حذف استبشاعا للتصريح بما وضعه
على الحدوث اعنى الفعل او بما هو منزل منزلته لاعماله عمله فعلى هذا يجب
ان يكون المقدر اسما او فعل مضارع (نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد)
البريد معرب بريده دم سمى به بغل يرتب فى كل اثنى عشر ميلا رسل السلطان
ويقطع رأس ذنبه علامة له وفى بعض الشروح هو الفيج وكلاهما يصح
فى المثال وكرر المثال تنبيها على ان المفعول المطلق فى هذا الباب يكون
للتأكيد وللنوع الا انه يجب تقدير عامل ما هو للتأكيد بعد الا لئلا يلزم
استثناء الشئ عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الا وبعده
(وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) وزيد سيرا فسيرا والمراد بقولهم
زيد سيرا سيرا زيد سير بعد سيرا اذ ليس سير الثانى تأكيد الاول قال صاحب
الكشاف فى تفسير كلا اذا دكت الارض دكا دكا اى دكا بعد دك نظيره
من الحال جاء فى القوم رجلا رجلا (ومنها ما وقع تفصيلا) التفصيل فى اللغة
التبيين فيندرج فى الضابطة فشدوا الوثاق فاما منا مع انه لايجب فيها الحذف
ولو قال بدل قوله (لاثر) لاثار لم يندرج فينبغى ان يحمل التفصيل على تبيين
متعدد وهو يكون على نوعين تبيينها على سبيل الترديد كما فى مثال ذكره
وتبيينها على سبيل الجمع كان يقال اضرب غلامك تأديبا وتخويفا لكنهم
فسروه فى هذا المقام ببيان الانواع المحتملة وفيه تأمل (مضمون جملة)
الظاهر منه ما يتضمنه الجملة ولا يستفاد منها كما قصد به فيما بعد غير مرة لكنهم
فسروه ههنا خاصة بمصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد
منه وجوب اشتمال الجملة على ما له مصدر وذلك لان الاثر بمعنى الغرض وانما
يتحقق الغرض بمضمون الجملة لو اشتملت على فعل اختيارى قيل لطلق
الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق الاثر بعد المؤثر
ونحن نقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل الى السبب وانما قال
تفصيلا لاثر مضمون جملة لان تفصيل نفس مضمون الجملة ليس كذلك نحو
زيد يسافر سفره القريب او البعيد قيل ولو كان تفصيل اثر مضمون مفرد
لم يجب الحذف كما فى زيد يسافر اما صحة او اغتناما وفيه ان الغرض من سفر
زيد صحته او فائدة سفره لا محالة لا فائدة نفس السفر فلا نعقل فائدة لمضمون

المفرد

المفرد (متقدمة) اسقط هذا القيد ابن مالك فلزم الاختلاف بينه و بين المص في اما تأديبا وهلا كاضرب زيدا في وجوب الحذف ولك ان تجمع بين قوليهما بان تقديم هذا النوع من المفعول المطلق لايصح على الجملة المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاجمال الا ان المصنف نبه على وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة واعلم ان المفعول المطلق انما يكون بعض المفصل لان المفصل هو ما عطف عليه لجمله تفصيلا مسامحة بمعنى ماله دخل في التفصيل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا كان المناط لهذا الغرض ثبوته للفاعل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق كما في المثال المذكور هنا فان المن والفدا غرض من شد الوثاق كائنا من كان الشاد و ح لايقتصر في التفسير على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل يزيد عليه المصدر المقيد بالحال نحو جئتك متكلما اما تكلما معي او سماعا مني فان تكلما هو الغرض من الجيئة في حال التكلم لا من مجرد جيئته (نحو فشدوا الوثاق) بالفتح و يكسر مايشد به (فاما منا بعد) اى بعد الشد (واما فداء) بالكسر و بفتح وقد يقصر يقال فداه يفد به اى اعطى شيئا وانقذه فان قلت لم لم يجعل فداء مفعول له للشد فيستغنى عن حذف العامل و ينطوى هذا القسم من وجوب حذف ناصب المفعول المطلق قلت لانزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لاينطوى به هذا القسم لانه لايحتمله قولنا وهبتك الفا فاما اعانة او اكراما اى فاما تعينني اعانة او تكرمني اكراما فانه لايحتمل كونه مفعولا له لانه لايصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل وقد عرفت ان الجملة المذكورة اعم من الطلب والخبر ومن امثلة الخبر قوله *لاجهدن فاما درء واقعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل (ومنها ما وقع للتشبيه) قيل اى مفعول مطلق وقع في التركيب لغرض ان يشبه به شئ وهو المصرح في عبارة ابن مالك حيث قال ومن الملتزم اضمار ناصبه المشبه به مشعرا بحدوثه بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه لكن هذا التفسير مبنى على ان يراد بالمفعول المطلق ما يطلق عليه المفعول المطلق تجوزا لان المشبه به هو نائب المفعول المطلق ولو كان مراد المصنف ذلك لكان الظاهر ان يقول للتشبيه به وايضا يخرج عنه نحو فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر هنا لفظة مثل و هو ليس بمشبه به بل اداة

تشبيه فينبغي ان يفسر قوله للتشبيه بقولنا لان يقع مشبهـا فيكون الكلام
في المفعول المطلق الحقيقي و يكون ظاهر قوله للتشبيه منطبقا عليه ولايخرج
منه صورة ومنهم من فسره بفعل المتكلم وقال اى لتشبيه شئ بشئ وهو
ينطبق على المفعول المطلق الحقيقي والمجازى مشبهـا به كان اواداة للتشبيه
(علاجا) فسر بالمشعر بالحدوث وفسر البعض بكونه فعلا الى العضو
الظاهر ولم يكن في نسخة كانت عند الرضى فاعترض بانه لابد من قيد آخر
وهو الاشعار بالحدوث ليخرج نحو لزيد زهد زهد الصلحاء فانه لايجوز فيه
حذف الفعل لعدم القرينة عليه لان الفعل يشعر بالحدوث فاذا كان الجملة
السابقة مشتملة مايدل على الحدوث تكون نائبة عن الفعل دالة عليه شاغلة
موضعه و يجب الحذف والا فلا وقد عرفت عن ابن مالك ايضـا اشتراط
الاشعار بالحدوث فتفسيره بالاحتيـاج الى العضو الظاهر ايضا للاشعـار
بالحدوث لان الغـالب فيما يفعل به الحدوث وفيما يصدر عن النـاطق الثبوت
لكن هذا التفسير انما يصفو لوثبت كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم نجده
وفي القاموس عالجه علاجا زاوله وداواه فتفسير قوله علاجا بكونه محتـاجا
الى المزاولة ومايحتاج فيه الى المداومة الامور الحادثة دون الثابتة (بعد جملة)
يخرج المقـدم على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقـدمه على الجملة
(مشتملة على اسم بمعنـاه) اى منطبق على معنى المفعو ل المطلق فيخرج
مفعول مطلق واقع بعد جملة مشتملة على فعل اوشبه فعل لان العـامل فيه
ذلك الفعل اوشبهه دون محذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت اومصوت
صوت حـار ولك ان تقول ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون للحدوث لانه
للحدوث فيغني عن قيد العلاج فالنسخة العليـا ماخلا عن قيد العلاج ولايرد
عليه اعتراض الرضى (وصاحبه) اى مشتملة تلك الجملة على صاحب معنـاه
اوذلك الاسم اوالمفعول المطلق بخـلاف ما اذا لم يشتمل نحو في البلد صوت
صوت حمار لان تلك الجملة لاتنوب عن الفعل المحذوف لعدم اشتماله على ما
لابد للفعل منه من الفـاعل ففي هذه الصور يجب رفع صوت حمار اما على
كونه بدلا اوصفة وجوز الرضى كونه تأكيدا وفي الحكم بكون المفعول المطلق
محذوف الفعل في هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل العـامل الجملة
المتقدمة وعلى من جعل العامل الاسم الذى بمعنى المفعول المطلق والاهتمام
بالقيود لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في المفعول المطلق فلاحاجة

الى قيد

الى قيد بخروج مالبس مفعولا مطلقا فان قلت يتجه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى المفعول المطلق والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجهه الرضى بان عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل وجعل المصدر فى الجملة المتقدمة بمعنى ان مع الفعل سمج لان الفعل المصدر بان غيره مقطوع به وهذا الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضوى بتقدير ان مع الماضى والحال بتقدير ما مع الفعل وانما اطلق القول بان المصدر بتقدير ان مع الفعل لاشتهار ان يجعله الفعل فى تأويل المصدر صرح به فى بحث المصدر للعمل للمصدر الماضوى فى المفعول المطلق فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال لزيد صوت حمار فان اصله لزيد صوت صوت حمار قصد الى الابهام ثم التفسير ليتمكن فى النفس فناسب ان يكون المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكرجوا بالسؤال نشاء من الاول فكانه قيل كيف صات فاجيب بانه صات صوت حمار (نحو مررت بزيد) لادخل لهذه الجملة فى حذف الفعل انما هو لتعيين مرجع ضمير فى الجملة التى بعدها ويستفاد من الرضى ان له دخلا لدلالته على تعيين زمان الفعل وفيه انه لم يشترط فى حذف الفعل الا تعيين حدوثه وفاعله الا ان يقال لايتوقف عليه دخول الحذف لكنه يقوى الحذف (فاذا له صوت صوت حمار) ظاهر كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قال صات الشئ يصوت صوتا لكن الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه مصدرا (اوصراخ صراخ الثكلى) فى القاموس الصراخ الصوت اوالصوت الشديد والثكلى فقد الحبيب والولد هذا وقوله اوصراخ عطف على المثال السابق لا على المسند اليه فى المثال السابق كانه قيل اونحو فاذا له الخ وانما اتى بالمثالين تنبيها على ان وضع غير المصدر مقامه فى هذا القسم كثير (ومنها ما وقع مضمون جملة لامحتمل لها غيره) الاخصر لايحتمل غيره وغيره خبرلا او بدل من محتمل وغير للاستثناء مثل لا اله الا الله والاوفق بقوله لها محتمل غيره ان يكون صفة لمحتمل وبالجملة يستلزم كون المصدر محتمل الجملة مع انه منصوص عليه والمنصوص يقابل المحتمل فتأمل وضمير غيره اما للمضمون اولما والمراد الغير المنافى والا فما من جملة الا ويحتمل كونه حقا وباطلا فكيف يكون له مضمون لايحتمل غيره والاوضح ما وقع مضمون الجملة يكون نصا فيه ولايبعد ان يقال لامحتمل لها غيره تعورف فى الكون نصا فيندفع ما تقدم واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت

ضرباً مما لا يحتمل غيره ونحو رجع القهقرى مما يحتمله وبقوله لا يحتمل الها غيره
عن قسيمه ولا وجه لهذا التقييد والتفصيل بل يكفي ان يقال ومنها ماوقع
مضمون جملة لا يقال هذا التفصيل لاختصاص كل قسم باسم لانا نقول
التخصيص بالاسم فرع التفصيل فلا يصح ان يكون سبباله فتأمل ولا يخفى
انه ينتقض بقولنا اعترفت اعترافا فان اعترافا مضمون جملة لا يحتمل الها غيره
الا انها لم تذكر فلا بد من تقييد الجملة بالذكر لا يقال بعد ينتقض بقولنا اعترفت
بان له على الف درهم اعترافا لانه بعد تسليم صحته ليس ههنا ذكر جملة بل
صار الجملة مفردا (ويسمى (هذا القسم (توكيد النفسه) مع ان الجملة تغاير المصدر
تنزلا للنص في مدلول المصدر منزلة نفسه وتسمية الثاني توكيدا لغيره لا خفاء فيه
ولقد استصعب التوكيد لغيره بناء على ان كل مؤكد يقرر نفس المؤكد لا غيره
وهذا مبني على جعل المؤكد والمؤكد المفهوم دون اللفظ والانسب بالفن
جعلهما اللفظين كما نبهناك واجاب المصنف بان لام لغيره ليس صلة التأكيد
بل لام الاجل فهو بمعنى تأكيد لاجل دفع غيره اولاجل احتمال غيره وتعقبه
الرضي بانه لا يلايم التأكيد لنفسه فان لامه ليس للاجل ودفع بان المعنى تأكيد
لاجل تقرير نفسه وهذه الكلمات بمعزل عن التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد
غيره كما في تسهيل ابن مالك بل التسمية بمؤكد نفسه ومؤكد
غيره تكشف عن التأكيد لنفسه والتأكيد لغيره بوجه لا تحوم حوله ووجه
الرضي بان المحتمل من حيث انه محتمل غير النص من حيث هو نص فالمصدر
يؤكد ماهو غيره وصفا في القسم الثاني بخلاف القسم الاول (ومنها ماوقع
مضمون جملة) بخلاف نحو رجع القهقرى فانه مضمون مفرد وغيره
(لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا) وقد انكشف بما قدمناه في قسيمه واستغنيت
عن الشرح ويشكل بقولنا قلت قولا حقا مضمون جملة يحتمل الغير ودفعه
انكشف لك بتتمته * فكن على معرفة بما برمته * ولا تسألني عن شرحه (ويسمى
توكيدا لغيره) فاني جئت لك بخيره وشره * ومن امثلته لا افعله البتة * يعني
اقطع القطع الذي لا تردد فيه فقوله لا افعله يتضمن القطع ويحتمل التردد
الخفي فيدفع بقوله البتة واوجب التعريف سيبويه ونقل اللباب تنكيره
وجعله مكثورا للتعريف وصار همزة حرف التعريف فيه قطعا فلا يسقط
في الوصل ومنها ماوقع مثنى منقوض بما لا يحصى من مثل ضربت ضربين
وقيده المصنف في الايضاح بقوله للتكثير اي يكون مثنى لا يكون المقصود

منه

منه عدد الاثنين بل الكثرة بلغت ما بلغت فانهم فسروا البيك بالباب بعد
الباب ووافقهم الرضي في هذا المقام وان قال في بحث خواص الاسم ان الفعل
ارجعوني وفي قول الحجاج ياخرسي اضرب اعنقه لم يجمع ولم يثن اذ الجمع والتثنية
يقتضي التعدد في المعنى وهنا اريد تكرار اللفظ فقط كما في التأكيد كأنه قيل
ارجع ارجع ارجع واضرب اضرب واضرب والتأكيد في الاغلب بلفظين لكن قد يشبه
بالتثنية والجمع في كون ضم لفظ الى لفظ مثلهما وان كان فيه متفق المعنى
وفيهما مختلفة فاضرب اعنقه مثل لبيك وسعديك وارجع البصر كرتين
في كون اللفظ في صورة المثنى وابس به فتأمل و بعد تقييد المثنى بقيد التكثير
اورد قوله تعالى * ارجع البصر كرتين * ويمكن دفعه بان مراده كونه للتكثير
فقط وكرتين كما يستعمل للتكثير يستعمل لغيره فنقول قوله مثل لبيك وسعديك
منصوب صفة لمثنى اى ما وقع مثنى مثل هذين في كونهما للتكثير لاغير ويؤيد
كون المراد التقييد دون التمثيل ان معرفة المثنى لايحتاج الى التوضيح ولايخفى
ان جعل هذا القسم سماعيا احق من جعله قياسيا اذ المثنى الذى لايكون الا
للتكثير بل مايكون للتكثير سماعي صرحوا به واعتذار المصنف بان المقصود
انه قياسي من وجه لانه بعد معرفة الشئ للتكثير تقول كل مثنى كذلك يجب
حذف فعله ليس بشئ لانه لاينفع هذا القياس اذ لامعنى عن الضبط بالسماع
و بهذا الاعتبار ينخرط السماعيات في سلك القياسي كالافعال الناقصة
والحروف العاملة الى غير ذلك قال بعض الفضلاء انما وجب الحذف هنا
لانه اغني تكرير المصدر عن ذكر الفعل كما في زيد سيرا سيرا وانما لم يشترط
هنا ما اشترط هنالك لان التكرار هنا اقوى لتكرر المعنى ايضا حيث تعدد
الفرد بخلاف سيرا سيرا اذ لاتعدد الا في اللفظ مع اتحاد المعنى اقول هذا لاينفع
في زيد سيرا فسيرا وزيد سيرا ثم سيرا الاان يتمسك بطرد الباب ولبيك في
الاصل لبين سقط النون بالاضافة من لب بالمكان والب اقام اى اقيم
في مكان بطاعتك ولا ابرح عنه و قالوا اصله البابين صار لبين بحذف
الزوائد كما في سعديك فانه في الاصل اسعاديك لامحالة ولايظهر وجه للقول
بحذف الزوائد في لبيك بعد مجئ لب والاظهر ان يقال الحذف في سعديك
للازدواج في لبيك وسعديك ثم بقي هكذا في غير مقام الازدواج ايضا وقالوا
حذف الزوائد كحذف الفعل ليفرغ المجيب بسرعة لسماع الامر ونحن
نقول ليفرغ المخاطب عن سماع الجواب بسرعة للامر و يخف مؤنة سماعه

ومن ذلك المثنى هذاذيك اى هذاذا بعد هذاذ والهذاذ القطع بسرعة ومنه هجاجيك والهجاج الكف واذا فرغت من معرفة اقبسة المصنف فاستمع ثلثة اقبسة اخرى فتكون تلك عشرة كاملة كنت تنتظر بمقتضى وعدنا معرفة تلك الثلثة الاول كل مصدر كان فى الاصل صوتا نحو آها اى توجعا وواها اى طيبا وتفا اى كراهة فيقدر بجميعها افعال بمعناها والثانى كل ما كان توبيخا مع استفهام كقول الرضى وذؤبان الخطوب تنوشنى او بدونه كقوله حولا واهمالا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد والثالث قال الرضى هو يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف بالواو على جملة تأكيدا للمعطوف عليه وتبيينا له كقول المجيب نعم ونعمة عين اى انعم واقر عينك انعاما وكقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا اى لا اكاد ان افعله كيدا وربما يقال كودا ومكادة (المفعول به) الاظهر انه حذف هنا ومنه اختصارا لانسباق الذهن اليه وكذا فى اخواته فى هذا الباب وفيما سبق اذ لابد منه فى التقسيم المشار اليه بقوله عنه فى الباب ولا ضمير فى المفعول به وضميره الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر فى المفعول راجع الى الفعل اى الذى فعل به اوفيه اولاجله او معه ففيه ان الواجب ح المفعول به اوفيه اوله اومعه لان مسنده صفة جارية على غير من هى له ويتجه على كون الضماير المجرورة الى اللام ايضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وفيه وله ومعه كثيرا بلا ضنة ونكير فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شئ مفعول به واللام لبس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة والمفعول به اسم لما تعلق به الفعل بنفسه او بواسطة حرف الجر ولذلك ترى بعض النحاة يقسمه الى المفعول به بلا واسطة والمفعول به بواسطة حرف الجر المسمى بالظرف توسعا ولا يصح تفسير المطلق بقوله (هو ما وقع عليه فعل الفاعل) اذ لا يقال فى عرف اللغة وقع الجلوس على الدار بل وقع فيها ولانه وقع المرور على زيد بل وقع المرور بزيد ومقتضى المقام تفسير مطلق المفعول به لان المفعول به بواسطة حرف الجر لبس من المنصوبات لفظا لكنه محلا اذ لابد للنحوى من البحث عن نصبه المحلى ولا يصح جعله تفسيرا بلا واسطة حرف الجر كما توهمه الرضى وغيره بناء على ان مطلق المفعول به ينصرف اليه لان ما وقع عليه فعل الفاعل يصدق على زيد

فى ذهبت بزيد وعلى الجلوس فى جلست على السرير الا ان يدفع الثانى
بان قولنا وقع الجلوس على زيد انما يصح مع تعلق كلمة على بالجلوس
لا بالوقوع وتعلق على فى التعريف بالوقوع فان احدهما غير الاخر و يلتزم
ان الاول مفعول بلا واسطة حرف الجر فان حرف الجر يجعل الذهاب
بمعنى لاذهاب وزيد مفعول الاذهاب بلا واسطة يقال مايتبادر من وقوع
الفعل على الشئ لايصح فى افعال القلوب لانه لاوقوع لهما على شئ قلت
لايصح ايضا فى الافعال الظاهرة لانها لا تدرك بالبصر ووقوع الشئ
على الشئ من مدركات البصر فلذا فسره المص بتعلق الفعل بشئ يتوقف
عليه تعقل الفعل يعنى تعلق الفعل بنفسه لامطلق التعلق اذ قد عرفت
ان بعض التعلقات لايقال فيه الوقوع على الشئ وكذا المراد تعلق بغير
الفاعل لانه يعبر عنه بالوقوع عنه لا الوقوع عليه وانما اضاف الفعل الى
الفاعل ليصرفه عن الفعل الاصطلاحى فيصفو اسناد الوقوع اليه عن
شوب التجوز وشمول التعريف لمفعول غير الفعل عن كلفة التكلف وليفيد
عموم الفعل اذ تقييد الشئ بما يعم جنسه يفيد العموم ولافعل يخلو عن فاعل
اى وقع عليه الفعل اى فعل كان محذوف الفاعل كان نحو ضرب زيد
فان زيد مفعول به وقد وقع عليه فعل الفاعل المحذوف ونحو اعطى زيد
درهما ومنهم من قال اضاف الفعل الى الفاعل ليخرج زيد فى ضرب زيد
لانه لم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فاشكل عليه نحو اعطى زيد درهما
فان درهما مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل فدفعه بان زيد فاعل
حكما فجعل الفاعل فى عبارة المصنف شاملا لمفعول مالم يسم فاعله
وطى هذه المسافة البعيدة لم ينفعه اذ يخرج ح اعجبنى ضرب عمرا فان عمرا
مفعول به ولم يقع عليه فعل اسند الى الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه كونه
بما وقع عليه الفعل عبارة فيدخل فيه ضرب زيد عمرا مع كذبه وماضرب
زيد عمرا لان العبارة دلت على وقوع الضرب على عمرو ولولا دلالته لم يفد
دخول حرف النفى نفى الوقوع ويخرج زيد ضربته لان زيدا وان وقع
عليه فعل الفاعل لكن العبارة لم تفده بل افاد كونه محكوما عليه بالمضروبية
ولزم من ذلك كونه مما وقع عليه الفعل واجاب الرضى عن النفى بانه يدل على
وقوع عدم الضرب على زيد وضعفه لايخفى اذ فرق بين الدلالة على نفى
وقوع الضرب و وقوع نفى الضرب ولو اعتبر الدلالة الضمنية لزم كون

زيد ضربته منه على انه لاينفعه فى دفع اضربت زيدا و يدخل فى التعريف
نحو ما زيد وضارب زيد ولزيد ضربته من مفاعيل دخل عليها لام التقوية
اعنى مفعول شبه الفعل ومفعول فعل محذوف اومؤخر فانه يدخلهما لام
تقوية العمل لان اللام لزيادتها فى حكم العدم وكذا ما زيد فيه حرف
جار (وقد يتقدم على الفعل) مع مشاركته الفاعل فى شدة اقتضاء
فعل له وامتناع تقدم الفاعل فلدفع ايهام ذلك المشاركة وامتناع التقديم
فيه خصه ببيان تقدمه مع ان المفعول فيه وله والمفعول المطلق يشاركه فيه
وتخصيص الفعل بالذكر عادته والمراد معلوم لكن بعض مايشابه الفعل
لضعف عمله لايتقدم عليه معموله وهو اسم التفضيل ولايتقدم على المصدر
ايضا لانه فى تقدير ان مع الفعل وما فى حيز ان لا يتقدمه ولم يفصل التقدم
الى الجواز والوجوب لان تقديمه انما هو لتضمنه ماله صدر الكلام ومعرفة وجوب
مايتضمن ذلك مفروغ عنها واما وجوب تقديمه فى قوله تعالى فاما اليتيم
فلا تقهر * فمن فروع مسئلة وجوب الفصل بين اما وجزائه وتعذر الفصل
بدون تقديمه و يجب تأخيره اذا اكد عامله بمشددة او مخففة نحو اضربن
زيدا المشابهة العامل بان فلا يتقدم على ما فى حيزه كما لايتقدم شئ على ان
وكذا اذا كان عامله فعل التعجب اوصلة للحرف لفظا ومعنى (وقد يحذف
الفعل) الناصب للمفعول به (لقيام قرينة جوازا) قد علم ذلك من بيان حذف
الفعل فى بحث الفاعل اذ لم يقيد الفعل بكونه لازما والمراد اعم من الحذف
وحده او مع المفعول والقرينة اما لفظية (كقولك زيدا لمن قال من اضرب)
فانه فى تقدير اضرب او ضرب بى زيدا بقرينة السؤال او معنوية كما تقول
لقاصد الضرب زيدا ولم يتعرض لحذف المفعول به لانه علم واجبه وجائزه
فى بحث التنازع (ووجوبا فى اربعة ابواب) قد مر له خامس وهو موضع
يجب فيه حذف الفعل المتعدى للفاعل وسيأتى سادس حذف الفعل المتعدى
العامل فى الحال المؤكدة وليس الاغراء سابعا لانه سماعى صرح به المصنف
فى شرح المفصل فى بحث التحذير ولا المنصوب بالمدح ونظائره ثامنا لان
كلها فى الاصل منادى كما حققه الرضى ونحن نفصله لك فى بحث حذف حرف
النداء تكميلا له ولا المندوب تاسعا لكونه ملحقا بالمنادى (الاول سماعى نحو امرء)
بفتح الراء لان عينه وعين ابنما تابعان للامهما (ونفسه) اى دع امرء او نفسه
اى مع نفسه والمعنى اما الامر بالهجر عنه او بترك الانتقام عنه لان نفسه

يجزيه او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكماله وقوله ونفسه لامحالة
عطف على امرء اولبس يحتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضى
والواو بمعنى مع اوللعطف خفى (وانتهوا خيرا لكم) اى انتهوا عما انتم فيه
من التثليث واتوا خيرا لكم من كل شئ لامن التثليث اذلاحسن له حتى يصح
تفضيل التوحيد عليه ومنه حسبك خيرا لك اى حسبك ما حصل لك
مما انت فيه وائت خيرا لك ومنه وراءك اوسع لك اى تأخر عن هذا المكان
وائت مكانا اوسع لك فتقدير ائت لاطراده فى نظائر الاية خير من تقدير يكن
اى انتهوا يكن خيرا لكم لا لان حذف كان بدون حرف الشرط مفقود
فى الكلام ومن تقدير انتهاء خيرا لكم كما لا يخفى وعلى هذا التقدير لبس مما
نحن فيه (واهلا) اى ذات اهل اى اتيت مكانا تتأهل فيه ولا تبقى فردا
(وسهلا) اى وطئت مكانا سهلا لاتتألم فيه قدماك ومما جعل منه هذا
ولازعماتك وجعل التقدير هذا هو الحق ولا زعم زعماتك يقال فيما اذا ظهر
هذا على خلاف اقوال زاعم وانا اقول يحتمل ان يكون لانفيا للجنس
اى هذا حق ولاشئ من زعماتك حق فلا حذف الا الخبر لاوهو كثير ومما
جعل منه من انت زيدا قال الرضى اصله فيمن صار سمى زيد وهو دنى
وزيد عال وتقديره من انت تذكر زيدا والجملة حال من معنى من انت
فانه فى معنى من تكون ويقال ايضا فيمن يذكر عظيما بسوء ونحن
نقول هو منصوب بنزع الخافض المتعلق بمعنى من انت اى من يكون
لاسم زيدا ولزيد تتكلم به لاجلك او تتكلم به ويقال فى الفارسى توجه
كس اين نام تا چه كسى مرا اين كس را كه سخن او كوبى و بروى برفع
زيد وجعله الرضى خبرا مبتدأ واجب الحذف والجملة حالا اى من انت كلامك
زيد والاظهر ان التقدير من انت هو زيد اى هو رجل المشهور المعروف
كما يقال انا ابو النجم ومنه عذيرك من فلان اى احضر عذيرك من اجل فلان
حيث فعلت به مايكره فانك معذور بما فعلت به لانه استحق لذلك وفعل بك
ماهذا جزاؤه والعذير بمعنى العاذر وقد يستعمل فى فعل يعذر عليه ومنه اهلك
والليل اى ادرك اهلك مع الليل بمعنى لايسبقك الليل فى الادراك فالواو بمعنى مع
اى ادرك اهلك واسبق الليل فالواو للعطف والعامل المحذوف وجوبا متعدد
ومنه كليهما وتمرا اى اريد كليهما وتمرا قال الرضى اصله ان شخصا كان بين يديه سنام
وزبد وتمر فقال لاخر اى هذين تريد مشيرا الى السنام والزبد فقال ذلك

لكن قدر اعطنى ولايخفى ان المناسب ماقدرنا ومنه الكلام على البقراى ارسل
ومنه احشفا وسوء كيله اى اتجمع حشفا وسوء كيله والحشف بالتحريك
اردأ التمر اوما لا نوى له لضعفه اوالتمر اليابس الفاسد كذا فى القاموس ومنه
كل شئ ولاشتمة حر اى افعل كل شئ ولاتفعل شتمة حر ومنه فان تأتى فاهل
الليل والنهار اى فتأتى من هو اهلك بالليل والنهار ومنه ديار الاحباب اى
اذكر ومنه قولهم كاليوم رجلا اى لم اركرجل اليوم رجلا قال الرضى
وجوب الحذف فى جميع ذلك وغيره لكونها امثالا و الامثال لا تغير وجعل
اللباب المثال الاخير جائز الحذف هذا ولم يتعرض لحذف المفعول به
لانه علم من بحث التنازع (الثانى) من ابواب وجوب الحذف والاول
من ابواب الوجوب قياسا (المنادى) النداء بالضم والكسر الصوت ونا ديته
ونا ديت به تسمية المنادى منا دى ظاهرة (وهو) سواء كان لازم النداء
فى السعة مما جاء على مفعلان نحو ملامان بمعنى اللئيم وملكعان بمعنى
اللكع والغالب فيه السبب وينــدر مكرمان للكريم وجوز ابن مالك
استعمال مفعلان لغير النداء فى السعة على قلة ومن كلمتى فل بمعنى
فلان وفلة بمعنى فلانة ومن نومان بمعنى كثير النوم وذكر ابن مالك نومان
وملام ايضا ومما جاء على فعال فى سب المؤنث وعلى فعل فى سب المذكر
نحو يالكاع ويالكع ويالاكعة وهما قياسيان اولم يكن لازم النداء (المطلوب
اقباله) اى توجهه اليك توجهه اماحدوثا او بقاء كما فى نداء المقبل اليك
توجهه قبل النداء اى ماوضع لمطلوب الاقبال فيدخل فيه ياالله وياجبال
مما يستحيل فيه الاقبال وياطير مما لايصح فيه طلبه لان كل ذلك موضوع
لمطلوب الاقبال استعمل فى غير موضوعه ويدخل فيه المندوب بيا لانه
موضوع لطلب الاقبال مستعار للتفجع بخلاف واعبد الله فانه المتفجع عليه
وكلمة وانائب مناب اتفجع فواعبدالله فى معنى اتفجع على عبد الله فنصب
بنزع الخافض تخفيفا ولم يعد المندوب فى مواضع وجوب الحذف ولم يجعلها
خمسة لان بعضه منادى وبعضه كالمنادى فاكتفى فى مقام عد الابواب
بالمنادى مرتبة على تفاوت بينهما فى ما يعد (بحرف) فيه رد على ابى على
جعل حرف النداء اسماء افعال لانه جاء منها ماهو على حرف واحد
بخلاف اسم الفعل بل بخلاف الاسم المستقل فى التلفظ فانه لم يجئ اقل
من حرفين (نائب مناب ادعو) فى شغل محله لافى العمل والا لم يكن المنادى

محذوف الفعل لقيام قرينة خلافا للمبرد حيث رأى امالة يا بخلاف سائر الحروف فجعلهم امارة سده مسد الفعل من كل وجه والمتبادر منه ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل فى العامل لكن هذا خلاف ما نقل عن سيبويه انه قال اصل يازيد يا اياك اعنى وكانه رأى ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد فيناسب التقديم للاختصاص والمصنف خالفه لما رأى انه كثيرا ما ينادى المتوحد وتقدير ادعو انسب بمقام النداء كما لا يخفى وانسب منه تقدير انادى ولما كان النيابة توهم وجوب ذكر الحرف فيلزم خروج يوسف اعرض دفعه بقوله (لفظا او تقديرا) ومما يلزم فيه النيابة لفظا لفظ الله والمنادى المحذوف وسيأتى سائر ما يلزم فيه ومن لطائف الشراح ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعمدة فى انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه فى معنى اقبل فكذلك المفعول فاعل فى القصد ولذا بنى على ما يرفع به وللمنادى احوال تعرضه بالنداء هى اهم فى باب النداء من نصبه الذى هو امر معلوم من كونه مفعولا به فقدمها على بيان النصب وقيل لان غير المنصوب اكثر من غيره فضبط اولا الاقل و بين الاكثر بانه سواه فتأمل (ويبنى) اى يجب بناء المنادى فى السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب ويندفع بالتنوين خلافا ليونس وقوله اقبس لانه لا مجال لتنوين التمكن فى المبنى الا ان يقال المنادى مبنى يشبه المعرب كما يعرف منه معرفة حال توابعه وفيه رد على الكسائى حيث جعله مرفوعا بلا عامل كما جعل المنصوب منه منصوبا بلا عامل اما لطوله وهو منقوض بالمنادى النكرة واما لان المنصوبات اكثر واختلف فى عود المحذوف للتنوين بعد سقوط هذا التنوين بالنداء فيما زاد حرفه الاصلى على واحد فاوجب الخليل يا قاضى ويونس يا قاض بالكسر وايضا فى وجوب يامرى كذا فى التسهيل (على ما يرفع به) عدل اليه من قول النحاة على الضم لظهور خلله والمراد على ما يرفع به لو لم يكن منادى قيده به ابن مالك وهو واضح فى بيان حال المثنى والمجموع بخلاف توجيهه بان يرفع حال عن الضمير على انه يوهم بناء المثنى والمجموع على النون لان النون ما يرفع به الا ان يقال المتبادر ما يرفع به ما علم سابقا ولم يعرف بعد ان النون يرفع به (ان كان مفردا) اراد به ما ليس بمضاف ولا شبه مضاف تجوزا متفرعا على كون المفرد بمعنى ما ليس بمضاف بقرينة جعل حالا مقابلا من المنصوبات وسلبيتة شبه المضاف (معرفة) اما قبل النداء

او بقصده على التعيين فى النداء ونبه عليه بقوله (مثل يا زيد ويا رجل) وفيه رد لمذهب المبرد انه لا يجوز نداء العلم لامتناع تعريفين لا لما قيل انه لا بأس عند اختلاف السبب لانه يستلزم جواز تعريف المضاف الى المعرفة والعلم باللام بل لان لا يفيد التعريف بدون قصده ومثل للتثنية والجمع (ويا زيدان ويا زيدون) دون يا رجلان ويا مسلمون تنبيها على ان تثنية العلم او جمعه لا يستلزم اللام فى النداء لان تعريف النداء يغنيه عن اللام وفيه تنبيه على ان المراد بالمفرد ليس ما يقابل المثنى والمجموع ومما يهمك ان تعرفه ان اثنى عشر فى حكم المثنى عند سيبويه لان الجزء الثانى لمعاقبته النون بمنزلته فتقول فى ندائه يا اثنى عشر فلا تقدر الضمة كما تقدره فى خمسة عشر وعند الكوفيين فى حكم المضاف لمشابهته به فى حذف نونه فتقول فى ندائه يا اثنى عشر نقله الرضى عنهما هكذا فى ندبته وقال اجاز ابن كيسان الوجهين وبناء المنادى على ما يرفع به لفظا او تقديرا او محلا نحو يا زيد ويا فتى ويا هذا واستثنى من المفرد المعرفة المستغاث بقسميه حيث قال ويخفض بلام الاستغاثة الخ وابقى فيه القسم الثالث منه فانه مبنى على ما مر ومايستغنى لظهور كونه مستغاثا عن اللام والالف على ما فى التسهيل وسيستثنى العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر وينبغى ان يستثنى منه ومن قوله وينصب ماسواهما ايضا منادى الذى يلحق اخره الف لبعده والمنادى بالغير المصرح به بانه يلحق باخره الالف والهاء فيقال ياهناه صرح به الرضى فى بحث الندبة والتسهيل ويضم الهاء تشبيها بهاء الضمير او يكسر لدفع التقاء الساكنين والمنادى المضمر فانه جاء فيه يا انت ويا اياك على الاصل (ويخفض) اى المنادى (بلام الاستغاثة) اى بلام هو شايع فى الاستغاثة فانه يدخل على المنادى دلالة على انه ينادى للاغاثة قيل هى لام زيدت لتقوية عمل الفعل المحذوف والاظهر انه لام زيدت علامة للاستغاثة اذ لا وجه لتقوية العمل فى هذا القسم دون غيره وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب ويأتى بعد هذا المنادى المستغاث له بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فتقول يا لله للمسلمين واورد انه لابد من التعرض للخفض بلام التعجب نحو يا للماء فى مقام التعجب عن الماء وبلام التهديد نحو يا للغلام لاقتلنك ليصح قوله فيما بعد وينصب ماسواهما وقد اندفع بتفسيرنا لام الاستغاثة ويؤيده قول ابن مالك باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها ومنهم من قال لام التعجب

والتهديد من فروع الاستغاثة كانه ينادي و يستغاث المتعجب منه و يقال
تعال لا تعجب والخلاص من التعجب و ينادي المهدد يقال تعال اغثني بتمكينك
اياي من قتلك لا قتلنك والخلاص منك ومن عداوتك وفيه ان التعجب
والتهديد يكون في حضور المتعجب منه فلا معنى لطلب الاتيان فيه وانه
لا معنى للاستغاثة بالمهدد في تمكين القتل لانه ليس شانه تلك الاغاثة والوجه
ان يقال يستغيث المتعجب منه لنفسه في دفع التعجب الذي لا يطيقه بان يغير
حاله الذي يتعجب منه و يستغيث المهدد ليغيثه في دفع القتل بان يغير
حاله و يترك موجب قتله او يغيث نفسه و ينجيها من القتل بذلك التغيير
وقد يكسر لام التعجب والتهديد (نحو يا لزيد) سواء كان في مقام الاستغاثة
او التعجب والتهديد وبقصد جعل التمثيل محتملا لجميع ما قصد بيانه لم يذكر
المستغاث له لانه مع المستغاث له لا يحتمل اخويه (و يفتح) المنادى (لالحاق
الفها) اي الاستغاثة (ولا لام) فيه تقييد لالحاق الالف لا للفتح حتى يتجه انه
يفيد انه لا يفتح لالحاق الالف مع اللام ولا يفيد ان الالحاق مشروط بعدم
اللام لا يقال الفتح ضروري الالف فكيف يتوهم انه لا فتح بالالف مع اللام
لانا نقول الالف ليس ضروريا فيجوز ان ينقلب ياء بمقتضى الخفض الذي
اقتضاه الكسرة ووجه عدم اجتماع اللام والالف عند بعض ان الاصل
الالف واللام نائب عنه فلا يجتمعان وعند بعض تنافي اثريهما لا يقال لا تنافي
في يا احمداه بين مقتضي الالف واللام لانا نقول لم يدخله اللام طردا للباب
لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية ومقتضى الاخر
اعرابية لانا نقول لا يقتضي الالف الا فتحة ما قبلها اعرابية كانت او بنائية
الا ترى انه يقال في الوقف على زيد ازيد بالالف وفتحة ما قبلها وبعد هنالك
نظر لانه لا يلزم فتح المنادى لالحاق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المثنى على
ما يرفع به الالف نحو يا زيداناه و يا زيدوناه الا ان يقال لا يلحق الالف المنادى
في التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها والا لم يكن الاعراب
في اخر الكلمة ولا يختلف اخر المثنى به فتأمل جدا ولك ان تقول فاعل يفتح
(نحو يا زيداه) فيخرج عن الحكم المثنى والمجموع فان قلت اذا جعل منه
علما ومنك بكسر الكاف يقال يا منهوه و يا منكيه اذ حكم الف الاستغاثة
حكم الف الندبة صرح به الرضي فلا يصح قوله فيما بعد وينصب ما سواهما
قلت هذا داخل في المنادى المفرد المعرفة اذا الحق علامة الاستغاثة لا ينافي

على الضم المحلى على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق المستغاث لا المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف اخر ما فيه الف قلت بحذف الالف الاول عند النحاة والمص يكتفى بالالف الذى فى الاخر ولا يلحق الف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس كان يقتضى قلبها واوا او ياء كما هو حكم الحاق الف التثنية وله نبذ اخر من الاحكام يفصله القوم فى الف الندبة فاقتدينا بهم خوفا من الاسئام بطول الكلام فى هذا المقام (وينصب) اى يبنى على نصب كان له فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل ولانه ان اريد نصبه لفظا فيشكل بقولنا يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مبنيا على الفتح وكذا يا مثل ما رايت وغير ما رايت وان اريد نصبه اعم من اللفظى والمحلى فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاثة والمفتوح بالفها كذا فلا معنى لتخصيصه بقوله (ماسواهما) قيل اى ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث ويشكل بقولنا يا غلام زيداه فالضمير راجع الى المفرد المعرفة والمستغاث المخفوض والمستغاث المفتوح لانه لم يجمع الضمير لجعل المستغاثين واحدا لجامع المستغاث وكان الاظهر ماسواهما وقد فصل ماسواهما بقوله (مثل يا عبد الله) اى مضاف خال عن علامة الاستغاثة (ويا طالعا جبلا) اى شبه المضاف كذلك وما يأتى بعده ما لا يتم بدونه وهو معموله او معطوفه الذى لا يفيد بدونه سواء كان المعطوف والمعطوف عليه علما لشئ اولم يكن خلافا للاندلسى وابن يعيش فى غير العلم مثل يا ثلثة وثلثين فانه قصد بهما عدد مخصوص ولا يفيد ذكر ثلثة لو سكت عن ذكر ثلثين بخلاف يا زيد وعمرو اوالمنادى الموصوف بالجملة لانه يعتبر فيه نداء الموصوف لا وصف المنادى لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة (وهذا القسم) من شبه المضاف مخصوص بالمنادى حيث ينصب المنادى الموصوف بالجملة دون اسم لا فالموصوف بها بل يبنى على الفتح لان الظاهر ان الوصف يلحق بالشئ لا من تتمته وانما عدل عنه فى المنادى لداع لم يوجد فى غيره فكان ينبغى ان يكمل تفضيله المبهم بان يضم مع قوله يا طالعا جبلا يا ثلثة وثلثين ويا رجلا يوصف بالمناقب ولو وصف هذا المنادى بمفرد ينكر المفرد لاعتباره قبل النداء اذ لا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء واعتبار بعضها بعده هذه اقسام شبه المضاف على ما فصلوه فى هذا المقام ولم يزيدوا عليه لكن ذكر الرضى

في بحث

في بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبه المضاف وكلام المصنف في ايضاح المفصل يدل عليه وسينقل لك ذلك الكلام في بحث توابع المنادى فحوط على هذا البحث فانه مما يخص الخواص وفي جعل المنادى الذى هو اسم يصح دخول اللام عليه مثل ضارب زيد وطالع جبلا واجب النصب خلاف ثعلب فانه يجوز ضمه كالنصب فقد رد عليه المصنف بايجاب النصب واكده بالتمثيل بقوله ياطالعا جبلا وفي اعمال طالعا في جبلا اشكال اذ لم يوجد فيه اعتماد شرط في الاعمال ولوقدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع قال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الاشياء الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة ياضاربا غلامه وياحسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثالهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولايقال في السعة جاءنى الحسن وجهه بل قد يجيء في الشعر هذا كلامه وقد عرفت لتقدير الموصوف محذورا آخر وقال الفاضل الهندى في الارشاد اصله ياايها الطالع مثلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغنى عن ايها كما قالوا ان اصل يارجل ذلك وذكر المصنف ايضا في بيان وجه عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس ان اصل يا رجل ياايها الرجل وبشهرة التمثيل في كتبهم اجترا البعض فقال مما يعتمد عليه الصفة حرف النداء فاعتمد على التمثيل وظن الخلل في بيان ما يعتمد عليه الصفة في مقام التفصيل (ويارجلا لغير معين) نبه به على ان النداء لايستلزم التعيين وماسوى المنادى المعرفة مالم يقصد به معين لاماسوى مالم يكن معرفة قبل النداء حتى يتناقض التمثيل للمعرفة بيا رجل والتمثيل للنكرة بيا رجل على قولنا ياضاربا للتنصيص على ان نداء النكرة لايستلزم وصفها على ما زعم الفراء والكسائى وجعلا ياضاربا في تقدير موصوف اى يا رجلا ضاربا (وتوابع المنادى المبنى) اراد به العهد والمتبادر ماذكر بلفظ البناء سابقا فخرج عنه المستغاث المفتوح ولم يرد ما قال الرضي وغيره وينبغى ان يقيد المنادى المبنى بغير الذى في آخره الف الاستغاثة على ان ما ذكره ليس بصالح لانه ينتقض بيالزيد ونا ويمكن ان يستغنى عن التقييد واعتبار العهد المذكور ويقال الكلام في المنادى المبنى وقوله ترفع على لفظه يرشد انه مبنى على تقدير

ان يكون فى لفظ المبنى ما يرفع به وينصب على محله تعلى اطلاقه وفيه تنبيه على انه ليس النصب على لفظ المبنى وان كان فيه صح لا يقال الفتح كما يرفع به فى العروض فلم يجعل النصب محمولا عليه لانا نقول لانه يشبه حركة حروف الكلمة فى غير الاخر بشدة اتصال الالف بها واحترز بقوله المبنى عن المعرب نحو يا الكهول والشبان فانه لا يجوز فيه الا الجر على خلاف اعجبنى ضرب زيد عمرو بالرفع حملا على محل زيد المجرور بالاضافة وعلى خلاف ما زيد بقائم وكاتبا وعلى خلاف ما من احد فى الدار ولا زيد (المفردة) يدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة وما يقابل المضافة كما سبق ولولا ذكر شبه المضاف فى المنصوب وجعله حكم المستثنى من حكم المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه المضاف فى المفردة الى تكلف جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة او حكما لان شبه المضاف مفرد حقيقة نعم لا يدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية فينبغى ان يقال وتوابع المنادى المبنى المفردة والمضافة بالاضافة اللفظية ولو قيد المضافة بالحقيقة لسهل ادخال ذلك المصنف فى المفردة بجعلها اعم من المفردة حقيقة او حكما قال الرضى ذلك البيان من المضاف لظنه ان المضافة مطلقا تنصب حيث ذكر فى شرح المفصل الرفع فى قوله ياذا المخوفنا بمقتل شيخه وقوله ياصاح ياذا الضامر العنس وجهين احدهما ان جعله صفة للمبهم نزله منزلة المفرد لان اسم الاشارة لا يوصف الا بالمفرد فكانه قال ياذا الضامر العنس برفع العنس وثانيهما ان اللام بمعنى الذى فهو فى حكم ياذا الذى ضمرت عنسه والموصول مع صلته فى حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف ولو قيل الذى ضمرت عنه حركة لم يكن الا الرفع وكذا ما كان مثله ويزول علته فى يا زيد الحسن الوجه مع انه يجوز دفعه اتفاقا هذا كلامه وهذا لا يرشد الى ما ظن بالمصنف لجواز ان يكون اشكال المصنف ان وصف المبهم هو المنادى حقيقة فينبغى ان يجب نصبه حين كونه مضافا ولا يلزم منه انه اوجب النصب فى المضاف اللفظى نعم يتجه عليه ان وصف المبهم فى المثالين لم يخرج بالتوجيهين عن كونه شبه مضاف فيلزم وجوب نصبه ودفعه بان لا يجعل ذا فيهما وسيلة نداء الوصف بل يجعل ذا فيهما مقصودا (من التأكيد) اى المعنوى اطلقه اعتمادا على اشتهار امر التأكيد اللفظى فانه قال فى الايضاح شرح المفصل انا لم نقصد بالتأكيد الا التأكيد المعنوى لا التأكيد اللفظى

واما

واما التأكيد اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو الا يرى انك تقول يازيد زيد ليعملات فتأتى به على هذه الصفة فكذلك ههنا ولو بين ذلك واستثنى مع البدل ونحو يا زيد وعمرو لكان انفى للبس وابين للحكم هذا كلامه فمن قال اطلقه لان المختار عنده كونه كالنعت فان كان الاغلب كونه مثل متبوعه ظهر منه اثر قلة التصفح (والصفة) يعنى النعت فيه رد على الاصمعى حيث منع وصف المنادى لكونه مشابها لضمير الخطاب ولا يوصف الضمير والجهة الاقوى انه واقع موقع ضمير المخاطب الشبيه بحرف الخطاب المنزل منزلته فى البناء لكن الاستعمال يرد القياس فلتأكيد الرد خصها بالتمثيل وجعله الصفة المرفوعة خبر مبتدأ محذوف و المنصوبة مفعول اعنى وتفسير يا زيد العاقل بانت العاقل ويا زيد العاقل باعنى العاقل رد (وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) اختاره على المعطوف بحرف مع اللام لئلا يدخل فيه الله فانه لايمتنع دخول يا عليه كما سيجى وكذا نحو الرجل منطلق علما ونحو الاسد مجازا عن الرجل الشجاع فانه لايمتنع دخول يا عليهما على ما فى التسهيل فمن قال اطال بلا طائل فهو جاهل قائل وما يمتنع عليه دخول يا يمتنع دخول كل حرف من حروف النداء عليه فاختاره على حرف النداء للاقتصار على نهر بما يدخل فى الممتنع دخول حرف النداء على لفظة الله فانه يمتنع دخول ماسوى يا عليه (ترفع) حملا (على لفظه) يراد به ما يشمل المحل القريب والتقدير (وتنصب) حمله (على محله) وفى درجها فى تعريف التابع حال رفعها وجعل اعرابه لفظية وكونه علما لشئ من المعانى المقتضية اشكال لبس له بغير عقدة التكلف انحلال تعرفها ان كان منك لفهمك اعمال واختلفوا فى وجه تنزيل حاشه البنائية منزلة الاعراب فقيل لعروضها بعروض يا كعروض الاعراب بعروض العامل وقيل لاطرادها كاطراد الاعراب وزيفه الرضى بالنقض باطراد كسرة هؤلاء مع انهما لم تنزل منزلة الاعراب ويرد عليه بان معنى الاطراد والحكم الكلى كقولنا كل منادى مبنى على ما يرفع به وذا لايتحقق فى هؤلاء ويرد انه يتحقق فى الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انه لم ينزل ضمها منزلة الاعراب وقد قدمنا لك ما يرشدك الى انه بمنزلة رفع الفاعل فاقبل عليه فانه على احسن الطائل (مثل يا زيد العاقل والعاقل) فيه نشر على ترتيب اللف او على غير ترتيبه (والخليل) بن احمد الذى قيل فيه انه

لم يسبق احد مثله في النحو ولم يخلف احدا مثله وقال السيد السند في شرح الكشاف انه اعلى كعبا من سيبويه (في المعطوف) متعلق بقوله (يختار الرفع) قدم عليه للحصر لانه محل النزاع دون غيره من التوابع بل الاتفاق على اختيار النصب فيهما اذ جهة ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى في الحقيقة منتف وجهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبني تابعا لمحله قائمة ووافقه سيبويه والمازني وحكى سيبويه ان اكثر ما سمع في ذلك الرفع ويتجه على ذلك الاختيار ان كون المعطوف منادى في الحقيقة يقتضي اختيار النصب في شبه المضاف والمضاف بالاضافة اللفظية لانهما ينصبان حين الكون منادى (فابو عمرو) بن العلاء امام القراء (النصب) لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب الطير (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف (كالحسن فكالخليل) اي فيختار الرفع كالخليل (والا) فيختار النصب (كابي عمرو) وتقديرنا اوفق بالسياق من تقدير فهو كالخليل والمراد بقوله كالحسن على ما نقل عنه مذهب المبرد العلم الذي مع اللام ويجوز نزع اللام عنه وهو العلم الذي كان في الاصل صفة او مصدرا او جنسا مشعر المدح كاسد اوذم ككلب ولم يصر علما بالغلبة فانه ح يصير علما بلا لام ويدخل عليه اللام للمح الوصفية بخلاف ما صار علما بالغلبة فانه لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام كالنجم والصعق او مع الاضافة كابن عباس لانه لا يستعمل في المعين الا بتعريف عهدي فاللام جزء فيه فلا يمكن نزعه عنه وما لم يكن كالحسن مما ليس علما كذلك وهو قسمان علم لا يكون كذلك كما عرفت وما ليس بعلم نحو الرجل في نحو يا زيد والرجل فانه لا يجوز نزع اللام عنه للزوم البناء من غير ظهور كونه مفردا معرفة لخلوه عن افادة التعريف وبعده عن حرف النداء الذي يفيد التعريف مع قصده فيتقوى المانع عن جعله منادى بلزوم المانع عنه فيرجح جانب كونه تابعا لكن قيل الحق ان تفسير مثل الحسن بمطلق العلم فان المبرد صرح بان المختار في العلم الرفع وفي غير العلم النصب لخلو اللام عن التعريف في العلم فهو كالعدم (والمضافة) عطف على المفردة وقوله (تنصب) عطف على يرفع الخبر عطف معمولين على معمولي عامل واحد اذ العامل في صفة المبتدأ هو بعينه العامل في الخبر فتفطن ولا يجعل التقدير وتوابع المنادي المضافة لانه يدخل فيه تابع المستغاث باللام مع انه لا ينصب وفي ايجاب نصب التوابع المضافة بالاضافة المعنوية رد على ابن الانباري في تسويته

بين المضافة تلك الاضافة والمفردة وكانه وقع فيه من مشاهدة الرفع فى المضاف بالاضافة اللفظية فظن انه لا فرق بينه و بين المضاف بالاضافة المعنوية كما لم يكن بينهما فرق فى حال وقوعهما منادى (والبدل والمعطوف غير ما ذكر) من عطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ولذا لم يقل والمعطوف بحرف غير ما ذكر ومن لم يتنبه له فسر المعطوف بالمعطوف بحرف وجعل قوله غير ما ذكر بمعنى غير الممتنع دخول يا عليه وفيه خلاف المازنى والكوفيين حيث جوزوا يا زيد وعمرا بالنصب على ما فى التسهيل (حكمه حكم المستقبل مطلقا) سواء كان تابعا للمبنى او المعرب وسواء كان مفردا ومضافا ومثل ابو على للبدل يا زيد زيد وتبعه جار الله فى المفصل وقال المصنف فى ايضاح المفصل هو غير مستقيم وانما هو من باب التأكيد اللفظى والاولى ان يمثل بغيره فيقال يا رجل زيدا ويقال يا زيد عمرو على تقدير ان يكونا اسمين لمسمى واحد هذا كلامه وتبعه الرضى ونحن نقول البدل تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه فقولنا يا زيد زيد ان قصد بالتلفظ بالاول دفع ازالة غفلة السامع و بالثانى القاء اللفظ اليه بعد تيقظه فهو بدل والاول فى حكم الطرح وان اريد بالثانى دفع الغفلة وتقرير الاول فى ذهن السامع فهو تأكيد وههنا اشكالان قويان اختفيا عن كل نظر احدهما انه كيف جعل البدل والمعطوف هذا من توابع المنادى وهما ليسا باعراب المنادى ولا بما هو بمنزلة الاعراب له فهل للتابع فى باب المنادى معنى آخر وثانيهما انه كيف فرق بين البدل والمعطوف بالحرف حيث جعل البدل مطلقا فى حكم المستقل دون المعطوف بالحرف والبدل المعرف باللام ايضا مما يمتنع دخول حرف النداء عليه (والعلم) اى المنادى العلم بقرينة المبحث (الموصوف) لا مطلقا كما هو عند الكوفيين بل الموصوف (بابن) وابنة ولا حاجة الى التقييد بالافراد لان المثنى والمجموع لا يكونان علمين اذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير كذا فى الرضى وفيه انه قد يجعل المثنى والمجموع علما الا ان يقال يختار فتحه ايضا وح لا يصير معنى اختيار فتحه جواز الضم كما هو المشهور المسطور بل جواز الضم فى غير المثنى والكسر فى المثنى و يتجه انه يجب الفتح فى الجمع (مضافا) بخلاف يا زيد الابن لعمرو (الى علم) لا الى غيره و بعض البصريين يجعلون كل منادى موصوف بمضاف الى لفظ الموصوف كذلك نحو يا ضل بن ضل لمن

لانسب له معروفا و ياسيد بن سيد و يافلان بن فلان ولابد من قيد آخر وهو
اتصال الموصوف بابن ليخرج يازيد الفاضل ابن عمرو ولبس جعل باين صلة
للاتصال المضمن للموصوف باهون من القول بفوت القيد وقوله (آخر)
يخرج بظاهره يامحمد بن محمد اذليس المضاف اليه علما آخر والالم يكن مشتركا
الاان يقال اكتفى فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع و يرد
بعد محمد بن محمد اذا اريد وصفه بانه ابن نفسه غير مبال بالنسب الاان يقال
اكتفى بالمغايرة التى حصل من جعله ابن نفسه فهو باعتبار انه اب مغاير لكونه
ابنا ولو خولف المشهور وجعل علما مضافا الى اخر لاندفع بعض الشبهة بلا تكلف
ولقد احسن صاحب التسهيل حيث اسقطه واما عدم تقييد العلم بالمبنى
على ما يرفع به فلان ما سواه لا يتصور فيه البناء او خلاف الفتح فتأمل
(نختار فتحه) خلافا لمن اوجبه ولما كان هذا الحكم متوقفا على معرفة
ان التابع المضاف ينصب اخره عن بحث التوابع وارجاعه الى بحث التابع
بان يقال المقصود وان الابن المضاف الى علم اذا وصف به العلم يتبعه موصوفه
فى الحركة بعيد ولافتقار بحث نداء المعرف باللام ايضا الى معرفة وصف المنادى
اخر (واذا نودى) اى طلب اقبال المعرف باللام وليس المراد انه اذا جعل
منادى لانه لايصح جعله منادى ولانه اذا اريد نداءه لانه لايراد نداء مالايصح
واقبال المعرف باللام على ذى اللام ليخرج نحو الله فانه اذا نودى قيل يا الله
ونحو النجم والصعق فانه لايصح قصد ندائه اذ لايصح ان يقال ياايها النجم
لان العلم لايوصف به ونحو الرجل منطلق علما فانه يقال فيه يا الرجل منطلق
صرح به التسهيل ولا بعد من اخراج المنادى المشبه به مثل يا الاسد على
ما فى التسهيل والحكم لايخص المعرف باللام بل الموصولات المصدرة بال
مثله على ما فى التسهيل وقوله ومن اجلك يا التى هيمت قلبى وانت بخيلة
بالوصل عنى شاذ (قيل) على مذهب البصريين واما الكوفيون فيقولون
يا الرجل (ياايها الرجل) وايها الفلان و ايها المؤمنون و ياايتها النفس
المطمئنة اى يفصل بين يا والمعرف باللام باى الموصوفة التى حذف ما اضيفت
اليه مع تعويض هاء التنبيه التى تناسب النداء و يجبر بها بعد المنادى فى الحقيقة
عن حرف النداء و يجعل لايصال بها كالايصال بيا (و ياهذا الرجل) اى
يفصل بينهما بها او بهذا الموصوف بذى اللام وكون المعرف مقصودا بالنداء
دون الفاصل يستدعى جعل المعرف باللام بدلا الا انه منعهم طلب اى

الموصوفة الصفة وكون البدل مبنيا والتزم الرفع فى توابعه لانه يوجب كونه معربا كما سيعرف لكن ينتقض تعريف البدل فاحفظه وتذكر من تعريفه (ويا ايهذا الرجل) اى يفصل بينهما بايها وذا فيجعل ذا صفة لاى او المقصود بالنداء صفة لذا على ما قالوا ويحتمل ان يجعل وصفا ثانيا لاى وفى هذا الجمع مزيد تشويق الى المقصود زيد تسويف ولم يجعل الرضى الجمع للتوسل بل جعل المقصود بالنداء ذا واى وسيلة لنداء ذا النوع تنافر بين النداء وذا لان وضعه لغير المخاطب ولذا يتصل به حرف الخطاب والمنادى مخاطب فناسب التوسل فى ندائه لدفع التنافر ولا دليل فى التزام رفعه على انه المقصود بالنداء لان تابع المنادى تابع لفظه مطلقا صرح به الرضى نفسه وليس لك ان تنكر علينا كون حرف التنبيه ملحقا دون ذا فى ايهذا بان الرضى جعل هذا وصفا لاى لان الحق معنا بلا ريبة قيل لا ينحصر نداء المعرف باللام فى الصور الثلث بل من صورها حذف اللام كما فى يا زيدان ويا زيدون فان تثنية العلم مع اللام كجمعه وحرف النداء يغنى غنائه فيحذف اللام ويدفعه ان يا زيدان تثنية المنادى لا نداء تثنية العلم وتثنية المنادى العلم لا تستدعى اللام لان نقصان تعريف العلم بالتثنية المستدعية لتنكيره ينجبر بتعريف النداء ولا يحتاج الى جبره باللام ولا يجاب بما قيل ان نداء الزيد ان لبس نداء المعرف باللام لان اللام فى تثنية العلم ليس للتعريف بل لجبر نقصان تعريف العلم لان جبر نقصان تعريف العلم بتعريف اللام فكيف يصح ان اللام فيها ليس للتعريف (والتزموا) يعنى جمهور النحاة (رفع الرجل) خلافا للمازنى والزجاج حيث جعلاه فى سلك سائر الصفات المفرد المعرفة وبعضهم جوز النصب فى صفة هذا دون اى لجواز كون هذا مقصودا بالنداء وفصل بعضهم وقال ان كان الوصف مما يستغنى عنه هذا وهو المشتق العام نحو يا هذا الابيض يجوز فيه النصب لانه ليس المقصود بالنداء لان هذا وان كان مما لا يستغنى عنه نحو يا هذا الرجل او يا هذا العالم من اسم الجنس او المشتق المختص فيلزم الرفع ولك تطبيق عبارة المصنف عليه بان يريد بالرجل ما لا يستغنى عنه ولك ان تجعل ضمير الجمع الى العرب فيكون فيه رد لمذهب غير الجمهور بانه لا يساعده الاستعمال وهو اقتضاء قياس الصرف (لانه) اى لان الرجل (المقصود بالنداء) فله شبه بالمنادى فاعتبر فيه حيثية النداء فرفع وحيثية التبعية فلم يضم اذ له شبه بالبدل فروعى حيثية الوصفية والبدلية فلم ينصب

ولم يضم والاخير تخفيفة الفقير والدليل على كون حركته رفعا لاضما التزام
رفع توابعه فقوله (وتوابعه) مع كونه بيانا لحكم توابعه دليل على التزام
رفعه (لانها توابع معرب) لم يقل توابع المعرب قصدا الى الوحدة بالتنكير
اى توابع معرب واحد وذلك لان متبوعه وان كان ذا اعرابين ضم نداء
كالاعراب ونصب للمفعولية الا ان التابع لاحدى الجهتين ليس الاذا جهة
واحدة فليس له محل كالمتبوعة فتوابعه توابع معرب واحد لامعرب بمنزلة
معربين باعتبار لفظه ومحله وقيل التقدير لانها توابع منادى معرب والمنادى
المعرب لا تابع الا للفظه وكذا ليس لتابع مخفوض المستغاث الا الخفض
ولك ان تقول المراد ان توابع المعرب فى الاكثر تابع للفظه فالحق تابعه بالاكثر
وبكل من هذه الامور اندفع اعتراض الرضى بان مبنى الكلام على احد
الامرين اما ان لامحل للمعرب اذلا تابع لمحله وكلاهما ينهدم بتجويز ان زيدا
قائم وعمرو بالرفع اتفاقا ولايذهب عليك ان قوله لانها توابع معرب ينتقض
بقولك ياايها الذي اكرمنى عمرو بان يكون عمرو عطف بيان لقوله الذى
اكرمنى فانه ليس تابع معرب الا ان يراد انه توابع معرب كثيرا فحمل على غير
المعرب ماعداه واعلم ان قوله والتزموا رفع الرجل جواب مايرد ان الرجل
تابع المنادى المبنى المفرد فينبغى جواز نصبه وقوله ورفع توابعه دفع ما انه
لما صار بمنزلة المنادى المضموم فليجز فى تابعه ما فى تابع المنادى المضموم
من جواز الوجهين فى مفرده والتزام النصب فى مضافه (وقالوا ياالله خاصة)
اى لاينادى بغير الوسيلة الا الله كذا فى الرضى وهو مخالف لما عرف من جواز
ياالاسد وياالرجل منطلق وفى الهندى هذا مستثنى معنوى من القاعدة
المذكورة وقد حقق عدم اندراجه فيها ونحن نقول يعنى ان نداء الله مختص
بيا ولا ينادى الله تعالى من بين احرف النداء الا بها كما فى مغنى اللبيب
وحينئذ ينبغى ان يراد بياالله نداؤه تعالى سواء كان بلفظ الله اوالرحمن اوغيره
اونقول وقالوا ياالله خاصة يعنى قطع همزة الوصل اذ قطعها فى النداء
مختص بهذا الاسم اونقول وقالوا ياالله خاصة يعنى لايقال بحذف حرف
النداء وليس لك ان تقول المراد انه يقال بقطع الهمزة دون الوصل لان القطع
اكثر وجاء الوصل فقيل ياالله حكاه ابو على (ولك) يا مخاطب (فى مثل ياتيم
تيم عدى) اى فيما وقع بعد حرف النداء مكررا ووقع بعد الثانى مضاف اليه
(الضم) فى الاول على انه منادى مفرد معرفة (والنصب) على انه منادى

مضاف

مضاف فصل بينه وبين المضاف اليه بالتأكيد اللفظي وذلك جائز وان لم يجز الفصل بينهما الا في الضرورة والا بالظرف ومن خواص التأكيد اللفظي هذا الفصل والفصل بين لا ومفتوحه وبين ان بغير الظرف واسمه هذا مذهب سيبويه وعند المبرد نصب الاول لانه مضاف الى عدي مقدر لدلالة المذكور عليه كما في بين ذراعي وجبهة الاسد وجوز السيرافي فتح الاول للاتباع وذلك على اصل الكوفيين من جواز فتح كل منادى موصوف بمنصوب والمثال من اول شعر جرير وتمامه ياتيم تيم عدي لاابالكم لايلقينكم في سوأة عمرو التيم العبد ويسمى بتيم الله كما يسمى بعبد الله وفي العرب قبائل يسمى كل منها بتيم وهذا التيم تيم بن عبد مناف اخو عدي خاطب القبيلة وقيل لاابالكم نهاية المدح يعني كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب باب وقيل نهاية الشتم اي ليس لكم اب يذكر ويفتخر به والمراد بالسوأة هجاء لهم قاله حين سمع ان عمر بن لجا شاعر التيم اراد هجاه فاوعد به قومه بانهم ان لم يمنعوه هجاهم واوقعهم في شدة الهجاء (والمضاف) قيده في التسهيل بالاضافة المعنوية اذ لا يجوز في ياضارب الا ما يجوز في غير المنادى (الى ياء المتكلم) الاخصر الى الياء اذلا تعدد في ياء يضاف اليه (يجوز فيه ياغلامي) يعني يجوز فيه كسر اخره مع اثبات الياء مفتوحة وساكنة وكانه اكتفى باعجام الياء وفي بعض النسخ كرر ياغلامي فاحدهما ساكن والاخر مفتوح فالمقدم هو الساكن عند من قال الاصل فيه السكون لانه في اخر الكلمة غير محتاج الى الحركة واجب الالف والواو اللذين اصلهما السكون والمتحرك عند من قال الاصل فيه الفتح لان الكلمات الموضوعة على حرف وضعت متحركة كواو العطف واخواتها ولنا ان نؤيده بان الوقف بالهاء لايكون لما حركته شبيهة بالاعراب بان يكون الاصل فيه البناء على السكون والعدول عنه الى الحركة لداع (وياغلام) اي يجوز فيه الكسر مع حذف الياء (وياغلاما) اي يجوز فيه الفتح بابدال الياء الفا تخفيفا كما يجعل بقي بقى ودعي دعى في بعض اللغات اوحذف الياء وتعويض الالف كذا قيل ولا يخفى ان بعض اللغات ايضا يحتمل الامرين الا ان يقال حذف ياء المتكلم بحقق دون لام الفعل في الناقص ومن فسر كلامه بانه يجوز فيه فتح الياء وكسرها وحذفها وقلبها فقد احوجه الى التسامح بجعل ما في الياء فيه وقد اغنيناك عنه فكن متفطنا في خطابنا ولا يخفى ان بيان جواز الكسر

والفتح في اخر المنادى المضاف انما يتأتى فيما لم يكن في اخره حرف لين يلزم السكون فلذا لم يقيده بما يخرج عنه فتاوى ومسلمى ومسلمى كما قيده التسهيل ولم يبين حال باقى هذه الامثلة وهو وجوب الفتح تحرزا عن التقاء الساكنين لان القصد الاصلى الى بيان ما يختص بحال النداء واما المشترك بين الكل فيحال الى بحث اضافة الاسم الى ياء المتكلم قال الرضى الوجه الثالث يندر في غير المنادى الا في الفواصل والقوافى ولا يعم كل منادى مضاف الى ياء المتكلم كالرابع بل يختصان بمنادى اشتهر بتلك الاضافة فلا يقال ياعدو وياعدوا هذا كلامه ونحن نقول لم يذكره المصنف لظهور ان الحذف او التغيير الملتبس لا يجوز وان القرينة لا تخص الاشتهار ولم يتعرض لحذف الف ياغلاما لشذوذه في غير بنى و كذا لعود ضم البناء بعد حذف الياء في المشتهر بالاضافة لشذوذه ومنه رب احكم على قرأة الضم في الشاذة ولا يكاد يوجد قلب الياء الفا في غير النداء وفى النداء كثير وعليه يحمل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم* انفق بلالا* على رواية الالف دون التنوين والضم والاصل يا بلالى ومنهم من دقق النظر وقال هو تكرار النفى اى انفق من غير ان تقول لا (وبالهاء وقفا) الظاهر تعلقه بالاخير وما سيجئ من قاعدة الوقف بالهاء في قسم التصريف يقتضى الجواز في الالف والياء المتحرك ان كان الاصل فيه الحركة دون غيرهما وكانه متعلق بالاربعة على ما في بعض الشروح ولما كان هذا من خصايص المنادى غير داخل في ما يذكر في محله تعرض له (وقالوا يا ابى و يا امى) يريد كغلامى بلا تفاوت حتى الوقف بالهاء لكن المتبادر منه مجرد اثبات الياء والاوضح الاخصر الاقتصار على قوله ياابت ويا امت عطفا على ياغلامى فيعلم الوجوه الاربعة في يا ابى ويا امى من عموم ياغلامى واختصاص باقى الوجوه بهما من تخصيصهما بالذكر (ويا ابت وامت) طولت التاء في الخط كتاء اخت تنبيها على انها ليست متمحضة للتأنيث بل مبدلة من ياء الاضافة لكن يوقف عليها بالهاء بخلاف تاء اخت لفتح ما قبلها دون تاء اخت ولكونها عوضا عما ليس من الكلمة بخلاف اخت لكنه خلاف قاعدة الخط من ان مبناه على الوقف فالاظهر ما قال الرضى الارجح الوقف بالهاء وجاء الوقف بالتاء فيكتب بالتاء لكنه حينئذ يلزم كتابة المتن على خلاف الارجح (فتحا) اى مفتوحة (وكسرا) وهو الاكثر فكان الاولى تقديمه تنبيها عليه

قبل

قيل الفتح لانها عوض عن الياء المفتوحة والكسر لانه يناسب التاء وفيه
ان مناسب الياء الكسر قبلها لا عليها فالوجه ان الكسر هو الذى كان قبل
الياء فلما عوض عنه التاء المقتضى لفتح ما قبلها انقلبت الكسرة الملتزمة دليلا
على الياء الى نفس الياء كما ينتقل فى الاستثناء اعراب المستثنى الى غير وانما
عوض التاء عن الياء لتفخيمهما لاب وام لانهما مظنة للتعظيم سيما فى مقام النداء
فالتاء فيهما كتاء علامة هذا عند البصريين والكوفيون يجعلونها للتأنيث والياء
مقدرة بعدها ويرد مذهبهم الوقف بالهاء اذ لا يوقف على ماهو الوسط
لفظا او تقديرا وما تضمنه قوله (ويا ابتا ويا امتا بالالف دون الياء) اذ لو كانت
مقدرة لجاز اظهارها وللكوفى ان يقول مقام التفخيم ابى ان يصرح باضافتهما
الى نفسه تبعيدا لساحة غيرهما عن ذلك وقوله بالالف عطف على ابت
وامت لجعله فى معنى يا ابتا ويا امتا او لجعل ماسبق فى معنى بلا الف او
عطف على فتحا اى وكائنة بالالف ومنهم من قدر بلا الف (وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم) نبه بذكرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات
لمزيد ثقل فيهما خاصة ينتقض بيا بنت ام ويا بنت عم ولو قيل المؤنث تحت
حكم المذكر عرفا لافاد جواز يا ابن عمتى ويا بنت عمتى مع انه لم يقولوا به
(مثل باب ياغلامى) فى جميع مامر (وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اى
بالفتح او الكسر داخل فيما سبق ولا احتمال للضم ولو قال مثل باب ياغلامى
وبالفتح لكان اخصر واوضح قالوا جاز فيهما الوجوه الاربعة لكثرة
استعمالهما الموجب للتخفيف والفتح الخفيف لانهما لثقلهما اشد طلبا
للتخفيف وانا اقول يا ابن ام فى معنى يا اخى الشديد الاخوة ولهذا اختير
الام على الاب اذ لا يتعدد الاب بخلاف الام ويا ابن عم بمنزلة يا حميم الشديد
القرابة وشاع استعمالهما فى هذا المعنى دون المعنى الحقيقى فعوملا معاملة
يا اخى ويا حميمى ولما كان قصد الاضافة متعينة فيهما لم يتحاش عن
التخفيف بالفتح لعدم مظنة الالتباس ولله الحمد على نعم لا تعد ولا تقاس
(وترخيم المنادى) اى ترخيم فى المنادى (جائز) ان شئت رخمت وان شئت
لم ترخم عند وجود الشرائط واما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا
اذا صار الترخيم ضروريا (وفى غيره ضرورة) قوله فى غيره عطف على
قوله بحسب المفهوم فى المنادى وقوله ضرورة على جائز اى الترخيم فى غير
اثر الضرورة وترخيم فيه للضرورة يعلم بطريق الاولى اذ شرط ابن مالك

فى ترخيم المنادى ان يكون اسما صالحا للنداء فلا ترخيم للمعرف باللام وترخيمه يكون على اللغتين عند غير المبرد وخص عنده بلغة ياثمى وصار الترخيم صنعة فى النداء لان المقصود بالنداء المنادى له فيستحب الفراغ عنه بسرعة فانما يكون حسنة اذا كان مزيد اهتمام بالمنادى له اذ يخاف فوته لضيق الوقت فلا يحسن مع تقديم المنادى له نحو باضرب يا زيد فاذا زاد شئ منهما يحذف المنادى بتمامه او يرخم مع حذف حرف النداء (وهو) اى ترخيم المنادى فتفطن ترخيم غيره اذ لا تفاوت الا بمحل الترخيم او الترخيم مطلقا لانه السابق الطالب للبيان (حذف فى آخره) اى آخر المنادى اخرج به الحذف فى غير الآخر او آخر احد الامرين من المنادى وغيره وهو اولى من جعله للاسم والاوضح الاخصر وهو حذف آخره ولا يشكل بحذف الجزء الاخير من المركب ولا بحذف حرفين لان الجزء الاخير من المركب جعل بمنزلة الحرف الاخر وكذا الحرفان جعلا بمنزلة واحد ولذا حذفا فكذا تاء التأنيث بخلاف حذف ياغلامى فان المضاف اليه لم يجعل بمنزلة الحرف الاخير (تخفيفا) اى لمجرد تخفيف من غير اقتضاء قاعدة تصريفية اقتضاها ومن غير سماع اقتضاه والحذف للتخفيف اصطلاح فى هذا المعنى كالحذف اعتباطا اى ذبح الشاة بلا علة على ما فى كتب النحو لكن القاموس جعله معنى مجرد الاعتباط وفسره بموت الرجل شابا وخرج به حذف فى آخر يد ودم لانه لمبالغة الاستعمال فلا حاجة الى زيادة قيد حذفا جائزا كما فى الرضى او قيد بعد التركيب كما فى الهندى وحذف يد قبل التركيب ويرد على التعريف على تقدير خروج ترخيم المضاف على سبيل الشذوذ نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا فانه لا يصدق عليه حذف فى آخره الا ان يقال لم يرخم المنادى بل ما اضيف اليه فهو من ترخيم غير المنادى لكن القوم جعلوه ترخيم المضاف فلا يصلح بما ذكرنا نعم يفهم وان كان قويا حريا بان يؤثر ودخول نحو والليل اذا يسر والكبير المتعال فان الحذف فيه لمجرد التخفيف (وشرطه) اى ترخيم المنادى (ان لا يكون مضافا) حقيقة او حكما وشبه المضاف فى حكمه فى النداء وان لم يكن فى حكمه فى التوابع وقيل الاولى ان يقال وشرطه ان يكون مفردا ليستغنى عن تعميم المضاف وهذا انما يتم لو جاء المفرد يعنى ليس بمضاف ولا شبهه وهو ممنوع وينتقض هذا الاشتراط بترخيم يا ابت

بحذف التاء على لغة يا ثمو لئلا يلتبس بنداء الاب بلا ياء وهذا الشرط مشترك
بين ترخيم المنادى والترخيم للضرورة ولذا حكم بشذوذ خذوا حظكم
يا آل عكرم واذكروا فاذا رخم المضاف فالشايع فيه الحذف من آخر
المضاف اليه ويندر حذف المضاف اليه وحذف آخر المضاف (ولا مستغاثا)
لان الاستغاثة المطلوبة من المنادى المستغاث مطلوب فيكره الفراغ عنه
بسرعة وهذا الوجه من الخصايص ولهم وجه آخر (ولا جملة) خلافا
لسيبويه فانه يقول فى تأبط شرا يا تأبط ويجب استثناء يسلمون من الجملة
فانه صرح الرضى بانه يحذف منه فى الترخيم حرفان ومن البين انه لا فرق
بينه وبين مسلمان (ولا مندوبا) ليس فى اكثر النسخ ويفهم عدم جواز
ترخيمه فى قوله وفى غير المنادى ضرورة غير منادى عنده (ونكون) بالنصب
(ما علما زائدا على ثلاثة احرف) فى بعض الزيادة على الثلاثة خلاف
للفراء واتباعه والاخفش فانهم يشترطون الزيادة او تحرك الاوسط
والكوفيون علما ثلاثيا (واما بتاء التأنيث) ولا اكثر من ترخيم المؤنث
بالتاء على الفتح غير مرخم فيقال ياطلحة لاعتياد اللسان بفتح آخر المنادى
المؤنث بالتاء لكثرة الترخيم وللنحاة هنا كلمات غريبة اوحاولتها فعليك باللباب
وشروحه واذا وقف على المرخم بحذف التاء يوقف بالهاء لا محالة الا
اذا لحقه الف الاطلاق وشذ نحو ياصاح ولا يجعل اشاذ اسما برأسه صرح به
اللباب فنى طرق كرى شذوذات حذف حرف النداء وترخيم غير العلم وجعله
اسما برأسه وانكر الرضى جعل كرى مرخم كروان على المبرد وقال كرى
ذكر الكروان وقد سبقه الجوهرى فى هذا الانكار وهذا الانكار انما يسمع
لو لم يكن هذا الخطاب مع كروان يقال هذه رقية يصطاد بها الكروان
فانه اذا قيل عندها تخفض رأسها وتغمض عينيها حتى تصطاد (فان كان
فى آخره زيادتان) اى فى جانب آخره فلا يلزم ظرفية الاكثر للاقل ولا ظرفية
الشئ لنفسه فتأمل (فى حكم الواحدة) قال المصنف فى شرح المفصل
معنى كونهما فى حكم الواحدة انهما زيدتا معا لمعنى واحترز بقوله زيدتا
معا عن نحو مرجانة وسعدانة فان النون والتاء لم يكن زيادتهما معا بقوله
لمعنى عن عصبصب لليوم الشديد فان الصاد والباء زيدتا معا لا لمعنى قال الرضى
يريد بكونهما فى حق الواحدة انهما زيدتا معا لانهما بمعنى واحد لا كل
واحدة من زيادتى مسلمان ومسلمون بمعنى آخر وفيه انه لو اكتفى فى تفسير

كونهما فى حكم الواحدة بانهما زيدتا معا لاتنقض بمصبصب وابس بقدح فى كون الالف والواو علامتى الفاعلية كونهما مع النون بمعنى واحد لان كلا منهما مع النون علامة التثنية او الجمع كما يفصح عنه تعريف التثنية والجمع والالف والنون المزيدتان لمعنى جعل الكلمة صفة وابس معنى كونهما لمعنى الا ان يحدث معهما معنى لانهما موضوعان له حتى يشكل بالالف والنون فان قلت فى جانب آخر عربانة ومرجانة زيادتان كذلك وهما الالف والنون ولا يحذف منهما الا التاء قلت هما فيهما فى الوسط فانما يكونان فى جانب الآخر لو لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا قال الرضى و هاتان الزيادتان سبعة زيدان و مسلمون ومسلمان ومروان وكوفى وصحراء وجرباء يعنى به الملحق بالفى التأنيث هذا ولا يشكل بشملة مع انه لا يحذف منه حرفا الالحاق لانه كعريانة لحذفها ان كان الك مرجانة وكما ان قوله فى حكم الواحدة يخرج ما يخرج يكشف عن وجه حذفهما معا اللثام و يبين فى تعريف الترخيم المرام (نحو اسماء) عند من يجعله فعلاء من الوسامة بمعنى اثر الحسن يقال وسم ككرم وسامة ووساما بفتحهما فهو وسيم وهى بهاء وجمع الوسم وسماء بضم اوله كذا فى القاموس وفيه و به سموا اسماء يعنى الهمزة فيه منقلبة عن واو مضمومة كما فى وجوه حيث يقال اجوه وفتح الهمزة من تغيير العلم بعد النقل كما فى شمس بضم اوله و بهذا ظهر ضعف ما فى الرضى ان هذا القول مرجح على قول من جعله افعالا جمع اسم بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع واند فاع ما فيه من انه يرجح كونه جمع اسم بانه لم يثبت فى الصفات اسما بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه و بانه لم يأت قلب الواو المفتوحة همزة الا فى واحد هو احد ولعل ما قال المصنف فى شرح المفصل من انه من الوسم بمعنى اثر النكى لا ينافى جعله من الوسامة لان الوسامة ايضا يحتمل ان يكون مأخوذا من الوسم (ومروان) بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون تثنية مرو و بمعنى الحجارة التى يورى بها النار فهو مثال لزيادة التثنية وقد يعرض لزيادتى الجمع ما يخرجهما عن كونهما زيادتى جمع فلا ينزلان منزلة الواحدة وذلك فى بنون على ما صرح به الرضى وقال ترخيمه كترخيم عود لانه لما تغير بناء مفرده فكانهما ليستا زيادتى جمع والظاهر ان سنون وارضون وثمرات يكون كذلك فينبغى ان يستثنى هؤلاء من تلك

القاعدة

القاعدة (أو حرف صحيح) الصحيح عند النحوى مالبس فى آخره حرف علة
واما الحرف الصحيح فلم يعثر فيه على اصطلاح وقد سبق الزمخشرى فى هذه
العبارة ولايبعد ان يراد الصحة من سقم الزيادة فيدخل فى القاعدة مرمى
ويخرج سعلاة ويؤيد هذه الارادة جعله مقابلا للزائد وحمله الرضى
على مايقابل حرف العلة فاعترض بدخول سعلاة واوجب تقييد الحرف
الصحيح بان يكون غير تاء التأنيث واعترض شارح آخر بخروج مرمى
واجيب بان المتبادر حرف صحيح اصلى لان الغالب فيه الاصالة ولايخفى
ان المتبادر من بين الافراد الغالب لا من العبارة اذ المتبادر من العبارة
الحقيقة وفرق بين المتبادر من العبارة والمتبادر من الافراد فكن على
بصيرة من نور التحقيق لتنجى عن مزالق التضييق ولاتنس هذه الدقيقة
فانها نعم الرفيقة فى سلوك طريقة الحقيقة (قبله) بلافاصلة اذهو المتبادر
(مدة) اى حرف علة ساكنة مجانسة الحركة ماقبلها فانها تسمى مدة لان مد
الصوت يقع بهذه الحروف ولا يقع بهذه الحروف ولا يقع بحرف علة
ساكن لبس كذلك الا عند ورش وحده فانه يمد الموت والحسنيين وقد
قال المصنف فى الايضاح يريد مدة زائدة والا ورد مختار ومن قال المتبادر
من المدة الزائدة لانها الغالبة فى المدة فقد عرفت ما فيه واوصيت بحفظه
ولاينبغى ان يقال اختار مذهب الاخفش من جواز حذف المدة الاصلية
مع الحرف الاخر لانه خلاف المختار مع ان الظاهر من الاحكام الوجوب
وانما لم يقل وان كان قبل الآخر مدة يحذف حرفان فيندرج حذف
الحرفين فى قاعدة واحدة لا للتنبيه على تخالف على الحذف فى القسمين
من كونهما كالواحدة فى القسم الاول وكون ما قبل الآخر اولى بالحذف
لزيادته من الآخر الاصلى كما ذكره الرضى بل لتخالفه فى كون الثانى مقيدا
بقوله (وهو اكثر من اربعة احرف) دون الاول لانه يحذف
حرفان من يدان ودمان ويثون وقلون نعم لو تبع الجزولى ويجعله قيدا
للقسمين لم يتم تلك النكتة والرضى نفسه رجح مذهب غير الجزولى وجعله
قيدا للثانى ومع هذا اغفل عن انه لايمكن جمع القاعدتين ولنامانع اخرجهما
لان نحو مصطفون ومصطفين داخلان فى القسم الاول دون الثانى
واحترز بهذا القيد من سعيد وعماد فانه لايجب فيهما حذف حرفين اتفاقا
وان جوز الفراء حذف الحرفين فيهما فالفارق بين الفراء وغيره قوله والا

لحرف واحد اذ لا يجب عنده حذف حرف واحد فى سعيد وعماد كما لا يجب
حذف حرفين (حذفتا) اى الحرفان انث الفعل لان حروف الهجاء مؤنثات
سماعية فجعل التانيث لتغليب الزيادتين والمدة على الحرف الصحيح لغلبة
الوهم على العقل الصريح (وان كان) المنادى (مركبا حذف الاسم الاخير)
ومافى حكمه فيشمل سيبويه اذ الصوت ليس باسم لكنه فى حكمه ولذا اورد
الاصوات فى قسم الاسم المبنى وبعد لابد من تقييد المركب بمالم يكن فى اخره
واو والف ونون لان مسلمان ومسلمون علمين داخلان فيما فى اخره زيادتان
وليس المحذوف فيهما الاسم الاخير بل هو مع النون ولا يلزم ان يستثنى
اثنى عشر واثنتا عشر فانه يحذف فيهما الاسم الاخير مع الالف عند النحاة
لان الاسم منزل منزلة النون من التثنية ولذا لا يجوز اضافته كما يضاف
ثلثة عشر واخواتها لان المصنف خالفهم فيه والكلام مبنى على مذهبه
ولو ثبت البناء على مذهب النحاة لامكنك بان تجعله داخلا فيما فى اخره
زيادتان فى حكم الواحدة لان الاسم الثانى مع الالف المتقدم عليه منزلان
منزلة الالف والنون للتثنية (والا) اى ان لم يكن المنادى شيأ مما ذكره
فيحذف حرف واحد وانما قدر المضارع مع ان ماضى الكلام يستدعى الماضى
لان الفاء بظاهره تمنعه وافادة استمرار حذف الحرف ولو اخذ فى الباقى
وعدم تفصيل تطلبه سيما وفيه خلاف الفراء فى جواز اى حذف حرفين
من سعيد وعماد (وهو) اى المحذوف (فى حكم الثابت) وقيل اى
المنادى فى حكم الثابت بجميع اجزايه ليلايم قوله وقد يجعل اسما برأسه ونحن
نجعل قوله وقد يجعل عديلا لقوله يقال ياحار فلا يقتضى جعل وهو ضمير
للمنادى قال الرضى كان الظاهر ان يكون المحذوف من المنادى المرخم منسيا
كيد لاشتراكهما فى كون الحذف لالعلة الا ان المحذوف المنادى لاطراد الحذف
فيه صار كانه المحذوف بموجب فصار فى حكم الثابت على الاكثر والاظهر
ان يفرق بين ما حذفه الواضع لالعلة وجعله منسيا وبين ما يحذفه المتكلم
لالعلة فان الاول تعارف فى المعنى بدون المحذوف بخلاف الثانى فان الحذف
فيه يجعل ما ابقى دليلا على ما القى فالظاهر ان لا يكون منسيا فاللغة العليا
على القياس دون السفلى كما ظنه على الاكثر اى على الاستعمال الاكثر لانه
اللغة العليا ولانه يمتنع فى كثير اللغة السفلى وهو فيما اذا التبس بغير المرخم
نحو يا قائم فى ترخيم يا قائمة فى مقام الالتباس وفى المرخم الشاذ فانه لبس فيه

هذه اللغة الا على سبيل الشذوذ كما فى اطرق كرى فلا يقال فى ترخيم يا صاحب
يا صاح (فيقال ياحار) بالكسر فى ترخيم يا حارث (ويا ثمو) فى ترخيم يا ثمود
ولا يحاشى من كون الواو فى الطرف مع ضم ماقبلهما مع انه يجب قلبه
ياء فى اسم معرب فى الاصل (ويا كرو) فى يا كروان ولا يحاشى من عدم
قلب حرف العلة المتحركة المفتوح ماقبلها من غير ان يكون بعدها الف
والمراد انه يقال على الاكثر بقرينة معادلته لقوله وقد يجعل الدال على
القلة فهو فى حيز التفريع والمراد انه يبقى ماقبل المحذوف على ماكان من غير
تغيير وينبغى ان يقيد بما اذا لم تؤد الى التقاء الساكنين على غير حده كما فى اسحار
على وزن احمار اسم النبت مما ليس للمدغم حركة فى الاصل فانه يحرك الثانى
فيه بحركة ماقبل الساكن فيه الاول عند سيبويه وبالكسر عند غيره وهو
المرجح وكما فى راد مما كان المدغم فى الاصل متحركا فانه يعود حركته ولا يجب
ان يستثنى فيه نحو قاضون فانه يقال عند الجمهور يا قاض لانتفاء موجب
حذف الياء اذ المصنف خالفهم فيه وقال يا قاض بالضم (وقد يجعل) المنادى
المحذوف الآخر وهذه الامثلة (اسما برأسه فيقال ياحار) بالضم (ويا ثمى)
بقلب الواو ياء (ويا كرا) بقلب الواو الفا والاولى ان لا يذكر فى الفرع كرا
لانه يوهم ان الشاذ ايضا يرخم على هذه اللغة وقد عرفت انه لا يرخم وكذا شاذ
وكانه تبع السيرافى فى الترخيم على هذه اللغة مطلقا حيث لم يقيده بان لا يؤدى
جعله اسما برأسه الى مالا نظير له كما فى طيلسان على لغة كسر اللام فانه لا يقال
فيه يا طيلس بالضم عند المبرد والمازنى خلافا للسيرافى لانه لا يبالى عروض
وزن لا نظير له ويؤيد المبرد امتناع ان يقال يا ثمو على هذه اللغة لانه يؤدى
الى مالا نظير له فلو لم يقيد بالعارض لجاز ثمو وكذا لا يجوز ترخيم حبليان عند المبرد
على هذه اللغة لانه يؤدى الى قلب الياء الفا فيلزم كون الف فعلى لغير التأنيث
لان المنقلبة عن الياء ليست للتأنيث لان الف التأنيث لا اصل لها والسيرافى
يجعله حينئذ فعللا ويقول لا مثالا ويعدم النظير له لانه شيء عرض فان كان
الباقى حرفان ثانيهما حرف علة يجعل ذات ثلثة برد المحذوف اذ لم يعهد
ثنائى ثانيه حرف علة فى المعرب وما فى حكمه والمنادى فى حكمه فيقال فى ترخيم
شاة ياشاه برد الهاء المحذوفة اذ اصل شاة شاهة وفى ترخيم شية ياوشى وان
لم يكن مابرد تضعف حرف اللين فيقال فى ترخيم المسمى بلاة يالاء ويشكل
ان الترخيم لسرعة الفراغ عن المنادى وفى هذه الصور لا يحصل هذا

الغرض فالقياس منع الترخيم وتفصيل الترخيم على اللغة السفلى من خواص من له البلاعة الطولى فى المباحث التصريفية (وقد استعملوا) اى العرب لان باستعمال الذى يبحث عنه النحوى ذلك دون استعمال النحاة (صيغة النداء) اختاره على يا مع انه اخصر واوضح تنبيها على ان المندوب يلحق للمنادى ومن فروعه فلذا لم يجعل مواضع حذف عامل المفعول به خمسا وعلى ان صيغة النداء تنصرف الى يا لانه المشهور فى النداء ولذا لم يستعمل فى نداء دخله غير النداء من الاستغاثة والندبة والتعجب سواها ولك ان تريد بصيغة النداء ماهو على هيئة المنادى كما يلايم قوله (فى المندوب) وعلى الاول يجب جعله بتقدير فى ندبة المندوب (وهو) اى المندوب المصطلح كما يقتضيه قوله وحكمه الى غير ذلك ففيه استخدام اذ السابق ما يستعمل هو فيه بصيغة النداء لا المصطلح (المتفجع عليه) فى الصحاح تفجع له توجع وفى القاموس تفجع توجع للمصيبة فلا بد من تضمين التفجع معنى البكاء حتى يتعلق به قوله عليه يقال ندب الميت عد محاسنه و بكى عليه وقد اخرج بقوله (بيا او وا) نحو تفجعت على زيد وصرح بكون الندبة مخصوصة بيا من حروف النداء وقد اخل بجمع التعريف حيث لم يصنه عن خروج المتفجع به نحو واويلاه وواحسرتاه وواكبداه ولذا قال اللباب وهو المتفجع عليه او به ومنهم من جعل قوله عليه علة اى المتفجع بنداء عليه فدخل الجميع لان الميت يتوجع لاجله لفقده والحسرة والويل يتفجع لاجله لوجوده ولا يصح حينئذ قوله ولا يندب الا المعروف ولذا زاد اللباب الا اذا كان متفجعا به والظاهر ماذكرناه ولا يبعد ان يقال واحسرتاه واثبوراه منزل منزلة الميت لان الهلاك كانه محبوب يبكى على فقده وكذا الحسرة لانه كانه مات الحسرة حيث لا يمكنه قضاها كما هو حقها وذكر المندوب بعد المنادى لما زعم انه ليس بمنادى وقد نقل عن الجزولى انه منادى على وجه التفجع كانه قيل يا محمداه يقال انى مشتاق اليك ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد بفتح العين اى لا تهلك كانهم لضنهم بموت الميت تصوروه حيا هذا والاقرب عندى جعله منادى مستغاثا كانك تستغيث بالميت ان يغيثك فى فراقه وكذا بالهلاك والحسرة الا انه لظهور كون المتكلم مضطرا مستغيثا لم يلتزم فيه علامة الاستغاثة (واختص بوا) الظاهر واختص به والكنه قد يدخل الباء على المقصور بتضمين معنى التميز فكانه قيل فاختص به وامتيز ابها او تميز المندوب بوا مختصا به كما فى الشروح

واختص

واختص المندوب متميزا به بوا واه اذ لبس هذا الاختصاص المندوب
بل لاختصاص وايه ولك ان تجعل وامقصورا عليه ويكون المعنى واختص
المندوب فى مقام الالتباس بوا بمعنى انه لا يجوز ان يندب بيا فيكون بعينه
مافى التسهيل ويجب ايلاؤه واعند خوف اللبس واقرب منه ان يعتبره بانه
اختص المندوب بحسب الحقيقة بوا اذ الندبة بيا استعارة كما افاده قوله
وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب اذا الندبة بيا تجوزا لا تمنع اختصاص
المندوب بوا وعلى هذا لا يتجه على قوله واختص بوا ان واقليلا ما تستعمل
فى النداء على ما فى الرضى (وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى) الاظهر
الاخصر وهو كالمنادى فى الاعراب والبناء يعنى يبنى المفرد المعرفة منه
على ما يرفع اذا لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا بابن مضافا الى علم آخر بفتح
وجوبا اذا لحقه الالف واختيارا اذا وصف هذا الوصف وفيه رد على الكوفى
المجوز يا زيد بالفتح من غير الف هكذا ينبغى ان يفسر هذا المقام فخذه ودع
ما فسر به الاقوام يقال قد اهمل حكم توابعه وهو ايضا كحكم تابع المنادى
ولا يبعد ان يجعل قوله وفيا ان كنت زكيا مدركا لما لم يكن جليا فتقول من احكام
اعراب المنادى متابعة التابع له فى غير البدل واخيه ومن احكام بنائه على ما يرفع به
متابعة التأكيد المذكور لما يرفع به ولما كان يتبادر الى الوهم انه يكون نكرة غير
معينة مطلقا كالمنادى تداركه بما سيجئ انه لا يندب الا المعرف ووجه كونه
فى حكم المنادى عند الجمهور انه منادى وعند المصنف حمله عليه لمشاركتهما
فى كونهما مخصوصين بحرف النداء وما يشبهه (ولك) اى جاز لك (زيادة
الالف فى اخره) حقيقة او حكما لجعل اخر المضاف اليه فى حكم اخره
لا يرشدك اليه بقوله واغلا مكيه وكذا اخر اصله كما فى وامن حفر بئر
زمزماه فيه رد على الاندلسى ايجابها فى الندبة بيا لئلا يلتبس بالمنادى
اذ رفع الالتباس لا يوجب الانصب قرينة وهى لا تنحصر فيها واذا زيدت
الالف فان كان قبل الالف ساكن لا يحذف لالتقاء الساكنين يتحرك
بالفتح حفظا للالف الا التنوين فانه يحذف للساكنين عند الجمهور
وان كان ساكن يحذف فان كان متحرك الاصل كما فى واقاضى يحرك بالفتح
وان لم يكن متحرك الاصل فان كان الفا يحذف عند الجمهور وان كان غير
الالف لا يزاد الالف ويكتفى به اتفاقا فتقول فى المسمى باضربوا واضربوه
والمصنف سوى بين الالف وغيره فتقول فى ياغلامى بالفتح يا غلامياه

وفى ياغلامى بالسكون كذلك عند من جعله متحرك الاصل و ياغلاميه بالسكون عند من جعله ساكن الاصل والمصنف ذهب الى ان الواجب ياغلاميه سواء كان الأصل فى الياء السكون او الحركة لان السكون العارض فيه كالاصلى ومنعه الرضى بسند واقاضياه وله ان يقول ان السكون العارض الذى لايبين عروضه و يشبه الامر فيه كالاصلى وسكون يا قاضى ليس كذلك (فان خفت اللبس) بزيادة الالف دفعت الالتباس بحفظ حركة ماقبل الالف وزيادة مدة تناسبها اوقلب الالف بتلك المدة وقوله (قلت واغلامكيه) يحتملهما او يرد مدة كانت محذوفة ان كان ماقبله ساكن كما فى واغلامكموه فان اصل ضمير جمع الخطاب مع الواو يدل عليه ضربتموه لكن هذا عند الجمهور مخصوص بما فى آخره حركة بنائية وما فى آخره حركة عرابية لايزاد فيه الا الالف فتقول فى واضرب الرجل بالرفع وواضرب الرجل بالنصب وواضرب الرجلاه فيحتمل ان يكون اختار واغلامكيه للتنبيه على وجوب الحركة البنائية بزيادة مدة تناسبه لايخص مقام اللبس عند المصنف بل لايصح زيادة الالف فيما فى آخره حركة بنائية لاتقبل الالف و يجب العدول الى مدة تناسبها (ولك الهاء فى الوقف) لما اوهم الكلام السابق انه تبع الكوفى فى الحاء والهاء ووقفا ووصلا فى الشعر وغيره صرح باختصاصه بالوقف فلا يرد انه علم الحاق الهاء من تمثيله فلا حاجة الى هذا القول وفيه ردايضا على من اوجب الهاء مع يائه لئلا يلتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم وقوله مجب جدا حيث جعل الهاء المشترك بين المندوب والمضاف الى ياء المتكلم مميزا المندوب عنه وقد نبه بهذين المثالين على ان المندوب يضاف الى ضمير المخاطب على خلاف المنادى (ولاينذب) اى لايجعل مندوبا متفجعا عليه لامندوبا متفجعا منه كما عرف ولك ان تريد انه لايبكى بعد المحاسن والتسمية (الا) على (المعروف) فيلزم منه ان لايقال واحمرتاه الا للمعروف لا انه لايقال واحمرتاه ولا يحتاج الى التقييد ويكون افيد قال الرضى يعنى بالمعروف المشهور والاظهر ان المراد المعروف عند من يشاهد جزع المتفجع ليعذره سواء كان مشهورا اولا (فلايقال وارجلاه وامتنع مثل وازيد الطويلاه) يعنى يمتنع الحاق علامة الندبة بالصفة مع صحة الالحاق بالمضاف اليه الذى هو غير المنادى ذاتا ومفهوما قال الخليل وسيبويه بل الواجب وازيداه الظريف وفيه نظر لانه لايوقف

على الموصوف والقياس ان يصح الالحاق بصفة ايها لانه المقصود
بالندبة فيقال يا ايها الوحيداه (خلافا ليونس) فانه يلحقها آخر
الصفة وقيل يجوز يا زيد بن محمداه ونحن نقول هذا الخلاف في غير
صفة هي جملة فالمتفق يا رجلاه حفر بئر زمزماه لانه مضارع للمضاف
على ما عرفت فلا يتجه ان يقال يؤيد يونس الحاق علامة الندبة
في وامن حفر بئر زمزماه من غير تفرقة بين الموصوفة والموصوله قال الرضي
يلحق علامة الندبة اخر المضاف اليه والمضارع للمضاف واخر الصلة
وهذا يشعر بان الموصول ليس بمضارع للمضاف وقد ذكر في بحث نداء المعرف
باللام موافقا للمصنف ما دل على انه مضارع للمضاف وقد نقلناه لك وتمسك
يونس بانه قد ضاع لرجل قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه في القاموس
الجمجمة بالضم القدح من الخشب والجحف ومن العجب انه فسره المص
في الايضاح في هذا المثال بالرأس (ويجوز حذف حرف الندا الا مع الجنس)
قيل المراد ما يوصف به اى ويرد عليه ياغلام رجل فانه لا يوصف به اى مع
عدم جواز الحذف وايها الرجل فانه حذف لان المقصود بالنداء الرجل
مع انه وصف به اى ولذا لا يحذف من يا ايهذا الان المقصود بالنداء ذا ولا يحذف
من اسم الاشارة فالمراد به على ما حققه الرضي ما كان نكرة قبل النداء سواء
تعرف به اولم يتعرف والمراد الا مع مقصود بالنداء هو احد هذه الامور ليفيد
الامتناع في يا ايهذا والجواز في يا ايهذا الرجل حين قصد نداء الرجل
وبعد فيه نظر لانه يجوز الحذف فيه مع كون المقصود بالنداء ذا ايضا على
ما في الرضي ولا يعلم جواز الحذف في يا ايهذا الرجل كما يقتضيه (والاشارة) خلافا
للكوفيين تمسكا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون والظاهر معهم الا انه لما لم يوجد
في استعمال العرب اول الاية بجعل هؤلاء خبر انتم (والمستغاث والمندوب)
لا يعرف منه انه لا يحذف وا من المندوب لانه لم يعد المصنف وا في حروف
النداء (نحو يوسف اعرض وايها الرجل) نبه بالتمثيل الثاني على ان المدار
هو المقصود بالنداء ولذا لم يقال بكون اى اسم جنس والاستثناء قاصر اذ
لا يحذف من لفظ الله ايضا ولا ينفع انه يحذف منه مع تعويض الميم المشددة
في اخره فيقال اللهم لانه يجب الحذف حينئذ والمتبادر في كلامه ما يقابل
الوجوب وايضا المتبادر الجواز مطلقا لا مع شرطه ففي جعله داخلا تحت
الجواز هذا الشرط اصلاح بيانه اقل من افساده فالوجه ان يقال انه اكتفى

بكونه معلوما من قوله وقالوا يا الله خاصة على ما بيناه لك ولما كان بحث حذف
الحرف مشتركا بين النداء والمندوب اخره عن المندوب وكان عليه ان يقدم بحث
حذف المنادى عليه الا انه لم يرض بالفصل بين بحث حذف الحرف والمنادى
(وشذ اصبح ليل) قالته امراة امرئ القيس وكان مبغضا للنساء مكروها عند
هن سألت الليل اصباحه لتنجي عن مضاجعته فصار مثلا (وافتد مخنوق)
قاله من اخذ سلكه السارق في طريق غافلا وخنقه يعني اعطني فدية وخلص
نفسك عن يدي فصار مثلا (واطرق كرا) وقد عرفت ما يتعلق به وجواز
الحذف في امثال هذه قبل الصيرورة امثالا و بعدها فهي امثلة للوجوب
اذ لا تغير الامثال فلا يرون على قاعدة جواز الحذف فما قيل قوله وشذ آه
جواب سؤال اتجه على استثناء اسم الجنس من القاعدة ضعيف ونحن نقول
انه تنبيه على انه قد جاء الحذف وجوبا على سبيل الشذوذ ومما يحذف فيه
وجوبا نداء لفظ الله وقد مر ومنه الاختصاص وهو نقل اى وقع منادى
عن معنى النداء الى اختصاص المحكوم عليه بالحكم على هيئة الندائية
من غير تغيير بعد اخذ ضمير المتكلم وقد زاد فيه على قصد الاختصاص
قصد الافتخار والتصاغر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل وانا المسكين
ايها الرجل وخص اى بهذه المعاملة لان شانه البروز في لباس من هو لغيره لانه
المنادى صورة ولبس منادى فسهل جعله لغيره ما يقتضيه صورته والجملة الندائية
منصوبة المحل على الحالية فقولك ايها الرجل في معنى مختصا من بين الرجال
بذلك الحكم فالرجل عبارة عن ضمير المتكلم وليس مخاطبا وقد ينوب اى
منادى مضاف وهو في الغالب لفظ معشر وآل واهل وبنى ويندر غيرها
حتى قصره ابو عمرو عليها وقد ينوب به في ذلك معرف باللام او علم وفي الحديث
نحن معاشر الانبيا فينا بكء اى قلة كلام كما في الرضي ويحتمل معنى الفقر وهو
في الاصل قلة لبن الناقة ويقال نحن العرب اقرى للنزيل والنزيل الضيف
وجاء نحن تميما يكشف بنا الضباب اى الظلمة وهو في الاصل جمع ضبابة
بمعنى سحابة تغشى الارض كالدخان ينكشف بارتفاع الشمس والاختصاص
المقصود بتلك الامور الثلثة لا تخص ضميري المتكلم بل يجيء بعد الخطاب ايضا
نحو سبحانك الله العظيم بالنصب وقد يجيء المعرف باللام والمضاف بعد
الغيبة ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت به الفاسق ونحو الحمد لله الحميد بالنصب
وقد يأتي نكرة ايضا على قلة لا بقصد الاختصاص بل بقصد الذم او المدح

او

او الترحم قال المصنف ماسوى اى منصوب بتقدير فعل مناسب للمقام من اعنى واخص وامدح واذم وارحم ويحتمل غير المعرف باللام من ذلك النداء وقال الرضى الحق اجراء كل مجرى واحدا فى النقل عن النداء والمعرف باللام وقع منادى هنا لالتزام حذف حرف النداء المنافى اللام وعدم قصر النداء ولذا لم يبن على الضم المفرد المعرفة ايضا لضعف ما يقتضيه من النداء فعاد الى اصله من النصب (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة) جوازا (نحو الا) بالتخفيف (يا اسجدوا) اى يا قوم اسجدوا واما على قراءة التشديد فلا حذف بل لا يسجدوا مضارع منصوب بان مدغما نونه فى لا وقد نبه بقوله وقد يحذف على انه لا يكثر كحذف حرف النداء وقلة الحذف لا تخص المنادى بل كذلك كل مفعول لم يبق بعد حذف عامله سواه فى التسهيل ويكثر حذف المفعول به اذا كان غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب به والمجاب به والباقى محذوفا عامله ونبه بقوله لقيام قرينة انه لا يحذف نسيا مع كونه مفعولا به وكثيرا ما يحذف نسيا وذلك لعروض مزيد مقصود به للمنادى فى الجملة الندائية حتى انه لا يضم السكوت على عمد يتهيا وقد يحذف وجوبا كما فى يا للماء ويا للدواهى فانه فى تقدير المنادى عند المصنف وان جعل القوم المنادى نفس الماء والدواهى اللهم اجعل خاتمة ندائنا نداء المنادى الى الجنة وصفحات تصورها اقلامنا تحفظنا من النار كالجنة (والثالث) من الابواب الاربعة لوجوب حذف عامل المفعول به (ما) مفعول به (اضمر عامله على شريطة التفسير) الشريطة فعيلة بمعنى مفعول والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتأنيث بجعلها منقولة من الجارى على موصوف محذوف هو العلة واضافته الى التفسير للتفسير وعند الكسائى والفراء لم يضمر العامل هنا بل الفعل الذى بعد المنصوب يعمل فيه وفى ضميره لو صح تسليطه عليه والا فالعامل فيه ما يدل عليه الفعل الذى بعده ويسد مسده ففى زيدا مررت به جاوزت المفهوم من مررت به من غير تقديره ومررت به يسد مسده والبصرى جعل زيدا ضربته نظير ان امرؤ هلك فكما ان هلك لبس عاملا فى امرء وضميره على ما هو المراد واشير اليه بقرينة حمله على قوله الثالث كذلك فى زيدا ضربته لبس بعامل فيهما وقد قد منا ان الكوفى يجعل زيد قام فاعلا فتذكر (وهو) لم يرجع لى (ما اضمر) الخ بمعنى مفعول به اضمر لان الفاعل لا يتقدم على الفعل باتفاق من النحاة

على ما فى الرضى فى هذا المقام لان التعريف يعم المفعول به وغيره (لا الى ما اضمر الخ) يعنى شئ اضمر عامله على شريطة التفسير لان التعريف اخص منه بشموله الفاعل ونحوه ولم يشمله التعريف بل الى ما اضمر لان المعنى منصوب اضمر الخ فيعم المفعول فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه ولذا صح منه فى المفعول فيه وينصب بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير وخبر كان نحو زيد كنت اياه ولذا قال (كل اسم) ولم يقل كل مفعول به ولا كل مفعول فاكد العموم بلفظة كل وهذه من الفوائد الخاصة لادخال كل فى التعريف فزت به وان خفى على كل فمن قال المراد بقوله لنصبه النصب على المفعولية كما هو المتبادر فخرج زيدا كنت اياه لم يتفطن ما يأباه وفاته ان المستفيض تخصيص الجنس فالاحق بهذا الغرض تخصيص الاسم بالمفعول (بعده فعل اوشبهه) قال الرضى لم يرد بالكون بعده الكون بلا فصل لجواز زيدا عمرو ضربه وزيد انت ضاربه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اذ المصدر لا يصح ان يسلط على ما قبله وشبه الفعل ايضا انما يصح كونه مفسرا اذا لم يكن ما يوجب تقديم الفعل ولابد لشبه الفعل مما يعتمد عليه هذا كلامه ولا يخفى عليك انه يعنى شبه الفعل ما يعم الكل ويخرج ما يخرج لو سلط عليه وان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع ما يوجب تقدير الفعل تسليطه على الاسم لا يمنع تسليط ما يناسبه من الفعل فلا مانع فى ان زيدا انا ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون فى تقدير انا ضربت زيدا لان ضربت مناسب انا ضاربه قبل هذا الزمان وينصبه لو سلط عليه (مشتغل) افرده لكونه وصفا للمردد بين متعدد لا متعدد (عنه) متعلق بالاشتغال لتضمنه معنى الاعراض (بضميره او متعلقه) اى متعلق الضمير او الاسم ولا ينحصر فى المضاف الى الضمير بل لا يكاد ينضبط منه الموصوف بالعامل فيه نحو زيدا اكرمت رجلا يحبه ومنه الموصول نحو زيدا اكرمت الرجل الذى يحبه ومنه المعطوف عليه المضاف الى الضمير نحو زيدا ضربت عمرا واخاه ومنه المعطوف عليه لاحد الامور الاخر المذكورة فتفطن وتمكن من استخراج ما يمل الفطن تفصيله فان المتوقع من الزكى ان يكون على تأمله تعويله ولا يخفى ان المتبادر من قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه انه لولا الاشتغال باحدهما لكان عاملا فى ذلك الاسم ولذلك ترى الرضى يعد قوله (لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه) لغوا اذ يخرج كل ما يخرج به بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه لكن يصرف

من هذا

عن هذا المتبادر التمثيل بقولنا زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به اذ لم
يشتغل ضربت عن زيدا ولا مررت به عنه بهذا المعنى فالمراد بالاشتغال
عنه الاعراض عنه اما بالاضطرار كما فى المثالين او بالاختيار كما فى زيدا
ضربته على انه لولا ذلك ايضا لاينبغى ان يعد لغوا كيف وفيه افادة ان المعتبر
اعم من ان يكون نفس المقدر اوما يناسبه المقدر فنقول الاخصر الا وضح
الاعذب ان يقال هو كل اسم بعده عامل فى ضميره اومتعلقه لوسلط عليه هو
اومناسبه لنصبه واورد على قوله اوسلط عليه الخ امران اخر ان احدهما انه
لايخرج به شئ اذ كل ما فيه مانع عن التسليط يصح فى حقه انه لوسلط عليه لنصبه
وثانيهما ان لو تقتضى انتفاء التسليط فلا يصدق التعريف على شئ من المعرف
اذ فى الكل تحقق التسليط اذ فى زيدا ضربته سلط ضربت على زيد واجيب
عن الاول بتقدير وصف اى بعد فعل اوشبهه يصح تسليطه عليه لوسلط الخ
وعن الثانى بتقدير تقييد التسليط اى لوسلط عليه لفظا والتسليط فى افراده
المعرف هو التسليط تقديرا والنظر الصائب الذى لايغيب عنه طريق الصواب
لايلتفت الى مثل هذا الجواب و نجيب عن الاول ان لو لانتفاء الجزاء لانتفاء
الشرط فيجب ان يكون انتفاء النصب لانتفاء التسليط وفى ما يمتنع التسليط
ليس الانتفاء لانتفاء التسليط بل لامتناعه وعن الثانى بان فى قولنا زيدا
ضربته لم يسلط على زيد فعل بعده بل فعل آخر مثله ولافى زيدا مررت به
ما يناسبه وهو جاوزته المفهوم منه بل مثل ذلك المناسب واورد عليه زيدا
ضربته لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولوسلط عليه لنصبه
واجيب بان المراد التسليط بمجرد قطع عمله فى الضمير اومتعلقه وزيدا ضربته
لابد فيه بعد قطع ضربت عن العمل فى الضمير من رفع عمل الابتداء فيه
وفيه انه لابد فى زيدا ضربته ايضا بعد حذف الضمير من رفع عمل المقدر
فى زيدا فلا مندوحة عن تقدير كل اسم منصوب بمقدر ولم يكتف بتقدير
المنصوب لئلا ينتقض بقولنا ان زيدا ضربته واعلم ان تحقيق هذا القيد
يستدعى معرفة موانع التسليط وهو اما وقوع ما لايجوز تقديم ما فى حيزه عليه
بين الاسم والمفسر من كلمة ان مفتوحة اومكسورة وحرف الاستفهام لفظا
اومعنى وكذا حرف الشرط وحرف التحضيض والا للعرض ولو التمنى ولام
الابتداء وكلمة ما من جملة حروف النفى و حروف العطف والفاء الجزائية
الواقعة موقعها بخلاف الفاء فى جزاء اما فانه لم يقع موقعه لاستدعاء اما

تقديم ما في حيزه عليه ليفصل بينه و بين اما و بخلاف الفاء في جواب اذا
فانه حقق انها زائدة وسيجيء في بحث الظروف ان شاء الله تعالى وكلمة ما
التعجبية والمضاف نحو زيد حين تضربه يموت وكلمة الا نحو ما رجل الا
اعطيته كذا واما كون المفسر اسم فعل او مصدرا او فعل تعجب نحو زيد
احسن به اوصفة لذلك الاسم نحو رجل ضربته اوصلة نحو ايهم ضربته
اوجواب قسم بعده نحو زيدا والله ضربته واما كون الفعل الذي بعد ذلك
الاسم مسندا الى ضميره المتصل نحو زيدا ظننه منطلقا اذ لا يجوز ارجاع
ضمير الفاعل اذا كان متصلا الى المفعول ولا ارجاع ضمير المفعول كذلك
الى الفاعل واما كون الفعل الواقع بعد الاسم على تقدير رفعه من جملة اخرى
نحو * الزانية والزاني * الاية على تفسير سيبويه وسيأتي ومن الموانع ما اهملت
وهو ان لا يكون الاسم مصدرا بالواو الحالية والمفسر مضارع مثبت نحو
جاءني زيد وعمرو يضربه فانه لا يجوز جعله في تقدير و يضرب عمرو لامتناع
كون الحال بالواو اذا كانت جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فرفع الاسم
في هذه الصور واجب واذا اتقنت هذا اتضح لك حال خاتمة هذا البحث
من قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه الى آخر الباب وانما قال او مناسبه
لئلا يخرج عن التعريف زيدا ضربت غلامه و زيدا مررت به و زيدا
حبست عليه ولا يخفى عليك انه لا يفهم من زيد امررت به الا المرور من غير
تجاوز الى جاوزت زيدا وكذا في زيدا حبست عليه فالوجه ان يقدر نفس
هذه الافعال عاملة في المنصوب فكنت قاصدا في زيدا ضربت غلامه
الى ضربت زيدا اشارة الى ان ضرب غلامه ضرب نفسه وفي زيدا مررت به
الى مررت زيدا فنصب زيدا بنزع الخافض وكذا في زيدا حبست عليه
تقديره حبست زيدا بنزع الخافض لانا نقول نزع الخافض سماعي لا تقل
فليكن هذا الباب من مواضع سماعه فاذا ما شبتك الى ذروة الكلام حان
ان اوصيك في هذا المقام فاقول لك ايها الطالب للقول السديد من الرفيق
الرشيد لا تكن في ربقة التقليد فتبقى في الزمان المديد في البعد البعيد عن قبول
الحق الذي ليس عليه مزيد فانما يلقى لمن له قلب او القى السمع وهو
شهيد (مثل زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه) لو امكن تقدير المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن
تقدير مرادفه فهو المرام والا فان امكن تقدير لازم له اختصاص المفسر

فاللازم تقديره والا فيقدر الملابسة التى تعم كل مقام وترتيب الامثلة على ترتيب وجوب التقدير فلا يرد انه فاته احسن الترتيب وهوحفظ امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بمثال المشتغل بالمتعلق (ينصب) اى ما اضمر عامله (بفعل يفسره مابعده) فاوضحه فى الامثلة المذكورة فقال (اى ضربته وجاوزت واهنت ولابست) وقيل ضمير ينصب الى زيد وبه نبه على حال الكل وانما صرح به ردا على من جوز خشب قطعته بتقدير انقطع خشب متمسكا بقوله لاتجزعى ان منفس اهلكته واذا اهلكت فعند ذلك فاجزعى وعلى الكسائى والفراء حيث جعلاه منصوبا بالفعل المذكور على مامر ومما لا يمكن تسليطه ويجب تسليط مناسبه ان يقع ما يشتغل به المفسر بعد الا نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه فان الفعل المقدر يجب ان يكون مثبتا اى ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك ان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر ومابعد الا مثبت اذا كان مفعولا لان الاستثناء المفرغ لايكون الا بعد غير الموجب هكذا ذكره الرضى وفيه بحث لانتقاضه بقولنا ان ثوبى انفقت الا اياه فان مابعد الا منفى ليكون المقدر منفيا اى لم انفق ثوبى نعم اذا وقع مايشتغل به المفسر بعد الا يجب تقدير المناسب دون المفسر بعينه لكن تارة يكون ذلك المناسب مثبتا وتارة يكون منفيا ويجب ان يقدر فى ان زيدا لم اضرب زيدا لاغير ليصح ترتب الجزاء عليه وبهذا يندفع انه ربما لايغنى ذكر المقدر عن المفسر كما فى هذه الصورة فلا يصح ان وجوب الحذف لئلا يلغو التفسير وكذا يجب ان يقدر فى زيدا حبست عليه لابست زيدا بالحبس عليه وفى زيدا ضربت غلامه اهنت زيدا لضرب غلامه هكذا حقق المقام واحفظه فانه من شوارد اولى الافهام (ويختار الرفع) اى رفع المنصوب الذى كلامنا فيه فالبحث عن الرفع ليس خارجا عن البحث نعم البحث عن وجوب الرفع خارج عنه ولذا لم يبحث عنه ولك ان تجعل البحث عن اختيار الرفع راجعا الى البحث عن مرجوحية النصب فيكون اشد دخولا فى البحث (بالابتداء) اما اشارة الى عامل الرفع اوالى المعنى المقتضى فيكون بمعنى كونه مبتدأ ويكون فيه بيان الرفع على وجه متفق بين الكل واحترزبه عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر نحو مامر فانه لايجوز عند البصرى والكوفى المجوز لايرجحه وفيه اشارة الى جهة اختيار الرفع وهو الاستغناء عن حذف العامل فيوافق بيان اختيار النصب فى ذكر

الجهة وقال الرضي بين عامل الرفع دفعا لتوهم ان عامله فعل كما ان الناصب فعل ولا اظنك ملتفتا الى ما ذكرنا لك (عند عدم قرينة خلافه) اى خلاف الرفع وهو هنا لابد والنصب فالاوضح الاخصر عند عدم قرينة النصب موجود لامحالة ويدفعه ان المفسر من حيث انه مفسر قرينة النصب لا ذاته واللازم ذاته دون الحيثية ولم يتفطن له الرضي فاجاب بتخصيص القرينة بقرينة ايجاب النصب او اختياره او تسويته وتبعه كثيرون وهو يوجب تأخير بيان اختيار الرفع عن الكل وليس لك ان تجعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لانه مع بعده يوجب الاستغناء عن قوله (اوعند وجود اقوى منها) واختلاف ضمير منهما لانه عبارة عن قرينة خلاف الرفع لا عن قرينة خلاف اختيار الرفع واختيار الرفع عند عدم قرينة الخلاف لترجحه بالسلامة عن الحذف على ما قيل و بكونه عمدة و ببقاء ما تبتدئ به الكلام مبتدأ و يكون العامل محققا لامقدرا على ما نقول و يعارض الاخير رجحان العامل اللفظي على المعنوي و يتجه فى ان الرفع خلاف الاصل وهو كون الخبر جملة فهذا قرينة النصب فلا وقت لعدم قرينة الخلاف والرفع مختار او وجود الاقوى لامحالة والاقوى ينحصر فى اماهذه واذاهذه ولاثالث لهما كما وهمه قوله (كامامع غير الطلب واذا المفاجاة) واماهذه لايجتمع مع قرينة نصب سوى رعاية التناسب فى العطف اوفى جواب السؤال الفعلى واذا لايجامع الا الاولى ووجه رجحان قوة اما فى اقتضاء الرفع على قوة رعاية التناسب فى اقتضاء النصب اماماقيل ان الغالب بعدها الجملة الاسمية وانكره الرضي وسوى بين الاسمية والفعلية واماماقيل ان امالكونه نائبا عن مهما وهو اسم التزم بعده الاسم لئلا يخلو مقام اصله عن اسم فاذاوقع المرفوع بعده كان تحقق الاسم بعده اظهر وقال الرضي ليس امامرجح الرفع فى الحقيقة بل دافع ترجيح قرينة النصب لان اما حرف استيناف قاطع لما بعده عماقبله فلامعنى لرعاية التناسب فيها وقد انكر جواز النصب بعد اذا بحكمهم فى بحث الظروف المبنية بلزوم المبتدأ بعده فمثال كلامه انكار هذا القسم مما يختار فيه الرفع وحصره فى القسم الاول وتوجيه اذا المفاجاة على ماقالوا ان الغالب بعده المبتدأ واورد عليه انه مناقض لمانقل عن بحث الظروف ووفق بينهما تارة بان مرادهم بلزوم المبتدأ بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد اللزوم فى غير تركيب الاضمار على شريطة التفسير وتردد الرضي فى وجود النصب بعده حتى تم هذا

الوجه واعلم ان المصنف لم يحصر القرائن فيما ذكره بل ضبط ما وجده فان تجد
زائدا فزده فان المبحث اجتهادى ومما ادانى التأمل اليه كون المفسر
غير ناصب بل ما يناسبه لان فيه كلفة ما لا يوازيها ترك التناسب فتأمل
(ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية) هذه اضعف قرائن النصب
وما يليه اقوى منه صرح به الرضى وكأنه قدمه ليقارن ما يجتمع معها من قرائن
الرفع ويكون اقوى منها فيتذكر المتعلم بقيد اختيار النصب بها بوقت عدم
ما هو اقوى منها من قرائن الرفع ونبه بقوله (للتناسب) على انه يجرى فى كل
ما يراعى فيه التناسب كالعطف على صفة ناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل
بخلاف الرافع للفاعل فقط صرح به الرضى فى بحث استواء الرفع والنصب
فيختار النصب فى قولك زيد ضارب عمرا وبكرا يضربه كالوقوع فى جواب
سؤال فعلى فالمختار فى جواب ايهم ضربت زيدا ضربته وقيد سيبويه
الجملة الفعلية بغير التعجبية ليخرج نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لانها الجمود
فعلها كالاسمية واعترض عليه الرضى بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية
لا معطوفة ووجه ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقشة
فى المثال فيجعل المثال احسن بزيد والله احمده ومن قرائن اختيار النصب
ما استخرجته وهو ان تكون الجملة فى موقع الحال ولا واو معه فانه يختار فيه
النصب لئلا يلزم وقوع الجملة الاسمية حالا بدون الواو نحو جاء زيد عمرو
قد ضربه (وبعد حرف النفى) هذا القدر من المبحث واما ان حرف النفى
الذى يقع بعده الاسم ما سوى لم ولما ولن لانه لا يجوز حذف افعالها فمبحث
اخر فلا يتجه انه يجب بعد حرف النفى على ان منع حذف فعل لما ممنوع
(وحرف الاستفهام) يشعر كلام الرضى بان الاولى وهمزة الاستفهام اذ
لا يجوز مثل هل زيدا ضربته لان هل اذا دخل جملة فيها فعل لا يرضى
الا بان يدخل عليه لفظا وفيه بحث لانه يختار النصب فى هل زيدا عمرو ضاربه
فانه فى تقدير هل ضارب عمرو زيدا كما يختار فى ازيدا عمرو ضاربه نعم لو تم ما ذكره
التسهيل انه يجب النصب بعد استفهام لغير الهمزة يتم ما ذكره وعبارة
المسئلتين قاصرة على مذهب سيبويه والجرمى لانه يختار الرفع عندهما فى انت
زيد ضربته لان زيد ضربته خبر المبتدأ خال عن الاستفهام عندهما
ويختار فى اليوم زيد ضربته النصب فلا يصح اطلاق البعدية ولا تقييدها
بكونها بلا فصل بل لا بد من تفصيل بان يكون بعدهما بلا فصل بالظرف

نعم يتم على مذهب الاخفش فانه يرجح النصب مطلقا ويجعل انت زيدا ضربته فى تقدير اضربت زيدا ويجعل انت فاعل فعل محذوف وانما قال بعد حرف الاستفهام احترازا عن اسم الاستفهام فانه لايجوز متى زيد ضربته بل يجب متى ضربت زيدا وعلله الرضى بان كل دخيل فى شئ فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام الدخول على الفعل وهو منقوض باذا الشرطية وقد جاوز اصله من لزوم الفعل ولم يقل وفى الاستفهام لانه يختار الرفع فى ابهم ضربته ويجب فى زيدا ضربته (واذا الشرطيه) بخلاف اذا المفاجاة كما عرفت لما فيه من معنى الشرط الطالب للفعل ولم يجب النصب كما ذهب اليه المبرد حطا لمرتبة الفرع ويختار الرفع بعدها عند الكوفيين لاستواء الجملتين بعدها ويشترطون ان يكون خبر الاسمية فعلية (وحيث) لاحيثما حيث لايجوز حيثما زيدا ضربته ويجب حيثما ضربت زيدا كما فى الاسم المتضمن للاستفهام والاولى وحيث الشرطية اذ لا يختار النصب فى اجلس حيث زيدا ضربته وانما يختار فى حيث زيدا ضربته اضربه ولم يوجب المبرد النصب بعده لان تضمنه للشرط ليس كتضمن اذا اذ كثيرا مايخلو عنه (وفى الامر والنهى) اى فى وقت الامر والنهى على انهما مصدران سواء كان الامر بلفظ الامر وكذا النهى او بلفظ الخبر نحو زيدا اضربه وزيدا تضربه بمعنى اضربه وكانه ارادبهما مايندرج فيه الدعاء والالتماس ايضا فلهذا اسقط الدعاء مع انه ذكره الزمخشرى على انه لايصير بذكر الدعاء وافيا بالضبط ومنهم من قدر فيماقبل الامر ومنهم من قدر فى وقت وقوع الامر والنهى بعده وهما كما ترى وكان الاظهر وقبل الامر والنهى (اذهى) اى مابعد حرف النفى والاستفهام واذا الشرطية وحيث وماقبل الاسم الذى قبل الامر والنهى (مواقع الفعل) اى مواقع لها مزيد اختصاص بالفعل فالاولى نصب ذلك الاسم ليقدر الفعل قبله فيقع الفعل فى هذه المواضع ولو رفع يكون الواقع فيها الاسم وفيه بحث لانه فى النصب فى ازيدا انت ضاربه لايقع الفعل بهذا الهمزة بل الاسم فانه فى تقدير ازيدا انت ضارب الا ان يقال اسم الفاعل فى حكم الفعل فتامل ومما ينبغى ان يعلم ان كون هذه الامور مواقع الفعل ليس لان معنى هذه الامور طالب الفعل والا لانتقض بالتمنى بل لان العرب جرى على هذا الطلب فى الاكثر كما انه جرى عليه دائما فى عرف الشرط والتحضيض فلا يرد التمنى

لانه لم يعمل بمقتضى طلبه فهذا موكول على السماع صرح به الرضى فى بحث
وجوب النصب (وعند خوف لبس المفسر بالصفة) يريد ان نصب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير اولى لان البحث عن حاله فاطلاق المفسر على
ظاهره ولاحاجة الى تأويله بذات المفسر نعم لوحكم على المرفوع بان نصبه
اولى لاحتيج الى تأويل المصنف رح على الزمخشرى وقد افاد بادراج
الخوف انه عند تعين الالتباس لعدم امكان نصب القرينة لبس النصب
اولى بل يجب كما لا يخفى وان اللبس الذى يرجح النصب ما كان يفوت معه
المقصود اذلوكان اصل المقصود حاصلا مع جعله صفة لايحترز عن احتماله
ولايجافى منه وبهذا ظهر موضع وجوب النصب وكانه اكتفى بالاشارة
فى هذا المقام عن ذكره فى بيان وجوب النصب (مثل انا كل شئ خلقناه بقدر)
اذ على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه صفة فيفيد ان كل شئ هو مخلوقنا كائن
بقدر وهو لايوافق اصل المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا بقدر بل يفيد
بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل ودفع به ما اعترض به الرضى
بان الشئ اعم من الموجود فلا بد موجود من تقييده بالمخلوق حتى يستقيم
الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود بجعل خلقناه صفة او خبرا
ووجه الدفع ان الوصف الذى يجب تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا اخص منه
لايقال اعتقاد الرضى ان المقدر مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزاله
يثبت مخلوقا لغيره تعالى لانا نقول لبس على المص الا ايراد مثال مستقيم على
مذهبه ولايضره عدم الاستقامة على مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب
لايختار فى الاية عند المعتزلى نعم تحقيق المقام يقتضى ورود اعتراضه فان
تفسير الاية وظهور مقصودها دائر على تحقق الحال والاستدلال على ان جميع
الموجودات مخلوق له تع او بعضه مخلوق لغيره وبعد انكشاف الحال لايلتبس
المقصود رفع اونصب ويمكن ترجيح النصب بانه يفيد كون الاشياء بقدر
باختياره تعالى بخلاف الرفع فانه يحتمل معه كون خلقناه صفة وقوله بقدر خبرا
لايستفاد ان كونه بقدر باختياره واعلم ان الالتباس بالصفة فيما اذا كان الاسم
نكرة حتى لو قيل الشئ خلقناه بقدر بجعل اللام للاستغراق لم يلتبس
(ويستوى الامران) اى الرفع والنصب غير فضل احدهما على الآخر
ومنهم من قال اى يستوى الامران فى الاختيار فايهما قصد به هو المختار
فكلام لايصدر مثله بالاختيار (فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اورد مثالا

اورده سيبويه من غير اصلاحه لانه صار من مطارح الانظار بمثال السيرافى ونعم القول قوله انه فى تقدير عنده او فى داره والا لم يصح عطفه على قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ويجب فى قام ضمير لزيد فكذا فى عمرا اكرمته فلا يترجح نصبه بترجيح عطفه على قام على عطفه على زيد قام بقرب المعطوف عليه وقال الاخفش يمتنع عطفه على قام لانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها من الاعراب على جملة لها محل منه قال ابو على يجوز عطف ما لا محل له منه على ما له محل منه بناء على انه لم يظهر اعرابه الا انه اختار الرفع فان قلت على تقدير العطف على قام يحتاج الى تقدير عنده او فى داره فيرجح الرفع المستغنى عن هذا التقدير قلت اذا قصد انه اكرم عمر فى دار زيد لا بد من تقدير عنده سواء عطف على زيد قام او قام فالتقدير لم ينشأ من العطف بل من القصد فافهم وقد يقال يستوى الامران فى مثل هذا المثال من غير تقدير ضمير فى الثانى وظاهر كلام سيبويه محفوظ لانه ورد فى القرآن نحو (والنجم والشجر يسجدان والسماء رفعها) فانه نصب السماء ويرفع وهنا اشكال قوى وهوان وجه استواء الامرين بانه على تقدير الرفع يعطف على زيد قام وعلى تقدير النصب على قام والرفع وان يرجح بالسلامة عن الحذف يرجح النصب بقرب المعطوف عليه فان عمرا اكرمته اقرب من قام من زيد قام ولا فصل بينه وبين زيد قام كما لا فصل بينه وبين قام فلا معنى لقربيته ودفع بان المراد انه اقرب الى اول قام من اول زيد قام والدفع كما ترى عديم النفع اذ لم يعتبر مثل هذا القرب فى شئ من الاحكام وغاية ما يمكن ان يقال ان المعطوف فى عطف الجملة على الجملة فى الحقيقة هو النسبة ونسبة عمرا اكرمته اقرب من نسبة قام الى فاعله من الجملة الفعلية الى زيد بقى ان مرجح النصب ليس مجرد قرب المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة هى خلاف الاصل على ما عرفت فينبغى ان يرجح النصب قال الرضى يندرج فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته زيد ضارب عمرا وعمرا اكرمته دون زيد قائم وعمرا اكرمته لان الصفة الناصبة للمفعول فى حكم الفعل دون الرافعة للفاعل فقط اذ كثيرا ما يرفع الجامد ايضا الفاعل نحو زيد مصرى حماره (ويجب النصب بعد حروف الشرط) هى ان ولو واما عند المصنف وقد سبق اما فلم يبق الا ان ولو واذ ما اسم عنده على خلاف مذهب سيبويه فلا يحتاج الى استثنائه بناء على انه لا يصح الفصل بينه وبين فعله المعمول له

اتفاقا فلايصح تسليط المفسر عليه فلايكون من هذا الباب على انه لاحاجة
الى الاستثناء لوكان حرفا ايضا لانه لايقع بعده مااضمر عامله على شريطة
التفسير لهذا التقدير (وحرف التحضيض) وهى الامشددة لاغير عند
غير الخليل ومنهم المصنف ولايرد انه فات المصنف الا للعرض لانه يجب
النصب بعدها على ماذكره الاندلسي فيقال الا زيدا يكرمه بالنصب لاغير
لان المصنف اختار مذهب السيرافي كما اختاره الجزولي من ان حال حرف
لنفي بعد الهمزة كحالها قبل دخول الهمزة فعنده الا للعرض مما يختار
بعده النصب كسائر حروف النفي (مثل ان زيدا ضربته) انما اتى بالماضي
لما مر في بحث حذف فعل الفاعل ان حق المفسر للشرط ان يكون ماضيا
وشذ المضارع وفيه خلاف الاخفش فانه يجوز دخول حرف الشرط على
الاسم (والا زيدا ضربته) هذا متفق عليه وعدوا قوله * ونبئت ليلى ارسلت
بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها * شاذا ومما استخرجته ان يكون
الاسم نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه يجب النصب لعدم صحة وقوعها
مبتدأة وان يكون الاسم الذى بعده فعل مشتغل عنه بضميره لفظة
كل ولم يقصد به عموم نحو كل رجل ما ضربته لانه لو رفع يكون
للعموم ولونصب يكون بسلب العموم فيجب النصب اذاقصد سلب العموم
واذا قصد به العموم يجب الرفع وليس من باب ما اضمر عامله وفى سلك
ازيد ذهب به واخواته (وليس مثل ازيد ذهب به منه) لانه قصد به انه
اذهب زيد ولاداء هذا المقصود لايصح تسليط ذهب على زيد لانه لايعمل
فى المفعول بدون حرف الجر ولاحرف جر فيه ولو سلم جواز اعماله فيه
باحداث حرف الجر لايعمل الفعل عمل الرفع فيما قبله على انه شرط انه لوسلط
عليه لنصبه وبما ذكرنا علم انه ليس مثل زيدا حبست عليه لانه قصد به
ملابسته وملازمته زيدا فهنا مناسب لوسلط عليه لنصبه بخلاف ما نحن
فيه فان مناسب الفعل المشتغل لازم اومرادف مقصود ولايعد مناسبا بدون
القصد وهذا اندفع ماذكره الكوفيون انه يجوز النصب بتقدير فعل معروف
لانه لازم المجهول فيكون التقدير اذهب احد زيدا وماذكره السيرافى وابن
السراج انه يجوز النصب بتقدير اذهب الذهاب زيدا فانه كما يجوز جعل
المصدر نائب الفاعل يجوز جعله فاعلا مجازيا على انه رده الرضى بان
المصدر اذا لم يخصص بوصف اواضافة او غير ذلك لايسند اليه الفعل

وذهب به لا يدل على ذهاب مخصوص نعم لوكان دعوى الكوفى وغيره انه يجوز فى هذا التركيب نصب زيد بقصد معنى يكون هناك مناسب بنصبه لتم لكن لا نزاع للبصرى فيه اذ كلامه فى هذا التركيب نظرا الى معنى شاع فيه فلا حاجة الى ماذكره الرضى من انه لابد لدفع هذه الشبهة من تقدير قيد فى تعريف ما اضمر وهو ان يقال المراد بالاشتغال بالضمير والمتعلق الاشتغال بنصبهما لفظا اومحلا ولا الى ما ذكره غيره ان المراد لوسلط عليه مع اتحاد المسند على انه ينتقض بقولنا ازيدا خلق بتقدير اخلق الله زيدا اذ حذف الفاعل فى خلق لتعينه فيكون فى معنى خلقه الله (فالرفع) اى فالرفع واجب (وكذا كل شئ فعلوه فى الزبر) اى كالمثال المذكور كل تركيب يكون الفعل المشتغل عنه بضميره صفة لذلك الاسم لانه ليس انتفاء نصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه اذ لوسلط لفات التقييد المقصود بالوصف وانتقل التركيب من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء كان الاخبار صحيحا اولا فمن جعل المانع عن التسليط انه يصير المعنى فعلوا كل شئ فى الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيئا فقد قصر نظره ولم يتجاوز بيانه هذا المثال ومن قال لانه لم يوقع فيها الا الكتابة اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل شئ بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال لوجعل فى الزبر صفة لكل شئ لكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم فى الزبر لا ان كل ما فى الزبر مفعول لهم قال الله تعالى فى موضع آخر * وكل صغير وكبير مستطر * يتجه عليه ان كونه خلاف المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه الاية ما لم يقصد بقوله * وكل صغير وكبير مستطر * لان الافادة خير من الاعادة بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صادقوا الكتابة ولم يكتبوا الا ما فعلوه (ونحو الزانية والزانى فاجلدوا) بظاهره ليس من هذا الباب لان الفاء بظاهره فاء الشرط حيث دخل خبر موصول بما هو فى معنى الفعل والزنى سبب الجلد مائة وما بعد الفاء الواقع فى صدر الجزاء او ما هو منزلته من خبر المبتدأ لا يعمل فيما قبله وان يعمل ما بعد فاء الجزاء الذى بطل صدارته بوقوعه فى الوسط لكونه جزاء اما لفظا نحو اما زيدا فاضربه او تقديرا نحو * وربك فكبر * لان حذف شرط اما اقتضى تقديم ما فى حيز الفاء عليها ليفصل بينها و بين اما لان المعتاد الفصل بين حرف الشرط و بين حرف الجزاء وكون الفاء زائدة كما فى جواب اذا على ما حقق ولذا ينصب اذا

او خارجة عن الصدر لعارض خلاف الاصل او نقول الفاء فاء الجزاء يتوقف على كون الزانية مبتدأ فلو جعل مفعولا لما بعد الفاء لم يصح ما هو ظاهر الفاء من كونها جزائية فلا تمحل فى اخراجه من الحد بل فى ادخاله تحت الحد باخراج الفاء عن كونها جزائية و بهذا ظهر ضعف ما قالوا ان الآية فى بادئ النظر من الباب وداخلة تحت قاعدة اختيار النصب وتفق القرآآت الغير الشاذة على الرفع وان جاء فى الشعر اذ رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا تمحلوا فى اخراجها من الباب لئلا ينخرم قاعدة اختيار النصب اولا يلزم اتفاق القراء على غير المختار ومنع المصنف فى شرح المفصل فى بحث الاستثناء عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار والظاهر انه منع غير مسموع وجعل المبرد المانع عن كونه من الباب ما اشار اليه بقوله (الفاء بمعنى الشرط عند المبرد) وقدم توجيه المبرد على توجيه سيبويه مع تقدم سيبويه لرجحانه واستشكل كون الفاء وهو حرف الجزاء بمعنى حرف الشرط فيجاب تارة بان الباء للسببية اى الفاء حاصلة بسبب معنى الشرط وتارة بانه فى التقدير الفاء مرتبط بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط لسببية الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ماقبلها لما بعدها فهو بمعنى الشرط يؤكد بها حرف الشرط (وجملتان عند سيبويه) اى الآية جملتان مختلفتان فى المعنى عنده لانها فى تقدير حكم الزانية والزانى ما يتلى عليكم فاجلدوا فقوله فاجلدوا بيان للجملة الموعود بها بخلاف باب ما اضمر فان تركيبه ايضا جملتان لكن بمعنى واحد فلا يرد ان جميع الباب جملتان والاوجه ان مراده انه جملتان مع الرفع و باب ما اضمر لايكون جملتين على هذا التقدير (والا) اى ان لم يكن احد التوجيهين (فالمختار النصب) والثانى باطل لان القراء لايتفقون على غير المختار فهو لاثبات احد التوجيهين او المعنى وان كانت الاية من الباب كما هو مذهب عيسى بن عمر فالمختار النصب او المعنى وان لم يكن التراكيب الثلثة ليست من الباب لكان المختار النصب فيها وماسوى الثانى ظاهر والوجه فيه انه يلتبس بالصفة فان قلت الفاء بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما فى الرضى حيث قال والفاء بمعنى الشرط ايضا عنده اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فكيف صح تخصيص كون الفاء بمعنى الشرط للمبرد قلت ليس مخرج الاية عن الحد كون الفاء بمعنى الشرط عند سيبويه بل كونهما جملتين اذ الفاء انما يعد مانعا لو كان ما بعد الفاء

بحيث لولم يكن الفاء صح عمله فيما قبله فا في الرضي انه على توجيه سيبويه هذا المانع ايضا متحقق محل نظر ولنا توجيه ثالث وهو ان الفاء جواب شرط محذوف والتقدير الزانية والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا لان الجلد لا يترتب على مجرد الزنا بل على ثبوته ولاخفاء في انه ح يتوجه المنع على الشرطية اذ لا نسلم انه لولم يكن احد التوجيهين فالمختار النصب لان هذا التوجيه غير توجيه المبرد الا ان يقال الشرط عدم كون الفاء بمعنى الشرط لا عدم توجيه المبرد لكنه بعيد (الرابع) اى رابع الاربعة لا رابع الثلثة كما قاله البعض لانه ينبئ عن الغفلة عن الاول (التحذير) قال الرضي سمي اللفظ المحذر به تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل آلة التحذير يعني لم يعامل به في التسمية معاملة اخواته من التسمية بما هو اسم بعينه في اللغة كما في ما اضمر عامله على شريطة التفسير ولا بما هو اسم معناه كالمنادى اقول جعل مدلوله تحذيرا للمبالغة في جعله محذرا حتى كانه نفس التحذير ثم سمي به اللفظ تسمية باسم مدلوله وليس هذه المبالغة في اخواته بمقتضى المقام كما فيه (وهو معمول) خالف النحاة في جعل التحذير اسما لنفس المفعول به دون كلام هو فيه لانه الانسب باخويه والبق بالبحث وليس هذا اول خلاف منه فلا يرد ما في الرضي ان هذا موذن بان لفظ التحذير هو اياك فقط واياك ان تعتقده ذلك بل التحذير هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه المكرر المعمول لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده المعمول لبعد مقدرا (بتقدير اتق) في الرضي في تقدير اتق ههنا بعض المسامحة اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد لكان اولى وقد اشار بقوله ههنا انه لا سماجة في تقدير اتق في القسم الثاني وتعقبه بعض بان في تقدير بعد في القسم الثاني سماجة الا في نفسك نفسك فانه في تقدير بعد نفسك مما يؤذيك الا يرى ان الطريق الطريق لا قصد فيه الى تبعيد نفسه عن الطريق بل الى تحذره من ضرر فلا يليق به تقدير اتق فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق فيقدر بعد في القسم الاول وبعض افراد القسم الثاني واتق في بعض الثاني ونحن نقول القصد في الطريق الطريق الى تبعيد المخاطب نفسه عن بعض اجزاء الطريق الذي يتاذى فيه وربما يكون المقصود اخلاء الطريق بتمامه اذا كان المؤذي مما يشغل

جميعه فيطرد تقدير بعد و يتجه على تقدير بعد نفسك عما يؤذيك انه لايبقى
من القسم الثانى لان النفس يصح محذرا والمحذر منه مايؤذيه الا ان يقال
التحذير من النفس بطلب تبعيده عما يؤذيه فتأمل ولواردت تصحيح تقدير اتق
ضمنه بتضمين الاتقاء معنى التبعيد كانه قيل اتق فبعد نفسك من الاسد
ولاحاجة الى التضمين فى القسم الثانى لانه يتم فى جميع افراده بدون التضمين
حتى نفسك نفسك (تحذيرا) مفعول له للتقدير اى التقدير للتحذير اذ لو ذكر
العامل لربما يدركه المحذر منه وفات التحذير وقوله اوذكر المحذر منه مصدر
منصوب عطف عليه كانه قيل اولذكر المحذر منه مكررا اذ تكرار المحذر منه
للمبالغة فى التحذير لضيق الوقت عن ذكر العامل فهذا من المسالك لوعر
التى سهل عليك بالهام الله تعالى عبده الضعيف وقد كان فى عدياز
منه كل ناظر عظيم شريف حتى قال فيه الرضى ما قال وكذا من جاء بعده
وان كان خيرا مما قاله ما نال وقد اعرضنا عن النكل لان ماقلنا يغنيك بحيث
ماقيل لايغنيك ولا يفيدك الا الحلال (مما بعده) اى مما ذكر بعده فلا يجب
الحذف فى قولك من الاسد اتق نفسك (اوذكر المحذر منه مكررا) قد عرفت
شرحه بما اندفع عنه ماقيل انه لابد فيه من ضمير كالابد فى ما عطف هو عليه
وهو حذر مقدرا عاملا لتحذيرا وصفة لمفعول من غير حاجة الى ماقيل ان المحذر
منه ظاهرا وضع موضع الضمير تنبيها على التفاوت بين المعمول فى القسم
الاول و بينه فى هذا القسم بان الاول محذر وهو محذر منه على انه يرد عليه
انه يرد وضع الظاهر موضع المضمر فى صفة الجملة قول المص فى بحث الوصف
بالجملة و يلزم الضمير وانه كان الاوضح الاخصر فى هذا المقصود هو معمول
بتقدير اتق حذر مابعده او حذر منه مكررا ولايخفى على الفطن ان تقدير الطريق
الطريق اتق نفسك عن الطريق الا انه حذف المحذر مع العامل فالانسب
ان يجعل التحذير اسما للمحذر مطلقا ويجعل قسمين باعتبار التحذير عما
ذكر معه بعده و ذكر المحذر منه مكررا ولعل عدول المص اليه لذلك
والله اعلم والعلم لديه (مثل اياك والاسد) التزم ضمير الخطاب فى القسم الاول
من الباب لالانه اللازم بل لانه الاغلب من بين الضمائر وقد يجئ متكلما والغائب
هو الشاذ النادر ولاضنة فيما اضيف الى ضمير الخطاب من الظاهر تقول
رأسك والسيف وقال عمر رضى الله عنه اياى وان يحذف احدكم الارنب
بالعصا وشذ قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب ولامنع عن كون

المحذرمنه ضميرا غائبا (واياك وان تحذف) لم يذكره لخفاء فى صحة وقوع الاسم الغير الصريح موقع الصريح بل يكون مقدرا لبيان الفرق بين الغير الصريح والصريح ولو مثل بقول عمر لكان انفع وارفع قال المصنف تقدير اياك والاسد اتق نفسك من الاسد والاسد من نفسك وذكر النفس لعدم صحة الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول الواحد فلما حذف اتق تبعه النفس فى الحذف لانه لاحاجة اليه لان المنع من جمعهما متصلين وبحذف العامل ينفصل ضمير المفعول قال الرضى هذا قريب لكنه تطويل لبس عليه مع امكان الاخصر تعويل فليقدر اياك اتق فيبقى بحذف اتق اياك واقول فى كلام الرضى ايضا ملام لارتكابه مالايعنيه لان انفصال الضمير لايستدعى تقدير العامل مع التأخير لانه يكفى له تعذر الاتصال وهو حاصل بكون الفاعل والمفعول ضميرين لواحد ويمتنع من ذلك اتصالهما وجوز ابن مالك والرضى كون قوله والاسد مفعولا معه فيستغنى عن حذف شئ بعده وفيه بحث لانه ان كان مفعولا معه باعتبار اياك يلزم كون المفعول معه من المفعول به وهو خلاف الاجماع وان كان من الفاعل يكون الاسد مأمورا وظاهر تعريف المصنف ان المقدر فى اياى والشر اتق وهو قول غير سيبويه ورجح قول سيبويه ان التقدير لاتق بتقدير امر المتكلم وسمى ابن مالك تحذيرا هو ضمير المتكلم تجوزا (والطريق الطريق) لاضنة فى هذا القسم بل يجئ فى جميع الطرق فتقول اياك اياك واياه اياه واياى اياى ورأسه رأسه واجاز قوم اتق الطريق الطريق لان التأكيد لايوجب حذف العامل الايرى الى قوله تعالى * كلا اذا دكت الارض دكا دكا * وبه يشعر قول سيبويه ولايحسن إظهار العامل وفيه ان الموجب ضيق مقام التحذير للاطناب بالتكرير (وتقول) فى القسم الاول بعبارة اخصر فى التقدير وان كان اطنب فى الظاهر (اياك من الاسد و) اياك (من ان تحذف) والتقدير اتق نفسك او اياك اتق واتق اياك فتذكر من الاسد والاول ابلغ اذفيه تكرار التحذير ولاجل الاهتمام به ارتكب الحذف الكثير وتقول لمزيد المبالغة فى التحذير (اياك ان تحذف بتقدير من) علم من تخصيص تقدير من امتناع تقدير العاطف لانه اقل قليل فى كلام العرب فتم قوله (ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من) من غير حاجة الى ضميمة وامتناع تقدير العاطف فمن قال ان الدليل قاصر فهو من نقصان فهمه القاصر لاتقول جاء حذف العاطف فى التحذير قال اياك اياك المراء

فانه الى الشر دعاء وللشر جالب لانه من ضرورات الشعر على ان سيبويه
جعله من قبيل الطريق الطريق وجعل المراء فى تقدير احذر المراء وغيره
نزل المراء منزلة ان تمارى ومع ذلك جعله مقصورا على السماع وفى قوله اياك
الاسد بنصب الاسد دون جره تنبيه على ان المختار فى مثل ان تحذف تقدير
النصب كما هو مذهب سيبويه لانه الغالب الكثير فى حذف حرف الجر
والخليل والكسائى يقدران الجر لان ما ابهم حاله ينبغى ان يحمل على ما كان
وان كان بقاؤه على ما كان نادرا كما فيما نحن فيه لان الابقاء على الجر لم يوجد
الا فى حذف حرف القسم فتدبر جدا وفى امتناع اياك الاسد خلاف الاخفش
الصغير حيث جوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان فى غير ان
وان ومما يجب فيه حذف العامل الاغراء وهو كالتحذير تارة بالعطف وتارة
بالتكرير قال اخاك اخاك فان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح
ويقال شانك والحج ونفسك وما يهمها والمحذوف الزم وقد قدمنا ان المصنف
جعله من الباب الاول (المفعول فيه ما) اى اسم (فعل فيه) اى فى مدلوله
سواء كان معطا بقا نحو ضربت اليوم او غيره نحو ضربت قرب عمرو
ورجعت مرجع الحاج فلولا يفسر ما بالاسم لانتقض بكل فعل فانه ما فعل
فى مضمونه التضمنى (فعل) اى مدلول فعل او حدث (مذكور) لفظا او تقديرا
ففيه اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يشبهه او استعمال الفعل بقانون اللغة
وحمل المذكور على غير معناه المشهور والمراد ما فعل فيه بحسب دلالة
اللفظ على الاصل الذى اطنك مذكرا له فخرج بقوله ما فعل فيه نحو
يوم الجمعة فى يوم الجمعة ضربت فيه فانه وان فعل فيه الضرب لكن لا بحسب
دلالة لفظه وخرج نحو يوم الجمعة مبارك وتم به الحد لخروج كل ما خرج
عنه به من غير حاجة الى قوله فعل مذكور فهو ليس مخرجا لشئ كما ظن بل
لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاحه وبعد بقى على التعريف
اليوم فى ضرب اليوم فانه بحسب دلالة اللفظ يعنى ضرب فى اليوم ونحو
مطر السهل والجبل مما قدر فيه سماعا لا قياسا فانه منصوب بنزع الخافض
لا مفعول فيه اصطلاحا ولذا عرفه التسهيل بالمقدر بفى (من زمان او مكان)
على سبيل الاطراد الا ان يقال ما ليس بقياس مفعول فيه عند المصنف
يرشدك اليه جعل عند ولدى وشبههما ولفظ مكان مفعولا فيه وهذا
التعريف اكثر بغية المفعول له ومعه يفصح عن وجه التسمية للمحدود

(وشرط نصبه تقدير في) احتراز عما ذكر فيه في او الباء بمعنى في نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير في مع هذا الذكر لا عما قدر فيه الباء بمعنى في فانه ايضا منصوب فالمراد بفي في وما هو بمنزلته وربما يقال لا يقدر الا ماهو الشايع والشايع في الظرفية في كما ان الشايع في التعليل اللام دون الباء ومن وفي فلا يقدر في المفعول له ايضا ما سوى اللام قال الرضي هذا الكلام كحده يدل على ان المجرور بفي مفعول فيه عنده على خلاف اصطلاح القوم كلهم وانت خبير بان دلالة الحد غير محكم لظهور صحة تخصيص ما بالمنصوب والاشارة بهذا القول الى ان كون تقدير في شرطا للمفعول فيه باعتبار انه شرط لنصبه اللازم لوجوده (وظروف الزمان) من اضافة الدال الى المدلول فهي لامية لا بيانية كما توهم ونبه به على ان المفعول فيه يسمى ظرفا ايضا (كلها) يعني لا يخرج عنه ظرف زمان وقيل يعني مبهمها وموقتها بقرينة تبعض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه وان كان الابهام في الزمان بمعنى ان لا يكون له نهاية تحصره كحين وزمان وتوقيت ما يقابله كيوم وليلة وشهر والاول اظهر (تقبل ذلك) اى تقدير في او النصب وفيه نظر لانه ان اراد بظروف الزمان ما وضع له يخرج عنه نحو خرجت هذا الزمان وان اراد ما يدخل فيه المستعمل في الزمان من غير وضع له يشكل بالضمير الراجع الى الزمان فانه لابد فيه من اظهار في فتقول يوم الجمعة سرت فيه دون سرته واما نحو يوم الجمعة صمته فليس الضمير فيه ظرفا بل هو مفعول به على سبيل التوسع فالصحيح ان يقال ومظهر ظروف الزمان تقبل ذلك واما مضمرها فلا (وظروف المكان ان كان) الظاهر ان كانت وكانه جعله بتأويل القسيم الثاني (مبهما) او محمولا عليه او اراد (قبل) اصالة لا بالحمل على الغير او على التقديرين لا يخفى عليك قوله (والا فلا) وانما قال (وفسر) باسناد التفسير الى غيره والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر المتقدمين اشار الى ضعفه لان اللايق ان يفسر المبهم بما يتناول الكل و يستغني عن تكلف حمل بعض الظروف على بعض (بالجهات الست) وليس التفسير بها الا للعجز عن ضبط الكل والمرضي عند المصنف تفسيره بما له اسمه بالاضافة الى خارج من مسماه والمعين على هذا ماله اسمه مع قطع النظر عن خارج وتعقبه الرضي بانه يتناول نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها مع انهما لا تقبل تقدير في وكل مفعل للمكان مع انه لا يقبل تقدير في

الا

الامافيه معنى الاستقرار حين انتصابه بما فيه معنى الاستقرار فتقول ضربت
فى مضرب فلان لاغير وضربت فى مقعد فلان لاغير نعم تقول قعدت
مجلس فلان وكان المصنف ترك تفسيره المرضى لان ما ذكره اقرب الى فهم
المبتدى ويدخل فيه على رأى المصنف نحو الميل والفرسخ لان اسمه له
بالقياس الى المساحى فلا حاجة الى ان يقال ان كان مبهما اومحدودا كما قاله
من ظنه خارجا عن هذا التفسير لكن لابد ان يجعل داخلا فى قوله (وحمل عليه
عند ولدى وشبههما لابهامها) بان يقال الميل والفرسخ لتغيرهما وتبدل
اولهما وآخرهما غير معينين ولاينبغى هذا الاطلاق من المصنف لان
خارج الدار ايضا مبهم فلابد من عد المحمولات ومنه ارضا فى قوله تعالى
* اواطرحوه ارضا * قال الزمخشرى اى ارضا مجهولة بعيدة عن العمران
منكورة وهو معنى تنكيرها واخلاؤها عن الوصف ولابهامها من هذا
الوجه نصبت نصب الظروف وضمير لابهامهما فظاهرة لعند ولدى
ولم يذكر وجه شبههما لكمال ظهوره من ذكر هذا الوجه اوللثلاثة
لكونها فى تأويل اثنين اى المشبه والمشبه به (ولفظ مكان لكثرته) لاللابهام
لان مكان زيد مثلا معين ولك ان لاتريد بكثرته كثرة استعماله بل كثرة امكنة
كل شخص وان الكثرة تورث الابهام فيؤل التعليل بها الى التعليل
بالابهام قال الرضى لاينبغى هذا الاطلاق من المصنف اذ هو مقيد بان يكون
الفعل المتعدى اليه مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال
او مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه وبهذا الشرط لايختص
بلفظ المكان كما عرفت وقول المصنف فى الايضاح ولم يستثن من الموقت
الا مابعد دخلت وذهبت الشام يدل على ان استثناء لفظ المكان من حكم
الموقت هنا من خواصه وكانه لم يتعرض بقوله ذهبت الشام مثلا الى ماقال
ابن السراج انه فى تقدير ذهبت الى الشام فقول الرضى ان نحو ذهبت الشام
منصوب على الظرفية اتفاقا محل نظر (ومابعد دخلت نحو دخلت الدار)
يريد به مكانا هو مدخول الدخول وفروعه والاوضح هذه العبارة وانما قيدنا
بالمكان لانه لابد من اظهار فى فى غيره نحو دخلت فى الامر او فى مذهب
فلان وهذا مما يؤيد كونه مفعولافيه لاستعماله باظهار فى فى المكان وان جعله
سيبويه شاذا نحو دخلت فى الدار وحملنا مابعد دخلت على مدخول الدخول
وفروعه ليشمل الدار دخلت واد خل الدار وما اشبههما فى الرضى ان تقدير فى

لكثرة استعمال الدخول ونحن نقول لكمال مشابهة مدخوله المفعول به الى
ان ذهب الجرمى الى انه مفعول به كما اشار اليه بقوله (على الاصح) فاحفظه
فانه من بدايع كتابنا وودايع خفايانا ومن مرجحات اللزوم ان مصدره الدخول
وهو من الاوزان الغالبة فى اللازم وان نقيضه وهو الخروج لازم بلا خلاف
ودليل الجرمى انه لايعقل الدخول بدون المتعلق ويدفعه انه لايعقل بدون
المتعلق بواسطة فى المفعول به ما لايعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر
و يقدح فى هذا التقدير امكان جعل النزاع لفظيا وسكنت ونزلت كدخلت
بلا خلاف وقد اجمل المصنف بيان قبول نصب الظروف بتقدير فى وتفصيله
اجمل وايراد فصول بقيت فى زوايا خمول افضل منها ان مايقبل اما ان يجب
نصبه بان لاينفك عن النصب ابدا وهى من الازمنة المبنية اذ واذا وصباح
ومساو يوم يوم ومن الازمنة المعربة بعيدات بين اى ازمنة قريبة الى
الوصال بعد الفراق والتصغير لتقريب زمان الوصل وذات مرة وذات يوم
وذات ليلة وذات غداة وذات العشا وذات الزمين وذات العويم وذاتى هذه
الازمنة على هذا الوجه مسموع لايتعداها وماعين من غدوه و بكرة وضحى
وضحوة و بكر وسحر وسحير وعشية وعتمة وصباح ومساو نهار وليل اعنى
مرادا بها ساعة نهارك او ليلك اونهارك فاعرف والتعيين فيها بمجرد ارادة
المتكلم من غير علمية ولا اضافة ولا ارادة فجعل لزوم النصب دليلا على هذا
القصد وقد يجئ غدوة و بكرة على جنس فيشمل الغدوة غير غدوة نهارك
وكذا البكرة فلا يكونان لازمتى الظرفية وحكى سيبويه عن بعض العرب
علية عشية ايضا ورده المبرد وعاب السيرافى جرأته على سيبويه ومن
الامكنة لدى و بين بلا اضافة شئ اليه وحوال وحوالى وحول وحولى
واحوال وسوى وسواء على الاصح والتثنية للتكرير كما فى قوله تعالى * ثم ارجع
البصر كرتين * وهنا واخواته و بدل ومكان بمعناه ومما لا يفارق النصب الا
بدخول من عند ومع او بدخول الى وحتى ومتى وتسمى هذه الظروف غير
متصرفة ومايقابلها متصرفة و يسميها صحاح الجوهرى متمكنة وغير متمكنة
وجعل سيبويه صفات الاوقات المحذوفة الغالبة لازمة الظرفية الامليا
وقريبا فانه جوز فيهما خاصة التصرف واما غيره فجعل ظرفيتها مختارة
(و ينصب) المفعول فيه (بعامل مضمر) اى محذوف بلا شريطة التفسير
والحذف حينئذ جائز امابقرينة واضحة نحو يوم الجمعة فى جواب متى سرت

او

ابو حنيفة كقولهم حينئذ الآن اى كان حينئذ واسمع الآن (وعلى شريطة التفسير) واظنك انك عرفته واقسامه مستغنيا عن استيناف التقرير وتمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة والتصوير (المفعول له مافعل لاجله) اى بحسب دلالة اللفظ وبه تم الحد وقوله (فعل مذكور) اتمام لبيان معنى المفعول له ومن قال انه للاحتراز عن مثل اعجبنى التأديب لم يعرف المجهول هوله ومع ذلك فقد طال على نفسه الامد ولم يصل الى ماهو المقصد كيف واشكل عليه ان التأديب فعل لاجله فعل مذكور وان لبس فى هذا التركيب فاجاب بان المراد المذكور معه فعاد وقال انه مذكور معه فى ضربت تأديبا فافاد ان المراد المذكور فى هذا التركيب فتعقبه بانه كذلك فى اعجبنى التأديب الذى لاجله الضرب فاجاب بان المراد ان يكون مذكورا فيه للعمل فيه ولم يعرف ان معرفة المذكور للعمل فى المفعول له بعد معرفة المفعول له لان معرفة العامل فيه فرع معرفة اعرابه (نحو ضربته تأديبا) فى الرضى انه يصح ان يقال الضرب هو التأديب وفيه نظر لان التأديب يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب الوسيلة كالشتم والنصيحة وغير ذلك (وقعدت عن الحرب جبنا) اشار الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدقته حتى ظن من لم يعرف وجه عليته ان المفعول له معلول لعامله ووجه عليته ان تصوره علة الاقدام على عامله الذى يترتب هو عليه ولك ان تقول قدم منشأ الظن وعقبه بما قبله (خلافا للزجاج) اى خالف الزجاج خلافا حذف الفعل ونقل الفاعل الى المفعول المطلق بجعله متعلقا به ونظيره نقل المفعول فى حمدا له اى حمدته حمدا وقد اتقنته فى محله فلا تخبط فى حله اقتداء بالشارح وقال اى القائل بكون المفعول له غير المفعول المطلق مخالف خلافا للزجاج ولم يتحاش عن نسبة الخلاف الى القوم وجعل الزجاج اصلا ولما كان المتبادر منه المخالفة فى تعيين المفعول له لافى وجوده قال فانه عنده مصدر اى مفعول مطلق بيانا لما قصده والاوضح فانه عنده مفعول مطلق قال المصنف ردا عليه ان معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب لاضربته ضرب تأديب اى هذا صريح مفهومه لانه مأول اليه حتى يتجه ماقال الرضى انه منقوض بضربته راكبا فان مآله ضربته وقت الركوب مع انه لم يجعل ظرفا بل حالا نعم اومنع كونه صريح المعنى لكان متجها ان لم يكن فى غاية الوضوح (وشرط نصبه تقدير اللام) قد عرفت

هذا مما يتعلق بشرح هذا المقام والمراد تقدير غير مراد كما فى الاضافة والا
لم يصح نصبه (وانما يجوز حذفها) اى كلمة اللام ولم يقل وانما يجوز اكتفاء
بالضمير الراجع الى التقدير كما هو الاصل تنصيصا على مقصوده من بيان شرط
الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو العود الى نصبه بتقدير اللام
وقد وفق النظر من قال التقدير عبارة عن الحذف مع النية والشرط للحذف
لا للنية فقال حذفها اظهارا لما فى النية وانما لم يقل وانما يقبل ذلك كما قال سابقا
لتفاوت المقامين فلان القبول اعم من الوجوب والجواز والسابق كان مقام
الاعم وهنا ليس الحذف الا جوازا (اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل)
اسقط قيد المصدرية وقد كان فى عبارة السلف لاغناء فعلا عنه واعاده
اللباب فقال اذا كان مصدرا وفعلا الخ واخرجه العباب عن كونه مستغنى
عنه بانه للاحتراز عن اللام الداخلة على ان المقدرة كما فى قوله تعالى
* وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس * فانه لا يجوز حذفها مع كون المفعول له
فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه ليس مصدرا وفيه انه لو اريد المصدر صريحا
لخرج المفعول له مع ان المذكورة ولو اريد الاعم لدخل هذه الصورة ايضا
فى المصدر فلابد من ترك مصدرا او التقييد بقيد آخر وهو ان لا يكون مع ان
مقدرة ولابد ان يستثنى ايضا ما هو مع ان وان فانه يجوز حذف اللام فيه
مع فقدان هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس
لا يقال قد قيدت التقدير بان يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائى
ان تقدير حرف الجر مع ان وان مراد وهما باقيان على جرهما فلعل المصنف
تبعهما لانا نقول بنينا الكلام على انه تبع مذهب سيبويه لانه المختار ولما قلت
ايضا مساغ فالمصنف دائر بين متابعة غير المختار والغفلة عن وصمة
الاقتصار وبعضهم شرط كون ذلك الفعل غير الجوارح وقبل الرضى
ذلك فى المفعول له المعلول للعلل (ومقارنا له) بان يتحد زمانهما او بعضه
وقد وقع الخلاف فى كل من الشرطين اما فى الثانى فمن ابى على ونصر الرضى
المخالف فى الاول (المفعول معه) الظرف مفعول ما لم يسم فاعله ورفعه
تقديرى للزوم ظرفيته وهكذا كل لازم الظرفية ومع فى موقع اعراب لا
للظرفية تقديرى الاعراب وكذا نصب بينكم مع كونه فاعلا فى قوله تعالى
* تقطع بينكم (مذكور بعد الواو) والمراد بالمذكور ما يقابل المقدر على
خلاف المذكور سابقا ليفيد عدم صحة حذف المفعول معه (لمصاحبة معمول

فعل) فخرج بالمذكور بعد الواو المعمولات كلها سوى الحال بالواو وقوله
مصاحبة اخرج تلك الحال ومعمول فعل اخرج كل رجل وضيعته واما
خروج المعطوفات وان كانت بغير تلك الواو فيما يخرج به التوابع عن
تعريفات المعربات الاصلية وقد نبه بقوله معمول فعل على ان زعم انه يجب
ان يكون مصاحب الفاعل باطل لان حسبك وزيدا درهم برده لانه فى معنى
كذلك نعم لايصح ان يكون يوافق الاعراب للمفعول اتفاقا فكذا اتفقوا على
ان عمرا معطوف لواو المصاحبة لامفعول معه والسر فى ذلك ان الاصل
فيما بعد الواو العطف فعدل عنه الى النصب تصريحا بقصد المعية
فاذا لم يكن فى جعله مفعولا معه عدول الى النصب لم يكن له على خلاف
الاصل مساغ وكفاك ماسمعت فى معرفة ان ماقيل المعمول اعم من الفاعل
والمفعول نحو كفاك وزيدا خارج عن حد القبول قال الرضى معنى المصاحبة
المشاركة فى الفعل فى وقت واحد ويتجه عليه انه لايقال سرت وزيدا
وجئت وزيدا بمجرد موافقة تفسيرهما فى الزمان بل لابد من ان لايتفارقا فى
المجيء نعم قد يكتفى بالمعية فى الزمان نحو تولد زيد وعمرو ومات زيد وعمرو
فلمعنى المصاحبة غرض تغنيك فطانتك عن العرض وايضا تفسيره لوتم
فانه يتم على مذهب الاخفش من ان لا مفعول معه الا يصح عطفه على
معمول الفعل وغيره اختار غير ذلك متمسكا بورود ما زال سير والنيل اذ
لايقال سار الماء بل جرى وبقولهم استوى الماء والخشب فان استوى بمعنى
ارتفع فمن المصاحبة على هذا ان يكون المعمول حين التلبس بالفعل مصاحباله
مقارنا معه واول التمسك الاول بان المراد بالسير الانتقال من مكان الى مكان
عبر عنه بالسير بجعل انتقال الماء سيرا مشاكلة لاقترانه بما يصح منه السير
والثانى وجعل استوى مستعملا فى مكان تساوى يعنى تساوى الماء والخشبة
فى المعلق وفى العباب ان المراد بالمصاحبة والمشاركة فى الفعل فى زمان واحد
اومكان واحد اوتركت الناقة وفصيلها لرضعتها فان تركهما فى زمان واحد
لايوجب ان ترضعها وفيه ان تركهما فى مكان واحد فى زمانين لايوجب
ان ترضعها وعنه مندوحة فان معنى تركهما عدم منعهما وترك تحفظهما
ويكفى لان ترضعها عدم تحفظهما فى زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم
الترك فى مكان واحدا وبمنعهما عن ذلك مع كونهما فى مكان واحد (لفظا
اومعنى) سكت عن شبه الفعل لتضمين ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادته

والمراد بقوله معنى معنى الفعل اى مايؤدى مؤداه من غيران يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره الرضى فى بحث الحال وان مقتضى الحال ان يذكره هنا واياك وان تجعله مشمولا لقوله معنى فتندم اذا بلغت قوله وان كان معنى الخ واختلاف فى عامل المفعول معه هل هو الواو او الفعل وشبهه ومعناه بواسطة الواو وعليه الجمهور اوعامله فعل مقدر مطلقا فمعنى جاء زيد وعمرا اولابس عمرا فهوحينئذ مفعول به لامفعول معه فالخلاف فى وجوده لاعامله بخلاف من قال اعرابه إعراب مع لانه لما استحقه الواو لقيامه مقامه ولم تحمله حرفيته اجرى على ما بعده (فان كان) اى ذلك الفعل (لفظا وجاز) اى لم يمتنع (العطف) اى عطف المذكور بعد تلك الواو لكن مطلقا لا المذكور اصالة كما هو الظاهر (جاز الوجهان فيه) العطف والنصب اورد على ضربت زيدا وعمرا اى مع عمرو فانه لايجوز فيه النصب ودفع بحمل الجواز على امكان الطرفين وليس بشئ لانه ينتقل الواو الى القسم الثانى وحمل عدم الجواز على الامتناع مع وقوعه فى مقابلة الجواز بمعنى امكان الطرفين بعيد عن الجواز ولايمكن دفعه بجعل الكلام فى المذكور اصالة اوالى المفعول معه لانه حينئذ لامساغ لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال فان كان الفعل لفظا والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان وحينئذ يزيد شق آخر فى الترديد اى وان كان المعمول منصوبا تعين العطف (مثل جئت انا وزيدا) وجئت اليوم وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف متعينا (والا) اى وان لم يجز العطف (تعين) اما المانع لفظى كما فى المثال المذكور او معنوى كما فى سرت والنيل (النصب مثل جئت وزيدا) حيث امتنع فيه العطف لعدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذى هو ضمير مرفوع متصل فان قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لامحالة يتعين النصب كما لايخفى على ذى عقل فما فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمنع بتعيين النصب ايضا لان كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الاصل فى الواو العطف ويحتمل ان يدعى امتناع النصب بان لايصح المتفرع على الشئ فيما لايصح الاصل فيه (وان كان معنى وجاز العطف تعين العطف) ينتقض برويد انت وزيدا فان اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب الفعل وتعين العطف عند المصنف وغيره جعله مختار اوالرضى جعل النصب واجبا مع قصد المصاحبة وممتنعا بدونه وفيه نظر لان جواز الوجهين فى هذا الباب

مبنى

مبنى على ان يكون فى المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو سوى النصب
(مثل ما لزيد وعمرو) ولا يرد ما انت والسير بالنصب وكذا كيف انت
وقصعة من الثريد لانه بتقدير الفعل اى ما كنت والسير فكيف تكون
وقصعة من الثريد والفعل المقدر فعل لفظا وليس من قبيل الفعل معنى
وان مثل الرضى بهذا القسم بقولهم رأسك والحايط وشانك والحج وامرأ
ونفسه (وان لم يجز العطف تعين النصب نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا
لان المعنى ما تصنع) تعليل لكون المثالين للعامل المعنوى و يعلم منه تعليل
مالزيد وعمرا اذ يعلم ان المعنى فيه ما يصنع ولك ان تجعله تعليلا للجميع بقصد
لان المعنى ما يصنع وتصنع على النشر على ترتيب اللف وتقول اكتفى عن تكرار
كتابة يصنع باعجام حرف المضارعة بالنقطة الفوقانية والتحتانية معا ورده
قول سيبويه ان التقدير ماشانك وشان ملابستك زيدا فيكون زيدا مفعولا به
للمصدر المحذوف لا مفعولا معه وقول السيرافى وابن خروف ان التقدير
مالك لابست زيدا والواو نائب الفاعل المحذوف يعنى ان المعنى ذلك وهو
لا يساعد هذين القولين والمفعول المطلق بقسميه قياسى عند الاخفش وابى على
سماعى عند بعض (الحال) هى فى اللغة لفظ يغلب فيه التأنيث مأخوذ
من حال بمعنى تغير سمى هذا القسم بها تنبيها على انه لا يكون امرا خلقيا
فلا يجوز جاء زيدا حمرا وطويلا وقيل منقول من الحال بمعنى المقابل للماضى
والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا
كما ان زمان الحال انما هو زمان انت فيه (ما) شئ اسما كان او جملة وان جعلت
الجملة اسما حكما وتفسيرما بالاسم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى الحال المعدودة
فى الاسماء (يبين) على صيغة التذكير او التأنيث (هيئة) الهيئة الحالة والكيفية
كذا فى القاموس وخرج به التمييز لانه مبين الذات ومبين الهيئة فى الكلام
قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر فى ضربت ضربا شديدا وفى رجعت
قهقرى فباضافتها (الى الفاعل او المفعول به) خرج مبين هيئة الفعل
ولا يرد نعت الفاعل والمفعول لخروج التوابع عن التعريفات كلها باعتبار
واحد فلا حاجة الى مؤنة ان هيئة الفاعل تشعر بهيئة تكون له فى وقت
الفاعلية والصفة تبين هيئة الفاعل من غير دلالة على كونها هيئة له فى هذا
الوقت والهيئة اعم من ان تكون هيئة له باعتبار نفسه و باعتبار متعلقه
فلا يشكل بقولنا جاء نى زيد قائما ابوه واعم من ان تكون محققة او مقدرة

فلا يشكل بقوله تعالى * فادخلوها خالدين * فان دخولهم الجنة ليس فى حال خلودهم بل فى حال تقديرا لخلود لهم وتسمى حالا مقدرة واعم من ان تكون دائمة او غير دائمة والاول الحال المؤكدة والثانى المنتقلة واعم من ان تستعمل هيئة الحال فى الدلالة عليه او تدل بمشاركة جوهر الكلمة الثانى مثل قائما فانه يدل على هيئة الفاعل فى وقت الفاعلية بالهيئة التركيبية مع اصل الكلمة اذ القيام يفهم من القائم وكونه فى حال الفاعلية من الهيئة الحالية والاول نحو جاءنى زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع الشمس وهذا مما استصعب دخوله فى حد الحال حتى قيل انه لبيان هيئة الزمان او المكان كما فى جاءنى زيد وعمرو بين يديه والمفعول فى حد الحال اعم من المفعول به وستعرف حقيقته (لفظا) كان ذلك الواحد من الفاعل او المفعول (او معنى) والفاعل اللفظى ما كانت فاعليته بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوى ما كان بالنظر الى معناه ولا يختص الفاعل اللفظى مثلا بالفعل وشبهه كما ذكره المصنف ومنه ماهو فاعل اسم الفعل وهو عامل معنوى كما ستعرف بل عرفت ان لم يبين وهل يجب ان يكون ذو الحال من المفاعيل بل مفعولا به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب الشديد فى تأويل احدثته شديدا و جئنا وزيدا راكبا فى معنى جاءنا زيد راكبا اوليعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقه فى عبارة جار الله وصاحب اللباب والى كل ذهب طائفة والاعم هو الاتم ولذلك ترى من فاز بدقة النظر شرح قوله ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به بما تبين به هيئة الفاعل او المفعول اما بجعل تبين ماضى التفعل اومضارع التبيين المجهول ولك ان تجعله معروف مضارع التفعل محذوف التاء لتأنيثه لاسناده الى ضمير ماهو فى المعنى حال اومضارع التفعيل على صيغة الخطاب وبعد ورد خروج قوله تعالى * ملة ابراهيم حنيفا ودابر هؤلاء مقطوع مصبحين * فان كلا منهما حال عن المضاف اليه واجاب عنه الرضى بتأويل الفاعل والمفعول وتعميمهما بارادة ماهو فاعل اومفعول حقيقة او حكما والحال لا يقع من المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون المضاف جزء منه و فى الصورتين يكون المضاف كانه المضاف اليه وعنه مندوحة لدخول المضاف اليه فى الصورتين فى الفاعل او المفعول معنى اذ الامر باتباع ملة ابراهيم امر باتباع ابراهيم فهو فى معنى اتبع ابراهيم وجعل دابر هؤلاء مقطوعا مبالغة فى قطعهم فكان فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية

وعلى هذا يستغنى من لايجوز اختلاف العامل فى الحال وصاحبه عن التكلف
باب المضاف اليه لما كان كانه المضاف جاز عمل عامل المضاف فى الحال عن
المضاف اليه مع انه لم يعمل فيه وعن انكار كونه حالا لعامل المضاف بل هو
حال عن العامل المفهوم من الاضافة فان ملة ابراهيم فى معنى ملة تثبت لابراهيم
وهو خلاف المقصود كما لايخفى واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا غير ثابت
على انه فى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين بعيد جدا ولا يرد الحال عن الفاعل
والمفعول معا اما جمعا نحو جاء زيد وعمرو راكبين او تفريقا نحو جاء زيد وعمرو
سابقا ومتأخرا والسابق عمرو اذ لامندوحة عن ايقاع احد الحالين بجنب
صاحبه لانا او مانعة الخلو ولا اتجاه لنحو جاء زيد وعمرو سابقا متأخرا بلا عطف
احد الحالين على الاخر اذ لا حال هنا عن الفاعل والمفعول معا ويجب
تكرار الحال اما الوجوب تكررها فتقول ضربت اما قائما واما قاعدا ومع لا نحو
لم يجئ زيد لاراكبا ولا ماشيا ويندرج جا زيد لاراكبا (وعاملها الفعل اوشبهه)
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول (اومعناه)
يريد به ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملا
بل ما سمع وهو على ما عده الرضى الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه
واسم الاشارة وحرف النداء وحرف التشبيه لفظا او تقديرا والمنسوب واسم
الفعل وما شانك ومالك ولايخفى انه يجب تخصيص اسم الفعل بما سوى فعال
لمعنى الامر فانه داخل فى شبه الفعل وان كون اسم الفعل والمنسوب منه يبطل
ماذكره صاحب اللباب انه لايعمل فيه الرفع الا الظرف ولا يعمل ما سواه الا
فى الحال او الظرف او المفعول معه وعند البعض يعمل فى المفعول المطلق ايضا
وعدوا حرفا التمنى والترجى كما فى ليت ابيك قائما فى الدار ولعلك جالسا عندنا وانكره
الرضى لان الحالين فى المثالين قيد الظرفين دون التمنى والترجى وما فى بعض
الشروح انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح يخرج اسم الفعل
فهو ليس بصحيح (شرطها) اى الحال (ان تكون نكرة) ولو صورة نحو اخذ
المال كلا قال الرضى فى بحث الاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو اخذ المال
كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لانه فى تقدير كله هذه
عبارته الاظهر ان الاصل فى الحال التنكير كما فى خبر المبتدأ اذا وقعت احوال
معرفة فاشتراطهم التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الجماء الغفير يكاد
يوجب التنكير (و) الاظهر ان (صاحبها معرفة غالبا) لم يدخل تحت الشرط

لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح عنه تتبع بيانهم الا ترى انه لم يقل احد ان شرط المبتدأ التقديم غالبا فمن ادخله تحت الشرط لم يأت بشيء يعتد به وان ينصره تقديمه على تأويل الاحوال المعرفة فتأمل لئلا تحرم عن المعرفة (وارسلها العراك) يحتمل ان يريد اى ارسل حمار الوحش الاتن مجتمعة ولم يمنعها من الاجتماع فى الشرب مع ان الاجتماع يوجب النقص اى عدم تمام الشرب بمداخلة بعض بين اثانين ودفعهما عن الشرب بالازدحام و بين وجه عدم الذود بقوله ولم يشفق اى لم يخف على نقص الدخال امالان حفظ الصياد اهم من الحفظ عن النقص واما لانه قادر على ضبطهن اوحفظهن بحيث يمتنعن عن الدخال خوفا من تأديبه اياهن فالبيت وصف له اما بضبطهن عن الصياد ويحتمل ان يريد به التركيب المشهور فيما بين العرب فى الصحاح يقال اوردابله العراك اى اوردها الماء جميعا فالضمير المذكر لصاحب الابل والمؤنث للابل (ومررت به وحده ونحوه) اى نحو كل منهما من الحال مع اللام والاضافة الى المعرفة وكذا الحال فى ضمير (متأول) والانقال متأولة لرجوعه الى الثلاثة والتأويل طلب المآل لشيء يصرفه عن الظاهر واختلف فى تأويل نحو العراك ووحده ونحوه من المصادر فقال سيبويه هذه مصادر فى مكان صفات منكرة اى معتركة ومنفردا وقال غيره هى مفاعيل مطلقة للاحوال المقدرة اما صفات او جمل ولعل الاختلاف فرع الاختلاف فى ان الاحوال الواقعة مصادر فى معنى الصفات اومفاعيل الاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة التى هى غير المصادر فلم يختلف فى انها فى معنى الصفات المنكرة اما ذوات اللام فقال النحاة هى اما بزيادة لامها كما فى مررت بهم الجماء الغفير وارباب المعانى على انها فى حكم النكرات لان المراد الماهية فى فردما واما بجعلها نائبة عن الصفة المنكرة نحو دخل القوم الاول والاول اى مترتبين واما المضافات فتأويلها بجعلهما فى معانى صفات منكرة نحو مررت بهم ثلاثتهم اى مجتمعين وهكذا الى العشرة وربما يجيء العدد المركب ايضا هكذا ومنها مررت بهم قضهم بقضيضهم اى كاسرهم مع منكسرهم فقد وقع موقع مزدحمين لان فى الازدحام كسرا وانكسارا واما العلم نحو جاءت الخيل بداد فهو مستعمل فى نكرة اى متفرقة وفى وحده خلاف للكوفى حيث جعله ظرفا لانه فى معنى لا مع غيره كما جعل معا ظرفا لا حالا بمعنى جميعا كما قاله البصرى فهو لازم النصب والاضافة الى المضمر

والافراد

والافراد وقد يجر بعلى فيقال جاء على وحده ويجئ مضافا اليه فى تراكيب معدودة وهى نسيج وحده وفريع وحده للعديم النظير وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده للمعجب برأيه وقولهم على وحده يدعونى الى جعل نصبه بتقدير على (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) والاولى فان كان نكرة صرفة فقد ترك مايعنيه واشتغل بما لايعنيه واما اذا لم تكن نكرة صرفة مضافة كما نحو جاءنى غلام رجل مسرعا اوموصوفة نحو جاءنى غلام رجل ظريف ضاحكا او مستغرقة نحو جاءنى كل رجل سريعا وماجاءنى رجل كارها او واقعة بعد استفهام نحو هل اتاك رجل واعظا لايجب تقديمها ونحو قولنا جاءنى رجل الاراكبا من المستغرقة فعدها من الصور مع عدم المستغرقة كما فى اللباب من سوء ذوى الالباب ونحو قولنا جاءنى رجل وهند راكبين ليس مما فيه صاحب الحال نكرة بل نكرة ومعرفة فلا حاجة الى تقييد النكرة بما لم يشاركها معرفة فى الحال كما توهمه الرضى وتبعه غيره (ولا يتقدم) الحال (على العامل المعنوى) الا فى نحو زيد قائما مثل عمرو قاعدا وستعرفه فى تحقيق هذا بسرا اطيب منه رطبا ان شاء الله تعالى فكان الاولى تقديم الحكم المذكور بعده عليه لشدة ارتباطه بماسبق (بخلاف الظرف) فانه يتقدم على عامله الظرف والجار والمجرور لاغير فالاولى بخلاف الظرف فى الظرف وليس لك ان تريد الظرف الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان لان العبارة لاتساعد هذا العبارة حينئذ الا الظرف وفيه خلاف الاخفش قال الرضى يجيزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على العامل الذى فيه ضعف وعلى صاحبه من كل وجه واما اذا تأخر عن المبتدأ الذى صاحبه نائب عنه فكانه تأخر عنه ولعل تجويزه لايختص بصورة تقديم المبتدأ بل يعم تقديم ماصاحبه نائب عنه فيشمل نحو مررت برجل قائما فى الدار وبالجملة ينبغى ان لايخص قوله فى الاصح فى قوله (ولا على المجرور فى الاصح) بالتعلق بقوله ولا على المجرور بل يجعل متعلقا بهذا الحكم ايضا مشارا به الى خلاف الاخفش وخلاف ابن برهان ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذى الحال المجرور لئلا يوهم ان الكلام بعد فى العامل مع ان ما ذكروه فى منع التقديم على ذى الحال يمنع التقدم على العامل وهو ان الحال تابع لذى الحال والتابع لايقع الاحيث يقع متبوعه ومتبوعها لايتقدم على الجار وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا وهم

صرحوا ايضا بان الحال الذى هو معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غيره نحو زيد غير ضارب راكبا فانه يجوز فيه زيد راكبا غير ضارب لتأويله بلا ضارب وللك ان تفسر المجرور بما يعم فيندفع ما تقدم من فوات الترتيب ايضا والخلاف المشار اليه فى هذه المسئلة خلاف الكوفيين حيث قال بعضهم لا يتقدم الحال على الصاحب المظهر اذا لم يكن مرفوعا مؤخرا عن العامل وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا فيقال ضربت وقد جرد زيد وجوزوا كلهم تقديمها على صاحب المضمر وخلاف ابن كيسان وابى على وابن برهان فى الصاحب المجرور بحرف الجر وظاهر الاستعمال معهم قال الله تعالى * وما ارسلناك الا كافة للناس * وقال الشاعر * اذا المرء اعيته المروة ناشيا * فطلبها كهلا عليه شديد * ورجح المصنف خلافه متابعة للقياس المذكور فاختار صرف النظم المعجز عن الظاهر اما بجعل كافة مفعولا له بجعلها مصدرا كالعاقبة بمعنى الكف او صفة مصدر محذوف اى رسالة كافة اى مانعة للناس عن الضلال او حالا عن ضمير المخاطب وجعل التاء للمبالغة وصرف الشعر عما يشعر به بجعله حالا عن فاعل المطلب المحذوف قال الرضى يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى ضربت مجردا زيد (وكل ما) اى نكرة (دل) والاصح دلت (على هيئة) اى صفة (صح ان تقع حالا) واليه ذهب سيبويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا الاشتقاق كما شرطوا الحال الصفة حتى سيبويه والمصنف سيخالفهم لكنه فرق بين الحال والصفة حيث قيد وقوع الصفة غير مشتق بان يكون وصفه لغرض المعنى عموما او خصوصا واكتفى فى الحال بالدلالة على المعية والتحقيق ان الحال يقتضى ملاحظة وقت كون صاحبه كذا والمشعر بالكون كذا ماله مبدأ اشتقاق فزيد قائم يدل على قيام زيد اى كونه قائما بخلاف زيد انسان فانه مالم يأول انسان بالكائن انسانا لا يدل على كونه انسانا فظهور الحال مع الجمهور مثل (هذا بسرا اطيب منه رطبا) الاولى التمثيل بمثل هذا بسرا اطيب منه رطبا ليتضح تخصيص مثله عن قوله ولا يتقدم العامل المعنوى وضابط هذا المخصوص ان يكون العامل ذا حدثين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب الحال غير مستتر الا مرة فيذكر احد الحالين بجنب غير مستتر ولا يذكر الحال الاخرى بجنب المستتر لخفائه فيقدم على العامل الى جنب مرجع المستتر مبالغة فى التحرز عن

الالتباس ولايكره التقديم حينئذ على ضعيف العمل معنويا كان او افعل تفضيل اوغيره ونقل عن البعض ان العامل فى الاول اسم الاشارة وفى الرضى ان العامل اطيب بلاخلاف وبالجملة ذكر فى امتناع عمل اسم الاشارة فى بسرا انه ربما لايصح تقييد الاشارة به اذ قد تكون الاشارة فى حال كونه تمرا وانه لايقع فى زيد راجلا احسن منه راكبا مع جوازه اتفاقا وانه لابد من تقييد فاعل اطيب بكونه بسرا حتى لايلزم تفضيل الشئ على نفسه وتقييد المبتدأ لايستلزم تقييد الخبر وهذا هوالذى ذكره المصنف وفهم الرضى منه انه اذاتقيد المبتدأ بحال لايجوز تقييد الخبر به فمنعه و بعد تسليمه منع كون ما نحن فيه من هذا القبيل بل المبتدأ مقيدا بحال والخبر باخرى و هذا مما يقضى منه العجب و يتجه على الاول انه فليكن الحال مقدرة وعلى الثانى انه مصنوع وعلى الثالث ارجاع الضمير الى المبتدأ فى حكم تقييده وضبط الرضى والتسهيل الاحوال الغير المشتقة منه بحال الموصوفة بالمشتق او ما فى حكمه نحو جاء رجلا بهيا وقال الله تعالى * انا انزلناه قرأنا عربيا * ويسمى حالا موطئة ومنه ما يدل على تشبيه نحو * فما بالنا امس اسد العرين * وما بالنا اليوم شاء النجف * ونحو * بدت قمرا وفاحت عنبرا * امابتقدير مثل مضاف او بجعله بمعنى مشتق اى شجعانا وضعافا ومنيرة الى غير ذلك ومنه ما جعلته قسطا بجزء منه مجزء نحو بعت الشاة ودرهما او بدرهم واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين وقارنته درهما فى درهم ووضعت عندكم الدنانير دينارا عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل هذا القسم بما يدل على بيع ناقص ومنه مايكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا اوفرعا له نحو اشتريت الحديد خاتما ومنه تكرر وقع تفصيل مجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا اوفرجلا اوثم رجلا ومنه ماذكره التسهيل وهومايدل مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى مناجزة ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المثال المذكور فى المتن (وتكون) اى الحال (جملة) لانها ايضا تدل على الهيئة كالمفرد (خبرية) اى محتملة للصدق والكذب فى اصلها واما فى حال الحالية فقد اخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لايخفى على الفطن اللبيب قال الرضى وجوب كونها خبرية لان الانشائية اما طلبية اوايقاعية بالاستقراء وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فلا انظر الى وقت

يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد
وقت الوقوع هذا وفيه ان التقييد لايستدعى اليقين بالقيد بل يكفى مجرد
الظن وكانه اراد التصديق وانه ربما يكون اليقين بحصول المضمون لمجرد
الطلب بل الاوجه ان يقال الانشائية مستقلة بالقصد مقصودة بالذات
اما الطلب شئ او ايقاعه والحالية تقتضى عدم الاستقلال بالقصد واخراج
النسبة عن التوجه اليه بالذات فيتنافيان ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضى
بطبعها قصد نسبتها بالذات وربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاه
وجعلها فى حكم المفرد فالخبرية والانشائية سيان فى الوقوع حالا بالتأويل
وعدمه بدونه فلاوجه لاطلاق الجملة فى وقوعها خبرا كما فعله سابقا وتقييده
فى الوقوع حالا بالخبرية الا ان يساعد ذلك الاستقراء والتتبع اما بعدم
الوقوع حالا واما بقلته جدا بخلاف وقوعه خبرا (فالاسمية بالواو والضمير
او بالواو او بالضمير على ضعف) الاخصر فالاسمية بالواو او بالضمير على
ضعفه او بهما الا انه لم يرض بتقديم الاضعف وتأخير الاقوى فتأمل وتلك
الاحكام كلها منقوضة بالحال المؤكدة نحو هذا هو الحق لاشك فيه فانها
بالضمير وحده وتقييد الحال بالمنتقلة يوجب فوت بيان المؤكدة وانما زيد
فى الجملة الحالية الرابط على الجملة الواقعة خبرا اوصفة اوصلة لان ما قبل
الجملة الحالية يتم بدونها لكونها فضلة فهى ظاهرة فى الاستقلال فاحتاجت
الى ضمير رابط احتياطا ولذا يشاركها فى ذلك الاحتياط الخبر المفصول بالا
والصفة المفصولة بها فيقال ماجئتك الا وانت بخيل وماجاءنى رجل الا
وهو بخيل كذا قال الرضى وهو يقول الضمير لربط الحال بذى الحال ولابد
من ربطه بالعامل لانه لتقييد العامل والرابط به هو النصب وقد اختلفت
فى الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو تدل على مقارنة ربط الحال
بالعامل باعتبارها فالتزم فيما هو اظهر فى الاستقلال ومنع فيما هو شبه اسم
الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس مشابهته بتلك المشابهة فتأمل والذى
عندى ان المصدرة بالواو منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة
موضع مع وكانهم ارادوا انخراط الجمل فى سلك واحد تسهيلا للضبط ففاتهم
هذه الدقيقة وهو بالضمير وحده لفظا وعلى الثانى فالضعف لحذف الواو
لالتركه بالكلية لكن الصحاح جعل قوله نصف النهار الماء غامره برفع النهار
اى انتصف النهار والحال ان الماء غامر لذلك الغواص يعنى يصير تحت الماء

تلك المدة المديدة بتقدير الواو ولم يزيفه فلو تم تقدير الواو لايوجد ما
فى الضمير وحده ولاماهى حال عن الرابطين ويكون قولهم وقد تخلو
الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب
خفيا جدا وقيل ان كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو نحو جاء زيد
وهو قائم وان كان صدر الجملة مشتملا على الضمير جاء ترك الواو بلا ضعف
ومنه كلمته فوه الى فى وخرجت مع البازى على سواد وللمصنف ان يقول
فوه الى فى فى تأويل مشافها فهو حال مفرد فى المآل وعلى سواد فى تقدير
مشتملا على سواد فهو مفرد لاجملة او فى تقدير قد اشتمل على سواد فهى
فعلية (والمضارع المثبت بالضمير وحده) اى لا بالواو ولا غير المضارع
المثبت فيكون فيه رد لقول النحاة ان المضارع المنفى بلم ولما ولا ايضا بالضمير
وحده والرضى اثبت قولهم فى لم ولما وجعل الترك مع لا اكثر من الذكر وقيد
التسهيل المضارع المثبت بالعارى من قد واوا نحو قمت واصك وجهه
بتقدير المبتدأ اوجعل الواو للعطف ولو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى
المصلحة واشترط فى المضارع خلوه من حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن
ومما يقضى منه العجب ما ذكره الرضى وتبعه العلامة المحقق التفتازانى
وخفى الى الآن على حاذق علم الادب من ان تجريد الفعل عن علامة
الاستقبال وايجاب قد المقربة للماضى والحال واستغناء المضارع عن الواو
الموضوع لعدم الاستقبال ان الحال الذى نحن فيه يشارك الحال المقابل
للاستقبال فى اسم الحال فبهذا التناسب لم يحتج المضارع فى وقوعه
حالا الى مزيد الرابط وكره علامة الاستقبال فى الحال لتنافى الاستقبال
وما يشاركه فى اسم الحال واحتيج الى قد فى الماضى المنافى للحال ليقربه من
الحال الذى يشارك الحال الذى نحن فيه فيخف كراهة التنافى الموهوم من
اشتراك اللفظ وكيف لا واشتراك لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة بعد
الدهور على ما كان يقابل القرب مع الحال والمحقق الشريف مع شدة تكبره
على ذلك المحقق فى هذا التوجيه فيقع بظهور سماجته ووفور ركاكته
ولم يطلع عليه والله تعالى يهب ما يشاء لمن يشاء (وماسواهما) اى الاسمية
والمضارع المثبت وهو منقوض بليس فانه بالضمير وحده ضعيف كالاسمية
الان يقال انه داخل فى الاسمية لانه صار جانب حرفيته غالبا على فعليته لانه
لم يدل على الزمان ايضا وصار بمجرد النفى كما بالواو والضمير او باحدهما ولابد

في الماضي المثبت من قد ظاهرة اومقدرة) قيل قد هذه مستعارة لتقريب زمان الماضي من زمان العامل دفعا لتوهم مخالفتهما لتوهم جعله ماضيا بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى ما قبله وهذا اقوى ما قيل فيه لكن انما يعذب لو كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى ما قبله كالمستقبل ولو كفى في الحال الماضوى مقاربة زمانه بزمان العامل ولا يجب اتحاد زمانيهما ولا يكون الحال الماضوى متحدا مع عامله في الزمان ابدا واودفعوا توهم استقبالية الحال المضارع بالنسبة لى ما قبلها وفي الكل خفاء فالاولى ان تقييد العامل بالحال يجعله بعيدا عن الوقوع اذ المقيد ابعد من المطلق فتداركوا ذلك التقييد بالتزام قد الدالة في الماضي على التحقق ليأمن الحكم عن الانتفاء بانتفاء قيده (ويجوز حذف العامل) باقسامه (كقولك) اي عند قيام قرينة (للمسافر) ى المتهيئ للسفر (راشدا) اى سر راشدا فيما يمكن الرشد فيه بنفسك (مهديا) فيما لابد فيه من دليل فيحذف العامل لدلالة حال المخاطب عليه وكقولك في جواب ازيد مسافر اومقيم راشدا مهديا اى مسافر راشدا مهديا وكقولك الهلال واضحا اى هذا الهلال واضحا وكانه صرح بعموم العامل لثلا يتوهم امتناع حذف العامل المعنوى لضعفه (ويجب) حذف العامل (في المؤكدة) اى في الحال المؤكدة وهي مايلزم صاحبها او يندر انفكاكها عنه ومالا يكون كذلك يسمى منتقلة ويقصد بها التقييد كما لا يقصد بالمؤكدة الا التوكيد وان امكن قصد التقييد فيما يندر انفكاكه حطا للنادر عن درجة الاعتبار واحترز بقوله في المؤكدة عن المنتقلة لانه لاوجوب حذف فيها اذ يجب حذف العامل في ضربي زيدا قائما مع كونها منتقلة بل لان المنتقلة لا يجب الحذف في كلها بل فيما هو نائب عن عاملها والنيابة عن العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف وقد حفظتها في بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فلبس على المصنف بيانها في هذا البحث ولم يقيد المؤكدة بما يكون بعد جملة اسمية يكون جزآها جامدين معرفتين كما قيده الرضى حتى لا ينتقض القاعدة بقوله تعالى * ولا تعثوا في الارض مفسدين * وقوله تعالى * ثم وليتم مدبرين * وقولهم تعال جائيا وقم قائما مما لا يحصى ونقول لك الله شاهد قائما بالقسط لان المذهب عنده ان ليس المؤكدة الا هذه اما لانها لا يسمى غيرها مما يشاركها في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص وقال واتسم دائمة واما لان ذلك الغير

عنده

عنده مفعولات مطلقة كما فى اقائما وقد قعد الناس حيث جعله سيبويه بمعنى
ايقوم قياما وقد جعل الرضى ذلك الحمل اولى لكن الحال على ما ترى نعم
يقرب جعل كثير منها حالا منتقلة بان يحمل مفسدين على المصرين على
الافساد وكذا مدبرين وان يحمل تعالى جانبا على جانب الى بان لا نقف قبل الوصول
الى وقم قائما على التقييد احترازا عن قم ذاهبا وكذلك قائما بالقسط احترازا
عن قائما بالظلم لانه فاعل لما يشاء لا يقبح عنه شئ ولا يسأل عما يفعل وما قال
الزمخشرى ان قائما بالقسط فى * شهد الله انه لا اله الا هو والملئكة واولوا العلم
قائما بالقسط * حال مؤكدة فعلى اصل المعتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وقبح
الظلم عنه (نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه) من حققت الامر صرت منه
على يقين اوجعلته ثابتا واعترض الرضى بانه لا معنى لتيقن الاب واجيب
بان يكون التقدير احق ابوته ولا يخفى انه حينئذ متعلق بالابوة لا باحق وانما عين
العامل المحذوف فى هذا المثال دون قوله راشدا مهديا لاختلاف القوم
فى تقديره فهذا التقدير عن سيبويه وقال السكاكى احق التقديرات عندى
يجيء عطوفا وقال الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل خبر الجملة لتأويله
بالمسمى فزيد ابوك عطوفا فى معنى زيد مسمى بابيك وغيره ومن منكرى التقدير
اقوال منكرة لا خير فى بيانها ورجح تقدير المصنف على تقدير السكاكى لاطراده
دون تقرير السكاكى لعدم جريانه فى قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم
وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله (وشرطها ان تكون مقررة لمضمون
جملة اسمية) فان قلت هذا يتناول قولنا الله شاهد قائما بالقسط فلابد من تقييد
الجملة الاسمية بما يكون جزآها جامدين معرفتين قلت لو وجد حال غير
مقيدة بعد جملة اسمية جزءها مشتق فكانه اراد بمضمون الجملة الاسمية ما لا يمكن
ان يجعل مضمون فعلية وما يكون بعض اجزائها مشتقا يمكن جعل مضمونها
مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فيشكل بمثل انا حاتم جودا
وانا عمر شجاعا فانه لا شبهة فى تنكير الخبر والتقدير انا مثل حاتم واعلم انه قد يلزم
بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضا فان قال الرضى ويقع كافة
فى كلام المتأخرين ممن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا
فيه هذا تعريض بخطأ صاحب المفصل فى خطبته حيث قال محيطا بكافة
الابواب وبما وقع لصاحب المقامات من ايراد قاطبة مضافة غير حال وينصر
صاحب المفصل كتابة اعدل الاصحاب عمر بن الخطاب الفاروق بين الخطاء

والصواب رضوان الله تعالى عليه وعلى سائر الاحباب جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المال للمسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه ابن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود فى بنى كاكلة (التميز) والتبيين والتفسير والمميز على صيغتين) ما) اى نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار وجوب نكارته ولهذا لم يبينها كما بين الحال فلم يدخل فى الحد حسن الوجه ووجهه بالنصب وغير رأيه وسفه نفسه والم بطنه واجيب عن منصوبات الافعال بان رأيه مفعول فيه والتقدير الم شاكيا بطنه وكذا نفسه لانه يراد سفه نفسه من التفعيل ولا يخفى انه لافرق بين منصوبات هذه الافعال ومنصوبات الصفة المشبهة فجعل منصوبات الصفة المشبهة مشبهات المفعول دون هذه تحكم وتعسف وكذا لم يدخل العجبنى شئ اى حسن زيد لكن بقى اى حسن رجل ولا مخلص الا باخراجه بما يخرج التوابع عن الحد وذلك كاخراج البدل عن الضمير المبهم واخراج صفات اسماء الاشارة ومن وماواى واخراج وصف العدد نحو قبضت عشرة دراهم وتخصيص التمييز بالنكرة ماعليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات المذكورة تمييزات ويدخل فى التعريف خاتم فضة ومائة رجل وثلثة اثواب ولا بأس دون خاتم الفضة وثلثة الاثواب مع ان الاثواب مميز الثلاثة كما يفصح عنه مباحث العدد قال ثلث الاثافى والديار البلاقع (يرفع الابهام المستقر) اى الثابت قيل هو منصرف الى ما بالوضع لان الفرد الكامل للثابت وفيه ان الفرد الكامل هو الثابت وضعا واستمرارا لا يقال لو يكتفى بالانصراف الى الكامل يستغنى عن قيد المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع لانا نقول الكامل من الابهام ما يكون فى الغاية سواء كان بالوضع او بالاستعمال بخلاف الكامل فى الثبوت اذ هو ما يكون ثبوته اوفر وههنا اشكال اقوى وهو ان التمييزات المذكورة للمقادير ترفع الابهام عن المقدرات والمقدرات معان مجازية للمقادير حاصلة لها بالاستعمال فالابهام طار من الاستعمال غير ثابت فى الوضع ودفعه متعسر الا بالهام من بلطفه كل عسير يسير والعاقل خبير وهو ان الابهام الوضعى ما اتى من قبل الوضع لاما يكون فى الموضوع له والمقادير المستعملة فى المقدرات ابهامها لان وضعها للمقادير على وجه الابهام فاذا استعمل فى مقدر هذا المقدار المبهم صار المراد مبهما لابهام الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معينا لتعين المقدر التابع له فاحفظه

واشكر

واشكر الله الموفق يزيدك حفظا فى المزالق بقى انه يخرج عنه تمييز الضمير المبهم وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا فانه لا ابهام فى وضع الضمير واسم الاشارة وانما طرأ الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع ولك ان تقول مما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما كما نحن فيه فابهامه وضعى فتأمل (عن ذات مذكورة) اى معتبرة فى نظم التركيب سواء كانت ملفوظة (او مقدرة) اى غير معتبرة فى نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا ليس فيه تقدير مبهم فى نظم الكلام وانما يختلج فى نفس المخاطب ان الطيب شئ من اشيائه ويكون طالبا لمعرفته ليعينه المتكلم فى تلك المعرفة بالتمييز ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن لانه يتبادر منه ان المقصود بالتمييز فى هذا القسم رفع الابهام عن الذات المقدرة وليس كذلك لان المقصود رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة فالتعويل على ما سيأتى من قوله والثانى عن نسبة وبهذا الدفع التنافى بينهما من غير حاجة الى جعل قوله والثانى عن نسبة فى تقدير الثانى عن ذات مقدرة فى نسبة فاحفظه ولا تنس تحرمن نفعه فى محله وقد وفى بحق الايجاز فادرج التقسيم فى التعريف المقصود به كما ل التوضيح وقول الرضى انه يشمل التعريف النوعين بظاهره فى غاية الاختلال لان الشمول حاصل قبل ذكره لكن يمكن تصحيحه بانه اراد شمول التعريف لهما بخصوصهما الا على وجه الاجمال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (فالاول) اى القسم الاول تمييز (عن مفرد) اى لاجل مفرد او رافع الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة لكن الجملة المقابلة له اعم من الجملة بحسب الحال او المآل فان مآل زيد طيب وطيب زيد الى الجملة فانه ليس مضمون طاب زيد الا طيب زيد وكذا مضمون اسناد الطيب الى فاعل طيبه يكشف عن هذا المراد تفصيل المقابلة بالجملة وشبهها والمضاف الى الفاعل وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع انه حمل اللفظ على ما ليس معناه يرده خروج مثلها زبدا عنه نعم لو اريد تقابل الجملة وشبهها والمركب الاضافى لسلم عما يرد (مقدار غالبا) المقدار مبلغ الشئ كذا فى القاموس (اما فى عدد) اى مستعمل فى عدد ومن قال المراد اما فى ضمن عدد مع انه تكلف بما استغنيت عنه لم يفرق بين العدد واسم العدد وجعل اسم العدد قسما من المفرد المقدر هو الصحيح لا جعله مقابلا له كما فعله ابن مالك فى التسهيل

(مثل عشرين درهما) وسيأتي احكام تمييز العدد بعضها في بحث الكنايات و بعضها في بحث اسماء العدد وقصر الحوالة على باب اسماء العدد من قلة العدد ولم يكتف بقوله وسيأتي ومثل بعشرين درهما توفية لاقسام الاسم التام الناصب ولهذا كرر مثال الموزون والاسم التام بمعنى انه بحيث لا يصح اضافته في المشهور ذو اللام وذو الاضافة وذو نون التثنية وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو التنوين الملفوظ او المقدر وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والاعداد المركبة وما في الرضي من حصره في الاخير بن غير موثوق به والناصب للتمييز منها ما سوى المعرف باللام وذي نون الجمع وزاد الرضي التام بنفسه وحصره في الضمير المبهم نحو نعم رجلا وربه رجلا و بالها قصة والاغلب فيه ان يكون في مقام المبالغة والتفخيم وفي اسم الاشارة المبهم نحو حبذا رجلا و * ماذا اراد الله بهذا مثلا * فاما المصنف في مقام توفية الاقسام لم يقصد الا توفية ما هو مشهور بقي انه لم يعرف بالوعد حيث لم يبين مميز كذا وكاي ونحن نبين لك فنقول كاي وكذا بمعنى كم الخبرية ويقتضيان مميزا منصوبا مفردا ويكون ما بعد كاي في الاكثر بمن وينفرد كاي من كذا بلزوم التصدير وبانها قد تكون استفهامية وقل ورود كذا مفردا او مكررا بلا واو وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه و بالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر بدون عطف عن احد عشر وبابه و بالمكرر مع عطف عن احد وعشرين و بابه (واما في غيره) عطف على قوله اما في عدد وذلك الغير اما كيل او وزن او يمسح به الشي كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة لتقدير كلي الشيء ومثله المراد به المماثلة في القدر لا في الوصف وغيره المراد به المغايرة في القدر فلا حاجة الى ما في الرضي ان غيرك انسانا وسواك رجلا محمولان على مثلك حمل الضد على الضد (نحو رطل زيتا) الرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس وسهى الهندي في جعله مثالا بالمكيل والتمثيل للمساحة بقفيز ان برا اوسهو الكاتب (ومنوان سمنا) تثنية منان مرادف من (وعلى التمرة مثلها زبدا) ولو ذكر بعد استيفاء اقسام التام مسئلة جواز الاضافة لكان احسن (فيفرد) التمييز (ان كان جنسا) اي لفظا يقع على القليل والكثير كالماء

والتمر فتمرة ورجل لبس اجنسين وتعريف الرضي حيث قال وهو ما يقع الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير مختل لصدقه على تمرة وكأنه فرق المصنف بين الجنس واسم الجنس فاسم الجنس ما يتناول الكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح تناوله على سبيل الاجتماع (الا ان يقصد الانواع) الاولى الا ان يقصد اكثر من نوع ولم يفصل حاله لانه معلوم مشتهر من وجوب المطابقة ولم يتعرض لقصد الافراد لان المقصود من التمييز بيان جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن لم يتنبه لهذا قال في تأويل الانواع ماهو بعيد عن الاسماع (ويجمع في غيره) اى في غير الجنس في مقام التثنية والجمع لا غير صرح به المصنف في الايضاح وخالفه الرضي وقال يجب المطابقة فتقول مثله رجلا ومثله رجلين ومثله رجالا فمن اجاب عن الرضي بان المراد من الجمع يورد على ما فوق الواحد وقال اذا جمع فالتثنية بطريق الاولى فقد تعب بما به المص لا يرضى على ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعى صحة ايراد يجمع بمعنى ايراد التمييز دالا على ما فوق الواحد (ثم ان كان) اى الاسم المبهم تاما (بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة) ولما اتضح ان الكلام في غير العدد اندفع ما ذكره الرضي وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهو في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته يندر اضافته الى التمييز كما يندر اضافة عشرين اليه فيستحق ان يجعل من دواخل قوله والا فلا على ان التقييد بالظاهر يخرج غير المنصرف مع ان الاضافة فيه شايع تقول مكاييل برا وبر ومثاقيل ذهبا وذهب بل تقول ضمير ان كان الى غير العدد وقد نبه بكلمة ثم على تفاوت البحثين فان البحث المعطوف عليه عن التمييز وهذا البحث عن المبهم ومن قصد جعل ضمير ان كان الى التمييز كضمير يفرد فلم يقصد القصد اذ لا يخفى بعد جعل التمييز مع تنوين المبهم ونونه وانما ينكر التنوين ونون التثنية لتعدد انواعه وعرف نون التثنية لعدم تعدد انواعه (والا) اى وان لم يتم بالتنوين ونون التثنية (فلا) لم يجز الاضافة اذ لا تمام بدونهما الا بالاضافة والمضاف لا يضاف واما التمام بنون الجمع في عشرين فمن الاعداد وليس في اعداد ما نحن فيه وفي حسنون وجها فمن التمييز عن النسبة ولا نسبة له بهذا المقام فتقييد الشارحين قوله والا فلا بقولهم الا بقلة لورود عشر ودرهم ليس شرطا ينشرح به صدر المتعلم بل كمال الغفلة عن الكلام المتقدم (وعن غير مقدار) فسره الرضي

بكل فرع يحصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه (نحو خاتم حديدا) وباب ساجا وثوب خزا فيخرج عنه نحو قطعة ذهب ونعم رجلا وحبذا رجلا ويكون بيان المصنف قاصرا ولو اريد بغير المقدار مايفيده اضافة الغير الى المقدار لاوهم صحة النصب فى قطعة ذهبا مع انه صرح الرضى بانه يجب الخفض فيه لكن لا اعتداد بتوهم جواز الخفض فى الضمير واسم الاشارة ولايخفى انه يجب حمل قوله (والخفض اكثر) على ان الخفض فى هذا القسم اكثر بمعنى ان التميزات المخفوضة اكثر لا ان الخفض فى كل تميز اكثر والاوضح والاضافة اكثر فان قلت هل للخفض احتمال سوى الاضافة قلت تقدير من الجنسية كما ذهب اليه الجمهور فى توجيه بكم رجل مررت حيث جعل خفض مميز كم الاستفهامية فى وقت انجرارها بحرف الجر بتقدير من الجنسية الشايعة فى التميز نحو عز من قائل وقاتله الله من شاعر على خلاف مذهب الزجاج حيث جعله باضافة كم الاستفهامية (والثانى) اى التميز عن ذات مقدرة (عن) قد فرغنا عن عن (نسبة فى جملة) نحو هيهات زيد ابا والضارب ابا واطيب زيد ابا (اوماضاهاها) اى او ماشابه الجملة بان يكون مشتملا على نسبة غير تامة وما يكون مسنده شبه فعل وليس المراد بشبه الجملة مافيه معنى الفعل مع مرفوعه نحو حسبك زيد رجلا وياز يد فارسا كما ذكره الرضى وتبعه غيره لان كثيرا مايكون جملة كمثاليه (نحو طاب زيد نفسا) مثال لتميز لايحتمل غير المنتصب عنه عرفا (وزيد طيب ابا) مثال لما يحتمل المنتصب عنه عرفا ومتعلقه (وابوة) مثال لما يحتمل كونه صفة للمنتصب عنه ولمتعلقه (ودارا) مثال لما لايكون الا متعلق المنتصب عنه (وعلما) مثال لما لايكون الا صفة المنتصب عنه (او فى اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما) لم يذكر ما يختص بالمنتصب عنه فى الاضافة اكتفاء بقوله (ولله دره فارسا) والاولى ولله در زيد فارسا فان قوله ولله دره فارسا يحتمل التميز عن نفس الضمير اذا اخذ بلامرجع وكذا جعله الزمخشرى مثالا للتميز عن ذات مذكورة والمصنف جعل الضمير راجعا الى زيد فى القاموس لله دره اى فعله والفارس راكب الفرس اوصاحبه كلابن والاسد والحاذق بركوب الخيل وامره من الفراسة بالفتح هذا وكل من الثلثة محتمل ومما يجب ان ينبه عليه ان العامل فى هذا القسم من التميز منسوب بنسبة يرفع التميز الابهام عنها

والمنسوب اليه يسمى منتصبا عنه والعامل فى القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضافة العامل المنون وماله نون تثنية اوجمع الى التمييز فتقول حسن وجه وحسنا وجهين وحسنوا وجوه واستثنى ابن مالك ممتلئ ماء وملآن ماء لانهما مقدر الاضافة والمعنى ممتلئ الاقطار ماء وملآن الاقطار ماء واما اكثر مالا اى افعل تفضيل سببى ولما كان التمييز عن النسبة وربما يلتبس المراد به بغيره فيحتاج المتكلم الى نصب القرينة والمخاطب الى مزيد احتياط فى الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعدم الاقتصار على سماع اللفظ بل تحديد النظر الى جوانب البيان هل هناك قرينة وربما لا يلتبس فيحق التبادر الى ما تهبه العبارة نبه على موضع اللبس وموضع العدا فقال (ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه) مع قطع النظر عن وقوعه فى التركيب اى يكون مما يساعد اللغة اطلاقه على المنتصب عنه (جاز) باعتبار هيئته التمييزية (ان يكون له) اى لما انتصب عنه (و) ان يكون (لمتعلقه) ولابد لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينة اوعرف كما فى كفى زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه هجر فيهما قصد المتعلق ومعرفة ما هجر قصد المتعلق بطلب السماع ولا يناقض بيان القياس (والا فهو لمتعلقه) لا لما انتصب عنه بان يأول بما يكون صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو طاب زيد علما وابوين واباء ودارا والحال تخالف التمييز فى الفصلين فانك لا تجوز فى جاء زيد ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا فى طاب زيد علما بل تجعله ماولا بعالما ففيه من التنبيه المذكور توضيح الفرق بينه وبين الحال فاجمع ما يلقى اليك آنا فآنا بمقتضى الحال ولا تضعه بشتيت المقال فبرعاية الاوقات يزيد حسن الاعمال ولو طالعتها فى هذا المقام من الشروح لشكرت ما وهب لصدرك من الانشراح وعرفت ما وضع من وزرك الذى كان ينقض ظهرك وما التأم به ما فى القلوب من الجراح لك الحمد يا فتاح وبيدك المفتاح وتبديل ظلام الليل بنور الاصباح (فيطابق فيهما) اى فى القسمين (ما قصد) لا يخفى انه اذا كان جنسا ايضا يطابق ما قصد لان المقصود ان كان نفى نفس الجنس فالافراد مطابق له لانه لا تعدد فى الجنس وان كان الانواع فالتثنية والجمع ايضا ليطابق المقصود فلا حاجة الى قوله (الا ان يكون جنسا الا ان تقصد الانواع) ويمكن ان يقال لبس المراد بما قصد ما قصد من العبارة بل ما قصد بالبيان ففى طاب رطلان زيتا قصد بالجنس بيان زيتى الرطلين فتأمل

(وان كان صفة كانت له وطبقه) اى مطابقه فى القاموس هذا طبقه
بالكسر بمعنى المطابقة والتحريك وطباقه ككتاب واس اى مطابقة ومن
توهمه مصدرا احوج نفسه الى التكلف (واحتمات) اى الصفة فى كل تمييز
(الحال) بخلاف الاسم فان ماهو للتعلق لايحتمل الحال انما يحتمله ما المنتصب عنه
ولا يرد ان تخصيص احتمال الحال بالصفة انما يلايم مذهب من خص الحال
بالمشتق دون ما ذهب اليه المصنف من ان كل مادل على هيئة صح ان يقع
حالا وهذا القول منه اشارة الى انه لاينبغى النزاع فى كونها حالا او تمييزا
كما وقع بين النحاة لانه لايمكن انكار شئ منهما ورجح التمييز فى بعض
تصانيفه ولايبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا وقال الرضى تصريحهم
بمن فى لله درك من فارس دليل على انه تمييز قلت بل دليل على انه محتمل
حتى احتيج الى ذكرما تعين المقصود به (ولايتقدم التمييز) اى على عامله
وهو اما المبهم او منسوب النسبة المبهمة فاندرج فيه عدم التقدم على
الفعل فى قوله (والاصح ان لايتقدم على الفعل) تطويل بل العبارة
المنقحة والاصح ان لايتقدم التمييز (خلافا للمازنى والمبرد) فى الفعل وفى
الاكتفاء بذكر الفعل اخلال لانه يخرج منه اسم الفاعل والمفعول ولو قيل جرت
العادة بتضمين ذكر الفعل ذكر مايشابهه لدخل فيه الصفة المشبهة واسم
التفضيل والمصدر مع انه لاخلاف فى عدم جواز التقديم عليها الا ان يقال
احيل عدم جواز تقديم التمييز على هؤلاء على بيان ان شيا من معمولات
هؤلاء لايتقدمها والذى ذكر فى الامتناع عن تقديمه مطلقا وجهان احسنهما
ان التقديم على العامل يقتضى تقديم البيان على المبهم وهو ينافى غرض
ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا لتمكن الخطاب فى النفس فضل
تمكن وثانيهما ان عامل التمييز اذا كان الجامد المبهم فى غاية الضعف فلا يتقوى
لعمل ما تقدمه ولذا لايجوز الفصل بينه وبين التمييز فى السعة واذا كان
منسوب النسبة فلان التمييز فاعله فى الاصل لايتقدم الفاعل عامله وزيف
بفجرنا الارض عيونا وامتلاء الاناء ماء واجيب بانه فاعل لو عبر عن مضمون
فجرنا الارض عيونا بتفجر الارض عيونا وعن مضمون امتلاء الاناء ماء بملاء
الاناء الماء واتمام الوجه بقصد اطراد الباب اهون واعذب مما تكلفوه على انه
لاحاجة الى التكلف فى النقض الثانى لان الماء فاعل مجازى فى قصد المتكلم
بحسب اصله ولا يجوز تقديم الفاعل مجازيا كان او حقيقيا والاولى ان يقال

التمييز

التمييز في الاصل فاعل للعامل اومضافا اليه وشيء منهما لا يتقدم ليشمل نحو لله دره فارسا بلا خفاء (المستثنى) المطلق لايمكن تحديده بحسب المعنى بان يحد بما هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى المستثنى مختلف فتارة يكون مخرجا وتارة غير مخرج فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم المستثنى الثناى له فلذا قسمه المص اولا ثم اشتغل بالتعريف لالانه لايمكن تعريف المستثنى المطلق وكيف لا وقد قسم المستثنى قسمين وحد كلا منهما بحد مفرد بحسب المعنى لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن حد مختلفي الماهية بحد والدليل على اختلاف ماهيتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد بحسب اللفظ لان مختلفي الماهية لايمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها يريد انه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ المستثنى اذ لفظ المستثنى متحد في القسمين وبهذا اندفع ماذكره الرضي من انا لانم ان المستثنى مشترك لفظي بل له مفهوم واحد هو المذكور بعد الا واخواتها مخالف لما قبلها نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين في تعريف واحد لان المصنف منع جمعهما في تعريف واحد بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظي بل لايبعد ان يقال بعرف المطلق لاشتهار هذا التعريف واستفادته في التقسيم وماقيل انه لابد في تعريف المستثنى المطلق من تقييد الا بغير الصفة كما في بعض نسخ اللباب يمكن دفعه بان عطف اخواته على الا يغني عن تقييده لا نه لا اخوات لا لا الصفة وما زاد الرضي من قوله مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا غير محتاج اليه (متصل ومنقطع) الا ولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع لانهما اسما القسمين لا مجرد المتصل والمنقطع (فالمتصل هو المخرج) يتناول المخرج من صيغة اخرى كثلث والمخرج من اصلى كالتمييز المزال عن اصله فمن قال لا يخرج الا عن متعدد فلاجهة لقوله عن متعدد الا قصد تفصيله فقد غفل (عن متعدد) وفيه خلاف المبرد و بعض الاصوليين حيث يكتفون بصحة الدخول تحت المستثنى منه فيجوزون جاءني رجل الا زيدا (بالا واخواتها) اى بواحد منها ولم يفسر الاخوات اعتمادا على انه يفصل في اثناء المباحث يريد انه فاته يريد ولما بمعنى الا ولا يقع الا في المفرغ بعد النفي صريحا او مقدرا قيل خرج به جاءني القوم لا زيد وماجاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجيء زيد الى غير ذلك وفيه ان لفظ المستثنى دال على الخروج دون شيء من هذه

الامور وانما الخروج يعرف فيها بكونه لازما لما يدل عليه لفظه فلا يصدق المخرج بمعنى عرف من الاصل المعلوم على شئ منها قوله بالا واخواتها لمزيد توضيح من غير توقف التعريف عليه وحينئذ لا بأس باجمال الاخوات او نقصه فتأمل (لفظا) اى ملفوظا كان المتعدد او المخرج (او تقديرا) نحو جاءنى القوم الا زيدا وماجاءنى الا زيدا وتقول مثل ماجاءنى القوم الا زيدا جاءنى زيد ليس الا (والمنقطع هو المذكور) ليس وصفا للمنقطع كما يتوهم لعدم صحة كون المذكور (بعدها) منقطعا عنه وما يوهم قوله بعدها من وقوع المنقطع بعد الجميع كالمتصل ليس بمعقول لانه لا يقع الا بعد الا وغير وبيد وبيد يختص به ولا يقع بعده الا ان المفتوحة غير مخرج لعدم دخوله فى الواقع فى المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو ماجاءنى القوم الا زيدا اذ تعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء ولم يكن نحو ماجاءنى القوم الا حمارا وهو مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين فيجعلون معنى الكلام جاءنى القوم لكن حمار لم يجئ والكوفيون يفسرونه بجاءنى القوم سوى الحمار فيجعلونه مقدر الوقوع بعد سوى ولايخفى ان تقدير الوقوع بعد سوى لايميز المنقطع عن المتصل سوى يكون للمتصل الا ان يقال التمييز يجعل بعض المتعدد مكان المستثنى وفى المنقطع وضع الجميع مكانه نعم الامتياز فى تقدير البصريين اوضح وهو ارجح ومما يجب عليك ان تجعله اهم المهام واحق ما يقصد اليه فى هذا المقام تحقيق ماكل دون الوصول اليه اجلة الافهام واستولى على عقول الفحول فى تحقيقه الاوهام من تنقيح معنى اخراج المستثنى عن المتعدد ولا ابوح به الا بوثوق الرجاء من العليم العلام ان يفيض علينا مياه المعرفة من منبع الالهام ويوفقنا لتشييد اساس الكلام غاية الاحكام فاعلم اولا انه صعب على الاعلام تعقل اخراج المستثنى عن المستثنى منه لانه لا اخراج للداخل ولو كان المستثنى منه داخلا فى المستثنى لزم من نسبة تعلقت به كونه محكوما عليه بما ثبت للباقى بعد الاستثناء ومعلوما ومحكوما عليه بنفيه للاخراج باداة الاستثناء فيلزم التناقض فى المستثنى اما فى جاءنى القوم الا زيدا بان يكون زيد اجائيا وغير جاء واما فى اضرب القوم الا زيدا بان يكون زيدا مطلوبا ضربه وغيره مطلوب ولا يتصور ذلك فى شان من له ادنى مسكة فضلا عن البلغاء الكرام وافصح افصح الاقوام عليه التحية والسلام بل عن الملك العلام فى معجز الكلام وافضى بهم تلك الصعوبة الى ان اختلفوا فقال بعضهم

المستثنى منه مجاز عما عدا المستثنى وليس الاستثناء الا قرينة عليه ولم يدر انه حينئذ لايكون فرق المستثنى المتصل والمنقطع يتشاركان فى عدم الاخراج ودفع ما يقع فيه المخاطب من ايهام سابق المستثنى وقال ابو بكر الباقلانى ذلك العالم الربانى وعبد الجبار ان مجموع المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء اسم لما بقى ورد عليهما بان لااسم فى لغة العرب مركبا من اكثر من لفظين وليس بشئ لانه يسمى بالجملة وان طالت نعم يرد عليهما انه لايفصل بين اجزاء الكلمة بالكلمة الاخرى ولاابا عن قولنا جاءنى القوم يوم الجمعة امام الامير فى ساحة البلد الا زيد واستحسن الرضى قول آخرين ان المستثنى داخل فى المستثنى منه وانما يلزم التناقض لوكان النسبة الى مجرد المستثنى منه وليس كذلك لانه النسبة الى المستثنى منه مع المستثنى وانما اجرى الاعراب على المستثنى منه وان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب الى اول اجزاء المنسوب اليه الغير المفرد واعراب الجزء الاخير بكونه مضافا اليه اوتابعا من التوابع او بكونه شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل النسبة الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه لايمكن ولاعلى النسبة لانه لانسبة فكيف يتصور الاخراج ونحن نقول نسب المسند الى المستثنى منه فاخرج النسبة المستثنى ثم حكم اوطلب فلا تناقض قبل الحكم والطلب فتأمل لما كان عقد البحث لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى اذ المنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس اوخبر لايكون قد بين فى ابواب اخر وانما ذكره ههنا لتتميم بحث المستثنى قدم ماهو واجب النصب بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب مما ليس من ذلك الملحق الجامع وجوب النصب فقال (وهو) اى المستثنى الشامل لقسميه وقد عرفت انه يعم القسمين فلايحتاج الى التمحل فى الضمير على ان التمحل لوكان لكان فى المرجع (منصوب) اى وجوبا بدليل جعله قسيما للمنصوب جوازا وقد نبهناك فى شرح تعريف العامل على ناصب الفضلات لكن ينبغى ان تعرف ان الناصب المذكور ناصب للمستثنى بواسطة الا وقال المبرد والزجاج هو الا وللكسائى فيه مذهب آخر وللفراء آخر لكنهما بعيدان عن ان يعتبرا فلافائدة فى بيانهما (اذا كان بعد الا غير الصفة) لايحتاج الى الصفة اذ المستثنى لايكون الا بعد الا الصفة واحترز بقوله بعد الا عما بعد سوى وغير و بيد فانه لانصب بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس

ولايكون فان نصبه بعدها غير مقيد بقوله (في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه) والمراد بالموجب مالم يكن استفهاما اونهيا او نفيا صريحا اوما أولا والتأويل بالنفي في غير قلما نحو قلما رجل يقول ذلك الازيد وقل رجل واقل رجل ولفظ ابى ومتصرفاته قايل كما جاء في الشواذ فشربوا منه الاقليل بمعنى لم يطيعوه فلايقال مات الناس الا زيد بمعنى لم يعش والتقدم على المستثنى منه لايجوز على المتقدم على المنسوب اليه بل اما ان يتقدم عليه او على المنسوب اليه الاشاذا على ما في التسهيل نحو خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالى شعبة من عيا لكا والاشاذا للضرورة على ما في الرضى نحو و بلدة ليس بها طورى ولاخلا الجن بها انسى هذا عند البصريين خلافا للكوفيين فيجوز عندهم اختيار االازيدا قام القوم وكان عليه ان يقيد قوله اومقدما بقوله على الاكثر كما قيد به المنقطع لما قال يونس من انه سمع من بعض العرب الموثوق بعربيته مالى لا ابوك احدا فيجعلون احدا بدلا من المستثنى قال سيبويه هذا مثل مامررت بمثلك احد قال حسان رضى الله تعالى عنه في خير البشر عليه افضل صلوة وسلام لانهم يرجون منه شفاعة اذالم يكن الا النبيون شافع يقال لابد من تقييد الكلام بالتام والكلام التام ماذكر فيه المستثنى منه ويقابله الكلام الناقص لئلا ينتقض بنحو قرئ الايوم الجمعة هذا لكن لوقيد خرج نحو قرئ الايوم الجمعة الايوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه تفريغ في اكثر من واحد ويجب النصب فيما زادو بالجملة يخرج عن قاعدة وجوب النصب نحو ماقام الازيدا الاعمر الوجوب النصب في الاعمر الماذكر ونحو ماجاءني القوم الازيدا الاعمرا فانه لايجوز ابدال احدهما ويتعين نصب الاخر لانه لايبدل من الشئ الامرة (اومنقطعا) مطلقا (في) لغة (الاكثر) اى اكثر العرب وهم الحجازيون واشير بقوله في الاكثر الى مخالفة الاكثر منهم وهم بنو تميم فانهم يوافقونه في وجوب النصب في مستثنى من مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ويخالفونهم في جواز الابدال في غيره نحو ماجاءني احد الاحمارا فانه يجوز ماجاءني الاحمار فبعض المنقطع واجب النصب اجماعا فلذا قلنا اومنقطعا مطلقا وقوله اومنقطعا مقيد بكونه بعد الالكونه عطف على قوله في كلام موجب فكانه قال وهو منصوب اذا كان بعد الاغير الصفة منقطعا كما في الرضى وغيره اومنقطعا اى منقطعا بعد الا ان كان اشارة الى احتياج عبارة المتن الى تقييد كما هو الظاهر فغير سديد وان كانت

اشارة الى انه فى حيز قوله بعد الاخفش (اوكان) نبه باعادة كان على ان الثلاثة
السابقة مشاركة فى كونهما بعد الا (بعد خلا وعدا فى الاكثر) اشار الى
اختلاف الاستعمال فيهما اتباعا للاخفش على خلاف سيبويه حيث انكره
الجرمى بعد اوادخل فيه ماخلا وماعدا زيادة مالا على كونهما مصدرية
على ماجوز الجرمى لان الزائد كالعدم ولم يلتفت الى قول الجرمى لانه لم يثبت
على مافى الرضى (وماخلا وماعدا وليس ولايكون) ونصب المستثنى بعد هذه
الامور ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال امافى عدا فظاهر واما فى خلا مع كونه
لازما فلتضمنه معنى جاوز وههنا بحث نفيس وهوان جعل المنصوبات بهذه
الافعال مستثناة دون منصوب جاوز وماكان ومايكون تحكم صرف فالحق ان
هذه الكلمات صارت بمعنى الا كغير وحينئذ لاحاجة الى بيان محل اعرابها ولا
الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه ترك قد والتزام اضمار فواعلها ويكون النصب
بعدها على الاستثناء الا انهم مع كونهما بمعنى الا تقييد وابتصحيح هذه الامور
لما راوا من اعراب غير بمعنى الا رعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما
لم يشاهد عليه بعيد عن الاعتبار وكذا غيره فان اردت ذلك فضمير خلا وعدا
وليس ولا يكون اما الى مصدر الفعل اوالى البعض المطلق من المستثنى منه
ومحل الجمل النصب على الحالية وماخلا وماعدا مصدران بتأويل اسم الفاعل
حالان وجوز فيهما حذف المضاف اى زمان خلو بعضهم ولايبعد ان يقدر
فى كل الزمان فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما فى مذ سافر فيستغنى عن
توجيه التزام حذف قد بانه لكونه فى مقام الالم يحسن اظهار قد لانه لايدخل
على الاولذا اخفى بالتزام اضمار فواعلها اليكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين
المستثنى وليس مامن ادوات الاستثنا بمعنى الا كما زعم البعض تمسكا بكلامهم كل
شيء مهمه اى يسير يحتمله الرجل ما النساء وذكرهن فانه لايحتمل مايتعلق بحرمه
وذكرها فان المعنى على الاستثناء لان التحقيق انه فى تقدير ماعدا النساء وذكرهن
لحذف عدا (ويجوز فيه) اى فى المستثنى (النصب) على الاستثناء (ويختار البدل
من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل نفس المستثنى لاامر يختار فيه والاوضح
الابدال (فيما بعد الا) متعلق بقوله يجوز تعلق ظرف محاط بعد تعلق ظرف محيط
فهو على نحو لبثت فى البلد فى محلة كذا فلاحاجة الى جعله بدلا من الظرف
الاول ولا الى جعله فى معنى فى مكان واقع بعد الا لان المتعارف بعد الا فى مكان
واقع بعد الاولو ترك الظرف الاول كما فى بعض النسخ فكان قوله فى مابعد الا

متنازعا فيه للفصلين لكان اعذب وقد راعى فى بيان الحكم محاسن من تقديم
النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى
وتبعية اعراب البدل وقدم فى التمثيل البدل تقديما للقراءة الراجحة (فى كلام
غير موجب) شرح الموجب موجب لمعرفة غير الموجب لكن بقى بحث
غامض اليه فارغب وهو ان ليس الواقع فى كل كلام فيه نفى اونهى اواستفهام
واقعا فى كلام غير موجب بل الواقع على وجه اشتمل عليه النفى مثلا وجعله
منفيا ولذلك ترى سيبويه يقول ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا لا
يجوز فيه الابدال لوكان الرؤية بمعنى الابصار و يجوز لوكان بمعنى العلم وذلك
لان نفى العلم بان احدا يقول نفى القول عن الاحد فى العلم فيسرى النفى فى فاعل
يقول فالمستثنى منه يجوز فيه الا انه اتى بخلاف الرؤية بمعنى الابصار فان فيه
وصف الاحد بالقول ونفى رؤيته فلم يسر النفى فى القول وهذا منه مبنى على
الظاهر المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفى الابصار مبنى على انتفاء القول
لاينكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضى بانه يجوز البدل فى نحو
ما كلمت احدا ينصفنى الا زيدا لان المعنى ما انصفنى احد كلمته الا زيدا ومنه
قول عدى بن زيد فى ليلة لا ترى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها فليتأمل
فى مواقع سراية عدم الايجاب فانه من مختبرات اولى الالباب (وذكر المستثنى منه)
اى والحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها ما يقودك اليه الحال
من غير ان يمن عليك دليل المقال قيل احترز به عن ما لم يذكر مستثنى منه له
فانه يعرب على حسب العوامل ونحن نقول او يجب نصبه كما فى جاءنى الا
زيدا لا بكرا ولا تظنن المصنف فاته تقييد ما بعد الا بكونه متصلا مؤخرا
عن المستثنى منه لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع والمقدم سابقا ولا يختلج
فى وهمك ان المعتاد تخصيص السابق باللاحق دون العكس لانا نقول
هذا اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهذا لا يحتمله كيف واو خص حكم
المقدم والمنقطع فيما سبق بالموجب لم يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى
منه مصدرا معطوفا على الا لما فات التقييد بتقدم المستثنى منه ولو استفيد
التقييد ان من قوله (نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا) لم يبعد ويقال لو قصد
التقييد لم يأت بالمثال كما لم يأت فى الاحكام السابقة ولك ان تجعل وجه التمثيل
مع انه لم يمثل لحكم سابق الرد على بعض القدماء حيث شرط فى صحة
الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب فى ما جاءنى القوم الا

زيدا وقد رد بعموم ما بعد الا على الفراء حيث منع النصب فيما اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب الرفع فيما جاءني امرأة الا هند ولابد من تقييد المستثنى بما اذا لم يبدل من المستثنى منه مستثنى اخر اذ لو ابدل يتعين نصبه كما عرفت وقد فات المصنف قيدان اخران احدهما ان لا يقصد بغير الموجب رد موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يرجح مطابقته للمردود على ما في الرضى ففي ما جاءني القوم الا زيدا في رد جاءك القوم الا زيدا يختار النصب وثانيهما ان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه حينئذ يترجح النصب على ما في التسهيل نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فقد فات المصنف قسم من المستثنى وهو ما يجوز فيه البدل ويختار النصب وليس منه المستثنى المقدم على صفة المستثنى منه نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير منه على ما ذهب اليه المازني لان سيبويه رجح فيه البدل لا يقال ينتقض هذا الحكم بقوله تعالى * فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك * فان القراءة المشهورة فيه النصب ولا وجه لاتفاق اكثر القراء على المرجوح لانا نقول الخطاب مع المؤمنين فالاحد مخصوص بهم فلا يدخل فيه الامرأة فهو مستثنى منقطع وقد صعب ما يسره الله لي بفضله على الفحول حتى اجاب جار الله بانه مستثنى من اهلك ولا يخفى انه خلاف الظاهر والظاهر تعلقه بما يتصل به فباستبعاد اكثر القراء عليه بحاله اعترض المص عليه بان القرأتين متناقضان لان الاستثناء عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بالمرأة والاستثناء عن عدم الالتفات يفيد الاسراء لان الالتفات بعد الاسراء ولا تناقض في القرأن ودفعه الرضى بان الاسرا مقيد بعدم الالتفات بمقتضى الفحوى ولك الخيار في الاستثناء عن الاسراء المقيد والاستثناء عن القيد ولك ان تقول المراد الاسراء منه الى ارض لم يغضب الله تعالى عليه ولما خفي عن المصنف دفع اشكاله منع ثبات اتفاق اكثر القراء على المرجوح بل قال التزام البعض اتفاق الكل عليه وهذا مما يسمع لو لم يكن خصوص القرات مسموعة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم او كانت المجموع مسموعة لبيان الجواز فيجوز ان يسمع احد القرأة المرجوحة عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الاكثر الا اياه ومع ذلك بعيد ومما استصعب التفصي عنه انه كيف يعقل الابدال مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالايجاب والنفي وايضا لا يعقل من اقسام البدل الا بدل البعض وهو لا يخلو عن ضمير المبدل منه وايضا لا معنى لابدال جزء كلام من جزء كلام اخر والمستثنى

فى كلام والمستثنى منه كلام اخر ولهذا وقع نحاة الكوفة فى انه اتباع بالعطف والاجرف عطف فى هذا المقام يفيد الاستثناء واجيب بان الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير بظهور البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى منه فى كلام اخر انما هو بحسب المآل والا فى اللفظ ليس الكلام الا واحدا والبدل امر لفظى والبدل مجموع الا زيد الا انه اجرى اعراب المجموع على جزء يقبله والفقه فى الجواب الاخير ان يقال البدل مقصود بالنسبة فالمنصوب المستثنى والمستثنى منه واحد والا ختلاف بالايجاب والسلب اختلاف فى الحكم واين النسبة من الحكم فاحسن التعقل فانه المميز بين ارباب النطق واصحاب الحكم ولما لم يكن فى كلام جارالله قيد ذكر المستثنى منه وكان من زيادات المصنف للاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه بقوله (ويعرب على حسب العوامل) تنبيها على فائدة القيد ولم يبال بالفصل به بين السابق وماهو من تتمته من بعد بحث تعذر البدل على اللفظ على ان بين المعرب بحسب العوامل والبدل كمال اشتباك اذ هما يشتركان فى ان المستثنى فيهما جعل مقصودا بالنسبة وهناك دقيقة اخرى وهو ان لبحث تعذر البدل حاجة ما الى معرفة المعرب بحسب العوامل تنكشف عند قوله ومن ثم جاز ليس زيدا لاقائما والمراد وجوب الاعراب بسبب عامل المستثنى منه لانه ليس واجبا ولامن حيث انه عامل المتبوع ولك ان تريد الاعراب بالاصالة ولا يرد ما مررت باحد الا بزيد لانه لم يعرب بعامل المستثنى منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى منه الا انه كرر ذكر العامل تنبيها على انه فى حكم تكرير العامل ويسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله لان عامله هو الذى فرغ عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ له بالحذف والايصال على ان لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) الاخصر محذوفا الا انه راعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكانى بك قائلا انه ينتقض بمثل ماضرب الابكرا الاعمرا الا خالدا فانه يجب النصب فيما سوى المستثنى الاول اذ لايجوز التفريغ الا فى واحد والمستثنى المفرغ يجرى فى اكثر المعمولات (وهو) اى المستثنى منه (فى غير الموجب) فالعطف على الاسم والخبر بحرف عطف واحد وقبل الواو والحال اى والحال ان المستثنى واقع فى غير الموجب ولايذهب عليك ان وقوع المستثنى منه فى غير الموجب اظهر (ليفيد) قيل ليفيد الكلام ان عموم النفى مع استثناء البعض اقرب

من الصدق من عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثانى وقوله ليفيد متعلق بمفهوم الكلام اى اشترط ذلك ليفيد (مثل ماضربنى الا زيد) وعلى هذا قوله (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من نحوى الكلام اى لايعرب المستثنى على حسب العوامل فى الموجب الا ان يستقيم المعنى ونحن نقول ضمير وهوالى عدم ذكر المستثنى منه اى عدم الذكر فى غير الموجب الا ان يستقيم المعنى وضمير ليفيد الى المستثنى اى ليفيد المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن الكذب وهو مع حذف المستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما بصحة عموم الحكم فيما عدا المستثنى اوقيام القرينة على خصوص المحذوف اوعلى قصد المبالغة يقال مدار صحة غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لاعلى عدم الايجاب الايرى عدم صحة مامات لازيد فلاوجه لاطلاق غيرالموجب وتقييد الموجب ويعتذر بان الاستقامة فى النفى غالبة فاريد بالاطلاق التنبيه على الغلبة يقال لبس بحث النحوى الا عن استقامة الاعراب واما صدق المعنى وعدمه فمما يتعلق بفعل المتكلم قلت كانه نبه المصنف على هذا بقوله ليفيد ان هذا لافادة الكلام لا لما يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يكون التنبيه على ان هذا القسم كثير الاستعمال فى النفى قليل فى الايجاب ويقال كثرة الاستعمال وقلته من وظائف الفن (مثل قرأت الا يوم كذا) فى مقام بيان ايام اسبوعك اوشهرك اوسنتك الى غير ذلك ولايخفى ان ماهو ظاهر الكذب فى الموجب مما لايفيد الاستفهام عنه ايضا فالاطلاق فى غيرالموجب من غير اخراج الاستفهام لايصح (ومن ثمة لم يجز مازال زيد الاعالما) من اجل ان التفريغ من الاثبات مفيد لاستقامة المعنى لم يجز مازال زيد الاعالما مع كونه نفيا لان مآله الاثبات فالمراد بغيرالموجب غير الموجب فى التحقيق ولاينفع النفى الظاهر كما لايضر صورة الايجاب المأول بالنفى والمراد عدم الجواز من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص اوقصد المبالغة كما فى ماجاءنى احد الا ظريف وما زيد الا قائم وما جاءنى زيد الا راكبا حيث قال المصنف لايستقيم الاستثناء الا بقصد المبالغة اوتخصص النفى بما يضاد المستثنى بقرينة ظهور استحالة انتفاء جميع الصفات سوى المثبت فلايلزمه ما ذكره الرضى انه يصح تصحيح هذا المثال بما ذكرته فى الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج فى تصحيح مازيد الا قائم ولايندفع اعتراضه بما ذكره بعض الشارحين مع فتح باب مثل هذا التأويل

اذ لا ايجاب الا يصح فيه التفريغ واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا فانه يكون فعلا ماضيا فى القسم نحو نشدتك الله الا فعلت اى طلبت لك الله للقسم بها ما اسألك الا فعلك وفى غير القسم يكون فعلا ماضيا بقد نحو ما الناس الا قد عبروا و بغير قد اذا تقدمها ماض منفى قصد لزوم المستثنى له نحو ما انعمت عليه الا شكر او فعلا مضارعا خبرا نحو ما زيد الا يقوم (واذا تعذر البدل) اى البدل المختار حملا (على اللفظ ابدل على الموضع) واذا تعذر الحمل على الموضع القريب ابدل على الموضع البعيد كما يرشد اليه المثال الثانى وعلاوه بالعمل بالمختار على قدر الامكان ويستفاد منه انه لا يبدل من المحل فى البدل بغير المختار فلذا حملنا البدل على البدل المختار بجعل اللام للعهد واستفدت من حكمهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى على حسب العوامل بحسب لفظ المستثنى منه يعرب بحسب العامل فى محله كما فى ما زيد الا قائم وضبط الرضى مواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة لتأكيد النفى نحو ما زيد وليس زيدا وهل زيد بشئ واسم لا التبرئة نحو لا رجل ولا غلام رجل وخبر ما الحجازية وكانه لم يلتفت الى لا الحجازية لشذوذ عملها بقى خبر لا لنفى الجنس نحو لا امرأة شئ الا شئ وخبر كان الداخل عليه لام الجحود نحو ما كان الله ليعذبهم الا العذاب بالنار (مثل ما جاءنى من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد) رجحان البدل على الاستثناء فى مثله اكثر من الرجحان فيما جاءنى من احد لان الاستثناء فيه التباس الاستثناء بالبدل على اللفظ فلذا ترى الاستثناء فيه قليلا واذا حذف الخبر صار الاستثناء اضعف نحو لا اله الا الله ونحو لا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار (وما زيد شيئا الا شئ) ولما كان تعليل التعذر فى المثالين الاولين فيما بينهم بان من الاستغراقية لا تزاد فى المعرفة ولا التبرئة لا تعمل فيها ولا يطرد فى نحو ما جاءنى من احد الا رجل صالح ونحو لا رجل فى الدار الا رجل صالح علل التعذر مع انه لم يكن من عادته تعليل الحكم تبديلا لتعليلهم الناقص بالكامل وصونا عن توهم تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة حين اختصاص العلة فقال (لان من لا تزاد بعد الاثبات) لان زيادته لتأكيد النفى ولم يبق بعد الاثبات وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يجعل الاعراب للتوابع بتقدير عامل المتبوع له دون ما هو الراجح من انسحاب عامل المتبوع اليه اذ حينئذ لا يزاد من بعد الاثبات بل ينسحب من الزائدة

في

فى النفى اليه وهكذا قوله (وما ولا لا تقدران عاملتين بعده) فكان عبارته
اولت بان من لاتزاد حقيقة اوحكما واعمال من بعـد الاثبات فى حكم زيادته
وكذا ما ولا لايقدران بعـد الاثبات واعمالهما فى حكم تقديرهما وانما قال
عاملتين لان الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها لمعناها
الزائل فتوهم ان قوله عاملتين لغو لان ما ولا لايمكن تقديرهما بعـد الاثبات
لمنافاة النفى والاثبات ليس بشئ بقى ان عمل من ليس لانها تأكيد النفى فليقدر
عملها بعد الاثبات (لانهما عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف ليس زيد شيئا
الاشيئا) متعلق بالتمثيل لابقوله انهما عملتا للنفى والا لاكتفى بقوله بخلاف
ليس تفطن فانه من محاسن الانتقال التى يهتز بها اضباع ارباب الكمال
(لانها عملت للفعلية) اى لكونها على صورة الفعل ومتصرفا ببعض
تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل لانها لمعنى ما كان فبعد الاثبات تبقى
على ما كان حتى يرد ان ليس كالنفى مضمون الخبر ونفى مضمون الشئ ليس الا
نفى كونه فجعل ليس متضمنا لمعنى الكون دون ما تحكم (فلا اثر لانتقض معنى النفى
لبقاء الامر العاملة هى) اى كلمة ليس (لاجله ومن ثمة) اى من اجل ان عمل ما
للنفى وعمل ليس للفعلية (جاز) عمل ليس فيما بعد الا (فى ليس زيد الا قائما وامتنع)
عمل ما فيه (فى ما زيد الا قائما) ولم يقل وامتنع لارجل الا عالم مع انه كان
الكلام فى الفرق بين ما ولا وليس لان الاشتباه بين ليس وما التى تشبهها
اشد ولانه لايظهر امتناع لارجل الا عالم بعمل لا لانه مما يستعمل بخلاف
ما زيد الا قائما ثم نقول ومن ثمة لم يجز ليس زيد الا قائم وجاز ما زيد الا قائم
فان قلت قد جاء ليس الطيب الا المسك بالرفع قلت هذه لغة تميمية لتنزيل ليس
منزلة ما واما ما قال ابو على بان اسم ليس ضمير الشان فمما يقضى منه العجب
كيف ولا معنى لقولنا ليس الشان الطيب الا المسك واعجب منه انه تعلق الرضى
فى تزييفه بانه لايتم لوروده فى كلامهم الطيب ليس الا المسك واوار يد تمحل
فى انكار الغاء ليس بعد الا نقول الا هذه ليست اداة الاستثناء بل فى تقدير
ان لايكون اى ليس الطيب حاصلا ان لايكون المسك (ومخفوض) اى وهو
مخفوض ليكون جملة معطوفة على ما قبلها ولايصح ان يكون معطوفا
على منصوب فى قوله وهو منصوب لوقوع فواصل (بعد غير وسوى) بكسر
السين فى الاشهر وجاز ضمها (وسوا) بفتح السين فى الاشهر وجاز الكسر
(و بعـد حاشا) اعاد كلمة بعد ليخص قوله (فى الاكثر) بحاشا اى فى مذهب

اكثر النحاة وهم سيبويه ومن تبعه حيث انكر فعلية حاشا الا على سبيل الشذوذ
كقوله عليه الصلاة والسلام * اسامة احب الناس الى ماحاشا فاطمة * او في
اكثر الاستعمالات على ما هو مذهب الاخفش حيث قال انه تارة فعل وتارة
حرف ومجيء اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها كما
يؤيده مجيء حاشا لله بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها لله قال الرضي فالاولى
جعل حاشى مصدرا في جميع المواضع وحينئذ يكون الجر بعدها للاضافة
ويكون ترك التنوين في حاشا لله لانكارهم تنوين ما غلب عليه الاضافة
وكذا لم ينون سبحان في سبحان من علقمة الفاجر عند البعض وقال جاءني
القوم حاشا زيد المعنى حاشا الجائي او المجيء زيدا هذا فمن جعل التقدير
برأ الله زيدا عن المجيء فقد بعد وكثر حاشا وقل حشا (واعراب غير
كاعراب المستثنى بالا) لفظا او محلا فيما يكون مبنيا لاضافته الى ما او ان
او ان او محلا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناءه على الفتح على لغة
بعض بني اسد وقضاعة لكونه في معنى الا ومن العجب انه لم يذكر حجة
عليه من كلامهم غير مضاف الى احد الامور (على التفصيل) المذكور في اقسام
المستثنى بالا وهذا من معربات لم تستحق كما بعد الا الصفة لم يجعل بابا للندرة
وانما لم يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى بالا لماينه بقوله (وغير صفة) دالة
على ذات مبهمة موضوعة بالمغايرة بحسب الذات وضعا وبالمغايرة بحسب
الوصف تجوزا خلت بوجه غير وجه خرجت به تجوزا (حملت على الا) اى حملت
على معنى الا بالنقل اليه لمناسبة بين معناه ومعنى الا في كونهما متضمنين
لمغايرة شيء لشيء والاشبه ان يكون هذا المجاز متفرعا على معناه المجازي
لان المناسبة هناك اشد لتضمن كل منهما المغايرة بحسب الوصف وان كان
المعنى الحقيقي اطول باعا في ان يجود بلفظه اشباعا (فيه) اى في الاستثناء متعلق
بالحمل اوقيد لا لا احتراز عن الا في الصفة فانه المحمول لا المحمول عليه وكون
حمل غير على الا اشهر من العكس يستدعي جعله مشبها به على خلاف قوله
(كما حملت الا عليه في الصفة) صف قوله في الصفة على طبق قوله (اذا كانت
تابعة) تالية (لجمع) اى دال على متعدد (منكور) غير معروف معروفا كان تعريفا
لا يتجاوز المفهوم الى الفرد ولا يستصحب العموم او منكرا فلا تغفل ان وجه
ذكر المنكور بدل المنكر المشهور منكور ولا يجوز حذف هذا الجمع كما يجوز حذف
المستثنى منه ولا يجوز حذف موصوف غير لان الدخيل ليس عديل الاصيل

(غير محصور) لا بمصاحبة ما يفيد العموم ولا بمصاحبة اسم العدد (تتعذر الاستثناء) المتصل لعدم الجزم بدخول المستثنى فى ذلك الجمع فيلزم احد المجازين اما الاستثناء المنقطع او جعل الاصفة فيختار ايهما يساعده المقام هذا ما يستفاد من الرضى وفى كلام متأخرى الشارحين انه يتعذر الاستثناء المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله فى المتعدد المذكور قبله حتى اعترض بانه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع المنكور الغير المحصور نحو جاءنى رجال الا حمارا فينبغى ان يجعل مدار الحكم تعذر الاستثناء لا كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ونحن نقول خالف هنا عادته التى هى عدم تعليل الحكم فى هذا المختصر وعلله لان المدار هى هذه العلة وما ذكره بيان لما يوجد فيه المدار غالبا اذ ربما يتعذر مع كونه تابعا لجمع محصور نحو جاءنى عشرة رجال الا زيد و جاءنى الرجال الا زيدا ان جعل اشارة الى جماعة معينين لا يعلم دخول زيد فيهم قطعا ولا خروجه فيحمل على الصفة ولك ان تجعل اللام للوقت اى تعذر الاستثناء وتجعله بدلا عن الظرف المتقدم فيكون صريحا فى ان المدار هو التعذر وفيه رد على سيبويه حيث يجوز جعل الاصفة مع صحة الاستثناء واعراب استحقه الا يجرى على ما بعدها حفظا للحرف عن الاعراب والاسم عن خلوه عنه ولقد نبه عليه بقوله (نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا وضعف) حمل الا على الصفة (فى غيره) فى غير صورة التعذر خلافا لسيبويه اذ فى غير وقت كونها تابعة لذلك غالبا اذ لا يجوز بلا ضعف فى تابع المفرد حفظا لصورة الاستثناء على اصله الذى لا ينفك عن متعدد فى المعرف والمحصور وان يصح الحمل على الصفة بلا ضعف لكنه يندر كما عرفت وعد من هذا قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان حيث عدل فيه عن الاستثناء الى الصفة مع عدم تعذره وقال المصنف فيه شذوذ ان اخران وصف كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه والفصل بين وصف المبتدأ وبينه بالخبر وهو قليل وكانه نبه على ان ظهور اثر الاهمال فى هذا البيت اكثر من ان يتمسك به النحوى و يقتدى به ونحن نقول كلماته هم الشاعر فرية بلا مرية لان الا هذه شرط والتقدير ان لا يكن الفرقدان ولا يمكن رد تمسك سيبويه بالضعف لو تمسك بقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون و العالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس كلهم

هالكون ان لايكن العالمون فيجتهم بالعالمين وهكذا لولاه لكان فى الحديث الفصل بين المبتدأ وصفته بالخبر وتقديم التأكيد على الصفة مع انه تقدم الصفة عند اجتماعهما (واعراب سوى وسواء النصب على الظرف) قيل يريد الظرف من حيث انه ظرف ليؤل الى الظرفية فيصير المعنى النصب على الظرفية ولك ان تجعله فى تقدير النصب الوارد على الظرف وليس هذا لانه ظرف فى حال الاستثناء كيف وحمل على الاكثر قال الرضى سوى فى الاصل صفة مكانا قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا اقيم الوصف مقام الموصوف هجر عن معنى الاستوا فاستوى هو والمكان ثم استعمل فيما استعمل فيه المكان من معنى البدل فانه يقال انت لى مكان عمرو اى بدله ثم استعير لمعنى الاستثناء لان جاء فى القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجئ فصار كغير بمعنى الا الا انه التزم اضافته بخلاف غير فانه قد يقطع نحو ليس غير والتزم اضافته الى المعرفة فلا يقال جاءنى القوم سوى رجل فان قلت فعلى ماذكرت سوى صفة حملت على الاقل لم يجعلوا الا محمولة عليه فى الصفة وجعلوها محمولة على غير قلت لانه صفة مكان لاغير فحمل الا التى لاتخص المكان على غير العام اولى من حمله عليه مع اختصاصه (فى الاصح) اى اصح المذهبين وهو مذهب البصرى اذ الكوفيون لا يجعلون سوى وسوا لازمى الظرفية حتى انهم يجعلونها فى الاستثناء ايضا كونه معربا على حسب العوامل حيث ورد فى اشعار البلغاء ويقول البصرى انه كلما وقع فللضرورة واعلم ايها الطالب لاستيفاء المبحث من غير حاجة لك الى الحث لوفور رغبتك الصادقة الى حرز الفضائل وصدق همتك العالية فى طلب الانخراط فى زمرة فحول الافاضل الفارقين بين كل حق وباطل ان هنالك مباحث نفيسة لاتجد عن بيانها مندوحة نلقيها عليك ونرجوا ان تكون ممدوحة البحث الاول فى تحقيق لاسيما تقول جاءنى القوم لاسيما زيد بالجر وهو المستفيض على ان زيدا مضاف اليه لسى بمعنى مثل اى لامثل زيد موجود فى حسن المجى وما زائدة كما فى غير ما جرم ويجوز كون ما تامة وزيد بدلا والجملة اعتراضية لترجيح زيد فى المجى وبهذا القدر يسمى استثناء لانه يخرج زيد عن القوم بالترجيح والا هو فى التحقيق ليس بمستثنى فلذا لم يتعرض له المصنف وقد يرفع زيد بجعل ما موصولة او موصوفة بجملة محذوفة الصدر اى هو زيد وحذف صدر الصلة والصفة قليل وربما يرد بعده النصب ووقف على السماع ومنع الاندلسى

نصب المعرفة وكأنه جعله تمييزا للا التامة ومنهم من جعله مفعول اعنى فلا
وجب النكرو يدخله الواو الاعتراضية وقد يحذف لا وقد يخفف مع لا وبدونه
وقد يقتصر على لاسيما فيقال احب زيد الاسيما اى لا مثله موجود فى محبتى
فيقال ما الزائدة عوض عن المضاف اليه وقد يقال لاسوى زيد والسوى
ايضا بمعنى المثل البحث الثانى يجوز العطف على المستثنى بغير النصب
لتنزيل غير بمنزلة الا وبالجر على المستثنى بالا لتنزيلها منزلة غير فتقول جاءنى
القوم غير زيد وعمرو وجاءنى القوم الا زيدا وعمرو ذكره ابن مالك البحث الثالث
لا يعمل مابعد الا فيما قبلها وماقبلها فيما بعدها الا المستثنى منه وتابع المستثنى
البحث الرابع انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف فلا يقال ماضرب احد
احدا الا زيد عمرا الا بتقدير ضرب عمرا على انه جواب لمن ضرب زيد البحث
الخامس انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية ولا استثناء الاكثر
عند الكوفية فيصح له على عشرة الا تسعة لكن لابد من داع الى تعيين
العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب مدعيا لان له عشرة عليك والا
لاستهجن هذا الاستثناء البحث السادس انه اذا وقع مستثنى محتملا لمتعدد
من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنهما فهو مستثنى عنهما نحو ما راب
وابن الا زيد بخلاف ما فضل ابن ابا الا زيدا فان زيدا لا يصح ان يكون
فاضلا ومفضولا وبخلاف ما ضرب احد احدا الا زيدا فانه يبعد ان يكون
زيد ضاربا بالنفسه فهو فى الصورتين مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدمهما
فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فهو المستثنى منه لان كونه فاعلا
مقدم على المستثنى رتبة ومتصل بالفعل والا فهو مستثنى عن الاقرب منه
وان توسطهما فالمقدم هو المستثنى منه لانه لتقدمه على المستثنى احق لان اصل
المستثنى المتأخر عن المستثنى منه نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن هذا كله اذا كان
متعدد دان اما لو كان متعدد واحد ذكر مرتين واختلف عاملاهما نحو
ماضرب احد وما قتل الا خالدا فالمستثنى عنهما معا البحث السابع يجوز
تكرار الا للتأكيد فى عطف النسق ويجب تقديم العاطف على الا نحو ماجاء
الا زيد والا عمرو وكذا فى البدل باقسامه نحو ما جاء الا زيد الا اخوك
وماقطع الا زيد الا يده وماسلب الا زيد الا ثوبه وماجاءنى الا زيد الا حمار
وكذا فى عطف البيان البحث الثامن اذا تكرر المستثنى لا للتأكيد فان امكن
اخراج كل من سابقه فهو مستثنى من سابقه لا من المستثنى منه الاول نحو جاءنى

قريش الا هاشميا الاعقيليا فني الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب وكذا كل وزلانه عن موجب والقياس في كل شفع النصب والرفع على البدل لانه في غير موجب وفي الكلام الغير الموجب الامر بالعكس كذا في الرضي وهذا مناف ماحققه سابقا ان النفي الحاصل بالتأويل في غير الفاظ معدودة نادر فلا يجوز مات الناس الا الا نبيا بتأويل لم يعش الناس الا الانبياء وماحققه بعد ذلك ان المستثنى منه لابيدل منه الامرة فيتعين في ما سوى المستثنى الاول من المستثنيات المتعددة النصب وان لم يكن اخراج كل من سابقه فالكل مخرج من المستثنى منه الاول ففي جاءني عشرة رجال الا ثلثة الا اربعة اخراج السبعة من العشرة بدفعتين وقال الفراء دخل الاربعة بعد اخراج الثلثة فالجائي احد عشر وكلامه خال عن التحصيل البحث التاسع ان القياس في جاءني عشرة رجال الا اربعة ان يكون الجائي ستة الاان الفقهاء قالوا لوقال مالك على عشرة الا تسعة بالرفع لزم التسعة وان نصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله على عشرة مستثنى عنه تسعة فهو كما يقال ماله على واحد قال الرضي في الفرق نظر لان البدل ايضا استثناء ولا ادري ما صحة كلامهم اقول كلامهم في غاية المتانة واثر نهاية الفطانة وهو ان المختار في جواب من قال لي عليك عشرة الا تسعة مالك على عشرة الا تسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما يترجح الرفع لولم يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه ردا لكلامه فيكون رفعا لما ادعاه واحد من العشرة فيكون الكلام لنفي الواحد لالاثبات التسعة واما الرفع فالظاهر فيه انه ليس ردالكلام المخاطب بل استيناف كلام فيكون لاثبات التسعة البحث العاشر ان المستثنى الواقع بعد الجمل المتعاطفة من حيث المعنى متعلق بالجميع معمول بالجملة الاخيرة اوللاولها على اختلاف القولين ومثله مقدر في الجمل الاخر واما ان كانت الجملة الاخيرة غير معطوفة فهو يخصصها تلك عشرة كاملة اتممنا بها بحث المستثنى لكل نفس فاضلة رجاء لرحمة عاجلة وآجلة متتالية (خبركان) الكون وباقي ما يشتق منه اما داخلة تحت ما اريد بكان اوداخلة في (واخواتها) وكان على ماكان هو (المسند بعد دخولها) اغنى شرح امثال هذا التعريف عن بيانه (مثل كان زيد قائما وامره) اي حكمه (كامر خبر المبتدأ) فيما مضى من الحكاية اذ المقصود منه الاغناء عن بيان الاحكام السابقة فيه فنقض هذا الحكم بمخالفة خبر المبتدأ فيما لم يذكر عنه منجمه كامتناع ان يكون خبره

ماضيا

ماضيا على ما قال بعض وامتناع ان يكون خبر يكون مستقبلا على قياس قوله وامتناع خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من زال ولازال ومراد فانها ماضيا على ما ذهب اليه ابن مالك واختاره الرضى كصحة نكارة اسمه مع تعريفه نعم ينتقض بصحة دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرف دون خبره مع تضمن اسمه له (ويتقدم معرفة) وكذا نكرة مخصصة لعدم الالتباس بالاسم لكون الاعراب مميزا وفيه ان المعرفة التى لايظهر اعرابها ولا اعراب ما اسند اليه لايتقدم نحو كان الفتى موسى فلايصح اطلاق الحكم ويمكن ان يدفع بان المراد تعريفه لايمنع تقديمه واما منع انتفاء الاعراب فى الاسم والخبر والقرينة عن التقديم فليس من احكام خبر المبتدأ فان قلت لايختص هذا بالخبر المعرفة بل الخبر الفعل لاسمه يتقدم عليه ايضا نحو كان قام زيد فانه لايلتبس حينئذ بالفاعل لان كان لابد له من اسم قلت بل يلتبس لجواز كون اسم كان ضمير الشان وضمير زيد لاحتمال التنازع فتدبر (وقد يحذف عامله) الضمير بظاهره لخبر كان واخواتها سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف كان فلذا قال الرضى ما كان ينبغى له هذا الاطلاق لانه لايحذف من هذه الافعال الا كان ولتصحيح مرامه خص الضمير بخبر كان ليبرأ عن وصمة الجهل بالحكم (فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير) وفسر مثله بما كان بعد ان ولو معلوم الفاعل اما بظهور مرجع فاعله واما بذكره كان يقال ان عملهم خيرا واقول لابد من قيد آخر وهو ان لايكون مفسرا نحو ان خيرا يكن فانه حينئذ يجب الحذف وكانه لم يتعرض لهذا الوجوب لانه سبق بعينه فى بحث الفاعل اذا سم كان عنده الفاعل فنقول قد استوفى حذف كان فى بحث الفاعل فى ضمن حذف فعل الفاعل فلاحاجة الى التعرض الالبيان الوجوب فى اما انت منطلقا انطلقت وكان حق هذا البيان ايضا ان يورد فى بحث حذف فعل الفاعل فلايكون ماهو بصدد بيانه هنالك قاصرا وفى تعين حذف كان فى هذا المثال نظر بل الاظهر عندى ان التقدير ان عملوا خيرا وقد اشار الى ان حذف كان فى الشرطية لايختص الشرط بل يجوز فى الجزاء ايضا بقوله (ويجوز فى مثلها اربعة اوجه) رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما بوجهين ولم يقل وله ثلثة لوجه اخرى ايثارا للاختصار على مايقتضيه السوق فتأمل ولم يقل ويجوز فيه جعل الضمير فيه الى المثل المذكور لان المراد بهذا المثل غيره وفسر بما يكون بعد ان

اسم بعده فاء بعده اسم و نقض بقولك اسير كما تسيران راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول اى ان كنت راكبا فانا راكب ولابد لدفع هذا النقض من قيد ذكره ابن مالك غفل عنه صاحب هذا التفسير وهو يصح فى الاسم الاول تقدير ظرف مثل فيه او معه وقد تزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان المقدر الى المصدر المتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف بجرهما ومنه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لاصالح فطالح اى ان لايكن المرور بصالح فالمرور بطالح فالاقتصار على الوجوه الاربعة اقتصار على مايعم مثلها فاستخرج عدد الوجوه بضرب من التأمل فانى اراك مستغنيا بفطانتك عن التعلم والتوسل وترجيح بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرته وعذوبة المعنى وعليك بترجيح جانب المعنى على اللفظ فى كل مقام فتفطن (ويجب الحذف) وضع الظاهر موضع المضمر لئلا يتبادر اول النظر ان يجب عد بل يجوز (فى مثل اما انت منطلقا انطلقت) اى فيما عوض عن كان كلمة ما الزائدة وانما بين تقدير هذا المثال بقوله (اى لان كنت) دون المثال السابق لان هناك داعيين احدهما الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة فى هذا المثال كلمة شرط كالمكسورة وثانيهما التنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة وفى وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك وقد جعلناها تحت قوله فى مثل اما انت الخ فلا تغفل عن رموزنا وخالف المبرد فى الوجوب ولايساعده السماع (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها) قد احسن فى الترتيب لجمع بين المنصوبات بالحروف واخرها لضعف عاملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول ما هو المشبه بالفعل التام ثم معمول مايعمل بمشابهة هذا المشبه لانه فرعه فبينهما شدة اتصال ثم ذكر ماهو المشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا هذه لها رجحان على لا بمعنى ليس بل على ما بمعنى ليس ايضا لاختصاص ما ببعض اللغات دون لا هذه و ينبغى ان يقول وامره كامر المبتدأ الا فى صحة وقوعه نكرة مخصصة ووقوعه نكرة مع تعريف الخبر (المنصوب) اختاره على اسم لا لانه ماهو من المنصوبات مسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص باسم فهذا انما يتم على مذهب مرجوح وهو ان لاعمل لكلمة لا فى مثل لا رجل ظريف بل هناك مبتدأ وخبر واما على ما

هو الاصح من كون المبنى على ما ينصب به منصوبا محلا بلا والخبر مرفوعا بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازنى وجماعة فلا يصح تحديد المنصوب بلا بهذا الحد لان الكلام فى المنصوبات يعم المنصوب محلا والمفهوم من كلام الرضى أن مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا والمتجه ان يكون المسمى به ما يكون له عمل فيه و يكون مع نفى الجنس واما ما هو مبتدأ وخبر صرف فلا وجه لتسميته اسم لا لنفى الجنس اوخبره (بلا التى لنفى الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها) حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله حالا من مجرور الى (نكرة) حال من فاعل يليها وكذا (مضافا اومشبها به)وقيل يليها مع جميع ما يليها احوال مترادفة من مجرور الى ولك ان تجعل مضافا او مشبها به صفة نكرة وهو انسب من حيث المعنى و يكون التذكير لان تأنيث ما لا معنى له بدون التاء يجوز ان لا يعتبر وفى تقييد الحد بالمضاف وما يتبعه لاخراج لارجل رد على السيرافى والزجاج حيث ذهبا الى انه منصوب حذف تنوينه لتثاقله بالتركيب مع لا ووافقهما ابو سعيد ولاخراج لا مسلمين ولا مسلمين رد على المبرد حيث زعم ان نونى التثنية والجمع يمنع البناء كالتنوين و كيف لا يرد وهو لا ينكر يا زيدان ويا زيدون وفى تضمن تعريف المنصوب الرد على المخالفين بوجه قوى لاختيار تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله يليها نكرة اذ لا فيها رجل ولا امرأة ولا زيد فى الدار ولا عمرو خرجا بقوله بعد دخولها اذ لا فيهما ليس لنفى الجنس اما فى الثانى فظاهر اذ لا جنس واما فى الاول فلانه لنفى الواحد من الجنس فهو كقولك لا رجل بالرفع وليس نصا فى الاستغراق بل ينبغى ان يجوز بل رجلان وامرأتان كما جاز لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام رجل ولهذا قيل لا لنفى الجنس نص فى العموم لا يقبل ابطال عمومه ولا التى ليست لنفى الجنس ظاهر فى العموم يحمل عليه لولا صارف عنه لكن يقبل الجنس توجيها للتكرير فقالوا كرر لا ليكون عوضا عن تعدد يلزم نفى الجنس حتى ان الرضى قال تكريرها فى النكرة للتنبيه على انه لنفى الجنس ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب بها بل يجوز الغاء لا لضعف عملها وحينئذ يجب التكرير كما فى المعرفة والمفصول صرح به الرضى وقال خالف ابن كيسان والمبرد فى وجوب تكرير لا فى الثلاثة (مثل لا غلام رجل) حذف خبره اذ يحذف كثيرا افاراد التمثيل بما كثر وما قل فقال

(ولاعشرين درهما لك) ومن قال لك خبر المثالين يرد عليه انه لايتعارف
فى نفى الغلام عن المخاطب ان يقال لاغلام لك بل لاغلام رجل لك
فهذا القول تدقيق لم يقارنه توفيق (فان كان) المسند اليه بعد دخولها
(مفردا) حقيقة او حكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان مفردا حقيقة
لكنه ليس مفردا حكما بل هو فى حكم المضاف ولا يرد المفرد المعرفة لانه
فى حكم الاستثناء ولا المفرد المفصول كذلك ولا المفرد الذى شبه بالمضاف
نحو لا اباله على ما سيجئ لذلك ومنهم من قال معنى قوله فان كان مفردا ان انتفى
عنه القيود المذكورة الاضافة او شبهها فقط وفيه انه لايلايمه قوله وان كان
معرفة او مفصولا بينه وبين لا فانه ليس بمعنى انتفاء النكارة فقط او انتفاء
الاتصال فقط (فهو مبنى على ماينصب به) ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاء لا
وحينئذ يجب الرفع والتكرير كما عرفت ووجوب البناء على ماينصب به مذهب
الجمهور والا فالمازنى يبنى نحو لامسلمات على الفتح بلا تنوين متمسكا باشهر
الروايتين فى قوله اودى الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا
عن مخالفته لساير المبنى بعد لا من المعرب بالحركة قال الرضى هذا اولى
من مذهب الجمهور لاطراده فى المعرب بالحركة ويرد ان فى مذهب الجمهور
اطراد البناء على ماينصب به وبعضهم لامسلمات منونا مع البناء على الكسر
زعما منه ان تنوين المقابلة لاينافى البناء ويرده يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا
ولا يرد نحو لا مرحبا ونحو لا اهلا وامثاله لانه مفعول به لفعل مقدر اى لا رحت
مرحبا ولا اتيت اهلا ولا وطئت سهلا (وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا)
المعطوف هو لا وبين اعادة لجواز الضمير والاخصر او مفصولا عن لا
(وجب الرفع) ولا يبعد ان يستفاد من التصريح هنا بالوجوب دون قوله
فهو مبنى ان البناء ليس واجبا وتتأيد هذه الارادة ببناء رفع المكرر فى لا حول
ولا قوة الا بالله عليها فليتأمل والمراد بالرفع رفع المعرفة والمفصول فالمتبادر
من قوله (والتكرير) اى تكريرهما ولا يستفاد تكرير لا والمتبادر من التكرير
تكرير نفس اسم لا بدون عطف فيتوهم وجوب لا زيد زيد فالواضح وجب
الرفع وعطف لا مع منفى اخر بالواو واما عطف مفرد على مفرد وعطف
جملة على جملة واما مع الغاء لا فيهما او بدون الالغاء فى شئ منهما او فى احدهما
واعلم ان لا الداخلة على الماضى توجب التكرير فى غير الدعا (ومثل قضية ولا
ابا حسن لها) ايراد اما على التعريف بانه غير جامع لخروج هذا المنصوب

عنه

عنه واما على ضابطة وجوب الرفع والتكرير ومن جملة امثاله فى نقض القاعدة لاتولك ان تفعل كذا حيث لم يكرر فاجاب بانه (متأول) بالصرف عن الظاهر اما بتقدير مضاف اى لامثل ابى الحسن والمثل مع الاضافة الى المعرفة نكرة لتوغله فى الابهام وحينئذ اباحسن على تعريفه والمراد به على رضى الله تعالى عنه يعنى هذه قضية عظيمة يحتاج الى حكم عدل مثل على ولامثله لها واما بجعل اباحسن نكرة بتأويل الصفة المشتهر هو بها من الحاكم العدل وعلى التقدير بن الزموا نزع اللام من هذا العلم ايذانا بقصد التنكير فيقال لانجم ولاصعق ولاامرء قيس ولاابن زبير فينزع اللام مما يلزمه ايضا ولاينكر عبد الرحمن وعبدالله لانه لايجرى التعميم فى الرحمن والله حتى يجعلا فى صورة النكرة واما تأويل لا تولك ان تفعل فانه بمعنى لاينبغى لك فلا دخل فى المآل على الفعل المضارع والنول التناول وهنا بمعنى المتناول اى لاتناولك ان تفعل كذا يستعمل فى معنى لاينبغى ان تفعل كذا وفى مثل (لاحول ولاقوة الابالله خمسة اوجه) حق هذا البحث ان يذكر بعد بيان جواز العطف على اللفظ وعلى المحل لان بعض وجوهه مبنى عليه وغاية مايوجه به ان له مزيد اتصال بقوله فان كان مفردا فهو مبنى على ماينتصب به لان فيه توضيح المراد به وضبط الرضى المماثلة بقوله اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة ويدخل فيه مثل لارجل فى الدار ولاامرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب الثانى هنا ايضا بان يكون العاطف بالعطف على الاسم والخبر معا (فتحهما ونصب الثانى ورفعه) فتحهما فى معنى فتح الاول وفتح الثانى وقوله نصب الثانى عطف على فتح الثانى المفهوم من فتحهما لاعلى فتحهما حتى يكون حال الاول غير مبين فى قوله ونصب الثانى ورفعه واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا ولابأس بتوارد عاملين هما متماثلان فى معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز تقدير خبر واحد لهما مفردا لانه فى قوة لاشئ من الامرين فلا كاسمه واحد فى المآل فالاول مما صرح به الرضى والثانى مما افاده الالهام المرضى (ورفعهما ورفع الاول مع ضعف وفتح الثانى) فزيف المص رفع الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضى ضعفه بان لا لنفى الجنس الا انها الغيت لوجود شرطه وهو التكرير ونحن نرده بان الضعيف عمل لا لااستعماله وليس هنا ما يفيد انه اعمل لا وفى قوله خمسة اوجه رد على الزمخشرى حيث قال ستة اوجه اذ ينحصر كيفيات

اللفظ في خمسة ويزيد التوجيه على ستة ولاحاجة لك الى بيان الزيادة لانك اوكنت فطنا تعرفه بادنى توجه واذا لم يذكر لا الثانية لبس الوجوه الخمسة لانتفاء ما يصح منه فتح الثانى وحكى الاخفش ان من العرب من يفتح الثانى بتقدير لا (واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل) اى تأثير لا سواء كان بالبناء او الاعراب (و) الحال ان (معناها الاستفهام) فلم يبطل معنى النفى (والعرض والتمنى) فليس للنفى تحقيق فى المعنى وكان القياس ان يبطل عمل لا حينئذ لانها عملت للنفى كما عرفت ولذا احتاج الى التعرض بانه لا يبطل بدخول الاستفهام عمل لا مع انه لم يعهد ابطال الاستفهام عمل عامل ولك ان تجعل وجه التعرض انه انكر الاندلسى عمل لا مع العرض وجعلها حينئذ من حروف الافعال والمذكور بعد لا معمولا لفعل مقدر وجعل سيبويه لا فى التمنى مستغنيا عن الخبر لانه مع الهمزة فى معنى تمنيت ومنع حمل التابع على محل اسمه حينئذ ولا يخفى ان هذا الحكم لا ينبغى ان يخص بلا لنفى الجنس بل يعم ما بمعنى ليس وقد يجر مدخول لا باضافة شئ اليه نحو هو ابن لا شئ او بدخول حرف الجر على لا شئ اى حرف كان نحو كنت بلا شئ وغضبت من لا شئ ومااتت الا كلا شئ وينتصب بعامل غير لا نحو اتك ولا شيئا سواء هذا من خصايص الشئ مع لا وينجر بالباء خاصة اذا لم يكن المدخول لفظ شئ نحو كنت بلا مال وههنا بحث وهو انه من اين عرف ان لا هذه لنفى الجنس دون باقى معنى لا ويمكن ان يقال يقصد به المبالغة فى نفى مدخولها كما فى لا لنفى الجنس (ونعت المبنى) اى المبنى من اسم لا الذى بنى بعد دخول لا لانه الذى سبق فالمعرف بلام العهد ينصرف اليه لا نعت المبنى مطلقا حتى ينتقض بلا ماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد لا اسم لا فان التأكيد اللفظى يجوز بناؤه على المتبوع فيحتاج الى تقييد المبنى بالمبنى اصالة لا بالتبعية ولا اسم لا المبنى مطلقا والا لدخل فيه نحو لا فجار المتناهى فى فلان ولا الكذب فخرج بقوله المبنى هذه النعوت ونعت اسم لا المعرب نحو لا غلام رجل فاضلا (الاول) صفة النعت واحترز به عن النعت الثانى سواء كان متصلا باسم لا بان حذف الاول بقرينة نحو البر لا كرنقيا عندى فانه فى تقدير لا كرمنه نقيا اولم يكن متصلا لذكر النعت الاول نحو لا رجل فاضلا اصيلا فاحفظه فانه زل فيه زكى بعد زكى حيث اجمعوا على ان قوله يليه عن الاول يغنيد (مفردا) قيل هو وقوله (يليه) حالان قدما على قوله

(مبني) والاولى انهما حالان من ضمير في الاول و بالجملة لا يظهر وجه جعل القيد الاول نعتا والقيدين الاخيرين حالين ولابد من تقييد النعت بان لا يكون جملة نحو لا رجل قام لا تقول اريد بالمفرد ما يقابل الجملة لانه يدخل فيه حينئذ المضاف وشبهه مع انه لا بناء فيهما ووجه الفرق بين نعت المنادى و بين نعت اسم لا خفي حيث جعل المضارع للمضاف والمضاف بالاضافة اللفظية في المنادى داخلا في المفرد وهنا متروك (ومعرب رفعا) حملا على محل اسم لا وهو الرفع على الابتداء (ونصبا) حملا على لفظه تشبيها للفتح العارض الدائر على لا وجودا وعدما بالاعراب الدائر على العامل كذلك وقدم الرفع لترجحه ولو قدم المعرب لكان مراعيا لحق الترتيب لان الاعراب اكثر من البناء وفي الرضي قوله معرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وهو سهو بين والصواب قوله والا فالاعراب سواء كانت الصفة الخ (مثل لا رجل ظريف وظريف وظريفا) وانت خبير بانه دخل في قوله (والا) مثل لا الجار المناهي الى آخره ونحو لا غلام رجل فاضلا ونحو لا رجل فاضلا اصيلا فلا يصح تفسير قوله (فالاعراب) بالاعراب رفعا ونصبا كما هو مقتضى السوق وفسر به بعض الشارحين لانه لا يجوز في المثال الاول الا الرفع وفي الثاني الا النصب عند المصنف وان جاز في الثالث الرفع عند بعض والنصب هكذا حقق المقام تكن من اولى الافهام الاعلام (والعطف) صوابه وعطف النكرة (على اللفظ وعلى المحل جائز) اذ عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل لوجوب رفعها والمراد باللفظ لفظ المبني لا لفظ اسم لا و بالحمل عليه جعل اعرابه مثل حركته البنائية لا بناؤه اذ البناء لا يكون تابعا لبناء آخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس امر التابع في اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجز بناء الوصف في المنادى وقد بني المعطوف ولا يجوز بناء المعطوف في اسم لا ويبنى وصفه ويكشف قوله (مثل لا اب وابنا) عن ان المراد بالحمل على اللفظ لبس البناء (وابن) بالرفع تمثيل للحمل على المحل ففيه نشر على ترتيب اللف والمراد بالعطف اعم من العطف بتكرير لا او بعدمه الا انه مثل بما لم يكرر فيه لا لان مثال المكرر قد سبق قال الاندلسي والذي بقي من التوابع لا نص لهم فيه لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ولا وجه لقوله بعد وضوح المخالفة بين اسم لا والمنادى في حكم التابع وقال ابن مالك والبدل

الصالح للعمل لا النصب والرفع والاثنين رفعه وان كرر اسم لا المفرد دون فصل فتح الثاني اونصب اورفع وقال الرضي لايجري التأكيد المعنوي في اسم لا المبني لاختصاصه بالمعارف واما التأكيد اللفظي فالاولى كونه على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعا ونصبا هذا اذا لم يوصف التأكيد لكن اذا وصف فانت مخير بين البناء والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفا كالحال الموطئة فلشايبة وصفيته يتقوى جانب اعرابه (ومثل لا اباله) اتى بالضمير دون ان يقول لا ابارجل لاختصاص هذا الجواز بصورة المعرفة وهو مختص بالاب والاخ من الاسماء الستة وبالتثنيه وبالجمع المذكر السالم فالاولى ان يذكر لا اخاله ايضا ويقول ولا غلاميه (ولا غلامي له) اشارة الى حصره في الاربعة والمتروك في كتابه جمع المذكر السالم على ماهو الرواية اوالمثنى على مايحتمله المكتوب ولانسالك تكثير الدقايق فانها الامر المطلوب (جائز) مع ان الاب مفرد اعرب بالالف ولم يبن على ماينصب به ففيه مخالفتان لقاعدة الاعراب والاعراب بالالف هذا ماهو المشهور ولك ان تجعل البناء على الالف مع انه ليس ماينصب به وفي لا غلامي له خلاف الاصل حذف النون من غير اضافة واما كونه معربا فحقق (تشبيهاله بالمضاف) لا بمعنى جعله مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور والالوجب تنوين الاب ولم يجز حذف النون بل بمعنى تنزيله منزلة المضاف الحقيقي ولدفع الوهم المذكور بين وجه التشبيه فقال (لمشاركته له في اصل معناه) اي في اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص بما بعده وانما قال اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص ينقلب بعد الاضافة الى التخصيص مع التعيين وما نحن فيه لايفيد الا الاختصاص ولايفيد التعيين (ومن ثم لم يجز لا ابافيها) اذ لايشارك لا ابا ما في اصل المعنى اذ لا يضاف الاب بمعنى في وفيه بحث اذ عدم جواز هذا التركيب لانه مختص بالالفاظ الاربعة المستعقبة بمجرور اللام والا فينبغي ان يجوز لاضاربي في اليوم تشبيها بالمضاف ولا خاتمي من حديد (وليس بمضاف) على ان يكون اللام لتأكيد اللام المقدرة (لفساد المعنى) وهو صيرورته معنى غير تام مع ان كل احد يفهم منه معنى تاما من غير تقدير ومنع الرضي الفهم بغير تقدير في اباك كما يفهم في لا ابالك بل التقدير فيه لا اباك موجود ولم يتمسك في رده بفساد اللفظ حيث يلزم ترك التكرير والرفع الواجبين لانه يعارضه اعراب ابا بالالف مع كونه مفردا وحذف نون التثنيه والجمع بلا اضافة (خلافا

لسيبويه) بل الجمهور النحاة منهم الخليل على ما فى الرضى ولا يتم ما قيل ان سيبويه
هو العمدة فيما بينهم فلذا خصه لان الخليل اعلى كعبا منه على ما ذكره السيد
السند فى شرح الكشاف وعلى ماشهد له صاحب اعراب الفاتحة وكذا ما قيل
انه بصدد بيان الخلاف دون المخالف لان ذكر سيبويه يخالفه (ويحذف)
اسم لا (فى مثل لا عليك) لم يقل مثل لا عليك لانه لم يقصد التمثيل بل التقييد
اى يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب وكذا لا يحذف الخبر
ايضا الامع ذكر الاسم وقوله (اى لا بأس عليك) بيان لتقدير لا عليك لا لتقدير
مثله الا بتكلف فاعرفه ومما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال الكاف
الاسمية والحرفية فالتقدير لا احد كزيد ولا كزيد موجود (خبر ما ولا المشبهتين
بليس) فى النفى لا بلا التى لنفى الجنس لكون الجميع من الثلاثة ظاهرا فى عموم النفى
غير صريح فيه بخلاف لا لنفى الجنس وفى الكون لنفى الحال عند المص وان
خالفه الرضى فى ترجيح القول بكونها للنفى مطلقا ومن قال من وجوه المشابهة
دخول الباء فى خبر ما كما تدخل فى خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء
فى الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهتها بليس (هو المسند بعد
دخولهما) واكتفى فى التمثيل بما مر فى بحث اسمهما (وهو) اى التشبيه
(لغة اهل الحجاز) يفصح عنه عبارة المفصل وهذا التشبيه لغة اهل الحجاز
فالتأنيث لتأنيث الخبر وفى بعض النسخ وهى حجازية وقيل اى انتصاب خبر ما ولا
وقيل اى خبرية خبر ما ولا وفهم ان الحجازية لا تختص بالخبر ويجاب بان اثبات
الاسم لهما فرع الخبرية وانتصاب الخبر اذ لو لم يظهر عملهما فى الخبر لم يحكم
بكونهما ناسخين للابتداء ولو فسر الضمير بما مر لا يتوجه هذا الاعتراض
لكن يتوجه تأخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجابوا به عن الاعتراض
والكوفيون ينكرون عملهما فى لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر لتقدير
الباء الذى يزاد فى الخبر ورده الرضى بان حذف الجار الزائد لا يوجب النصب
لان النصب فى حذف الجار واسطة بينه وبين المجرور ولا فصل مع الحروف
الزوائد وبان النصب بتقدير الجار سماعى والثانى من وجهى الرد يندفع الكون
بجعله قياسا بخبر ما (واذا زيدت) فيه رد على الكوفيين حيث قالوا انها نافية
لا زائدة اوتنبيه على مرادهم كما قال الرضى لعلهم يقولون هى نافية زيدت
لتأكيد النفى والا فالنفى على النفى اثبات (ان مع ما) قيد الزيادة بقوله مع ما لانه
لا يزاد الا معه اولان النحاة لا يذكرون المبطلات المذكورة الا لعمل ما فى الرضى
وقال الاندلسى ينبغى فى لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما

بل هي فيها اولى وانها اضعف من ما لكن النحاة لايذكرون في كتبهم للا شرطا
الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان اوخبرا و يدعي ان هذه عازلة
وقد جاء عمل ما مع ان على سبيل الشذوذ وجعل المبرد جواز عمله قياسا (او انتقض
النفي بالا) قيد انتقاض النفي بالا لانه لو انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل عمله فتقول
ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما وقد عمل في غير اعتمه فانه من فوائد ما نبهنا لكن التقييد
بالا ينتقض بالانتقاض بما بمعنى الا والانتقاض بالا يبطل العمل بالخبر ووجهه
ما علمته والعمل في الاسم ايضا لئلا يبقى خبر المبتدأ بلا مبتدأ والاولى او انتقض
نفي الخبر اذ لو انتقض نفي البدل نحو ما زيد شيأ الا شيء لا يبطل عمل ما ولا يذهب
عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي لا يختص بما ولا هاتين بل كذلك لا لنفي
الجنس فلا عمل له في قولنا لا احد الا في الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض
وكانه اوقعه فيه عمل ليس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس و بين ما
في ذلك (او تقدم الخبر) على اسم ما خلافا لبعضهم في جواز العمل مطلقا ولبعض
في صورة تقديم الخبر الظرف قياسا على ان (بطل العمل) ولما كان قوله بطلت
على طبق وهي لغة اهل الحجاز كما هي السوق قاصرا عما هو مقتضى المقام
اذ لا يتضح به المرام عدل الى قوله بطل العمل تأمل وكذلك يبطل العمل
بتقديم ما ليس ظرفا او شبهه على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيدا عمرو ضاربا
بخلاف قوله تعالى *فما منكم من احد عنه حاجزين* ومما يهم البحث عنه
في هذا الباب انه يزاد الباء في خبر ما واختلف في جوازه في ما التميمية واجازه
الاخفش ورجح قوله الرضي متمسكا بانه يدخل على خبر ما المكفوفة بان اتفاقا
ولا يمنع دخول هذا الباء على خبر ليس الا انتقاض النفي بالا لان الباء لتأكيد
النفي فلا محل له بعد الانتقاض وقد يدخل على خبر المبتدأ بعد هل وفي الخبر
المنفي في باب ظن وقد يزاد في خبر لا لنفي الجنس نحو لا خير بخير بعده النار
وقيل هو بمعنى في ورد بما زيدت في الحال المنفية وفي خبر ان المدخولة لا ولم
يروا وقد يزاد بعد ليت وانه يزاد التاء في لا فيقال لات اما للمبالغة في النفي او لتأنيث
الكلمة فيختص بلفظة حين مضافا الى نكرة نحو *لات حين مناص* وقد يدخل
على لفظة اوان وهنا وعند الفراء يدخل على الاوقات كلها واختاره التسهيل
واذا وليها حين فنصبه على انه خبر لا محذوفة الاسم اكثر من رفعه على انه
اسمها محذوفة الخبر ولا يستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكان التاء عوض من
احدهما ولذا كان حذف الاسم اكثر لانها وقعت موقعها وانكر الاخفش

عملها

عملها وجعلها داخلة على فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب عنده فى تقدير لاارى حين مناص وجعل المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف وهو ضعيف اذلا وجه لعزل لا عن العمل بالحاق هذا التاء وقد قوى مشابهته بليس حيث صار على وزنه وجوز الرضى كون لا هذه لنفى الجنس وجاء لات اوان بكسر الاوان وتنوينه واستصعب توجيهه فنهم من قال لانه حرف جر مختص بالاوان ومنهم من قال هو مبنى على الكسر لكونها فى الاصل مضافة الى الجملة والتنوين عوض عن الجملة المضاف اليها ومنهم من قال انه بتقدير من اى لات من اوان (واذا عطف عليه) اى على خبر لا (بموجب فالرفع) واجب ليكون العطف على محل خبر ما ولا وقيل يتوهم كون المعطوف عليه مرفوعا اذ كثيرا ما ينعزل لا عن العمل فيرفع خبره وانكر عبد القاهر العطف على خبر ما ولا بالعطف الموجب وزعم ان المبتدأ محذوف بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار محل خبر لا وما وزيف قوله ما زيد شيئا الاشئ اذ لايمكن فيه تقدير الخبر يامن بلطفه الالوية المنصوبات للاعلام والابواب المفتوحات بفيض اولى الافهام نسالك شرح بذ من المجرورات من خزانة غيبك للمخلصين من الانام والطالبين الكرام المتوسلين فى ذلك باتم صلوة وسلام لافضل من اوتى اصدق كلام واحسن نظام اتم من كل تمام (المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه) المضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما اشتمل فاندفع امران احدهما ان المجرور مشتمل على علم كون الشئ مضافا اليه لا على علم المضاف اليه على ان علامة كون الشئ مضافا اليه وضعا علامة المضاف اليه عقلا فلك ان تبقى المضاف اليه على ما هو المتبادر فيستغنى عن الاستخدام فى قوله وهو كل اسم وثانيهما انه يصدق على حرف حركة الاعراب كما قيل وعلى كل جزء من الكلمة المشتمل على حرف الاعراب فانه كحرفه مشتمل على الاعراب وينبغى ان يراد بالاشتمال الاشتمال اصالة ليخرج التوابع كما اعتبر فى سائر التعريفات ولك ان تقول تعريف المجرور شامل للتوابع ولا محذور سوى ان ضبط المرفوع والمنصوب لايتم لانتقاضه بالتوابع والامر فيه هين اذ المصنف صدر الضبط بقوله منه دون اما تنبيها على انه ليس بصدد الحصر وينتقض تعريف المجرور بمثل جحر ضب خرب فان خرب مجرور ولم يشتمل على علم المضاف كما انتقض تعريف المنصوب بصفة المبنى المحمولة على

اللفظ وتعريف المرفوع بصفة المنادى المبني على ما يرفع المحمولة على لفظه
ولو اريد ذات علم المضاف اليه من غير ان يكون فيه هذه الحيثية لانتقض
بمثل غلامي غير مجرور (والمضاف اليه) لم يأت بالضمير اما لان المضاف اليه
ثانيا غير المضاف اليه اولا واما لان مقام التعريف يطالب لمزيد تبيين المعرف
سيما وهو مخالف للجمهور في تعيين معناه اذ المجرور بواسطة حرف الجر
لفظا لايسمى مضافا اليه عندهم خلافا لسيبويه وكأنه اختار قول سيبويه
لانه اقرب بقولهم والجر علم الاضافة ولكن بما جرى عليه الجمهور نظمه في سلك
قولهم فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية (كل اسم) نبه بذكر الاسم
مع ان من افراد المعرف ما هو جملة والحرف المصدري مع صلته تنبيها على ان
غير الاسم مأول به فقوله مأول فلا تركن لظاهره (نسب اليه شيء) فعلا كان
او اسما (بواسطة حرف الجر) وستعرفه وتضبطه (لفظا او تقديرا) حال لان
نصبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ منوى
لافادة المعنى في المشهور ولم يرد به هذا المعنى لوجهين احدهما ان لبس المعنى
في الاضافة المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر
اجمالي يذكر في تفصيله حرف الجر حتى لو ذكر حرف الجر لانقلب الاضافة
الى الوصف وثانيهما انه لا محالة لمعنى حرف جر بين المضاف والمضاف اليه
في الاضافة اللفظية عقبه بقوله (مرادا) لكشف المراد واراد به المنوى للعمل
لا للمعنى فكأنه قال مرادا من حيث العمل واحترز به عن المفعول فيه
والمفعول له المنصوبين ولما خاف ان يتوهم ان المراد في العمل ما لا يعرف الا
بمعرفة المجرور لانه ليس الا المجرور وقد عرف بالمضاف اليه فيدور وايضا
جر المضاف اليه من احكامه التي لا تعرف الا بعد معرفته كاختلاف آخر
المعرب الذي لا يعرف الا بعد معرفته فاعتباره في تعريفه يستلزم الدور
كما ادعاه المص فهل هو الا من قبيل * من حفر بئرا لاخيه وقع فيه * دفعه
بقوله (فالتقدير) اي التقدير بمعنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا
اذ منه ما ليس كذلك كما عرفت آنفا ولو قال فالارادة لاتضح العبارة (شرطه
ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) اي لاجل النسبة بواسطة
حرف الجر ونبه بالاقتصار على التنوين على ان نوني التثنية والجمع نائب عن
التنوين ولو رضيت بما لا يتحاشى عنه النظر الدقيق لجعلت التنوين بمعنى جعل
الاسم ذا نون سواء كان نون تنوين او نونا نائبا عنه ولا تعذير يشكل بالوجه

الحسن

الحسن والضارب الرجل والضاربك ومحصل تعريف الارادة انه الذى
يكون فى مقام جر والتنوين واسطة النسبة بسبب تقدير حرف الجر ومع
ذلك السعى عنه فى دفع ماخاف وقع فيه الاشراف ومما استصعب هنا انه
لامدخل لحرف الجر فى الاضافة اللفظية فاختل تعريف المضاف اليه
وتقسيمه الى اللفظى والمعنوى ويمكن دفعه بان ارادة حرف الجر للعمل
لايقتضى صحة معناه وفى تفصيل المعنى فبين المضاف والمضاف اليه اللفظى
حرف جر منوى للعمل لا لافادة المعنى فلك الخيرة فى تقدير اللام ومن فانهما
مما يراد ان دون فى شايعان فى مقام الاضافة دونه ووجه التكلف لتقدير حرف
الجر بجعله عاملا دون المضاف حتى لوجعل المضاف عاملا كما هو مذهب
البعض لاستغنى عنه وقد اختار المصنف كون العامل حرف جراذ قد نبه عليه
مرادا فهو ايضا من جملة المراد فلا تغفل عن شئ مما افاد وبهذا اندفع
ان جعل الفاعل فى المضاف اليه اللفظى حرف الجر مشكل اذ لاحرف جر
وكذا على مذهب من جعل العامل معنى الاضافة اذ الاضافة تبصر ولا تنفك
عن المضاف حين الاضافة ولايخفى انه يخرج من تعريف المضاف اليه
المضاف اليه الذى حذف المضاف واقيم هو مقامه نحو* واسئل القرية *
وضربت ضرب الامير لانه ليس حرف الجر هنا المقدر مرادا فى العمل الا
ان يتكلف ويقدر جره لاشتغال آخره باعراب توارثه مما ناب منابه فتأمل
واطلب بيانه واعلم انه يجوز تجريد المضاف من تاء التأنيث اذا امن اللبس
قياسا عند الفراء وسماعا عند غيره قال الله تعالى* واقام الصلاة * وقالوا
ابو عذرها اى عذرتها لمن افتض البكر والعذرة البكارة واتفقوا على جواز
الحذف من اى وانه افصح قال الله تعالى* باى ارض تموت *كذا ذكره الرضى
فى بحث الاضافة اللفظية (وهى) الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية)
اى منسوبة الى معنى اللفظ لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص او
لافادته معنى المضاف لانها تجعل التعريف والتخصيص معنى للمضاف لم يكن له
قبل الاضافة (ولفظية) منسوبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف
الى لفظ المضاف دون معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعله
معنى له وقدم المعنوية لظهور شرفها وان اقتضى وجودية مفهوم اللفظية
تقديمها ولو اقتصر بتعريف احدهما كما هو مقتضى الاختصار لافاد به
شيئا لاستغناء كل منهما بظهوره بعد معرفة الآخر عن الاظهار (فالمعنوية

ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها) عدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها اضافة فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعى الى تقدير ذو فى المحمول او الى تقدير مبتدأ له اى الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الخ والثانى اعذب والمراد بالصفة مادل على ذات مبهمة فى الغاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع اولا فكذا جعل اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اى عابر الهواجر فلا نقصرها على اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فتكون قاصرا اى قاصر والمراد بالمعمول قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لان المضاف اللفظى ليس مضافا الى معموله بعد الاضافة لان المضاف اليه معمول بعدها الا ان اعرابه تقديرى بل لان كل مضاف الى معموله بعد الاضافة عند من جعل العامل فى المضاف اليه فصحة التعريف على كل مذهب اقتضى ارادة المعمول قبل الاضافة ثم التعريف صادق على كل اضافة لفظية فان المضاف اليه فى كل اضافة لفظية غير صفة مضافة الى معمولها والتفصى عنه تخرج الى تأويل الغير بالسلب فالاولى ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها وتفصيل ما يندرج فى التعريف ان المضاف اما ان يكون غير صفة نحو غلام زيد واما صفة لا معمول لها نحو ضارب زيد قائم فان الضارب لعدم اعتماده لا معمول له اصلا واما صفة لها معمول لكنه لم يضف اليه بل الى غير معموله نحو زيد مصارع مصر فان مصر ليس معمول المصارع بل معموله من صرعه (وهى اما بمعنى اللام) الاختصاصية دون التعليلية وان كان المضاف معمولا للمضاف اليه كما فى دخان النار (فيما عدا جنس المضاف) يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما فى الرضى فيشمل الاعم المطلق لكن امتناع اضافة الاخص الى الاعم حصره فيما يكون بينه و بين المضاف عموم من وجه فلذا فسره بعض الشارحين بما هو اعم من وجه من المضاف لا لان الجنس تعارف فى هذا المعنى فى هذا المقام (وظرفه) ففيما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس تكون الاضافة بمعنى اللام نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد ولا يصح ان يقال جميع القوم وعين زيد اذا اول بشئ ربما تعارف فى المأول به بحيث ينسخ المأول به ويجعله مهجورا غير سائغ استعماله منكرا استماعه او من بمعنى من التبيينية دون التبعيضية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو خاتم فضة والخاتم بعضه

فضة

فضة وكذا لم يجعل يد زيد بمعنى من مع انه بعض منه لان هيئة الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة الا اختصاص اليد بزيد واما ان الاختصاص هو الجزئية او الكلية فانما يعرف من خارج دلالة الاضافة (فى جنس المضاف او بمعنى فى فى ظرفه) فى بعض الشروح ان الاضافة فى فضة خاتمى خبر من فضة خاتمك بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغى ان يقيد جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف اليه وفيه بحث لان تقدير من فيما حسن تقديره و يكون المضاف اليه مما يصح الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التسهيل فعلى هذا اضافة اسم العدد الى المعدود بمعنى من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم فضتى فمن اضافة العام الى الخاص وليس المضاف اليه جنس المضاف و يتجه ان بيان المضاف بالمضاف اليه لا يطلب الا صدق المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف فلا مدخل له فى البيان بل يكون البيان اتم لو لم يصدق فالمتجه ان يجعل اضافة الاعم المطلق بمعنى من و يتجه ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة لامية مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام يجتمعان و يفترقان كما لا يخفى فينبغى ان يبين الاضافة بمعنى اللام بانها اذا اطلق المضاف على ما يتحد مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعا او لا يتحد معه قطعا ولا يكون ظرفا له كاضافة العام المستعمل بعمومه الى الخاص واضافة ما اريد به شخص غير ما اريد بالمضاف اليه من غير ان يكون ظرفه والاضافة بمعنى من اذا اريد بكل من المضاف والمضاف اليه ما يحتمل الاتحاد مع الآخر (وهو قليل) اى الكون بمعنى فى قليل اذ لم يكثر اضافة الشئ الى الظرف وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقى اما لو اريد مدخول فى فلا اذ اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان تحصى فبياض زيد بمعنى بياض فى زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول فى اذ نظر الكتاب ينبغى ان يكون بمعنى نظر فى الكتاب والفرق بينه و بين ضرب اليوم تحكم (نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم) ومنه مالك يوم الدين ان جعل المصنف الاضافة فيه معنوية فلابد ان يجعلها بمعنى فى والا لكان اضافة الى الظرف بغير معنى فى فلا يصح قوله او فى ظرفه واعترض عليه الرضى فقال وهذا منه عجب لانه حينئذ يكون المضاف اليه مفعولا فيه فيكون معمول اسم الفاعل فلا تكون الاضافة معنوية وهذا تعجب مبنى على عدم تحقق كون الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير الحرف فى نظم الكلام

بل معناه انه يراد بالمضاف فرد مخصوص باعتبار خصوصية مستفادة من
المضاف اليه لانتساب امر اجمالى اذا فصل يعود الى معنى اللام او فى او من
وبذلك لا يصير معناه على ما كان مع ذكر فى وفى الاضافة اللفظية يكون
المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة بقى ان جعل ضرب اليوم بمعنى فى
وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام تحكم لان مآله الركوب على الفرس وكذا
جعل قرب زيد بمعنى اللام مع ان مآله القرب من زيد فالحق ان الاضافة
فى امثال هذا المقام لافادة الاختصاص والظرفية من وجوهه وكذا
حصر غير المصنف الاضافة فى القسمين الاولين لا لما قيل انه لما كان معنى فى
قليلا تكلف فى جعله بمعنى اللام لادنى ملابسة تقليلا للانتشار بارتكاب
التكلف فيما قل ولم يجعل القسم الثانى ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن
ارتكاب التكلف فيه (وتفيد) اى الاضافة (تعريفا مع المعرفة) المضاف اليها
بقرينة اشتراط تجريد المضاف من التعريف وذلك التعريف اما التعريف
العهدى وهو الاصل او الجنسى واحترز بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع
النكرة وهو ظاهر وافادته للسمع المحيط انها تفيد للمضاف تعريفا حاصلا مع
المضاف اليه فتأمل واستثنى عنه غير ومثل وشبه لتوغلها فى الابهام اذا لم يكن
لغير المضاف اليه او مثله خصوصية لاشتهار وانحصار ولفظ شبيه خلافا لمن
قال لان استعماله على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك وشرعك
ونهيك وكفيك وكلها بمعنى حسبك وعلى وزنه ونهاك على وزن رضاك
وناهيك وقطك وقدك وبجلك لكون جميع هذه الالفاظ منزلة منزلة كفاك
على تفسير الصحاح وليكفيك على تفسير الرضى الا ان ما تقدم على قطك
لم يصر اسم فعل فلم يبن والدليل على عدم افادة الاضافة تعريفا لهذه الاسماء
وقوعها صفات للنكرات ولعل المصنف لم يلتفت الى الاستثناء لانه يجوز
ان يقال فى الجميع بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة كما فى امر على اللئيم
يسبنى وكفى ذلك فى وقوعها صفات للنكرات ولا يخفى انه كما يجب استثناء
هذه الامور عندهم عن هذه القاعدة يجب زيادتها فى قوله (و) تفيد
(تخصيصا مع النكرة) والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك (وشرطها) اى
شرط الاضافة المعنوية (تجريد المضاف عن التعريف) الاخصر الاوضح
وشرطها كون المضاف نكرة فمن المعارف ما يقبل التنكير ينكر ثم يضاف
وما لا يقبل من المبهمات والمضمرات فلا يضاف اصلا واما الثواب شاذ لا يقال

معنى اشتراط حذف التنوين فى الاضافة بتقدير حرف الجر هذا عن الاشتراط
يمنع اضافة المعرف باللام والمعرف بالاضافة فهو لافادة انه لا يضاف العلم
فالاولى وشرطها تنكير العلم لا تاتقول افاد به انه لا يضاف المضمرات والمبهمات
ايضا وزعم الرضى انه يجوز اضافة العلم لانه مانع من اجتماع التعريفين ومنه
زيد الخيل وضمار الحمر وانمار الشاة فانهم اخوة كان احدهم صاحب الخيل
والاخر صاحب الابل الحمر والاخر صاحب الغنم فاضيفوا مع تعينهم لافادة
انهم مالك اى شىء وفيه ان المستفيض فى هذا الغرض هو الوصف دون الاضافة
فقدر هذه الاضافة بتنكير المضاف ضبطا لامر الاضافة (وما اجازه الكوفيون
من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد) من الاربعة الاثواب وغيره (ضعيف)
لا يجوزه البلغاء المقتصر اعتبار البصريين على امورهم فلا يرد نقضا على
قاعدتهم السابقة بل على ما هى اسبق من هذه القاعدة ايضا من اشتراط
تجريد المضاف من التنوين لاجل الاضافة والوارد فى كلام الفصحاء ثلاث
الاثواب فان قلت ما اضيف اليه العدد تمييز فكيف جاز تعريفه عند البصريين
قلت هذا مشكل على رأيهم وكان اللازم عليهم ان لا يسموه تمييزا الا يرى انهم
سموا المنصوب فى حسن الوجه بالنصب شبه مفعول والاشبه ان اطلاق التمييز
منهم عليه تجوز (واللفظية ان يكون) المضاف (صفة مضافة الى معمولها)
ومعرفة ذلك بعد معرفة ما هو العامل من الصفة ومعرفة معموله ليصح الاضافة
اليه اما الاول فهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب المعتمد
على صاحبها او الهمزة اوما فانها تعمل فى الفاعل الرفع مطلقا وفى المفعول
النصب لكن لا مطلقا بل اذا اريد به الحال او المستقبل او الاطلاق واما الثانى
فيجوز اضافتها الى الفاعل السببى باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع
خلوها عن الفاعل بقوة شبهها بالفعل وحينئذ يكون الفاعل المضاف اليه
منصوب المحل بانه شبه المفعول نحو زيد نايم عمرو فى داره لامتناع اسناد نوم عمرو
الى زيد ويجوز اضافتها الى المفعول (نحو ضارب زيد وحسن الوجه)
الاولى نحو ضارب زيد عمرو وحسن الوجه فان الضارب الغير المعتمد ليس
مضافا الى المعمول (ولا تفيد الا تخفيفا) لا تخصيصا ولا تعريفا فى اللفظ سواء
كان بلفظ المضاف كما فى المثال الاول او فى لفظ المضاف والمضاف اليه كما فى
المثال الثانى فان حسن الوجه فى الاصل حسن الوجه منه حذف الضمير
واستتر فى الحسن فليكن هذا وجها لا يراد مثالين او لفظ المضاف اليه فقط

كما في حسن الوجه وكذا قال في اللفظ ولم يقتصر على قوله الا تخفيفا مع
ان التخفيف لا يكون الا في اللفظ لانه لو اقتصر عليه لتوهم التخفيف في المضاف
وقيل يريد انه لا تخفيف في المعنى اذ التنكير ومعنى الضمير لم يسقط عن التعقل
وفيه ان المعنى لا يوصف بالخفة وانه يجعل الحصر بالاضافة الى المعنى فلا يفيد
نفي التخصيص والتعريف فان قلت الهيئة الاضافية الموضوعة لتعيين
المضاف او تقييده المفيد للتخصيص كيف عريت عن معناها واستعملت
بدون معراها قلت يجيبك عنه تذكر الالفاظ الزائدة (ومن ثمة) اي من اجل انها
لا تفيد الا تخفيفا اختلف الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهو استدلال
من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثله (جاز مررت برجل حسن الوجه)
اي وصف النكرة بالمضاف الى المعرفة فلولا عراء الهيئة الاضافية عن معناها
لما جاز لانه يكون وصفا للنكرة بالمعرفة (وامتنع مررت بزيد حسن الوجه)
اذ لولا عراؤها عن معناها لم يمتنع لحصول المطابقة في التعريف (وجاز الضاربا
زيد) فلولا افادتها التخفيف وعدم افادتها التعريف لما جاز (وامتنع
الضارب زيدا) فان قلت لا يثبت بهذا حصر الفائدة في التخفيف اذ لم ينف
افادة التخصيص قلت لما ظهر عدم تغيير معنى التركيب في المضاف
الى المعرفة مع تغيير الهيئة وتبديلها بالهيئة الاضافية علم عدم تغييره مطلقا
اذ الاصل كون الباب على وتيرة واحدة مع ظهور ان المعنى في المضاف الى
المعرفة والمضاف الى النكرة على نحو واحد اذا عرفت المقصود من المقام
فاعرف انه مما زل فيه اقدام افهام الشارحين الاعلام (خلافا للفراء) اما
في تجويز اضافة ذي اللام الى المعرفة او مطلقا ويرجح الثاني واختلف في وجه
تجويزه فقيل حكم بتقدم الاضافة على اللام وينكر عليه بانه يخالف الحسن
من غير موجب والعدول عن الاصل مع عدم بقاء الباعث وهو التخفيف
اذ التخفيف حاصل بدون الاضافة وقيل جعله كالضارب الرجل والضاربك
ويرد ان وجه جواز شيء منهما كما ستعرف لم يوجد فيه ولا يبعد ان يجعل
فيه محمولا على ضارب كما حمل الضاربك ويرده ان داعي حمل الضاربك على
ضاربك منتف فيه كما ستعرفه (وضعف الواهب المائة الهجان) اي البيض
من النوق يستوي فيه الواحدة وغيره والمائة الهجان بظاهره كالثلثة الاثواب
وقد يؤذن بجعل الهجان صفة او بدلا (وعبدها) اي عبد المائة اضافته
الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية المائة حتى كانه مملوكها او لادنى ملابسة

وتمة البيت عوذا يزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عايذ بمعنى حديث النتاج والتزجئة السوق وقوله يزجي غير معلوم اهو مجهول او معلوم مالم يعلم حركة الحرف الروى من القصيدة فقوله وضعف قيل هو وما عطف عليه لرد استدلالات الفراء وقيل لبيان مسائل ويحتمل ان يكون في سلك ماسبق من تتمة الشاهد على ان فائدته التخفيف اى لان فائدته التخفيف ضعف هذا ولم يجز الضارب الرجل وضاربك الا للحمل على مافيه التخفيف ووجه استدلال الفراء بالبيت ان التركيب في قوة الواهب عبدها وهومثل الضارب زيد فيدل على جوازه ووجه الرواية ضعيف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب زيد وهو ممتنع فلا يصح ان يستدل به على صحته وبهذا اندفع ان فيه شوب مصادرة على المطلوب ولوجعل ضعف مجهولا من التفعيل لكان اعون على هذا المراد وكون هذا البيت ضعيفا مما حكم به سيبويه بناء على انه قد يحمل المعطوف مالا يحمله المتبوع وقولهم يازيد والحارث ينادى بتقويته وخص المبرد كل الجواز بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المعرف باللام لانه في حكم المضاف الى المعرف به فكما يجوز الواهب عبد المائة يجوز الواهب عبدها (وانما جاز الضارب الرجل) لم يرد به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف باللام مطلقا اذ فيها الحسن الوجه ولااسم الفاعل المعرف المضاف الى المعرف باللام مطلقا اذ منه القائم الغلام وهومثل الحسن الوجه في التخفيف مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل المضاف الى المفعول واسم المفعول المضاف الى المنصوب به نحو المعطى الدراهم والمراد بالمضاف الى المعرف باللام اعم من الاضافة بلا واسطة او بواسطة نحو الضارب غلام الرجل فلوقال وانما جاز الضارب الرجل والضارب غلام الرجل (حملا على المختار في الحسن الوجه) والحسن وجه الغلام لكان اوضح والاولى حمل الضارب الرجل على القائم الغلام لان المناسبة فيه اتم والاولى تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب المائة الخ الا انه لم يرض بالفصل بين مسئلتى الجواز ويبعد مسئلة جواز الضارب الرجل على ذكر ضعف الواهب المائة والمختار في الحسن الوجه جر المعمول لان نصبه للحمل على الضارب الرجل بالنصب وجره لايحتاج فيه الى الحمل على شئ هو المختار ومنه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه تقاسا في نصب المعمول وجره (والضاربك وشبهه) من الضاربي والضاربه الى غير ذلك (فيمن) اى عند من وفي بمعنى عند (قال

انه مضاف) لامحالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء كانت مفردة او مثناة
او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والقائل به الرمانى وجار الله والمبرد
فى احد قوليه واما سيبويه فيجعل الضمير كالظاهر العين المعرف باللام فكما
ان هذا الظاهر لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا الضمير وكما يكون
بعد الصفة المثناة والجمع المذكر مع حذف النون تارة مفعولا وتارة مضافا اليه
يكون الضمير بعدها محتملا (حملا على ضاربك) فمن قال انه مضاف فان
الاخفش وهشاما يقولان لان حذف التنوين مع الضمير للاتصال والضمير
مفعول به ووجه حمل الضاربك على ضاربك دون حمل الضارب على ضارب
زيد ان الاضافة فى ضاربك كانه ليس للتخفيف لانه يحصل التخفيف لولا
الاضافة ايضا فحمل عليه الضاربك فى الاضافة بدون التخفيف والاضافة
فى ضاربك لازمة الا فى ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد ينكر ترك الاضافة
فى الشعر ايضا (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها)
قيل لان هيئة الاضافة لمعنى مغاير لماله الهيئة الوصفية وفيه انه يجوز ان يكون
الاضافة لفظية كاضافة الصفة الى معمولها فيكون المعنى المستفاد من الهيئة
الاصلية المعتبرة بعد تغيرها للتخفيف وقيل لان اعراب الصفة يغاير اعراب
مضاف اليه واورد عليه ان اعراب معمول الصفة ايضا يغاير اعراب ما اضيفت
اليه ويمكن ان يدفع بان المغايرة هنا افحش لانه يجب التبعية والاصالة ايضا
ونحن نقول ولان المضاف اليه ربما يخالف المضاف فى التعريف ولا يجوز
المخالفة فى الموصوف والصفة ولان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة
ويجب تجريد المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا مذهب البصريين
والكوفيون يجوزون الاضافة للتخفيف ومع ذلك يقولون يكتسب
هذا المضاف التعريف لان المضاف اليه عين المضاف فتعريفه تعريفه
فلا ينكرون وصف هذا الموصوف بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب
ويلزمهم جواز المسجد الجامعين لانه يحصل التخفيف واضافة الموصوف
الى الصفة للتخفيف ولما بقى ما اثبته الكوفيون اشار الى دفع ما تمسكون به
فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى (ومثل مسجد الجامع وجانب الغربى
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول) وان كان الظاهر فيه ان المراد
المسجد الجامع والجانب الغربى والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وتوجيه
التأويل على ما قال المتقدمون ان الجامع المضاف اليه هو الوقت لانه كما

ان

ان المسجد يجمع الناس كذلك الوقت يجمعهم وا غربي المضاف اليه المكان فانه كما ان الجانب غربي كذلك المكان والاولى المضاف اليه الساعة التى يصلى فيها تلك الصلوة والحمقاء المضاف اليها الحبة فانه كما ان البقل موصوف بالحماقة كذلك الحبة التى تنبت البقلة منها وعلى ما قال الرضى انها من اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد اذ الجامع ايضا من الصفات الغالبة للمسجد فان قلت يكفى للتمسك ظاهر الامر فكيف يرد بالتأويل قلت اذا كان الظاهر بعيدا عن الاعتبار يعدل عنه لكن الكلام فى بعده الموجب للعدول عنه وقال لدفع تمسكهم على القاعدة الثانية (ومثل جرد قطيفة) مع ان المقصود جعل القطيفة جردا كما هو شان المركب الوصفى (واخلاق ثياب مع ان المقصود جعل الثياب اخلاقا (متأول) بجعله من قبيل اضافة خاتم فضة فانه لم يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة والجرد هو البالى والقطيفة الخمل والاخلاق جمع خلق كضرب بمعنى البالى (ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه) اى لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة والاوضح ولا يضاف اسم الى مماثل له (فى العموم) اى الشمول (والخصوص) الشخصى فلا يرد ان الخصوص تطويل لكن يرد ان الخاص الشخصى لتعريفه فلا حاجة الى نفى صحة اضافته الى المماثل (كاسد وليث) من اسماء الاعيان (وحبس ومنع) من اسماء المعانى واجاز الفراء اضافة احد المرادفين الى الآخر للتخفيف ويمنع قوله (لعدم الفائدة) لانه يكفى التخفيف فائدة ويمكن ان يقال المراد بعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه لا عدمها فى الاضافة وقال الرضى لا يضاف لانه يكثر فى كلامهم واوقلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لا حتجنا الى تعسفات كثيرة ومما يجب التنبيه عليه ان المراد بالمماثلين ليس المماثلين بحسب الوضع اذ لا ينكر فائدة الف الف وغلام غلام واب ابيه وابن ابن الى ما لا يحصى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه فى الوضع انما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالمعدود فى الف الف غير ما هو المراد بالعدد فاسلكه فى نظائره فانه الحدد (بخلاف كل الدراهم) بمعنى جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد وكذا اشتهر ان كل رمان مأكول كاذب وكل الرمان مأكول صادق (وعين الشئ) اى العين المضاف الى لفظ الشئ مرادا به معهودا والعين المضاف الى شئ ما اى شئ كان والمراد بمخالفة اضافة الاسم المماثل لاضافة فى هذين التركيبين

في الامتناع والجواز مخالفتها لاضافة العام الى الخاص لانه شايع ذايع نحو
شجر الاراك ويوم الاحد واشار الى وجهه بقوله (فانه يختص) اى كل واحد
من الكل والعين يختص او فان المضاف يختص فلا يعرى عن الفائدة
وقد اشار ببيان الفائدة الى انها معنوية ولم يرد بالاختصاص ما يقابل التعريف
كما هو المتبادر في المقام ولا يخفى مثله على ذوى الافهام ومما اخذته من افواه
بعض الرجال ان اضافة العلم الى الخاص انما تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه
تحت ذلك العام فيستهجن انسان زيد قال الرضي ولا يضاف الخاص الى
العام لانه لا فائدة فيها الا تحصيل الابهام ولا تقل ما يعين الابهام باضافته
الى المبهم ونحن نقول تحصيل الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن محققات
اضافة العام الى الخاص اضافة حى زيد بمعنى شخصه وعينه ويستعمل
في الميت ايضا واضافة الاسم في مثل اسم السلام عليكما والمراد اللفظ الدال
على السلام وهو سلام عليكم ونحوهما حكم بعض النحاة بانهما لفظان
زائدان لا يقصد بهما معنى (وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول) دفع ايراد
على قوله ولا يضاف اسم مماثل الخ بتأويله الى اضافة المسمى الى الاسم وحقه
ان يذكر قبل قوله بخلاف كل الدراهم قالوا المراد بسعيد المسمى بسعيد
والمراد بكرز نفس اللفظ اى جاء سعيد مسمى بهذا اللفظ ولا يجوز عند
اجتماع الاسم واللقب الا تأخير اللقب فان كان الاول مفردا سواء كان الثانى
مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثانى او قطع الثانى عن الاول رفعا
او نصبا بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء وان كان الاول مضافا
ففي الثانى الاتباع او القطع لا غير ونحن نقول كما يرد سعيد كرز على قوله
ولا يضاف اسم مماثل الخ يرد على قوله وشرطه تجريد المضاف عن التعريف
وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب لو قدم لاغنى عن الاسم
لانه يفيد ما يفيده الاسم مع زيادة مدح مدخول بانه لو اشترك اللقب وخص
الاسم لا يغنى ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد تنكير
الاسم وجعله بتأويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة العام
الى الخاص ولا حاجة الى حمل اللقب على نفس اللفظ وحينئذ يكون تأخيره
عن قوله بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه لو لم يشترط تجريد المضاف عن
التعريف اذ لا ضرورة فيه فيجوز اضافة سعيد كرز اضافة بيانية لرفع
الاحتمال وحينئذ يبطل اشتراط الاضافة البيانية بالعموم من وجه بين

المضاف

المضاف والمضاف اليه ولا ضرورة تدعو اليه ومن لطافة المسمى الى الاسم
نحو جئتك ذا صباح وذات يوم وتخصيص الصباح بذا واليوم بذات موكول
الى السماع اى جئت وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة ذلك الاسم
فذا صفة ظرف محذوف كذا فى الرضى ولا يخفى ان فيما قاله وصف النكرة
بالمعرفة فالواجب تقدير المعرفة ولعل اختيار ذا صباح على صباحا التنبيه
على كمال الصبح وطيبه حتى كان اسم الصباح يخصه وليس غيره صباحا
وقد ذكر الرضى هنا مسائل مهمة اقتدينا به فى ذكرها الاولى ان الفصل بين
المضاف والمضاف اليه فى الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه وبغيره
فى النثر افحش منه فى الشعر وقرأة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم ليست
بذلك ولا نسلم تواتر القراآت السبعة وان ذهب اليه بعض الاصوليين هكذا
فى الرضى وجعل التسهيل بظرف متعلق بالمضاف غير ضعيف وكذا
بمعموله سواء كان المضاف مصدرا او اسم فاعل الثانية ان حذف المضاف
مع اقامة المضاف اليه مقامه جائز اذا لم يلتبس وجاء فى الشعر مع اللبس ايضا
وقد يترك المضاف اليه على اعرابه نحو ما مثل اخيك وابيك يقولان ذلك
ونحو * رحم الله اعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات * على رواية
جر طلحة ونحو قوله تعالى * تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة *
على قرأة جر الآخرة وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين مضاف
ومضاف اليه نحو * فقبضت قبضة من اثر الرسول * اى من اثر حافر فرس الرسول
وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف فى التذكير والتأنيث فيقال
جدعت هند اى انفه وجدع هند وفقئ زيد وفقئت زيد اى عينه الثالثة
حذف المضاف اليه وهو اقسام الحذف مع البناء على الضم وذلك فى الظروف
النسبية زمانية كقبل وبعد او المكانية كخلف وقدام او شبهها فى الابهام
كحسب وغير بشرط ان لا يكون معطوفا عليه لما اضيف الى مثل المحذوف
والحذف مع بقاء المضاف على هيئته وذلك اذا عطف على هذا المضاف
مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد وبين ذراعى وجبهة الاسد
ومنه يا تيم تيم عدى والحذف بتنوين المضاف قياسا اجملوا ذلك فى كل وبعض
مقطوعى الاضافة ولو كنت ذا نشاط فى اضطباط شوارد القواعد لزدتك
بيانا لما يهمك قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف معمول المضاف اليه الا على
غير مراد به نفى خلافا للكسائى نحو رأيت انا انا اول ضاربه ويؤنث المضاف

لتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه
او كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد يذكر
لتذكير المضاف اليه نحو رؤية الفكر فيما يؤول له الامر معين على اجتناب
التوالى و يضاف الشيء بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقد يضاف
المؤكد الى المؤكد نحو لقيته يوم يوم وليله ليلة ومن المهمات ضبط الاسماء
اللازمة الاضافة منعنا عنه خوف السآمة فان كنت مشوقا غير مسبوق
فعليك بالتسهيل فان فيه التكميل مع التعويل (واذا اضيف الاسم الصحيح)
الصحيح فى كلام النحاة لا الاسم الصحيح على ما يوهمك بيان الرضى قيل
ما ليس فى آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الآخر فى الحال يلزم
ان يكون نحو قاض اسما صحيحا وان اريد الآخر فى الاصل يلزم ان يكون
يد ودم غير صحيحة ويلزم اختلاف فى بيان ما ذكر فى هذا المقام وقال الرضى
ما حرف اعرابه صحيح وحينئذ يلزم ان لا يكون قط وقد ولدن الى غير ذلك
صحيحا الا ان يقال آخر قاض الياء لان المنوى كالثابت او يقال المراد بحرف
الاعراب ما يكون محل الاعراب على تقدير الاعراب و بعد لابد من ان يراد
بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما حتى يدخل فيه صار به
وغاز يه و بعد يرد ان قوله (والملحق به) مستغنى عنه لدخوله فى الاسم الصحيح
حكما ولابد ان يراد بالملحق به اعم من الحقيقى والحكمى ليدخل فيه نحو
بصرى وفسر الملحق بالصحيح بما فى آخره حرف علة مسبوق بساكن فانه
الحق بالصحيح فى اجراء الحركات على آخره لعدم الثقل (الى ياء المتكلم) المتكلم
لاغ فتذكر (كسر آخره) يتبادر منه وجوب الكسر وذلك لا يصح فى قط
وقد ولدن فاتك بالخيار بين كسر الآخر والحاق نون الوقاية (والياء مفتوحة
او ساكنة) فى تقديم الرفع شائبة ترجيح له وقد تقدم وجهه فتذكر مستغنيا
عن النداية وحصر الباقى الفتحة والسكون فيما عدا المنادى والاطلاق للاعتماد
على السياق اذا عرف حكم الصحيح والملحق به (فان كان آخره) اى الاسم
(الفا تثبت) مرفوعا او منصوبا او مجرورا او غير مجزوم تعرفه ان ليست عن ضبط
القواعد بمحروم وينبغى ان يخص بغير لدى فانه لا يحالة مع الادغام (و) قبلة
(هذيل وتقلبها) الاولى يجوز قلبها (لغير التثنية ياء) لان كون ما قبل الياء
من جنسه او مشتملا على ما هو من جنسه احسن ولم يبين انه بعد القلب ياء مدغم
لا ندراجه فى قوله (وان كان ياء ادغمت) لكن الاولى حينئذ ان يقال (وان كان

واوا

واوا قلبت ياء)وان كان ياء ادغمت فيستغنى عن قوله (واد غمت وفتحت الياء) فى الصور الثلث (للساكنين) لعدم امكان دفع الساكنين بتحريك ماقبل الياء كما فى لدن وقط وقد فان قلت قوله للساكنين يغنى عن تقييد الفتح بالصور الثلث لانه يفيد التعميم المطلوب قلت لولم يقيد لدخل فيه لدن وقط وقد فتدبر ولمابين احوال الاسم الصحيح والغير الصحيح والاسماء الستة مخالفة تعرض لها لاخراج مايخالف الحكم السابق عنه اذ قلنا انها غير صحيحة على مايقتضيه تعريف غيره فتدبر خير تدبر لكن على هذين التقديرين التعرض يذى عنها استطرادا اذ الكلام فى المضاف الى ياء المتكلم ولما علم حال الاسماء الستة المضافة فى الجملة وبقى بعض احوالها ضم بحث الاضافة ببيانه وعلى تقدير بيان المقطوع عن الاضافة استطرادا الا ان يقال انه بحث عن المضاف من حيث ان اخره يخالف اخره فى حال الافراد (واما الاسماء الستة) الاظهر انها اسم للوحدات المكبرات فلاحاجة الى التقييد (فاخى وابى) على الوجهين وقدم اخى لانه من تشديد الياء اذ ما ورد لبس الا فى الاب والاخ لحق به قياسا لكن الاولى حينئذ فى قوله (واجاز المبرد اخى وابى)تقديم ابى وكانه راعى الايراد على طبق الاول (وتقول) الاظهر وتقولين (حمى ،هنى) لاوجه لذكره لانه داخل فى حكم الاسم الغير الصحيح ولاحاجة الى استثنائه الاان يقال صرح به للرد على ابن يعيش وابن مالك حيث نقلا عنه التشديد فى الاربعة وهو الاظهر اذ لا معنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب (ويقال) لم يقل وتقول تفننا لكن الظاهر ذكر يقال فى السابق وذكر تقول هنا (فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمال (وفى) بقلب الواو التى هى عين الكلمة ياء اذ اصل فم فوه كثيئ لا كفرس اذ الاصل السكون ولا دليل على الحركة بخلاف اخ واب فان الجمع على افعال فى غير معتل العين دليل حركتها (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب لقوله (قيل) والمراد قطع الخمسة من الاسماء الستة بقرينة الجزاء فالضمير للمذكور ضمنا والتغليب محتمل والمراد القطع عن الاضافة لا عن الاضافة الى ياء المتكلم كما يتبادر (اخ) هذه اللغة اعنى الاعراب بالحروف تارة وبالحركة تارة اشهر وجاء كيد مطلقا وفى حال التثنية والجمع ايضا فتقول اخان واخون وكعصا مطلقا وكيد مطلقا وكدلو مطلقا (واب) مثله فى غير الخامسة (وحم) وهذه هى اللغة الفصيحة (وهن) والفصيح فيه ماذكره

بعد ولعدم شهرة هذه اللغة لم يذكرها الزجاج وزعم صدر الافاضل انها
ليست من الاسماء الستة واخى لغاته تشديد النون واما سكون نونه فجاء فى الشعر
للضرورة (وفم) مثلثا كما نبه عليه بقوله (وفتح الفاء افصح منها) اى من الضم
والكسر فالضمير راجع الى ما يخطر بالبال من ذكر الفتح والفاء بصحح به متبين
فمن البدايع كون الفم كدلوله دائرا بين الفتح والضم والكسر فافهم وقيل
منشاؤه كونه ذات احوال ثلاث فى حال الاضافة وان انتفى الداعى فى حال
الافراد وكانه يجعل الميم الذى عوض عن حرف العلة فى حكمه كانه واو تارة
والف اخرى وفيه عشرة لغات ثلثة اخرى منها تلك الثلث مقصورات
مطلقا وثلثة اخرى التزام الميم مطلقا مع حذف اللام وثنتين آخرين بتشديد
الميم مضموم الفاء ومفتوحها مطلقا والعاشرة اتباع الفاء للميم فى اعرابه
كاتباع فاء امرء واتباع عين امرء وابنم (وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا
مطلقا) اى فى حال الافراد والاضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات على ترتيب
فصاحتها فتقول وجاء حم مثل دلو وعصا ويد وخبء وفيه لغة سادسة دون
الجميع وهو ان يكون كرشاء مطلقا (وجاء هن مثل يد مطلقا وذو) وفيه ثلث
لغات لانه كعصا ويد وما هو المشهور المذكور فى المتن (لا يضاف الى مضمر)
وقولهم اللهم صل على محمد وذويه شاذ بل لا يضاف الى اسم غير الجنس
وقولهم ذو زيد بتأويل ذو هذا الاسم كذا فى الرضى ويستفاد منه انما المراد
سلب اضافة ذو وفروعه الى المضمر (ولا يقطع) عن الاضافة وفى الرضى
الذوينا شاذ (التوابع) جمع تابع ولا يجمع فاعل الصفة على فواعل بل فاعل
الاسم يجمع هذا الجمع لاعتبار الغلبة الاسمية فخالف المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات حيث لوحظ فى جمعها كونها صفات فى الاصل تفننا وسلك
فى الاصول ما هو الاصل من كونها صفات وفى التوابع ما هو تابع فى الصيرورة
اسما (كل ثان) لو اريد به الثانى فى الذكر يشمل غير التوابع ما لا يخفى مما لا يحصى
ولو اريد ثان فى الرتبة يشمل الفاعل لانه ثان فى الرتبة لعامله والفضلات كلها
لكونها ثوان للفاعل والعامل والاخبار بالنسبة الى المسند اليه فاخرج بقوله
(باعراب سابقه) ما خالف السابق فى الاعراب لكن ههنا دقيقة اختفت
عن الاعين الحديدة وهو ان المراد باعراب سابقه اعم من اعراب سابقه محققا
او موهوما لئلا يخرج عنه نحو بدلى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا

اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا هو التابع لمدرك مع كونه منصوبا لتوهم الجر به لانه فى موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء ومما ينبغى ان ينبه عليه انه لايخرج به الصفة فى قولهم جحر ضب خرب بجر خرب مع انه صفة للجحر المرفوع لان له رفعا قدر للتعذر لسبب طريان الجر للجوار كما صار رفع بحسبك زيد تقديريا لعروض الجر بزيادة الباء واخراج ما بقى من المعربات باعراب سابقه من غير التابع بقوله (من جهة واحدة) واشكل على الرضى ذلك الاخراج لان جهة الاعراب اما كون الشئ عمدة او فضلة او متوسطا بينهما وكثير من الثوانى يشارك سابقها فى الاعراب وجهة من هذه الجهات كمفعول ثان لعلمت واعطيت والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية الجهة لانوعها فاعراب الصفة لكونها صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه الى غير ذلك واجيب تارة بان المراد من الجهة المقتضى ومقتضى اعراب التابع ما فى غيره فان العاقل فى زيد العاقل مرفوع لفاعلية متبوعه بخلاف نصب المفعول الثانى فانه ليس بمفعولية المفعول الاول بل لمفعولية نفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب الصفة دالا على معنى فى متبوعه لا على معنى فيه ويكون لمعنى فى متبوعه دالا ان ولايخفى بعده واجيب تارة بان المراد بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل فى التابع والمتبوع عمل واحد لانه ينصب العامل اليهما انصبابة واحدة بخلاف غيرهما وهذا لايصح فى المعطوف على مذهب من المذاهب لان عامله مقدر عند البعض وحرف عطف عند البعض او الاول بواسطة حرف العطف ومما يشكل اشكالا مفصلا ورود نحو جاءنى رجلا رجلا فان اعرابهما لكونهما معا حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب المجموع لانهما اجرى عليهما اعراب المجموع لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح يشكل نحو جاءنى القوم رجلا فرجلا باعتبار سابقه ويشكل ايضا بنحو حسن بسن فانه ليس بشئ من التوابع الا ان يقال انه داخل فى التابع ولم يضبط قسم منه لقلة احكامه وشهرة امره (النعت) ويسمى صفة ايضا عرفه فى توابع المنادى والنعت والوصف فى اللغة بمعنى على ما فى الصحاح والقاموس والنهاية الجزرية جعل النعت اخص حيث خصه بوصف الشئ فى الحسن ذكر المصنف فى شرح المفصل ان الصفة معنيان عام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود تابعا كان اولا فيتناول خبر المبتدأ وامثاله وخاص هو التابع ويخالفه ما ذكره صاحب تلخيص المعانى حيث قال فى بحث القصر المراد بالصفة فى هذا الباب

المعنوية لا النعت النحوي فدل كلامه على ان شمول الصفة لخبر المبتدأ لبس لمعنى نحوي (تابع) جنس للنعت (يدل على معنى في متبوعه) اخرج به المصنف التوابع كلها واورد عليه الرضي انه لم يخرج عنه اعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم ونحن نقول لم يخرج عنه تابع اذ المعطوف يدل على كون المتبوع مما يشاركه الغير في كونه مقصودا بالنسبة والتأكيد على ان المتبوع ليس متجوزا فيه ولا انما ذكر سهوا والبدل يدل على ان المتبوع هذا الامر المعين ولو قيل المراد الدلالة المقصودة وشيء من تلك الدلالات غير مقصود قيل يخرج عن تعريف النعت المبين لمعنى المتبوع نحو الجسم الطويل العريض العميق فان المقصود فيه بيان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه والنعت المؤكد نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى في المتبوع لا الدلالة على معنى فيه ويرد عليه انه خرج به الوصف بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل حتى قيل ينبغي ان يراد في التعريف او متعلقه ولا شبهة في ان الاولى هي الزيادة وغاية توجيه التعريف ان المراد بمعنى في المتبوع اعم من معنى فيه تحقيقا او تنزيلا كالوصف بحال المتعلق لتنزيل حاله منزلة حال المتبوع قال الرضي وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصري جاره لحصول الفائدة بذلك او ان المراد الدلالة على معنى في متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال في المتبوع وانما سمي وصفا بحال المتعلق لجريان الاعراب على ما يدل على حال التعلق وانما ميز عن الوصف بحال الموصوف مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامهما (مطلقا) قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان نسبة حصل لموصوفه في الكلام وقصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصل لذي الحال اذا تقدم التابع والمتبوع بمعنى اخراج الحال به نعم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا تعريف للصفة بتعيين مدلولها بقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه يحتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد به في ضمن التعريف ولا يخفى عليك انه يخرج باقي التوابع عن التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفي بعض الشروح

ان قوله

ان قوله مطلقا قيدا لدلالة اى دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فيخرج به
جاءنى القوم كلهم واعجبنى زيد علمه فان دلالة هذه التوابع على معنى فى متبوعها
مختصة بالمادة حتى لو قيل اعجبنى زيد وغلامه وجاء زيد واعجبنى زيد غلامه
انتفى الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى فى متبوعه وانه
يخالف ما حمله المصنف عليه وانه لا يساعده اللفظ مطلقا اذ يقتضى هذا
التوجيه تأنيثا مطلقا ولما كان مظنة ان يقول احد انه لا فائدة فى وصف
الشئ لانه انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة فلا فائدة
للمخاطب فى دلالة النعت على معنى فى متبوعه تعرض لبيان فوائده وان كان
من وظايف فن آخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق الكلام مساقا يفيد
ما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر فقال (وفائدته تخصيص) وهو
تقليل الاشتراك فى النكرات (او توضيح) وهو دفع الاحتمال فى المعارف هذا
هو المصطلح النحوى ولا خفاء فى امتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه
بكلمة او الفاصلة والاشبه ان تكون فائدة وصف المعرف بلام العهد الذهنى
التخصيص نحو امر على اللئيم يسبنى دون التوضيح فتنبه ونبه على امتناع
اجتماع هاتين الفائدتين مع ما يتلوه بقوله (وقد يكون لمجرد الثناء) وهو
بيان صفة الكمال والاشهر مقابلة المدح مع الذم (او الذم) وهو بيان
النقص اذا استغنى الموصوف فى نفسه عن الوصف (او التوكيد) وهو
فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما (نحو نفخة واحدة) اكد
الوحدة لدفع توهم كون القصد الى الجنس لان الاسم الحامل للجنس
والوحدة وربما يقصد الجنس وربما يقصد به الوحدة وقد يكون الوصف
التوكيدى للاشارة والى ان القصد الى الجنس نحو * وما من دابة فى الارض
ولا طائر يطير بجناحيه (ولا فصل) تفسيره ما فى بعض النسخ ولا فرق (بين
ان يكون مشتقا وغيره) غير مغلوب وصفته الاسمية نحو ارقم واسود وادهم
وصفق فانه لا يوصف به بعد غلبة الاسمية ولا يخفى ان صوابه وغيره لان بين
يطلب متعددا وفيه رد على سيبويه حيث اشترط الاشتقاق فيه دون
الحال وجوز جاءنى زيد اسدا ولم يجوز جاءنى زيد الاسد وعلى سائر النحاة
حيث اوجبوا الاشتقاق فيهما معا ولا يظهر فرق بين الحال والصفة لا
كما يقتضيه مذهب سيبويه ولا كما يقتضيه عدم تقييد المصنف الحال بغير
المشتق وتقييد غير المشتق فى النعت بقوله (اذا كان وضعه) الاظهر ان المراد

بالوضع اعم من الوضع المشهور والمجازى اذ لا ينكر احد مررت برجل عدل (لغرض المعنى) اى لغرض افادة المعنى اي القائم بالغير (عموما) اى وضعا عاما بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله (مثل تميمى وذى مال) يعنى صنع النسبة سواء كانت بياء النسبة كما هو الظاهر من العبارة او بغيرها كجمال و بقال على ما يقتضيه الدراية لكن بشرط ان يكون اعلى معنى النسبة بخلاف قرى ونحوه وذى مال يريد به ذا وفروعهما من ذات وذوات وذوا وذوو اوما فى معنى فرع من فروعه من اولى واولات ومثل ذلك لوذعى بمعنى فطن وجرشع بمعنى غليظ وضمحيج بمعنى شديد وشمردل بمعنى سريع وذى بمعنى الذى والتى ونحوه من الموصولات المبدوءة بهمزة وصل (او خصوصا) اى وضعا يختص ببعض موارد الاستعمال وهو قسمان سماعى وقياسى اشار الى بعضه بقوله (مثل مررت برجل اى رجل) يريد به اى المضاف الى لفظ موصوفه وما فى معناه ويختص بالنكرة فانها فى هذه الصورة استعيرت لمعنى الكامل فمعنى مررت برجل اى رجل مررت برجل كامل فمعنى مررت بامرء اى امرء ايضا كذلك (و) بقوله مررت (بهذا الرجل) يريد به كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد اسم الاشارة فانه يصير المقصود منه افادة وصف الرجولية (وبزيد هذا) يريد به اسم اشارة غير مكانى فانه يوصف به العلم والمضاف اليه او الى الضمير او الى اسم الاشارة فان اسم الاشارة فى هذا الموضع مستعمل استعمال المشار اليه فكما يصح قولك زيد المشار اليه يصح زيد هذا ومن القياسى كل وجد وحق فانه يوصف بها المعرفة والنكرة اذا اضيفت الى لفظ موصوف بعينه ولا يوصف بها الاسم الجنس فتقول جاءنى الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل ورجل كل رجل الخ فانها مستعيرة للكمال فى الشرف او الدناءة وتقول جاءنى اللئيم او لئيم كذلك واصل معنى كل الرجل انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما فيهم وجد الرجل معناه انه غير هازل فى كونه رجلا ومعنى حق الرجل ان غيره باطل رجوليته ومن القياسى وصف اسم الجنس بنفسه المضاف الى الصدق بمعنى الجودة او الى السوء فيقال جاءنى رجل رجل سوء ورجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزلة سيء او جيد ومن القياسى على ما صرح به الرضى المقادير نحو الرجال ثلثة وبر قفيزان وثوب ذراعان والتسهيل جعل الوصف بالعدد مقصورا على السماع واما السماعى فمنه المصدر بمعنى اسم الفاعل فى الاغلب او اسم المفعول نحو رجل عدل ورجل

رضى فلك ان تصف بالمصدر كما ثبت كما تقرر فى الاوهام وكان منشأ الوهم
شيوعه وكثرته ومنه ضروب غير شايعة احدها الوصف بجنس مشتهر بمعنى
مشتق نحو رجل اسد اى شجاع ورجل حمار اى بليد وثانيها وصف اسم
الجنس بنفسه يقال مررت برجل رجل اى كامل ورأيت اسدا اسدا اى
كاملا وثالثها وصف الشئ بما صنع هو منه نحو خاتم فضة واستقبحه سيبويه
نثرا وشعرا ويجوزه السيرافى ورابعها مررت برجل ابى عشرة ورجل واخ لك
واب لك وكانه بتأويل المربى والمشتق فيكون من الضرب الاول لاقسماله
كما يفيده بيان الرضى والاصل فى النعت ان يكون مفردا اما لانه فى الاصل
خبر مبتدأ واما لان الاصل ان يكون مشتقا ويكون جملة لانه ربما يكون
الغرض من الجملة المعنى واليه اشار بقوله (وتوصف النكرة) حقيقة او حكما
كالمعرف باللام للعهد الذهنى لكن لا توصف النكرة الحكمية الا بجملة
فعلية فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام
عليها نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك (بالجملة الخبرية) اطلق الجملة
فى خبر المبتدأ لانه يجوز زيد اضربه اضربه بلا تأويل بخلاف جاءنى
رجل اضربه لانه لا يجوز الا بتأويل مقول فى حقه اضربه وذلك لان
الصفة لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه به والجملة الانشائية
غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ الا
افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة
الانشائية (ويلزم الضمير) لفظا او تقديرا والتقدير فيه اكثر فى خبر المبتدأ
وان كان اقل منه فى الصلة والمراد ضمير يرجع الى الموصوف فكان تعريفه
للعهد (ويوصف) مرفوعة قوله (بحال الموصوف وحال متعلقه) المتبادر
ما هو حاله فى نفس الامر وحال متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءنى رجل
صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف وجاءنى رجل حسن الوجه بنصب
الوجه اوجره من الوصف بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغى
ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما جعله المتكلم حالا له ولو تجوزا
(فالاول) من الوصفين (يتبعه فى الاعراب) قد عرفت معنى التبعية فى الاعراب
وهو اتحاد نوعى اعرابهما مع اتحاد الجهة وهل تصح التبعية بهذا المعنى
فى البواقى حتى يصح قوله (والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث) فيه نظر فتأمل فلا بد فى كل صفة من الموافقة فى امور

الى بعض من تلك العشرة اذ لم يسبق فيه التذكير والتأنيث ولا الجمع كان يكون
الصفة على لفظ المصدر نحو رجل صوم ورجلان صوم وهكذا (والثانى)
الصفتين لا يخفى ان كلام المصنف اشتمل على توضيح الواضح وترك ما
تركه الراجح اذ المتابعة فى الاعراب لا تحتاج الى البيان الاول فالاول يتبع فى
التصريح التعريف والتنكير الخ والثانى يتبعه فى الاولين (يتبعه) اى
الموصوف (فى الخمسة الاول) جمع اولى فى كل صفة تجب الموافقة
فى امرين (وفى البواقى) لا يتبع الموصوف بل (كالفعل) فى انه يدور تأنيثه
وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المؤنث
والمذكر و بحث تاء التأنيث الساكنة قال الرضى جعل الثانى فى البواقى
كالفعل دون الاول فرق من غير فارق وكيف لا وتثنية الصفة وجمعه وافراده
وتذكيره وتأنيثه باعتبار فاعله الذى هو الضمير لا باعتبار موصوفه وانما اقضى
العجب من هذا الرجل كيف غفل عن هذين الرجلين وهؤلاء الرجال وكيف
لم ينظر الى هذه المرأة الى غير ذلك حتى لا يقع فى قطع مثل هذه المسالك لا يقال
يشكل ما ذكره برجال ضار بدة فانه لم يتبع الصفة فيه موصوفها فى الجمع و يعكس
هذا من قولهم برمة اعشار وثوب اسمال لانا نقول موصوفها فى الاولى مأول
بمفرد مؤنث اعنى جماعة من الرجال والصفة فى الثانى برمة مجتمعة من اعشار
وثوب مجتمع من اسمال فان قلت جاءنى رجل قائم ابوه وصف بحال المتعلق
فكيف يصح ان يقال هو كالفعل وهو نفس الفعل قلت الصفة فيه مجموع
قام ابوه وهو وصف بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام ابوه بخلاف
رجل قائم ابوه فان الصفة فيه قائم بجريان اعراب الصفة عليه فلا تنقسم
الجملة التى هى صفة الى ما هو حال الموصوف وهو حال متعلقه فان قلت
تبعية الجملة فى الاعراب وان امكن تصحيحها بجعل الاعراب بحيث يعم الاعراب
محلا كيف يستقيم تبعيتها فى التذكير والتأنيث ونظائرهما قلت الاظهر
ان الجملة بمعزل عن هذا البحث ومن هذا ينقدح ان الانسب تقديم هذا
البحث على بيان كون الصفة جملة خبرية (ومن ثم) اى من اجل انه كالفعل
فى الحاق علامة التأنيث والتثنية والجمعين دون موصوفه (حسن قام رجل
قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه وجاز قعود غلمانه) يعنى تفاوت هذه
الامثلة الثلثة بالحسن والضعف والجواز اذ لو كان هذا القسم من الصفة
تابع الموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد غلمانه لكونها كالفعل

بل

بل لكونها كالموصوف في التذكير والافراد نعم لوقال حسن قام رجل قاعد
غلمانه لكان متضحا ولم يحتج الى جعل قوله وجاز قعود غلمانه معطوفا خارجا
من حيز الظرف (والمضمر لايوصف ولايوصف به) الاسماء باعتبار الوصف
والموصف به اقسام اربعة مايوصف ويوصف به كاسم الاشارة ومالايوصف
ولايوصف به كالمضمر وان المصدرية مع مدخولها صرح به الرضي في بحث
الخبر الظرف باى المضاف الى مثل موصوفه نحو مررت برجل اى رجل
فتأمل واعلم انه لم يكن في نسخة الرضي قوله ولايوصف به فاعتذر بانه تركه
المصنف للتضمن (والموصوف اخص اومساو) اياه اذ لااخص من المضمر
وظاهر هذا الحكم منقوض بمالايخفى من قولهم شئ عجيب وامثاله فقيل
المراد بالاخص والمساوى ليس قسيما الاعم بل الاعرف والمساوى في التعريف
فهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحمل المساوى عليه هين ويوجه حمل
الاخص عليه بان يراد به ماله من مزيد الاختصاص بالتعريف يكشف عن هذه
الارادة قوله (ولهذا لم يوصف ذواللام) ولابد من معرفة مراتب التعريف
حتى تظهر هذه المسئلة ومذهب سيبويه الاعرف المضمر ثم الاعلام ثم اسم
الاشارة ثم المعرف باللام والموصول والمضاف في مرتبة المضاف اليه
فلايوصف المعرف باللام بالمضاف الى غير المعرف باللام وعند المبرد المضاف
انقص من المضاف اليه فيوصف المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذواللام وعند ابن كيسان المضمر
ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذواللام وقال المالكى ضمير المتكلم ثم العلم الغير المشترك
وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذى لايشتبه مفسره ثم اسم الاشارة والمنادى
ثم الموصول وذوالاداة والمضاف بحسب المضاف اليه فالتابع الاخص
على مذهبه ليس صفة بل بدلا اوعطف بيان وقوله (الا بمثله) يتجه عليه
انه ان اريد المماثلة في المرتبة يلغو قوله (او بالمضاف الى مثله) وان اريد
المماثلة في كونه ذالام تعريف لايصح الحصر لصحة وصف ذى اللام
بالموصول ولما علم مما سبق ان كل مساو للشئ اوادنى منه في التعريف يقع
صفة له وكان المضاف الى المعرف لذلك بالنسبة الى اسم الاشارة مع انه
لايقع صفة له احتاج الى استثنائه فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عنه مع
الاشارة الى وجه مخالفته لاخواته فقال (وانما التزم وصف باب هذا) بعد
ارادة وصفه (بذى اللام) لانه التزم وصفه بذى اللام لانه لم يلتزم وصفه

فضلا عن الالتزام وضعفه بذى اللام ولا يبعد ذكر الالتزام عن كلمة انما لأنه
لا يخل القول (بلا ابهام) فكانه قال ما التزم الا للابهام والالتزام بذى اللام
منقوض بجواز وصفه بالموصول الذى مع اللام وبلام الموصول واقتضاء
ابهام باب هذا ذلك الالتزام فى غاية الابهام وتكلفوا فيه بان التوسل
فى ازالة الابهام بالمضاف الذى توسل فى زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسؤال
بين الخفير والاستعارة من المستعير وهل يتوسل بمطلق ذى اللام سواء كان
موضوعا لغرض المعنى ام لا اختلف فيه ذهب المصنف الى الاول كما اتضح
من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع
لغرض المعنى وحكم بان الرجل فى المثال المذكور بدل (ومن ثم) اى من اجل
ان وصف باب هذا الرفع (ضعف مررت بهذا الابيض) لضعف ذلك الرفع
فيه بخلاف لبست هذا الابيض لان اللبس خصه الثوب (وحسن مررت
بهذا العالم) بقى مباحث مهمة كثيرة النفع ما رأينا بدا من بيانها منها وحدة
الوصف مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد
مذكورا بطريق العطف ولم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز
وحدة الوصف نحو جاء زيد وعمرو المنطلقان كما يجوز جاء زيد المنطلق
وعمرو المنطلق فان اختلف بالتذكير والتأنيث او بالعقل وعدمه يغلب العقل
والتذكير نحو جاءنى زيد وهند العاقلان ورأيت رجالا وافراسا ماشيين
وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا يصح وحدة الوصف فلا يقال
اعطيت زيدا الغلام العاقلين ولا ضرب زيد عمرا العاقلين بل يقال
ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب زيد عمرا العاقل العاقل بنصب
العاقل الاول ورفع الثانى وهو الاولى من العكس لاتصال صفة بموصوفه
وخالف هشام وثعلب البصريين فى امتناع ضارب زيد عمرا العاقلان
بناء على ان زيد وعمرو كلاهما فاعل ومفعول معنى فهما فى حكم
المتعدد المعطوف بعضه على بعض الا ان الهشام يرجح رفع الصفة تقديما
للفاعل وثعلب يسوى بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا بالتكرير
نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان جاز وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكرير
وكان متحدا فى النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان
متحدين فى الاسم ولم يختلفا تعريفا وتنكيرا اجاز الخليل وسيبويه وحدة
الموصوف نحو جاء زيد وذهب عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت

بكرا

بكر الظريفين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين زادوا اشتراط اتفاق العاملين في المعنى نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد وغلام عمرو الكريمين والكسائي اجاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعمل معا اذا تقارب المعنى نحو ضربت زيدا واهان عمرو العاقلان لانهما مهانان معا وفيما امتنع وحدة النعت يجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع وستعرف معنى القطع ومنها وحدة الموصوف مع تعدد الصفات الغير المجتمعة في محل وهو ما اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه صفة تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وقارئ فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح نعت البعض فلا تقول جاء في ثلثة رجال كاتب وشاعر بل برفع كاتب وشاعر بتقدير منهم كاتب وشاعر فيكون الوصف مجملا ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت اعرابا بان ينصب او يرفع وشرطه ان يكون للمدح او للذم او للترحم وقد يكون للتشنيع نحو بزيد الغاصب حتى بنصب الغاصب والمرفوع بتقدير اعني او ما يناسب اياها من امدح واذم وارحم ولا يجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز مخالفة المقطوع المتبوع تعريفا وتنكيرا والاكثر في قطع النكرة ذكر الواو الاعتراضية نحو هذا رجل فاسقا وقاتلا للفقراء وجاء قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعدد تلك المنعوت فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع ومنها انه قد يقع الوصف مصدرا بلا او اما ويجب تكريره نحو قوله تعالى * وظل من يحموم لا بارد ولا كريم * وقولك اسير سيرا اما شديدا واما غير شديد ومنها ان حذف الصفة كثير اذا علم ومنها ان حذف الموصوف في غير موصوف الجملة والظرف في غير غاية الكثرة وكثر في موصوف باحدهما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او في نحو قوله تعالى * وما منا الا له مقام معلوم * وفيما سوى ذلك لا يكون الا في الشعر نحو انا ابن جلا ومنها انه اذا اجتمع من الاوصاف مفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخر الباقيين في الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب خلافا للبعض غفل عن قوله تعالى * هذا كتاب انزلناه مبارك * ونظائره ومنها انه يجوز اجراء صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن المقصود ملتبسا ويقال له الجر بالجوار نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب والخرب هو الجحر لا الضب لكمال اتصال بين المضاف والمضاف اليه حتى انه قد يضاف

المضاف اليه الى ما حق المضاف ان يضاف اليه فيقال حب رمانك ولبس
لك الا الحب واشترط الخليل فوافق صفة المضاف للمضاف اليه فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فلا يجيز ذلك فى هذان جحرا ضب خربان
خلافا لسيبويه (العطف) اما مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف
النحوى ثنى طرف النسبة او مصدر عطف عليه بمعنى كر لان به يكر المتكلم
الى طرف النسبة وتعديته بعلى يؤيد الثانى فتأمل (تابع مقصود بالنسبة)
ليس الجار والمجرور صلة القصد والا لكان المعطوف مقصودا بالنسبة
اما قصد المدلول بالدال واما قصد الغرض بالفعل اذ لا ثالث وشئ منهما
لا يصح فالباء للسببية تابع مقصود بسبب النسبة لكونها طرفا لها لان
المعطوف فى الكلام كالمعطوف عليه طرف نسبة تامة توصيفية او تعليقية
او اضافية ومن جعله صلة القصد فقد انقطع عن توجيه الكلام فلم ينل
من سعيه الا الملام وبعد يرد على التعريف نحو زيد الفاضل فانه تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه لكونهما طرفى النسبة التوصيفية فخرج عن التعريف
زيد وعمرو الفاضلان على انه خروج عن صناعة التعريف بل عن صناعة
البيان وبهذا تبين ان ما ذكره المصنف وتبعه الشارحون ان هذا القيد
يخرج من الاعيان ماسوى البدل يلوح عليه لوايح الخلل (مع متبوعه)
يخرج عنه البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج عنه المعطوف
باو واما وام ولا وبل ولكن لانه مقصود بالنسبة لبد من النسبة المرددة او
احدى النسبتين ايجابا والاخرى سلبا فالمعطوف عليه والمعطوف مجتمعان
فى النسبة مختلفان فى القبول وغفل عن هذا التحقيق الفحول فوقعوا فيما
وقعوا وحرموا عن نيل المقصود والوصول (يتوسط بينه) اى بين العطف
(وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى) الحروف العشرة فى قسم
الحروف لما فرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام وابتدأ بوجوب
توسط احد الحروف العشرة وامتناع حذفها الا شاذا تكميلا للحد البيان
ما يوجب مزيد توضيح المعطوف واوضح به كمال ايضاح ان ما دخل عليه
حرف التفسير ليس عطفا كما ذهب اليه بعض النحاة بل عطف بيان كما
ذهب اليه الجمهور (نحو قام زيد وعمرو) مثال للمقصود بالنسبة مع متبوعه
فلذلك زيد ايضا دخل فى التمثيل وانما فصل بينه وبين التمثيل ببيان الحكم
لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ولك ان تجعله مثالا للحكم

قال المصنف لم اكتف بقولى العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة فى المزدحم * وقوله * يالهف زيابة للحارث * الصابح فالغانم فالآيب * فالصفة المعطوفة يلزم ان تكون معطوفا على متبوعه لانه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف لان التوسط تابع الذكر ولا يخفى ان وجه عدم الاكتفاء لا ينحصر فيما ذكر لان الابدال ايضا يعطف بعضها على بعض نحو اعجبنى زيد علمه وحسنه قال الرضى فانتقض بالصفة المعطوفة حد العطف لانه تابع مقصود بالنسبة الوصفية مع متبوعه واجيب بانه من هذه الحيثية معطوف ولا بأس بدخوله انما المحذور دخوله بالقياس الى موصوفه وهو غير لازم ونحن نقول للمصنف جهات اخر لعدم الاكتفاء احدها انه من احكام المعطوف ولا يعرف الشئ بحكمه وثانيها انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشرة فلا يحصل به المعرفة الآن وثالثها انه يعرف من التعريف الذى ذكره معنى هيئة العطف وقد التزم ذلك فى تعريف التوابع وهذه فائدة جليلة للتعريف لا يرضى بفواتها (واذا عطف على المرفوع المتصل) بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما (اكد بمنفصل) يعنى شرط العطف على المرفوع المتصل التأكيد بمنفصل وهذه العبارة شائعة فى كون الجزاء شرطا لشرطه قال الله تعالى * اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم * الآية فلا حاجة الى تقييد قوله اكد بقول اولا فان قلت ما هو المتقرر ان الشرط سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء شرطا له قلت اذا كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده بحسب الخارج ويكون سببية الشرط بحسب تعلقه ولهذا يفسر الشرط فى مثله بالارادة فيقال فى تفسير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفى تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ (مثل ضربت انا وزيد) وههنا نكتة جليلة لا بد من التنبيه عليها وهو انه انما يصح العطف بهذا التأكيد اذا صح التأكيد وهو ما وجد فيه مقام التأكيد من تقرير امر المعطوف فى النسبة او الشمول حتى لا يصح التأكيد لمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف التأكيد بما يقرر امر المتبوع فى النسبة او الشمول اذ يخرج عنه ما يصحح العطف على الضمير المرفوع المتصل (الا ان يقع فصل) بين المعطوف والمرفوع

المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في شال المتن اوبعده نحو مااشركنا ولاابا ؤنا (وتركه نحو ضربت اليوم وزيد) و يجوز ذكره نحو ضربت انا اليوم وزيد لما عرفت ان الداعي الى التأكيد لبس العطف بل امر اخر فصحة العطف لايغني عنه اعلم ان المراد بقوله فيجوز تركه الجواز بلا قبح كما هو المتبادر والتأكيد لدفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند الكوفيين بلا قبح مطلقا وعند البصريين مع قبح عند عدم الفصل فليس الجواز من فروع الفصل لكن يرد انه لو قال واذا عطفت على المرفوع المنفصل لابد من فصل لكن يرد انه لو قال واذا عطفت على المرفوع المتصل نحو ضربت انا وزيد وضربت اليوم وزيد لكفى (واذا عطفت على المضمر المجرور اعيد الخافض) اسما كان اوحرفا لان عطف الضمير على الضمير المجرور لايمكن بدون ذلك والالزم انفصال الضمير المجرور فجعل مطردا فاحفظ فانه من ضيافتنا وكذلك اذا عطف الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك فاغتنمه فانه من مستخرجاتنا من القوة الى الفعل وهل هذا الحكم من قبيل واذا نودي المعرف باللام قيل ياايها الرجل حتى يكون في معنى واذا قصد العطف على المضمر المجرور يعدل عنه الى عطف الجميع الجار والمجرور كما يعدل عن نداء المعرف باللام الى نداء اى فيكون المعطوف مجموع الجار والمجرور او المجرور واعادة الجار شرط عطف المجرور والجار لاحكم له في التركيب رجح الرضي الثاني بشهادة بيني وبينك فان بين الثاني لغو لامعنى له وفيه انه لغو بحسب المعنى لكن له النصب ولا وجه له سوى العطف الصوري فالمعطوف هو الجار والالم يستحق النصب فتعين ان يكون جر الضمير فيكون بالاضافة لا بالعطف (مثل مررت بك وبزيد) واما مررت بك وبه فاعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور (والمعطوف في حكم المعطوف عليه) اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيدوا المطابقة في الصفة بعشرة اشياء اوخمسة واطلقوا ههنا فاقتضى ذلك الموافقة من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة في الصفة بل دونها وايضا هذا الحكم منقوض بقولهم يازيد والحرث ويازيد وعبد الله ورب شاة وسخلتها ولارجل وامراة الى غير ذلك مما لا يحصى ودفع منه النقض برب شاة وسخلتها على انه في تقدير التنكير وجعله بتقدير سخلة لها اوجعل الضمير نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ ولاحاصل لانه انما ينفع لوجاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع النقض بانه شاذ ولانقض للقاعدة

بالشواذ

بالشواذ وتكلف الشيخ الرضى بان المراد المعطوف فى حكم المعطوف عليه
بالنظر الى ماقبله اذا كان مايقتضى الحكم فى المعطوف باقيا فى المعطوف
عليه ثم قال وكذلك فى حكمه العارض له بالنظر الى حرف النداء هذا وفيه
اثار الاهمال من الاختلال احدها انه لايشمل زيد وعمرو قائمان فان عمرا فى حكم
زيد لا بالنظر الى ماقبله بل بالنظر الى مابعده من الخبر فينبغى ان يقول بالنظر
الى غيره بدل قوله بالنظر الى ماقبله وثانيهما ان التقييد الى ماقبله لافائدة فيه
بل يكفى ان يقال المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كان مايقتضى الحكم
موجودا فيه وبعد الثنيا والتى لافائدة لهذا الحكم (ومن ثم لم يجز فيما زيد بقائم
اوقائما ولا ذاهب عمرا الا الرفع) لانه لابد للمسند المشتق من ضمير للمسند اليه
ولاضمير فى ذاهب لزيد لانه حال عمرو فلو خفض اونصب لكان مشتقا مسندا
الى زيد مع انه لاضمير فيه لزيد بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون
خبرا لعمرو ومقدما عليه وتكون الجملة معطوفة على الجملة ولا مجال لعطف
المفرد على المفرد وكذا قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة
بان يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا على محل زيد فيكون
من عطف معمولى عامل واحد على معموليه ويكون نظيره ضرب زيد عمرا
او بكر خالدا وبهذا تمكنت من ان تجعل زيد قائم وعمرو قاعد من عطف
مفردين على مفردين فاحسن التأمل واجعل واعلم ان الاشتمال على الضمير
اعم من ان يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا جاز مررت برجل قائم ابواه
لاقاعدين فانه فى معنى لاقاعد ابواه وجاز مررت برجل حسنة جاريته لاقبيحة
فانه فى معنى لاقبيحة جاريته صرح به الرضى وبهذا عرف ان المعطوف
لايجب ان يكون فى حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقته لموصوفه فى الافراد
بل يكفى ان يكون فى حكمه بحسب المعنى (وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد
الذباب) دفع لما يتوجه على قوله والمعطوف فى حكم المعطوف عليه حيث
خالف فيه المعطوف المعطوف عليه فى الحكم حيث وجب اشتمال المعطوف
عليه على ضمير الموصول ولا يذهب عليك انه لايتوجه عليه لان المعطوف
على ماعرفه لايشتمل يغضب زيد لانه جملة لامحل لها من الاعراب تابعة الا
ان يأول قوله والمعطوف فى حكم المعطوف عليه ببيان حكم المعطوف
الاعم مما عرف ولا يخفى حزازته وبعده عن الفهم (لانها فاء السببية) منع
لنقض القاعدة به مبنى على منع كونه معطوفا والرضى سلم النقض به وجعل فاء

السببية فاء العطف وقيد القاعدة السابقة بما اذا لم يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه وكالجزء منه ومرتبطا بارتباطه كما فى المعطوف بالفاء وثم والواو بمعنى مع ولايخفى عليك ان الرضى مستغن بما قدمه من ان الاشتمال على الضمير اعم من الاشتمال صريحا او مفهوم الكلام عن هذا التقييد لان المعطوف المتعلق لذلك مشتمل على ضمير بحسب المفهوم لامحالة فالمعطوف بالفاء نحو الذى ضرب فقام عمرو فى معنى ضرب وقام عمرو عقيب ضربه وهكذا (واذا عطف على عاملين) اى على عاملى معمولين وذكر اذا والماضى الدالين على تحقق الوقوع لاينافى الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المخطى كما يجى الفراء ولانه يكفى لاستعمالها تحقق الوقوع فى المستثنى ومن لم يتنبه يثبت انه تنبيه على ان العطف مردود وان ادعى المخالف عدم غاية وقوعه لحق عليه القول بان الغريق يتعلق بكل حشيش وقيد العاملين بقوله (مختلفين) بينهما على استغراق الحكم كما فى وما من دابة فى الارض ولاطاير يطير بجناحيه فان وصف الشئ بمايعم الجنس يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس ولايبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا و بكر خالدا فانه جائز بالاتفاق مع انه عطف على معمول عاملين مختلفين على مذهب الفراء لانه ضرب واكرم معانى المتنازع فيه والمراد المختلفين فى المعمول بان يكون لكل معمولان لامختلفين فى العمل كما يتبادر اليه من العبارة والالم يدخل فيه ان زيدا ضرب عمرا و بكرا خالدا ومنهم من قال قيد بمختلفين لدفع توهم ان ضرب ضرب زيد عمرا و بكر خالدا لايجوز لانه عطف على معمول عاملين متحدين هما ضرب ضرب وهذا وهم لا من وجه واحد اذ لا عمل لضرب الثانى ولا اتحاد له بضرب الاول اذ لايتصور الاثنينية مع الاتحاد (لم يجز خلافا للفراء) هذه جملة معترضة اى خالف الفراء خلافا فائدته التنبيه على ان الحكم خلافى ولاضنة فى موقع الجملة المعترضة فى حصر الجواز فى المثال المذكور خلا فان احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبى والاخر لسيبويه وهو متعلق بالجزء الثبوتى وحق الخلافين ان يذكرا بعد تمام الحكم والحكم لايتم بدون المستثنى الا ان المص قدم خلاف الفراء على المستثنى تنبيها على انه فى الجزء السلبى واحترز عن ان يفهم ان الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان الرضى صوب المشهور وقال صوابه خلافا للاخفش لكن الاخفش لايجوز مطلقا وتجويز احد مطلقا زعم من المصنف اذا جمعوا على عدم الجواز فيما اذا فصل مجرور

عن حرف العطف بغير لا المؤكد للنفي الزائدة بعد العاطف ولامانع سواء عند الاخفش فاذا ارتفع جاز العطف وعند الاعلم يشترط في جوازه ان يكون المجرور مقدما في المعطوف والمعطوف عليه ايضا فلا يجوز عنده زيد في الدار والحجرة عمرو ويجوز عند الاخفش فقوله (الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو) ويراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك في التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما جارا واتصل المجرور بالعاطف او الفصل بلا وعلى هذا يراد به صورة تقديم المجرور في المعطوف من غير اشتراط التقديم في المعطوف عليه (خلافا لسيبويه) في جواز المثال المذكور ايضا فسيبويه يمنع مطلقا والفراء بزعم المصنف يجوز مطلقا والمصنف تابع لمن حصر التجويز في مثل في الدار زيد والحجرة عمرو باحد المعنيين هذا تحقيق كلام المتن ولما اشكل عن بعض الشارحين ذكر خلاف الفراء قبل تمام الحكم جعل خلاف الفراء قيدا للحكم وفسره بانه لم يجز مع خلاف الفراء فيه خلافا لسيبويه في تحقق الجواز مع خلاف الفراء فيه وانت تعلم ان الخلاف لا يكون قيدا للحكم مؤثرا في الاستثناء وانه حينئذ لا يعلم جواز في الدار زيد والحجرة عمرو اذ لا يلزم من انتفاء عدم الجواز مع خلاف الفراء الجواز لجواز ان يكون المحقق عدم الجواز بدون خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز المثال المذكور عند سيبويه ويحتمل ان يكون خلافه في انتفاء خلاف الفراء لا في الجواز وهاهنا مسائل مهمة لا مندوحة عن ايرادها فنقول وقد تحذف الواو مع معطوفها لقوله تعالى * سرابيل تقيكم الحر * اى والبرد الآية وحكم الرضى بشذوذه في بحث التحذير ويشاركه في الاول الفاء كقوله تعالى * فارسلون يوسف * اى فارسلوه فاتاه فقال يوسف وام كقوله * دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها * اى ام غي وفي الثاني اى نحو ما حكى الاخفش اعطه درهما درهمين ثلثة ويحذف المعطوف عليه بالواو كثيرا نحو قول العرب لمن قال مرحبا واهلا وبك واهلا اى مرحبا واهلا وبالفاء نحو قوله تعالى * ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق * اى فضرب فانفلق وندر مع او نحو فهل لك اومن والد قبلنا يوشح اولاد العشار ويفصل اى هل لك من اخ اومن والد واثبت الرضى في ثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا بعد حروف الايجاب ومنع حذفه اذا كان العطف بام واما بعدها وقال وقد يحذف المعطوف عليه مع ام قال الله تعالى * ام من هو قانت آناء الليل * والتقدير الكافر

خبرام من هو فانث و يجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه لضرورة
الشعر على ما قاله ابن مالك فى التسهيل و بعد الفاء وثم واو ولا ايضا على ما فى
الرضى لكن ذكر لذلك التقديم شرائط ان كنت طالبا لمعرفتها فعليك به
و يصح الاخبار عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو بخبر واحد فيطابقهما
الخبر او ضمير فيه وتقول زيد وعمرو وجاء اواسدان وهذا ظاهر وكذا يصح
الاخبار بخبر واحد فى العطف باو نحو زيد او عمرو جاءنى اواسد و يجب الافراد
ولا يصح فى العطف ببل ولا الا عن احدهما نحو لا زيد لا عمرو جاءاواسد وزيد
بل عمرو جاءنى اواسد فيجب مطابقته لاحدهما واختلف فى العطف بالفاء وثم
نحو زيد فعمرو جاءنى فقيل يصح الاخبار عنهما بخبر واحد فيقال جاآنى وقيل
لا يصح لان الترتيب يا باه واختار الرضى الاول وقال جاءنى الرجلان يحتمل
الترتيب ولا ينافيه وفيه انه لا يكفى احتمال الترتيب بل لابد من احتمال افادة
الترتيب والذوق السليم يعرف ان زيد فعمرو يستدعى الفراغ عن الاخبار
عن زيد قبل افادة التعقيب وحتى وان شارك الفاء وثم فى افادة الترتيب
لكن الضمير بعد المعطوف والمعطوف عليه بها لهما صرح به الرضى
وذلك لتفاوت بين ترتيب يفيد انه وسيرد عليك فى قسم الحروف ان شاء الله
تعالى و يجوز عطف الاسم على الفعل و بالعكس اذا صح تأويل
احدهما بالاخر و عطف الماضى على المضارع و بالعكس اذا صح
تأويل احدهما بالاخر خلافا لبعضهم و يجوز عطف المفرد على الجملة
وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل لكن الثانى اولى و يجوز عطف الجملة الاسمية
على الفعلية و بالعكس وقال ابن جنى لا يجوز بغير الواو ولا يريبك صحة مررت
بزيد وعمرو بالرفع فى وجوب مطابقة اعراب المعطوف المعطوف عليه لان نظيره
من قبيل عطف الجملة والتقدير وعمرو كذلك ولا يجوز الفصل بين العاطف
والمعطوف فى المجرور فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو و يجوز فى المرفوع
والمنصوب بالظرف فى الضرورة دون غيرها عند الكسائى والفراء وابى على
ومطلقا عند غيرهم و يجوز الفصل بالقسم بشرط ان لا يكون العاطف
على حرف واحد ولا يكون ام نحو قام زيد ثم والله عمرو و بالشرط ايضا
نحو يقوم زيد ثم ان اكرمتنى عمرو و بالظن ايضا نحو خرج زيدا واظن عمرو
(والتأكيد) مهموز ومثال ومعناهما فى اللغة واحد وهو الترقيق وفى الاصطلاح
(تابع يقرر امر المتبوع) فى القاموس الامر الحادثة (فى النسبة) اى كائنا

لاجل

لاجل النسبة فكلمة فى بمعنى اللام كما فى قوله عليه السلام *عذبت امرأة فى هرة* اى يقرر امر المتبوع الحاصل بالنظر الى النسبة من كونه منسوبا اومنسوبا اليه والمراد بالنسبة مايشمل النسبة التامة والوصفية والاضافية والايقاع الى غير ذلك فقوله فى النسبة بيان وتقييد الامر احترازعن الصفة فانه يبين امر المتبوع فى حد ذاته مع قطع النظر عن النسبة وهذا تعريف بينه و بين الصفة فى نفخة واحدة لاباعتبار ان التأكيد يقرر امر المتبوع باعتبار الموضوع له والصفة تقرره باعتبار المعنى التضمنى كما زعم المصنف لان جاءنى اسداسد تأكيد ولايقرر امر المتبوع باعتبار المعنى الموضوع له بل باعتبار المعنى المجازى وتقرير امر المتبوع بالنسبة جعله مقررا فى ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة تردده فى شان المسموع بل هو بمعناه الحقيقى او المجازى وهل النسبة اليه بحسب الحقيقة او المجاز فالمزيل للاول تكرير اللفظ عرفا ونفسه وعينه عقلا وعرفا ولايخفى ان تقرير امر المتبوع فى الشمول ايضا داخل فى تقرير امر المتبوع فى النسبة فان قولنا جاءنى القوم كلهم مزيل تردد السامع فى ان المسند اليه هو المجموع فيكون الكلام حقيقة او لبعض فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم بذكر (اوالشمول) فى مقابلة قولهم فى النسبة ومقرر الشمول كلاهما وكله واجمع واتباعه فان قلت قد تحقق مما تقرر ان التأكيد يقرر امر المتبوع من حيث انه منسوب او منسوب اليه فيقرر النسبة و يؤكدها وهذا ينافى ما حقق فى محله من ان انت ضربت يؤكد وقوع الضرب عن المخاطب فى الواقع وضربت انت لايؤكد الاكون المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم وان المتكلم قصد بالنسبة اليه دون غيره لانه المنسوب اليه فى الواقع وكم بينهما وهو ان التأكيد المذكور تأكيد لفظى او التأكيد مطلقا وهو بعيد اذ لم يعرف للتأكيد معنى وانما سمى لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المتبوع ايضا كمعناه بخلاف المعنوى فانه لايقرر الا معناه (فاللفظى تكرير اللفظ الاول) قيل ان التأكيد اللفظى تكرير اللفظ الاول اذ اللفظى الذى هو قسم التابع لايكون تكريرا كذا قيل والظاهر انه عرف التأكيد اللفظى بالمعنى المصدرى على خلاف السوق واحال معرفة التأكيد اللفظى بمعنى التابع على فطانة المتعلم بالقياس اليه بدليل قوله والمعنوى بالفاظ مخصوصة محفوظة اذلوكان المعنوى بمعنى التابع لوجب ان يقال والمعنوى الفاظ مخصوصة يخرج عنه نحو

ضربت انت واجيب بان تكرير اللفظ الاول حكما لان انت نائب عن التاء
لضرورة انه لايصح تكرار التاء بخلاف جاء زيد نفسه فان نفسه لم يذكر
لضرورة امتناع تكرير زيد ولاحاجة الى هذا الجواب للاجماع على ان الضمير
فى انت هو التاء وان عماد ففى ضربت انت التأكيد هو التاء فهو تكرير الاول
نفسه وكذا ضربتك اياك عند من يجعل الضمير الكاف ولفظه اياعماد نعم
يحتاج اليه عند من يجعل الضمير لفظة ايا والمجموع ولذا يحتاج اليه فى دفع
النقض بقولك مررت بك انت و بضربتك انت ولك ان تقول لاشتمال
لضربتك اياك لان نحاة البصرة على ما فى التسهيل والنحاة من غير تقييد
على ما فى الرضى على انه بدل وان قال الرضى ان هذا عجيب فانه كضربتك
انت فى انه تكرير الاول بمعناه فجعل الثانى تأكيدا اتفاقا والاول بدلا لامحصل
له بل هما تأكيدان من غير خفاء و ذلك لان تعريفهم صحيح على ما زعموا
وان خطأهم الرضى وقول الزمخشرى ان الثانى فى قولهم مررت بك بك بدل
اعجب من قولهم وهذا مثل قوله فى باب المنادى ان يازيد زيد بدل وجميع ذلك
تأكيد لفظى على ان هناك ما يزيل تعجب الرضى او يصرف التعجب اليه وهو ان
النحاة قصدوا الازالة البعد من استعمال العرب وانهم كيف وقعوا فى ذل الاستعارة
مع العبارة فى ضربتك انت فوجهوه بانهم لما قالوا فى البدل ضربتك اياك
احتاجوا فى التأكيد الى ضربتك انت فرقا بينهما ولم يعكسوا لان البدل المقصود
بالنسبة احق من ان يكون بلفظ يقتضيه عامله لانه احق من متبوعه بعامله
والزمخشرى وجد هذا المعنى بعينه فى مررت بك بك وفى مررت بك انت
فتبعهم وقال ماقال وفى يازيد زيد لم يجد التأكيد مستحقا للبناء فحكم
بكونه بدلا (ويجرى) اى التكرير فيصح قوله (فى الالفاظ كلها) على عمومه
اوالتأكيد اللفظى ولاخفاء فى عدم جريانه فى الفاظ لاتستحق الاعراب
لانه لايصلح ان يكون تابعا فضلا عن كونه تأكيدا فيجب اما تخصيص
الالفاظ بمايستحق الاعراب واماحمل جريانه فى الالفاظ كلها على ما يلزمه
من عدم حصره فى معدودة فسمه ولايذهب عليك معرفة جريان التكرير
فى اللفظ كله فانه من المهمات فنقول ملخصا لكلام الرضى اللفظ اما مستقل
يصح ان يبتدأ به و يوقف عليه وذلك الاسماء سوى الضمائر المتصلة والافعال
وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو مالايصح فيه الامران من الضمائر
المتصلة العاقدة لصحة الابتداء بها والحروف العائدة عليها فهى ماعدا

حروف

حروف الايجاب فالمستقبل يصح تكريره مع فصل و بلا فصل نحو ضربت زيدا اضربت وضربت ضربت زيدا وغير المستقبل ان كان على حرف واحد او واجب الاتصال باول كلمة تجب مثالهما في حروف العطف وحرف الجر او بآخر كلمة كالضمائر المتصلة لا يكرر بدون عماده الا في الضرورة فتقول في تأكيد من من زيد من زيد وفي تأكيد ما ضربت ضربت وجاء في الضرورة ككما يوثقن ولما بهم واذا كرر مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا فالمختار في التأكيد افراد ضميره فتقول مررت بزيد به وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان في الدار ان زيدا قائم وليت بكرا ليته قائم وللضمير المتصل طريق آخر للتأكيد قد عرفته فتذكر فان قلت قد القيت في اثناء تحقيقك هذا اشكالا على تعريف التأكيد اللفظي لصدق تكرير اللفظ الاول على العماد في انا غلامك غلامك اذا اردت تأكيد الضمير لان الغلام ليس تأكيدا مع انه تكرير اللفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك معنى التكرير ومعنى التكرير اعادة اللفظ الاول لما ذكرته اولا وفي ضربت ضربت لم تذكر ضربت لما ذكرته اولا وهو الاخبار بالضرب بل ليعتمد عليه الضمير المتصل وفي مررت بك بك لم تعمل الضمير لتضيف اليه فعله بل ليعتمد عليه التاء ولولا ذلك لكان الغلام في قولك غلامك غلامي تأكيدا وكذا شعري شعري وانا انا ولا يخفى عليك اني لم آل جهدا في تحقيق المقام وما الجهدي لولا الهام الملك العلام فاحفظ ما حرم منه اعلام بعد اعلام تكن عبدا شاكرا لحق الالهام والانعام ومما عد من التأكيد اللفظي الاتباع وهو يوازن الشيء بذكر بعده مع الاتفاق في الحرف الآخر وهو قسمان ما يكون له معنى لدون ذكر المتبوع ظاهر او غير ظاهر بل يضرب بضرب من التكلف وما لا يكون له معنى وانضم الى الاول كتزين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن فسن بسن وكانهم غيروا الاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير اللفظ الاول سيما القسم الاول مشكل فتأمل وقد تدخل ثم والفاء من الحروف العاطفة على التأكيد اللفظي قال صاحب التسهيل دخولهما عند امن اللبس على الجملة اجود نحو * كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون * واما اذا خيف من اللبس فلا يدخل نحو ضربت زيدا (والمعنوي بالفاظ مخصوصة) اى غير داخلة تحت الضابطة او بالفاظ قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا لسهولة

حفظ القليل (وهي نفسه وعينه) و يزاد فيهما الباء فيقال جاء زيد بنفسه وبعينه ولا يتأتى نفسه وعينه بهذا المعنى غير تأكيد فلا يقال جاءني نفس زيد بمعنى عين زيد وذاته ولا جاءني عين زيد بهذا المعنى صرح به في التسهيل (وكلاهما) اكتفى بذكر المذكر لانه الاصل يفصح عنه ما سيجيء ومعناه اثنان لكن استغنى بالتأكيد به عن التأكيد باثنين فلا يؤكد باثنين الا العوام فيقولون يا الزيدين اثنيهما (وكله) بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد وان استفيد منه العموم ايضا وكلاهما وكله مضافين الى الضمير لا يقطعان غير التأكيد بكثرة المبتدئين وبقلة نقصان غير المبتدئين وفي حكمه جميعه الا انه يقع غير تأكيد بلا اضنة نحو القوم مررت بجميعهم ورأيت جميعهم وجاءني جميعهم وفي حكم الجميع مطلقا كل مضاف الى مؤكده نحو جاء القوم كل القوم وجاء كل القوم (واجمع) ولا يضاف الامع الباء الزائدة نحو جاءني القوم باجمعهم (واكتع وابتع وابصع) قيل هذه الثلثة اتباع اجمع ولا معنى له بدونه ورد بما يتكلف لها معان في بعض اللغة النصحى الصاد المهملة (فالاولان يعمان) تأكيد المفرد والتثنية والجمع (باختلاف صيغتهما) بان يفردا المذكر الواحد والمؤنث ويجمعا جمع قلة للتثنية والجمعين وقد يقال نفساهما وعيناهما (وضميرهما) فيفرد ويؤكد ضمير المؤكد المذكر المفرد ويثنى للتثنية ويجمع بالواو والنون لجمع المذكر العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر الغير العاقل ولجمع المؤنث وللتثنية على ان المختار في التثنية صيغة جمع القلة قال (تقول نفسه نفسها نفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما) وقد يؤكد بهما متعدد غير مثنى اذا اتحد معنى عاملهما نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما بخلاف توقف زيد وذهب عمرو كلاهما صرح به التسهيل وقد يكتفي في المذكر والمؤنث بكليهما عند الكوفيين ولما سمي الثاني اولا بالتغليب استحق الثالث اسم الثاني (والباقي) اختاره على البواقي لملاحظة جهة الوحدة وهي كونه (لغير المثنى) وكون الباقي لغير المثنى على ما هو الغالب والا فقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما على مذهب البصريين والا فالكوفيون ومن وافقهم من البغداديين وابن خروف والاخفش جوزوا تثنية اجمع وجمعاء واتباعهما يعرف كلاهما من التسهيل (باختلاف الضمير في كله) للمفرد المذكر (وكلها) للمؤنث (وكلهما) للمؤنثين (وكلهم) لجمع المذكر العاقل (وكلهن) لجمع غير المذكر العاقل وقد يجيء كلها لجمع غير المذكر السالم

(والصيغ

(والصيغ فى البواقى) جمعه لعدم جهة الوحدة هنا فتأمل (اجمع بجمعا اجمعون جمع) وقد وافق الجمعان فى الحر و ج عما هو القياس وقد يجئ جمعا لجمع غير سالم نحو جاءنى رجال جمعا ولا يصح جاءنى رجال كلهن جمعا أو بل الرجال بالجماعات لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يفهم منه ذلك خلافا للاندلسى ولبس مازعم بشئ لما عرفته ومن الفاظ التأكيد العدد المضاف الى ضمير المؤكد فتقول جاءنى الرجال ثلثهم او اربعتهم الى غير ذلك وفائدته الشمول لكن يخاطب به من يعرف عدد الرجال قبل ذكر التأكيد بخلاف ما اذا وصف الرجال ويقال جاءنى الرجال الثلثة فانه يصح ان يخاطب به من لا يعرف عددهم قبل ذلك كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية يجب ان تكون معلوم المخاطب لا من قبل التكلم ليفيد الوصف و يمكن دفعه بان مرادهم بالمعلومية فى التأكيد دون الوصف معلوميته فى التأكيد حين القاء المؤكد قبل سماع التأكيد بخلاف الصفة فانه لا يجب ان يعلم العدد من ذكر الموصوف بل يجوز ان يكون حضور العدد فى الذهن بذكر الصفة فان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فتأمل قد عرفت من بيان المصنف ومن استدراكنا مافاته جمع الفاظ التأكيد المعنوى ولا اهمال فى بيانه من فوت ذكر السهل والجبل والزرع والضرع والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا و يقصد بهما مطر اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتنا كلها لان المصنف لم يجعل رفع السهل ونظائره على التأكيد بل على البدل فانه فى الاصل بدل اشتمال تعورف فى افادة الشمول ومنه ضرب زيد ظهره و بطنه وضرب عمرو يده ورجله لكن من بدل البعض نعم لجعلها تواكيد ايضا وجهة باعتبار المعنى المتعارف او تقويته انه يترك فيها الضمائر كما لا ضمير فى اجمع بخلاف بدل الاشتمال والبعض فانه لا يذكر حال الضمير فيقال مطرنا الليل والنهار وهكذا (ولا يؤكد بكل واجمع) لم يذكر اكتع واخويه لانهما اتباع اجمع فنفى التأكيد به يستلزم نفى التأكيد بها (الا ذوا جزاء) لم يقل ذو افراد لما عرفت ان كلا فى التأكيد بمعنى الجميع فالافراد مالم يوجد جميعا لم يؤكد المفرد بالكل وهو حينئذ تحت الاجزاء (يصح افتراقها) فى نسبة الكلام ولما كان المتبادر الافتراق الحسى ناسب التعميم فقال (حسا او حكما) والافتراق الحسى فى نسبة الكلام ما يشاهد الحس ثبوت الحكم لبعض دون بعض كمجئ الرجال والحكمى

ما يكون الافتراق لحكم العقل نحو اشتراء نصف العبد ولهذا ظهر ما يتبادر الى الفهم ان حكما يغني عن قوله حسا والمفترق الحسي اذا نسب اليه ما لايفتقر اليه لايفيد التأكيد فالمدار على الافتراق بحسب الحكم ليس بشئ اذ لم يقصد بالافتراق حكما الافتراق في الحكم بل اراد بكلى الافتراقين الافتراق في النسبة الا انه جعله شاملا لمعنى الحسي والحكمي لئلا يكتفي المخاطب بما يتبادر ولم يتعرض لعدم صحة التأكيد بكلا فيما لايحتمل حكم الثبوت لبعض نحو اختصم الرجلان كلاهما لانه تبع في ذلك الاخفش حيث جوزه وقال الرضي انه بعيد عن القياس ولايساعده السماع لم يلتفت اليه المصنف لانه لايبعد عن القياس لانه يدفع توهم ان المتكلم تلفظ بالتثنية مكان الجمع و بقي سماع الاخفش عن ثقة دونه خرط القتاد (مثل اكرمت القوم كلهم) فان القوم بما تفترق في تعلق الاكرام بهم حسا (واشتريت العبد كله) فان العبد يفترق اجزاؤه في الشراء بحكم العقل دون الحس وههنا نكتة شريفة وهو اشتريت العبيد كلهم لايفيد الا نفي افتراق العبيد في الاشتراء حسا بان يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض ولايفيد نفي افتراق اجزاء العبيد حكما لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلايلتفت معه الى نفي الافتراق الحكمي ذكره الرضي (بخلاف جاءني زيد كله) فان اجزاء زيد لاتفترق في حكم المجيء لاحسا ولاحكما ولايخفى ان بيان ماتعلق بالنفس والعين كان احق بالتقديم من بيان ما تعلق بكل اجمع فتقديم المصنف هذا الحكم على قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل فوت لما هو اللاحق على ان فيما فعله انفصل بين حكمي اجمع بل لاوجه لتأخير حكم النفس والعين الى هنا و ينبغي ان يذكر مع ذكرهما (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك) قيل انما اكد ليخرج المؤكد عن كونه كالجزء و يبرز في صورة الاستقبال فلايكون تأكيده بمنزلة تأكيد جزء الكلمة وقرينة جواز تأكيده بكل واجمع بل المنفصل وقيل لان التأكيد يلتبس بالفاعل مع المؤكد المستتر نحو ضرب هو نفسه فحمل عليه غيره ولا التباس مع كل واجمع لانهما لايليان العوامل اللفظية الاقليلا بخلاف النفس والعين ويبطله ماقدمناه لك ان النفس والعين بهذا المعنى لايكونان الا تأكيدين (واكتع واخواته اتباع) جمع تبع وتبع كفرس وافراس لاتباع تابع فان تابع جمع فاعل على افعال مختلف فيه في القاموس تبع محركة بمعنى تابع و يجمع

على اتباع (لاجمع) وقد عرفت ان اللفظ المذكور ثبها ثلثة اقسام وهذا
من قسم له معنى بضرب من التكلف على ما قيل ان اكتع من حول كتبع
بمعنى تام وابصع من بصع العرق اى سال وابصع من بصع بمعنى روى وابتع
من البتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لامعنى لها فهى من قبيل
حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لا بشئ من الاعتبارين يقتضى ان يكون
توكيدا لاجمع لمتبوعه وهو قول ابن برهان واوار يدخل قول المصنف على
مذهب الجمهور لصرف الاتباع عن معناه المشهور وتحمل على انها تذكرة
بعده لان التبع بمعنى الماشى خلفك لغة او بمعنى من مررت به يمشى معك
(فلا يتقدم عليه) ولو اجتمع ما يجتمع من الفاظ التأكيد المعنوى المذكورة
فالترتيب فيها على طبق ذكر المصنف اياها لكن تقديم ابتع على ابصع
مذهب الزمخشرى والبغداديون والجزولى تقدم ابصع وعلى ما حكى الاندلسى
عن البصريين لم يذكروا ابتع وذلك يدل على كمال قلته واستحقاقه التأخير.
وقال ابن كيسان تقدم من الاتباع ايهما شئت (وذكرها دونه ضعيف)
وقيل يجوز ذكرها بدونه هو وتقديم ايهما شئت ولا خلاف فى جواز ذكر
اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفى جواز ذكر كل من النفس
والعين بدون الاخر قال البصريون لا يجوز تأكيد النكرة فاستثنى من حكمهم
النكرة المحكوم بها فانه وقع تأكيده فى الحديث حيث جاء فنكاحها باطل باطل
واجاز الكوفيون تأكيد منكر معلوم المقدار كدرهم ودينار ويوم وليلة
وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين والاظهر جواز صمت شهرا كله للحاجة
الى تأكيد هذا المنكر كالمعروف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير فيما اذا كان
المؤكد الضمير العائد الى الموصول وبعد ذلك الى الموصوف وبعد ذلك العائد
الى المبتدأ ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافى غرض التأكيد المنوط على
التكرير والتطويل ومنهم من منع تأكيد المعطوف عليه بقيد الابتداء بشانه
والقصد اليه ليستغنى به عن التأكيد وفيه ان العطف وان دل على الابتداء
بالمعطوف عليه لكن لا يدل على ان المذكور هو ما قصدت الى ذكره وانه
لا يجوز ولا تخصيص فيه (البدل) فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ والمناسبة
ظاهرة (تابع مقصود بما نسب) ما مصدرية ولا يلزم بقاء ضمير نسب بلا
مرجع لانه لا ضمير فيه ومرفوعه (الى متبوعه) فالحاصل تابع مقصود بسبب
النسبة الى متبوعه وانه طرف النسبة الى متبوعه (دونه) اى دون متبوعه

فلم يذكر متبوعه لانه ظرف النسبة اليه بل لانه توطئة ظرف النسبة اليه فمن جعل ماموصولة احتاج الى تقدير مضاف اى مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه ولايخفى انه يخرج عنه البدل عن المنسوب نحو ضيفى اخوك وقيل لانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصودا بنسبة متبوعه الى شئ فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل فى تعريف البدل صفة اى وهذا وايهذا فى ياايها الرجل وياهذا الرجل ويا ايهذا الرجل لانه المقصود بالنداء فهو تابع ومقصود بما نسب الى متبوعه دونه قال المصنف خرج بقوله دونه العطف بالحرف واورد الرضى عليه المعطوف ببل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو فى حكم المسكوت واجيب بان المعطوف عليه ببل مقصود بالنسبة اولا ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا وفيه ان بدل الغلط ثلثة اقسام قسم تقصد الى المبدل منه عمدا ثم ترى انه مما سبق به لسانك ويسمى بدل بداء وكثيرا ما يستعمله البلغاء والغلط يحاشون عن غيره وقسم تقصد الى المبدل منه لنسيانك ثم تتدارك بالبدل وقسم تتدارك به سبق لسانك فالقسمان الاولان يشاركان العطف ببل فى كون متبوعه معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب وبهذا التوجيه يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو اصح (وهو بدل الكل) قيل بدل هو كل المبدل منه (و) كذا بدل (البعض و) بدل (الاشتمال) اى بدل مسبب عن الاشتمال ان صح البدل بسبب اشتمال المبدل منه على البدل (و) بدل (الغلط) وجاز فيه الغلط وقيل الثانى مخصوص بما فى الحساب والاضافة فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة فى الاخيرين بمعنى اللام وفى الاولين بمعنى من قيل فى صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة فى المعطوف والمعطوف عليه نظر اقول ماذكر معنى اللفظ فى حالة الاضافة والا فالتركيب الاضافى ههنا اسم لقسم من البدل فلا اشكال فى العطف بهذا الاعتبار انما الاشكال باعتبار انه عطف جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء الاسم لانسياق الذهن اليه بقى انه بدل يجوز حذف جزء الاسم اوامر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له فى الكلام العرفى والاظهر هو الثانى ولا يخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه لادنى ملابسة فالاولى ان يجعل الاضافة

فى الاسامى الاربعة الى المبدل منه وذلك فى بدل الكل و بدل الغلط ظاهر وفى بدل البعض لكن توجيهه ان المبدل منه بدل من كل بعض اجمالا فابدل من بعض مجمل فيه مفصلة فهذا بدل من بعض المبدل منه وفى بدل الاشتمال بان الاشتمال بمعنى المشتمل والمبدل منه مشتمل على البدل اجمالا و بهذه الملابسة ابدل منه (فالاول مدلوله مدلول الاول) الظاهر مامدلوله مدلول الاول لان مقام التعريف مثلا الحكم وابس ان يقدر موصوفا اى شئ مدلوله مدلول الاول لان الحذف موصوف الجملة شرطاقدمر وفقدهنا وانما لم يقل فالاول مدلوله مدلوله لان المراد بالاول الاول بدل الكل و بالاول الثانى المبدل منه وقد تعارف الاظهار فى مقام تغاير المرادين (والثانى) مدلوله (جزؤه) الاظهرما مدلوله جزؤه (والثالث)ما(بينه و بين الاول ملابسة) ملتبسة (بغيرهما) اى بغيركونه كلا اوجزءا للاول كذا قيل و يحتمل ان يراد ملتبسة بغير القسمين وهو كون كلا اوجزء اوالمراد الملابسة الداعية الى الابدال فلايرد جاءنى زيد حماره فان الداعى الى الابدال ليس ملابسته بل كون المبدل منه غلطا والملابسة الداعية الى الابدال كون الاول مشتملا على الثانى على سبيل الاجمال مسوقا الى تفصيله (والرابع ان تقصد) سوق نظايره يقتضى ترك ان بان يقال والرابع يقصد اليه (بعدان غلطت بغيره) ولايبعد ان يقدر يلزم ان يقصد الى اخره وقيل التقدير يكون بان يقصد والحذف فى تأويل ما اقل والظاهر بعد ان غلطت به او بالاول وكانه تعين وفى كون القصد الى البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه فى سبق اللسان يكون القصد قبل الغلط الى البدل الاان يتكلف و يقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل ولايذهب عليك ان ما اشتهر من ان المبدل منه يذكر توطئة لذكر البدل وتقريره فى نفس السامع انما يتم فى غير بدل الغلط وان الظاهر ان يجرى بدل الغلط فى الالفاظ كلها كالتأكيد اللفظى فيقال قام زيد وزيد ممن فى الدار اذ تدارك سبق اللسان لايختص بقسم دون قسم وقدعرفت ان لبدل الغلط اقساما فتذكر (ويكونان معرفتين و نكرتين ومختلفتين) وتمتاز النكرتان عن عطف البيان عندمن التزم تعريفه مع متبوعه والمختلفان عندمن لم يجوز اختلاف عطف البيان ومتبوعه لكن جوز تنكيرهما(واذا كان نكرة) بالرفع فكان تامة وقوله (من معرفة) صفة نكرة او بالنصب فكان ناقصة وفيه ضمير الى البدل وقيده الرضى ببدل الكل فلامنع عن مررت بزيد حمار واما لا بدال

الاخر فهى مع ضمير المبدل منه مختص به لا محالة (فالنعت) واجب وقيل حسن عند ابى على هذا اذا لم يشمل البدل النكرة على زيادة اما بحسب مفهومه او بعارض اتصافه نحو لزيد الرجوع القهقرى او رجوع الى الخلف قال الرضى والحق مع ابى على (مثل بالناصية ناصية كاذبة و يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين) وفى التسهيل لايبدل مضمر من مضمر ولا مظهر من مضمر ومايوهم ذلك فيجب جعله توكيدا ونقل الرضى عن ابن مالك انه لم يجوز ابدال المظهر عن مستتر فكانه ذكره فى كتاب اخر (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل) من الكل (الا) بدل (الغائب) لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع اتحاد مدلولى البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لايجوز ان يكون انقص ولايخفى ان علة المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب ان لايبدل من ضمير الغائب ايضا (نحو ضربته زيدا) وخالف الاخفش فيه وسمع مررت بى المسكين وعليك الكريم (عطف البيان تابع غير صفة) اى غير دال على معنى فى متبوعه (مطلقا) اى لعدم وضعه لغرض المعنى عموما ولا خصوصا فلا يجعل عطف بيان مايحتمل كونه صفة ولا يصح ان تحمل الصفة على مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف حينئذ على النعت فى هذا الرجل (يوضح متبوعه) اى يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل لزعمهم انه لايقصد ايضاحه لكونه فى معرض الطرح و فى كلام الزمخشرى مايفيد ان البدل ربما يكون لايضاح متبوعه و يمكن ان يدفع المخالفة بان تركيب عطف البيان مع متبوعه يفيد الايضاح بخلاف البدل فانه يفيد قصد النسبة اليه وافادة البدل الايضاح فيما ذكره الزمخشرى ناشئة من خصوص المادة (مثل اقسم بالله ابو حفص عمر) يريد امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة و تتمة مذكورة ما من كتاب الا فيه مسطورة (وفصله من المبدل لفظا) اشعار بان البدل منفصل عنه معنى كما يفيده تعريفهما الا ان اللفظ فى التركيب يحتملهما فى الاكثر ولا امارة فى اللفظ تميز بينهما ويتوقف التمييز على الاطلاع على قصد المتكلم الا فى (مثل انا ابن التارك البكرى بشر) اى فى تركيب يمتنع فيه وضع التابع موضع المتبوع لمانع لفظى اذ عطف البيان لايستدعى كونه فى حكم المتبوع وواقعا موقعه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكرى لصار التارك بشر وهو ممتنع

فلا اقل من ان يكون البدل الذى فى حكمه ضعيفا ومنه ياأخانا الحارث
فان الحارث عطف بيان ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع دخول ياعلى المعرف
باللام وياغلام زيد فان زيدا اذابنى على الضم فهو بدل واذا اعرب فهو
عطف بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان المنادى كذا قال المصنف وفيه
بحث لانه اذاجاز يا زيد والحارث لم لم يجز يازيد الحارث غايته ان لايجب بناؤه
و يجب اعرابه باعرابين وهكذا المعطوف وفى التسهيل ان عطف البيان
لايكون عن الضمير و يجب مطابقته لمتبوعه فى الافراد وضديه وفى التذكير
والتأنيث و فى التعريف والتنكير خلافا لمن التزم تعريفهما ولمن اجاز
تخالفهما هذا اخرما وفقنى رب الارباب لشرحه من مباحث الاعراب
ونتضرع الى رب السماء ان يهدينى فى شرح اقسام المبنى من الاسماء الى اوضح
البيان واحكم البناء و يلهمنى لشكر نعمايه باحسن المحامد واجل الثناء (المبنى)
الذى وقع فى تقسيم الاسم الى المعرب والمبنى والمبنى المطلق اللفظ الذى
لايستحق الاعراب اما لعدم صلاحيته واما لعدم المقتضى له وقد عرف المبنى
الخاص بخاص اخر هو مبنى بالاصل المفسر بفعل الماضى والامر والحرف
لا بمطلق المبنى كما وهم الرضى ولوسلم فلبس كما وهم انه لوكان التعريف بالنسبة
الى من لايعرف هيئة المبنى المطلق لكان تعريفا للمبنى بالمبنى فهو تعريف
بالنسبة الى من يعرف هيئة المبنى ولايعرف الاسم المبنى لانه لوكان تعريفا
بالنسبة الى من لايعرف هيئة المبنى ايضا لكان تعريفا للاسم المبنى بالمطلق
المجهول المحتاج الى التعليم لاتعريف المبنى بالمبنى ولافساد فيه نعم لبس هذا
تعريفا لمطلق المبنى والا لكان تعريفا بالاخص اذفعل الماضى والامر
والحرف مبنى سواء وقع مركبا اوغيرمركب ويمكن ان يقال المراد بقوله اووقع
غيرمركب انه وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل ليدخل فيه بعض
المركبات المبنية كعبدالله فان المضاف فيه مبنى مع تركبه مع الغير لانه بهذا التركيب
لم يتحقق معه العامل فيصح ان يكون هذا التعريف بمطلق المبنى لان الفعل
الماضى والامر والحروف داخلة فى غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل ولولا
يجعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبنى به تعريفا بالاعم (ما ناسب)
اى اسم ناسب والا لاختل التعريف كما عرفت ضبط اقسام المبنى فتأمل
ويخرج عن المعرف والمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء
وانما يبحث عنها فى قسم اسم المبنى لمشاكلتها بالاسم المبنى فيشكل عدها فيما

بين تعداد اقسام هذا المبنى فهو بين ان يتكلف بان يراد بالاسم اعم من الاسم
وما نظم فى عداده و بين ان يتكلف فى ذكر الاصوات فى تعداد اقسام المبنى
و يقال ذكره استطرادا قيل قدم المناسبة فى هذا التعريف لكونه وجوديا
واخر عدم التركيب لكونه عدميا وعكس فى تعريف المعرب لان الامر فيه
بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه مقتضى الاعراب فى المعرب واخر
عدم المناسبة لكونها رفع المانع والمقتضى اشرف من رفع المانع اونقول عقد
بحث المعرب للاحوال المعارضة له بحسب التركيب فالاهتمام به اتم وعقد
بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فهى هنا اهم
(مبنى الاصل) هو الفعل الماضى والامر والحرف والمراد المناسبة المعتبرة وضبط
انواعها صاحب المفصل بانها اما تضمن الاسم معناه مثل اين اوشبهه له
كالمبنيات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة اوالصفة اوغيرهما
اووقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل اومشاكلته للواقع موقعه كفجار
او وقوعه موقع ماشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحروف فى نحو ادعوك اواضافته اليه كالظرف المضاف الى اذ ولايخفى
ان تضمن معنى مبنى الاصل ليس فى القوة مثل كون معناه معنى مبنى الاصل
بعينه فلاسبب يرجح كون المناسبة فى نزال وقوعه موقع انزل دون كونه بمعناه
فالاولى جعل احد المناسبات كونه مفيدا معنى مبنى الاصل فيقل الاقسام
للاستغناء به عن اعتبار التضمن والوقوع موقعه ولايكفى للبناء وجود نوع
المناسبة بل لابد من اعتبار العرب هذه المناسبة فى خصوص الاسم ولهذا
لايبنى المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبنى بهذا التعريف على معرفة
الاسماء التى اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا بالعد فليس لهذا
التعريف الفائدة المطلوبة بالتعريفات (او وقع غير مركب) وقد عرفت
معناه (والقابه) اللقب كفرس النبز بهذا الوزن وهو المعبر به عن الشىء
وليس المراد ماهو مصطلح هذا العلم من قسم العلم والمراد القاب المبنى بحذف
مضافين اى القاب كيفيات اواخر المبنى حركات اواخر المبنى وسكونها
اوالقاب احوال المبنى (ضم وفتح وكسر ووقف) وح المراد بها المعانى
المصدرية وهى مبادى يشتق منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف
وليس القاب الحركات القابها بخصوصها بل القابا لما يندرج هذه الامور
تحته من مطلق الحركات اعرابية كانت او بنائية فى الاخر كانت اوفى غيره

ولا اطلاق

ولا تطلق على الحروف فلا يقال ليا زيد ان انه مبنى على الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب فانها تطلق على الحروف ولا تطلق على غيرما فى الاخر كذا نقله الرضى عن المصنف الا انه خالفه وقال اطلاق الالقاب على الحروف الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة الحركات فكذا اطلاق اللقب يقع على الحرف البنائى ومنه قول المتقدمين ان يازيد انه مبنى على الضم ولا رجلين مبنى على الفتح فلا وجه لرد المصنف اطلاقهم هذا يتجه على المصنف ان القابه لا تنحصر فى الضم والفتح والكسر بل منها الالف والواو والياء على طريقة البصريين واما الكوفيون فيسوون بين الالقاب ولا يخصون شيئا منها بشئ من القبيلين (وحكمه) اى حكم المبنى (ان لا يختلف اخره لاختلاف العوامل) متعلق بالنفى لا بالمنفى فلا يرد ان نفى المقيد يكون بنفى القيد مع بقاء الاصل نعم يتجه ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بان اللام للوقت وكان ينبغى ان يقيد الاختلاف باللفظى والتقديرى اذ المبنى يختلف اخره باختلاف العوامل محلا ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبنى فان ما وقع غير مركب حكمه ان يختلف اخره وقت اختلاف العوامل وان هذا الحكم لمطلق المبنى انما يكون عند من جعل ما لم يناسب مبنى الاصل مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبنى يستحق التقديم على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف الا انه لما عرف السلف المبنى بهذا الحكم وعدل عن تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشئ بما هو من احكامه اراد ان ينبه على وجه العدول عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عادته فى مواقع العدول عن تعريفاتهم (وهى المضمرات) لا يخفى ان الاسم المبنى لا ينحصر فيما ذكره بل منه المنادى والمبنى من اسم لا لنفى الجنس وما وقع غير مركب فكان الحصر باعتباره فى التعداد والغناء عن الذكر بالاعتماد على الظهور (واسماء الاشارة والموصولات) وما الحق بها من باقى اقسام ما ومن واى واية وكون اية واية فى بعض الاحيان معربا لا يوجب ان يقال و بعض الموصولات (واسماء الافعال) وما الحق بها من بعض اقسام فعال اوكلها (والاصوات) بالرفع اذ ليس الاسم اسماء الاصوات (والمركبات) الاولى و بعض المركبات لان بعلبك مركب (والكنايات و بعض الظروف) وانما قال و بعض الظروف لكون كثير منها معربا مستغنيا عن الاعراب على ما قيل ولدخول بعض المبنى منها فى المركبات على ما تقول نحو يوم يوم وصباح مساء والمراد ببعض الظروف هو ما الحق به

من لا غير وليس غير ومثل و غير مع ما وان وان اولم يذكر الملحقات فى مقام الحصر تنزيلا لها منزلة العدم لقلتها (المضمر) قيل بنى لمشابهته الحرف فى الحاجة الى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقلت بنى لكونه على لفظ حرف الخطاب والفصل والظاهر المضمرات كما فى اخواتهما حيث يصدر البحث بلفظ عده به فى التقسيم تنبيها على انه شرع فى هذا البحث ثم يأتى بتعريف مفرده محذوف المعرف اختصارا فليكن هذا على ذكر منك ينفعك فى جميع المباحث و يغنينا عن الاعادة وكن متنبها بفطانتك بان الاصلح بحاله ان يعد الاقسام بالمفردات فينبه بتعريف المفرد فى صدر البحث على الشروع فيه (ماوضع لمتكلم) مذهب النحاة انه موضوع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى فرد منه بعينه اياكان والتحقيق انه موضوع لكل متكلم بعينه الملحوظ للواضع حين الوضع بواسطة مفهوم المتكلم فاللام فى قوله وضع لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير لافادة متكلم وفى مشرب التحقيق صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم فى النكرات فى الاثبات وهو قليل فى غير المبتدأ وعلى اى تقدير فالمراد متكلم بعينه من حيث انه متكلم وكذا المراد بقوله (او مخاطب) مخاطب بعينه اغناه عن ذكره اشتهار كون المضمر معرفة فحصل التعريف ما يصرح به تعريف التسهيل حيث قال المضمر ماوضع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه اوخطابه او غيبته و بهذا اندفع انه فاتنا ينتقض التعريف بلفظ المتكلم والمخاطب واستغنى عن اعتبار قيد فى التعريف لايذكره شيء وليس بمألوف مثل متكلم يحكى نفسه ومخاطب يتوجه اليه الخطاب اومتكلم بنفس الموضوع اومخاطب به الى غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب يلقيه اليك شروح هذا الكتاب والله اعلم بالصواب والمراد بكلمة ما اسم فلا انتقاض بحروف الخطاب (او غائب) بعينه على طبق اخويه فخرج به الاسماء الظاهرة النكرات و بقى الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غيب فقيده بقوله (تقدم ذكره لفظا اومعنى اوحكما) لاخراج الظواهر المعرفة عن المعرف فجعله لاخراج جميع الاسماء الظاهرة نتيجة البصائر المقتصرة على الظواهر والمتقدم اللفظى ان يكون اللفظ المصرح لمرجع الضمير مذكورا مقدما حقيقة اورتبة والمعنوى ان يكون الدال السابق حقيقة اورتبة على مدلول الضمير دالا عليه تضمنا اوالتزاما والحكمى ان لايسبق باحد السبقين مرجع لكن يأتى بعد الضمير لنكتة فكون تأخره عارضا لنكتة

يجعله

بجعله فى حكم المتقدم وقالوا ثالث النكتة جعل مدلول الضمير معظما مفخما
بذكره مبهما وتفسيره بعد شوق السامع ليكون بلوغه اليه بعد شوق وطلب
وانتظار كما هو شان العظماء فى البلوغ اليهم وهذه هى النكتة المتفق عليها
ويتخلف فى الاضمار قبل الذكر فى صورة التنازع فانه لمجرد الاختصار والاحتراز
عن التكرار لكنها ليست نكتة عند الفراء والكسائى فلذا اكتفوا بذكرها
وجعل التقدم لفظا شاملا لمتقدم رتبة مبالغة للمصنف وان زيفه الرضى
بان المعهود مقابلة لفظا بتقديرا لاشموله له ورأى الرضى دخوله فى التقديم المعنوى
(وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل والمتصل غير المستقل) للفظ تقسيمان
الى المستقل وغير المستقل احدهما المستقل فى الدلالة وغير المستقل فيها وثانيهما
المستقل بمعنى ما يصح الابتداء به والوقف عليه فبانتفاء احدهما يصير غير مستقل
والمراد فى تقسيم الضمير هو هذا المعنى وقد استوفى فى بحث التأكيد فلا نطلب
التكرار ولا تركن الى المغالطة بان غير المستقل كيف يكون قسما من الاسم ولا يخفى
ان جعل الضمير المستقل مستقلا عند من يجعل الضمير فى اياك الجزء الاخير ويجعل
اياك عامة وفى انت يجعل ان دعامة يحتاج الى ارتكاب مسامحة (وهو مرفوع
ومنصوب ومجرور) لايهام ان عرفها بالتعريفات السابقة فان انت ضمير مرفوع
وان لم يتركب مع الغير بل المرفوع بمعنى ضمير لا يستعمل فى التركيب الا فى موضع
يطلب المرفوع وهكذا اخواه ولم يعرفها لان النافع فى معرفتها سماعها
دون التعريف لكن التعريف اولى ليعرف القدر المشترك فى مقام الحكم
على افرادها المعبر عنها بها (فالاول متصل ومنفصل) فرد الخبر مع كون
المبتدأ مثنى تنبيها على انه حكم على كل واحد فالمبتدأ مأول بالمفرد ولا حاجة
الى تقدير مبتدأ هو كل منهما كما يعرفه العربى وان اشتبه على الهندى
(والثالث) لم يقل والثانى كما قاله فى بحث التأكيد تنبيها على طريق ثان للبيان
وترجيحا للافراد (متصل) ولم يقسم المتصل الى المرفوع والمنصوب والمجرور
والمنفصل الى المرفوع والمنصوب ليستغنى عن تقسيم الضمير الى المرفوع
والمنصوب والمجرور تنبيها على ان كلا من هذه الثلثة من الاقسام الاولية
كالمتصل والمنفصل (فذلك) اتى باسم الاشارة للبعيد تنبيها على ان المحكوم
عليه المضمر دون المرفوع والمنصوب والمجرور بتأويل المذكور (خمسة انواع)
لم يفصلها لئلا تسأم فطانتك (فالاول) وهو المرفوع المتصل (ضربت
وضربت) لمنتهيان فى التصريف (الى ضربن وضربن) نشر على ترتيب

الالف اوغير ترتيبه فتأمل لم يقل نحو ضربت لان الضمائر المرفوعة المتصلة كلها هذه المذكورات لاتتفاوت فى مادة من المواد فان المستترات كلها امر معقول لالفظ له وماسواه لايخرج عن الالف والواو والنون المفتوحة والتاء المفتوحة والمكسورة والمضمومة ونما وتم وتن الا انه فانه ضمير واحد هو واحدة المخاطبة فى المضارع والامر وهى الياء الساكنة المكسور ماقبلها ولوضم تضربين الى صيغة الماضى لتم بيانه (والثانى) وهو المرفوع المنفصل (انا) وجاء هنا وآنا بمد الهمزة وانا بالتلفظ بالالف المكتوبة فى السعة والضرورة فى لغة بنى تميم وفى الضرورة فى لغة غيرهم فى الوصل ايضا كما يجئ ابدا فى الوقف ولذا كتب وانت ساكن الى هن يعنى ان نحن للمتكلم مع الغير من تثنية المؤنث والمذكر والمختلط وبجماعتهما وللمختلط منهما وانت بفتح التاء للمخاطب المذكر والضمير عند البصريين ان والملحقات به علامات الخطاب على صورة ضمائر الخطاب ونظائرها الحروف الخطابية على هيئة الضمائر المنصوبة للخطاب ومذهب الفراء انه بتمامه ضمير وكذا البواقى من فروعه وقال بعضهم الضمائر ما الحق ان وانما يستقل به الضمير ويستغنى عن كلمة يتصل بها وانت بكسر التاء للمخاطبة وانتما للاثنتين وانتم لجمع المذكر وانتن لجمع المؤنث وهو لمذكر الغائب بفتح الواو ويسكنها قيس واسد ويشددها همدان وهى كهو مطلقا وجاز اسكان هائهما مع واو العطف وفائه ولام الابتداء وذكر فى التسهيل ثم ايضا وشذ مع كاف الجر وفى التسهيل ومع همزة الاستفهام ويجوز حذف الواو والياء للضرورة (والثالث) وهو المنصوب المتصل (ضربنى وانى) بفتح الياء اوسكونها (الى ضربهن وانهن) يريد ضربنا بفتح ما قبل الضمير فى الماضى على خلاف مرفوع هذا الضمير فان ماقبله ساكن وهذا الضمير فى غير الماضى منصوب او مجرور لامحالة ضربك ضربكما ضربكم وربما بكسر كافها بعد الياء نحو يرميكما ويرميكم وبعد الكسرة لم يضربكما لم يضربكم وكذا فى كن ضربك بكسر الكاف ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما هاء المذكر مضموم مع الاشباع اذا كان قبله متحرك بغير كسرة ويسمى ذلك وصلا لانك تصل الى الهاء حرف مد ويسمى ترك الاشباع مع التحريك اختلاسا ويجئ فى لغة بنى عقيل وكلاب الاختلاس والاسكان ايضا فانه سمع عنهم * ان الانسان لربه لكنود * بالاختلاس والسكون ايضا وان كان قبله ساكن

غير الياء ففيه اختلاس الضمة وان كان مكسورا وياء فهو مكسور مع الوصل بعد الكسرة ومع الاختلاس بعد الياء في لغة غير الحجاز وعندهم على الضم كغيره فيقولون لربه بامتناع الضمة وعليه باختلاسها وان كان قبله ساكن حذف جزما نحو نصله اووقف الحرف فالقه جاز الاشباع نظرا الى حركة ماقبله في الحال والاختلاس نظرا الى اصله والاسكان اجراء للوصل مجرى الوقف وورد القراة على الثلثة وحركة الهاء في التثنية والجمعين كهي في الواحد على اختلافاتها واما ميم الجمع بعد الكسر وقبل الساكن فالاقيس فيه الكسر والاشهر الضم وقبل المحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل والاقيس الكسر والوصل هذا كله واما في الوقف ففي جميع الضمائر الاسكان و بعد الضم وقبل الساكن فالاقيس والاشهر فيه الضم وجاء على قلة الكسر لالتقاء الساكنين ومنعه ابو على وقبل المتحرك فالاشهر فيه الاسكان وجاء الضم والوصل وجاء الكسر مع الوصل ايضا اذا كان قبل الهاء كسرة او ياء ساكنة ومنعه ابو على وما عرفت من التفصيل في المتصل للمنصوب يشاركه فيه الضمير المجرور فلا نعيده لك اذا وصل اليه النوبة فعليك بهذا المذكور (والرابع اياى الى اياهن) يريد ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن واختلف فيه فمذهب سيبويه ان الضمير ايا والملحق به حروف على هيئة الضمائر المنصوبة الحقت قرائن على المراد لان ايا مشترك بين المعاني المتعددة ولايخفى ان وضع اللفظ الواحد لمعان كثيرة بعيد والاظهر وضع لفظ على حدة لكل معنى فالاظهر ماقيل ان هذه الالفاظ بكمالها ضمائر الا انه زيفه في نظرهم عدم النظير بين الالفاظ من اسماء يختلف آخرها كافا وهاء وياء وظاهر ان مزيف الاشتراك اقوى ومذهب الخليل والاخفش ان ما يتصل به اسماء اضيف اليه ايا لقولهم اياه وايا الشواب وهو في غاية لضعف اذلا يضاف الضمير وقال الزجاج والسيرافي الضمير هو اللواحق واياسم ظاهر مضاف كاياك بمعنى نفسك فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور لايكون الامتصلا وقال بعض الكوفيين اياعماد الضمير كان في انت وارتضى الرضى هذا الاعتبار وقد يبدل همزة ايا هاء وقد يفتح الهمزة والهاء وفي التسهيل اياك واياك بالتخفيف كسرا وفتحا وهياك بالفتح تخفيفا (والخامس غلامى ولى الى غلامهن ولهن) لانعرف الضمير المجرور المتصل من المنصوب المتصل

الا بتعين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فالضمير مجرور وان تعين كونه ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف فى ضمير الضاربه هل هو مجرور مضاف اليه او منصوب مفعول به قالوا المعانى المقتضية لوضع الضمائر تسعون وتقتضى تسعين ضميرا ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب فهذه ثمانية عشر تضرب بها فى الاقسام الخمسة للضمير تصير تسعين الا انه اسقط اشتراك كل مثنى بين المذكر والمؤنث واشتراك الواحد المتكلم بين المذكر والمؤنث واشتراك المتكلم مع الغير بين المثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث ثلثين ضميرا وبقى ستون هذا ونحن نقول المعانى مائة وعشرون لان المعنى الذى يقتضى التثنية ثلثة الاثنان فى المؤنث والمذكر والمختلط والمعنى الذى يقتضى الجمع كذلك فصار كل من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضرب بها فى الاقسام الخمسة للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين والاكتفاء بالمجاز فى المختلط واشتراك واحد المتكلم بين اثنين واشتراك المتكلم مع الغير بين الستة ستين ضميرا وبقى ستون هذا هو التحقيق الذى افاضه التوفيق جعلته تحفة لكل رفيق هذا اخر ماذكرنا فى الضمائر ونسأل الله متضرعا معرفة مافى الضمائر والتوفيق لكشف السرائر (فالمرفوع المتصل خاصة) حال من ضمير يستتر فى القاموس الخاصة نقيض العامة هذا وكانت التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية وما فى الهندى ان التاء اما للمبالغة اوهو مصدر كالعافية محتاج الى تصحيح النقل والتقييد بالمتصل لان المرفوع المنفصل لايستتر (يستتر) مافى الرضى ان المرفوع لكونه كالجزء من الفعل يحذف كما يرخم المنادى لان فيما ابقى دليلا على ما القى وتبعه الشارحون ليس على ما ينبغى لانه مبنى على عدم الفرق بين المحذوف والمستتر وقدعرفته (فى الماضى الغائب) حال من الماضى لانه المفعول به بواسطة حرف الجراومن فاعل يستتر وهو اوضح ومن جعله صفة الماضى فلم يعرف انه منكر (والغائبة) ولاحاجة الى قيد ماذكره بعض الشارحين وهو اذا لم يسند الى الظاهر لان المقام مقام بيان انه اذا كان ضمير متصل يستتر فى اى مقام لا انه فى اى مقام يكون الفاعل ضميرا وبين المقامين بون بعيد ولم يتنبه ذلك الشارح فقيد كل ما يجوزان يكون فاعله اسما ظاهرا بهذا القيد ولايستتر فى غيرهما من الماضى لااختيارا ولااضطرارا وليس قوله * فلوان الاطباء كن حولى * وكان مع الاطباء الاساة * من استتار

الضمير

الضمير بل من حذف الواو اكتفاء بالضمة وخصه الرضي بالضرورة
واطلقه صاحب التسهيل وحذف الواو اكتفاء بالضمة لالالتقاء الساكنين
كثير (وفي المضارع للمتكلم مطلقا) سواء كان واحدا ومع الغير (والمخاطب)
دون المخاطبة (والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا) وفاعل المضارع
المخاطب والمتكلم من هذه الامور لايكون الامستترا وفاعل البواقي لايكون
الا ظاهرا او مستترا الا اذا تعذر الاتصال فيكون منفصلا ولبس الالف
في التثنية والواو في الجمع ضميرين لان الضمير لايتغير بدخول العامل على عامله
ومن اوضح عدم تغير الضمير بان قال الاترى ان واو يضربون وياء تضربين
لايتغير ان لم ير ان الف يضربان الزيدان وواو يضربون الزيدون
لايتغيران مع كونهما حرفين في هذه اللغة ولايخفى انه فات المصنف من
مواضع الاستتار اسم الفعل مع انه بمعنى الامر يجب فيه الاستتار نحو زيد
هيهات وبمعنى الماضي يجوز فيه الاستتار نحو زيد هيهات والظرف
نحو زيد في الدار ولم يفته صيغة النسبة نحو زيد تميمي فان الفاعل
مستتر فيها لانها داخلة في الصفة (ولا يسوغ المنفصل) لاجل شيء
(الالتعذر المتصل) ولو باعتبار فان الاتصال ربما يتعذر باعتبار دون
اعتبار فيعمل بالاعتبارين ويوهم ذلك انه ينفصل الضمير من غير تعذر
فيجب ان يستثنى ايضا كضمير هو خبر كان فانه يتصل لكونه معمول كان نحو
كنته وينفصل لانه معمول عامل المعنوي في الاصل فيتعذر بهذا الاعتبار
نحو كنت اياه لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر لانقول لو كان
وضع الضمير للاختصار لما جاز ماضربت الااياه مقام ماضربت الا زيدا
لان زيدا اخصر من الضمير المنفصل لان ضمير المنفصل اخصر من المرجع
كثيرا فانك تقول اياهم مكان الوف ذكرت فلما وضع الضمير للاختصار
وصار طريقا مالوفا لايترك فيما اذا كان الظاهر اخصر وذلك التعذر (بالتقدم
على عامله) لان الضمير المتصل بمنزلة الجزء الاخير من الكلمة فلو قدم كان
كتقديم الجزء الاخير من الكلمة على ماعداه من الاجزاء (او بالفصل لغرض)
سوى جعل الضمير منفصلا وقد ضبطه الرضي فقال منها ان يكون الضمير
تابعا نحو اسكن انت فانه فصل بين انت والفعل بمتبوعه حكما لغرض
التأكيد اذ التأكيد لايتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل
حقيقة او حكما ومنه انما ادافع انا فان انا منفصل عن ادافع لانه في معنى ما
ادافع الاانا وفي التسهيل يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما لكن في شرح

المفتاح ان الانفصال بعد انما غير واجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس
ونحو جاء اخوك ولقيت زيدا اياه بجعل اياه بدلا عن زيد ونحو ما زيد جاءنى
ولا انت ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله
وما نبالى اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار* فشاذ لا يقاس عليه* ومنها
ان يلى اما فى نحو جاءنى اما انت او زيد وانت اما اياك او عمرا والغرض افادة
الشك من اول الامر ومنها ان يكون الثانى من مفعولى علمت واعطيت
يورث اتصاله الالتباس بالمفعول الاول نحو الذى علمت زيدا اياه ابوك
والذى اعطيت زيدا اياه عمرا واما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت
اولى والانفصال فى باب علمت فان قلت فالانفصال ههنا ليس للتعذر
قلت مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول الاول يتعذر الاتصال
وينبغى ان لا ينحصر الفصل لغرض فيما ضبطه لان تقديم ما هو اهم على
الضمير لداع ايا كان الداعى يحقق الفصل لغرض وذكر فى التسهيل ان
من الفصل لغرض دخول اللام الفارقة بين المكسورة المخففة وان النافية
على الضمير نحو قوله *ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرنى فلن ازال مطيعا*
ومنه الفصل بالواو بمعنى المصاحبة ولا يخفى انه كما لا بد للفصل من غرض
لا بد للحذف منه وكذا لا بد للتقديم منه فلا وجه للتخصيص ويمكن دفع
وصمة التخصيص باعتبار التقديم والدفع عن الحذف بالاحالة على المقايسة
مقاساة تكلف فى الرضى انما قال اوالفصل لغرض احترازا عن نحو ضرب
زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه
قلت لو كان الغرض تقديم ما الاصل فيه التقديم لكان الفصل لغرض
(او بالحذف) قالوا اى بحذف عامله لانه اذا حذف العامل لا يمكن ان يتصل به
الضمير لا نقول وكذا اذا حذف الضمير لا يمكن ان يتصل بالفعل لانه كما لا يمكن
اتصال شئ بمحذوف لا يمكن اتصال المحذوف بشئ قلت عدم اتصال
المحذوف بالفعل لا يوجب كونه ضميرا منفصلا لان التلفظ بالضمير يوجب
ذكر امر يتصل به لعدم استقلاله فى التلفظ فاذا لم يجد ما يتصل به يصير منفصلا
واما تقديرا المتصل لا يوجب اتصاله فحذف الضمير المتصل كحذف اخر الكلمة
(او يكون العامل معنويا) الظاهر ان يكون جارا ومجرورا ويحتمل ان يكون
مضارعا منصوبا فتأمل وهذا انما يصح على مذهب البصريين الجاعلين
العامل فى المبتدأ والخبر معنويا واما من جعل العامل فى المبتدأ الخبر والعامل

فى الخبر المبتدأ فالواجب ان يقول او يكون العامل مبتدأ او خبرا (او حرفا والضمير مرفوع) جملة حالية صاحبها العامل لايقال ينبغى ان يقول والضمير غير مجرور او منصوب ليلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع محلا كما انه منصوب محلا لانا نقول هو ضمير منصوب اصطلاحا لا مرفوع وان كان مرفوع المحل وهذه مغالطة نشأت من اشتراك لفظ المرفوع وقوله والضمير مرفوع متعلق بحرفا او بكل من المعنوى والحرف والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة و بالنسبة الى الثانى مقيدة يحترز به عن الضمير المنصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا نحو ليته فان قلت اذا كان الضمير مجرورا والعامل حرفا يكون متصلا ايضا فلا يصح التقييد بكون الضمير مرفوعا قلت الكلام فى تعيين مواقع انفصال الضمير المرفوع والمنصوب وقد علم ان الضمير المجرور لا يكون منفصلا ولو قال او بكونه مرفوعا لمعنوى او حرف او مسند اليه الخ لكان اخصر (او بكونه) اى الضمير (مسندا اليه صفة جرت على غير من) الظاهر ما (هى) اى تلك الصفة (له) بان يكون صفة نحوية له او صلة او حالا عنه او خبرا والمراد بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو زيد عمرو تميمية هو فاقتصار الرضى على الثلثة الاول غير معول عليه واخرج بقوله صفة ما اسند اليه فعل جرى على غير من هو له فانه لا ينفصل فيه الضمير وان كان مقام الالتباس على ما فى الرضى لكن فى الهندى انه يتعين الانفصال فى مقام اللبس فينتقض به قصر مواضع التعذر فيما ذكره ونقض ايضا بنحو اقائم انت وجاءنى زيد هو واعجبنى ضرب هو او اعجبنى الضرب هو واعندك هو ولو قال او يكون مسندا اليه صفة لم يجر على من هى له لكان اشمل (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما) الاوضح واحد منهما (مرفوعا) اذ لو كان واحد منهما مرفوعا لم يكن لك الخيار نحو اكرمتك (فان كان احدهما اعرف وقدمته) الاخصر فان كان الاول اعرف (فلك الخيار فى الثانى نحو اعطيتكه وضربيك) ولا يجب الاتصال خلافا لسيبويه و فى الرضى ان الانفصال فى باب خلت والاتصال فى باب اعطيت اولى وان الانفصال بعد الضمير المجرور اولى منه بعد الضمير المنصوب (والا) بان لا يكون احدهما اعرف واخر الاعرف (فهو منفصل) خلافا لمن حكى عنهم سيبويه جواز الاتصال مع تأخير الاعرف وان قال هذا امر قاله ولم يتكلم به العرب وخلافا لسيبويه فانه جوز الاتصال فى صورة مساواة الضميرين اذا كانا غائبين و قال هو

عربي لكنه مكشوف وقاس المبرد خبر الغائبين عليهما ومنعه سيبويه (نحو اعطيته اياك اواياه والمختار في خبر باب كان الانفصال) اختار باب كان على الافعال الناقصة ليتناول صريحا كونه ونظائره قيل انما اختير فيه الانفصال لانه في الاصل خبر المبتدأ وفي الحال شبيه بالمفعول لجوز الوجهان عملا بالجهتين اقول ورجح جهة كونه خبرالمبتدأ لانه كان خبرالمبتدأ حقيقة وليس بمفعول حقيقة ولم يختر انفصال مفعول علمت عنه مع انه مبتدأ في الاصل اوخبر لانه مفعول حقيقة في الحال فرجح جهة الاتصال بكونها حقيقة في الحال (والاكثر لولا انت) لم يقل لولا انا ليكون قوله (الى آخره) شاملا لجميع ما قصده شمولا واضحا ايثارا لذكرما شاع من بين الالفاظ المقصودة وكذا في قوله (وعسيت الى آخره) بالخطاب اوليطابق ذكر ما ذكر معه ولم يبال لخفاء شمول الحكم ضميري المتكلم الذين كانا مبتدأ التصريف الى الآن حينئذ لان وضوح عدم المخالفة و بعدها وظهور عدم وجوب الابتداء بشيء من الضمائر المشاركة في الحكم ازال الخفاء وليس لك ان تجعل عسيت متكلما لانه يبعده لولا انت وعساك كل البعد (وجاء لولاك وعساك الى آخرهما) اختلف توجيههم لهما فنهم من وجه الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل وقال هما ضميران مستعاران الاول مجرور استعير للمرفوع على عكس بك انت والثاني منصوب على عكس ضربتك انت هذا ولك ان تجعل كليهما على عكس ضربتك انت ومنهم من اول لولا بجعله حرف جر كما في بحسبك زيد وعسى منزلا منزلة ليت لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة وزيف الاول بانه لابد للولا حينئذ من متعلق وهو مفقود وزيف الثاني بان لايدخل خبر ليت فلولا كان عسى منزلا منزلته لماقيل عساك ان يخرج كما لايقال ليت زيدا ان يخرج و يمكن دفع الاول بان جعل لولا حرف جر معناه انه منزل منزلته لانه في المآل واقع موقع لام التعليل فان لولا انت لهلكت في معنى لم اهلك لك فخذه فانه في كمال الدقة ودفع الثاني بان في عساك ان يخرج امر بقي معه من اصله ولما كان قد يجيء خبر لعل مع ان تشبيهها بعسى لم يبعد ان يجيء مع لفظ عسى وان نزل منزلة لعل (ونون الوقاية) اى نون هي سبب الوقاية اوالغرض منه الوقاية قالوا الحق بما الحق لوقايته عن كسرة هي اخت الجر فورد عليهم تضرب بين حيث لم يحفظ عن الكسرة واجيب بان كسرته ليس اخت الجر لكونها في الوسط حكما لان الفاعل الذى هو ضمير متصل

كالجزء واورد قل ادعوا ونظائره واجيب بانه عفى لعروضه لكونه يعرض لكلمة مستقلة بخلاف تضربين فالياء لعدم استقلالها كاللازم وفيه ان العروض يؤكد وجوب الاجتناب لانه يقوى اخوتها الجر الذى يخص الفعل واورد دعانى ورمانى حيث لا كسرة حتى يصار عنها بالنون فقيل النون فيهما للمحافظة على الطرد واوقالوا النون لوقاية كسرة هى ما اوفقة الياء ومقتضاها لحقت مؤنتهم (مع الياء) الاولى مع ياء المتكلم لانه يتبادر من اطلاقها ياء الضمير فيشمل ياء المخاطبة (لازمة) لك بقرينة وانت مع النون الخ فافهم (فى الماضى) وقد يقال عساى تشبيها بلعلى وابس حملا على غيرى وقيل على ليتى (والمضارع عريا) المشهور فيه العرى على فعيل من العرى كفعل ولم نجد فيما رأينا من كتب اللغة وانما وجد بالعارى والعريان ولك ان تجعله مصدرا فى موضع الصفة (عن نون الاعراب) اى نونى التثنية وجمع المذكر ولا يرد لا يضربنى بالنون المشددة وان امثاله مؤكدة بالحقيقة وجاء التشديد من قبل الحاق نون الوقاية (وانت مع النون) الظرف حال من ضمير (مخير) اى مع نون الاعراب مخير بين الاتيان بنون الوقاية وحذفها فتقول يضربانى بالتخفيف ويضربانى بالتشديد ويضربانى وقرئ اتحاجونى بالثلثة واختار مذهب الجزولى من ان المتروك فى يضربانى نون الوقاية لان الثقل جاء منه فهو احق بالحذف ونحن نقول لما تقرر فى العقول ان الدفع اسهل من الرفع واما عند سيبويه فالمثبت نون الوقاية لان المعرض للحذف هو نون الاعراب ويرده ان المتروك فى ليتى ولعلى ولدنى ونظائرها نون الوقاية فهو مع الياء احق بالترك لكثرة الشواهد (ولدن وان واخواتها) سوى ليت ولعل بقرينة بيان حالهما ولك ان تجعلهما فى حكم المستثنى وله غير نظير فى هذا الكتاب (مخير) بين الاتيان بها حفظا للهيئات اللازمة لاواخر هذه الكلمات وتركها تحرزا عن الثقل اللازم للاتيان بها قال الرضى اثبات النون فى لدن لازم فى غير الضرورة عند سيبويه والزجاج راجح عند غيرهما سوى الجزولى فانه قال انت مخير والاولى بحاله ان يجمع مع الماضى اوليت وفى التسهيل ان الحذف مع لدن واخوات ليت جائز ومع لعل اعرف (ويختار مع ليت) قال الرضى المشهور اختصاص الحذف بالضرورة قاله سيبويه وغيره (من وعن وقط وقد) كذا قال الجزولى وخص سيبويه الحذف بالضرورة كذا فى الرضى والتسهيل وافق المصنف (وعكسها لعل) لمزيد الثقل باثباتها

فيهافلم يحافظ على هيئة آخرها ورجح ترك المحافظة وقد جاءت مع اسم الفاعل
نحو وليس حاملنى الا ابن حال ونحو ليس الموافينى ليرفدخا ئبافان له اضعاف
ماكان املا * ويحتمل كونها تنوينا وجاءت فى الحديث مع اسم التفضيل نحو
غير الدجال اخوفنى عليكم اى اخوف مخوفاتى وقد يحذف مع نون جمع
المؤنث نحو يسوء الغاليات اذا قلينى (ويتوسط) يحتمل الزمانى والمكانى
وخصه بالمكانى قوله (بين المبتدأ والخبر) لكن الاعذب ويدخل وقد نبه
بقوله (قبل العوامل وبعدها) على ان المراد بالمبتدأ والخبر الحقيقيان والمجاز بان
لان مدخل النواسخ يسميان مبتدأ وخبرا باعتبار ما كان والمصنف ممن
يجوز ارادة المعنى الحقيقى والمجازى معا بجهتين مختلفتين ومن لم يجوز ايضا
لايرد هذا التركيب لارادته بالمبتدأ مثلا معنى مجازيا يشمل افراد الحقيقى
وغيرها ويسميه عموم المجاز (صيغة مرفوع منفصل) ظاهره انه اختار
مذهب الخليل انه حرف على صورة الضمير اذ لايقال للضمير ويحتمل انه
اراد انه لايتعين كونه ضميرا او حرفا والمتيقن انه على هيئة الضمير او اراد عبارة
يجتمع فيه مذهب الخليل وبعض العرب فتأمل (مطابق للمبتدأ) دون
الخبر فيقال الزيدان هما الحسن غلامهما ولايقال هو الحسن غلامهما
وينبغى ان يفسر المطابقة ولايطلقها لان المتبادر منه المطابقة فى التعريف
والافراد والتذكير واضدادها والمقصود هنا المطابقة فى التكلم والخطاب
والغيبة ايضا ولاينتقض بقوله * وكائن بالاباطح من صديق رآنى لو اصبت
هو المصابا * لانه مأول برأى مصابى (ويسمى فصلا) لم يذكر تسميته عمادا لانه
كناية على مذهب البصريين فلو قال وعمادا لاوهم انه كذلك عند البصريين
(ليفصل بين كونه نعتا وخبرا) خص هذا الحكم ببيان وجهه مع انه ليس
من دأبه ليفيد ان المختار عنده فى وجه التسمية هذا الوجه الذى ذكره
المتأخرون دون الذى ذكره سيبويه والخليل انه يسمى فصلا لفصله المبتدأ
عن الخبر واخراج الخبر عن ان يكون تتمة له وقال الرضى مآل الوجهين واحد
الا ان تقريرهما احسن وفيه بحث لان وجه تسمية الخليل يوجد فيما اذا كانا
مخالفى الاعراب وفيما اذا كان المبتدأ ضميرا لان تتمة الشئ لايلزم ان يكون نعتا
بل يشمل المنصوب بالمدح والترحم والبدل بخلاف هذا الوجه وكأنه رجح
المصنف هذا الوجه لانه يفيد تخصيص الخبر بكونه معرفة او افعل من كذا
لتنزيل افعل من منزلة المعرفة ووجههما يعم كل اسم ونحن لم نرد انه بيان

وجه التسمية بل انه مشعر به اذ قوله ليفصل علة للتوسط لا لقوله يسمى
لان اللام لام الغرض ولا يحتمل ان يكون غرض التسمية ووجه الفصل
انه لايدخل بين النعت والمنعوت على ما قيل وانه لايفارق التأكيد ومن مجازه
النسبة الخبرية دون الوصفية على ما نقول (وشرطه ان يكون الخبر معرفة
اوافعل من كذا) هذا ماقضى به تتبع سيبويه و بعضهم زاد عليه الفصل
المضارع نحو* مكر اولئك هو يبور* وجعله فصلا دون مافى قوله * انه هو
امات واحيى* تحكم وقيل يدخل بين المبتدأ المعرفة ومايمتنع دخول اللام
عليه وان كان نكرة وقيل يجئ قبل المضاف المعرفة نحو* انى انا اخوك* وقيل
يجئ قبل العلم ايضا نحو انى انا زيد وقيل يجئ بين نكرتين لايصح دخول اللام
عليهما نحو مارأيت احدا هو خير منك واجاز الجزولى وقوعه بين نكرتين
هما اسما تفضيل نحو خير منك هو خير منى وقال الرضى كل هذه دعاو والمعول
ماذكره سيبويه (نحو كان زيد هو افضل من عمرو) قيل لم يمثل بما هو بين
المبتدأ والخبر المعرفة لانه لاصالته وكثرته استغنى عن التفصيل ونحن نقول
غرضه من التمثيل توضيح الفصل وتوضيح الفرق بين هذا المذهب ومذهب
بعض العرب وهذا الغرض يترتب على مثال يخالف ما بعد الفصل ماقبله
اعرابا (ولاموضع له عند الخليل) لانه حرف فى قالب الضمير على نحو حروف
الخطاب(و بعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره) بنصب خبره فيكون
عطفا على ثانى مفعولى يجعل وما بعده على اولهما وفرق بين قولنا جعله
العرب مبتدأ و بين قولنا جعله النحوى مبتدأ فمعنى الاول انه يستعمله بحيث
يكون من افراد المبتدأ و معنى الثانى انه يصفه بكونه مبتدأ ومن لم يفرق
بينهما قال معناه ان العرب يستعمله بحيث يحكم النحوى بكونه مبتدأ والا
فالعرب لاتعرف المبتدأ والخبر فان قلت اذا جعله العرب كذلك لم يكن فصلا
لان ما بعده خبره لاخبر ما قبله ليكون فصلا بين كون ما بعده خبرا لما قبله
وكونه نعتا له بل لم يكن فرق بين قولنا زيد هو القائم و زيد هو قائم قلت
المقصود بالخبرية فى زيد هو قائم هو الجملة وفى زيد هو القائم هو القائم الا انه
صار الخبر بحسب الصورة هو القائم ونظيره يا زيد الرجل فانه فرق بينه
و بين يا زيد العاقل وتفطن وكن على بصيرة فان امثاله فى كتابنا هذا ليس
لذى فطنة بيسيرة وقد وقع بعض القراآت بهذه اللغة فقرئ * ان ترن انا اقل *
برفع اقل* ولكن كانوا هم الظالمون* وجاء فى الحديث* كل مولود يولد

على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه و ينصرانه * واول بثلاث تأ ويلات يستغنى الفطن باشارة عن تفصيلات و بتقدم المرجع كاثنا (قبل الجملة) الخبرية (ضمير غائب) باضافة الضمير الى الغائب (يسمى ضمير الشان) عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ولواكتفى بالضمير لفسره قوله يفسر بالجملة لان المفسر من بين الضمائر هو ضمير الغائب لاغير ولايبعد ان يقال اشار بذكر غائب الى وجوب افراده الا انه يوهم وجوب تذكيره وليس كذلك لاختيار تأنيثه اذاوليه مؤنث او مذكر شبه بمؤنث نحو انها قمر جاريتك اوفعل فيه علامة تأنيث نحوانها تخرج هند اوخرجت على ما فى التسهيل واذاكان فى الجملة مؤنث هى عمدة لم يتنصب نحوهى هند قائمة بخلاف هى كان القرأن معجزة وانهااى المعجزة القرأن على مافى الرضى (يفسر بالجملة) تكون (بعده) بلافصل كما هوالمتبادر وتكون مذكورة بجزئيها خلافا للكوفيين فى جواب حذف احد جزئيها وفى جواز تفسيرها بمفرد مأول بجملة فيجوزون ظننته قائما زيد على ان يكون ضمير ظننته للشان و قائما زيد مفعولا ثانيا مفسرا له وانما وضع الظاهر موضع المضمر ليتأتى وصفه بقوله بعده تأكيدا لوجوب تقديمه على الجملة وعدم جواز الفصل ولايؤكد ولايبدل فيه والجملة تكون اسمية ان كان الضمير مبتدأ واذا دخله الناسخ تكون اسمية وفعلية نحو * انها لاتعمى الابصار (و يكون منفصلا ومتصلا مستترا و بارزا على حسب العوامل نحو هذا زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف) توهم ان حذفه مرفوعا غير ضعيف وليس كذلك بل غير جائز اصلا فالواضح و يمتنع حذفه الا منصوبا فانه يجوز على ضعف (الا مع ان اذا خففت فانه لازم) اى يلزم حذفه مع ان المخففة المفتوحة ولايستلزم منه ان اسم المخففة المفتوحة لايكون الا ضمير الشان لزوم حذفه مع المخففة لايستلزم ان لايكون اسمها غير ضمير الشان المحذوف والمقصود ذلك ومثال الحذف فى الضعيف ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء فانه فى تقديرانه من يدخل لان النواسخ لاتدخل الاسماء الشرطية كذا قالوا ولايخفى ان القول بحذف ضمير الشان على ضعف ليس باهون من القول بدخول الناسخ على الاسم الشرطى على ضعف (اسماء الاشارة) هو بحسب مفهومه اسماء موضوعة للاشارة وليس كذلك اصطلاحا فاحتيج الى تعريفه بما يبين انه فى الاصطلاح يراد به ما هو اسم

المشار اليه فقال (ما وضع لمشار اليه) والمتبادر من الاشارة الحسية والمعارف
كلها وان كانت موضوعة للمشار اليه الا ان ماعداها موضوع للمشار اليه
بالاشارة العقلية فخرج عن التعريف بالتبادر من المشار اليه والاعتماد
فى معرفتها على تعدادها دون التعريف لان معرفة خصوص الموضوعات
لايمكن بالتعريف (وهى ذا للمذكر) المقصود تعدادها وقوله للمذكر
معترضة اى هو للمذكر والمراد اختصاصه بالمذكر والتقدير كأن للمذكر
ولبس المعنى موضوع للمذكر لانه ليس بمجرد المذكر موضوعا له بل المذكر
القريب وهكذا نظائره وربما يقال اراد موضوع للمذكر واعتبار القرب
مذهب غيره ولذا اسنده الى الغير فقال ويقال ذا للقريب الخ (ولمثناه) عطف
على قوله للمذكر ولذا قدم ليكون اقرب الى المعطوف عليه (ذان) عطف على
ذا عطف معمولى عاملين غير مختلفين على معمولين لهما فان العامل
فى المعطوف عليه الابتداء فى مبتدئه وفى المعطوف الابتداء فى مبتدئه والمراد
ضبط اسما الاشارة العامة بقرينة واما ثمه الخ فلا يرد انه خرج من عدة ثم وهنا
وهنا واصل ذا فى الاصح ذى كفرس بياتين فحذف لامه واعل عينه وقيل
كفلس فحذف عينه كما حذف عين سه ورجح الاول بكثرة حذف اللام وقيل
الالف زائدة والام يحذف فى المثنى بل يرده الى اصله وقيل لم يرده فرقا بينه
وبين المتمكن من نحو فتيان وذات مختص بمحل الرفع (وذين) مختص بمحل
النصب والجر ولهذا قيل التثنية معربة واعتذر عن اعرابه مع قيام علة البناء
بان المثنى لم يفرق فيه بين العاقل وغيره بخلاف الجمع فلم يفرقوا بين تثنية المبنى
والمعرب فى الاعراب واجرى الكل مجرى واحد كما هو شانه وقيل لاوجه
للاعراب مع قيام علة البناء فللمثنى صيغتان موضوعتان والالف والياء
من مقتضيات الوضع دون التركيب كاختلاف صيغ المضمر فى المرفوع والمنصوب
والمجرور وعليه الاكثرون واختاروه وان كان تكلفا لان فيه ترجيح جانب
المعنى على اللفظ (وللمؤنث) عشرة الفاظ ذكر المصنف تسعة منها وهى
(تا) قلب ذال ذا تاء فرقا بين المذكر والمؤنث اذ العادة هى الفرق بينهما التاء
فلذا جعل فيما بين العشرة اصلا لانه لاخروج فيه عن العادة (وذى) بقلب
الف ذا ياء فرقا بين المذكر والمؤنث بالياء التى هى علامة تأنيث فى تضربين
(وتى) مبالغة فى الفرق (وته وذه) بسكون الهاء فى الوقف وفى الوصل
ايضا اجراء للوصل مجرى الوقف وبكسرهما من غير وصل الياء وكانه اراد

بكتابتهما كلتا اللغتين واكتفى بالاعجام (ونهى ونهى) باشباع كسرة الهاء والياء الحاصل بالاشباع لايكتب كالواو الحاصل به فيكتب ضربه وبه وكانه خص اسم الاشارة بكتابتهما تقليلا لاشتراك كتابة ته وذه والعاشر ذات وكانه لم يذكرها لقلتها (وللمثناه تان وتين) لم يبين من بين الفاظه الاتا (وللجمعهما اولاء مدا وقصرا) فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فيلتبس بالى حرف جر فيكتب واو بعد الهمزة للفرق وحملوا اولاء عليه وقد ينون الهمزة افادة للبعد بايراد علامة التنكير الموجب للابهام المناسب للبعد وقد يشبع ضمة همزة اولاء وقد تقلب همزته بالهاء وقد يبنى على الضم واما هولاء على وزن فعلاء فليس بلغة اخرى بل هو مخفف هولاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا واسكان الواو لثقل الضمة عليها (ويلحقها حرف التنبيه) يريد به ها لاشتهار اختصاص اما والا بالجمل واستعمل الالحاق لعروض الهاء للكلمة لا للاتصال بالاخر ولم يحترز عن الالتباس لاشتهار هذا فلايتوهم ذا ها فان قلت نحن نجعل تلحق على صيغة المؤنث ونعتبر فيها ضمير الاسماء الاشارة ونجعل ها اسما لحرف التنبيه لاضمير الاسماء الاشارة وحرف التنبيه منصوبا بيانا لها فيستغنى عن الاعتذارين قلت فليمنعك عنه اتصال كلمة ها بيلحق فى الكتابة لاخلوها عن الهمزة لانه ذكر السيد المحقق فى حواشى الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد يزاد فى اخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد واكثر ما يلحق فى المشار اليه للقريب وقد يلحق للمتوسط ولا يلحق للبعيد فيجتمع مع الكاف دون اللام ويفصل بين ها واسم الاشارة بانا واخواته كثيرا نحو ها انتم اولاء ها انتم هؤلاء جادلتم فها دخل على اولاء وها الثانية اعادة للاولى فانها ربما تعاد بعد الفصل تأكيدا (ويتصل بها حرف الخطاب) وهو ك كما كم ك كما كن والدليل على حرفيته عدم وقوع الظاهر موقعها مع عدم دليل الاسمية ولذا حكم باسمية المستتر فى افعل مع عدم وقوع الظاهر موقعه ويتصل من اسماء الافعال بحيهل والنجا بمعنى الامر بالاسراع ومن غيرهما بلى وابصر امرا من الابصار وانظر امرا من النظر وكلا وليس ونعم فعل مدح وبئس وحسب وارايت بمعنى اخبرنى (وهى) اى حرف الخطاب (خمسة) مضروبة (فى خمسة) هى كلمات اسم الاشارة انث الضمير الراجع الى حرف الخطاب واسم العدد المحمول عليها لانها كلمات وما قيل انه لتأنيث الحرف ففيه ان المؤنث حرف الهجاء

صرح به الصحاح ويؤيد ما ذكرنا قوله فى خمسة مع انهما عبارة عن اسماء
الاشارة وكون حرف الخطاب خمسة بين انما الكلام فى كون اسم الاشارة
خمسة فقيل هى خمسة انواع لا خمسة كلمات لظهور انها اكثر من ذلك وفيه
ان مدار كون الانواع خمسة اما المعنى وهى ستة واما اللفظ فهو اكثر فالصواب
ان الالفاظ المستعملة منها مع تلك الخمس خمس لا محالة اذ لا يستعمل من المؤنث
مثلا الا واحد مع تلك الخمسة ولا يستعمل اكثر منه فهى خمسة وعشرون
لفظا الا ان بعض الالفاظ يتبدل ولا يتقرر (فيكون خمسة وعشرين وهى
ذاك الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقى) وفى الصحاح ولا تقل ذيك
فانه خطأ وانما يقال تيك ولم يوثق قوله فقال الزمخشرى بعده وذيك وكذا
المالكى ولما كان فى اسماء الاشارة المعدودة تفصيلا فانه وعرفه بمساعدة التتبع
اراد تفصيله مع الاشارة الى تلك المساعدة قال (ويقال) اى يقول العرب
(ذا) حال كونه (للقريب) وقال الرضى اشار الى تردده فى هذا الفرق وانه
لا يتخذه مذهبا فاسنده الى الغير ولا يخفى ان الشايع فى الاسناد قيل ويقال
شايع فى ماقبلنا (وذلك للبعيد) قدمه على قوله (وذاك للمتوسط) لان التوسط
حالة تتحقق بالاضافة الى القرب والبعد هذه نكتة عامة لتقديم البعيد على
المتوسط وله هنا نكتة مخصصة وهى ان كون هذا المتوسط مختلف فيه والمتفق
هو القريب والبعيد فجمعهما لاتفاقهما فى ذلك وتقديما للمتفق عليه على
المختلف فيه وذلك لانه قال الرضى لا ارى بينهم اختلافا فى اختصاص بعضها
بالقريب وبعضها بالبعيد الا ان بعضهم نفى الواسطة وبعضهم اثبت
المتوسط وكذا الحال فى حروف النداء هذا فنقول ولك ان تقول قوله ويقال
اشارة الى التردد فى هذا المذهب ليرجح نفى الواسطة عنده يؤيده انه لم يتعرض
فى حروف النداء الا للقريب والبعيد (وتلك) الحق اللام بكلمة تى فحذف
الياء للساكنين وانما خص بالذكر تلك لمخالفته ذلك فى ابقاء اللام على السكون
وحذف الياء لثقل الياء مع الكسرتين واما ذلك فدفع التقاء الساكنين
بتحريك اللام بالكسر على ما هو الاصل لانتفاء الثقل ولم يتعرض لتالك بفتح
التاء مخفف تالك لان دفع التقاء الساكنين بحذف الالف قليل ولك ان تجعل
تلك لهما بالاجمام (وذانك وتانك مشددتين واولالك) ممدودا اذ لو كان
مقصورا لكتب بالياء الا انه حذف همزة الممدودة لانه ربما يقصر على ما فى
التسهيل (مثل ذلك) واما مخففتين فملومتان من ذلك وتكلموا فى تشديدهما

فقيل الاصل ذان لك بجعل اللام نونا وادغم وهذا خلاف الاصل من وجهين
احدهما انه لايدغم مع سكون الثانى وقد عرفت ان اللام ساكنة تكسر لالتقاء
الساكنين وثانيهما ان الادغام يكون بجعل الاول كالثانى وهنالك الامر
بالعكس وقيل اللام كانت قبل النون وهو خلاف الاصل من وجهين احدهما
دخول اللام فى الاخر وثانيهما الفصل بين نون التثنية والفه باللام وقيل
التشديد عوض عن الف المفرد ولو كان عوضا عن اللام لم يصح هذان
وقدجاء وفيه انه ح ينبغى ان يكون ذانك للمتوسط كذلك وقد يقال من لم يجعل
النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية
سواء فى القريب والبعيد والمتوسط وقدجاء ثانيك وذانيك بابدال النون
ياء قال الرضى لايتصل اللام فى صيغة الجمع الا بالمقصور مع ان الممدود اشهر
وهو يدل على ان اولالك مقصور وفيه مامر انه لوكان كذلك لكتب بالياء
فالاوجه انه لايتصل الا مع ترك الهمزة سواء اتصل المقصور والممدود المحذوف
الهمزة (واما ثم) فللمكان البعيد فلذا لايتصل به الكاف (وهنا) وهو لازم
الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن اوالى لاغير ويقال هناك للمتوسط وهنالك
للبعيد (وهنا) مشددة بالفتح وهو الافصح والكسر كهنالك (فللمكان
خاصة) واستعمال هنا وهنالك للزمان على سبيل التجوز وكذلك هنابالتشديد
(الموصول) الموصول الاسمى بمعنى الموصول بغيره لانه لايصير جزء الامع
غيره والموصول الحرفى بمعنى الموصول به غيره فان غيره لايصير جزء الابه فان
الجملة فى اعجبنى انك ضربت لاتصير مفعولا بدون ان و فى اعجبنى ان ضربت
لايصير ضربت جزء بدون ان ولم نقل ان الحرف المصدرى لايصير جزء
بدون مادخل عليه حتى يكون تسميته موصولا كتسمية الموصول الاسمى
لانه وان كان حقا لايوجب تخصيص الحرف المصدرى بالموصول من بين
الحروف اذ ما من حرف يصير جزء بدون مايتصل به فاحفظه فانه دقيقة
بديعة من ثمرات التوفيق والتعريف للمعنى الاصطلاحى للموصول بالمعنى
اللغوى للصلة كما صرح به المصنف فلا دور كالوار يد بهما اللغويان اذلا جهل
فى الموصول اللغوى الا باعتبار مبدأ الاشتقاق فاذاعرف بالمبدأ كان تعريفا
للمجهول بنفسه وكالوار يد بهما الاصطلاحيان فان الصلة الاصطلاحية
جملة مشتملة على عائد الى الموصول ولاطريق الى معرفتها بدون تعقل
الموصول وذكرها يغنى عن ذكر العائد وانما قلنا لادور لان محصل التعريف

ان الموصول اصطلاحا مالا يتم جزء الابما يتصل به وعائد اليه قال المصنف
بعد تصريحه بان المراد بالصلة اللغوى انما قلت بصلة ولم اقل بجملة
جريا على اصطلاحهم ففهم منه الرضى ومن تبعه انه اراد به ان ذكر الصلة
الاصطلاحية فاعترضوا عليه بانه وقع فيما فر منه من تعريف الشئ بما يتوقف
عليه وتناقض حيث نفى كون التعريف بالصلة الاصطلاحية والتزمه وهو
برئ عما فهموا لانه اراد انه عرف الموصول بما لايتم جزء الابصلة ولم يعرفه
بما لايتم جزء الا بجملة جريا على اصطلاحهم على وضع الموصول لهذا
المفهوم فجاء بمصطلحهم بعينه لا بما يساويه وان صح ثم قال وفسرت الصلة
بعد بقولى وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال قال الرضى فقد اعترف بان
فى نفس الحد اشكالا من دون التفسير ولايرد ان المراد بالاشكال الاشكال
فى تعريف الصلة لانه لايعرف بدون معرفة الموصول مراده عرفت الصلة
بعد تعريف الموصول ليرتفع الاشكال فى تعريفه كما يفصح عنه قوله بعد
(مالايتم جزء) نبه بقوله جزء على امتيازه عن الحرف فانه مالايتم دلالة
وليس الموصول مالايتم دلالة بل ما لايتم جزء لان جزء الكلام انما يتم بافادة
المراد منه لا بمجرد الدلالة والموصول وان تم دلالته لكون المراد منه فى غاية
الابهام لتعدد مايصلح ان يراد به فهو كلفظ المشترك فقد دخل فى التعريف
المشترك وخرج بقوله (الابصلة) لكن يدخل فيه بعد ضمير الشان فخرج
بقوله (وعائد) وهذا تقرير يدفع بفوائد قيود التعريف وما ذكر الى الآن
ان قوله وعائد احترازعن الامور اللازمة الاضافة الى الجمل ولاوجه
لاقتصارهم على الاحتراز عن الامور اللازمة الاضافة الى الجملة بل يحترز به
عن كل لازم الاضافة اذا المراد بالصلة اللغوية واذا اريد بالصلة اللغوية اندفع
مايتوهم ان العبارة دلت على ان العائد خارج عن الصلة لامحالة مع انه لاريبة
فى دخوله فى الذى قام بل التحقيق يحكم بدخوله فى كل صلة اذ الصلة مجموع
الجملة المذكورة بعد الموصول فالصواب ما لايتم جزءا الابصلة مشتملة على
عائد لان العائد داخل فى الصلة الاصطلاحية دون اللغوية (وصلته جملة
خبرية) الاولى والصلة جملة خبرية لئلا يتوهم ان الصلة اعم وانما خص
للاضافة الا ان يقال الصلة فى الاصطلاح قدر مشترك بين صلة الحروف
المصدرية وصلة اسم الموصول وصلة الحرف المصدرى لايلزم ان تكون
خبرية عند الاكثر وجاز امرتك ان قم بلاحاجة الى تقدير امرتك بان قلت لك قم

كما هو عند البعض هذا وعندى ان ان فى هذا المثال تفسير لما فى معنى القول فالبال بمعزل عما فيه انطباقتان (والعائد ضميرله) وفى التسهيل او خلفه وذكر فى حواشيه مثالاله هو قول ابوسعيد الذى رويت عن الخدرى فان الخدرى اسم ظاهر وضع موضع الضمير وجعل خلفه والضمير غائب لان الاسماء الظاهرة كلها غيب لكن يجوز ان يعدل عن الغائب الى المتكلم اذا كان الموصول اوموصوفه خبراعن المتكلم نحو انا الذى قلت ذهابا الى جانب المعنى والى المخاطب اذا كان خبرا عن المخاطب نحو انت الذى قلت ومنه قول على رضى الله تعالى عنه انا الذى سمتنى امى حيدرة لكن هذا اذا لم يكن الموصول اوموصوفه مشبهابه فانه يتعين الغيبة نحو انا حاتم الذى وهب المئين وللمبالغة وفى كونه مخالفا للقياس قال المازنى لولم اسمعه لم اجوزه وقال الشيخ عبد القاهر لولا اشتهار مورد هلرددته واذا كان ضميران جاز المعاملة بكل منهما على خلاف الاخر نحو انا الذى قلت وضرب زيدا واما اذا كان الموصوف بالموصول او الموصول مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب فلا يجوز الا الغيبة نحو الذى قال انا اذ فى الذى قلت اغناء عن الاخبار بانا (وصلة الالف واللام اسم فاعل اومفعول) يعنى اسم فاعل مع متعلقاته من الفاعل والمفعول وغيره وكذا اسم المفعول فهذا ليس بمستثنى من قوله وصلته جملة خبرية بل بيان بجملة خص بهاصلة الالف واللام خلافا للمازنى والاخفش فانهما انكرا الالف واللام الموصولة وجعلا الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول ايضا حرف تعريف كاللام الداخلة فى الصفة المشبهة فانه حرف تعريف اتفاقا وجههما اجراء الاعراب المقتضى لمادخل على المحلى باللام على الصفة فلو كان اللام اسما موصولا لكان الاعراب حقه ولايجرى على الصفة وتمسك الجمهور لعمل اسم الفاعل معه فلولم يكن اسم الموصول لم يعمل واجاب المازنى بانه معتمد على موصوف محذوف ورد بانه لايعتمد الاعلى الموصوف المحذوف ذوى الدلالة عليه والالماامكن الرد على الاخفش بصحة ضارب زيد عمرا لانه ايضا معتمد على موصوف محذوف قال الرضى الخلاف فى اللام التى لم تكن للعهد واما اذا كانت له كما جاء فى جاءنى ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام فى حرفيتها وفيه نظر لان هذا انما يتم لولم يكن الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجرى فى الموصول ومن المسائل الغريبة المتعلقة بهذا المقام انه يجوز مررت بالرجل القائم ابواه لاالقاعدين

ولم

ولم يجز مررت بالرجل القائم ابواه لاالذين قعدا وفرق الرضي بينهما بفرق ظاهري وهو ان الضمير مستتر في القاعدين بارز في قعدا والموصول مختف في الاول ظاهر في الثاني وتوضيحه ان اختلاف الضمير والموصول والموصوف والموصول الذى هو صفة غير ظاهر في الاول ظاهر في الثاني فلم يستقبح الاول واستقبح الثاني ولايخفى ان مرجعه الى اعتبار نحوى والتحقيق ان الصفة للرجل في القاعدين هو اللام وضميره راجع الى ابواه فهو في معنى لاالرجل القاعد ابواه بخلاف اللذين قعدا فان الصفة هو الذين ولايصح ان يجرى على الرجل بوجه نعم لوقيل لاالذى قعدا بارجاع ابواه لم يبعد فيكون مآل المعنى لاالذى قعد ابواه واعلم انه قال الجمهور انه لاحظ للصلة من الاعراب وزعم بعضهم انه صفة للموصول ومعرب باعرابه وليس بشئ لانه يلزم وصف المعرفة بالجملة وجعل الجملة ذا محل من الاعراب مع انه لايصح وضع المفرد موضعه وكانه اوقعه فيه اعراب اسم الفاعل واسم المفعول باعراب الموصول وعملهما بالاعتماد عليه (وهى الذى) اجمع البصريون والكوفيون ان اللام الاولى حرف تعريف زيدت حتى لايكون وصف المعرفة به كوصف المعرفة بالنكرة لانه في حكم الصفات المشتقة في وقوعها اوصافا بلاضنة وشئ من الاوصاف لايكون معرفة بلا اداة تعريف واللام الثانية من اصل الكلمة وكذا الياء عند البصريين واللام زائدة عند الكوفيين ليفصل بين لام التعريف والذال الساكنة اذ الموصول هو الذال الساكنة في الاصل ثم كسرت ثم اشبعت ولايخفى ما ذكره الكوفيون مما لايجلبه مناسبة فضلا عن شاهد لحق بان هجر وقد يشدد ياؤه مكسورة ومضمومة ولااختلا فهما بالكسر والضم حكم الجزولى بانه معرب كاى وذلك وهم وقد يحذف ياؤه اكتفاء بالكسر وقد يحذف الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس للاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه ولذا قال الاندلسي لعل الوجوه الثلثة من ضرورات الشعر اذ للشاعر التشديد وحذفت الياء اكتفاء بالكسرة ثم حذف الكسرة ايضا فالم تسمع تلك الوجوه في السعة لايحكم بانها لغات في الذى وقد جعل الكوفيون الذى حرفا مصدريا فيقال اعجبني الذى ضربت بمعنى ضربك وموصوفة بمعرفة اوشبهه مما يمتنع دخول حرف التعريف عليه نحو مررت بالذى مثلك (والتى) للمؤنث كالذى للمذكر في جميع ماسمعت وكان القياس كتابة المشدد فيهما لامين الا انه خرج الموصول

عن القياس لتنزيل لامه منزلة جزئى كلمة ادغاما للزوم لام التعريف ثم كتب
اللذين بلا مين للفرق بينه و بين الجمع وحمل اللذان وتثنية التى عليه وكتب
اللاؤن واللاتى واللواتى واللائى واللاء واللا بلامين اذ لو كتب الا بلام
واحد لالتبس بالا فحمل عليه البواقى (واللذان واللتان) بالالف والياء
وقد يشدد نونا هما وهو خارج عن القياس وقد يحذف فان استطالة بالصلة
وقد جاء فى غير الافصح التزام الالف فيهما (والاولى) كالعلى واللائى واللاء
واللائين مطلقا او نصبا وجرا واللاؤن رفعا واللائى قليلا (والذين)
مطلقا اونصبا وجرا واللذون رفعا لجمع المذكر وقيده التسهيل بالعاقل وجاء
ذين لكنه لغة من قال لذى ولتى واذان واتان ولاتى وقد يقال جاء الذى
بحذف النون تخفيفا وهو قول بالاحتمال لجواز ان يكون اطلاقه على المتعدد
لتأويله بالجمع والقوم لا لانه الذين محذوف النون ولا يوجه الذى كانوا لصحة
ان يقال الجمع الذى كانوا كما يصح ان يقال الجمع الذى كانو الافراد اللفظ وتعدد
المعنى (واللائى) بالهمزة لجمع المؤنث كثيرا لحمله فى كلام المصنف على انه
لجمع المؤنث اصلح (واللاتى) بالتاء وكذا (واللواتى) وجاء الاكتفاء بالكسر
فى الثلث وحذف الياء والتاء معا فى الاخير واللواء واللاآت مكسورا ومعربا
اعراب مسلمات وقل الاولى فى جمع المؤنث (ومن) لما يعقل الا ان يتجوز (وما)
فى الغالب لما لا يعقل واصفات من يعقل وللمبهم امره يستوى فيهما الستة
(واى) للمذكر والمؤنث مفردا اوغيره مضافا الى المعرفة لفظا وتقديرا (واية)
للمؤنث مطلقا قال الاندلسى التأنيث فى اى شاذ موصولا كان او استفهاما كما شذ
فى كلتهن وخيرة الناس وشرة الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها وذلك
اشذ من التأنيث وعند الكوفيين انه لا يعمل فيه الا المستقبل ولما نازع فيه
الكسائى منازع فى ذلك امر الكسائى الى ان قال خصمه استحييت منك يا شيخ
وانه يجب تقديمه على عامله (وذو الطائية) احترز عن ذو بمعنى صاحب فانها
تعم القبائل وفيه اربع لغات الاولى استواء الستة فيه مع البناء والثانية للمذكر
مطلقا ذو وللمؤنث مطلقا ذات مضمومة والثالثة ان يقال لجمع المؤنث ذوات
مضمومة وذات للوحدة و تثنيتها وللمذكر مطلقا ذو والرابعة تصريفها
تصريف ذو بمعنى صاحب واعرابه اعراب ذو (وذا بعد ما للاستفهام) لم يرد به
ان ذا بعد ما للاستفهام موصولة لا غير حتى يتجه انه يشكل بقولك ما ذا
استفهاما عن المشار اليه بل انه قد يكون بعد ما موصولة كما انه بعد من وما واى

من الموصولات بهذا المعنى ولذا اطلقه ولم يقيده بما قيده صاحب التسهيل حيث قال وذا غير ملغى يعنى غير زائد ولا مشار به بعد استفهام بما اومن نعم ينبغى ان لا يقتصر على ذكرنا ومذهب الكوفيين ان اسماء الاشارة كلها تكون موصولة من اشتراط الاستفهام (والالف واللام) لم يقل اختلاف فى ان الموصول هل هو الالف او اللام او كلاهما كما اختلف فى حرف التعريف والظاهر انه لا فرق بينهما وتخصيص الاحتمالات بحرف التعريف تحكم والالف واللام مفرد اللفظ مذكره فان عنى بهما متعدد او مؤنث يجوز رعاية اللفظ كما يجوز رعاية المعنى فيقال الضارب للمؤنث والاثنين والثلثة كما يقال الضاربة والضاربان والضاربتان والضاربون والضاربات لكن اذا عرضه جانب المعنى بموصوف او بخبر اوغيره تعين فلا يقال الزيدان الضارب ولا الضارب جاءت لخفاء اسمية اللام والعائد المفعول يجوز حذفه لا خفاء فى ان جواز الحذف مع القرينة اذ لا حذف بدونها ولذا لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان فى الجملة عائدان اذ بحصول الربط باحد الضميرين يخفى حذف الاخر فى قولك الذى ضربته فى داره زيد ايهما يحذف لا يعلم انه ضمير الموصول لغناء الموصول عنه بالاخر فلذا لم يحتج المصنف الى تقييد الحذف بما اذا لم يتعدد الضمير كما قيده غيره ولهذا ايضا لا يجوز حذف عائد الالف واللام لخفاء موصوليته فلا يتنبه السامع لموصوليته لولا الضمير العائد اليه فضلا عن ان يتنبه بحذف ضمير اليه ولذا استغنى عن تقييد العائد المفعول بما اذا لم يكن عائدا الى اللام كما قيده غيره وفى بعض الشروح لم يقيده بما اذا لم يتعدد لان العائد معرف بتعريف عهدى اى العائد الذى لا يتم الموصول بدونه وفيما تعدد لبس لنا عائد يتم بدونه ولا يخفى انه مع خروجه عن مفهوم العبارة ليس بشئ لانه لو لم يكن فيما تعدد الضمير عائد لا يتم الموصول بدونه لم يكن ذلك الموصول داخلا فى التعريف ويفسد التعريف والمراد بالمفعول اعم من المفعول المحض ومما كان مضافا اليه صورة ومفعولا معنى نحو الذى زيد ضارب به انا صرح به التسهيل ولم يقل والعائد المنصوب يجوز حذفه لانه ينتقض بالذى انه زيد قائم فانه لا يجوز حذفه وقد فاته قيد اخر ذكره التسهيل وهو قيد الاتصال فان العائد المفعول المنفصل لا يجوز حذفه نحو جاءنى الذى اياه ضربت لكن انكر الرضى امتناع حذف المنفصل وقال يختص الامتناع بما اذا كان بعد الا وبالجملة قد فاته قيد ولا وجه لترك التعرض بحذف العائد المجرور مع انهما

يشاركان المنصوب في جواز الحذف مع القرينة الا ان يقال يطلع وجه العربية في المنصوب بسهولة لطلب الموصول اياه بخصوصه بخلاف المجرور فان وجود القرينة فيه نحو لانه لابد من معرفة خصوص حرف الجر والموصول لا يهدى بنفسه وما جاءت منضبطة هو ان يكون الموصول او الموصول به مجرورا بحرف متعلق بفعل مثله بجر الضمير ويتعلق بمثل ما تعلق به الجار السابق نحو مررت بالذى مررت او بالعالم الذى مررت فان قلت قد ذكر الرضى انه ربما يحذف المجرور بحرف جر لا يتعين نحو الذى مررت او سافرت او تكفلت به ومعه وله ومثله قلت لا معنى لعدم القرينة عند الحذف وكأنه اراد من غير قرينة ناشئة من الموصول وما تعلق به ومذهب الكسائى في هذا الحذف التدريج يعنى يحذف الجار ويوصل الضمير بالفعل فيحذف بحضيرورته منصوبا ومذهب سيبويه حذفهما معا ان المجوز للحذف الاستطالة بالصلة وهو لا يطلب التدريج ومن المسائل المهمة في باب الموصول معرفة ايراد الموصولات بصلة واحدة اما بجعل الصلة للاخير وحذف صلات الباقية للعلم بها نحو جاءنى الذى والتى ضربت واما بايراد صلة مشتركة نحو جاءنى الذى والتى ضربا واختاره على جاءنى اللذان ضربا لئلا يخفى ان احدهما مؤنث وانه قد يحذف الصلة للعلم به نحو الذى يعلم الفقه وقد يحذف الموصول غير الالف واللام للعلم به نحو امن يهجو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منكم ويمدحه وينصره سواء وانه لا يتقدم الصلة ولا شىء منه على الموصول ولا يفصل بين الموصول والصلة شىء ولو كان من توابع الموصول نعم يصح الفصل بالجملة المعترضة فانها تقع اى موقع كان (واذا اخبرت بالذى) لا يخفى ان الاخبار بسبب الذى يشمل جاءنى الذى ضربته واكرمت الذى ضربته لكنه ليس المراد بهذا الكلام مفهومه على عمومه ويتعارفون فيما بينهم فيما يعبر عن شىء بالذى وتجعل شيئا خبرا عنه لتعين الذى به فلا ينتقض ماذكره من القاعدة بامثال ماذكر وفائدة وضع هذه القاعدة التنبيه على ان الموصول مع كونه معرفة لا ينافى تعيينه بشىء لان تعريفه ليس تعريفا مخصصا حتى يستغنى عن التعيين ثانيا وقالوا ارادوا بها جعل المتعلم مندربا في القواعد الكثيرة متذكرا لها في هذا العمل ولا يخفى ان هذا الاخبار لا يخص الذى والالف واللام بل هو جار في من وما الا انهم تعرضوا للذى لانه الاصل في الباب والالف واللام لتفصيل فيه يخصه

(صدرتها) اى يجب جعله صدر الكلام لا بمعنى ان لا يتقدم عليه شئ فانه لا ريبة فى صحة هل الذى ابوه قائم وان الذى ابوه قائم زيد بل بمعنى انه يجب تقديمه غير الخبر به ولا يخفى ان وجوب التصدير ليس مواضعه نحوية بل هو عرفى عربى لانه شرب المعنى فلبس المعنى انك اذا اخبرت بالذى عن جزء الكلام آخرا فان العرب فى التكلم لا تقصد جزء كلام آخر بل انك اذا اخبرت به عن متعلق حكم تجعله صلة الذى سواء ركب قبل جعله صلة اولا (وجعلت موضع المخبر عنه) اى موضع لفظ الذى اخبر عنه فى الصلة اى لفظا ما قصدته بالذى وانما سماه مخبرا عنه حين التعبير بالذى لا باعتبار اضافة الموضع اليه (ضميرالها) غائبا لامحالة ولا يصح جعله مخاطبا اومتكلما ميلا الى المعنى بان تقول الذى ضربتك انا بل يجب الذى ضربك انا لانه يلغو الاخبار والمراد بالجعل اعم من الجعل لفظا اوتقديرا اذ قد عرفت ان العائد المفعول يجوز حذفه (واخرته خبرا) اى حال كونه خبرا عن الذى وهذا من مواضع وجوب تقديم المبتدأ او تأخير الخبر قد فاته فى محله (فاذا اخبرت عن زيد فى ضربت) على صيغة الخطاب او التكلم (زيدا قلت الذى ضربته زيد) والذى ضربت زيد ولك ان تخبر عن زيد فى ضرب احد زيدا بقولك الذى ضرب زيد اذ لا يفوت بحذف الفاعل شئ فتنبه (وكذلك) اى كالذى (الالف واللام) فى الاخبار عن شئ (فى الجملة الفعلية خاصة) ولما كان المستفاد من التشبيه مبهما اذ لا ينكشف ان التشبيه بالذى فى الاخبار عن شئ والجملة الفعلية خاصة هل هو لعدم صحة الاخبار بالالف واللام عن شئ فى غيرها اولعدم صحة الاخبار به كالاخبار بالذى بل يتفاوت الاخبار ان كشف عن المراد بالتعليل بقوله (ليصح بناء اسمى الفاعل والمفعول) ولذا علل الحكيم على خلاف ما دأبه واستغنى بالتعليل عن تقييد الفعلية بما يكون فعلها متصرفا كما لا يخفى ولم يقيد الفعل بان لا يكون معه ما يفوت بتبديله باسم الفاعل من الاستفهام والنفى وقد والسين وسوف لانه لا تعلق له بهذا المقام بل هو من شرائط ايراد الالف واللام فى الكلام ومع ذلك مما لا يخفى على ذوى الافهام فان قلت لا ريبة فى صحة بناء اسمى الفاعل والمفعول عن جملة اسمية خبرها فعلية لوجود الفعل قلت لا يصح بناء اسمى فاعل ومفعول يصح ان تجعل صلة لالف ولام يخبر بهما عن شئ بل بناء اسمى فاعل ومفعول هما خبران لمبتدأ الجملة وبناء اسم الفاعل فى مثل قائم زيد وضربت زيدا

و بناء اسم المفعول في مثل ضرب زيد ولا يبعد ان يبنى اسم المفعول في الاخبار عن زيد في ضرب بتوزيد افيقال المضروب له زيد واعلم ان باب الاخبار بالذي باب موسع قد طولوا الكلام فيه و بالغوا في تفصيل صور تعذر الاخبار وفي صور الاخبار بزيد دقة ومظنة هفوة وقد اكثر الرضي البحث عنه سيما في الاخبار عن المتنازع فيه العاملين وفيه املال لا يتبعه مزيد نفع ولقد احسن المصنف في اختصاره ونحن لا نتباعد عن آثاره (فان تعذر امر منها) اي من الشرائط المذكورة والامر بمعنى الشيء او بمعنى المأمور لانا امرنا في الاخبار بالذي بمأمورات وهي عند التفصيل امور ستة فان تصدير الذي يتضمن جعل الجملة التي من اجزائها ما اخرته خبرا صلة الذي وجعل موضعه ضمير اللذي امران وضع الضمير وعوده الى اللذي والتأخير خبرا امران التأخير والجعل خبرا (تعذر الاخبار ومن ثم امتنع) اي الاخبار بالذي (في ضمير الشان) متعلق بالمستتر في قوله امتنع و يجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل ولذا يتعلق بالالفاظ المعقولة عن المعنى الذي يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصلي كذا حققه المحققون وان صرح الرضي في هذا المقام انه لا يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر في الاعمال مراعى ووجه امتناع الاخبار عن ضمير الشان انه لا يصح جعل ضمير عائد الى الذي موضعه لانه لا يبقى مبهما مفسرا بما بعده ولا يصح تأخيره خبرا لانه حينئذ يكون متعينا بالذي والخبر يجب ان يكون معينا للذي وايضا يجب كون ضمير الشان مسندا اليه و ح يصير مسندا وايضا يجب كونه مفسرا بالجملة بعده ولا جملة ح بعده وليس امتناعه لاجل امتناع تصدير الذي لان ضمير الشان يمنع تصدير الذي لوجوب صدارته كما يوهمه سياق كلام المصنف ووهمه بعض الشارحين لان ضمير الشان يطلب صدارته في جملته ولا يمنع تقديم شيء عليه لانه يقال انه زيد قائم واعجبني انه زيد قائم ومثل ضمير الشان كل ضمير مبهم مفسر بما بعده نحو ربه رجلا ونعم رجلا مانع آخر وهو انه لا يصلح تصدير الذي لانه لا يصلح الانشائي لكونه صلة (والموصوف والصفة) لامتناع وضع الضمير موضع شيء منهما والا لوصف الضمير او وصف به وقد عرفت امتناعهما (والمصدر العامل) لامتناع عمل الضمير ولا يهم ان التحقيق يخصصه بما سوى العامل في الظرف اذ الضمير العائد الى الذي ليس بمعنى المصدر والحال وفي

حكمه التمييز لوجوب نكارتهما وكون الضمير من المعارف (والضمير المستحق لغيرها) لامتناع جعل الضمير العائد الى الذى موضعه فلا تقول ان الذى زيد ابوه قائم هو لان ضمير ابوه ح يرجع الى الذى لا الى زيد فينبغى ربط الجملة بزيد (والاسم المشتمل عليه) اى على ذلك الضمير فلا يخبر عن غلامه فى زيد ضربت غلامه اذ لو يخبر لتقول الذى زيد ضربته غلامه فلو يرجع ضمير ضربته الى الذى بقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد بقى الخبر عن زيد بلا رابط ولو يرجع الى زيد بقى الذى بلا عائد و يكذب زيد ضربته اذ المضروب غلامه وههنا بحث شريف صار معركة انظار الابطال وهو انه اذا تعدد الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضارب اخوه او تعدد الاسم المشتمل عليه نحو زيد ضربت غلامه لديه فينبغى ان لا يجوز الاخبار لانه يكفى لغير الذى احد الضميرين ومنع جوازه المانعون بما لا ينبغى ان يلتفت اليه واظن بالمصنف انه لم يصر تابعا لهم حيث اطلق الضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليها ولم يقيدهما بما اذا لم يكن للغير سواه اذ المصنف ازكى من ان يحق عليه ما هو واه بل اقول كانه اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ الاستحقاق اذ فى تلك الصورة لا يستحق الغير شيئا من المتعدد بخصوصه بل واحدا لا بعينه ومن موجبات شرط جعل المخبر عنه بالذى خبرا تعذر الاخبار فيما لم يعد الاخبار به عن الذى ولذا شرط فى الاخبار عن ضمير المتكلم فى ضربت زيدا انا تقول الذى ضرب زيدا انا ولم يجوز الذى ضربت زيدا انا الا الى المعنى كما فى انا الذى سمتنى امى حيدرة اذ لا فائدة فى الاخبار لاشتمال المبتدأ على بيان ان المتكلم ضارب زيد (وما الاسمية) اى المنسوبة الى الاسم نسبة الفرد الى النوع قيده به وان كان اول الكلام فى نوع الاسم يغنى عنه للتنبيه على انه يخالف نظائرها فى كونها حرفية ولهذا لم تقيد او للتنبيه على ان الكلام فى الاعم من الموصولة لئلا يستبعد الحكم عليها بغير الموصولة وحينئذ ترك تقييد نظائرها للاكتفاء بايقاظ المخاطب فيها (موصولة واستفهامية) متضمنة لحرف الاستفهام فى الاصل وان لم يقصد به الاستفهام فانها قد تستعمل للتحقير نحو وما انت والفخر وللتعظيم نحو * الحاقة ما الحاقة * وللانكار نحو * فيما انت من ذكريها * فى وجه ومن احكامه حذف الفها حين جر بشئ اسما كان اوحرفا الا اذا كان قبل ذا فلا يحذف فيماذا (وشرطية) نحو ما تصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة نحو مررت بما يعجب

(وتامة بمعنى شيء) منكر مطلقا عند غير سيبويه و بمعنى شيء تارة عنده نحو ما احسن زيدا او بمعنى الشيء المعرف اخرى نحو فنعما اى نعم الشيء وعند غيره المعنى فنعم شيئا على ان ما تميز لضمير مبهم فى نعم وهو مختار المصنف كما سيجيء فى افعال المدح فخص التامة بالتفسير مع انه يشاركها الموصوفة والصفة فى هذا المعنى تنبيها على ما اختاره من طرفى الاختلاف وما ذكره الشارحون ان ما التامة معرفة عند سيبويه منكر عند ابى على سهو والحق ما ذكرناه اقتداء بالرضى (وصفة) اختلف فى وجودها فمنهم من جعل كل ما وقع فى موقع الصفة حرفا زائدا للتعميم والابهام نحو ضرب ضربا ما وشيء ما وما لا يعلم مطلقا ولا يجيء لما يعلم الا لتنزيله منزلة ما لا يعلم او للتغليب ولاوصاف ما يعقل فتقول ماز يد سؤالا عن وصفه ولما جهل حقيقته فيقال ماز يد سؤالا (ومن كذلك) اى كما جاء باسم الاشارة المفيد للبعيد للتنبيه على ان المشبه به هو المقسم دون شيء من الاقسام ولا يخفى ان المناسب لما الاسمية كذلك لانه نبه على ان ماله جهتا التذكير والتأنيث لك ان تعامل فيه بالجهتين معا (الا فى التام) خلافا لابى على (والصفة) وهو لما يعقل ولا يستعمل فى ما لا يعقل الا بتنزيله منزلة ما يعقل لداع او للتغليب او للبناء على تغليب نحو منهم من يمشى فانه لما قال تعالى منهم وجعل ضمير العاقلين لكل دابة لتغليب العاقل على غيره بنى على هذا التغليب وقال من يمشى ومن وما مفرد ان مذكران يعامل معهما معاملة المفرد المذكر فى الاكثر الا ان يرجح جانب رعاية المعنى ما اريد بهما من المؤنث والتثنية والجمع فيراعى جانبه ومن جهات الترجيح ان يلتبس المراد مع الافراد والتذكير نحو من احبك او من احباك فانه يجب ح رعاية جانب المعنى وان يتقدم على ما يراعى فيه جانب معنى ما يلايم المعنى كقولك منهن من احبها فانه اولى من قولك من احبه لان جعل مدلول من من النسوة قبل ذكر من رجح رعاية جانب معناه ويجب رعاية جانب المعنى فيما هو خبر عن ما حمل على المعنى نحو من هى محسنة ولا يجوز من هى محسن خلافا لابن السراج فانه جوز فيما تأنيثه بالتاء بخلاف من هى حمراء فانه لم يجوز فيه من هى احمر وقال الفرق انه كثيرا ما يذكر غير ما يؤنث بالالف للمؤنث نحو مرضع وطالق وحايض بخلاف مثل حمراء قول قياس قوله ان يجوز من هى الافضل فانه كثيرا ما يطلق المفرد المذكر على المؤنث ورعاية جانب المعنى بعد رعاية جانب اللفظ كثير والعكس قليل و يشترط ان لا يكون رعاية جانب المعنى قبل رعاية جانب اللفظ من اول

الامر

الامر فانه ضعيف وقيل ممتنع عند بعض الكوفيين واى للمذكر والمؤنث واية
للمؤنث وحكم الكسائى بشذوذه (واى واية كمن) هكذا فى اكثر النسخ وزيد
فى بعضها الا فى الصفة وفى بعضها كما الا فى التام فلم يثبت الصفة فى نسختين
واثبتها فى نسخة ولكل وجهة اذ الصفة فى الاصل استفهامية فجهة الاصل
دعت الى الادراج فى الاستفهامية وجهة الشيوع فى الصفة على وجه لا يخطر
معه الاستفهام بالبال دعت الى ذكرها بالاستقلال لكن ينبغى ان يزاد الحال كما
فى التسهيل حيث قال ويقع اى شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة
غالبا وحالا لمعرفة وتلزمها فى هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى لمماثل
الموصوف لفظا ومعنى اومعنى لا لفظا نحو مررت برجل اى رجل اواى فتى
وقد يستغنى فى الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه نحو ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واى فيهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع
المعرفة تقول اى رجل واى رجلين واى رجال اى كل رجل اورجلين اورجال
وتقول فى المعرفة اى الرجال فيكون اى بعضا من الرجال ولا يكون رجالا
ولا تضاف الاستفهامية الى معرفة الا اذا كانت مثنية اوجمعا اوقصد الى اجزائها
نحو اى زيد اى اى بعض منه اوكررت معها اى بالعطف بالواو نحو اى واى وايك
هذا كلامه مع ايضاح واى الموصوفة حصرها الرضى فى يا ايها الرجل وقال
اجاز الاخفش الوصف بنكرة نحو مررت باى معجب لك (وهى) اى اية
افرد الكناية لعدم الاعتداد بالتعدد لان اية هى اى بزيادة التاء (معربة)
واجبة الاعراب من بين الموصولات (وحدها) فقد نص به على مذهبه
فى اللذان واللتان وذو الطائية فلا يرد النقض بها ولا يحتاج الى التعسف
فى دفعها بان المراد وهى معربة بالاتفاق وحدها والثلثة المذكورة خلافية
اوهى معربة من الالفاظ المشتركة بين الموصولة وغيرها (الا اذا حذف
صدر صلتها) استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق فالمفاد جواز
بنائها مع حذف صدر صلتها يستفاد من الرضى انه لابد من قيد اخر وهو
عدم حذف المضاف اليه فانه لم يسمع اكرم ايا افضل الا منصوبا وبعض من
اجاز البناء لم يجوزه الا قياسا وقد منع سيبويه هذا القياس لان البناء فى ايهم
مخالف للقياس فيقتصر عليه ولهذا حكم الخليل بان ايهم فى امثال هذه
المواضع مرفوع مبتدأ استفهامى فتقدير قوله تعالى * لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن * لننزعن شيئا من كل شيعة يقال فيهم ايهم اشد على

الرحمن ولا يحذف الاصدر صلة هي جملة اسمية وصدره ضمير اي (وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي) على ان يكون ذا بمعنى الذي ولا يخفى ان الوجهين لا يخص ما اذا صنعت بل يتحققان في ما ذا صنعته وما قيل ولو جعل قوله ماذا صنعت قولا على سبيل التمثيل لم يتناول الكل لم يصح قوله وجوابه نصب (وجوابه رفع) اى اعراب جوابه رفع او جوابه مرفوع او ذو رفع او رفع ما انس مجهول وان اشتهر خلافه لان السؤال جملة اسمية لان ما مبتدأ عند سيبويه وخبر اذا صنعت عند غيره والاحسن الاكثر في الجواب المطابقة (والاخر اى شيء) يعني ذا زائدة وما مفعول صنعت (وجوابه نصب) كما عرفت وقد نبه المصنف على ان الحكم بكون ذا موصولة ليس بناء لا مندوحة عنه بل مبناه انه كثر في جوابه الرفع وعدم مطابقة السؤال الجواب قليل ولو قال وجوابه والبدل عنه رفع لكان اولى اذ يتم فيه الاشارة الى مبنى الموصولة فان رفع البدل من ماذا صنعت قد كثر ولو حمل على انه مبني على جعل الاستفهامية مبتدأ محذوف العائد لنافى الكثرة اذا حذف عائد الموصول وهكذا الحال او حمل رفع الجواب على ان السؤال جملة اسمية بهذا التأويل ونحن نقول يمكن ان يقال لما طال ما يزاد بعده كثر الاختصار بحذف الضمير وقد اهمل المصنف مسائل مهمة لا يحل تركها في مقام البسط فنقول لا يتقدم الصلة على الموصول ولا يعمل في ما قبل الموصول فلا يقال زيدا الذي ضرب ولا يتعلق بما قبله بعطف او بكونه جواب قسم او شرط ولا يفصل بينها و بين الموصول ولا بين اجزائها بتابعه و يجوز حذفها اذا علمت مع غير الالف واللام والتزم حذفها مع اللتيا والتي مرادا بهما الداهية واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام واذا استفهم بمن عن منكر مذكور عاقل فحذفت بعد من ووقفت عليه جاز لك حكاية اعرابه على لفظ من بالحاق مدات مناسبة لاعراب المذكور وحكاية ما فيه من علامات تثنية وجمع وتأنيث من غير حكاية الاعراب في جمع المؤنث والمفرد المؤنث فتقول في جاءني رجل منو وفي رأيت رجلا منا وفي مررت برجل مني وفي جاءتني امرأة منه بفتح النون و بالهاء او منة بسكون النون والتاء وفي جاء رجلان منان وفي رأيت رجلين منين وفي جاءني رجال منون و في رأيت رجالا منين وفي جاءتني امرأتان منتان بسكون نون التثنية وجاء سكون نون من ايضا وفي جاءني مسلمات منات بسكون التاء و يشترط ان يكون من في آخر الكلام فاذا سميت رجلا وامرأة قلت من ومنة ولا تقول منا ومنه و يحكى الاعراب في اي

باجراء

باجراء الاعراب عليه والتنوين دون الحاق حروف المد ويحكى علامة
التثنية والجمع والتأنيث وقفا ووصلا فى العاقل وغيره الا انه فى الوقف يسكن
ياؤه فى الرفع والجر ويقلب تنوينه الفا فى النصب وفى من لغة شاذة هى
اعرابها بالحركات الثلث وتثنيتها وجمعها معربة باعرابهما واذا اجتمع من
يعقل ومالا يعقل يجمع فى الحكاية بين من واى فاذا قيل رأيت رجلا وحمارين
قلت من وايين واما المعارف الواقعة بعد من غير الاعلام فالاصح انه لا حكاية
معها لا فى من ولا فيها فى الاختيار وان حكى المبرد عن يونس الحكاية فى من
واجاز البعض الحكاية فى من بعد حذفها والاعلام يحكيها الحجازيون دون
تميم بشرط ان لا يكون متبوعا لما سوى العطف من التوابع وفى المعطوف عليه
خلاف وفى مثنيات الاعلام وجموعها من قبيل الاعلام فيه خلاف واما
الواقعة بعد اى فلا يحكى قولا واحدا واذا سئل بمن عن عاقل منسوب اليه علم
لعاقل او غيره كما يقال لقيت زيدا واعوج يقال آالمنى اى البكرى او القرشى ولا يقال
ذلك آالمكى او المدنى فيجمع بين الهمزة والف الاستفهام وبعضهم يكتفى
بالمنى ويحكى فى لفظ المنى اعراب المسئول عن نسبة فتقول المنى والمنيان والمنيين
والمنيون وهكذا (اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى) اى بمعنى هى الامر
ومعنى هى الماضى او بمعنى وضع له الامر ووضع له الماضى على اختلاف
القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل وهذا اخرجها عن الدلالة على
معنى مقترن باحد الازمنة حتى لا يدخل فى تعريف الفعل وباختياره يشعر كلام
المصنف فى الايضاح فى بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه فى بحث
المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر والماضى اذ وضعها لالفاظهما تكلف
يكذبه الوجدان الصادق اذ لا يخطر ببال السامع منها لفظ ويشهد به
جعل فعال معدولا عن انزل لان المعدول والمعدول عنه يتحدان فى المعنى
وليس معنى انزل لفظ انزل وعلى هذا نقول لم يقل ما وضع لمعنى الامر والماضى
كما قال فى تعريف المضمر واسماء الاشارة لان دلالتها على هذه المعانى ليست
بحسب اصل الوضع وبذا خرجت عن تعريف الفعل ولو قال ما صار لكان
انسب بمقام التعريف والانسب جعل كان بمعنى صار واكثرها بمعنى
الامر ولذا قدم ما بمعنى الامر مع ان الامر فرع الماضى ولا تحكم فى جعل صه
بمعنى اسكت دون لا تتكلم لان صورة الاثبات ترجح كون المعنى اثباتا وكذا
البناء يدعو الى كون المعنى مبنيا او معنى مبنى ولا فى جعل اوه بمعنى تضجرت

دون التضجر لان صيغ الماضي في الانشاء شايع دون المضارع ولداعي البناء
(نحو رويد زيدا اي امهله) ولا يختص بالمفرد المذكر كما يوهمه تفسيره بل
المستتر في اسم الفعل بكون الضماير الستة ولا يكون فاعله بارزا حتى حكم
المحققون بان بعض ما عدا اسم فعل وله تصريف الفعل وستعرفه ان شاء الله
هو فعل وليس باسم فعل ولا يخلو اسم الفعل عن التأكيد والمبالغة في معنى
فعل استعمل فيه فرويد زيدا بمنزلة امهلنه فالاولى التفسير به (وهيهات ذلك
اي بعد) بمعنى ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماضي لا يخلو عن قصد التعجب ومنه
جاء التأكيد فالاولى تفسيره بما ابعده وبناؤها على الحركات الثلث ويقلب
هاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون في تلك الستة فصارت اثني عشر
وقد يحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت اثني عشر وقد يسكن التاء
في الوصل لاجرائها مجرى الوقف وقد يلحق بها كاف الخطاب وقد يقال
ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال المغني بنون مكسورة ثم كل مما هو بمعنى
الامر وما هو بمعنى الماضي كثير لابد في تحصيل النحو من ضبطه وكان
المصنف احال معرفته لضبط اللغة او المبسوطات ونحن نضبطه لك فنقول
ما كان بمعنى الامر لازم ومتعد فاللازم صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
وكذا فسروه واعترض عليه بان اكفف متعد ولا يرد ان اكفف متعد
ولازم صرح به في القاموس وجعل التسهيل ايها بكسر الهمزة كه وقال
الرضي ويستعمل ايضا لمطلق الزجر وايه اي زد في الحديث على ما في الرضي
وحدث على ما في التسهيل وزعم الاصمعي انه منون وترك التنوين خطأ
وهيت مفتوح الهاء مثلث التاء او مكسور الهاء مفتوح التاء في الرضي اي
اقبل وتعال وفي التسهيل اي اسرع وجعل من لغاته هيت كلم وهياء مثله
مهموزا وهياء بالكسر مشددا مقصورا وهيك بالفتح والسكون وهيك
بفتحات مشدد الياء ودع ودعا كعصا ولعا كذلك لمن عثر اي قم وقدك وقطك
وبجلك فانها بمعنى اكتف ولو جعل الضماير للمتكلم فيقال قطني كان المعنى
لا كتف فان قلت كيف يكون هذه الاسماء لازمة وقد جاء بعدها الضماير
المنصوبة قلت هي مضاف اليها وهي في الاصل قدك وقطك مشددتين
منصوبتين وبجلك منصوبا والاولان بمعنى القطع والثالث بمعنى الاكتفاء
فهي مفعولات مطلقة لافعال محذوفة فخفف الاولان لحذف المدغم فيه
ثم جعل المركب الاضافي اسم فعل قال الرضي يلزم الاولان الضمير دون الثاني

فيقال

فيقال بجل ولا يقال قط وقد وهذا ينافي كثرة استعمال فقط في عبارات العلماء وجعل التسهيل هذه الاسماء بمعنى اكتفي وحي بمعنى اقبل و يعدى بعلى نحو حي على الصلاة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع و يكون المركب بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو حيهل الى الثريد او بالباء فيقال حيهلا بعمرو اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى و يقال حيهل على زيد و بمعنى ائت نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الالف وحيهلا بالتنوين واسكان الهاء في الحالين وقلب التنوين الفا في الوقف واثبات الالف في الوصل ضعيف وهلا وقد عرفته و بس بمعنى ارفق وقرقار بمعنى قرقر وآمين وامين بمعنى استجب دعائي فلدخول المفعول في مفهومه استعمل لازما فقيل هو متعدي المعنى لازم اللفظ وفداء منونا مكسورا نحو مهلا فداء لك الاقوام كلهم ومكانك بمعنى اثبت و وراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وضمير المخاطب في الظروف وشبهها لازمة كانت او متعدية كثير وضمير الغائب قليل والاول بمعنى امر الحاضر والثاني بمعنى امر الغائب هذا اخر ما ذكرنا من الاسماء التي بمعنى الامر وهي لازمة فاما المتعدية فهي ها مقصورا و يلحق بها الحروف الستة للخطاب و يمد فيصرف الهمزة تصريف الكاف وقد يمد مع الكاف وهمزته مفتوحة غير مصرفة و يجيء ها كخف وقد يصرف تصريف خف ودع وهاء كفاء مصرفا تصريفه فهذه لغات ثمانية بمعنى خذ واثبت الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وقيل المصرفة هي الافعال اذ لا تصريف لاسم الفعل وهات بمعنى اعط و يصرف بحسب المأمور ولهذا قيل انه فعل وقال الخليل انه امر من آتى يؤتي قلب همزته هاء و بله بمعنى دع و يستعمل مصدرا فيقال بله زيد مضافا منصوبا وتيد بمعنى رويد وحكي تيدك زيدا ورويد وقد عرفته وهلم بمعنى احضر قال تعالى هلم شهداءكم و يجيء لازما بمعنى اقبل فانظمه في سلك ما مر من اللازمة وتصريفها بان تقول هلما الى اخره ليس بفصيح وعندك وايك ودونك زيد بمعنى خذ و عليك زيدا بمعنى الزم زيدا واذا فرغنا من تفصيل ما كان بمعنى الامر نذكر لك تفصيل ما هو بمعنى الماضي وهو هيهات وقد عرفته وشتان بمعنى ما اشد افتراقا نحو شتان زيد وعمرو وقد يقال شتان ما زيد وعمرو بزيادة ما وهو افصح من شتان ما بين زيد وعمرو وح شتان بمعنى بعد وما موصوفة اى بعد مسافة ما بين زيد وعمرو وسرعان

ووشكان مثلثين بمعنى اسرع وقرب مع تعجب اى ماأقربه وماأسرعه و بطأن بضم الياء وفتحها وسكون الطاء وفتح الهمزة والنون بمعنى بطوء مع تعجب اى ماأبطأه واف بمعنى تضجرت وفيها احد عشر لغة ضم الهمزة والبناء على الحركات الثلث منونا وغيره فهذه ستة سابعها افى بكسرتين بلا تنوين وافى كبشرى بالامالة وكحذ و بالهاء منونة وذو الهاء معرب مصدر ولبس باسم فعل وقد يتبع افه تفه وقد ترفع واوه كضوء بالكسر وآه واوه كنسيج امرا وجاء فيه فتح الواو مشددا ومخففا وجاء فيه كسر الهاء بلا اشباع وبلا هاء والمد مع سكون الهاء واوه بكسر الهاء وتشديد الواو وفتح الهمزة والواو وقد يمد الهمزة فى هذه وقد تزاد فى تلك الممدودة الالف والهاء كما فى الندبة فيقال اوتاه وتكون الهاء ساكنة فى الوقف مضمومة او مكسورة فى الوصل وجاء اويه بفتح الهمزة تصغير اوه على نحو تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول كل ذلك بمعنى توجعت وواها ووى لتعجبت واخ وكخ بمعنى تكرهت وها لاجبت ولا يتقدم على اسماء الافعال معمولها خلافا للكسائى وما نون منها نكرة ومالم ينون معرفة (وفعال بمعنى الامر) اى مايوزن بفعال ولايخرج عنه فعال بمعنى الامر من فعل اذلابد من المغايرة بين مايوزن ومايوزن به لانه يكفى المغايرة الاعتبارية وفعال للوزن غير فعال للامر وقوله بمعنى الامر خبر فعال وقوله (من الثلاثى قياس) اى ذوقياس غير موقوف على السماع كسائر اسماء الافعال خبر ثان وثالث اى مأخوذ من الثلاثى قياس وهذا ظاهر مذهب سيبويه وقال المبرد هو سماع ولايسوغ لك ان تقول قوام بمعنى قم ولاقعاد بمعنى اقعد اذ ليس لاحد ابتداع صيغة لم يقلها العرب قال الرضى قال الاندلسى ومنع المبرد قوى فالاولى ان يقال مراد سيبويه بالقياس الكثرة قلت ليس منع المبرد بذاك اذ لوكان كما قال لما صح لنا ان يشتق من علم اعلم مالم نسمع وغاية الامر فى اقيستهم انهم لما شاهدوا فى اكثر افراد نوع امرا يقيسونه ولله در ابن الحاجب لايفوت حدة نظره سر يه امر الاترى انه لم يلتفت الى منع المبرد وسجل بصحة قول سيبويه (كنزال بمعنى انزل) وليس قوله بمعنى انزل لغوا بعد ان قال وفعال بمعنى الامر لا لانه احتراز عن ليبزل لان الامر فى اصطلاح النحو ليس الا انزل واخواته ولذا صح اطلاقه فى تعريف اسماء الافعال وفى تعيين معنى فعال بل لان فيه ردا على ماذكره النحاة من ان فى نزال مبالغة كما فى سائر اسماء الافعال فنزال اكد من انزل

فهو معدول من انزلى على صيغة خطاب المؤنث وهذا التأنيث بدل عن علامة الجمع اذ ربما يجئ علامة التأنيث الجمع لتأويله بالجماعة وعلامة الجمع فى انزلى كناية عن تكرار النزول كما فى * القيا فى جهنم * فان المراد بالالقاء المكرر وكما فى قفانبك فان المراد قف وقوفا مكررا فانزلى بمنزلة انزل انزل انزل ثلثا فافوقها وايدوا تأنيث نزال بقول الشاعر * ولانت اشجع من اسامة اذا دعيت نزال ولج فى الدعر * حيث اسند الى نزال لكونه بمعنى انزل لانها مقدمات واهية وتمسك بمحتمل لجواز تأنيث دعيت لجعل نزال مؤنثا بتأويل الكلمة كما شاع فى ارادة نفس اللفظ ولا حاجة فى تحصيل المبالغة اليها اذ جاء ان يكون بالوضع كما فى سائر اسماء الافعال فنبه المصنف بقوله بمعنى انزل على ان كونه بمعنى انزلى غير ملتفت اليه بل هو بمعنى انزل نعم ربما كان بمعنى انزلى او انزلا الى غير ذلك كما فى سائر اسماء الافعال بقى انهم لم يجعلوا نزال فعلا قيل لانه على صيغ الاسماء وفيه ان هذه اول المسئلة وقيل لانه دخل الكسر المحترز عنه فى الفعل قال الرضى وهذا القول قريب و قال اقول لو كان فعلا لاتصل به الضمائر اقول يرد على ذينك الوجهين انه معدول عن صيغة الاصلية وربما يحتمل فى المعدول مالا يحتمل فى المعدول عنه قال الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا دليل لهم عليه والاصل فى كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية هذا و قلت خرج فعال بالعدل من الفعلية الى الاسمية كما خرج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد (وفعال مصدرا معرفة) لم يقل مؤنثا مع ان النحاة ذهبوا الى ان اقسام الافعال المذكورة هنا كلها مؤنثة تنبيها على ضعف دعوى تأنيثه اذ لم يقم دليل عليه وما استدلوا به عليه فى غاية الضعف لان اقواه ان القسمين من فعال مؤنثان بلا خفاء فكذا القسمان الآخران طردا وان شئت جعلت معرفة على صيغة اسم المفعول من التعريف فتجعل المعرفة بتأنيثها معرفة لتأنيث فعال مصدرا معرفة و يؤيد هذا انه لم ينكر على النحاة دعوى كونه معرفة مع ان دليله اضعف من دليل التأنيث حيث قالوا الجار معرفة لانه استعمله الفصيح قرينة لبرة التى هى علم المبرة فى قوله انا اقتسمنا خطتنا بيننا فحملت برة واحتملت فجار وهو كما ترى على ان تعريف فجار كيف يرشد الى تعريف مالا يحصى (كفجار) المعدول عندهم من الفجور

ولا ريب في تأنيثه اذ ترى ان لا تأنيث في المعدول عنه لان تأنيثه ليس من معناه بل جاء من قبل اللفظ فانه لفظ انث سماعا ورب ما يؤنث لفظ ولا يؤنث مرادفه (وصفة) ينبغي ان يصفها بالمؤنثة لانها لا تكون الا مؤنثة وهي اقسام مختصة بالنداء وقد نبه عليه بقوله (نحو يافساق) اي يافاسقة وهو لا يكون الا صفة صرفة وغير مختصة وهي ثلثة اقسام باقية على الوصفية كقطاط بمعنى قاطعة اي كافية ولزام اي لازمة وبداد اي متبددة متفرقة وبلال اي بالة وغالبة صائرة علما جنسا وهذا القسم اكثر كحناذ وبراح للشمس فالاول بمعنى الحا نذة بمعنى الشاوية والثاني بمعنى البارحة من البراح بمعنى الزوال ولما لم يكن الصفة الغالبة في المعنى الجنسي بعيدة عن الوصفية بعد الصفة الغالبة في الشخص جعلها داخلة في قوله وصفة ولم يتعرض لها وتعرض للقسم الثالث وهو الصفة الغالبة في الشخص بقوله وعلما الخ (مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما) نبه بوصف العلم بالمؤنث على ان هذا العلم لا يكون الا مؤنثا سماعا وليس تأنيثه من قبل المعنى ولهذا قال علما (للاعيان مؤنثا) دون المؤنثة والمراد ليس من الاعيان وهو ظاهر (كقطام) علم امرأة (وغلاب) كذلك (مبني في الحجاز) اي في لغة اهل الحجاز قال في الصحاح في باب السين والاشعار جاءت بلغتهم (ومعرب في تميم) كلهم (الا ما في آخره راء) فان اكثرهم على بنائه واختلف في سبب بناء الاقسام الثلثة من فعال قال المبرد هو اجتماع اسباب ثلثة العلمية والتأنيث والعدل ونقض باذربيجان وقيل لتضمن تاء التأنيث ونقض بهند فلذا لم يلتفت اليهما المصنف وجعل علة البناء المشابهة عدلا وزنة واعلم ان قوله وعلما مؤنثا الخ فيه عطف على معمول عاملين مختلفين لعطف علما على مصدرا وعطف مبني على مبني فتبع في هذا التركيب الفراء على خلاف مذهبه او قدر بعد حرف العطف مبتدأ والتقدير علما الخ (الاصوات كل لفظ) افراد اللفظ يشعر بان الاصوات ليست معرفا بل بتقدير هذا باب الاصوات وهكذا قوله المركبات كل اسم وذا يقتضي ان يجعل المذكورات في اوائل الابواب غير معرفات هذا ولم يقل ما (حكي به صوت) كما هو عادته لئلا يتبادر منه اسم لشيوع ارادته منه في بحث الاسم لانه ليس باسم بل لفظ لم يوضع فلا سبيل الى كونه كلمة فضلا عن كونه اسما وذلك ثلثة اقسام ما هو مقتضى الطبع وصادرا بلا اختيار ودلالتها على معانيه طبيعية وحكاية صوت آخر وهي باحداث ما يشبه الصوت ولا معنى

للوضع

للوضع فيه وما يصوت به للبهائم وليس البهائم من اهل فهم الوضع
حتى يوضع لها الالفاظ وانما يترتب الاثر على القاء اللفظ عليها لانها
رأت مع سماع هذا اللفظ ضربا او لطفا وتكرر ذلك حتى تمكن
في خيالها فاذا سمعت اللفظ تنبهت لضرب معه اولطف معه فتنقاد خوفا
من الضرب او طمعا للطف فيقع الانسان في تحصيل مايريد منها بهذا الصوت
وانما قال حكى به صوت ولم يقل حكى به لفظ لان مايصدر من الحيوانات العجم
او الجمادات من الاصوات ليست بالفاظ لانها لم تتركب من الحروف لانه
ليس لها مخرج الحرف وانما يضع الانسان لفظا يشبه ذلك الصوت ولايأتى
بمجرد الصوت لما اعتاد باللفظ في مقام الافادة وقد عرفت بهذا ان قوله
(اوصوت به للبهائم) غير حاصر ويخرج من تفسيره القسم الاول من الاصوات
برمته وكأنه لم يذكره بظن كونه اسم فعل لاحتمال كون وى اسما لاتعجبا وهكذا
نظائره (فالاول كغاق) مبنيا على الكسر (والثانى كنخ) مفتوحة النون
ومكسورة الخاء المشددة ومفتوحتها وقد يخفف ساكنة لاناخة البعير
وكذا هيخ وايخ بكسر اولهما وسكون الياء ويجوز في الخاء الكسر والسكون
ولوذكر مثال كل قسم معه لاستغنى عن هذا التطويل وانما عدت من الاسماء
لانه صرف تصرف الاسماء فتارة ادخل عليها اللام فقيل باسم الماء والحوت
واسم الشيب وتارة ادخل عليها التنوين نحو غاق وواف وتارة تستعمل
في معانى المصادر فربما يعرب اعرابها نحو واهالك اى تعجبا ولهذا قيل هذه
الاصوات من الكلمات كالنسناس من الناس فالتنوين فيها تنوين الالحاق
بالاسماء واذا قصد بها معنى المصدر اونفس اللفظ جاز ان تعرب والاعراب
مع اللام اكثر من البناء وهى على ما ضبطوها طيخ لحكاية صوت الضاحك
وعيط لحكاية صوت الفتيان عند التصافح في اللعب وشيب لحكاية صوت
مشافر الابل عند الشرب وماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل بميم
مفتوحة وهمزة ساكنة لحكاية صوت الظبية حين دعت ولدها وطاق لحكاية
صوت الضرب كل هؤلاء مبنية على الكسر وطق لوقع الحجارة كذا في التسهيل
وفي الرضى كلاهما يعنى طاق وطق لوقع الحجارة بعضا على بعض وقب لحكاية
وقع السيف على الضريبة وهلا زجر الخيل اى توسعى في الجرى وقد يزجر به
الناقة ايضا وعدس لزجر البغل وفي القاموس اسم رجل كان عنيفا بالبغال
ايام سليمان صلوات الله عليه قلت ولايبعد ان يكون هذا اللفظ لزجره ناشئا

من كونه اسم هذا الرجل وهيد بكسر الهاء وفتحها مع كسر الدال وفتحها
فهذه اربع لغات وهاد بفتح الدال وحاى وعاى بياء مكسورة منونة وغير
منونة لزجر الابل كذا فى الرضى والتسهيل وعد ايضا فى التسهيل وه وعه
بالفتح والسكون وعاه وجوب بالفتح وعيه مكسو رتين وهاب بالكسرة
وفى الرضى عاء وحاء بالهمزة المكسورة منونة وغير منونة وقد يقصر ان كعاى
وحى مهموزا على وزن عد وجوب بفتح الاول والآخر وسكون الواو دعاء
البهائم الى الشرب وحل بالفتح فى الاول والسكون وهيج بفتح الهاء وسكون
الياء وكسر الجيم وسكونها وعاج بالمهملة وكسر الجيم منونا وغير منون وحب
بالفتح وسكون الباء وكسرها منونة زجر للجمل وفى التسهيل حلا بالفتح وحل
بالكسر والتنوين وحاب بالكسر ايضا كذلك وهدع بكسر الهاء وفتح
المهملة وسكون الاخر لتسكين صغار الابل اذا نفرت ودوه بفتح المهملة
وسكون الواو وكسر الهاء وقد يسكن لدعاء الفصيل المولود فى الربيع وهس
بكسر الهاء وسكون السين وقيل بضمها وفتح السين المشددة واس بكسر
الهمزة وسكون المهملة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم وقد يكسر الجيم
منونة وهجا منونة وقع بالفاء المفتوحة وسكون المهملة وفاع بالكسر لزجر
الغنم وبس بضم الباء وسكون المهملة لدعائها وقيل السين مفتوحة
مشددة وثئ بالمثلثة والهمزة على وزن عد لدعاء التبس عند النزوان وفى التسهيل
هاء على وزن خف بالمثناة والمثلثة فى التسهيل وسع بمهملتين وحج بمهملة
وجيم كلاهما على وزن دع لزجر الضأن وحر بمهملتين كدع وعن بمهملة
ومعجمة كيع وعين بمهملة مكسورة ومثناة تحتانية ساكنة ومعجمة مكسورة وحير
بمهملة مفتوحة ومثناة تحتانية ساكنة ومعجمة مفتوحة لزجر البعير وفى الرضى
وحج وعد كدع وعين وروى فتح العين زجر للضأن وشاء بمعجمة وهمزة كدع
وتشوء بضم المثناة الفوقانية وضم المعجمة وسكون الهمزة لدعاء الحمار الى
الشرب وعوه بفتح المهملة وسكون الواو وكسر الهاء دعاء الجحش وبى بيائين
مثنائين تحتانيتين دعاء للفرس ودج بمهملة مفتوحة وجيم ساكنة صياح
للدجاج وقوس بقاف مضمومة وساكن ومهملة ساكنة زجر للكلب وقس
دعائه وده بمهملة مفتوحة ثم ساكنة مخففة او مشددة زجر مطلقا بمعنى اضرب
واصله فارسى وقد يأتى بمعنى المصدر مبنيا على الكسر رعاية لاصله وينون
نحو الاده فلاده يعنى ان لم يكن ضرب الان فلا يكون ضرب بعده ووى كخف

للتعجب

للتعجب او الندم وحسن بالفتح ثم الكسر فى المهملتين يقال عند اصابة المكروه بغتة وبخ كخف بموحدة تحتانية واخرى فوقانية يقال عند الاعجاب والرضا بشئ ويكرر للمبالغة فان وصلته كسرته ونونته وربما يشدد مكسورا منونا واخ بكسر الهمزة وفتحها وجاء مشددة مكسورة ومص مكسور الميم والصاد المهملة المشددة على المشهور ونقل الفتح فى صاده وهو اسم مايخرج عند التمطق بالشفتين اى التصويت بانفراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع ما من حيث العادة ومن ثمة قيل ان فى مص لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه صيغت كلمة وهى مص وسمى الصوت بها فصارت مص كالحكاية عن ذلك الصوت فالحق فى البناء بما حكى به الصوت (المركبات كل اسم) اورد عليه الرضى بان الكل لا حاجة فى الحد اليه لانه لا يطلب فيه العموم انما يطلب فيه البيان للماهية قلت لا وجه لتأخير هذا البحث الى تعريف المركب وعدم التعرض به فى تعريف الصوت وليس الاشكال فى ذكر كل بمجرد ذكر ما لا حاجة اليه بل لا يصح حمل كل اسم على المركب من المركبات وانما صرح فى تعريف المركب بقوله كل اسم ولم يكتف فى بيان كونه اسما بوقوعه فى بحث الاسم لان التعبير بالمركب يوهم انه ليس باسم فربما يتوهم انه كقرينة اعنى الاصوات ذكر فى بحث الاسم على ضرب من التشبيه والتنزيل (مركب من كلمتين) اسمين اوفعلين اوحرفين او مختلفين فلهذا العموم لم يقل من اسمين الا ان التحقيق والتباعد عن التسامح يوجب ذكر لفظين بدل كلمتين ليشمل التعريف مثل سيبويه فان الجزء الثانى منه صوت وهو ليس بكلمة كما عرفت ويظن بما قويناك به ان تستغل بتأويل الكلمتين وقد اخرج بقوله كلمتين المركب من الحروف والهيئة كضارب ومضروب واخواتهما واخرج بقوله (ليس بينهما نسبة) مثل عبد الله وتأبط شرا قال الرضى اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة ولا يخفى ما فيه من اثر الاهمال لانه لا يصح فى خمسة عشر فالمتجه قبل الاسمية وقال شارح آخر اى ليس بينهما نسبة لا فى الحال ولا قبل التركيب ومن البين ان نفى النسبة فى الحال مما يكفله التعبير عنه بالاسم ولا يتصور نسبة قبل التركيب الا ان يتكلف ويقال اراد بالتركيب كونه مركبا بمعنى اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة فتأمل واورد عليه الرضى خمسة عشر وبيت بيت مما تضمن نسبة العطف وما يفيد معنى حرف الجر كما

كما ستعرفه ويمكن دفعه بان القول بتضمن هذه المركبات العطف ومعنى حرف الجر بمعنى تنزيله منزلة مركب فيه العطف وحرف الجر لان المؤدى واحد والمقصود توجيه البناء وتحصيل المناسبة لمبنى الاصل والا فخمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت بمعنى كمال تقارب البيتين فتحقيق التعريف انه اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة اى ارتباط بل جمعها بجمع حروف الكلمة فكما لا نسبة بين الحروف بل ليس الا توالى حروف فكذا ليس هنا الا توالى كلمات كيف اتفق وههنا اشكال قوى وهو انه لاوجه لايراد بعلبك فى المركبات المبنية لانه معرب والجزء الاول مبنى لكن ليس من المركبات المبنية بل هو داخل فيما ليس بمركب تركيبا يتحقق معه العامل ولا لايراد خمسة عشر لان جزئيه مبنيان لعدم تركيبهما كذلك نعم لو جعل المجموع اسما مبنيا على الفتح لكان مركبا مبنيا لكن قوله بنيا يأبى ذلك ولما عرف المركب فصلها باعتبار البناء فجعلها ثلثة اقسام مبنية الجزئين ومبنية الجزء الثانى ومبنية الجزء الاول وقدم الاول لكونه اعرف فى البناء والثانى لشدة مناسبته بالاول فقال (فان تضمن الثانى حرفا) قيل اى حرف عطف اوغيره وهذا مبنى على ان يكون بناء بعض المركبات لتضمنه حرف الجر كما فى بيت بيت اى ملاصقا بيتى بيته واما اذا جعل بناء مالم يقدر فيه حرف العطف للالحاق بخمسة عشر وللتشبيه به فالحرف المتضمن هو حرف العطف حقيقة او حكما لاغير (بنيا على الفتح) ان لم يكن آخر الجزء الاول حرف علة فان حرف العلة فى الجزء الاول من هذا المركب ساكن وكذا مالم يتضمن حرفا نحو معدى كرب (كخمسة عشر) كان الانسب كاحد عشر (وحادى عشر) كما لا يخفى واوضح بالتمثيل بحادى عشر امرين احدهما ان بناء الجزء الاول المعتل على السكون والثانى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبنى كالعدد المركب مع خفاء التضمن لمعنى الحرف اذ لا يصح ان يقال المعنى حادى وعشر واختلف فى وجه بنائه فقيل حادى عشر مغير احد عشر فهو متضمن لمعنى الحرف فى اصله وقيل تركيب عشر مع احد معتبر فى المعنى اذ معنى احد عشر واحد من احد عشر ونحن نقول حادى عشر ملحق باحد عشر لانه لما جعل بيت بيت ملحقا به فحادى عشر احق بذلك ففيه تنبيه ايضا على ان تضمن الحرف اعم من التضمن حقيقة او حكما واراد بقوله (واخواتها) اخوات حادى عشر وخص التعرض باخواتها لما مر من الخفاء فيها دون اخوات خمسة عشر

الا

(الا اثنى عشر) مستثنى من القاعدة لا من المثال فالمثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور حيث تمسكوا باختلاف الجزء الاول لاختلاف العوامل لا على مذهب ابن درستويه حيث جعل هذا الاختلاف كاختلاف اللذان واللذين وهذان وهذين وجعل تلك المركبات على نحو واحد وهو اقرب الى الضبط وابعد عن التحكم فى الفرق بين اللذان واثنى عشر ووجه الجمهور اعرابه بان الجزء الثانى منزل منزلة نون اثنان ولا يبنى اثنان مع النون والدليل على التنزيل عدم جواز اضافة اثنى عشر على خلاف اخواته فيقال ثلثة عشرك ولا يقال اثنى عشرك قال الرضى فى بحث اسماء العدد اذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشرك فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه والاضافة كاللام لا ينافى البناء والاحد عشر مبنى اتفاقا والفراء والاخفش يجعلان الاضافة مخلة ببناء المركب فالاخفش يعرب ثانى الاسمين قياسا اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعلهما كالمضاف والمضاف اليه لشبهه فيكون خمسة عشر زيد كابن عروس زيد (والا) اى ان لم يتضمن الثانى حرفا (اعرب الثانى) لا يخفى ان المعرب هو المركب لان المعنى المقتضى للاعراب فيه دون شئ من جزئيه فلعلهم تسامحوا فى اسناد الاعراب الى الثانى وتجوزوا به عن اجراء الاعراب على آخر الثانى بكونه آخر المركب (كبعلبك) مثال لبناء الجزء الاول واعراب الثانى فالاحسن تأخيره عن قوله (وبنى الاول فى الافصح) فسره الشارحون بان جاء اعراب الاول باضافته الى الثانى صورة تشبيها بالمركب الاضافى حيث يسقط تنوين الاول بالتركيب وجاء فى الثانى الصرف وعدمه فان قلت فى الرضى انه ربما لا يعرب الثانى تشبيها بخمسة عشر فلم لا يجعل قوله على الافصح متعلقا بالاعراب والبناء معا قلت لانه صرح الرضى بان بناء الثانى ضعيف فلو جعل الافصح اشارة اليه لزم كونه فصيحا ولا يخفى انه لابد من تقييد اعراب الثانى بما اذا لم يكن غير قابل للاعراب لئلا ينتقض بمثل سيبويه فان الاولى والاشهر فيه الابقاء على بنائه على ما فى الرضى ويبعد ان يبنى بيان المصنف على غير الاولى والاشهر وانه لابد ان يحمل قوله وبنى الاول على الافصح على الاعم من الابقاء على البناء ومن البناء ليشمل ما اذا كان الجزء الاول مبنيا على غير الفتح فانه يجوز ابقاؤه على بنائه كما يجوز بناؤه على الفتح وما يكون جزؤه الاول مبنيا على الفتح نحو ابن رجل فانه يبقى على

بنائه لاعحالة على ما في الرضي ومن المركبات المبنية المتضمنة لمعنى الحرف ظروف مسموعة ويخص بناؤها حال الظرفية حتى اذا خرجت عن الظرفية يجب اضافة الاول الى الثاني وهي يوم يوم وتقديره يوما فيوما والمراد منه تعاقب يوم ليوم لا الى حد ونظيره المبني لمجرد التكرير وصباح ومساء وحين حين وكلاهما كيوم يوم و بين بين اى بين هذا و بين ذلك ومنها احوال لا يستعملان مبنيين الا احوالا وهي شغر بغر بمعنى متفرقين وشذر مذر اى متفرقين وخدع مدع اي منقطعين واحوال احوال اى متفرقين وحيث بيث اى متفرقين وحيص بيص اى متفرقين وبادئ بدئ او بدئ وايدى سبا وايادى سبا وبيت بيت وكفه كفه وصحر بحرة وقد فصل الرضي معانى هذه التراكيب (الكنايات) قال الرضي الكناية في اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بغير صريح وكانه اراد انه لا اصطلاح فيه لان النحاة اصطلحوا على تعينه لما عينه اللغة لانه يلغوا التعيين منهم ولذلك لا يوجد لفظ يتحد معناه اللغوى والاصطلاحي وقال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع مفسرا فى كلام متكلم اما لابهامه على المخاطب اولنسيانه فخرج عنه كم وذكر حملا على كذا في كونهما للعدد هذا وانما اقتصر على كم مع ان قولك عندى كذا درهما مثل قولك كم درهم عندى لان كذا يعبر به عن المبهم المفسر فى كلام الغير كما تقول قال فلان عندى كذا درهما اذا ابهمت وقد اورده مفسرا فقول الرضي كما خرج كم خرج كذا في قولك عندى كذا درهما ليس بذلك فان قلت فلم يخرج كم ايضا لانك اذا قلت قال فلان كم درهم عندى مبهما لما فسره يصدق عليه الحد قلت ليس كم لمجرد العدد المبهم بل له معه انشاء التكثير فلا يصح ابهام مفسر الغير به لانه لا معنى لنسبة انشاء التكثير اليه وقد فاته كاين وهو بمعنى كذا لا يقال لم يذكره لانه لم يرض بكونه مبنيا لانه كاف التشبيه مع اى اولم يرض بكونه اسما مبنيا لانه كاف الجر دخل على اى اى مثل العدد المبهم من اى جنس كان لان كذا ايضا كاف التشبيه دخل على ذا اسم اشارة اشير به الى عدد فى ذهن المتكلم قال المص ليس الكنايات كلها مبنيات فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وكانه اشار الى ان اطلاق الكنايات وتقييد الظروف بالبعض تحكم الا انه تبع فى ذلك النحاة (كم) هى كلمة مفردة عند البصريين وعند الكوفيين كلمة مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذف الفها مع حرف الجر قياس وسكن ميمه

للتركيب وكانهم جعلوا كم الخبرية حاصلة بتجريد الاستفهامية عن الاستفهام
(وكذا للعدد) وفرق بينهما ان كم لانشاء التكثير كما ان رب لانشاء التقليل
ولا يحصل الانشاء فى جزء الجملة الجملة انشائية حتى يكذب كونها لانشاء التكثير
احتمال جملة فيها كم الخبرية الصدق والكذب قال الرضى قد يكون لغير العدد
ايضا نحو قال فلان كذا (وكيت وزيت) بفتح التاء على الاشهر وجاء الضم
والكسر وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مفتوحا ومكسورا لا يستعملان الا مكررين
بالعطف يقال قال فلان كيت وكيت وكان من الامر زيت وزيت قيل بنيا لانهما
نابا مناب القصة ولهذا انثتا بالتاء وانما طولت التاء ولم تصر هاء فى الوقف
لانه كانها بدت عوض من الياء المحذوفة والاصل كيه بالتشديد ويرد عليه ان الجملة
ليست مبنية ولا معربة فكيف بنى المناسب لها واجيب بان الجملة لا تستحق
الاعراب لخلوها عن المعنى المقتضى بالمفرد الواقع موقعها جعل كالامقتضى
للاعراب فيه فبقى على البناء لعدم الاعراب وفيه انه حينئذ ينبغى ان يكون
فى عداد مبنى لم يتركب مع غيره لا فى عداد ما ناسب مبنى الاصل (الحديث)
الاولى للقصة (فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد) لا يناسب البحث
عن مميز كم باب المبنى انما هو من وظائف باب التمييز او العدد الا انه اراد الفراغ
من مباحث كم فى محل واحد لانه اضبط له ووجوب نصبه اذا لم يكن مجرورا
بحرف فاذا انجر به يجوز جر مميزه اما باضافة كم اليه عند الزجاج واما بتقدير
من عند الجمهور وكانه جعل المصنف داخلا فى قوله ويدخل من فيهما فلم يستثن
من وجوب النصب وهل يجوز عطف الجمع على مميز كم الاستفهامية منعه
البصريون واجاز بعض النحاة كم رجلا ونساء لان المعطوف قد يحتمل
ما لم يحتمله المعطوف عليه (والخبرية) مميزها (مجرور) باضافة كم اليه
عند الجمهور وبتقدير من عند الفراء وثمرة الخلاف تظهر عند فصل التمييز
عنها فان الجمهور يوجبون نصبه حملا على مميز الاستفهاميه لامتناع الاضافة
والفراء يجوز جره لمساغ تقدير من (مفرد ومجموع ويدخل من فيهما) اى
فى مميز كم ويجب الدخول اذا فصل بين كم ومجرورها بفعل متعد لدفع التباسه
بمفعول هذا الفعل وانكر الرضى الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها متمسكا
بانه لم يعثر عليه فى استعمال ولا فى كتاب من كتب النحو وقد جوز الزمخشرى
فى قوله تعالى * سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة * ان يكون كم خبرية
واستفهامية (ولهما) اى لقسمى كم لا لغيرهما من الكنايات فبتقديم الخبر فى

الصدارة عن غيرهما (صدر الكلام) ولا يتقدمهما الا حرف الجر او المضاف اليهما كما نبه عليه فيما بعد (وكلاهما) كان الانسب بقوله كم الاستفهامية وكم الخبرية كلتاهما الا انه نبه على ان تأنيث كم تأويلي لتأويله باللفظة (يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) ولا يخفى انه لا يخص كم بل غيرها من الكنايات تقع ذلك فتقول قال زيد كيت وكيت وقيل كيت وكيت وعجبت من كيت وكيت الا انه ذكر هذا الحكم لهما توطئة لمباحث تعقبه وبعد تعيين اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور استغنى عن البحث عن جزئياتها الا ان كم بمعنييه لما كان مبنيا وكان في معرفة مرفوعه ومنصوبه نوع غموض اشتغل ببيان مرفوعه ومنصوبه وذكر مجروره استيفاء للاقسام وتنبيها على انه لا يمنع تقدم الجار عليه مع اقتضائه صدر الكلام فقال (وكل ما) اى كل لفظ من لفظى كم فما نكرة موصوفة لا موصولة لان المقصود هنا هو الكل الافرادى والداخل على المعرفة مجموعى ولولا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط لحمل ما على عمومه فلا يخص الضابطة بكم (بعده) والاولى كل ما معه فعل ليشمل كم رجل ضربته بتقدير ضربت كم رجلا ضربته فان كم منصوب حينئذ لا مرفوع مع انه خارج عن قاعدة النصب بقوله بعده داخل فى قاعدة الرفع لا يقال لا يصح تقدير ضربت كم رجلا ضربته لان لكم صدر الكلام لانا نقول قال الرضى ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود ولا يبعد ان يقال اول المصنف يخالفه فى ذلك لان المقدر كالملفوظ وذكر الفعل نائب عن ذكر الفعل وشبهه كما هو دأبه فيدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (غير مشتغل عنه بضميره) او متعلقه لم يفصله استغناء بتفصيله فى باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير والمراد بنفى الاشتغال نفى مطلق الاشتغال لفظا كان او تقديرا فخرج عنه كم رجلا ضربت بتقدير ضربته فانه يجوز على ضعف لانه وان لم يشتغل لفظا فهو مشتغل تقديرا واورد عليه الرضى كم رجلا جاءنى بانه جاءنى غير مشتغل عنه لان المشتغل عن الشئ ان يعمل فيه لولا العمل فى ضميره ولا مدفع له الا بتقييد الفعل بما يصلح ان ينصبه (كان منصوبا معمولا على حسبه) اى على حسب اقتضاء ذلك الفعل اياه لا على حسب اقتضاء الفعل المنصوب فان فعلا ربما يقتضى عدة منصوبات وكم لا يصلح الا لواحد والمرجع فى معرفة اقتضائه له معرفة جنس كم هو زمان او عين او حدث وذلك بمعرفة مميزه ولذلك قال الرضى لو قال على حسبه وحسب مميزه لكان

اولى قال الرضي وليس بمعروف انتصابهــا الا مفعولا بها اوظرفا اومصدرا اوخبركان اومفعولا ثانيا لباب ظن والاولى ترك قوله او مفعولا ثانيـا الخ لانه داخل في المفعول به ولو اريد به ما يقابل الثاني لانتقض بالمفعول الثاني لباب اعطيت و يمكن اقامة الدليل على عدم انتصابه على انه مفعول له بانه لايقبل تقدير اللام لعدم كونه حدثا صريحا وعلى عدم انتصابه على انه مفعول معه بان المفعول معه لايتقــدم على صاحبه ومن جملة ماهو منصوب بفعل غير مشتغل عنه نحو كم يوما سفرك فان كم هذه منصوب بفعـــل اوشبهه وهو حصــل اوحاصل ولاينافيه جعل مرفوعا خبرا داخلا في قوله والا فرفوع لانه مبني على ضرب من المسامحة لان الخبر هو مجموع الظرف والمستتر فيه لامجرد كم ما قال الرضي ان كم هذه له حيثيتان فمن حيثية كونه معمول المقــدر منصوب داخل في القاعدة الاولى ومن حيثية كونه قائما مقام الخبر مرفوع داخل في القاعدة الثانية ينبئ عن الغفلة ومن جملته بكم رجل مررت فان كم مجرور المحل بالجار منصوب بالفعـــل الغير المشتغل عنه ولذا لم يقيده بعـــدم تقدم الجار عليـــه ولايشكل بقولك غلام كم رجل ضربت لانه ليس بعـــد كم فعل غير مشتغل عنه بل غير مشتغل عن المضاف الى كم (وكل ماقبله حرف جر) نحو بكم رجل مررت (اومضـــاف) نحو غلام كم رجل ضربت ولاينافيـــه ماسبق ان لكم صدر الكلام لان معنى صدارته ان يتقدمه سواهما (فمجرور) باعتبار محله القريب وقد عرفت انه منصوب باعتبار محله البعيد (والا) اى ان لم يكن كذلك بان لايكون قبله جار ولابعـــده فعل اوشبهه اصلا اوكان ولكن لم يكن مشتغلا عنه ولاغير مشتغل او يكون مشتغلا عنه (فرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا) يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث خبر المبتدأ وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة لامايدل على مكان اوزمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب و ظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلاقيـــل هذا يتم على مذهب سيبويه وعلى مذهب غيره ينتقض بنحو كم رجلا غلمانك فالمتضمن الاستفهـــام لايصلح ان يكون مبتدأ للمعرفة عندهم وانما يصح عند سيبويه قلت ينتقض بنحو كم رجل غلمانك عند الكل لانه لايصلح مبتدأ للمعرفة وعند سيبويه ايضا لنكارته وعدم تضمن الاستفهام (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك لاكم يوما زمان سفرك ولاوجه لتخصيص ماذكره في بيان اعراب كم به لان كذا مثله في جميع ماذكر

ومما يتعجب ان المصنف ذكر ان كم ذكر في هذا الباب لمشابهته بكذا وجعله في الذكر متطفلا وذكر الاحكام له دون كذا وكاين ايضا كذلك (وكذلك اسماء الاستفهام والشرط) افرد اسم الاشارة وان كان المشار اليه متعددا كما دل عليه كلاهما الافراد لفظة ما فيما بعده ولا يصح ان يكون المراد جميع اسماء الاستفهام لان منها كم بان باقيها و يجب ان يراد جميع اسماء الشرط ففي اضافة الاسماء الى الاستفهام والشرط حزازة ولا يبعد ان يقال اراد بقوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط ذكر اسماء الشرط من المبنيات في باب الكنايات لاستيفاء المبنيات ودفعا لان يقال فانه بيان اذما و مهما وحيثما وكيفما من المبنيات والانفع ان لا يجعل وجه الشبه مجرد الاعراب بتفاصيلها كما في الشروح بل يجعل شاملا لطلب صدر الكلام ثم المشبه مجموع اسماء الاستفهام والشرط لان كل واحد منها لا يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ منها ما لا يقع الا منصوبا على الظرفية نحو متى واسماء الشرط يدور فيها الحكم على فعل في الشرط لا على ما هو في الجزاء على الاصح فمن قولك من تضرب اضربه منصوب لان بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره وفي كلمات الشرط خلاف سيبويه لان ان مقدرة قبلها وهي لا تزال معمولة لفعل محذوف قبلها واذا كانت اسماء الشرط مبتدأت اختلف في تأخيرها فقيل لا خبر لها اصلا فهي مبتدآت بلا خبر وقيل خبرها مجموع الشرط والجزاء وقيل الشرط وحدها وقيل الجزاء وحدها ولا منصوب في اسماء الاستفهام والشرط الا المفعول به والمفعول فيه بحكم الاستقراء (وفي مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه) جعل ما بعده تمييزا مع جر التمييز ونصبه وجعل تمييزه محذوفا مع رفعه على الابتداء وذلك المحذوف اما زمان واما مصدر الفعل الذي بعده اما منصوب واما مجرور ولا يبعد ان يراد بالتمييز عمة والوجوه الثلثة الاعراب الثلث الا ان تسميته تمييزا في حال الرفع على سبيل التغليب ولا يخفى ان حسن يدعو الى تأخيره عن قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت) وان يجمعا مع باقي مباحث مميز كم ولا يفصل بينهما بمباحث اعراب كم واعلم ان البيت للفرزدق يهجوا جريرا برداءة النسب وانه من الارذال الذي يتكفل خدمات رذيلة وتمته فدعاء اي معوجة لبد منقلبة الكف من كثرة حلب المواشي وقد حلبت على عشاري جمع عشراء وهي ناقة اتت على حملها عشرة اشهر وهي تكون عسيرة الحلب آبية عنه

فتؤذي الحالب ولا يرتكبه الا من هو في كمال الدناءة والمراد بمثل كم مالك وكم ضربت
ما كان فيه قرينة على المحذوف فان الاول سؤال عن قيمة المال فيتعين تقدير
درهما او دينارا والثاني عن عدد الضربات فالتقدير كم ضربة ضربت لامحالة
(الظروف) اللام للعهد اما لقصد الظروف المبنيـة واما لقصد البعضية
والمراد اسماء الزمان والمكان لاما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ
ويشكل بكيف لانه اسم للحال والصفـة فاما ان يراد بالظروف الظروف
حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره كذكر فعال غير امر في بحث اسماء الافعال
واما ذكر غير ومثل وحسب فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه لامحالة (منها
ما قطع عن الاضافة) الاخصر الانفع ومنها الغايات سميت غايات لانتقالها
بحذف المضاف اليه من وسط الكلام الى غايتـه ولم يسم كل وبعض غاية
مع انتقالهما ايضا بحذف المضاف اليـه كذلك لتنزيل تنوينهما منزلة
المضاف اليه (كقبل وبعد) نبه بالتمثيل على ان البناء على الضم قيل علة بنائهـا
مناسبتها بالحروف في الحاجة الى المضاف اليه لكونها امورا نسبية وهـذه
المناسبة غير معتبرة مع وجود المضاف اليه لان الاضافة الداعية الى الاعراب
تقاومها ولا يبعد ان يقال بتضمينها معنى لام الاضافة قيل قد يعرب الظروف
المقطوعة عن الاضافة وفرق بينهـا وبين ما بني بان الاضافة منوية فيها
مبنية لا معربة فقيل معناها قبل الشيء الفلاني وقيل معناه قبلية مبهمة وقال
الرضي الحق انه لا فرق في المعنى والاعراب نادر هذا واكتفاء المصنف بقوله
ما قطع عن الاضافة دون ان يقول منوية يرجح قوله وليس القطع عن الاضافة
قياسيا بل موكول الى السماع قال الرضي هي قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام
ووراء وخلف واسفل ودون ومن عل ومن علو والتزم فتح فانها في البناء ولم يجئ
كسرها كما في الاعراب وجاء بناها على الفتح والكسر ايضا (واول واجرى
مجراه) اي مجرى ما قطع عن الاضافة غير المقطوع عن الاضافة (وذلك)
القطع (في لاغير وليس غير) لاغير وغير التي في ليس غير بمعنى الا والمضاف
اليـه المحذوف هو المستثنى كانه قيل ليس الا كذا في الرضي والظاهر ان غير
في لاغير وليس غير على نحو واحد وليس في ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا
كما ان لاغير تقديره لاغيره جاء (وحسب) لقطعه عن الاضافة لكثرة استعماله
ومشابهته بغير في عدم اكتساب التعريف بالاضافة كما ذكر في بحث الاضافة
(ومنها) اي من الظروف المبنية (حيث) وقد تبدل ياؤه واوا وبناؤها على

الضم فى الاكثر وقد يفتح او يكسر و يعرب فى لغة فقعس كل ذلك من التسهيل (ولا يضاف الا الى الجملة فى الاكثر) حق العبارة و يضاف الى الجملة فى الاكثر الا انه اراد التنبيه على ندور غير الاضافة الى الجملة فقال ولا يضاف الا الى جملة ادعاء للحصر والحاقا لغيرها بالعدم ثم نبه على المقصود من الحصر بقوله فى الاكثر وفى التسهيل ندرت اضافتها الى مفرد وعدم اضافتها لفظا اندر هذا واذا اضيف الى مفرد قيل يعرب والاشهر البناء لعدم الاعتداد بحال الاضافة الى المفرد لندورها وعلة بنائها الحاجة الى الاضافة فكانه حذف المضاف اليه لان المضاف اليه فى الحقيقة مضمون الجملة وهو غير مذكور صريحا فاشبهت الغايات فلذا بنيت على الضم واذ وان شاركه فى علة البناء بنى على السكون لشدة مشابهته بالحروف حيث وافقه فى الهيئة والتركيب وهى للمكان وقد يراد بها الحين عند الاخفش ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواها و يندر تجردها عن الظرفية ومنه * الله اعلم حيث يجعل رسالته * لان حيث مفعول به لكن ليعلم مقدر لامتناع عمل اسم التفضيل النصب فى المفعول به وانكر ابو على اضافتها الى الجملة مع ذلك التجريد واول الجملة التى بعدها بتقدير الضمير فيه وجعلها صفة لحيث (ومنها اذا) و بناؤه و بناء كل ما فى اخره الف بالاستدلال والمقايسة الى غيرهما مما يشاركهما فى علة البناء والا فلا تمييز بين معرب المقصور ومبنيه بالحس (وهى للمستقبل) وضعا كثيرا ما يستعمل للماضى فكما انه يجعل الماضى لمعنى المستقبل قد يجعله الماضى لمعناه و يستبعد فبينهما مهاداة وقد يكون مع جملتها للاستمرار نحو قوله تعالى * واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا * اى هذه عادتهم المستمرة (وفيها معنى الشرط) لكن لما كان استعماله فى الشرط المقطوع بوقوعه بخلاف ان فانه يستعمل لما لا قطع بوقوعه لا بعدم وقوعه و بخلاف سائر ما يتضمن معنى ان فانه على طريقة ان لا يجاوزها لم يكن له رسوخ فى الشرط بخلاف نظائرها فى انها كثيرا ما تجرد عن معنى الشرط و يجئ لمجرد الظرفية مع استصحابها الجملتين على ترتيب الجزاء نحو اذا غربت الشمس جئتك وناصبه الفعل الذى بعده عند المصنف كما فى سائر الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط على الاصح وقال الرضى العامل فى اذا الظرفية ما هو فى موقع الجزاء و فى الشرطية ما هو الشرط وخالفها ايضا فى انها لا تجزم وان زيد بعدها ما الا فى ضرورة الشعر وفى انها قد تجرد عن الظرفية ايضا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وجعل منه قوله تعالى

اذاوقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة خافضة رافعة اذارجت الارض
على قرأة نصب خافضة رافعة حيث جعل اذاوقعت مبتدأ واذارجت خبره
قال الرضى انا لم اعثر على شاهد له من كلام العرب وفى دخولها على الجملة
الاسمية التى خبرها فعل كثيرا نحو اذازيد ضربته وعلى الجملة الاسمية التى
هى خالية عن الفعل قليلا نحو اذاالخصم ابرى مايل الرأس انكب وفى جواز
كون جزائها مع كونها جملة اسمية خالية عن الفاء كقوله تعالى *واذاماغضبوهم
يغفرون *وقوله تعالى* والذين اذااصابهم البغى هم ينتصرون (فلذلك)
اى لكون معنى الشرط فيها (اختير) اى جعل مختارا (بعدها الفعل)
وفيه ان ذلك الكون لايوجب كون الفعل مختارا بل ربما يجب كما فى نظائرا اذا
فلابد من ضميمة عدم الرسوخ كما سمعت وهذا مذهب الاخفش والمبرد
اوجب الفعل ويقول ولذلك لم يجز خلو الجملة الاسمية الواقعة بعدها
عن الفعل ومما استصعب تعيين الناصب فيه قوله تعالى* والليل اذايغشى*
فانه ليس قبله وبعده ما يصلح للعمل فيه الافعل القسم ولو اعمل فيه يصير
القسم معلقا مع انه منجز بلاريبة ولوجعل ظرفا مستقرا حالا عن المقسم به
يلزم ايضا وقوع القسم فى حال غشيانه لا فى حال التكلم وايضا يلزم فى قوله
تعالى* والقمراذااتسق* كون الزمان ظرفا للجثة وهو لايجوز ولوجعل
الحال مقدرة هان الامر اما فيما نحن فيه فظاهر واما فى قوله والقمراذااتسق
فلانه قيد بتقدير حصوله وقت الاتساق لابحصوله فيه فلم يجعل الزمان
ظرفا له تأمل (وقد يكون للمفاجأة) اى لملاقات الشئ بغتة تقول فجئته
بالضم والمد اذالقيته وانت لاتشعر به ولم يذكر انه للزمان او المكان لعدم
اتضاحه فى استعمالات العرب ولذا اختلف فقال المبرد انه للمكان فمعنى
خرجت فاذاالسبع بانى خرجت ففى هذا المكان السبع فاذا عبارة عن المكان
المخصوص بدون اضافته تقديرا الى الجملة السابقة لان ظرف المكان لايضاف
الى الجملة الاحيث وقال الزجاج هو بمعنى الزمان فالتركيب المذكور فى تقدير
خرجت ففاجأت السبع وقت وقوف السبع فاذا ظرف مفهوم المفاجأة
مضاف الى الجملة بعده او فى تقدير خرجت فوقت خروجى السبع واقف
فاذا ظرف خبر جملة بعدها عبارة عن الوقت المعين بما قبله او مضاف الى
مثل جملة سابقة عليه تقديرا (ويلزم بعدها المبتدأ) ينافى ما سبق منه
فى بحث الاضمار على شريطة التفسير من ان المختار بعدها الرفع بالابتداء

و يجوز النصب بتقدير الفعل بعدها والتوفيق بان المراد باللزوم المبالغة في الاختيار بعيد عن الاعتبار والاولى ان المراد هو اللزوم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير و في دعوى لزوم المبتدأ بعدها رد على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف فيكون خرجت فاذا السبع في تقدير ففي المكان السبع فيكون كفي الدار زيد فكما يجوز عندهم كون زيد فاعل في الدار يجوز كون السبع فاعلا اذ لا يشترطون في عمل الظرف الاعتماد و يجوزون نصب مفعول به بعد اذا المفاجأة لفهم الوجدان منه فيجوزون خرجت فاذا السبع الواقف بنصب الواقف والمعنى ففي هذا المكان السبع وجدته الواقف فاذا في نصبا لواقف واقف موقف وجدته ولهذا وقعت المناظرة في مجلس هرون بين الكسائي وسيبويه فقال الكسائي في قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا نصب اياها لانه تم فاذا هو كما تم في الدار زيد فذكر اياها لتنزيل اذا منزلة وجدته و قال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز الا الرفع لان الواقع بعده جملة اسمية فلا بد للمرفوع بعده من خبر ولما طلب هرون العرب للشهادة ظهر ان العربي ما قال سيبويه وان قصدوا الشهادة للكسائي لما راوا من حماية هرون للكسائي وترك سيبويه مجلس هرون بعد ذلك وندم هرون عما فعله من الحماية (ومنها اذ) لما مضى من الزمان (و يقع بعدها الجملتان) الاسمية والفعلية لا معا كما للاسماء المتضمنة للشرط بل على سبيل التناوب ووقوع احداهما واجب اذ لا يخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين على الجملة المحذوفة و يلزم ظرفيتها الا اذا وقع مفعولا به اومضافا اليه للزمان نحو بعد اذ و يومئذ و يقبح اسمية خبرها فعل ماض لان اذ للماضي فلا يرضى بالفصل بينهما و بين ماض في الجملة ونقض باذا زيد يقوم والتزم الرضي قبحه واجاب المصنف بانه لحكاية الحال ودفعه الرضي بانه لا يجوز في اذا زيد يقوم قل له اذ لم يجئ تصوير المستقبل بصورة الحال كما جاء تصوير الماضي بصورته و يرده ما شاع في علم المعاني من ان قوله تعالى * ولو ترى اذ المجرمون * لحكاية حال رؤية المجرمين وقد يجئ للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما يستعار اللام للوقت يستعار اذ للتعليل قال الرضي الاولى جعلها حينئذ حرفا و كانه للتردد في اسميته لم يذكره هنا وقد يجئ للمفاجأة والاغلب في جواب بينما اذ

وفى جواب بينا اذا ولا يجئ بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعى فى جوابه لكن خطئ فى انكار الفصاحة ولما انجر الكلام الى ذكر بينا وبينما رأينا البحث عنهما وعن كلما مناسبا لئلا يخلو عنها كتابنا وهى الفاظ كثيرة الاستعمال فنقول تردد الرضى فى بنائها على الفتح واعرابها ووجه الف بينا والحاق ما بكلمة بين بان بين لازم للاضافة الى المفرد فلما اضيف الى الجملة الحق ما الكافة ليكفها عن مقتضاها والالف الذى يلحق الآخر فى الوقف وبين يكون ظرف زمان اذا اضيف الى الوقت او الحدث وظرف مكان اذا اضيف الى الجثة او المكان فنقول بين زيد وعمرو وبين الدار وبينا وبينما للزمان لانهما مضافان الى الجملة ففى الحقيقة اضافتها الى حدث هو مضمون الجملة وكلما الحق آخره ما الكافة ليكف كلا عن اقتضاء المفرد ويضاف الى الجملة ولما فيه من العموم اشتد مشابهته لكلمات الشرط فلزم عملها فى الجملتين (ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا) اى فى استفهام وشرط بدليل قوله (ومتى للزمان فيهما) ومن قال اى وقت استفهام او من حيث الاستفهام او ذا استفهام فقد بعد وانى اما بمعنى اين كما يشعر به العبارة ويلزمها من لفظا او تقديرا كقوله من اين عشرون لنا من انى وقوله انى لك هذا اى من انى ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد واما بمعنى كيف نحو * انى تؤفكون * واما بمعنى متى نحو انى القتال واول قوله تعالى * فأتوا حرثكم انى شئتم * بالثلثة ويختص متى شرطا بالمستقبل ويعم الماضى والمستقبل استفهاما ويجئ متى بمعنى من وفى فيجر وهو حرف جر ويجئ بمعنى وسط كما حكى ابو زيد ووضعته متى كمى اى وسطه ولا يخفى ان ما حكاه لا يحتمل معنى فى (وايان) اما فعال مأخوذ من اين واستبعد ذلك باختلاف معنييهما واما فعلان مأخوذ من اى فقيل اصله اى اوان خففت اى واوان بحذف الآخر والاول فبقى ايوان فادغم فصار ايان وقيل يمكن قصر المسافة بجعل اصله اى آن ورد بان آن لم يوجد بدون اللام واى لا يضاف الى المعرفة (للزمان) الذى يقع فيه عظائم الامور والاولى للمستقبل وكسر همزته لغة سليم وكسر نونه لغة وما فى الشرح ان المشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا لم يوجد (وكيف للحال استفهاما) وهو بمعنى على اى حال وفى الرضى انما عد من الظروف لان الحال والزمان متقاربان وفيه ان الحال النحوى والظرف متقاربان

لا الحال بمعنى الصفة فالوجه ان يقال لان الجار والمجرور والظرف متقارب بان
ولو جعل فى تقدير فى اى حال فكان ظرفا تنزيليا لكان اقرب الى الظروف
وكانه بعضهم على تقدير على ما جاء فى الشذوذ على كيف تبيع الاحمرين
وكون على كيف ظرفا مذهب الاخفش وقال سيبويه هو اسم بدليل ابدال
الاسم نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فجعله سيبويه بمعنى الحال المحمول بكيف
انت محل اصحيح انت او سقيم وجعله الاخفش بمعنى الحال القائم فجعله
بمعنى اعلى الصحة انت ام على السقم فان جاء بعد كيف فعلته نحو كيف
يقدم زيد فهو فى موقع الحال وان جاء اسم نحو كيف زيد فهو فى محل الخبر
ومنهم من قدمه على منذ مع ان النحاة زعموا ان الاصل منذ خفف فصار
مذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ اما لانه لغة
عامة العرب بخلاف منذ لاختصاصه بالحجازيين واما لان قول النحاة غير
موثوق به لما قال صاحب المغنى ان قولهم غير منقول عن العرب ونحن نقول
تفسير قول النحاة انه لو سمى بمذ ولم يكن اصله منذ لشدد آخره لانه القاعدة
فى التسمية بثنائى آخره غير المدة واذا صغر مذ مشددا قيل مذيذ واذا جمع
لقيل امذاذ فلما قيل منيذ وامذاذ علم انه رد الى الاصل فى التسمية ولا يخفى
ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية بمنذ لثبت اصله منذ
بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه ثم مذ مبنى على السكون واذا التقى الساكن
يضم آخره فيقال مذ اليوم وفى بعض اللغات مضموم ابدا او كسر ميمه وميم منذ
لغة سليمية ولك ان تقول قدم مذ على منذ فقال (مذ ومنذ) لما قيل ان بناء
مذ لكونه على وضع الحرف ومنذ محمول عليه ولو ثبت هذا ثبت انه ليس اصل
مذ منذ والا كيف يكون اصلا فى البناء سابقا على منذ (بمعنى اول المدة) اى
اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة فمعنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة
عدم الرؤية فمذ مضاف الى الجملة السابقة تقديرا التزم حذف المضاف اليه
للعلم به ولا يخفى ان النكرة لا تتعرف بالاضافة الى الجملة والجملة ليست معرفة
بل فى حكم النكرة عندهم ولهذا يوصف بها النكرة فلهذا لم يرض الزجاج
بكونه مبتدأ والا لزم كون النكرة مبتدأ المعرفة فى صور كثيرة (فيليهما المفرد)
المراد به ما يقابل المثنى والمجموع وح يرد عليه بانه ربما يقال ما رأيته مذ اليومان
اللذان صاحبنا فيهما فيدفع بان ما ذكره بيان الاغلب او بان التثنية فى هذا
المثال فى حكم المفرد لان المراد ليس العدد بل تعيين اول المدة وانما ذكر المثنى

لتعيين

لتعيين هذا الوقت لالبيان عدده (المعرفة) اورد عليه انه ربما يقال مارأيته
مذ يوم لقيني فيـه وتكلف بان المراد من المعرفة المعين (وبمعنى الجميع)
اى جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ماعرفت (فيليهما المقصود بالعدد)
اى ما يقصد باسم العدد سواء ذكر بلفظ المثنى اوالجمع اوبلفظ اسم العدد
فيقـال ما رأيته مذ يومين وايام اوثلثة ايام او بلفظ المفرد والمأول بالجمع
فيقـال ما رأيته مذامس اى جميع مدة عدم رؤيتى اجزاء امس (وقد يقع
بعدهما المصدر اوالفعل اوان اوان) كذا فى بعض النسخ فمخفف المثقـلة
داخل فى ان بالتخفيف اوفى ان بالتشديد وفى بعض النسخ اكتفى بقوله اوان
ولعله كان مقيدا فى الكتابة باعجام التشديد والتخفيف معا واما من قال صورة
كتابة ان مستعمل فيما كتب بهذه الصورة فيرد عليه انه ينبغى ان يكون عبارة
المتن اوماكتب بهذه الصورة لان كل مايراد بصورة الكتابة يتلفظ به فى وقت
القراة فان قلت لامنافاة بين المفرد المعرفة والمقصود بالعدد وهذه الامور
فهى داخلة فيهما فكيف ذكرت بعـدهما قلت كانه اريد بالمعرفة المعرفة
والمقصود بالعدد الزمان او ذكرت مع دخولهـا فيهما توطئة (فيقدر زمان
مضاف) مفرد فيما اريد اول المدة نحو مارأيته مذ سفرك اى زمان سفرك
وما رأيته مذ سفرك وعودك اى زمان سفرك وعودك لان مذ قصد به الزمان
ولايصح جعل الحدث خبرا عن الزمان فقوله (وهو) اى كل واحد من مذ
ومنذ (مبتدأ ما بعده خبره) بمنزلة الدليل على تقدير الزمان (خلافا للزجاج)
اى صانع الزجاج او بايعـه فالصيغة للنسبة ولهذا ربما يقـال الزجاجى
فان الامر عنده بالعكس لما ذكرت وقوله اوفق بالقواعد النحـوية لكن
لايساعده القصد وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا ما بعده فاعل فعل محذوف
وجعلوا منذ بمعنى من اذ لانه اصله عندهم فالمعنى فيما رأيته منذ يوم الجمعة
مارأيته من اذ مضى يوم الجمعة وفيما رأيته منذ يومان مارأيته من اذ مضى يومان
اى من ابتداء اذ مضى يومان واختـاره التسهيل ولم يلتفت اليه المص لكثرة
التكلف وبالجملة هذه الجملة لامحل لها من الاعراب وقال السيرافى هى منتصبة
المحل على الحـال ولايرد عليه انه لابد فى الجملة الاسميـة من الواو لان ذلك
اذا لم يجعـل الجملة مأولا بالمفرد كما فى كلمة فوه الى فى فانه بتأويل مشافها
وقد فسر السيرافى مذ يوم الجمعة بقوله متقدما ومع انه جملة مستقلة لايصح
عطفها على سابقها حتى يجعل ذلك علامة انها ليست جملة مستقلة و يعتذر

بان عدم صحة العطف لصيرورتهما كجملة واحدة حتى لاتستعمل وحدها
كما لاتستعمل تتمة الشئ وحدها والاوجه ان عدم العطف لانهما ابدا جواب
متى اوكم (ومنها لدى) قال الرضى لادليل على بنائه والفه تثبت مع الظ وتنقلب
ياء مع المضمر كالف على والى وحكى سيبويه عن قوم لداك والاك وعلاك
ولايضاف الى الضمير مقصور لااصل لالفه سوى الثلثة (ولدن) كعضد
وهواصل اللغات ويصرف باسكان الدال فالتقى ساكنان فكسر النون دفعا
للالتقاء فلذا قال (وقدجاء لدن) وحرك الدال فتحا وكسرا واليهما
اشار بقوله (ولدن) وكانه اكتفى بكتابة واحدة وقيد الدال بالفتحة والكسر
وربما ينقل ضم الدال الى ماقبلها ويدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر
(و) يقال (لدن) فهذه خمسة لغات سالمة عن حذف حرف وربما يدفع التقاء
الساكنين بحذف النون فيحصل لغتان (ولد) بفتح اللام (ولد) بضم اللام
وربما يخفف لدن بحذف النون من غير تسكين الدال ولزوم التقاء الساكنين
(و) يقال (لد) بفتح اللام وضم الدال ففي لدن ثمان لغات ولايخفى ان اللغات
الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان آخرها النون الساكنة المحذوفة
فالمعتبر في البناء حال الآخر دون الوسط ولو قيل الآخر منسي والمعتبر هو
الدال يرده ان المحذوف لعلة لاينسى نعم يصح ذلك في لدن بضم الدال ودفع
التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لانظير له لكن جراهم على ذلك
حذف النون بلاعلة لانه لما حذف بلاعلة راوا حذفه لدفع التقاء الساكنين
اولى (ولدى) بمعنى عند الا انه لايستعمل الا فيما هو حاضر قريب منك وعند
يستعمل في بعيد هو في حرزك ولدن لايكون الا مع من لفظا اوتقديرا نادرا
ولايستعمل بدون معنى الابتداء ويكون للزمان نحو لدن صباح وللمكان
نحو من لدن حكيم واذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان اذ لايضاف الى
الجملة ظرف مكان سوى حيث ويلزمها الاضافة الا لدن الذى هو الاصل
فانه قد ينصب خاصة لفظة غدوة لاغير تشبيها لنونه بالتنوين في السقوط
فاختلاف حركات ماقبلها واما ما جاء من قولهم لدن غدوة بالرفع فعلى الاضافة
الى الجملة والتقدير لدن كان غدوة ونقول لايبعد ان يقال لدن غدوة في تقدير
لدن لقيت غدوة اورأيت غدوة فيكون لدن بمعنى مضافا الى الجملة ويكون
جميع لغاته على حالة واحدة ولايضاف محذوف النون من لغاته الى الضمير
قيل علة بنائها وضع بعضها وضع الحروف وحمل الباقي عليه وفيه انه لايجوز

تفريع

تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظ وقيل استلزامه لابتداء الذى هو معنى من هذا والاقرب ان يقال بتضمينه معنى من ويجعل دخول من تأكيدا ولا يقدر من اذا لم يذكر (و) منها (قط للماضى المنفى) وقوع امر فيه اذ نفى الزمان لا معنى له الا نفى شئ فيه وحمله على انه للعامل الماضى المنفى بمعنى انه لا يكون الا معمولا له بعيد جدا وهو لتأبيد النفى فى الماضى وقد يستعمل لتأييد الايجاب نحو كنت اراه قط اى دائما وفيه لغات تخفيف الطاء بحذف الطاء الاولى او الثانية واتباع القاف الطاء المشددة او المخففة فهذه خمس لغات ووجه بنائها وضع بعضها وضع الحرف وقيل تضمن معنى لام الاستغراق وفيه ان الاستغراق ليس معنى اللام بل هو امر جاء من القرينة كما لا يخفى على من له دربة فى معنى اللام (وعوض) والاشهر فيه البناء على الضم وجاء الفتح والكسر وقيل هو معرب اذا اضيف فيقال لا افعله عوض العائضين بالنصب فعلة بنائها القطع عن الاضافة وحينئذ يتجه على المص انه من الغايات فلا وجه لافرازه منها ويمكن ان يقال بتضمينه معنى لام الاستغراق ويؤيده انه اذا اريد به مجرد الوقت من غير عموم يعرب فيقال افعل ذلك من ذى عوض اى فى المستقبل واكثر ما يستعمل عوض مع القسم (للمستقبل المنفى) قد سبق بيانه وانما جمع عوض مع قط لشدة مناسبتها ومن الظروف المبنية امس اذا اريد به المتقدم على يومك فى التسهيل مبنى على الكسر مطلقا عند الحجازيين ممنوع الصرف رفعا ومكسور نصبا وجرا عند التميميين ومن التميميين من يعربه غير منصرف مطلقا فان نكر او عرف باللام او اضيف اعرب باتفاق هذا كلامه ومنها الان اوقت حضر جميعه او بعضه ويلزم اللام فظرفيته غالبة لا لازمة ولم يذكر لعلة بنائها وجه يقرب من القبول مع كثرة اختلافهم فيها فلم نتكلم فيها مخافة استنكار وقيل هو معرب لانه ورد من الان بالكسر ورد بانه لو ثبت احتمل البناء على الكسر ايضا ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا او الفا وربما يقرن الماضى بالفاء وقد يكون مضارعا (والظروف المضافة الى الجملة) انما الظرف المضاف لان المسئلة انما تكون حكما كليا يشتمل على الكلى الافرادى اطلاق الظروف المضافة الى الجملة انما هو مذهب الكوفيين وعند البصريين مقيد بما اذا كانت الجملة فعلية

فعلها ماض لفظا اوكان المص اختار مذهبهم لان علة البناء الاضافة الى الجملة لانها محتاجة الى المضافة هى اليه والمضافة هى اليه غير ظاهر لانه مضمون الجملة المستور فيها على ماسبق واذا دخل فى ذلك بناء الجزء واعرابه بقى ان التتبع لايهمايشهد وما فى بعض الشروح ان بناءها لاكتسابها البناء عن المضاف اليه ليس بشئ لان الجملة ليست مبنية ولامعربة (واذا) اى المضاف الى كلمة اذلان المضاف الى اذ محتاج الى ما اضيف اليه اذ وليس بناؤها لكسبها البناء عن الجملة بالواسطة كما توهم (يجوز بناؤها على الفتح) ولم يجب لان الاضافة غير لازمة فلم يقو قوة الايجاب ولايشكل القاعدة بحيث واذا واذ لانها ظروف مبنية والمراد الظروف المعربة المضافة الى الجملة والارادة واضحة ولابد من استثناء يوما قام زيد لتعذر هذا الحكم فيه والاظهر ان يومى قام زيد ايضا مستثنى (وكذلك مثل وغير) مضافين الى جملتين كائنين (مع ما) المصدرية (وان وان) والاظهر العطف بكلمة او وعلة البناء عدم ظهور ما اضيفا اليه من مضمون الجملة وشبهها بالظروف فى التوغل فى الابهام ولايخفى ان هذا التعليل يقتضى جريان هذا الحكم فى تثنية مثل وغير وجمعهما معانه يتعذر فى التثنية بالالف ويبعد فى التثنية بالياء وشمول عبارته للجمع دون التثنية بعيد جدا (المعرفة والنكرة) يعنى باب المعرفة والنكرة لما كان معظم مباحث الاسم الاعراب والبناء قدمهما ولمافرغ عنهما وقد بقى مباحث شتى اوردها فى آخر مباحث الاسم وراعى اتصال مباحث المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل بحث الفعل لانها شبه الفعل فهى اولى بمجاورته الا انه يختلج ان معرفة المثنى والمجموع والمعرفة والنكرة والمؤنث كثيرة الحاجة فى مباحث الاعراب فلو قدم مباحثها على مباحث الاعراب لكان اوجه (المعرفة ماوضع لشئ بعينه) فانه والنحاة كلهم على ان ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلى كسائر النكرات الا ان هذه المعارف امتازت بان الواضع لم يضعها لافادة الموضوع هى له بل لافادة واحد من افرادها بعينه وانما وضع للمفهوم الكلى دون ماقصد افادته لعدم علم الواضع حين الوضع بخصوص الموضوع له حتى يتمكن من الوضع له لكثرتها بحيث يتعذر استحضارها فى زمان الوضع ولتعذر معرفة خصوص الاشخاص قبل الوجود فوضع للمفهوم الكلى والشرط ان لايستعمل الا فى فرد منه بخصوصه ويتجه عليه انه فليضع لكل

واحد واحد بخصوصها بوسيلة استحضارها بهذا المفهوم الكلى الذى زعمتم انه الموضوع له واستحسن المتأخرون هذا الاحتمال واتخذوه مذهبا وجزموا بان ما ذهب اليه علماء العربية للذهول عن هذا الاحتمال ولايتم ما ذكروا من ان المجاز العارى عن الحقيقة عزيز الوجود جدا الابالاعتراف به والا فجميع هذه المعارف امثلتها ونحن نقول ولولاه لما تم ان المجاز لابد من ان يكون استعماله فى غير الموضوع له لعلاقة وقرينة صارفة اذ هذه المجازات لايلاحظ مستعملها العلاقة ولاينصب القرينه بل يتمسك فى استعمالها بما قرره الواضع وعرفه المخاطب ثم نحن لاننكر قوة كلام المتأخرين لكن نذب عن القدماء ظن الغفلة واتجاه ما ذكروه وما ذكرناه فنقول يحتمل ان يكون اعراضهم عن الوضع للجزئيات بملاحظة المفهوم الكلى لانه خلاف العادة فى وضع الالفاظ فاختاروا المعتاد والمجاز عندهم كالمعرفة ما استعمل فى غير ما وضع له اى لافادته فهذه المعارف حقايق والظرف فى تعريف المجاز اعنى له ليس صلة الوضع بل بيان الغرض كما فى تعريف المعرفة فاذا عرفت هذا فمن الاتفاقات الحسنة وقوع تعريف المعرفة وتعريفات المعارف بحيث يمكن حملها على مختار المتأخرين بل هى اوفق له فلك الخيار وينبغى ان يعرف ان غيرنا قدر التعريف بما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وهو بعيد جدا وتخليص التعريف ان المعرفة ما وضع لشئ بعينه من حيث انه متعين وهذه الحيثية مدار الفرق فرجل موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار الحيثية فالذهن لايلتفت فى سماعه الا الى ذات المفهوم من غير ملاحظة تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فلايفهم منه الا متلفت التعين وبهذا فرق بين النكرة والضمير الراجع اليه وبين اسامة واسد ومن لم يوفق بهذا التحقيق ظن ان عد اسامة والمعرف باللام الجنسى ونظائرهما تعريفات لفظية اضطرار به حكم بتعريفها النحاة لتوقف ضبط احوال اللفظ عليه والناظر الى المعنى برئ عنه ومما يبعد حمل تعريف المعرفة على ما وضع لافادة شئ بعينه انه تعريف مقابلها وهو النكرة ما وضع لشئ لابعينه ليس بهذا المعنى (وهى المضمرات والاعلام والمبهمات) يعنى بها اسم الاشارة والموصول لانهما حين يذكران فى غاية الابهام يزول ابهامهما لما يلحقهما من الاشارة والصلة بخلاف المضمر لانه لايذكر الا متضحا وان كان بمرجع متقدم والمفسر المتأخر قليل (وما عرف باللام) اوالميم واحترز بقوله عرف عن تمييز زيد

فيه اللام نحو الاحد عشر الدرهم وعن حال كذلك نحو مررت بهم الجما
الغفير (او بالنداء) لم يقل والمنادى احترازا عن نحو يا رجلا ولم يقف
المتقدمين فى تركه لزعمه انه داخل فيما عرف باللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل
لانه تكلف (والمضاف الى احدها) اى احد الخمسة (معنى) اى اضافة معنوية
اذ المضاف اللفظى لا يتعرف ولابد من استثناء ما توغل فى الابهام كمثل وغير
ولا يخفى ان الاضافة الى احد الخمسة لا يوجب صحة الاضافة الى كل واحد منها
ويخرج عن الضبط المضاف الى المضاف الى المعرفة بالاضافة اذ المضاف الى
المضاف الى شئ لا يسمى مضافا الى الشئ وما فى بعض الشروح ان فى ذكر
المعارف اشارة الى مراتبها على مذهب سيبويه فاسد لان المبهمات لا تتقدم
المعرف باللام عنده بل الموصول وذو اللام سيان والمضاف فى مرتبة المضاف
اليه ولا مضاف ادنى من المعرف باللام (العلم ما وضع لشئ بعينه) اما شخصا
كزيد واما حقيقة متعلقة متعينة فى الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد
المتعينة عند العقل بعينها حين دخول لام الجنس واما معنى كبرة علما لحقيقة
المبرة وذوبر علما للكلية وسبحان علما لحقيقة التسبيح على رأى والقول بان
الحكم بتعريف الحقايق لا حقيقة له انما هو لمجرد جريان احكام المعارف
ليس بالمرضى وان كان من الرضى لان الموصول مع كونه موضوعا لشئ بعينه
يعد من جملة معيناته الماهية النوعية والجنسية (غير متناول غيره) المتبادر
من التناول احاطة المفهوم بالافراد وهو ليس بمراد بل الاطلاق اى غير
مطلق على غيره فلذا نبه عليه بقوله (بوضع واحد) وقيل احترز به عن خروج
العلم المشترك والاعلام اما منقولات وهو الاكثر فاما من الاسماء فهو مع اللام
او الاضافة لان النقل يكون بغلبة استعمال العام فى الفرد المعين وطريقة
ارادته مع اللام العهدى او الاضافة العهدية ليصير علما مع احدهما ولا يجرد
عن الاضافة اصلا وقد تجرد عن اللام فيقال فى النابغة نابغة وهذا فى الصفات
والمصادر لا غير فلا يقال فى النجم نجم ولا فى البيت علما للكعبة بيت او من الجملات
وهو ما ليس له معنى قبل العلمية اوكان لكن غير هيئته مع العلمية كمحبب
وحبوة ومكوزة فانه قبل العلمية محب ومحبة ومكازة والمرتجل ماخوذ من الرجل
فكانه فعل من غير قعود العامل بل على رأس القدم فجاءة وايضا ينقسم
العلم الى اسم ولقب وكنية فالكنية الاب والابن والبنت والام المضافات واللقب
ما اشعر بمدح اوذم والاسم خلافهما هكذا فى كتب النحو لكن ذكر فى القاموس

غير مرة ان ابو فلان اسم لا كنية ولعل وجهه ان ابو فلان مثلا انما يصير كنية اذا قصد في مقام التكني التلميح الى ابوته وقد يسمى به ليوافق اسمه كنية غيره تبركا من غير قصد الى ابوته وهذا اسم والظاهر ان يحمل قولهم الاب والابن والبنت والام المضاف على ذلك واذ سمي بمبني يعرف فان كان اقل من ثلثة احرف يعتبر الثناى الصحيح الاخر بعد العلمية محذوف العجز معتلا فاذا سمي رجل بلفظ كم يعتبر اصله كمي و يصغر على كمي و يزاد من جنس حرف العلة في المعتل الاخر فيقال لو وفي مشددين ولا تقلب الالف الزائدة همزة في التسمية بلو وفي ولا هذا اذا لم يكن في الثنائي محذوف فان كان فيرد ولا يزاد شئ واذا كان على حرف واحد كاللام الجارة والبا كذلك يزاد حرف مشدد من جنس حركته ان كان كسرة اوضمة فيقال بي ولي والف ممدودة ان كانت فتحة فيقال في القسمة بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا فيحرك بالكسر لان الساكن يحرك بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف المجانس للكسر وهذا انموذج من هذا البحث لا يسع كتابنا ازيد منه فان اردت اليد الطولى فعليك بالرضى ومما يهم ان يعلم ان العلم اذ ثني اوجمع يلزمه اللام لانه لا يثنى ولا يجمع بدون التنكير فيجبر نقصانه بالتعريف الا قليلا نحو ابانين وما تين الجبلين ونحو حلابين ونحو عرفات كانه سمي كل موضع منها عرفة فجمعت واما اذرعات اسم بلد بالشام فهو من تسمية البلد بالجمع لا جمع العلم وينكر العلم في غير مقام التثنية والجمع قليلا وانما كثر في التثنية والجمع تحرزا عن استبشاع ان يقال زيد وزيد لانه كرجل ورجل في رجلين بحسب اللفظ واذا سمي بالمثنى اعرابه كاعرابه قبل التسمية وقد يعرب كالمفرد فيلتزم الالف وكذا الجمع لكن الملتزم فيه الياء وشذ البحرين حيث اعرب كالمفرد مع التزام الياء (واعرفها المضمر المتكلم ثم الغائب ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والنداء) والمضاف كالمضاف اليه هذا مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة (والنكرة ما وضع لشئ لا بعينه) اى غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضى اولشئ لا ملتبس بتعيينه اى من غير اعتبار تعيينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد السند في تصانيفه (اسماء العدد) العدد اسم والعد بالادغام مصدر بمعنى الاحصا وترك الادغام في الاسم دفعا للالتباس وهذا من جهات ترك الادغام وكان الانسب

ذكره متصلا بالاسماء العاملة لكونها ناصبة للتميز ومحتاجة الى معرفة التذكير والتأنيث والجمع فيستدعى تقديمها الاانه راعى شدة مناسبتها بالنكرة فى الابهام بل بالمعرفة ايضا على قول من قال اسم العدد اذا اريد به نفس العدد علم و اذا اريد به المعدود نكرة ولهذا يقال ستة ضعف ثلثة فيمتنع صرفها للعلمية والتأنيث واسماء العدد فى تقديرهذا اسماء العدد واسماء العدد هذا وقوله (ماوضع) خبر مبتدأ محذوف اى هو ماوضع والمقصود تعريف اسم العدد (لكمية) بتشديد الميم والياء المنسوبة الى لفظ كم وهو مايجاب به عن السؤال بهذا اللفظ وانما شدد كم لان الاسم الثنائى المراد به لفظه اذا كان اخره الفا يمد وان كان غيره يشدد قيل المنسوب الى لفظ كم قد يكون الذراع والمن والكيل ولا يتوهم ان الذراع اسم للخشبة لانه اسم للمقدار القائم بالخشبة وهكذا المن والكيل و قد يكون العدد فقوله ماوضع لكمية يتناول الجميع فلما قال (احاد الاشياء) خرج ماسوى العدد وفيه ان كم سؤال عن العدد ولا يجاب عنه بغير العدد والذراع والمن والكيل انما يقع فى الجواب من حيث العدد واطلاق الكمية على المساحة باصطلاح غير هذا العلم نعم فيه تنبيه على ان العدد مركب عن الوحدات لا عن مراتب الاعداد ولا يرد الواحد والاثنان لانه ليس معهما احاد لانهما ايضا موضوعان لكمية احاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف بكمية احاد الاشياء المتفرقة دون المجتمعة فان الواحد يعرف به كمية هذا وذاك الى غير النهاية قال الرضى كمية احاد الاشياء العدد المعين لان مايجاب به عن السؤال بكم العدد المعين فيخرج منه الالوف والمئات و ينبغى ان يقول ماوضع لكمية الشئ لحسب ليخرج عنه التثنية والمفرد وفيه نظر لانا لانم انه لا يجاب عن كم بالالوف والمئات ولو خرجا عن التعريف لا يكون البحث عن مميز الالوف بحثا عن اسماء العدد ولو قيل ماوضع لكمية الشئ لحسب لخرج عنه مائتان والفان بقى ان ما يجاب به عن السؤال بكم هو المعدود لا العدد لان كم انما يسال به عن المعدود وان قالوا انه موضوع للعدد فيقال كم رجلا فلو لم يكن المراد بكم المعدود لما صح جعل الرجل تميزا والجواب عنه عشرون رجلا فكان الاصوب ان يقال اسماء العدد ماوضع للمعدود ولما لم يفد التعريف معرفة اسماء العدد وكان الغرض من التعريف معرفة ما وضعت له عقب التعريف بضبطها فضبطها مع عدم تناهيها ضبطا انيقا فقال (اصولها اثنتا عشرة كلمة) واشار بترك

تعيين عدد الفروع الى انه لايضبطها عدد ونبه بقوله (واحد الى عشرة)
على ان الاصل فى باب العدد فى العشرة وامثالها ذوالتاء لانه اول ماوضع
والمجرد عن التاء فرع حصل باسقاط التاء (ومائة والف) وفروعها انما
يحصل بالتصرف فى تلك الاصول امابالتثنية نحومائتين والفين واما بجمع
نحومآت وآلوف واما بالحاق علامة الجمع نحوعشرين واخواته واما بالعطف
واما بالتركيب الاضافى نحوثلثمايه واما بالتركيب التضمنى نحوخمسة عشر
ومن عبرعنه بالتركيب الامتزاجى فقد خرج عن الاصطلاح فشرع فى تعيين
الاصول باعتبار ماوضعت له من المذكر والمؤنث وان كيفية تحصيل الفروع
للمذكر والمؤنث وقال(تقول واحد واثنان)واعتمد فى افادة كونهما للمذكر
ان الاحق بالتقديم الذكور (واحدة واثنتان وثنتان)ولوكان تقول على صيغة
الخطاب للمتعلم فهو امر فى صورة الخبر وان كان على صيغة المؤنث بارجاع
الضمير الى العرب فالخبرعلى حقيقته ولكل وجهة هوموليها بجلالة فطنتك
متوليها ووجه عطف اثنان وثنتان وترك عطف واحدة خفى (وفى ثلثة
الى عشرة ثلث الى عشر)بذكر التاء للمذكر وتركها للمؤنث وكذلك بضع
بكسر الباء فى الاشهر و يفتح للثلثة الى تسعة فيقال بضعة رجال و بضع
نسوة اعلم ان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء وعدمها فى غير الصفات المشتقة
قليل نحورجل ورجلة وغلام وغلامة مطرد فيها وانما كثر فى اسماء العدد
فى الاكثر يستعمل بمعنى الصفات حيث يراد بها المعدود لانفس العدد
على ماهو وضعه ولهذا ربما يجرى على الموصوف فيقال رجال ثلثة لكن
الاكثر استعمالها على سنن الجوامد غير جارية على موصوف بايراد موصوفها
مضافة هى اليه ارتميزا ولما كان الصفة التابعة للمتعدد اذا افردت تؤنث
اذا لم يكن جمعا بالواو والنون فيقال رجال ضاربة انث العدد التابع لجمع
المذكر فلم يؤنث لجمع المؤنث فرقا بينهما فاحفظ هذا الوجه البديع الذى
يستحق ان ينبنى له وجوه ذكروها والمعتبر لتأنيث العدد تأنيث واحد التميز
واعلم انه لما كان الاصل المذكر استعمل اسما للعدد اذا اريد بها الاعداد
استعمال المذكر على ماصرح به الرضى فيقال ستة ضعف ثلثة ولا يقال ستة
ضعف ثلث فان قلت ماذكرته لايتم فى ثلثة مسلمين وثلثة الزيدين قلت الصفة
فلما تقع مميزا اسيما جمع السلامة والعلم كذلك لان جمعه لايعرى عن اللام وذلك
يخالف مقام التميز فلقلة التميز الذى هوجمع المذكر السالم لم يعتبر مقتضاه

واما جمع المؤنث السالم فلا يقع تمييزا اذا وجد مكسرا فى الاغلب وجاء
سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يوجد تمييز بالسالم نحو ثلث عورات
فاحفظه فانا نعيده فى بحث المميز فان قلت جاء عشر امثالها فى النظم المعجز
والمثل مذكر قلت هنا مؤنث معنى لانه فى معنى الحسنة وستعرف اذا
كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا فوجهان وقيل المميز محذوف اقيم
صفته اى امثالها مقامه والتقدير عشر حسنات امثالها وينبغى ان يعلم
ان الاعتبار بتأنيث واحد المميز فى تأنيث اسم العدد لا لفظ التمييز فيقال ثلثة
بنات عرس وثلثة بنات اوى لان مفردهما ابن عرس وابن اوى وانه اذا كان
المميز جائز التأنيث والتذكير كساق فالعدد مثله وان كان التمييز صفة نائبة
عن موصوف يعتبر بالموصوف وان كان اسم جمع او اسم جنس فان يختص
بالمذكرين يذكر وان اختص بالمؤنثات يؤنث وان اشترك فان نصصنا باحد
احتملين فالحكم له الا انه يفصل التمييز بين النص والعدد فح الاعتبار بلفظ
التمييز ان كان مؤنثا يؤنث العدد وان كان مذكرا يذكر (احد عشر)
الاحد كالواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة
مشبهة قلبت واو همزة على خلاف القياس وقد يجئ على القياس وحد
عشر ولا يقع فى تنيف العدد غير الاحد والاحدى الا قليلا فيقال واحد
عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون ويستعمل احد واحدى فى غير
التنيف ايضا لكن مع الاضافة مطردا وبلا اضافة يستعمل احد دون
احدى فى النفى والاستفهام والشرط لعموم العقلاء وفى غيرها قليلا نحو
* قل هو الله احد * وقال ابو على همزته فى النفى واخويه اصلية وانكره الرضى
(اثنا عشر) بتذكير الجزئين (احدى عشرة اثنتا عشرة) بتأنيثهما
(ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة) وكذلك تقول
بضعة عشر وبضع عشرة بسكون الشين لانه اكتفى بالاعجام او اعتمد
على التعليم فى القرأة قال الرضى لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو ككلمة
واحدة مع امتزاجها بالنيف الذى فى آخره فتحة هذا الكلام ويتبادر
منه اختصاص هذا الحكم بثلث عشرة الى تسع عشرة من غير تعلقها
باحدى عشرة وثنتا عشرة وليس كذلك فان القرأة اثنتا عشرة عينا بسكون
الشين او كسرها على قرأة غير الاعمش وهو يفتحها على لغة من لم يغير الشين
فى حالة التركيب وهو قليل فلذا لم يذكره المص ويحترز عن توالى اربع

فتحات بل ست فتحات في احدعشر لانه لبس فيما هو ككلمة واحدة بخلاف عشرة للفرق بين امتزاج التاء مع الاسم و بين امتزاج كلمتين مستقلتين ومن جملة الوجه اجتماع خمس فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة واجتماع اربع فتحات في احدى عشرة واثنا عشرة مع ثقل التركيب يرد عليه احدعشر وانه غفل عن ست فتحات في اربع عشرة وقدجاء اسكان اول عشر في التركيب مع تحرك الآخر فقرئ * احدعشر كوكبا * بسكون العين (عشرون واخواتها) عطف على مقول القول منصوب المحل مرفوع على الحكاية والانسب بالسابق واللاحق رفع اخواتها الا انه لاوجه لرفع اخواتهـا فلذا قيل هو منصوب معطوف على محل عشرون وبعد فيه انه لامعنى لقولنـا تقول اخواتها والاوجه انه مجمل وضع موضع مفصل هو ثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون فاعرب باعرابها المحكى (فيهما) اى المذكر والمؤنث (احد وعشرون احدى وعشرون) بالعطف لا بالتركيب (ثم بالعطف بلفظ ما تقدم) من اثنين واثنتين وثلثة وثلث وقيل وعشرون ايضا مراد بما تقدم ولو استغنى عن ادراجه بمعرفته لكان اوجه ولم يكتف بقوله ثم بالعطف عن قوله احد وعشرون لئلا يلتبس احد واحدى بواحد وواحدة والمتبادر من قوله ثم بالعطف عطف الاكثر على الاقل و يجوز العكس في الكل لكنه اقل (الى تسعة وتسعين) بل تسعة وتسعين (ومائة) اصله مئية كبدعة حذف لامه والتزموا التاء عوضا وكتب الالف تحرزا عن الالتباس بكلمة منه وحكى الاخفش رأيت مئيا وقد يشم كسر ميم مائة شيئا من الضم ولايبين الضم وذلك هو الاخفاء (والف) ولا تقل عشر مائة الى المائة لايقع مميزا الا الثلثة الى تسعة صرح به في التسهيل وقال واختص الالف بالتمييز به مطلقا (ومئتان) ولايكتب الالف كما لايكتب في مئات كذا في الرضى فما اشتهر من كتابة الالف في التثنية خطأ (والفان فيهما) اى في المذكر والمؤنث ثم بالعطف (على ما تقدم) شرحه على ما تقدم تذكر ان كنت تعلم (وفي ثماني عشرة فتح الياء) على خلاف سائر المركبات التي في آخرها ياء فانهـا تسكن (وجاء اسكانها) على القياس (وشذ حذفها بفتح النون) وابقاء الكسر اشذ كما في الرضى فلم يذكر الكسر لعدم اعتنائه وليس المراد انه لا شذوذ في الكسر كما يتبادر من عبارته وظاهر عبارة التسهيل انه لاشذوذ في شي

من الاربعة وقد يحذف الياء من الثماني مفردا و يجعل النون معتقب الاعراب وفي الحديث* صلى ثمان ركعات* وقد يفعل ذلك بمثل جوار ولايخفى ان حق البيان بيان ثماني عشرة مع احد عشر بل في بحث المركبات المبنية (ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض) لكونه مضافا اليه او مجرورا بمن (مجموع لفظا اومعنى) بان يدل على مافوق الاثنين من غير تعيين وذلك بان يكون اسم جنس كالتمر والعسل او اسم جمع كالرهط والقوم والاكثر فيهما دخول من وذلك لكراهة اضافة العدد الى ما هو مفرد لفظا لكن لايمتنع الاضافة كما زعم الاخفش لانه قال الله تعالى* تسعة رهط* وقالوا ثلثة نفر والغالب اضافته الى جمع القلة فلذا اختير القلة عند تحقق الجمعين و يتعين كل منهما عند فقد الآخر (الا في ثلثمائة الى تسعمائة) فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع لالفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين (وكان قياسها) اي قياس ثلثمائة الى تسعمائة انث الضمير لعوده الى متعدد وجعله المائة المضاف اليها ثلث الى تسع خلاف الذوق ومردود في الذوق (مئات) بكسر الميم وجوز الاخفش ضمها (او مئين) و بعضهم يضم ميم مئين وفي كون مئين جمعا خلاف الاخفش حيث جعله فعلين كغسلين حذف اللام و يرده عدم اطلاق مئين بمعنى مائة الا ان يجعله اسم جمع و بعضهم قال هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا و يستفاد من الرضي ان قوله او مئين غير متين لان الجمع بالواو والنون لايقع مميزا فلا يقال ثلثة مسلمين فيتعين على القياس ثلاثمئات فلذا ترك الى انه لايجئ تمييز مئات بعد الجمع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرين واخواتها وفيه نظر اما اولا فلجواز ان يكون قوله او مئين على قول الاخفش اوقول من جعله كالعصي واما ثانيا فلان ما ذكره من وجه ترك مئات يوجب ان لايجوزوا ثلثة آلاف رجل لكراهة المجيء بعد جمع التكسير وقد تعود المجيء بعد ما هو في صورة الجمع المصحح فانا قلت قد فصل بينه و بين عادته بمجيئه بعد مائة ولايبعد ان يقال هو فرق بين الفصل الممتد والفصل القليل (ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين) بل تسعة وتسعين (منصوب مفرد) لان احد عشر نزل فيه العشر منزلة التنوين والنون ولذا لايجامعه نون اثنين فلا يضاف مع بقاء ما هو بمنزلة التنوين والنون ولذا لا يجامعه الابحذف ما هو بمنزلتهما للاضافة ولما لم يضف احد عشر واخواتها لم يضف عشرون لانه يشبه

هذه المركبات احد وعشرون الى غير ذلك فاحفظه فانه وجه بديع واما الافراد فلانه لوجمع لكان انقص فى الدلالة على العدد مع كونه مقصودا وهذا وجه بديع (ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه) اى جمع الف وهذا البيان يوهم ان تمييز جمع مائة على خلاف ذلك وليس كذلك لانك تقول مئات رجل صرح به الرضى فالاولى ان يتكلف ويقال افراد الضمير بتأويل كل واحد (مخفوض مفرد) وجاء مائة رجال ومئين عاما واعلم ان المميز يستقبح ان يكون صفة عند سيبويه وجماعة من النحاة لكونها قاصرة فى المقصود من التمييز وهو التنصيص اذ هو معدوم فى الصفات الا اذا كانت مختصة ببعض الاجناس فيقال ثلثة علماء ومائة فاضل وان عشرون درهم واربعون اثوب وخمسة اثوابا وثلثمائة سنين بالاضافة على قرأة حمزة والكسائى قليلة (واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس) ففى اسم العدد (وجهان) ورجح رعاية اللفظ وليس ثلثمائة رجل من هذا القبيل لان المميز هو عقد المائة وهو مؤنث لامحالة مثال الاول ثلثة اشخص اذا اريد به النساء ومثل الثانى ثلثة انفس اذا اريد به الذكور واذا ميز اسم العدد المركب بمذكر ومؤنث فان كان عاقلا فالحكم للمذكر والا فلسابقهما بشرط الاتصال نحو اشتريت ستة عشر جملا وناقة وست عشر ناقة وجملا ولمؤنثهما ان فصل العدد عن التمييز بكلمة بين وعدم العقل نحو اشتريت ست عشرة بين ناقة وجمل وست عشرة بين جمل وناقة واذا اضيف العدد الى مذكر ومؤنث فالحكم للسابق مطلقا فتقول عندى عشرة اعبد واماء وعشر اماء واعبد وعندى عشرة بين ناقة وجمل ان خمسة من النوق وخمسة من الجمل بخلاف ان يقال عشر بين يوم وليلة فانه يراد به عشر ليالى وعشرة ايام كذا فى التسهيل (ولا يميز واحد واثنان) وفروعهما (استغناء بلفظ) فان قلت الاولى تركه لانه لافائدة فيه بل يوهم القصد الى نفس المضاف اليه قلت يتبادر من التمييز ماله وصف كونه مميزا او بادراج اللفظ يتبادر ذات التمييز مع قطع النظر عن كونه مميزا كما هو المراد فاعرفه فانه دقيق (التمييز عنهما) لانه يفيد تمييز الواحد الوحدة وتمييز الاثنين الاثنينية لان المفرد جامع بين الجنس والعدد وكذا التثنية فيها بمنزلة التمييز والعدد وكما ان التثنية اختصار المعطوف والمعطوف عليه كذلك اختصار للعدد والتمييز فان قلت فى الاستغناء بحث لان الابهام ثم التفسير يفوت بالاكتفاء بالتمييز ولهذا اختير نعم رجلا على نعم الرجل قلت

وضع تمييز الاعداد ليس للابهام ثم التفسير بل لافادة العدد والجنس قال الرضى هذا الاستدلال لا يتم فى واحد رجال وثنتا رجال وثنتا رجل ولذا جاء فى ضرورة الشعر ثنتا حنظل هذا وعدم التمام فى واحد رجال ثم لان رجالا لا يفيد جماعة واحدة من الرجال على ان تنقيح الاستدلال ان العرب استغنوا بتوحيد ما يجعل تمييزا عن الواحد وتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصرف فى تمييزه بوجه يغنى عن ذكر العدد واذا قصد تعريف العدد ادخل اللام على غير المضاف والمركب واحدا كان كالعشرين رجلا او اكثر نحو الاحد والعشرون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان تعدد المضاف اليه فعلى الاخير كثلثة الدراهم وثلثمائة الف درهم وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر (وتقول) اى انت او العرب وعلى الاول فهو امر جاء فى صورة الخبر لانه آكد فتأمل (فى المفرد) اى فى افادة الواحد والذى افرد وميز (من المتعدد) اى المعدود لا مطلق المتعدد اذ لا يقال ثالث الرجال على الابهام بل ثالث ثلاثة او اثنين (باعتبار تصييره) العدد الاقل من اصله بواحد اصله والاولى التعرض بالمفعول فيكون فيه التصريح برد قول ثعلب انه يكون لتصيير اصله ذلك الاصل حيث جوز ثان اثنين بمعنى جاعل الاثنين اثنين بصيرورته واحدا منهما وقبله الاخفش مطلقا وابن مالك قبله فى ثان اثنين لا غير (الثانى والثانية الى العاشر والعاشرة) بالتذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث (لا غير) بخلاف العدد فان فيه التذكير للمذكر والتأنيث للمؤنث فى بعض وبالعكس فى بعض على ما عرفت ويعرف انه لا يقال فيما تحت الاثنين لعدم معنوايته والابتداء بثان من الاثنين وانه لا يقال فيما فوق العشرة من جعل العاشر والعاشرة غايتين ولم يقل فيما هو باعتبار الحال لا غير لتقرره بتكرره وقالوا معنى لا غير انه لا يقال فيما تحت الاثنين وما فوق العشرة ولهذا المزية لى فى اعتبار الحال لا غير ولك ان تجعل لا غير اوسع فانفع ولا تقنع وقد اثبت سيبويه التصيير فيما فوق العشرة بقوله ثالث عشر اثنى عشر او ثالث اثنى عشر فيعرب الاول كاستعرفه (وباعتبار حاله) فان قلت التصيير ايضا حاله فكيف جعل حاله مقابل تصيير قلت فى التصيير اعتبار حال الغير وجعله عددا فوقه لا الى كونه فى درجة من العدد فالمقابلة بحسب الاعتبار فاحسن التأمل اى باعتبار حاله ووصفه الحاصل له باعتبار كونه فى درجة من درجات العدد (الاول) غير لفظ الواحد الى الاول ليفيد ما قصد من الدرجة فاذا لم يقصد بيان الدرجة قيل واحد

الاثنين او الثلثة ولم يكتفوا بالحادي الذي يذكر في النيف لما اعتاد وامن ايراد النيف مغايرا للعدد المفرد في الواحد حيث كانوا يقولون واحد اثنان واحد عشر والاول افعل تفضيل من الوال ولذا لم يصرف اذا جعل صفة فتقول فعلته عاما اول واذا لم تجعله صفة نونته فقلت فعلته اولا كذا في الصحاح (والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة) واما فيما فوق العشرة فينزل الاول والاولى الى الحادي والحادية كما اشار اليه بقوله (والحادي عشر والحادية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشر) وهذا غاية التركيب لا غاية القول باعتبار الحال فانك تقول في العقود بلفظ العدد فتقول لمن هو بعد تسعة عشر عشرون وفي النيف على ما عرفت في التركيب لكن يعطف ولا يركب كما كان في العدد فتقول الحادي والعشرون والحادية والعشرون (ومن ثمة) اي من اجل ان المقول المذكور لتصيير العدد الاقل بواحد مثل العدد الذي هو اصل هذا المقول او لبيان حاله باعتبار الدرجة الواقعة فيه كما اشرنا اليه (قيل) فاعله المحذوف العرب وهذا يؤيد جعل تقول سابقا بمعنى تقول العرب (في الاول ثالث اثنين) بالاضافة الى اقل منه بواحد (اى مصيرهما) ثلثة (من ثلثتهما) من حد ضرب فيما لاحرف حلق فيه ومن حد منع فيما فيه حرف حلق (وفي الثاني ثالث ثلثة اي احدها) الواقع في الدرجة الواقعة فوق الاثنين ولما كان مقصوده مجرد الفرق بين الاضافتين بان الاول اضافة الى المفعول والثاني اضافة الجزء الى الكل لم يبين المفعول الثاني لمصيرهما ولم يعين احدها ولك ان تقول معنى قوله ومن ثمة انه من اجل ان الفاعل في الاول بمعنى المصير وفي الثاني ليس بمعنى اسم الفاعل قيل في الاول ثالث اثنين بالتنوين والاعمال وفي الثاني ثالث ثلثة بالاضافة ولم يبين الاضافة في الاول لانه كسائر اسماء الفاعلين في الاضافة لكن قال الرضي الاضافة فيه اكثر من الاعمال بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الامر فيها بالعكس فان قلت يستحيل صيرورة الاثنين ثلثة فكيف صح تفسير ثالث اثنين بمصيرهما ثلثة قلت قال الرضي اذا انضم الثالث الى الاثنين تبدل استعمال اثنين في المقام بالثلثة فكانه صير الاثنين ثلثة ونحن نقول فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جزئا ثلثة وقال الرضي الفاعل باعتبار الحال في صورة اسم الفاعل خال عن المعنى لانه لم يشتق عن فعل حتى يدل على قيام مصدره بشيء قلت لا يبعد ان يكون ماخوذا من لفظ العدد للنسبة ويكون

الثاني بمعنى المنسوب الى اثنين بمعنى كونه جزءا خاصا له فيكون كالتامر لبايع التمر والباقل لبايع البقل (وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة) باضافة احد المركبين الى الاخر (وان شئت قلت حادي احد عشر) بحذف الجزء الثاني من المركب الاول لكن عند قرينة الحذف والا لكان من قبيل اضافة الحادي الى العدد الاكثر لا الى المثل فلا يفيد كونه بعد العشرة (فتعرب الاول) اي الاسم الاول لان بناءه لكون الثاني بمنزلة تاء التأنيث وعند تقدير التاء يعرب الاسم كما في قدم وانما بني على الفتح عند ذكرها وان شئت حذفت الجزء الاول من الثاني ايضا فتقول ثالث عشر وتريد ثالث عشر ثلثة عشر قال سيبويه فتبنيهما لقيام الجزء الثاني من المركب الثاني مقام الجزء الثاني من المركب الاول وجوز الكوفيون اعراب الاول وروى الكسائي الوجهين من العرب وانما لم يذكره المصنف لانه انكر في ثالث عشر ان يكون من قبيل حذف جزء من المركبين بل جعله من قبيل الاكتفاء بالمركب الاول لكن ينبغي ان يقول وان شئت قلت ثالث عشر لانه المتفق عليه انما الخلاف في تقديره (المذكر والمؤنث) اي هذا باب المذكر والمؤنث وهذا يدل دلالة واضحة على ان قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف وليس مبتدأ ما بعده (المؤنث ما فيه علامة التأنيث) هذا تعريف للمؤنث الغير التأويلي فان التأويلي كرجال ليس فيه علامة تأنيث لا لفظا ولا تقديرا (لفظا او تقديرا) والمقدر لا يكون الا بالتاء ولو قال ما فيه الالف او التاء الملفوظة او المقدرة لكان اخصر ويخرج عن التعريف المؤنثات الصيغية كهند وانت وهي وهما وهذه واثنتين الى غير ذلك لفظا او تقديرا (وعلامة التأنيث التاء) المنقلبة هاء في الوقف وكان اطلاقها لانه المتبادر الى الفهم عند الاطلاق سمي علامة التأنيث لانه قد يكون للدلالة على التأنيث اولانه يعامل معه ذي التاء معاملة المؤنث سواء كان تاء للدلالة على التأنيث وهي في الصفة غير افعل التفضيل وافعل الصفة ومفعال ومفعيل ومفعل ومفعول ليس من الافعال كذكر بمعنى امراة شبيهة بالرجل وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل وفي المنسوب بالتاء قياس وفي الاسم الجامد سماع قليل كرجلة وانسانة وغلامة او للفرق بين الواحد والجنس في المصادر والاجناس المخلوقة كضرب وضربة وتمر وتمرة والمراد بالجنس هنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد فنحو فرس ليس بجنس بهذا المعنى وهو قياس ومجيئها للفرق بين الاجناس المصنوعة وواحدها قليل كسفين

وسفينة ولبن ولبنة وقد يجئ للفرق بالدخول على الجنس فيعرف الجنس
بالتاء والواحد بالتجرد نحو كماة للجنس وكم للواحد وهو قليل او للمبالغة فى فعال
وفاعل وفعول ومفعال كعلامة وراوية وفروقة ومطرابة وجعلها للتأنيث
باعتبار تقدير موصوف هو جمع بجعل الواحد كالجماعة للمبالغة تكلف لا يخطر
بالبال عند سماع هذه الالفاظ اوللتنبيه على ان مفرد الجمع العجمى معرب
وهى مخصوصة بالجمع الاقصى فيقال جواربة فى جمع جورب وموازجة
فى جمع موزج معرب موزه وهذا التاء غير لازمة فيقال جوارب وموازج اوللتنبيه
على ان مفرده مع ياء النسبة وهوايضا من خواص الجمع الاقصى فيقال اشاعثة
فى اشعثى ومشاهدة فى مشهدى اوللتعويض الياء المحذوفة على نحو مصابيح
فيقال فرازنة بحذف ياء فرازين وهذا التاء لازمة مع حذف الياء ولا يجامعها
اولتأكيد تأنيث الجمع وهى لازمة فى مثال عزبة وغلمة وجائزة فى فعالة كجمالة
وقد يلزم كما فى حجارة وفى فعولة كصقورة وقد يلزم كعمومة وخؤولة وفى الجمع
الاقصى كصياقلة وملائكة اولتأكيد التأنيث كما فى ناقة ونعجة وهى لازمة
وقد يجئ فى الصفة نحو عجوز وعجوزة اوللتعويض عن فاء الفعل كما فى عدة
اوعن لامه كما فى ثبة اوعن ياء الاضافة نحو ياابت او للنقل من الوصفية
الى الاسمية كالنطيحة والذبيحة والغالب عدم لزومها اولا يكون بمعنى
من المعانى كما فى ظلمة وعمامة وهى لازمة هذه اثنى عشر قسما لتاء جمع الكل
فى علامة تأنيث و يغلب فى فاعل ومفعل لم يقصد بهما معنى الحدوث وهما
مختصان بالاناث المتجرد عن التاء كحايض وطالق ومرضع ومطفل وقد يلحق
التاء فيقال حايضة ومرضعة وان قصد بهما الحدوث فالتاء لازمة كحايضة
وطالقة وقد تجرد الصفة المشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد بهما
الحدوث وفى قوله التاء رد على الكوفية حيث قالوا العلامة هى الهاء صارت
فى الوقف هاء والبصرية قالوا الاصل الوصل فهى التاء تصير فى الوقف
هاء ويرجح قول الكوفية ان الوقف يرد الى السكون الذى كان فى الاصل
فالظاهر انه رد التاء الى الاصل (والالف مقصورة) كانت (اوممدودة)
والالف الممدودة مابعده همزة فيستفاد ان علامة التأنيث الالف قبل الهمزة
وليس الامر كذلك فانها الف زائدة قبل المقصورة والهمزة هى الالف
المقصورة قلبت همزة لكونها بعد الف زائدة عند سيبويه وعند الاخفش
غير منقلبة عن شئ بل اصلية و بالجملة علامة التأنيث الهمزة لا الالف الا

ان يجعل وصف الهمزة بالممدودة تجوز الكونها سبب مد الف قبلها او يجعل اطلاق الالف عليها لانها فى الاصل الف على ماهو مذهب سيبويه اولان الالف اسم للمتحرك والساكن وههنا بحث وهو ان معرفة المؤنث موقوفة على معرفة علامة التأنيث وقد بينهما بالالف المقصورة والممدودة فيلزم ان يكون كل ما فيه الف مقصورة اوممدودة مؤنثا مع ان نحو فتى مذكر ولو قيد الالفان بكونهما للتأنيث لدار وكان تعريفا بالمجهول وغاية ما يمكن ان يقال ان المؤنث لا يمكن معرفته بالتعريف ولابد فى الكثير منها من السماع فان المؤنثات السماعية لا تعرف الا بالسماع فليس مقصوده من التعريف الا تعيين مفهوم المؤنث عند النحوى وبيان علامة التأنيث ليعرف بوجه ما يمكن فى هذا المقام واما معرفتها بوجه تميز عما عداها فلابد لها من ضبط الفاظ مؤنثة لا يسعها كتابه فاحالها الى المبسوطات وللالف المقصورة والممدودة اوزان مختصة بالفى التأنيث واوزان مشتركة بينها وبين الف الالحاق والف زيد لمجرد تكثير الكلمة هى ما تكون سادسة كقبعثرى وكمثرى وقد ضبطها التسهيل فاحلنا ها اليه مخافة التطويل (وهو) اى المؤنث (حقيقى ولفظى) ولا يخفى جريان هذا التقسيم فى المذكر ايضا الا انهم لم يقسموه لعدم تعلق غرض به بخلاف المؤنث (فالحقيقى ما بازائه ذكر) اى مذكر وهو ما يوصف بالذكورة فيدخل فيه النخلة اذ يقال نخلة ذكر لمالم تثمر ونخلة انثى للمثمرة فلما قال (من الحيوان) اخرجها ومن جعل تأنيث الحيوان الغير العاقل كالمؤنث اللفظى فى الاحكام كان الانسب بحاله جعل المؤنث الغير العاقل داخلا فى المؤنث اللفظى وتقييد ما بازائه ذكر بالعقل لا بمجرد الحيوانية قال الرضى الاولى تعريف الحقيقى بذات الفرج لئلا يخرج عنه مؤنث لا مذكر له على سبيل الفرض وهذا كلام خارج عن التحصيل على ان حال هذا المفروض غير معلوم هل هو ملحق باللفظى فى الاحكام او بالحقيقى وانه منقوض بما قيل فى الغراب ان تمتنع عن انثاه بالطعم فان الظاهر منه ان لا يكون لهما فرج (كامرأة وناقة واللفظى بخلافه) سواء كان علامة تأنيثه فى اللفظ او فى التقدير (كظلمة وعين واذا اسند اليه الفعل) المتصرف بخلاف نحو نعم هند او شبه الفعل فلتلبس ذلك الفعل (اوشبهه بالتاء) لكن بشرط ان لا يكون المؤنث علما لمذكر فانه فى حكم المذكر مطلقا الا فى منع الصرف والجمع فانه يجمع كذى التاء (وانت فى ظاهر غير الحقيقى) وظاهر الحقيقى ايضا اذا فصل بينه

وبين

وبين المسند نحو حضر القاضي امرأة دون ضمير غير الحقيقي فانه كالحقيقي
في وجوب التاء الا اذا كان حقيقي التذكير فانك في ضميره ايضا بالخيار تقول
جامة حسن وحسنة (بالخيار) نبه به على ان المراد بالتلبس بالتاء هو وجوب
التلبس والاعذب ان يجعل هذا مستثنى من الحكم السابق وقد يجعل قرينة
على اعتبار القيود في السابق فان قلت كيف حكم الامام ابو حنيفة رحمه الله
بأن النملة في كلام الله حيث جاء قالت نملة كانت انثى بدليل قالت قلت تبع
في ذلك قول ابن السكيت ان الجنس المحتمل للمذكر والمؤنث المراد به مذكر
لا يؤنث الفعل المسند اليه بالتاء لئلا يلتبس المراد به بقي ان المختار في ظاهر
غير الحقيقي المتصل بالفعل التأنيث وفي المنفصل التذكير فتقول طلعت الشمس
وطلع الان الشمس على ما في الرضي (وحكم ظاهر الجمع مطلقا) سواء كان
جمع مذكر او مؤنث حقيقي او غير حقيقي (غير المذكر السالم حكم ظاهر غير
الحقيقي) فيه ان الاولى طلعت الشمس كما سبق والاولى طلع الشموس وجاء
النسوة على ما في الرضي والمراد بالمذكر السالم ما كان حقه السلامة ولا يكون
جمعه بالواو والنون خلاف القياس نحو بنين وارضين وسنين فان الاول
في حكم الابناء والاخيرين في حكم الجمع بالالف والتاء قال الله تعالى * آمنت به
بنوا اسرائيل (وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت) هذا من المبحث
(وفعلوا) ليس من المبحث ذكر استيفاء او مجموع فعلت وفعلوا في قوة جاز
تأنيثه فالكل من المبحث تأمل (والنساء) اما المراد به جمع المؤنث مطلقا
او العاقل فيدخل غير العاقل مطلقا في (والايام) مؤنثا كان او مذكرا (فعلت
وفعلن) قالوا النون لغير العاقلين استعملت في المؤنث لنقصان عقلها
تنزيلا لها منزلة غير العاقل قلت كان الاولى ان يقول والنساء كالايام فعلت
وفعلن اشارة الى اصالة غير العاقل في ذلك الا انه خاف فهم الاصالة في فعلت
ايضا والتفرقة بين الجمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها
فتقول لجمع المذكر السالم هم لا غير ولمثل الرجال هي او هم ولمثل النساء والايام
هي او هن وهكذا (المثنى ما لحق آخره) اي آخر مفرده اذ المثنى مجموع مسلمان
ولم يلحق آخره شيء بل آخر مسلم وبهذا اندفع ان تعريف المثنى لا يصدق
عليه بل على مفرده لكن يتجه انه صادق على الجمع فانه يصدق عليه انه
لحق آخر مفرده ذلك ولو قال ما لحق آخر مفرده فيه لم ينتقض لكن يتجه
ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع فيدور ويخرج عن التعريف

رجالان وانما ادرج الآخر ولم يكتف بما لحقه لان اللحوق في اصطلاحهم شاع في الطاري على الشيء سواء كان في اوله اوآخره ومنه قوله سابقا و يلحقها اى اسماء الاشارة حرف التنبيه (الف او ياء) يشمل حبلى ومسلمين جمعا وخرج الثانى بقوله (مفتوح ماقبلها) والاول بقوله (ونون) و بعد يشمل عطشان واخرجه بقوله (مكسورة) وفيه نظر لانه يخرج عنه المثنى على لغة من يفتح نونه على مارواه الكسائى عن لغة بنى زياد بن فقعس وقال الفراء هى لغة لبعض بنى اسد ولانه يخرج عنه المثنى على لغة ضم النون وجاء عن فاطمة رضى الله تعالى عنها * ياحسنان و ياحسينان * بضم النون (ليدل) الالف او الياء وفيه انه مع بعده عن العبارة لايصح ان يكون دلالة الالف اوالياء غرضا من الحاق الالف او الياء والنون مع ان النون عندهم كالتنوين ونائب عنه ومن قال المراد ليدل الالف او الياء والنون و فى دلالة المجموع لايجب ان يدل كل جزء يرد عليه انه ليس الغرض من الالحاق دلالة المجموع فالاظهر ان المصنف جعل النون ايضا من الدوال ولم يبال بحذف النون مع ان العلامة لاتحذف لانه لايسلم امتناع حذف العلامة عند تعددها ولابد ان يجعل الدلالة محمولة على التضمنية لان الالف والياء يدلان على المعانى المعتورة على الاسم ايضا (على ان معه) فى الارادة (مثله) فى العدد واللفظ من جنسه الذى يفيد اللفظ من المفهوم الكلى الشامل لهما حقيقة اوادعاء كما فى التغليب نحو عمرين لابى بكر وعمرو قمرين للشمس والقمر لادعاء كون احدهما داخلا تحت المسمى بعمر اوتحت مفهوم القمر و يسمى تغليبا و يعتبر فى التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلذا لايقال شمسين قيل التغليب محفوظ لايقاس و بهذا اندفع ان جاءنى رجلان لايقتضى كون الرجلين معا وانما قيد بقوله من جنسه تنبيها على عدم كفاية المماثلة فى اللفظ فقط فلا يثنى اللفظ المشترك بين المعنيين للاشتراك فى اللفظ عند المص وان صرح الاندلسى بجوازه ولايرد تثنية العلم لانه تثنية اللفظ المشترك لانه مأول بما يوجب الاتحاد فى الجنس لان الجنس هو المفهوم الشامل سواء كان مجازيا اوحقيقيا فيراد بزيد حين التثنية المسمى به على ماهو المشهور وعند المصنف يراد المتميز بهذا الاسم لان غرض الواضع فى وضع العلم مجرد التمييز بالاسم بخلاف وضع اسماء الاجناس فان الغرض منه تمييز الافراد بمفهوم يحضر بالاسم ولذا كثرت تثنية العلم دون اللفظ المشترك بهذا التأويل ثم

التثنية متعينة لافادة ذلك المتعدد فلا يقال جاءنى زيد وزيد الا للضرورة
اوعلى سبيل الشذوذ اوللفصل بين المعطوف والمعطوف عليه حقيقة
نحو جاءنى رجل فاضل ورجل تاجر اوحكما نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل
ورجلا معه فانه فى معنى الرجل الجائى ورجلا معه اولقصد التكثير نحو جاءنى
رجل ورجل اذا لم يقصد اثنان فقط وقد يجئ التفريق للتكثير بدون عطف
نحو قوله تعالى * صفا صفا ودكا دكا * ومنه كل فرد فرد فان قلت لايشمل
التعريف المثنى للتكثير نحو لبيك وسعديك قلت التكثير معنى مجازى للتثنية
فيشمله التعريف باعتبار معناه الحقيقى (والمقصود) لفظ مشترك بين الالف
وماقبله الالف اللازم لفظا اوتقديرا نحو فتى والفتى واحترز بالالف اللازم
عن نحو زيدا فى حال الوقف فانه لايسمى مقصورا وكذا من اضربا فى وقف
اضربن سمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس الحركة والقصر الحبس
(ان كان الفه عن واو) اى منقلبة عن واو والمتبادر منه معلومة الانقلاب
عن الواو لان الاحكام انما تعلق على مايعلم (وهو ثلاثى) اى على ثلثة احرف
(قلبت) ذلك الالف (واوا) والاولى ردت الى الواو لان رد الشئ الى اصله
لايسمى قلبا (والا) اى وان لم يكن كذلك اما بان يكون معلومة الانقلاب
عن الياء اوغير منقلبة عن شئ بل يكون الفا اصليا كالف الى على ومتى واذا
كذلك فان الالف فى الاسماء المعربة البناء اصل او مجهولة الاصل فى ذلك
بان يقع فى مكن الاصل ولم يعرف اصلها اوكان غير ثلاثى (فبالياء) هذا
مذهب البعض والاشهر فى الالف الاصلية ومجهولة الاصل التى لم تمل
اواميلت ولم ينحصر جهة الامالة فى كون اصلها الياء اوالواو كذا فى الرضى
ومن جعل الى مجهول الاصل وجعل الممالة مطلقا مردودة الى الياء فقد
خالف الرضى ولابد من سند قوى حتى يكون المرضى ومن تصدى لحمل كلام
المتن على ماهو الاشهر فقد وقع فى التعسف الى غير المرهذا ولو اكتفى المص
بقوله فان كان الفه عن واو لكفاه لان الالف فى غير الثلاثى مطلقا منقلبة
عن الياء لان كل واو وقعت رابعة فصاعدا تقلب ياء لامحالة (والممدود)
كالمقصور (ان كانت همزته اصلية) اى غير منقلبة عن اصلى او زائد
ولازائدة بمقابلته بما للتأنيث لكونها زائدة او منقلبة عن زائدة (ثبتت)
مستقبل او ماض ويؤيد الثانى قوله فيما بعد قلبت وحكى ابو على جواز قلبه
واواشاله قراء صيغة مبالغة لجيد القرأة اوللمتنسك من قرأ بمعنى تنسك اوجمع

قارئ فالكل شئ مع ثبوت الهمزة فى الاشهر (وان كانت للتأنيث قلبت واوا)
اما القلب فلانهما فى الاصل مقصورة بقلب واما القلب بالواو فتحرز
عن اجتماع يائين فى حال النصب والجر وقد جاء ثبوتها وقلبها ياء
وحذفها مع الالف اذا كانتا بعد اربعة احرف نحو قاصعان وخنفسان
دفعا للتطويل ولبس بقياس خلافا للكوفيين (والا) اى ان لم تكن اصلية
ولا للتأنيث (فالوجهان) القلب واوا او الاثبات سواء كانت زائدة للالحاق
كعلباء فانه ملحق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء والمتبادر تسوية الامرين
لكن فى الرضى ان ابدال همزة الالحاق اولى من الاثبات وابدال همزة
كساء ورداء مرجوح والاثبات هو الاولى وفيه ايضا ان الهمزة المبدلة قد تبدل
ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائى وفى الترجمة الشريفية ان المشهور رد ايان
ولو صح فبنى على ما فى الرضى ولا يصح ان يقاس عليه فا فيه ان الصحيح
ان يقول المصنف فوجهان ليحمل على الاثبات والرد الى الاصل واما قوله
فالوجهان يفيد ان الامر منحصر فى الرد الى الواو والاثبات مع ان المنقلب
عن الياء لا يكون الا ياء لاشتهار رد ايان فليس بشئ لان رد ايان لا يجب
ان يكون المنقلب عن الياء مردودا الى الياء لجواز ان يكون شاذا لا يقاس عليه
ومما لا مندوحة عن معرفته كيفية تثنية ما حذف لامه نسيا فلا يعود فى التثنية
الا فى خمسة الفاظ اخ واب وحم وهن وذات دون ذو ور بما يقال اخان وابان
ويقال فان وفوان للضرورة رابعه منديان واميذيان فتثنية يذى كعصى
وهو لغة فى يد وكذا دموان ودميان تثنية دما او دمى على اختلاف فى ان اصله
واو او ياء وهو لغة فى دم ودميان شاذ عند من جعله واويا وبالعكس عند
من يخالفه (ويحذف نونه بالاضافة) اى وجوبا وقد يحذف جوازا فى الصفة
العاملة اذا كانت مع اللام (وحذفت تاء التأنيث فى خصيان واليان) تنبيه
على حال اللفظين ورد على من قال هما تثنيتا خصى والى وهما لغتان فى خصية
والية والخصيان والاليان موضوعان لهما من غير ان يثنى الخصية والالية
وليس المقصود بيان قاعدة تثنية خصية والية حتى يتجه انه يفيد الوجوب
مع انه جاء خصيتان واليتان بل لم يجئ بدون التاء الا للضرورة وانه لا وجه
لتغيير الاسلوب والعدول عن يحذف الى حذفت ويجوز تثنية اسم الجمع والجمع
المكسر الغير الاقصى بتأويله بالجماعة فيقال ابلان وجملان وقد يثنى الق
فى امر الواحد لارادة تكرير الفعل فيقال القيا مراد به الق الق وبه فسر القيا

في جهنم ورب ارجعون اى ارجعنى ارجعنى ارجعنى وقد يقدر تسمية كل جزء من الشيء باسمه فيقع المثنى مقامه او الجمع وقد ينزل المتعدد منزلة الواحد لعدم تفارق اجزائه اولغير ذلك فيطلق عليه المفرد نحو عينى لاينام وقوله تعالى * ويكونون عليهم ضدا * وقوله * وهم لكم عدو * واذا اضيف التثنية لفظا اومعنى الى تثنية والاولى جزء الثانية تجمع اوتفرد الاولى كراهة توالى التثنيتين مع كمال الاتصال بينهما لفظا ومعنى والجمع اولى نحو قلوبكما وقلوب لكما واذا فرق المتعدد فالافراد لاغير نحو نفس زيد وعمرو واما اذا لم يكن الاولى جزء من الثانية فان لم يؤمن اللبس نحو غلامى زيد وجب التثنية وان امن جاز الجمع قياسا عند الفراء ويونس وغيرهما يدعى السماع نحو وضع رحالهما لانه لايكون فى الاغلب للبعيرين الارحلان (المجموع) اختاره على الجمع الاشهر تنبيها على ماخفى من اسمه (مادل على احاد) خرج به مالبس بجمع ولااسم جمع والمراد الدلالة وضعا لئلا يخرج الماهدون فى نعم الماهدون لانه وان كان المراد به واحدا لا ثانى له لكن لاوضعا بل تجوزا لكن ينبغى ان يراد بالاحاد اعم من الوحدات ومايتصف بها ليشمل الاحاد والمئات والالوف الاان يقال كل مائة والف متصف بالوحدة حين جمع فالمراد بالاحاد المتصف بالوحدات فقول الرضى ان قوله مادل على احاد ليشمل اسم الجمع كرهط واسم العدد كثلثة وعشرة محل نظر اذ الثلثة والعشرة لايدلان على احاد بمعنى المتصفة بالوحدات وضعا بل على الوحدات فقط وقوله (مقصودة بحروف مفرده) اخرج اسم الجمع لانه لم يقصد احاده بحروف مفرده ولو حذف المقصودة لم يثبت مقصوده لانه يخرج اسم الجمع بتقييد الدلالة وقوله بحروف مفرده متعلق بمقصوده لابدل لئلا يكون مقصودة تطويلا فمن قال بحروف مفرده جاز ان يتعلق بدل فقد زل ومن قال جاز ان يتعلق بهما على سبيل التنازع فقد تكلف لاعتبار قيد للدلالة يستغنى عنه تقييد القصد ولامعنى للمفرد هنا الامايقابل المثنى والمجموع فيدور التعريف ويخرج اكالب فانه جمع اكلب فهو بحروف اكلب والاكلب لبس بمفرد فضلا عن ان يكون مفرد اكالب الا ان يقال الكلب مفرد الاكالب ايضا تأمل والمراد بمفرده مايعم المفرد المحقق والمقدر فان نسوة جمع لظهور خواص الجمع فيه من الرد الى الواحد فى النسبة وامتناع التصغير وتأنيث الفعل المسند اليها ورد ضمير المؤنث اليها مع انه لامفرد لها فيقدر له نساء كغلام فيجعل النسوة جمعا له كغلمة لغلام والمراد

بحروف مفرده حروفه الاصول لئلا يشكل بطلبة لطلب والمراد اكثر حروفه لئلا يشكل بسفارج جمع سفرجل ولا يخفى ان مفرده لايكون الا بتغيير ما له لتحصيل الجمع فقوله (بتغيير ما) توضيح لامدخل له فى الاحتراز ولابد من قيد الحيثية ليدخل فيه حضا جر علما ويخرج عنه قال الرضى لا يخرج بقوله بتغيير ما جمعا السلامة فانه كفى تغيير ما فيهما من كون الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم يعنى كفى لتغيير انتقال المفرد من الاستقلال الى الجزئية لكن يشكل حينئذ شمول تعريف جمع الصحيح عليهما لانه عرف بما لم يتغير فيه بناء الواحد ويمكن ان يفرق بين بناء الواحد وتغير الواحد فان الواحد يتغير بالانتقال من الاستقلال الى الجزئية ولايتغير بناءه وصيغته (فنحو تمر وركب ليس) الضمير للنحو فافراده على مقتضى النحو (بجمع) اما نحو تمر فلوجهين احدهما انه لايدل على احاد بل على جنس ربما ينطبق على واحد وربما ينطبق على اثنين وعلى اكثر وثانيهما انه ليس بحروف مفرده بتغيير ما اذ ليس تمر مفردا ولا مغير تمرة بل تمرة مغير تمر لانه زيد التاء على الجنس ليدل على واحد متميز عن سائر احاد الجنس ولذا لايزاد فى تراب وخل فلا يقال ترابة وخلة لانه ليس لهما واحد متميز واما نحو ركب فلانه ليس راكب مفرده ولا ركب مغير راكب اذ ليس الركب من اوزان جمع القلة ويصغر ويجعل منسوبا ويفرد الضمير الراجع اليه فلو كان جمع راكب بتغيير ما لما جاز فيه هذه الامور (على الاصح) جملة معترضة فى تقدير هذا على الاصح فلا يرد ان الخلاف لايتفرع مما سبق وفيه اشارة الى مذهب الفراء حيث جعل نحو التمر والركب جمعا والى مذهب الاخفش حيث جعل اسم جمع له مفرد من حروفه جمعا واما ماليس له مفرد يوافق لفظه فى الحروف فليس بجمع اتفاقا فالمراد بقوله فنحو تمر وركب ماله واحد يوافقه فى حروفه (نحو فلك) اى ما يطلق على الآحاد المقصودة وفيه خواص الجمع وليس له واحد اصلا او واحد يغايره فى اللفظ (جمع) اما ماله واحد لايغايره فلاعتبار تغيير فيه كما فى فلك فانه يحكم فيه بان فلك المفرد انتقل عن موازنة قفل بالجمعية الى موازنة اسد فضمته ضمة همزته عارضة حكما وهجان للابل البيض انتقل بالجمعية الى موازنة رجال عن موازنة حمار كانت له بمعنى البعير الابيض واما ماليس له واحد اصلا كما فى نسوة فبتقدير مفرد له مهجور كما عرفت ولايخفى ان ما قيل فى فلك وهجان تكلف فى الغاية والاقرب ان يقدر لهما ايضا مفرد فيقدر

للغلك كاسد وللهجان هجن كرجل ومن البين ان المصادر المستعملة فى الاعيان
لبست بمجموع فربما لا تغير اعتبارا لاصلها فلا يثنى ولا يجمع وربما يثنى
و يجمع باعتبار حالها لكن لا تؤنث اصلا كذا فى الرضى والمستفاد من
القاموس انه اختلف فى فلك هل هو مشترك بين الواحد والجمع واما للجمع
جمع كما للواحد فينبغى ان يقيد نحو فلك جمع بقوله على الاصح كما قيد سابقه
(وهو صحيح ومكسر) و يستفاد من قوله جمع التكسير فيما بعد ان يسمى
الصحيح ايضا جمع الصحة فالصحيح مالم يتغير بناء واحده والمكسر سيعرفه
(فالصحيح لمذكر) اى لآحاد مذكر او لمفرد مذكر وينبغى ان يراد به كونه
لمذكر غالبا لئلا يشكل بسنين وارضين واخواتهما وكذا قوله (ولمؤنث)
لئلا يشكل بسجلات ولهذا سمى الاول جمع المذكر والثانى جمع المؤنث
ولا يخفى ان التقسيم بما لمذكر ولمؤنث لا يختص الصحيح لكن يختص به
غرض التقسيم فلذا خصص (فالمذكر) اى فجمع المذكر بحذف المضاف
لان المشتهر جمع المذكر لا الجمع المذكر كما قرره الشارحون (ما لحق) اى جمع
صحيح لحق (آخره واو مضموم ماقبلها او ياء مكسور ما قبلها) ولا يخرج
نحو مصطفون ومصطفين لكسر ما قبل الياء وضم ماقبل الواو فى الاصل
والفتح طار لكن قوله وان كان مقصورا حذفت الالف دل على ان الواو
لحق المقصود لا اصله فلم يلحقه واو ما قبلها ضمة بل واو وما قبلها الف فتأمل
و بعض ما يتعلق بشرح التعريف محال الى فطنتك المستعدة لمعرفته مما
سمعت فى تعريف المثنى ويخرج عن التعريف نحو سنين وارضين الا ان يتكلف
بدعوى ان يعتبر سنة وارض بعد جمعهما على الصحة ولا يغير فى وقت الجمع
وقولهم فى تعريف جمع الصحيح ماسلم بناء واحده محمول على انه لا ينكسر
للجمع اما لو طرا انكسار بعد الجمع فلا يضر فى الصحة (ونون مفتوحة)
ذكر لمزيد توضيح وقوله (ليدل على ان معه اكثر منه) لمزيد توضيح ولم يذكر
قوله من جنسه لانه لا يتوقف عليه التعريف حتى يجب استيفاؤه وقيل اعتمد
على انسياق الذهن اليه مما ذكر فى تعريف المثنى والاولى تبديل الاكثر
بما يزيد عليه اذ لا كثرة فى مفرده وههنا بحث يتجه على المثنى ايضا وهو
ان الجمع موضوع للآحاد والمثنى للاثنين لا لان مع الواحد اكثر منه او مثله فالالف
علامة الاثنينية والواو علامة الجمعية لا للدلالة على معية شئ بشئ فاحفظه
لا يقال قوله ليدل الى آخره لاخراج عشرون واخواتها لصدق باقى الحد

عليه لانا نقول لم يدخل فى الجنس وهو جمع مصحح نعم ما ذكرت بيان توضيح لما يتعلق به (فان كان آخره ياء قبلها كسرة) احترز به عن ياء قبلها سكون نحو ظبى فانه كالحرف الصحيح والواو المضموم ماقبلها وان كان يستحق الحذف لكن لا يوجد اسم متمكن يكون فى آخره واو كذلك ولذا لم يتعرض له ولو كان الياء منقلبة عن الهمزة وجو بالا يحذف كما يجئ فى علم التصريف (حذفت) اى حذفت الآخر انث ضمير الآخر لكونه ياء وجعله للتاء خلاف الذوق يدركه صاحب الذوق وينبغى ان يقول حذفت بعد نقل ضمتها الى ما قبلها ليتبين حال ماقبل الياء اذ لا وجه لبيان حال ماقبل الالف دون الياء (وان كان) اى الاسم او آخر الاسم (مقصورا حذفت الالف) من وضع الظاهر موضع المضمر على الثانى فالراجح الاول (وبقى ما قبلها مفتوحا) لا محالة خلافا للكوفيين فى الالف الزائدة نحو عيسون فانهم يجوزون ضم ما قبلها (مثل مصطفون) لا وجه لتمثيل المقصور دون ما آخره ياء (وشرطه) اى شرط صحة الجمع بالواو والنون (ان كان) ما يجمع (اسما مذكرا علما) او مصغر نحو رجيلون صرح به فى التسهيل (يعقل) فان كان مذكرا علما يعقل كما يرشدك اليه قوله وان لا يكون افعل فعلاء ففى العبارة ما ترى من اثر الاهمال لكن ما ذكره الرضى ان فيه الفاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع انه لا يجوز كما سيجئ فيه ان ما يذه فى بحث حروف الشرط ان الفاء الشرط بين المبتدأ والخبر مع امكان جعل ما جعل خبرا جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا لا يجوز نحو انا ان جئتنى اكرمك فانه يجوز جعل اكرمك جزاء وجعل مجموع الشرط والجزاء خبرا فلا يجوز جعل اكرمك خبرا وما نحن فيه ليس من هذا القبيل كما لا يخفى ويرد ايضا انه ان اريد بالمذكر مذكر المعنى سواء فيه علامة التأنيث اولا يلزم صحة جمع طلحة بالواو والنون وهو ممنوع عند البصريين وان جوز الكوفيون طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها كما فى جمع المؤنث والسماع مع البصريين وان اريد المذكر من كل وجه يلزم عدم صحة جمع حبلى وورقاء علمين لمذكر بالواو والنون مع انه لا خلاف فى جوازه وقد قيد فى التسهيل العلم بقيود وهو ان لا يكون معربا بحرفين كزيدين وزيدان وعشرين اعلاما وان لا يكون مركبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع سيبويه وبرق نحره علمين بالواو والنون (وان كان) الاسم الذى يجمع (صفة فمذكر يعقل) اى فان كان مذكرا يعقل حقيقة او حكما بان نزل منزلة العقلاء

نحو * رأيتهم لى ساجدين * وينبغى ان يراد به مذكر المعنى بقرينة قوله
ولابتاء التأنيث قيل ينبغى تبديل يعقل بعلم ليشمل قوله تعالى * فنعم الماهدون *
لتنزهه تعالى عن العقل وفيه انه لبس قياسا بل مقصور على السماع
* كنحن الوارثون * ولايقال نحن الرحيمون صرح به التسهيل وانه جمع
مجازى بجعل الواحد بمنزلة متعدد (وان لايكون افعل فعلاء) والاخصر
الاوضح لايكون افعل فعلاء بدون العاطف وان فيكون صفة لمذكر
بعد صفتين (مثل احمر ولافعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه)
المذكر (مع المؤنث) هكذا كان حق العبارة وكانه سقط المذكر عن قلم
الناسخ (مثل جريح) يعنى به فعيلا بمعنى مفعول (وصبور) يعنى به فعولا
بمعنى فاعل والمراد باستواء المذكر والمؤنث الاستواء فى الجملة وعند حذف
الموصوف يلحق التاء فيقال مررت بقبيلة بنى فلان واستثنى منه الرضى الخماسى
لان تكسيره مستكره فلم يبق الا التصحيح فيقال صهصلقون وصهصلقات فى جمع
صهصلق مثل جحمرش وهى العجوز الصخابة والصوت الشديد على ما
فى القاموس وكانه وجده الرضى لرجل ايضا والافكيف يصح صهصلقون
(ولابتاء التأنيث) قيل يغنى عنه قوله مذكر ونحن نقول يغنى عنه ولامستويا
فيه مع المؤنث (ويحذف نونه) وجوبا (بالاضافة) وجوازا بغير الاضافة
فى اسم فاعل مع اللام والعمل وسيأتى وفى الضرورة وفى الاختيار قبل اللام
الساكنة ومنه ماجاء فى الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
(وقد شذ نحو سنين) جمع سنة كسر سينه فى الجمع وقد يضم للتنبيه على انه
ليس بجمع سلامة فى الحقيقة (وارضين) بفتح الراء وقد يسكن فان قلت
ينبغى تقديم بيان شذوذهما على حذف النون لانهما متعلقان بقاعدة الجمع
بالواو والنون ولاتعلق لهما بحذف النون بالاضافة كما فى قوله * دعانى من نجد
فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا * والجموع الشاذة بالواو والنون
على ما ضبطها الرضى عدة منها بنون فى جمع ابن جعل شذوذه لان قياسه
ابنون وانما هى من اصل ابن وهو بنو كفرس وحذف اللام فى الجمع نسيا
كما حذف فى الواحد والاقيل بنون بفتح ماقبل واو الجمع فان قلت كيف جعل
شذوذه لان القياس ابنون ولم يجعل لانه غير علم قلت يفهم من القاموس
انه صيغة حيث قال وبنت ليس على بن وانما هى صيغة على حدة الحقوها
التاء للالحاق ثم ابدلوا التاء منها ومنها وبون واخون وهنون وشذوذها

لكونها غير علم ولا صفة ومنها ابينون واختلف فى وجه شذوذه فى جمع المصغر
العاقل فقال البصريون هو تصغير ابنى على افعل كاضحى بمعنى ابن وشذوذه
لانه لم يوجد ابنى وانما قدر لتصحيح هذا المصغر وقال الكوفيون هو تصغير
ابن كادل جمع ابن على الاصل وجمع فعل على افعل على سبيل الشذوذ كاجبل
وازمن فى جبل وزمن وشذوذه لشذوذ جمع فعل على افعل وقال الجوهرى
هو تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وشذوذه لذلك فعلى كل من هذه
التوجيهات ليس شذوذه باعتبار الجمع بل باعتبار مفرده واما جمعه فعلى القياس
وليس مما نحن فيه ومنها دهيدهون جمع دهيده تصغير دهداه كصلصال
وهو صغار الابل ومنها ابيكرون تصغير ابكر كارنب بمعنى بكر لولد الناقة
ولم يوجد ابكر وانما قدر تصحيحا لابيكر فمفرده كجمعه شاذ ومنها اهلون
فى جمع اهل وهو اسم غير علم ومنها عليون لو جعل جمع علية بمعنى المكان
المرتفع او جعل علما لديوان الخير منقولا من الجمع بمعنى المنسوبين الى العلية
فلا شذوذ فيه ومنها البلغين والدرخمين والبرحين والفتكرين للدواهى
ومنها العالمون ان لم يكن صفة واما سنة ونظائرها مما لم يات لها تكسير من الاسم
الذى عوض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها فشاع جمعها بالواو والنون
على خلاف القياس ولا يخفى ان هذه الضابطة لا تغنى عن السماع اذ معرفة
ما لم يكسر وما عوض من لامه التاء سماعى وربما يجعل نون بعض هذه الجموع
الغير القياسية متعقب الاعراب منونا فلا يحذف بالاضافة ومنه سنين واربعين
و بنين فيلزم الياء ومما ينبغى ان يعلم ان اشتراط التذكير معناه انه لابد من المذكر
فى المفرد فاذا كان البعض مذكرا والبعض مؤنثا يجمع بالواو والنون لان
المذكر يغلب المؤنث وكذا اشتراط العقل فيغلب العاقل غير العاقل ومنه
العالمون للجميع ومما يجب التنبيه عليه كيفية جمع المركب فالذى هو معرب
غير اضافى يثنى و يجمع فيقال بعلبكان و بعلبكون والذى مبنى او جملة لا يثنى
ولا يجمع بل يقال ذو خمسة عشر وذو وخمسة عشر وذو تابط شرا وذو و
تابط شرا وذات شاب قرناها وذوات شاب قرناها والاضافى يثنى و يجمع منه
المضاف لا غير فيقال عبدامناف وعبد ومناف الا الكنى فانه ربما يثنى و يجمع
منه الجزءان والاولى الاقتصار على المضاف و ان كان المضاف اليه ابن كذا
وذو كذا علمين كانا اولى فيقال للعاقل بنو كذا وذو وكذا وابناء كذا واذواء كذا
ويقال لغير العاقل وان كان مفرده ذو وابن نحو ذو القعدة وابن عرس و بنات

عرس

عرس وذوات القعدة (والمؤنث ماحلق اخره الف وتاء) لم يرد بالتاء ماشاع ارادته بماينقلب فى الوقف هاء وما عبارة عن الجمع بل الجمع الصحيح فلا يرد مفرد لحق اخره الف وتاء كسلقاة ولاخفاء فى ان الحاق الالف والتاء كالواو والياء فى جمع المذكر للدلالة على ان معه اكثرمنه من جنسه ولااختصاص لهذاالغرض بجمع المذكر كما يوهمه بيانه (وشرطه ان كان صفة وله مذكر فان يكون مذكره) الاخصر ان كان صفة لها مذكر فان يكون (جمع بالواو والنون) واورد عليه ربعة وعلامة للمؤنث فانه يقال فيهما ربعات وعلامات ولهما مذكر لم يجمع بالواو والنون بل بالالف والتاء وهى ربعة وعلامة للمذكر (وان لم يكن له مذكر فان لايكون مجردا) عن علامة التأنيث يرد عليه صفة مذكر غيرالعاقل وتصغيره فان شيئا منهما ليس له مذكر مع انهما يجمعان بالالف والتاء اطرادا وكذا الخماسى الاصلى الحروف نحو جحمرش وصهصلق فانه يجمع بالالف والتاء لاستكراه جمع تكسيره (كحايض) اذا اريد به الثبوت (وطالق) كذلك واما اذا اريد بهما الحدوث فيقال حايضة وطالقة فلم يجمع المجرد هذا الجمع بل جمع جمع التكسير فرقا بين المجرد وغيره كذا فى الرضى ويستفاد منه ان غيرالمجرد لايجمع جمع التكسير فلايقال لحايضة حيض كما يقال لحايض (والا) اى ان لم يكن وفيه حزازة لانه عطف على ان كان صفة فهو فى حيز شرطه وفى تقدير شرطه ان لم يكن صفة (جمع مطلقا) ولا يخفى سماجته لفظا ومعنى لانه لاشرط له فلامعنى لجعله فى حيز قوله وشرطه قال الرضى والتسهيل لايجمع الاسم المؤنث الغيرالحقيقى المجرد عن العلامة الاسماعا فلا يقال قدرات وعقربات ونارات ويقال سموات وكاسات وشمالات فى الرياح ويستفاد من تفصيل الرضى لما يجمع من الاسماء هذا الجمع قياسا انه لايجمع هذاالجمع قياسامؤنث غير حقيقى مجرد عن العلامة ايضا فالقاعدة فى هذا الجمع ان يكون علما لمؤنث او يكون التاء فيها ظاهرة او يكون فيه الف تأنيث ولايكون اسما لمذكر حقيقى اوعلم غيرالعاقل المصدر باضافة ابن اوذو ونحو ابن عرس وذى القعدة وفيما سوى ذلك سماعى الا انها غالبة فى جنس مذكر لايعقل ولم يأت فيه التكسير كحمامات وسرادقات وفى الخماسى الاصلى الحروف كسفرجلات وجعله الفراء قياسيا والجموع التى لاتكسر كرجالات وصواحبات وبيوتات فلايقال اكلبات لمجىء اكالب ومن المباحث المهمة فى هذاالباب معرفة جمع فعلة مثلثة ملفوظة التاء ومقدرها كما فى دعد وهند

ولم فانها فى التقدير دعدة وهـندة وامة وقد استوفاها المصنف فى قسم التصريف وستعرفها ان شاء الله تعالى (جمع التكسير) من قبيـل اضافة المسبب الى السبب لان الجمع حصل بالتكسير (ما تغير بناء واحده كرجال) للعقلاء او للكثرة (وافراس) لغير العقلاء او للقلة فنبه بالمثالين على انه لايختص بالعقلاء كجمع التصحيح اولايختص بالكثرة والقلة (جمع القلة) اى الموضوع للثلثة فما فوقهـا الى العشرة دون مافوقها (افعل وافعال وافعلة وفعـلة) كاكلب وافراس وارغفة وغلمة وزاد بعضهم فعلة كطلبة بدليل هم اكلة رأس فى مقـام التقليل والدليل انما يكون قويا لوافاد القلة مع اطلاق الاكلة من غير اضافة الى الرأس وزاد بعض آخر افعلاء كاصدقاء (وجمعا التصحيح) وتردد فيهما الرضى وصوب كونهما لمطلق المتعـدد والدليل على كون الاوزان الاربعة للقلة ان اكثر استعمالها فيها واعلم ان الاوزان الاربعة للقلة اذا وجد للكثرة جمع فاذا لم يوجد فهى مشـتركة وكذا ماعداها للكثرة فيما جاء فيـه جمع قلة والا فهى مشتركة واذا وجد فقد يستعار احدهما للآخر ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلة بالفعل لشدة التناسب فلذا اخرها وقدم المصدر لانه اصلها عند البصرية والبواقى فرعه فقـال (المصدر اسم الحدث) اى ماقام بالغير فدخل فيه اسماء المصادر وجميع اسماء المعانى كالسواد والبياض بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة فانه لم يرد باسم الحدث مايكون تمام معناه الحدث ولايخرج عنه الصبوح والغبوق بل مايدل عليه وضعا لكونه موضوعا له اوجزء فاخرج ماعدا المصدر بقوله (الجارى على الفعل) من يدا به مذكورا بعـد الفعل المشتق منه معمولا له منصوبا على انه مفعول مطلق على ماهو احد معانيه الاصطلاحية وبهذا يتبين انه يكفى فى التعريف الجارى على الفعـل (وهو) معدودا (من الثلاثى سماع) اى مسموع لايحصل الا بالسمـاع (ومن غيره) فى تقدير وهو من غيره لئلا يكون من عطف معمولى عاملين مختلفين من غير تقدم المجرور فانه لايصح عنـده ومن غيره (قياس) فله فى كل باب قياس فتقول كل ماهو مصدر افعل افعال (تقول اخرج اخراجا) من غير توقف قولك على سماع العرب (واستخرج استخراجا) كذلك فالجملة مؤكدة للحكم السابق او معللة وليس القيـاس ان كان فعل من غير الثلاثى مصدره بزيادة الف قبل آخره فان كان قبل الآخر متحركان كسرت الاول فقط وان كان ثلث متحركات كسرت حرفين من اوله

لانه على هذا القياس لا يكون مصدر تفعلل وتفاعل وتفعل ونظائرها قياسا
ويعمل عمل فعله) المتعدي او اللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان يدرج فيه
عمله عمل الفعل المجهول اذا كان مصدرا مبنيا للمفعول بان يقال اعجبني اخراج
زيد ان يكون زيد مفعول مالم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا
على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على صيغة الفاعل وانما صرح بقوله
(ماضيا او غيره) بيانا للتفاوت في العمل بينه وبين اسم الفاعل والمفعول
المشروطين بان لا يكون بمعنى الماضي ولك ان تقول صرح به للرد على من قال
لا يعمل المصدر بمعنى الحال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل
مع ان لا يكون بمعنى الحال لان ان يخص المضارع بالاستقبال وان لا يغير الماضي
وعبارته اوفق بالقصد الاول حيث لم يقل حالا او غيره ومعنى كون المصدر
ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالته على الزمان ان يكون الحدث الدال
عليه في الماضي او الحال او المستقبل وكذا في غيره من الاسماء فاحفظه
(اذا لم يكن مفعولا مطلقا) لانه لا يعمل في حضرة من هو اصل في العمل
لئلا يلزم ترجيح المرجوح ولا بأس بايهام العبارة ان التقييد لعموم العمل لا
لاصله حتى ان كونه مفعولا مطلقا لاينافي عمله بل عمله ماضيا او غيره لانه تداركه
بقوله وان كان مطلقا الخ ولابد ان لا يكون مصغرا ايضا وكذا سائر الاسماء
المتصلة بالفعل وكانه لم يذكره اعتمادا على ما سيقول في قسم التصريف
ان الاسم العامل لا يصغر ولا يخفى انه فات المصنف حسن الترتيب لان مقتضاه
اتصال قوله واذا كان مفعولا مطلقا بهذا القول وتأخر قوله (ولا يتقدم
معموله عليه) لكونه في تقدير ان مع الفعل ومعمول مدخول ان لا يتقدمها
وكل ما يرى متقدما على المصدر يقدر له عامل ويجعل المصدر المذكور بعد
هذا المعمول تفسيرا للمقدر وذلك تكلف لا يساعده الوجدان ارتكبوه لاتمام
هذه الدعوى الناشئة من جعلهم اياه في تقدير ان مع الفعل تصحيحا لعمله
فلذا خالفهم الرضي في الظرف لكثرة تقديمه على المصدر فلم يرض بالتكلف
في ذلك الكثير على ان الظرف يكفيه رائحة الفعل ولا يجب ان يكون المأول
في حكم المأول به من كل وجه (ولا يضمر فيه) الاولى ولا يستتر فيه لان معمول
المصدر يكون مضمرا في المصدر ولا يكون مستترا فيه ومن قال فرق بين
الاضمار وبين الاضمار في الشيء فان الاول ابراز الضمير والثاني جعله مستترا
في الشيء فقد غفل عن عبارة المصنف في بحث تنازع الفعلين حيث قال

فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار ولايخفى ان الاستتار لايكون الاللفاعل فهذا من احكام فاعل المصدر لا معموله مطلقا فالاولى تأخيره عن قوله (ولايلزم ذكر الفاعل) والاولى ويجوز ترك الفاعل فان فاعله لايقدر ايضا وقوله ذكر الفاعل لايفيد عدم تقديره ايضا (ويجوز اضافته الى الفاعل) مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع المحل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يضمر فيه فاعل ويصير الفاعل فضلة في التقدير منصوب المحل (وقد يضاف) اقل من الاضافة الى الفاعل وكلمة قد لتحقق هذا المعنى (الى المفعول) اى مفعول كان سوى المفعول معه ويجوز حمل توابع المضاف اليه المصدر على محله وقال الاندلسي ظاهر كلام سيبويه المنع (واعماله باللام قليل) وقالوا اكثر عمله مع التنوين وخالفهم الرضي وجعل اكثره مع الاضافة الى الفاعل قيل لم يوجد في القرآن اعمال المعرف باللام الا بالتقوية بحرف الجر قال الله تعالى * لايحب الله الجهر بالسوء * والسر في كون عمل المعرف باللام ضعيفا في المصدر قويا في اسم الفاعل والمفعول ان اللام الداخلة عليهما موصولة بجعلهما بمنزلة الفعلين واللام في المصدر يمنع تأويله بان مع الفعل وهو مدار عمله (فان كان مطلقا) يفهم منه انه قد يسمى المفعول المطلق بالمطلق (فالعمل للفعل) اى حق الفعل فهذا التنبيه على جهة عدم اعمال المفعول المطلق او المعنى انه اذا وجد معمول عند المفعول المطلق فالعمل ليس له بل للفعل (وان كان) المفعول المطلق (بدلا منه) اى من فعله والمراد بالبدلية كون فعله محذوفا وجوبا (فوجهان) ان شئت فهو معمول للمفعول المطلق وان شئت فهو معمول للفعل (اسم الفاعل ما اشتق من فعل) هذا التعريف صادق على المذهبين الا انه عند البصريين الفعل بمعنى المصدر قال سيبويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وعند الكوفيين بمعناه المشهور وكانه لجعل التعريف صالحا للمذهبين اختار لفظ الفعل على المصدر (لمن قام به) يريد لما قام به على سبيل التغليب فلا يرد انه لو كان كذلك لايكون اسم الفاعل صفة لان الذات فيه لاتكون في غاية الابهام ولا ما قيل انه يخرج منه اسماء الفاعلين المخصوصين بغير العقلاء كالصاهل والناهق والعاوي لايقال يشكل بنهاره صائم اذ لو كان موضوعا لمن قام به لما صح هذا التركيب لانا نقول وضعه لمن قام به لايمنع اسناده مجازا الى من لم يقم به والمتبادر من التعريف انه حقيقة فيمن قام به الحدث في المستقبل

والماضي

والماضي مع انه مجاز في الاول اتفاقا وفي الثاني عند بعض (بمعنى الحدوث)
بخلاف الصفة المشبهة فانه بمعنى الثبوت عند المص او اعم من الثبوت والحدوث
كما حققه الرضي وبخلاف اسم التفضيل فانه معتبر فيه على الاطلاق من غير
تقييد بالحدوث ولا بالثبوت ولاعتبار معنى الحدوث فيه يعدل من صيغ الصفة
المشبهة الى الفاعل اذا قصد الحدوث فيقال حاسن وقابح وضايق وهذا
مطرد على ما قال الرضي ويحكم بان المستعمل في الثابت مما هو على وزن
الفاعل كالرازق والعالم في اسماء الله مجاز (وصيغته من مجرد الثلاثي) اى
غالبا فلا ينتقض بصيغ المبالغة ويحب من حكما في التسهيل وبيان الصيغة
من تتمة التعريف لانه يتضح بمعرفتها اسم الفاعل مزيد اتضاح فلا يرد انه
خروج من وظيفة النحوالى وظيفة التصريف والمراد بالثلاثي ما يكون ماضيه
على ثلثة احرف فقوله من مجرد الثلاثي لحصر صيغة الفاعل في الثلاثي او
ما يكون الحروف الاصول من ماضيه ثلثة فقوله من مجرد الثلاثي للاحتراز
عن الثلاثي المزيد ويؤيد هذه الارادة ما في بعض النسخ من الثلاثي المجرد
(على فاعل كضارب) قال المصنف ولكثرة الثلاثي وغلبة اسم الفاعل على
هذا الوزن سمى اسم فاعل ولم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيه ان اسم
الفاعل ليس بمعنى اسم على هذا الوزن بل اسم ما فعل الشيء والمفعل والمستفعل
لم يأت لهذا المعنى نعم او قيل اطلق واسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر
والمندحرج والجاهل لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا
كالقائم والقاعد والمستخرج لكان شيئا كذا في الرضي ويمكن دفعه بان المص
لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم على وزن الفاعل بل اراد انه احترز بهذا الاسم
باعتبار كونه فاعلا لا للفعل باعتبار انه طالب الفعل جاعل شخص فاعلا
كالمفرح فانه جاعل الشخص فرحا ولا المستفعل باعتبار انه كالمستخرج فانه
طالب الخروج لان هذا الوزن غالب نعم له وجه اختيار اظهر منه وهو ان معنى
الفاعل اكثر وجودا في افراده من معاني امور اخر وبناء التسمية على الاغلب
بناء على جعل الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل اما لو جعل صيغة النسبة
اى ماله نسبة الى الفعل يشمل الكل بلا كلفة لكن جعله اسم فاعل انسب
بالتسمية باسم المفعول (ومن غيره) اى غير الثلاثي اوغير مجرد الثلاثي وهو
الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد المزيد فيه والملحق (على صيغة المضارع
بميم مضمومة) متعلق بالظرف اى حاصله بوضع ميم موضوعة موضع حرف

المضارعة (وكسر ماقبل الاخر كرجل ومستغفر) وفى بعض النسخ كمخرج ومستخرج فان قيل كثيرا مايكون كسر ماقبل الاخر بعينه ماكان فى المضارع فلا يصح انه حاصل بكسر ماقبل الاخر قلت هذا اذا كان اشتقاق اسم الفاعل من المضارع لكنه من المصدر فلما كسر ماقبل اسم الفاعل من غير ان يكون كسر ماقبل اخر اسم الفاعل كثيرا كذا فى المضارع والتنبيه على ان الكسر يتحقق فى كل اسم فاعل كرر مثال اسم الفاعل كان ماقبل اخره فى المضارع مكسورا ولم يات بما كان ماقبل الاخر فى المضارع مفتوحا لظهور عمل الكسر فيه مضموما وغير مضموم ومن قال لو كان ماقبل اخر مضارعه مكسورا وغيره مكسور مذكورا لكان اولى فقد غفل ولاخفاء ان بين قوله على صيغة المضارع و بين قوله بميم مضمومة وكسر ماقبل الاخر تنافرا اذ الحرف الزائد من جملة الصيغة والحركة ايضا لكن المقصود واضح وهو انه قريب من صيغة المضارع ولا تفاوت الا هذا وما ذكره هو القياس ومحصن على صيغة المفعول من احصن وكذا مسهب من اسهب ووراق من اورق على مافى التسهيل وملفج اى مفلس من الفج وطايح من اطاح ولاقح من القح ومنتن بكسر الميم اوضم التاء من انتن شواذ (ويعمل) جميع عمل (فعله) من رفع الفاعل ونصب ماينصب فعله (بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة اوما) واما اذا فقد شرط معنى الحال والاستقبال فلا ينصب المفعول به واذا فقد الاعتماد لا يعمل فى الفاعل والمفعول به والعمل فى الظرف والجار والمجرور يكفيه ادنى رائحة الفعل والظ ان الحال والمفعول المطلق مثل الظرف كذا يستفاد من الرضى فعبارة المتن غير واضحة والمراد بالاعتماد الاعتماد فى العمل على هذه الاشياء والمراد بصاحبه ماسوى اللام لانه لاحاجة معه الى كونه بمعنى الحال او الاستقبال وماسواه المبتدأ وذو الحال والموصوف وسميت صواحب لقيامه بها فى الاغلب وانما قلنا فى الاغلب لئلا يشكل بزيد ضارب ابوه لان صاحب الضارب الاب لازيد والاولى تبديل الهمزة بالاستفهام وما بالنفى كما فى عبارة الجزولى قال الرضى اشتراط معنى الحال والاستقبال مع الاستفهام والنفى ظاهر عبارة النحاة والاولى انهما كاللام و قال الرضى والهمزة اعم من ان يكون مذكورا نحو قائم الزيدان ام قاعدان والنفى اعم من الصريح وغيره نحو انما قائم الزيدان والاخفش لا يشترط فى عمله وعمل نظائره شيئا (فان كان للماضى وجبت الاضافة) معنى فى بيان مايتعلق به ولا يصح ايراد المتعلق معمولا (خلافا

للكسائى

للكسائي) وهذا الخلاف مبني على خلافه في اشتراط معنى الحال والاستقبال وكذا قوله (وان كان له معمول آخر فبفعل مقدر) فيه خلاف الكسائي فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال (نحو زيد معطي عمرو درهما امس) فانه نصب درهما ولا يصح عمل المعطي فيقدر له فعل كانه سئل ما اعطاه فاجيب بدرهما اي اعطاه درهما ولا يخفى انه تكلف لا يساعده الوهم فلذا قال الكسائي بعمله مطلقا والسيرافي بعمله عند امتناع ايراد المتعلق بطريق الاضافة للضرورة والظاهر انه لا يخص وجوب الاضافة معنى بانتفاء شرط معنى الحال والاستقبال بل يشترك بينه و بين انتفاء الاعتماد فالتخصيص بلا مخصص (فان دخلت اللام) اى اللام الموصولة وانما اطلقها لانها المتبادر من اللام الداخلة على اسم الفاعل لشيوعها وقلة غيرها والاولى الالف واللام والمعدود في الموصول الالف واللام وفيه خلاف المازني لانه ينكر اللام الموصولة ولا يثبت الاحرف التعريف (استوى الجميع) اى جميع الازمنة كاسم الفاعل المعتمد وغير المعتمد لانه اعتمد هنا على الموصول وفيه خلاف ابي علي والرماني فانهما قالا لا يعمل اذا دخله اللام الا اذا كان بمعنى الماضي ونقل عن سيبويه ذلك ايضا وجعل الرضي ذلك النقل وهما لكون ماخذه محتملا ومما اشكل على اشتراط عمل اسم الفاعل باطلاقها جبلا امثلة النحاة حتى قال الرضي هذا مثال مصنوع لا اعتداد به (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل (للمبالغة) وهذا الكلام صريح في ان صيغ المبالغة داخلة في اسم الفاعل لكن الرضي صرح في بحث الاضافة انها للاستمرار فقد خرج عن تعريف اسم الفاعل بقوله بمعنى الحدوث لكنه ذكر هنا ان البصريين قالوا انما يعمل مع فوات المشابهة اللفظية لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل فانه يدل على انه يكون بمعنى الماضي والحال والاستقبال (كضراب وضروب ومضراب) قال الرضي هذه الثلثة تعمل اتفاقا من البصريين (وعليم وحذر) مختلف فيه فمذهب سيبويه يعمل ومنعه غيره (مثله) اى مثل ما سواه من اسم الفاعل ومنع الكوفيون عمل صيغ المبالغة مطلقا وقد عرفنا ان المماثلة لا تصح عند غير ابن بابشاذ (والمثنى والمجموع) لاسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة (مثله) اى مثل المفرد منه سواء كان الجمع مصححا او مكسرا لكونهما فرع الوحد

ومن قال بعدم تغيير بنائه بالحاق علامتي التثنية والجمع لم يات بوجه تام (ويجوز حذف النون مع العمل) في المذكور فلا يقال الضار باً بتقدير المفعول (والتعريف تخفيفا) وفي قوله والتعريف نظر لان اسم الفاعل مع اللام ليس معرفا بل المعرف هو الموصول ولا شائبة للتعريف في اسم الفاعل فالاولى ويجوز حذف النون مع العمل واللام (اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه) لما لم يحتج الى اخراج شئ بذكر معنى الحدوث كما يحتاج في تعريف اسم الفاعل الى اخراج الصفة المشبهه به لم يذكر بمعنى الحدوث لانه فرق بينه وبين اسم الفاعل في ذلك وربما يقال ينبغي ان يذكر لاخراج نحوا عذر والوم واشغل واشهر ولئلا يتوهم عدم اعتباره في معنى اسم المفعول (صيغته من الثلاثي) اي ما كان ماضيه على ثلثة (على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الاخر) هذا هو القياس وما عداه شاذ كالمحبوب من احب والمضعفون من اضعف بمعنى ضاعف والمحزون من احزن (وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل) شرحه وجرحه وماهو الحق فيه لايخفى عليك وان كان مما فصلناه لك حاضرا لديك (مثل زيد معطى غلامه درهما * الصفة المشبهة) اي المعتبر مشابهتها باسم الفاعل في انه يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فلذا اعملت ولم يعتبر ذلك الشبه في اسم التفضيل لضعفه لعدم لزوم ذلك فيه كما في الصفة المشبهة ولوجود معارض لذلك الشبه في اسم التفضيل وهو عدم المشاركة في المعنى بخلاف الصفة (ما اشتق من فعل لازم) يرد عليه رحيم من رحم فانه صفة مشبهة اشتقت من رحم المتعدي واجيب بان رحم جعل لازما بنقله الى رحم مضموم العين وجعل الرحم منزلا منزلة الطبيعي ثم اشتق منه فهو مشتق من فعل لازم وهذا كاخذ اسم المفعول من الفعل اللازم بعد تعديته بحرف الجر فانه لما كان مشتقا بعد التعديه فهو مشتق من فعل متعد فلذا خرج اسم المفعول مطلقا بهذا القيد وماذكر الرضى ان اسم المفعول المشتق من اللازم خرج بقوله لمن قام به غير مرضي ولايخفى ان جعل رحيم مشتقا من رحم مضموم العين مقدرا اهون من اعتبار نقل رحم الى رحم كما زعموا وخرج بقوله (لمن قام به) اسم الزمان والمكان والالة المشتقات من الفعل اللازم وبقوله (على معنى الثبوت) خرج اسم الفاعل المشتق من اللازم لانه بمعنى الحدوث قال الرضى الصفة المشبهة موضوع لمن قام به على سبيل الاطلاق من غير اعتبار حدوث ولا استمرار

وقال

وقال السيد المحقق الشريف فى شرح المفتاح ان الصفة المشبهة للاستمرار واسم الفاعل للاطلاق ومعنى كونه بمعنى الحدوث انه قابل لاعتبار الحدوث فيه بخلاف الصفة فيصح ان يقال زيد ضارب غدا والان اوامس (وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل) اى لصيغة ماهو على وزن الفاعل ولهذا يغير حسن عند قصد الحدوث الى حاسن على سبيل الاطراد على مافى الرضى وكان الاوضح الاقصر وصيغتها الاتكون على فاعل (على حسب السماع) اى مقصور على حسب السماع ولا يضبطها قياس (كحسن وصعب وشديد) وقد نبه بايراد الامثلة المختلفة من باب واحد على تحقيق بعده عن القياس قال ابن مالك هى من المزيد فيه على صيغة اسم الفاعل يقال هو مستسلم النفس ومنطلق اللسان وقال الرضى هى من الالوان والعيوب على افعل كاسود وابيض واعود واعرج (ويعمل عمل فعلها مطلقا) قال الرضى لايصح الاطلاق الاعن شرط معنى الحال والاستقبال واما الاعتماد فلابد لها ايضا منه بل هى اولى بالاشتراط به لضعفها ونحن نقول المراد به بيان اطلاق العمل لاكيفيته والافيلغو لانه سيأتى تفصيل كيفية عملها فينبغى ترك قوله عمل فعلها على ان فيه نوع مخالفة لما يأتى اذلاينصب فعله على التشبيه بالمفعول (وتقسيم مسائلها) المسئلة هو الحكم الكلى وللصفة المشبهة باعتبار الامتناع والاختلاف فى الامتناع والحسن وزيادة الحسن والقبح مسائل كلية ترتقى الى ثمانية عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير موصوفه ممتنع وكل صفة مشبهة غير معرفة تكون كذلك مختلف فى امتناعها وهكذا ولله دره وقد بين تلك المسائل ببيان مختصر مشتمل على التنبيه على وجه القبح ومقابله ومن لم يعرف هنا مسئلة قال سمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه و يبحث عنه فجعلها مسئلة لغة (ان يكون) اى يحصل ببيان ان يكون (الصفة باللام او مجردة عنها ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما) اى اللام والاضافة (فهذه) الاقسام (ستة) انما اتى بهذه الجملة ليظهر بالتقسيم الثلاثى للمعمول صيرورة الاقسام ثمانية عشر (والمعمول فى كل منهما مرفوع ومنصوب ومجرور) الجملة حالية عاملها معنى الاشارة فينتظم جل بيان صيرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة كان حق الانتظام والمعمول فى كل منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ليكون فى حيز ان يكون قال الرضى انما لم يقسمها باعتبار اعرابها فى نفسها لان الكلام فيه قدم فى باب النعت بل يكون بالاصالة

ايضـا بان يكون خبرا اوحالا ولى لان الكلام فيه قدمر فى المعربات ولايخفى
انه لافرق بين حسن وجه وحسن وجه غلام و بين حسن الوجه وحسن
وجه الغلام فلافائدة فى تقسيم المفعول الى المضاف وغيره بل المفيد كون
المعمول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير وغيره مضاف اليه فان كونه تمييزا
او شبه مفعول يدور على كونه معرفة ونكرة وكونها خالية عن الضمير اومشتملة
على الضمير الواحد اوالمتعدد يدور على كون المعمول مضافا الى الضمير
اومضافا اليه (صارت) الاقسام (ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب
على التشبيه بالمفعول فى المعرفة) لانكار البصرى تعريف التمييز والاولى
عندى انه على التشبيه بالتمييز اذ المعنى على التمييز (وعلى التمييز فى النكرة)
ولما لم يشترط نكارة التمييز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على التمييز
(والجر على الاضافة) وانما قال فالرفع على الفاعلية دفعا لاحتمال البدلية
باعتبار ضمير فى الصفة وهذا يبطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه ليس
خاليا عن الضمير ويصير زيد الحسن وجهه بالرفع حسنا لا احسن لاشتماله
على الضميرين لاضمير واحد كما هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع
على الفاعلية دون البدلية هند الحسن وجهها حيث لم يؤنث الصفة
فان قلت لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون التشبيه
بالتمييز لان المفعول هو الاصل فى العمل فان قلت قد استعار الضارب الرجل
الجر على الحسن الوجه فارادوا استعارة الحسن الوجه النصب عن الضارب
الرجل بالنصب ليصيرا كالمتعارضين قلت رعاية شدة المناسبة اهم من ذلك
(وتفصيلها) اى الاقسام ومن قال اى المسائل فقد سهى (حسن وجهه ثلثة)
منصوب حال من حسن وجهه لانه فى المعنى فاعل التفصيل كانه قيل يفصلها
حسن وجهه ذا ثلثة اوجه (وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه) معطوفات بتقدير العاطف وقوله كذلك بمعنى
ثلثة حال من الخمسة وقدمت ليعلم انها حال من الجميع (اثنان منها ممتنعان)
هما (الحسن وجهه الحسن وجه) خبر بعد خبر والتركيب من قبيل هذا
حلو حامض اما امتناع الاول فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف التنوين
ولاضمير بارز والاتيان بمستتر كما فى الحسن الوجه فانه كان فى الاصل الحسن
وجهه فلما اضيف وبقى الصفة بلا فاعل اعتبر ضمير فى الحسن ليكون فاعلا
ولايخفى ان هذا يقتضى ان لايمتنع الحسنا وجههما والحسنو وجوههم استغنى

عن البارز في وجهه فحصل التخفيف بل زاد بالاضافة ضمير مستتر واما
امتناع الثلاثي فلانه اما في الاصل الحسن وجها فلاتخفيف واما الحسن
وجهه فهو في صورة مالاتخفيف فيه وقيل لانه في صورة اضافة المعرفة
الى النكرة وهو عكس المقصود واختلاف في حسن وجهه يتبادر ان الاختلاف
في جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه ممتنعا في
السعة قبيحا في الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا وجه الامتناع ان الاضافة
تكون بحذف التنوين والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه فلاوجه لترك
الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح ووجه الجواز
حصول التخفيف في حسنا وجههما لان حذف النون ليس ادنى من حذف
الضمير لان كليهما لفظان متحركان الا ان يقال النون لكونه قائما مقام التنوين
في حكمه (والبواقي) من الاقسام وهي خمسة عشر (ما كان فيه) اى تركيب
كان فيه لاصفة كان فيها (ضمير واحد) لم يكتف بافراده الضمير وصفه
بالواحد وصف تأكيد ليحسن مقابلته ضميران (احسن) مما فيه ضميران
لامن غيره حتى يقتضي ثبوت الحسن في القبيح لاشتماله على المحتاج اليه
من الضمير وبراءته عن المستغنى عنه من الضمير (وما كان فيه ضميران) الاولى
اكثر ولعل التثنية لمجرد التعدد (حسن) يتفاوت حسنه بقلة الضمير وكثرتها
فزيد حسن وجهه وقامته اقل حسنا من زيد حسن وجهه وذلك لاشتماله
على المستثنى عنه (وما لاضمير فيه قبيح) لعدم ما يحتاج اليه ولما كان معرفة
عدم الضمير وعدده متوقفة على معرفة ما هي خالية عن الضمير وما فيها
ضمير نصب علامة يعرفان بها فقال (ومتى رفعت) على صيغة الخطاب
(بها) اى الصفة (فلاضمير فيها وهي كالفعل) فيحسن مررت برجل حسن
غلمانه ويضعف حسنون ويجوز حسان غلمانه والا ففيها ضمير الموصوف
مبتدأ كان اوحالا او مفعولا (فتؤنث) على صيغة الخطاب كما يقتضيه قوله
متى رفعت وعلى صيغة الغائبة وهي ارجح لان معرفة المفعول هنا اهم
من الفاعل وفي الاحتمال الاول حذف المفعول وهنا حذف الفاعل وذكر
المفعول الاهم (وتثنى وتجمع) لم يذكر التذكير لانه لامدخل له في الفرق
بين الخالي عن الضمير والمشتمل عليه لاشتراكه بينهما وذلك فيما لايستوى
فيه المذكر والمؤنث كذا قيل ولم يقل بدل قوله فتؤنث وتثنى وتجمع
(فتطابقه) اى الصفة الموصوف مع انه اخصر لئلا يتبادر المطابقة في الاعراب

والتعريف يفيد ايضا (واسماء الفاعل غير المتعديين) الاخصر اللازمين وفيه الجمع بين الحقيقة والمجاز لان وصف اسم المفعول باللازم لتشبيهه باللازم في اكتفائه بالمرفوع وعدم التجاوز الى المنصوب (مثل الصفة فيما ذكر) المتبادر منه ما ذكر من التقسيم وتوابعه قيده به لانهما ليسا مثل الصفة مطلقا او اللازم فيهما الاسم الموصول دون الصفة (اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره) اي وضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله كون ذلك القائم الزيادة زائدا ولا طائل بمعنى الزائد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان عدم وصف العرف بالمتصف بالطول لا من له الزيادة في الطول جعله بمعنى الزائد في الطول والمراد بالغير اعم من الغير بالذات او بالاعتبار كما في قولك زيد شابا ازكى منه هرما والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او في وقوع الفعل عليه (وهو) اي المفرد المذكر (افعل) فلا يرد فعلان وافعلون وفعلى وفعل وانما خصه بالبيان لانه لا يتوقف قوله (وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن) الا عليه وخير وشر في الاصل اخير واشر اذ لا يمكن البناء من غير الثلاثي من غير القياس اذ لا يسع افعل اكثر من ثلثة احرف من مصدره فلو حذف الزائد على الثلثة لم يتبين انه اشتق منه وفيه ان الامكان لا يصلح ان يكون غرضا من اشتراط البناء من الثلاثي لان امكان البناء متحقق شرط او لم يشرط فالصحيح لانه لا يمكن من غيره وان العلة في اشتراط انه ليس بلون ولا عيب ايضا انه لا يمكن البناء منهما بل التباس فتخصيص التعليل بالثلاثي المجرد تخصيص من غير مخصص وقد خالف المصنف فيه سيبويه حيث جعل سيبويه مجيئه من باب الافعال قياسا وغيره جعله سماعا مع الكثرة واما ما نقل من الاخفش والمبرد انه يجيء من جميع الثلاثي المزيد قياسا فغير موثوق به (ليس بلون ولا عيب) صفة ثانية لثلاثي فصل بينهما بالتعليل ولا فساد فيه لانه جملة معترضة اي هذا الاشتراط ليمكن والجملة المعترضة لا تمنع في موضع ولابد من قيد اخر وهو ولا حلية فان التفضيل لا يشتق من الحلية ويختص بافعل الصفة وزاد الرضي ان يكون تام المعنى احترازا عن مصادر الافعال الناقصة فانه لم يسمع منها اسم التفضيل وان يكون مصدرا اشتق منه فعل متصرف فلا يشتق من مصدر نعم وبئس وعسى وان يكون قابلا للتفاوت فلا يقال الشمس اليوم اغرب والتعريف يغني عن الشرط الاخير واورد

نحو

نحو اجهل وابلد وارعن مما لايحصى فقيل لابد من تقييد العيب بالظاهر ومع ذلك يشكل ما اشتهر ان فلان احمق من هبنقه شاذ وكلام الرضى يدل على عدم الوثوق بالحكم بشذوذه (لان منهما افعل لغيره) اى لغير التفضيل نحو احمر واسود واعرج فلو بنى اسم التفضيل لالتبس واورد عليه الرضى انه جاء ارعن للتفضيل فيقال ارعن رعناء وله نظائر ويمكن دفعه بانه اراد منهما افعل لغيره قياسا مطردا فيفحش الالتباس فلا ينتقض بما جاء منه افعل من غير اطراد ولاينتقض القاعدة بما جاء فى حديث فى وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن لانه شاذ ومثله لانت اسود فى عينى من الظلم وهما اوقعا الكوفيين بتجويز اشتقاقه من السواد والبياض لانهما اصلا الالوان (مثل زيد افضل الناس فان قصد غيره) اى غير الفعل الثلاثى المجرد الخارج من اللون والعيب بان يقصد المزيد فيه او الرباعى المجرد او المزيد فيه او اللون او العيب او الجامد لان يفضل فيه لا لان يفضل فيه كما توهم شارح توصل اليه باشد ونحوه مما يدل على الشدة او الزيادة او الكثرة او الحسن على حسب تفاوت المقاصد ولما كان طريق التوصل مبهما اوضحه بالتمثيل فقال (مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى) يعنى يجعل ذلك المفضل فيه تمييزا عن نسبة الاشد الى ذلك المفضل قال الله تعالى * انا اكثر منك مالا وولدا * الظ انه لايخص الوصلة بصيغة افعل بل يصح هو زائد عليه استخراجا بل هو اوفق بالمقصود اذ المقصود جعله زائدا فى الاستخراج لازائدا فى الزيادة فى الاستخراج ولا يبعد اد خاله فى قوله ونحوه وقصد الغير يخص بالتوصل لكن لا يخص التوصل بقصد الغير فكما يصح زيد افضل واعلم يصح زيد اكثر فضلا وازيد علما (وقياسه) اى مقيس افعل (للفاعل) اى لتفضيل الفاعل (وقد جاء) لتفضيل (المفعول) سماعا (نحو اعذر) اى اكثر معذورية (والوم) اى اكثر ملومية (واشهر) اى اكثر مشهورية (واشغل) اى اكثر مشغولية (واحب) اى اكثر محبوبية واذا قصد فى هذه الامور التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه قال الله تعالى * والذين آمنوا اشد حبا لله * قال المحقق التفتازانى لم يقل احب لله لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل للمفعول فيما لم يجئ له افعل توصل ايضا كذلك اذا عرفت هذا فنقول كان الاولى ان يؤخذ قوله فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه عن هذا الحكم ايضا ليتعلق به ايضا (ويستعمل على احد ثلثة اوجه) قوله على احد ثلثة اوجه حال من مرفوع

يستعمل ابدل منه قوله (مضافا) لفظا (او بمن) لفظا (او معرفا باللام)
العهدية والاصل استعماله بمن لان وضع اسم التفضيل يطلب ذلك لانه
لايعقل الا بمفضل ومفضل عليه والتصريح بالمفضل عليه انما هو مع من لكنه
قدم المضاف لمزيد الاهتمام به لكثرة مباحثه (فلا يجوز الافضل من عمرو)
لان الشايع فيه اللام العهدية المغنية عن ذكر المفضل عليه لتعينه عند المخاطب
بالمفضل عليه فيلغو مع اللام ذكر المفضل عليه ولم يجوز جمع لام الجنس
ايضا مع من لانه يشبه جمع لام العهدية مع من الا نادرا نحو * ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر * وربما يأول بان من لبس للتفضيل والمعنى الاكثر
من بينهم من الغير حصى ومثله هذا اظهر من ان يخفى فان من فيه ليس صلة
افعل بل متعلق بالتباعد المفهوم من التفضيل اى هذا اظهر من كل ماعداه
بعيد من الخفاء وله نظائر لاتحصى فاعلم ذلك تعلم الجميع (ولا زيد افضل الا
ان يعلم) المفضل عليه فيستعمل بدون من لفظا بل تقديرا المفضل عليه بمن نحو
الله اكبر اى من كل شئ ولايصح ان يكون التقدير اكبر كل شئ كما قال الرضى لان
حذف المضاف اليه لايصح بدون التعويض بالتنوين نحو يومئذ او بالضم نحو
قبل اووجود مضاف اليه مثله لاسم بعده نحو بين ذراعى وجبهة الاسد اى بين
ذراعى الاسد وجبهة الاسد نعم يصح ذلك فى مثل زيد اكرم واجل الناس
بتقدير اكرم الناس واجل الناس فقوله الا ان يعلم استثناء من القاعدة لامن قوله
فلا يجوز زيد افضل ولابد من تقدير ولا زيد افضل اذا لم يعلم فتأمل ولك ان
تجعله استثناء من قوله ولا زيد افضل ويقدر فى القاعدة الا ان يعلم واذا لم يبق
افعل التفضيل على معنى التفضيل كالدنيا والجلى يستعمل بدون احد الوجوه
لفظا ولو تقديرا لانه لايستدعى مفضلا عليه والمراد بالدنيا العاجلة وبالجلى الخطة
العظيمة وذلك التجريد عن التفضيل قياس عند المبرد سماع عند غيره وهو
الصحيح (فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة
على من) الاولى ما (اضيف اليه) من مشاركته فى مفهوم المضاف اليه
(فيشترط ان يكون) المفضل (منهم) اى من المضاف اليه والظ منه لئلا يوهم
ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينتقض بقولنا زيد افضل
الرجلين (مثل زيد افضل الناس) فالمقصود تفضيل زيد على جميع الناس
سوى نفسه ولو صرحت بالمفضل عليه وقلت افضل ما عداه من الناس
لم يجز الاضافة وتعين ان يذكر من فتقول زيد افضل مما عداه (والثانى

لايقصد زيادة مطلقة) غير مقيدة ببعض ماعداه فيريد الزيادة على كل ماعداه اما حقيقة او عرفا كما تقول زيد اعلم بغداد اى اعلم من كل ماعداه من اهل زمانه (ويضاف للتوضيح) اما الى مادخل هو فيه نحو نبينا افضل قريش واما الى مالم يدخل فيه نحو يوسف احسن اخوته وفلان اعلم مصر لكن بشرط الاضافة الى ماهو داخل فيه لئلا يلتبس بالمعنى الاول (فيجوز يوسف احسن اخوته لخروجه) اى يوسف (عنهم باضافتهم) اى الاخوة (اليه ويجوز فى الاول) اى فى المضاف الاول (الافراد) وذكر الافراد هذا بدون التذكير مع تقييده فى من بالتذكير يوهم ان لا تذكير هنا لكن فى بعض الشروح اعتبر التذكير هنا ايضا فتقول زيد افضل الناس وزيد ان افضل الناس وهند افضل الناس وهكذا فى البواقى (والمطابقة لمن هوله) منعوتا كان اومبتدأ اوذا حال (واما) المضاف (الثانى المعرف باللام فلابد فيهما من المطابقة) وذلك ان لاتقدر فيهما وتربط الجملة بالمبتدأ بتعريف المطابقة لانه فى قوة فلابد من مطابقتهما (والذى بمن مفرد مذكر لاغير) ومما خفى فيه معنى التفضيل اول وقد استوفى المص اشتقاقه والاقوال فيه فى قسم التصريف فان استعمل مع موصوف او بمن صار غير متصرف وان جرد عنهما يكون متصرفا لخفاء الوصفية فيه فتقول عاما اولا وهذا اول وفعلت اولا (ولايعمل) اسم التفضيل (بنفسه) عملا قويا بخلاف نصب التميز والظرف ومايشبهه من الحال فانه ينصب هؤلاء كما صرح جوابه والظ ان المفعول معه والمفعول له والمستثنى فى حكم هؤلاء وقد عرفت ان النصب على التشبيه بالمفعول من خواص الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول غير متعديين وانما قيد بالعمل بنفسه لانه يعمل بواسطة حرف الجر فانه يعمل بلام التقوية فى المفعول به نحو انا اضرب منك لزيد وبالباء فيما زاد فى مفعول الباء فى افعال نحو انا اعلم بانطلاق زيد وانا اجهل بزيد ويتعلق به حروف جر كانت تتعلق بفعله نحو انا امر منك بزيد وارمى منك بالسهم واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين فتقول انا اكسى منك لزيد الثياب والتقدير اكسوه الثياب وعند الكوفيين الثانى منصوب به للضرورة لانه لايصح تكرار لام التقوية بل يصح تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل فلاتقول جلست فى الدار فى الارض الا على سبيل البدل واما جلست فى الدار فى يوم الجمعة فلبس حرف الجر فيه

يعني به احدهما لظرفية الزمان والاخر للمكان و يتعدى اذا كان بمعنى
المفعول الى فاعله بالى نحو انت احب الى والعمل القوى هو العمل فى الفاعل
المظهر و فى المفعول به بلا واسطة والثانى اقوى ولبس عمل الثانى اتفاقا
واذا وجد مفعول به افعل يقدر له الفعل كما فى قوله تعالى * هو اعلم من يضل
عن سبيله * اى يعلم من يضل وهكذا قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
اى الرؤسا و ما عمل الاول فقد حكى يونس نحو مررت برجل افضل منه
ابوه و برجل خير منه عمه ولم يشهد ذلك والمشهور ما ذكره المص وهو انه
لايعمل (فى فاعل (مظهر) بخلاف الضمير فانه لاستتاره غالبا فى حكم العمل
فيسهل العمل فيه ولايحوج الى شرط والقرينة على ان المراد بالمظهر
الفاعل هو المستثنى كذا قيل ولك ان تريد بالمظهر اعم من الفاعل كما هو الظ
فتستفيد من الاستثناء عدم عمله فى المفعول به لانه ابس الاعملا فى الفاعل
(الا اذا كان) افعل (لشئ) بحسب الذكر حالا اوخبرا اوصفة مما يقتضى
كونه صفة له فى الواقع ان لم يصرفه المسبب ولهذا لم يقل صفة لشئ لئلا يوهم
التخصيص بالنعت مثال الخبر ما زيد احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
ومثال الحال ماجاء نى زيد احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد (وهو
فى المعنى لمسبب) على صيغة المفعول اى ماجعل سببا لكون افعل الشئ فى الذكر
فانه لولا الكحل لم يصح جعل احسن صفة لرجلا واختار المسبب على السبب
مع انه المشهور فى عباراتهم تنبيها على انه لايجب ان يكون سببا فى الواقع
بل يكفى جعل المتكلم اياه سببا ومن لم يتنبه لذلك قال عبر عنه بالمسبب لان
عين زيد وعين الرجل سببان للكحل ولايخفى سماجته وانما قال وهو فى المعنى
لمسبب نفيا لكونه فى المعنى لشئ واشارة الى كونه للشئ فى اللفظ لالنفى كونه
فى اللفظ لمسبب لانه فى اللفظ ايضا لمسبب لانه المسند اليه ورافعه (مفضل)
ذلك السبب (باعتبار الاول) اى اول ماله اسم التفضيل وهو الشئ ولو قال
باعتبار الشئ لكان اوضح (على نفسه باعتبار غيره) اى غير الاول ولايخفى
انه يتبادر منه الثانى وهو المسبب لكنه يدفعه ظهور عدم الصحة وتصرف غيره
الى غيره ولوقال باعتبار الشئ مقام باعتبار الاول لم يتبادر منه الثانى فتأمل
(منفيا) خبر ثان لكان او حال من فاعله اوفاعل الظرف فتأمل اومن مفعول
مطلق لمفضل وهوانسب بقوله لانه بمعنى حسن واحترز باشتراط كون التغاير
بين المفضل والمفضل عليه بالاعتبار عن مثل مارأيت رجلا احسن فى داره زيد

من عمرو

من عمرو ولامن قول ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد كما توهمه بعض الشارحين لان التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيه كالتغاير فى المثال المذكور بلا تفاوت على انه صرح الرضى بالمماثلة حيث جعل قوله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل من عين زيد بتقدير من كحل عين زيد (نحو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد لانه بمعنى حسن) علة لمفهوم الاستثناء بمعنى عمل فى المظهر فى هذه الصورة لانه بمعنى حسن فى المثال المذكور او يحسن كما فى قولك لا يوجد رجل احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد وذلك لان النفى توجه الى الزيادة فبقى اصل الحسن فصار المعنى حسن كحل الرجل دون حسن كحل زيد لان احتمال المساواة ينفيه مقام المدح او لان النفى جعل مفهوم التركيب حسن كحل الرجل مثل كحل زيد اودونه وبهذا القدر استحق العمل وان خصه العرف بكون حسنه دون حسن كحل زيد ولما كان يتوجه عليه ان ينبغى ان يعمل فى ما رأيت رجلا افضل منه ابوه ضم اليه دليل سيبويه على العمل وقال (مع انهم لو رفعوا) احسن بالخبرية للكحل (لفصلوا بين احسن ومعموله باجنبى وهو الكحل) الذى لم يعمل فيه احسن ح والفصل بالاجنبى بين العامل والمعمول لا يجوز مطلقا كما هو المشهور وشاع منعه فى تفسير البيضاوى وبين معمول افعل وافعل لا يجوز لكمال ضعفه فى العمل كما فى الرضى حتى صرح بجواز زيد ابوه ضارب وقوله بين احسن ومعموله مشعر بذلك وقد عرض بذلك لسيبويه بشئ وجهه انه يلزم ان يصح العمل بدون النفى ايضا ويرد عليه بعد انه يمكن دفع الفصل بتقديم المعمول على الكحل بان يقال ما رأيت رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد واجاب عنه الرضى بانه يبقى الضمير فى منه راجعا الى غير مذكور وفيه ان المرجع وان اخر لفظا لمقدم حكما فالجواب انهم لم يرضوا بالتزام خلاف الاصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا واما ما يقال من انه لو قدم لم يبق العبارة المشهورة والكلام فى العبارة المشهورة فى هذا المقام فخروج عن التوجيه اذ الكلام فى وجه اختيار عمل اسم التفضيل وجعل العرب مركبة على الوجه المشهور وكيف لا ولو كان الكلام مع التزام العبارة المشهورة لينبغى ان يقال لو رفعوا لم يبق العبارة المشهورة بحالها لان المشهور جعله صفة لرجلا والحق ان التعليل لا يتم فانه لا محذور فى ان يقال ما رأيت رجلا الكحل فى عينه احسن منه فى عين زيد وقد سنح اشكال قوى وهو اما ان يكون بيان القاعدة فاسدا

واما ان يكون التعليل فاسدا لانه اما ان يجوز العمل في ما رأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل في عين زيد فيلزم الامر الثاني واما ان لايجوز فيلزم الامر الاول لصدق القاعدة في حقه فان قلت التعليل جاء في قول ما رأيت رجلا افضل منه ابوه قيل لم يعمل لان جهة التفضيل فيه قوية لمغايرة المفضل والمفضل عليه فيعارض عروض كونه بمعنى حسن بخلاف ما نحن فيه لان جهة التفضيل فيه ضعيفة اذ لامغايرة بين المفضل والمفضل عليه الا بالاعتبار وحاصله ان معنى قوله لانه بمعنى حسن انه كذلك ولامعارض له فان قلت البس العمل للتحرز عن الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي كالمتحرز عن السحاب بالميزاب قلت لا لان عمله واقع في الضمير وبعض المعمولات الظاهرة كما عرفت فارتكابه اهون من الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي (ولك ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد) اى جاز لك اختصار هذا التركيب لانسياق الذهن الى المقصود اذ من البين ان المراد من كحل عين زيد ومما ذكره بعض الشارحين انه يجب تقدير منه في عين زيد لئلا يختلف المفضل والمفضل عليه بالذات فقد عرفت ما فيه على ان صحة هذا النوع من التقدير ممنوعة (فان قدمت ذكر العين) اى ذكر العين المفضل عليه (قلت) اى وجوبا (ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) يعنى هذا الاختصار وجب في الاستعمال لم يأت غيره وذلك يستفاد من ذكر الاختصار الاول بقوله ولك ان تقول وذكر هذا الاختصار بقوله قلت حيث جعل القول لازم تقديم العين وقوله كعين زيد مفعول رأيت والكاف اسم اى ما رأيت مثل عين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفة الكاف ونكارته غير مانعة لان مثل المضاف الى المعرفة لايتعرف فلا حاجة الى تقدير موصوف لقوله كعين زيد اى عينا كعين زيد ولا لقوله احسن لكن البيت المستشهد يؤيد تقدير الموصوف لاحسن وح قوله كعين زيد حال متقدم على المفعول اى على قولا (مثل) قول الشاعر (ولا ارى) اوله مررت على وادى السباع ولا ارى (كوادى السباع حين يظلم واديا) اقل به ركب اتوه تأية (واخوف الا ما وقى الله ساريا) والمماثلة ظاهرة واضافة الوادى الى السباع اما لكثرة السباع لانه اذا قل مرور الانسان بالوادى تكثر السباع فيه واما المراد بالسباع شرار الناس وقطاع الطريق وقوله اتوه تأية استئناف بيان لسبب قلة الركب به وهو ان اتيانهم اياها على سبيل التأية اى التوقف والتلبس في الشروع في الاتيان اياها

واخوف

واخوف بمعنى المفعول اى اخوف الاوقت وقاية الله البارى من الخوف بان يعينه ما يأمنه اللهم انعمت علينا بتعليم الاسماء وبنعم خارجة عن حد الاحصاء نسألك ان تمن علينا بالتوفيق لمعرفة الافعال وحسن الاداء * الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة) قد خرج معرفة هذا الحد من القوة الى الفعل فعليك باستحضارها ان كنت صاحب عقل بالفعل ولم تقف فى العقل الهيولانى وصرت من اصحاب ملكة العلم الانسانى (ومن خواصه دخول قد) لان وضعها لتقريب الماضى الى الحال وتحقيقه وجعله متوقعا اولتعليل المضارع (والسين وسوف) الموضوعان لتخصيص المضارع بالمستقبل (والجوازم) الموضوعة للعمل فى الفعل وانما دخل الماضى مع عدم العمل لانها كدخول الجار على المبنى مع عدم عمله وجعل الجوازم من الخواص احسن من جعل الجزم منها لان الجازم اشمل من الجزم لوجوده فى ان يضربن وان ضرب دون الجزم بخلاف الجر فانه لا ينفك عن الجار فلذا جعل الجر فى الاسم من الخواص وهنا الجازم (ولحوق تاء التأنيث ساكنة) لانها وضعت لكون فاعل الفعل مؤنثا (ونحو) الظاهر انه عطف على تاء التأنيث (تاء فعلت) الاولى ان يراد بها الضمير المرفوع البارز ولا يخص بالمتحرك وان يتبادر منه ليشمل الف التثنية وواو الجمع ايضا وانما خص بالفعل لانها وضعت للدلالة على فاعل ولا يصح ان يراد بنحو تاء فعلت مطلق الضمير المرفوع المتصل لان المستتر يعم الاسم والفعل وينحصر الفعل فى الماضى والمضارع والامر عند النحاة فينبغى ان يقسم الفعل بعد بيان خواصه كما قسم الاسم بعده بل الفعل احوج الى التقسيم لئلا يتوهم ان انقسامه الى الماضى والمضارع والجحد والامر الغائب والحاضر ونهيهما كما عند الصرفيين (الماضى مادل على زمان قبل زمانك) اى قبل زمان انت فيه وهو المسمى بالماضى اولا كما ان زمانا انت فيه مسمى بالحال وزمان يترقب مستقبل سمى النحاة الافعال الدالة عليها بها تسمية للدال باسم المدلول كما اعتادوا ونصب قبل بالظرفية يوهم ان للماضى زمانا هو فيه ولا يدفعه ان المراد التقدم الذاتى لا الزمانى ولاجزاء الزمان تقدم بعضها على بعض لا بالزمان لان منشاء الاشكال ليس التقدم بل النصب على الظرفية ولا ان ظرفية الزمان السابق لزمان الماضى ظرفية الخاص للعام لان قبل ليس لذلك ولان بالظرفية ظرفية الكل للبعض لان قبل ليس لها على انه لا يصح فى جميع ازمنة

الماضى بحيث لايشذ عنه شئ والجميع فرد للماضى ولوقال الماضى مادل على زمان كنت فيه لم يرد شئ ويكون اوفق بتعريف الحال بزمان انت فيه والمراد بما فعل فيخرج امس والمراد بالدلالة الدلالة بحسب الوضع الافرادى لانه المعتبر فى التعريفات فيخرج مادل على الماضى بالوضع التركيبى نحو لما يضرب و لم يضرب ولم يخرج ما انقلب الى المستقبل فادخل عليه ان وما يتضمن معناه وما استعمل فى الدعاء وما نفى بلا وان فى جواب القسم نحو والله لافعلت وان فعلت وح لايجب تكرير لافى الماضى كما يجب ان لم يكن فى جواب القسم فلايقال لاقعدت كما لا يقال ولاقمت (مبنى على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو) لم يقل مبنى على السكون مع الضمير المرفوع المتحرك مع انه اخصر ونفعه اوفر لان البناء على الفتح اصل وماعداه عارض فرجح بيان الاصل ولايخفى انه ينتقض برمى ودعى ولا يدفعه انه فى الاصل مبنى على الفتح والسكون له عارض لانه ح لايصح قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك لان الاصل فى الكل الفتح والسكون والضم عارض (المضارع) اسم فاعل من المضارعة وهى المشابهة ماخوذة من الضرع كان المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد (ما شبه الاسم باحد حروف نأيت) اى بسبب احد حروف نايت لانه اذا دخل على الماضى انتقل من الانفراد الى الاشتراك وفيه بحث لان زيادة الحروف لتخصيص اللفظ فزيادة حروف اتين بسبب وجود اللفظ دون اشتراكه واشتراكه بسبب وضعه لمعنيين فمشابهة الاسم بالاشتراك والتخصيص ليس بسبب احد حروف نايت وكان الاولى باحد حروف انيت كرميت اورضيت بمعنى تأخرت كما لايخفى وانما عدل عن تعريف المضارع بما كان يترقب من تعريف الماضى من قولك مادل على زمان يترقب الى هذا التعريف لتضمنه وجه التسمية بالمضارع ووجه اعرابه من بين الافعال وقوله (لوقوعه مشتركا) فى بيان وجه المشابهة اختيار لاحد المذاهب الثلثة ثانيها كونه مجازا فى المستقبل حقيقة فى الحال ورجحه الرضى بدعوى انه يتعين عند عدم القرينة وثالثها عكس ذلك وتخصيصه بالسين اوسوف كما ان الاسم قد يتخصص بما يمتزج معه ويصير معه كالكلمة الواحدة كالرجل فانه يتخصص بالتاء بالواحد وبدونه مشترك بين الواحد والمتعدد ويتخصص بالكلمة المنقطعة عنه كما فى غلام زيد فان الغلام يتخصص بزيد وكما فى تمر واحد ولاينبغى ان يخفى عليك حسن هذا البيان البديع ان كنت

دائبان رفع فان قلت المشابهة بالاشتراك والتخصص مشترك بين الماضى والمضارع لان عسعس مشترك بين اقبل واد بر وله غير نظير قلت لبس التخصيص على ماقررنا مشتركا بل لامشترك فى الافعال الا المضارع واشتراك امثال عسعس عائد الى اشتراك الاسم لانه اشتراك فى المصدر فتأمل ومما يليق ان يضبط فى هذا المقام ما يخصص المضارع باحد الزمانين فتخصيصه بالحال بلام الابتداء عند الكوفيين و بليس عند بعض وهو المرجح عند المصنف كما سيأتى وبما النافية وكذا بان خلافا لابى على وتخصيصه بالاستقبال بجعله للطلب بلام الامر اولا النهى او بجعله دعاء اوتمنيا ومدخول حرف التحضيض وجعله للترجى وجعله للوعد اومؤكدا بالنون اولام القسم و يدخل كل اداة شرط سوى لو و بصير ورته منصوبا و بلو المصدرية و بلا النافية عند سيبويه ومن تبعه خلافا لابن مالك (فالهمزة للمتكلم مفردا) المراد بالمفرد الواحد وهذا واحد من معانى المفرد وقد سبق فى بحث اسماء العدد (والنون له) اى للمتكلم (مع غيره والتاء للمخاطب) مطلقا (والمؤنث والمؤنثين غيبة) اى وقت غيبة ففيه مصدر حينى وقيل حال وفى صحة وقوع المصدر حالا كلام (والياء للغائب غيرهما) بالجر صفة الغائب لان غير المثنى والمجموع متعين فالغير يتعرف بالاضافة (وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى) اى فيما ماضيه على اربعة احرف (مفتوحة فيما سواه) سواء كان على ثلثة احرف او اكثر من اربعة و بيان معانى الحروف وحركاتها كالتتمة من التعريف لانه يتضح به المضارع كمال اتضاح ومن لم يتنبه قال هذه وظيفة تصريفية ذكرت استطرادا ولا يخفى ان تعريف المضارع لايخص المضارع المعروف وكذا احكامه المذكورة وما ذكره لايتم فى المضارع المجهول (ولا يعرب من الفعل) حال قدم على صاحبه وهو (غيره) والظاهر ان قوله (اذا لم يتصل به نون تأكيد) الخ تقييد له يفيد ان عدم اعراب الغير من الفعل مقيد بعدم اتصال نون التأكيد ونون جمع المؤنث به وهو ظاهر الفساد بل المقيد به اعراب الفعل المضارع فلذا اول بانه قيد لما يفهم من الكلام وهو انه يعرب الفعل المضارع والاعذب ان يقدر له عامل اى يعرب اذا لم يتصل به نون تأكيد (ولا نون جمع المؤنث) ومن قال تعلق بنفس هذا الكلام لانه فى قوة انما يعرب المضارع لم يات بشئ لانه يلزم ان يكون تقييدا للحصر فلم يزد الا تنقيح الاشكال ولم يكتف بقوله اذا لم يتصل به نون لئلا يرد ما يتصل به نون للوقاية وفيه

رد على الكوفيين حيث جعلوا الامر معربا وردا لوهم جعل فلتفرحوا امرا
لانه مضارع مجزوم عند النحاة ولبس بامر واعرابه للمشابهة المذكورة عند
البصريين فاعرابه لايدل على معنى بل هو صورة اعراب وعند الكوفيين
معرب بالاصالة كالاسم لتوارد معان مقتضية لها عليه واضحة فالبالو لا الاعراب
فاعرب فى مقام الوضوح ايضا طردا كما فى الاسماء فان لاتضرب عند قصد
النفى مشتبه بالنهى و بالعكس فاوضح باعرابهما ولا تأكل السمك وتشرب
اللبن بالعطف على المنهى ملتبس بالعطف على مصدر النهى وكون الواو
للجمع بتقدير ان اى لايكن منك اكل السمك مع شرب اللبن ولا يتضح الا
باعرابهما وليضرب معنا ه بالجزم ملتبس بقوله ليضرب بالنصب فاوضح
باعرابهما فاطرد الاعراب فى يضرب ولم يضرب ولن يضرب وان لم يلتبس
(واعرابه رفع) لابمعنى علم الفاعلية (ونصب) لابمعنى علم المفعولية (وجزم)
مكان الجر فى الاسم فلفظ الرفع والنصب مشترك لفظى بين اعرابى الاسم
والفعل ولم نجد قدرا مشتركا بين افراد الرفع او النصب جعلوه معنى للفظ الرفع
او النصب فى كلامهم ولايبعد ان يكون معنى الرفع فى الفعل مايشبه علم الفاعلية
ومعنى النصب مايشبه علم المفعولية ومعنى الجزم ما هو بمنزلة الجر فى الاختصاص
(فالصحيح) اى ماليس اخره حرف علة (المجرد عن ضمير بارز) احتراز عن
المستتر (مرفوع) احتراز عن المنصوب نحو يضربك (للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث) احتراز عن نحو زيد عمرو يضربه هو ولايرد انه لو اخذ الجمع مطلقا
انتقض قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها لدخول جمع المؤنث فى المتصل
به ذلك وان قيد بالمذكر يدخل جمع المؤنث فى الصحيح المجرد عن الضمير البارز
المذكور مع انه ليس بالضمة والفتحة والسكون لان التقسيم للمضارع المعرب
ولولاه لانتقض بالمضارع المؤكد باحدى النونين المجرد والمتصل به ذلك ايضا
(بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب) مثال للصحيح المجرد لا للكون بالضمة
والفتحة والسكون حتى يرد انه قاصر نعم كان الاولى تقديمه على قوله بالضمة
الخ (والمتصل به ذلك) ظاهر العطف على المجرد والاولى جعله عطفا
على الصحيح المجرد لعدم اختصاص الحكم اعنى قوله (بالنون وحذفها)
بالصحيح والقول بان حال المعتل متروك بالمقايسة بعيد (مثل يضربان
وتضربان ويضربون وتضربين) الاوضح مثل يرميان وترميان ويرمون
وترمون وترمين فافهم (والمعتل بالواو والياء) المجرد عن ضمير بارز مرفوع

التثنية والجمع والمخاطب المؤنث والمراد بالمعتل ما يقابل الصحيح المذكور
(بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف) اى حذف حرف العلة (والمعتل
بالالف) كذلك (بالضمة والفتحة تقديرا والحذف) والاخصر الاوضح
ان يقال المتصل به نون التثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالنون وحذفها
والجزم عند الصحيح بالضمة والفتحة والسكون والمعتل بالواو والياء الخ
(ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم) كان الانسب تأخير بيان الارتفاع
عن الانتصاب والانجزام لتوقفه على معرفة الناصب والجازم الا انه راعى
كون الرفع اقوى الحركات وانما قال اذا تجرد عن الناصب والجازم ولم يقل
اذا وقع موقع الاسم مع ان مذهب البصرى ان عامل الرفع وقوعه موقع
الاسم وكون العامل هو التجرد عن الناصب والجازم مذهب الكوفى اما
لان التجرد عن الناصب والجازم امر واضح فى غاية الوضوح بخلاف الوقوع
موقع الاسم فهو احق لضبط مواضع الرفع لا للاشارة الى ان العامل هو
التجرد ويؤيده انه لم يقل ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم كما قال
وينتصب بان وينجزم بلم واما لترجيح مذهب الكوفى لما يرد على البصرى
من نقوض يحتاج دفعها الى تكلفات بعيدة منها (نحو يقوم زيد) فانه لا يصح
وضع قائم مقام يقوم حتى يصح الحكم بوقوع يقوم مقام الاسم ومنها نحو
سيقوم فانه لا يصح سقائم ومنها الذى يضرب فانه لا يصح الذى ضارب
ومنها كاد يقوم فانه لا يصح كاد قائما ولا يبعد ان يكون اختيار يقوم زيد
فى التمثيل على زيد يقوم اشارة الى مرجح لاختيار مذهب الكوفى بقى ان التجرد
عن الناصب والجازم حاصل قبل التركيب مع الغير كما ان التجرد عن العامل
اللفظى حاصل لكل اسم قبل التركيب فلابد من قيد يخرج غير المركب كما قيد
تعريف العامل المعنوى للاسم بالتجرد عن العامل اللفظى بقولهم للاسناد
حتى يخرج تجرد غير المركب عن التعريف فضابطة الارتفاع لتعريف
عامل الرفع منتقض ويمكن ان يقال لم يقيدوا لان الفعل لتوقف فهم معناه
على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب مع الفاعل (وينتصب بان)
ملفوظة اذا لم تكن زائدة خلافا للاخفش ولم تكن مفسرة ولا مخففة وتسمى
مصدرية وسيأتى تمييز مواقع ان المخففة عن المصدرية ومواضع احتمال
اثنين من المفسرة والمخففة والمصدرية والثلثة (ولن) ومذهب سيبويه
انه مفرد كلا وليس فرع لا وعند الفراء ان اصله لا كما ان اصل لم لا ابدل

الالف فى احدهما نونا وفى الآخر ميما وقال الخليل اصله لا ان والظاهر
مذهب سيبويه اذ لا وجه لرده الى اصل واورد فالظاهر ما خطر بالبال ان
اصله لا الحق به النون الخفيفة للتأكيد فصار لن (واذن) وجعل الرضى
اصله اذ والتنوين عوض عن المضاف اليه وبنى على الفتح ليكون على
صورة الظرف وانما بنى فى يومئذ على الكسر ليكون على صورة المضاف اليه
وسيأتى مزيد تحقيقه (وكى) اختار فيه مذهب الكوفيين من انها ناصبة
مطلقا ومذهب الاخفش ان ان مقدرة بعدها مطلقا وهى حرف جر وكذا
مذهب الخليل اذ لا ناصب عنده سوى ان وعند البصريين انه اذا دخل عليه
اللام الجارة فهى الناصبة واذا وقع بعدها ان فهى الجارة وفى غير الصورتين
يحتمل الامرين (وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام الجحد والفاء والواو
واو فان) وقد لا ينصب حملا على ما المصدرية كما فى قرأة مجاهد * لمن اراد
ان يتم الرضاعة * وقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا
احدا كما قد ينصب ما حملا على ان ومنه قوله عليه السلام * كما تكونوا يولى
عليكم * فى رواية (مثل اريد ان تحسن الى) ونحو * مالنا ان لا نقاتل
فى سبيل الله * فالتقدير عند الجمهور مالنا فى ان لا نقاتل فلا تكون ان زائدة
لكنها تعمل عنده (والتى تقع بعد العلم) اى بعد اليقين وصار متعلق اليقين
سواء كان الواقع قبله لفظ العلم اوالرؤية اوالاعلام اوالوجدان اوالتبيين
اوالظهور اوالانكشاف اوغير ذلك فلا حاجة الى تقييد العلم بما لم يجعل
بمعنى الظن حتى يخرج علمت ان يقوم زيد بالنصب بمعنى ظننت (فهى
المخففة من المثقلة) لان المصدرية للرجاء والطمع وهو ينافى اليقين لان
الماضى ايضا ينافى الرجاء ويدخله المصدرية بالتجريد عن الرجاء فان قلت
التجريد خلاف الظاهر قلت التخفيف ايضا كذلك وبالجملة لا فرق بين
الماضى مع ان وبين ان مع العلم بل العلم بان المخففة التى للتحقيق انسب
فالتزم رعاية تلك المناسبة والتزم الفصل بين المخففة وفعله الغير المتصرف
بالسين اوسوف اوقد اوحرف النفى ويمتنع ذلك الفصل بين المصدرية وفعله
الا الفصل بلا وقد اكد الحصر المستفاد من تعريف الخبر بقوله (وليست
هذه) اى المصدرية مبالغة للرد على الفراء والانبارى حيث جوزا كونها
مصدرية اواشارة الى ان الحصر بالاضافة الى المصدرية اذ يجوز ان يكون
ان المفسرة اذا كان ما يفيد العلم متضمن معنى القول ايضا كما مر ونزل ونادى

واوحى فان فيهما معنى الاعلام والقول معا فيحتمل قوله تعالى * فنودى ان بورك من فى النار * كونها مخففة اى انه بورك من فى النار وان يكون مفسرة اى بورك (مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم) وقد نزل الحروف منزلة العيلم لبس المخوف خلافا للمبرد كما فى قوله * اذا مت فادفنى الى جنب كرمة * تروى عظامى بعد موتى عروقها * ولا تدفننى بالفلاة فاننى * اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها * (والتى تقع بعد الظن فيها الوجهان) ان لم يمنع مانع عن المصدرية من الفصل بغيرلا وكون الفعل غير متصرف نحو ظننت ان عسى ان تخرج اذ المصدرية لا تدخل الفعل الغير المتصرف ولا مانع عن كونها مخففة كعدم الفصل بين ان والفعل نحو ظننت ان تقوم فانها ناصبة لا غير ففيه وجهان نحو ظننت ان لا يقوم وفى الهندى ان التى تقع بعد غيرهما فهى مصدرية لا غير فلا يقال اعجبنى ان سيضرب زيد وفى الرضى انه لا تكون المخففة مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيخرج هذا والاولى فلا يقال علمت بان سيخرج لان الامتناع فى مثاله يجوز ان يكون من جهة ان الواقع بعد غير العلم والظن لا يجوز ان يكون مخففة ولا يتقدم معمول معمولها عليها خلافا للفراء متمسكا بقوله كان جزائى بالعصا ان اجلدا واجاز بعضهم الفصل بينها و بين منصوبها بالظرف و شبهه اختيارا ومنعه سيبويه والجمهور ولا يجزم بها خلافا لبعض الكوفيين وحكى اللحيانى ان الجزم بها معروف فى لغة بنى صباح وهو ح بمعنى ان الشرطية وجوز البعض كونها بمعنى ان النافية (ولن مثل لن ابرح) فى قوله تعالى * لن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى (ومعناها نفى المستقبل) مطلقا من غير تأبيد لكن مع تأكيد بدليل هذه الآية فاختار هذا المثال ليكون على ما بعده بمنزلة الاستدلال ولو ذكر تمة الجملة لكان اظهر ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل فى الدعاء غيرلا من حروف النفى و يجوز تقديم معمول معمولها عليها (واذن) هكذا كتب بالنون فى جميع النسخ و ينبغى ان يكتب بالالف لما روى عن الفراء انه قال اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وهذا انما يتم لو جاز الوقف عليها بالالف والنون كما نقل عن المبرد واما على ما ذكر المازنى انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان فالقياس ان لا يكتب بالالف ولا يجوز الفصل بينها و بين معمولها الا بالقسم والنداء والدعاء وكونها ناصبة مذهب سيبويه

والمروى عن الخليل تقدير ان بعدها (اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) قال الرضى الاعتماد بحكم الاستقراء منحصر في ثلثة اقسام كون ما بعدها خبرا عما قبله وربما ينصب مع ذلك نحو انا اذن اكرمك وكونه جزاء له نحو ان تكرمنى اذن اكرمك بالجزم وكونه جواب قسم نحو والله اذن لاخرج (وكان الفعل مستقبلا) احتراز عما اذا كان بمعنى الحال كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن لاخرج واذن اظنك كاذبا و ينتقض ما ذكره من الضابطة بنحو اكرمك اذن بتأخير اذن فانه يرفع المضارع فيه لامحالة مع اجتماع الشرطين فيه وبنحو اذن زيدا تضرب فانه ح لا يعمل للفصل بغير الاشياء الثلثة المذكورة والصحيح ان يقال واذن اذا تصدرت ولم يفصل بينها و بين معمولها بغير الثلثة وكان مستقبلا واما اذا تصدرت من وجه دون وجه كما اذا كان بعد الواو والفاء فالوجهان (مثل اذن تدخل الجنة) واذن ح جواب وجزاء فانه جواب لمن قال اسلمت كانه سأل عنك جواب ما قال فعله هذا جزاء لاسلامه لانه كانك قلت اذا اسلمت تدخل الجنة وقد يكون ما يجعل بعد اذن جزاء له فى كلام المجيب باذن كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه و بيان لجزاء اسلامه وقد اطلق النحاة كونه جوابا وجزاء وقيده الرضى بما اذا لم يكن فعله حالا لانه لا يكون الجزاء الا للمستقبل او الماضى قال الكشاف فى سورة المؤمنين فى تفسير قوله تعالى *ما كان معه من اله اذن لذهب كل اله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون * فان قلت اذن لا يدخل الا على كلام هو جواب وجزاء فكيف وقع قوله لذهب جزاء وجوابا ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل قلت الشرط محذوف تقديره ولو كان معه آلهة وانما حذف لدلالة وما كان معه من اله عليه وهو جواب لمن معه المحاجة قال الرضى اذا كان فعله ماضيا جاز اجراؤه مجرى لو فى ادخال اللام فى جوابه واذا كان مستقبلا جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء ان وقد يستعمل بعد لو وان تأكيدا لهما نحو لو زرتنى اذن لاكرمتك وان جئتنى اذن ازرك فكانك كررت كلمتى الشرط مع الشرطين للتوكيد وقد يكون المضارع بعد اذن ذات اوجه ثلثة الجزم والنصب والرفع نحو ان تأتى اتك واذن اكرمك الجزم بالعطف على المجزوم والنصب والرفع على عطف الجملة على الجملة ولا يحتاج توجيه رفعه الى تقدير المبتدأ اى واذن انا اكرمك كما قاله الرضى على ما لا يخفى (واذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان) جائزان

بمعنى

يعني الرفع والنصب اذ جعله معتمدا لان المعطوف لارتباطه بالمعطوف عليه كالتتمة له وجعله غير معتمد لاستقلال الجملة بالافادة وكان الاقتصار على ذكر الواو والفاء لعدم العثور على وقوع اذن بعد غيرهما من حروف العطف (وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية) اى سببية ماقبلها لمابعدها وح المراد السببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها فى الخارج سببا لمابعدها والمعنى سببية مابعدها لما قبلها بمعنى ان ما بعدها باعتبار تصوره سبب لماقبله اوالمعنى سببية كل بماقبلها ومابعدها للآخر الا ان سببية ماقبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن وقد يجتمع كى واللام فان تقدم كى فاللام بدل وان تأخر فكى بدل وقيل تأكيد ولا يتقدم معمول منصوب كى عليها وقد يذكر بعدها ان نحو جئت كى ان تقوم فيقال ان زائدة ويقال بدل من كى ويدل هذا على ان كى يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل عليه ما فيقال كيما يضر بالرفع فيقال ما كافة وقد يقال مامصدرية وكى جارة والمعنى لمضربه (وحتى) يقدر بعدها ان (اذا كان) المضارع (مستقبلا بالنظر الى ماقبله) وان كان ماضيا اوحالا بالنسبة الى زمان التكلم (بمعنى كى) انما اطلق كى مع انه قد جاء لغير السببية بمعنى اذا كان بعد فعل لارادة نحو قوله تريدين كيما تضمديني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك فى غمد لانه لايتبادر منه الا كى للسببية لانه الشايع والسابق فى هذا المقام (او الى ان) وفى التسهيل او الا ان وانما اختاره على حتى ان تنبيها على انه بمعنى انتهاء الغاية من غير اشتراط دخول مابعدها فيما قبلها وكون حتى بمعنى الى ان يراد به فهم معنى الى ان حين يذكر حتى لا ان ان داخل فى معناه حتى يلزم عدم صحة تقديره ومن البين ان كون حتى بمعنى كى او الى ان تستلزم كون المضارع مستقبلا بالنظر الى ماقبله فلا حاجة الى قوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله الا انه ذكره لدفع توهم وجوب الاستقبال الحقيقى واظهار كفاية مطلق الاستقبال وفى كون حتى بمعنى الى ان نظر لانه بمعنى الى وقت ان كما يظهر عند التأمل الصادق فالاولى بمعنى الى من غير ذكر ان كما لايخفى (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال حتى بمعنى كى مع المستقبل الحقيقى (وكنت سرت حتى ادخل البلد) لم يكتف بقوله سرت حتى ادخل البلد لئلا يتوهم كون سرت بمعنى اسير لاقتضاء قوله ادخل ذلك فذكر كان الذى هو نص فى الماضى حتى ذهب بعض النحويين الى انه لايصير مستقبلا بدخول ان الشرطية عليها

وهذا مثال حتى بمعنى كى اوالى مع المستقبل الغير الحقيقى (واسير حتى تغيب الشمس) مثال حتى بمعنى الى مع المستقبل الحقيقى فذكر مثالين للمستقبل الحقيقى ومثالا للمستقبل الغير الحقيقى محتملا لكون حتى بمعنى الى وكى وحتى بمعنى كى لايدخل الاسم الصريح كما لايدخل كى فلا يقال اسلمت حتى دخول الجنة وحتى بمعنى الى يدخله فيقال سرت حتى تغيب الشمس وسرت حتى غيبة الشمس (فان اردت الحال) فرع على اشتراط الاستقبال فى نصب المضارع بعد حتى وجوب رفعه حين ارادة الحال واشار به الى فائدة تقييد النصب بكون الفعل مستقبلا ولو قال فان كانت حرف ابتداء فيرفع لتم الضابطة الا انه حاول التنبيه على انه لايكون المراد ح الا الحال والاشارة الى فائدة التقييد بكون الفعل مستقبلا (تحقيقا) اى حال كون الحال محققا بان يكون زمان التكلم (او حكاية) اى حال كون الحال محكيا بان تحكيه مع وصف الحالية وتجعله منزلا منزلة الحال بان تجعله نصب العين بحيث كانك فيه (كانت حرف ابتداء) اى حرفا هى علامة ابتداء كلام وفراغ عن الكلام السابق وزعم البعض ان المراد انه حرف دخل على المبتدأ فقوله مرض حتى لايرجونه بتقدير حتى هم لايرجونه وهو مردود بانه تكلف فى تراكيب البلغاء لايدعو اليه داع ورده الرضى بانه لايطرد لامتناعه فى قوله تعالى * وزلزلوا حتى يقول الرسول * وفيه ان له ان يقول التقدير حتى الشان يقول الرسول والمستفاد من الرضى انه يكفى للحال المحكى ان يجعل الفعل الاستقبالى للجزم بتحققه بمنزلة الحاصل المتحقق اوالذى مضى وانه يصح العطف على المرفوع بعد حتى لتوهم النصب كما فى قول الشاعر ولاصلح حتى تضبعون وتضبعا حيث رفع تضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع العزم المجزوم عليه كانه حصل ومضى او كانه حاصل وعطف عليه بالنصب لتوهم النصب فيه (فيرفع) على صيغة المجهول والضمير للمضارع اوعلى صيغة الخطاب وضمير المضارع محذوف (وتجب السببية) بل قصد السببية سواء كان مطابقا للواقع اولا ولايكفى السببية من غير قصد وكان فائدة حتى ان ماقبلها يدرج حتى انتهى الى ما بعدها (نحو مرض حتى لايرجونه) اما الحال تحقيقا اوحكاية وتخصيصه بالاول من غير مخصص (ومن ثم) اى من اجل ان حتى حرف ابتداء للسببية (امتنع الرفع) تارة لامتناع كونه حرف ابتداء ولامتناع السبب واشار الى الاول بقوله (فى كان سيرى حتى ادخلها) وذلك لان قوله حتى ادخلها لو كان

ابتداء

ابتداء كلام لبقى كان بلا خبر فتنشاء الامتناع كان الناقصة فلذا قال (فى الناقصة) اى لاجل كان الناقصة فى للتعليل كما فى قوله عليه السلام * عذبت امرأة فى هرة * والى الثانى بقوله (و) فى (اسرت حتى تدخلها) لانه لو كان قوله حتى تدخلها كلاما مستأنفا كان مقطوعا به مع الشك فى السير الذى هو سببه و يمتنع القطع بالمسبب مع الشك فى السبب وفيه نظر لجواز ان يكون السبب محتملا مع الجزم بالمسبب لجواز تعدد السبب فالاولى ان يقال على تقدير الرفع يكون القطع بدخول المسبب عن السير مع الشك فيه و يمتنع الجزم بالمسبب عن الشئ وكونه مسببا عنه مع الشك فيه (وجاز فى) كان (التامة كان سيرى حتى ادخلها) لتحقق الشرطين (وايهم سار حتى يدخلها) لتحقق الشرطين لان الشك فى السائر لا يوجب الشك فى السير الذى هو سبب الدخول وهو عطف على كان سيرى حتى ادخلها ولا يعبأ بايهام ان جوازه مقيد بقوله فى التامة لظهور انه غير مقيد به فلا حاجة الى جعله عطفا على جاز بتقدير الفعل تحرزا عن هذا الايهام ولا يجوز الفصل بين الحروف التى يقدر بعدها ان والفعل المنصوب خلافا للاخفش حيث اجاز الفصل بين حتى واو و بين الفعل المنصوب بالشرط الحرفى او الظرفى وقال ابن السراج الفصل بالشرط الحرفى قبيح و بالظرفى اقبح (ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة) وقد يراد لام كى للدلالة على كون الشئ مقصودا لا وسيلة الى مقصود آخر نحو امرت لاعدل اى الامر بالعدل للعدل لكون العدل كما لا فى نفسه مطلوبا بالا جعله وسيلة امر آخر مما يترتب عليه من المنافع ونحو * يريد الله ليذهب عنكم الرجس * اى يريد ذهاب الرجس لنفسه لا لما يترتب عليه ونحو * يريد الله ليبين لكم * اى يريد التبيين لنفسه وفيه من تخصيص المخاطب ونحو يضه على الاعتناء بما دخل عليه اللام ما لا يخفى فقوله ولام كى شامل لتلك اللام فلم يفته شئ من مواضع تقدير ان واو حذف اللام لجواز حذف الجار على ان وان يعودان المقدرة فتقول اسلمت ان ادخل الجنة وتقدير ان بعد اللام مشروط بان لا تكون مع لا وسيظهر (ولام الجحود لام تأكيد بعد النفى لكان) اى لمدلول كان ونفى مدلول كان اما بدخول حرف نفى عليه او بدخول لم اولما على المضارع فلام الجحود مختص بما كان ولم يكن واللام فى قوله لكان لام التقوية زيد فى مفعول النفى لضعف على المصدر سيما المعرف باللام (مثل وما كان الله

ليعذبهم) ووجه الرضى افادة زيادة هذا اللام التأكيد انه لام المناسبة واللياقة
كما يقال انت لهذه الخطة اى تليق بها وتناسبه فزيادته بجعل نفى الشئ نفى
اللياقة والمناسبة وفى نفى اللياقة فى مقام نفى الشئ كمال المبالغة فى نفيه وفى جعل
ان يعذبهم خبركان اشكال جعل المصدر خبرا عن الذات وتأويله من وجوه
لا تخفى وادعى العباب انه لا حاجة الى التأويل فى الفعل مع ان كما فى المصدر
وان كان مأولا بالمصدر وقال السيد السند فى حواشى الرضى فى شرح عبارة
المتن فى دليل حصر الكلمة واذا حذف لام الجحود يعودان وجعل منه
قوله تعالى* وما كان هذا القرأن ان يفترى* اى ليفترى (والفاء بشرطين
احدهما السببية) بل قصد السببية سواء كانت فيكون الكلام صادقا اولم تكن
فيكون كاذبا ولا ينفع السببية بدون القصد (والثانى ان يكون قبلها امر)
والاولى اولام امر لان الامر باللام هو المضارع المجزوم وليس داخلا فى الامر
عند النحاة فادراجه فى الامر ليس بواضح لكن لا فرق عندهم بين الدعاء
والامر والالتماس بل كل ما هو على صيغة الامر فلا تكلف فى ادراج الكل
فى الامر ولا يدخل فى الامر ما ليس على صيغته وان استعمل فى معناه من الخبر
نحو رحم الله واسم الفعل نحو عليك ولا بأس بعدم الدخول لانه لا ينصب
بعده المضارع الا عند الكسائى مطلقا وعند ابن جنى فى نحو نزال لانه فى حكم
الامر فى الاطراد والمراد بكون الامر قبلها كونه قبلها لفظا فلا ينصب
المضارع فى نحو الاسد الاسد فتنجو خلافا للكسائى وقد ينصب بعد الامر
من غير ان يكون جوابا له تشبيها بالجواب فى الكون بعده وجعل الرضى منه
قرأة ابى عمر* واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون* بالنصب وعندى
ان النصب فيه لكونه بعد الحصر بانما نحو انما يجئنى فيكرمنى زيد بالنصب
فانه ذكر فى الرضى انه قد جاء النصب بعد الحصر بانما لما فيه معنى التحقير القريب
من النفى (اونهى) نحو لا تشتمنى فتندم (اواستفهام) نحو هل عندكم ماء فاشرب
(اونفى) صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا اوفى حكم الصريح بان يستعمل فى معنى
النفى ويجرى مجراه نحو قلما تكرمنى فتسرنى واقل رجل يكرمنى فيسرنى وكذا اقل
ونحو غير مضروب الزيدان فاخبرك بخلاف انت غير امين فتضربنى ونحو
قد يجئنى فيكرمنى بجعل تقليل قد فى المضارع فى حكم النفى كذا فى الرضى
واثبت النصب بعد قد فى التسهيل قليلا واثبت الرضى النصب بعد الشرط
قبل الجزاء وبعده لجعل الشرط والجزاء لكونهما مفروضين فى قوة المنفيين

(او تمن) سواء كان بلفظ الترجي او الواو بلفظ التمني نحو * لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى * على قرأة النصب ونحو واو نأتينا فتحدثنا بالنصب (او عرض) ذكر العرض مع انه على لفظ الاستفهام تنبيها على ان المراد بالاستفهام ما هو على حقيقته وما سوى العرض من معانيه المجازية ليس بمعتبر في النصب وفيما ذكره نظر لان النصب ليس مشروطا باحد الاشياء الستة لانه يكون بعد التحضيض ايضا نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وانما يصفوا دخوله في النفي لو كان النفي المأول معتبرا على اطلاقه كما جوزه بعضهم لكن ذكره الرضي انه قياس لا سماع وقد يجئ التشبيه المقصود به النفي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا لكن ماليس بمطرد ليس نقضا على القاعدة وماجاء منصوبا بدون سبق شئ من هذه الامور يوجه بعد ضرورة الشعر نحو * سأترك منزلي لبني تميم * والحق بالحجاز فاستريحا * وله احتمالان آخران اقربهما ان يكون الخبر بمعنى الامر اي لاترك ولالحق فيكون النصب على ما عليه الكسائي وثانيهما ان فاستريحا مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا ويكون الضرورة الشعرية في تأكيد المضارع الذي ليس فيه معنى الطلب ثم النصب بعد الفاء والواو واو هو الافصح الاكثر ويجوز الرفع كقوله تعالى * ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله تعالى * تقاتلونهم او يسلمون * اذا امن اللبس ولا يفوت المعنى المقصود بالنصب ووجه النصب بعد هذه الاشياء ان ما بعد الفاء بمنزلة الجزاء لما قبلها فزرني فاكرمك في معنى ان تزرني اكرمك فعدل عن الرفع ليكون نصا في انه لم يقصد عطف ما بعد الفاء على ما قبلها عطف قصة على قصة في الانشاءات السابقة وفي النفي السابق عن اعتبار عطف القصة على القصة مندوحة فتوهم العطف فيه اقوى وبعد النصب له توجيهان المشهور انه معطوف على السابق عطف مفرد على مفرد والتقدير فليكن منك زيارة فاكرام مني وهكذا وعند الرضي الفاء للسببية دون العطف والتقدير زرني فاكرامي ثابت والخبر واجب الحذف ولو جعل للعطف ففيه عطف الجملة على الجملة وهو المتحقق في العطف بالفاء السببية مع قلته لا غير وهو المناسب لجعلهم ما بعد الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولا يكون من تتمة الجملة السابقة وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المآل لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام مني في معنى ان تزرني اكرمك وكانه لعدم

ظهور كونه جوابا لم يقل المصنف وان يكون جوابا للامر وقال وان يكون قبلهــا امر هذا قال الرضي لما كان ما بعد الفاء مبتــدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعــدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطيــة فجاز في هذا الجواب مالايجوز في الجملة الجزائيــة وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فيأتيك زيد و يتوسط ايضــا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف اولم و بين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني و يجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح فتقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولايجوز شئ من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كلا منهما في اللفظ جملة ظاهرة ولاجواب الجواب بالفاء ولايجاب لشئ واحد بجوابين انتهى واعلم ان المنصوب بعــد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء فتقول في زرني فاكرمك بالنصب زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفــاء المجزوم نحو* فاصدق واكن (والواو بشرطين الجمعية) اى قصد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان والاولى المعية لان الجمعية في المشهور اعم من المعية ولايخلو عنهــا الواو وكانه اعتمد في فهم المعيــة على ان الواو لايخلو عن المعنى المشهور فلامعنى للاشتراط به (وان يكون قبلهــا مثل ذلك) لفظ مثل مقحم لامعنى له وكان الاخصر والواو بالشرط الثاني والمعية مثــال النهي ونعم المثال قوله *لاتنه عن خلق وتأتي مثله* عار عليك اذا فعلت عظيم* (واو بشرط معنى الى ان) اى بشرط تحقق معنى الى ان معه لا بشرط كونه بمعنى الى ان حتى يرد ان الظاهر بشرط معنى الى لان ان ليس من جملة معناها واختــار كون او بمعنى الى لابمعنى الا وهو مذهب سيبويه لانه مذهب الجمهور ولاحذف فيه بخلاف مذهب سيبويه فانه يحتاج الى تقدير الوقت بعــده او وتقــدير المستثنى منه قبله فقوله لالزمنك اوتعطيني حقي عنــد الجمهور بمعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي وعنــد سيبويه بمعنى لالزمنك كل وقت الا وقت ان تعطيني حقي و يمكن ان يقــال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى و قال سيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان او لاحد الامرين وما بعــده حين التكلم به غير متحقق وماقبله متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لامحالة يستلزم ان ما قبله متحقق الى ان يتحقق مابعده او ان ماقبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعــده فلا حذف على شئ من المعنيين وماقالوا ان الوقت محذوف عنــد سيبويه

وان مابعدا و فى محل النصب عنده وفى محل الجر عند الجمهور من عدم التأمل وكفى شاهدا على صدقه ماقلنا انه لم يعد اومن ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وعندى ان او بمعنى اللام لان المآل لالزمنك لتعطينى حقى والله تعالى اعلم (والعاطفة) اى بان مقدرة بعد الحروف العاطفة مطلقا (اذا كان المعطوف عليه اسما) فقوله والعاطفة معطوف على قوله حتى فى قوله و بان مقدرة بعد حتى وقوله فان الى ههنا جملة معترضة مصدرة بالفاء الاعتراضية لتفصيل ماهو مجمل واكتفى فى العاطفة بالذكر مرة لانه ليس له تفصيل وجعله معطوفا على التفصيل يوجب تفصيل مالم يذكر فى الاجمال فى مقام تفصيل المجمل وانما يقدر ان ليصير المعطوف اسما والقياس تقدير ان ايضا اذا كان المعطوف اسما فيقال تضرب زيدا وشتمه خير من اكرامه وكانهم لم يجدوا السماع مساعدا له فلم يتعرضوا له (ويجوز اظهار ان مع لام كى والعاطفة) اذا كان المعطوف عليه اسما لان ذكر العاطفة بهذا العنوان كان مع هذا الشرط فيتبادر من قوله والعاطفة العاطفة بهذا الاعتبار (ويجب مع لا فى اللام) اى لام كى على ان اللام للعهد و يمتنع فيما سوى ذلك (وينجزم) لم يقصد المصنف ان المتعارف فى الفعل المرتفع والمنتصب والمنجزم وفى الاسم المرفوع والمنصوب والمجرور الى تغيير التعبير مجرد التفنن وفى التسهيل يرفع وينصب و ينجزم (بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى) لا فى النفى (وكلم المجازاة وهى ان ومهما) وهو بمعنى الاومتى وقد انكر الزمخشرى كل الانكار على من جعلها ظرفا فى تفسير قوله تعالى* مهما تأتنا به من آية * وحكم التسهيل بانه قد يكون ظرفا متمسكا بابيات لكن ليست نصا فى ظرفيتها وكانه زعم الميرانيون انه مثل كلما ومتى حيث جعلوها اسور القضية الكلية مثلهما (واذما) قال السيرافى ماعلمت احدا من النحاة اثبته الاسيبويه واصحابه وهى حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هى فعلى كان مهما فعلى وقال المبرد هى اذ الظرفية كفها الحاق ما عن طلب الاضافة وهيئها للشرط كاهياء حيث وجعلها بمعنى المستقبل والجازمة (وحيثما) مافيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم فى الابهام ويحسن تضمنها اياها واما مافى غير اذ وحيث فليست كافة بل زائدة واذا ليست لازمة (واين ومتى) معما و بدونها وذكرهما بدون ما لان الجزم مع ما يثبت بطريق الاولى (وما) فى التسهيل انه قد يجئ ظرف زمان ومنه قوله* ومالك يا ابن عبدالله فينا* فلاظلما تخاف ولا افتقارا *

(ومن واى) معما وبدونها (واما) انجزام المضارع (مع كيفما) وكذا المجازاة (و) الانجزام مع (اذا فشاذ) وكذا مع ايان ولم يذكره سيبويه وحفظه اصحابه كقوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا ومتى لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا والجزم باذا للحمل على متى كما ان اهمال متى للحمل على اذا اما الجزم باذا كقوله * استغن ما اغناك ربك بالغنى * وان تصبك خصاصة فتجمل * واما اهمال متى فما ورد فى الحديث * ان ابابكر رجل اسيف وانه متى يقوم مقامك لايسمع الناس * وقد تهمل ان حملا على لو كقرأة طلحة * فاما ترين من البشر * بسكون الياء وفتح النون والاصح امتناع حمل لو على ان خلافا لجماعة منهم ابن الشجرى بقوله لو نشاء طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهدم ذو خصل (وبان مقدرة) عطف على قوله بلم ولم يذكره واكتفى بما يأتى بعد من قوله وان مقدرة لكان اعذب (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) وقيل لقلب لفظ الماضى مضارعا ولا يلغى ولا يفصل بينه وبين فعله الا للضرورة (ولما مثلها) فيما ذكر (ويختص بالاستغراق) والامتداد من حين الانتفاء الى ان التكلم ولا يستعمل فى غير الاستغراق بخلاف لم فانه لا يختص والغالب فيه نفى التوقع وفيه رد على الاندلسى حيث سوى بينهما فى عدم الاختصاص بالاستغراق (وجواز حذف الفعل) عند القرينة بخلاف لم فانه لا يجوز لحذف فعله الا فى الضرورة ولم مختصة بالاجتماع مع ادوات الشرط فيقال ان لم يضرب ومن لم يضرب ومتى لم يضرب بخلاف لما قال الرضى واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهى للاستقبال على سبيل التقرير كقوله تعالى * الم نربك الم نشرح لك * هذا وفيه نظر اذ المعنى على المضى وبه فسر فى التفاسير (ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل) مما اسند اليه الفعل غائبا كان او متكلما فاعلين او مفعولين او مخاطبا مفعولا او فاعلا على سبيل الندرة والاقوى فى امر الفاعل المخاطب باللام ان يشاركه غائب فيكون اللام لتغليب الغائب وحرف الخطاب لحاضر وربما يحذف اللام فى امر غير الفاعل المخاطب فى النظم نحو قوله * محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا * واجاز الفراء حذفها فى النثر بعد القول وجعل منه * قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلوة * لانه فى تقدير ليقيموا وله عند الجمهور توجيهان آخران وهى مكسورة وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو * ثم ليقضوا وتحو فليصلوا ونحو فلتأت طائفة اخرى *

لانه

لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ماهو
ككتف واما ثم فحمل عليهما (ولا النهى ضدها) اى يطلب بها ترك الفعل
اوعدمه على اختلاف فيه وفى بعض النسخ المطلوب بها الترك اى ترك الفعل
الذى دخل عليه لا وان كان تركا وهى اعم من لام الامر يدخل على جميع صيغ
المضارع بلا شذوذ لكن دخولها على المتكلم اقل من دخول اللام عليه
وقد يفصل بينها و بين معموله بمعموله فيقال لازيدا تضرب (وكلم المجازاة)
المجازاة هى الجزاء على مافى القاموس اى كلم يقتضى المجازاة كاضافة الادواة
فى قولهم ادواة الشرط (تدخل على الفعلين) اى يجوز دخولها على الفعلين كما
سيظهر من بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية (لسببية الاول وسببية الثانى)
اى معلولية الثانى لاعليته على قياس استعمال المسبب فى السبب فى مسئلة
الكحل وكان المسبب الذى الحق به الياء المصدرية كان بمعنى مسبب له على
سبيل الحذف والايصال ولم يقل لسببية الاول للثانى مع انه اخصر تنبيها
على ان كلمة الشرط لها نسبة الى الشرط بها يعمل فيه ونسبة الى الجزاء يعمل
بها فيه و بهاتين النسبتين اقتضتهما كما ان كان عمل فى الاسم والخبر وما ولا
تعملان فيهما لاقتضائه مسندا اليه ومسندا فمن قال حرف الشرط ضعيف
فلا يستطيع عملين لم يأت بشئ وان بنى عليه الحكم بان كلمة الشرط
عاملة فى الشرط والشرط فى الجزاء وان الشرط مجزوم بها والجزاء بالجوار
ونظيره الجر بالجوار ومنهم من قال هما مبنيان فان قلت لاخفاء فى ان السبب
هى النسبة التى فى الشرط والمسبب هى النسبة التى فى الجزاء فكيف صح جعل
الفعلين سببا ومسببا قلت النسبتان جزء مفهومى الفعلين وليس كون تلك
الكلم لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى لان وضعها لذلك بل لانها
وضعت لسببية الفعل لامر سواء كان فعلا اوجملة اسمية (ويسميان) اى
الفعلان (شرطا وجزاء) وفى التسهيل ان الشرط والجزاء اسمان للجملتين
وهو الصواب يشهد له العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت
اسمية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كان جملة فعلية والمراد بسببية
الاول للثانى اعم من السببية الحقيقية اوالادعائية كما فى قولك ان تشتمنى اكرمك
وكون كلمات الشرط للسببية هو المشتهر بين النحاة حتى اذا انتفى السببية يأول
بان المحكوم بها هى السببية للاخبار بالجزاء ولهذا سميت الثانية جزاء وحقق
الرضى ان مدلول كلم الشرط لا يزيد على كون الشرط ملزوما للجزاء بل ربما
يكون الجزاء سببا للشرط كقولك ان كان النهار موجودا كان الشمس طالعة

وفيه ان الظاهر انه لايزيد على الاتصال على سبيل الاتفاق الاان يقال لا يفهم العرف والمجاورات من اللزوم الاالاتصال والفرق علم آخر ولم يذكر المص هنا الا بعضا من الاحكام المشتركة فنحن نفهم وفيها في اثناء شرح ما ذكره ان شاء الله تعالى ونقسم لك هنا ما هو من خصايص ان التي هى ام الباب فاعلم ان ان تتفرد من بين كلمات الشرط بجواز دخولها على اسم بعده فعل هو الشرط ان كان الاسم ظرفا لذلك الفعل نحو ان يوما سرت سرت بخلاف من يوما سار اسير ومفسر الشرط ان كان غير الظرف نحو ان زيدا ضرب وان زيدا ضربت ولاتقول من زيد يضربه الافى الضرورة ولايجوز دخولها على اسم ليس بعده فعل فلاتقول ان زيد خارج ولايجوز ان يكون الفعل المذكور بعد ذلك الاسم مضارعا الا على سبيل الشذوذ نحو ايما الريح تميلها تمل واذا كان المفسر مضارعا يجزم سواء كان مفسر الشرط كما عرفت او مفسر الجزاء نحو ان تقم زيد يقم فقوله يقم مفسر فعل محذوف والاصل يقم زيد وكذا ان يضربني زيدا اضرب او اضربه والاكثر جعل الجملة المذكورة جزاء بدخول الفاء على الاسم وفيه استغناء عن حذف الفعل ولايجزم المضارع ح لان الفاء يمنع عن الجزم ويتفرد ايضا بجواز حذف الشرط والجزاء معا فى الشعر خاصة مع القرينة نحو قوله * قالت بنات العم ياسلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان * ويجوز حذف شرطها فقط فى السعة اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ايتنى والا اضربك (فان كانا) اى الفعلان (مضارعين) غير مقرونين بلم (او الاول) مضارعا كذلك (فالجزم) اى فجزم كلمة الشرط واجب او انجزام المضارع واجب وكون الاول مضارعا والثانى ماضيا يستهجن لتأثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تأثيره فى الاقرب ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر والقياس يقتضى ان يقبح عطف الماضى على المضارع الاان يقال العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط (وان كان الثانى) مضارعا كذلك (فالوجهان) جائزان اعمال الاداة والغاؤها او انجزام المضارع ورفعه والثانى اكثر والماضى فى الشرط والجزاء فى محل الجزم فان قلت ينتقض الضابطة بقوله يااقرع بن حابس يااقرع انك ان يصرع اخوك تصرع حيث رفع الثانى اجيب بان الكلام محمول على حذف الفاء او التقديم والتأخير بتقدير انك تصرع ان يصرع اخوك وكلاهما جائزان فى ضرورة الشعر

ولم

ولم يجعل من قبيل توسط الشرط بين اجزاء الجزاء لان الغاء الشرط بين المبتدأ والخبر لايجوز ولوجاز للضرورة بنى ماكان الاول مضارعا والثانى جملة اسمية لكنه اعتمد على ظهور حكمه مما ذكر ولا ينتقض القاعدة بقولك اضرب ايك ان ضربتنى فانه ليس الا الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصرى بين انما هو جزاء عند الكوفى والاختلاف مبنى على الاختلاف فى جواز تقديم الجزاء على الشرط او بعض اجزائه وكذلك اضرب ان ضربتنى زيدا فالمتقدم على الشرط والمتوسط بين اجزائه دال على الجزاء عند البصرى ولهذا لايراعى فيه شرائط الجزاء وجزاء عند الكوفى وقد يدخل الواو على ان ولو المستعمل فى معنى ان مع تقدم الدال على الجزاء اذا كان ضد الشرط اولى بجزائه من الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى فالشتم بعيد عن الاكرام وضده وهو المدح اولى بالاكرام ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين فنهم من قال الجملة اعتراضية والواو الاعتراض وفيه انه لايفيد ادخال الواو كون الجزاء اولى لنقيض الشرط وقيل عاطفة اى اكرمه ان لم يشتمنى وان شتمنى وقيل الواو للحال والمعنى اكرمه والحال انه يشتمنى فرضا وتقديرا واذا تقدم الدال على الجزاء فلايكون الشرط الاماضيا لفظا ومعنى ولايجئ مضارعا الا فى الشعر ومما يلتبس بادوات الشرط ويقع فيه الخطاء ما ومن واى الموصولات فلتعلم النحو ان يجتهد فى ضبط مواضع اللبس فاعلم انه اذا لم يكن مع هذه الثلث جملتان فهى موصولة بلا لبس وان كانتا فان تقدم احدى الجملتين نحو آتى من اتانى او يأتينى فابن السراج على وجوب جعلها موصولة لاغنائه عن اعتبار حذف الجزاء وسيبويه لم يقطع لان حذف الجزاء شايع فى هذه الصورة ولايحترز عنه نعم اوكان الفعل بعدها المضارع لايحمل فى السعة على الشرطية لما عرفت وكذا اذا كان قبلها ظرف مضاف الى الجملة نحو لتذكر اذ من اتانا اكرمناه لاتجعل شرطية فى السعة مع انه جاء فى الشعر وذلك لان تقدم الظرف المضاف اليه يبطل صدارتها واورد عليه اشكالان احدهما لما جاء غلام من تضرب اضرب ولم يبطل بهذا التقديم صدارة الشرط فلم لم يجز تذكر اذ من اتانا اكرمناه شرطية وثانيهما انه لما جاز زيد من يكرمه اكرمه لان كلمة الشرط فى صدر جملتها وان تقدم عليه المبتدأ ولم يبطل بتقديم المبتدأ صدارته فى جملتها فلم لم يجز هذا التركيب وكلمة الشرط فى صدر الجملة المضاف اليها الظرف ولم يبطل بتقديم المضاف صدارتها

واجيب عن الاول بان المضاف الى المفرد مضاف الى كلمة الشرط صار جملة كالكلمة الواحدة بخلاف المضاف الى الجملة فانه مضاف الى مضمون الجملة فلا اتحاد له مع كلمة الشرط وعن الثاني بان الجملة المضاف اليها بتأويل المصدر فان قولك اذا من اتانا اكرمناه في تأويل وقت اكرامنا من اتانا فلا يبقى كلمة الشرط في صدر الجملة بخلاف خبر المبتدأ فانه ليس في تأويل المفرد وان قاله بعض النحاة لانه دعوى بلا دليل اذ يسند الى الجملة بلا حاجة الى تأويل كما يسند المفرد ومما يجب ان يعلم انه لا يتقدم شيء من التوابع كلمة الشرط ولا يدخلها حرف نفي سوى كلمة لا فلا تقول ما ان تضرب نضرب بتحمله ولا ما من تضرب نضرب ضربته وانه يجوز حذف الجزاء لقرينة واذا حذف يجب جعل الشرط ماضيا لفظا او معنى لانه يقبح عمل الاداة في الشرط مع عدم ظهور عملها في الجزاء وانه لا يجوز الفصل بين اداة الشرط وفعلها بشيء من اقسام الكلمة الا لا ولم في المضارع فلا تقول ان لن يفعل او سيفعل او قد فعل او لا فعل وانه لا يجوز جعل الانشاء شرطا وان قيل بجواز جعله جزاء وان الفعل الثاني في قولنا ان يضرب يضرب اضرب تأكيد وفي ان تعلم تدرا رض عنك بدل وفي ان يضرب يذهب اضرب حال لا يصح جزاء وان لا يبقى الماضي الداخل عليه ان وما تضمن معناها على المضي بل ينقلب الى المستقبل لا محالة الا كان فانه يكثر بقاؤه على المضي وان كان قد ينقلب الى المستقبل وقال الرضي وقد يبقى غير كان على المضي لكنه قليل وقال ابن مالك كلما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لا بد من تأويله بامر استقبالي وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الي فشكرتك مؤول بانه ان يظهر كونك محسنا الي يظهر كوني شاكرا لك ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن البحث عن انجزام المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به التسهيل (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى) تفصيل للماضي وتصريح بعمومه المضارع المنفي بلم والمراد بغير قد بلا قد لا ملفوظة ولا مقدرة والمقصود سلب قد مطلقا فيخرج به ما هو بتقدير قد وجعل قوله لفظا او معنى تفصيل قد خلاف المتعارف اذ لا يعبر عن المقدر بالمعنوي (لم يجز الفاء) ولا يخفى ان القاعدتين منتقضتان بالماضي المنفي لانه يجب فيه الفاء واو قيل المتبادر من ماض بغير قد الماضي المثبت لانه الدائر بين كونه بقد وبدونه ينتقض بخروج المضارع المنفي لانه ليس ماضيا مثبتا وايضا

تنتقض القاعدتان بالماضي الانشائي دعاء كان اومدحا اوذما اوتعجبا اورجاء كعسى اوقسما فانه يجب فيه الفاء و بالماضي الذي مع قد وهمزة الاستفهام لانه مع همزة الاستفهام لم يجز الفاء صرح به الرضي (وان كان مضارعا مثبتا) يدخل فيه سيضرب وسوف يضرب مع انه يجب فيهما الفاء وانضرب مع انه تمتنع فتنتقض قاعدتا جواز الفاء ووجوبه (او منفيا بلا) احترز به عن المنفي بلم فانه يجب قاعدة امتناع الفاء وعن المنفي بلن وما وان فانه يجب قاعدة وجوب الفاء (فالوجهان) الفاء وعدمه (والافالفاء) اوما ينوب منابه من اذا المفاجأة بدليل قوله (ويجئ اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء) وقد دخل فيه الجملة الاسمية برمتها مع ان المصدرة بهل و بما تضمن الاستفهام يجوز فيه الوجهان فانتقض بها قاعدتان الوجوب والجواز واعلم ان القواعد الثلاث مذكورة بعبارات هي امثلتها اما الاولى فظاهر واما الثانية فلان قوله فالوجهان بتقدير فيجوز الوجهان واما الثالثة فلان قوله والا فالفاء بتقدير فالفاء واجبة ومتى عرفت ان قواعدها مختلفة تبين ما حفظ عن الاختلال بعون الملك المتعال فنقول الجزاء الذي يصح وقوعه شرطا ويقلبها حرف الشرط الى الاستقبال و يحدث فيه الاستقبال يمتنع فيه الفاء ومافيه معنى الاستقبال على الاحتمال و يصير حرف الشرط دليل ارادة الاستقبال يجوز فيها الوجهان ومالايحدث فيه معنى الاستقبال ولايصير قرينة ارادة الاستقبال فيه يجب الفاء (وان مقدرة بعد الامر) سواء كان مذكورا اومقدرا وسواء كان بصيغة الامر واسم الفعل اوالخبر على خلاف ما اعتبر في تقدير الناصب بعد الفاء في بيانه اعلاق (والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية) اي سببية ماقبلها لما بعدها وفيه رد لما هو ظاهر بيان الخليل من ان عامل الجزم هو نفس الاشياء الخمسة (مثل اسلم تدخل الجنة) ظاهر المثال ان المراد بالسببية مجرد المدخلية اذ الاسلام لايوجب الدخول ولك ان تريد باسلم الاسلام المستمر (ولاتكفر تدخل الجنة وامتنع لاتكفر تدخل النار) لان الواجب تقدير ما يلايم ذلك الشيء المذكور قبله ان نفيا فنفي وان اثباتا فاثبات (خلافا للكسائي لان التقدير ان لاتكفر) دليل الامتناع وفي بعض النسخ لان التقدير ان تكفر وهو وجه مخالفة الكسائي والاظهر انه خلاف معنوي بل لفظي اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت لمجرد وقوعه بعد النهي والكسائي اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولا نزاع

الجمهور فى هذه الصحة وكيف ينازع فى حذف الشرط بقرينة كما لانزاع له فى ان سبق النهى لايستدعى تقدير المثبت والظاهر ان الخلاف قائم فى اسلم تدخل النار ايضا (مثال الامر) هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها الامر اطلاق الامر ولم يقيده بما يخرج الامر المجهول والامر المعلوم الغائب والمتكلم والمخاطب الشاذ لان الامر فى اصطلاح النحاة والاصوليين مخصوص بالامر بغير اللام وكانه قصد تعريف هيئة الامر وصيغته دون الامر بجوهره وصورته فلذا قال مثال الامر وجعل جنس التعريف الصيغة وفى ذلك تنبيه على ان طلب مداول الهيئة من غير مدخلية للمادة فقوله (صيغة) لايشمل لام الامر ولا نحوصه وانما يشمل الصيغ والهيئات فلما قيل (يطلب بها الفعل) خرج صيغ لا يطلب بها الفعل وقوله (من الفاعل المخاطب) مزيد توضيح بهذا البيان ضاع ما فى الشروح ان قوله من الفاعل لاخراج الامر المجهول وتقييد الفاعل بالمخاطب لاخراج امر الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج نحوصه ومه ولم يبال بخروج نحو كلوا واشربوا للاباحة ونحو اعملوا ماشئتم للتهديد لانه صيغة يطلب بها الفعل وضعا وهذه المعانى طارئة على الوضع فقول الرضى انه ينبغى ان يقال يصح ان يطلب بها الفعل وضعا ليكون شموله للاباحة والتهديد فى غاية الظهور ليس بشئ على انه ولو لم يعتبر فى التعريف قيد الحيثية يشمله قوله يطلب بها الفعل شمولا فى غاية الظهور وان اعتبر لايشمله قوله يصح ان يطلب بها الفعل ايضا وبعد تعريفه صيغة الامر بحسب المعنى اراد تعيينه بحسب اللفظ فقال (بحذف حرف المضارعة) اى هو حاصل بحذف حرف المضارعة ونبه بقوله (وحكم اخره حكم المجزوم) على كيفية اخره ورد قول الكوفيين انه مجزوم باللام المحذوف مع حرف المضارعة تخفيفا والمراد ان حكم آخره حكم آخر المجزوم لان المجزوم هو الكلمة لا الاخر والاختصر الاوضح وحكمه حكم المجزوم وكان الظاهر عدم الفصل بين قوله بحذف حرف المضارعة وقوله (فان كان بعده ساكن) لانه من تتمة تعيين اوله الا انه دعاه الى جمعه مع قوله بحذف حرف المضارعة انهما يشتركان فى الحذف لان حذف حرف المضارعة حذف فى الاول وكون الاخر فى حكم المجزوم بيان حذف فى الاخر وانهما مشتركان بين جميع الاوامر وقيد قوله فان كان بعده بساكن فانه مختص ببعض الاوامر وقيد قوله فان كان بعده ساكن بقوله (وليس برباعى) احتراز

عن

عن الرباعى اى ماكان ماضيه على اربعة احرف لانه لايزاد فيه همزة وصل وذلك لبس الامضارع باب الافعال فالاوضح ان يقال ولبس من الافعال ولايذهب عليك ان بيانه يوهم انه الامر فى كل ماكان بعده متحرك بمجرد الحذف وجعل اخره فى حكم المجزوم وانماز يادة همزة الوصل واعادة الهمزة المقطوعة فيما كان بعده ساكن مع انه لابد من الاعادة فى قوله تقيم ايضا فان قلت المراد بالساكن اعم من الساكن فى الحال او فى الاصل اذ فى تعميم مابعد حرف المضارعة ساكن فى الاصل قلت فيلزم زيادة همزة الوصل فى تعد وتقول فالاولى ان يقال فان لم يكن رباعيا وكان بعده ساكن الخ فتأمل (زدت همزة وصل) تثبت فى الابتداء وتسقط فى الدرج ليمكن الابتداء به (مضمومة ان كان بعده) اى بعد الساكن (ضمة مكسورة فيما سواه نحو اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا) سواء كان مابعد حرف المضارعة ساكنا كما فى تكرم اومتحركا كما فى تقيم (فمفتوحة) اى ذكرت همزة مفتوحة (مقطوعة) والمتبادر ان مراده فزدت همزة مفتوحة مقطوعة لكن لايصح لان هناك اعادة الهمزة لازيادته (فعل مالم يسم فاعله) لاضافة بيانيه لان مالم يسم فاعله اعم من المفعول والفعل كما ان الفعل اعم مما لم يسم فاعله وقيل مالم يسم فاعله هو المفعول واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة وقيل هو الفعل فاضافة العام الى الخاص وعلى التقدير ين الاضافة لامية ومن جعله على الاخير بيانية خرج عن اصطلاحهم ويرد على الاخير ان اضافة العام الى الخاص انما هو اذا لم يشتهر الخاص بكونه فرد العام فلا يقال انسان زيد (ما) اى فعل (حذف فاعله) نسيا فلا يرد اضربن جوما وواحده ونظائره واسمع بهم وابصر مما حذف فاعله بقرينة ولاينتقض به احكام تضمنها قوله فان كان ماضيا الى اخر الباب وقيل لم يذكر تتمة التعريف وهو اقيم المفعول مقامه اعتمادا على انسياق الذهن اليه مماذكره فى تعريف مفعول مالم يسم فاعله ولايبعد ان يقال التعريف مبنى على مااشتهر بينهم من انه لا يجوز حذف الفاعل بدون القائم مقامه الا انه لايتم (فان كان ماضيا ضم اوله) وكسر ماقبل اخره لبس قوله ومعتل العين للاستثناء عن هذا الحكم لانه ايضا يضم اوله و يكسر ماقبل اخره و يضم الثالث مع همزة الوصل الا انه يعرضه بعد ذلك مايغيره فاراد تباين تغيره لكنه ينتقض بمافيه همزة الوصل اذا كان فى الدرج فانه لايضم اوله بل يبقى ساكنا ولايضم ثالثه مع همزة الوصل لانه همزة وصلة حتى يضم معها

ولا يتوهم ان همزة الوصل مقدرة لانها انما يؤتى بها في ابتداء الكلام ولا يؤتى بها لا انها يؤتى بها وتحذف من اللفظ منوية (و بضم الثالث مع همزة) اى حال كونها مع همزة (الوصل) واما ضم همزة الوصل فعرف من قوله ضم اوله (والثانى مع التاء خوف اللبس) فى الاولى حال الدرج والوقف بالامر من بابه وفى الثانى بمضارع التفعيل حال الوقف ولا يظهر وجه تخصيص هذه المسئلة ببيان البنية (ومعتل العين) مطلقا وشاع اطلاقه على الاجوف ويقال للفيف المقرون المعتل العين واللام فلا حاجة الى تقييده بقيد فقط كما ظنه شارحون لاخراج طوى فانه كالصحيح العين (الافصح فيه) اى فى ثلاثيه المجرد بقرينة ذكر ما يقابله فى مقابله وقيد الرضى معتل العين بالثلاثى واطلاقه وتقييد قوله فيه ليكون جميع ما ذكر فى معتل العين تحت قوله ومعتل العين انسب كما لا يخفى واورد عليه ما لم يعل عينه كعور وصيد ولا نقض للقواعد بالشواذ لو حمل معتل العين على ما اعل عينه لم يتجه شئ مما ذكر (قيل و بيع) اى اخلاص الكسر فى الواوى واليائى (وجاء الاشمام) اى جعل الكسر بين الضمة والكسرة وامالة الياء نحو الواو لا مجرد ضم الشفتين كما فى الاشمام فى الوقف على ما قاله البعض او ان يأتى بضمة خالصة قبل ياء ساكنة على ما قال البعض الاخر فانهما خلاف المشهور والغرض من الاشمام تذكير ضم الفاء المذكور لكون الكسرة قبل اللام احضار الصيغة المبنى للمفعول ولذا قيل الاصح انه لابد فى مقام الالتباس بالمبنى للفاعل من اخلاص الكسر فى الواوى او الاشمام ومن اخلاص الضم او الاشمام فى اليائى كما اذا قلت بعت وعدت وانما جواز الوجوه فيما يلتبس كقولك عدت يا مريض و بعت يا عبد (والواو) فى الواوى والثانى باسكان العين وانقلاب الياء واوا والضمة ماقبلها و نبه بترتيب ذكر العين على مرتبتهما فان الاولى الاكثر هو الاولى والاقل الادون هو الاخيرة (ومثله) اى مثل الثلاثى فى مجى اللغتين الاخر يين ماضيا باب افتعل وانفعل فيقال اختير وانقيد بالوجوه الثلثة ولما بنى البيان على التعبير عن موضع المسئلة بالمثال صار غنيا عن الاطناب بذكر الباب فى قوله (باب اختير وانقيد) كان الانسب ومثله اختير وانما جعل كالثلاثى لكسر حرف العلة وضم ماقبلها فيهما (دون استخير واقيم) اذ لبس فيهما ضم ماقبل حرف العلة حتى يحفظ او ينبه عليه بالاشمام (وان كان) فعل ما لم يسم فاعله (مضارعا ضم اوله وفتح ماقبل اخره) مطلقا اذ المبنى للمفعول كالمبنى للفاعل

مأخوذ من المصدر وليس المبنى للمفعول مأخوذا من المبنى للفاعل حتى يتجه انه لامعنى لضم اول ما كان اوله مضموما ولالفتح ما كان ماقبل اخره مفتوحا فيحتاج الى تأويل عبارته كما احتاج اليه القاصرون ولما كان يتجه على ماذكره انه لم يفتح ماقبل اخر باع ، يقال دفعه بقوله (ومعتل العين ينقلب) اى ماقبل اخره (فيه الفا) وقيل الضمير للغين وماذكرنا مقتضى السوق عند اهل الذوق ووجه الدفع انه فتح ماقبل اخره الا انه انقلب الفا والمراد بمعتل العين الابواب الاربعة السابقة فلا يرد ماصح عينه نحو يقوم ويقاوم ولو جعلت معتل العين بمعنى ما اعتل عينه استغنيت عن التقييد ولا يتوهم ان الانسب تقديم بحث المتعدى وغير المتعدى على بيان فعل مالم يسم فاعله لانه يختص المتعدى فيحتاج فى معرفته الى معرفة المتعدى لانه لايتوقف على التعدى بمعنى بينه بل يجئ من اللازم المتعدى بحرف الجر (المتعدى وغير المتعدى) يعنى هذا باب المتعدى وغير المتعدى ولم يقل المتعدى واللازم ليظهر الحصر فيهما ولايخفى ان المتعدى وغير المتعدى ليسا قسمين للفعل بل قيدين لقسميهما لانهما اعم من الفعل لشمولهما المصادر ومايشتق منها من الاسماء والتعريفان المذكوران لقيدى القسمين والمتعدى تعارف فى المتعدى بنفسه بحسب الوضع حتى لايشمل عند الاطلاق المتعدى بحرف الجر والفرق بين المتعدى بنفسه والمتعدى بالحرف ان الاول اعتبر فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه والثانى لم يعتبر فى مفهومه تلك بل حدثت من مقارنة حرف الجر تلك النسبة ولايخفى ان الفعل متعلق بذلك الشئ كما ان ذلك الشئ متعلق بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا انه صرح الرضى بان العبارة المتعلق بفتح اللام وهو ايضا اقرب لان الفعل يصدر من الفاعل ويتعلق بالمفعول وبهذا عرفت ان المتعلق لايشمل الفاعل بل يشمل المسند اليه فقوله (المتعدى مايتوقف فهمه على متعلق كضرب) لايصدق على اللازم لتوقف فهمه على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا للفعل بل مصدره ولا على كان واخواته لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم تتوقف بحسب الوضع بل حدث التوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها فى مجرد النسبة والمراد التوقف بحسب الوضع ولا على المتعدى بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع حرف الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعدى الى واحد لان فهمه كمضروب لايتوقف على متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعل

التفضيل المشتق من المتعدى اصلا لان اضرب واعطى لم يعتبر فى مفهومه
النسبة الى المفعول ولذا لا ينصب المفعول به اصلا ولا على اقرب لانه لم يعتبر
فى مفهومه النسبة الى امر مخصوص بل القرب الداخل فى مفهومه يقتضى
متعلقا اجمالا وقد اشكل ذلك على الرضى ادام الله تدبر الوفى (وغير المتعدى
بخلافه) اى بخلاف المتعدى او بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق والاول اقرب
(كقعد) وبعد معرفة المتعدى وغير المتعدى على وجه لم يلتبس عليك
عرفت ان ما لا يتوقف فهم معناه على متعلق بدون مقارنة حرف جر ويأتى
بعده متعلق منصوب لابد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن ذلك فى غير
المفعول فيه والمفعول له وان وان سماعى اولابد من تضمين ذلك الناصب
معنى فعل متعد وذلك لا يتوقف على السماع كما ذكره الرضى وان ما يأتى
المتعلق بعده تارة منصوبا وتارة بحرف جر فاحد الامرين فيه عدول
عن الظاهر اذ المنصوب بتقدير ذلك الحرف ان لم يتوقف فهمه على ذلك
المتعلق اوحرف الجر زائد ان توقف وقول ائمة اللغة يتعدى بنفسه وبحرف
الجر مسامحة للتنبيه على كلا الاستعمالين وما تعلق به شئ بحرف الجر مجرور
اللفظ بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جرا
ولذا ينصب اذا قدر حرف الجر لغلبة الفعل الظاهر على الحرف المقدر
وما اشتهر ان الجار والمجرور فى محل النصب مساهلة بجعل الجار والمجرور
كشئ واحد لكمال اتصالهما واللازم يصير متعديا بالباء والهمزة وتضعيف
العين وقل الاخير فيما عينه حرف الحلق لاسيما الهمزة ولا يتعدى به الشئ
الى ثلثة والاخيران موكول على السماع صرح به الرضى ولم يعرف حذف
الباء المعدية للفعل الا فى قوله تعالى * آتونى زبر الحديد * على قرأة ايتونى
بهمزة الوصل وفرق المبرد بين التعدية بالباء وغيره بانه يقتضى معية
المفعول مع الفاعل لان الباء المعدية بمعنى مع وقال سيبويه لا فرق بين ذهبت به
واذهبته فى جواز المصاحبة وعدمها (والمتعدى يكون الى واحد كضرب
والى اثنين) وهو قسمان ثانيهما صادق على الاول وما هو بخلافه اشار
الى الثانى بقوله (كاعطى) ولا حصر لهذا النوع والى الاول بقوله (وعلم)
وضبطه فى التسهيل ونحن ذكرناه فى الفريدة (والى ثلثة كاعلم وارى) نقل علم
ورأى بالهمزة الى ثلثة مفاعيل ولم يوجد هذا النقل بتضعيف العين
ولا يتعدى الى ثلثة الا اعلم وارى وقول الاخفش بجريه فى جميع افعال

القلوب قياس ولا اعتداد بالقياس فى مثله وقد يصير المتعدى الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدأ والخبر متعديا الى واحد لو جعل مضمون الجملة مفعولا فتقول فى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد اوعلمت القيام وكذا يصير المتعدى الى ثلثة متعديا الى اثنين فتقول اعلمت زيدا قيام عمرو (وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث) ولم يوجد احدث بهذا المعنى وهذه الافعال الخمسة كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بواسطة الباء فيقال اخبرتك بقيام زيد واخبرتك بخبر قال الله * انبؤنى باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم باسمائهم * فقيل تعديتها الى ثلثة مفاعل لتضمنها معنى الاعلام انها ليست متعديات الى ثلثة باعتبار معانيها الوضعية بل بسبب التضمين فهى ملحقات بالمتعدى الى ثلثة ولم يلحق سيبويه الا انبأ والحق انبوا في غيره وجعل البعض ارى الحلمية سادسها لسماع نحو ارانى الله فى النوم عمرا سالما ولقوله تعالى * اذ يريكهم الله فى منامك قليلا * فى وجه وانما خصت بالالحاق لكثرة استعمالها ناصبة للثلث كانها وضعت للمعنى المتضمن ويدل تخصيص سيبويه نبأ على انه اكثر استعمالا من اخواتها حتى جعل الاخوات من المضمنات وجعلها ملحقة بالمتعدى الى الثلثة قال الرضى لم يوجد ثلاثى لواحد من الخمسة الاخبر بالكسر بمعنى علم ونحن نقول الظاهر ان اخبر ايضا ليس من خبر بمعنى علم بل من الخبر كنبأ من النبأ والا لم يفارق اعلم فى التعدى الى مضمون الثانى والثالث بالباء وتعدى اليه بنفسه كاعلم وتردد المصنف فى كون الخمسة متعديات الى ثلثة وقال بل هى متعديات الى واحد والمنصوبان الاخيران موضوعان موضع المفعول المطلق فاخبرتك زيدا قائما فى معنى اخبرتك هذا الخبر المخصوص كما ان قلت زيد قائم قلت هذا القول المخصوص ولا يخفى انه على مقتضى زعمه يجب ان يقال قلت زيدا قائما وانه يجرى ذلك فى علمت زيدا قائما اى هذا العلم المخصوص فالحق ما ركن اليه فى هذا الكتاب حيث جعلها متعديات الى ثلثة حتى عد ما ذكره مغالطة منه (فهذه) الخمسة (مفعولها الاول) بالنسبة الى الثانى والثالث (كمفعول) اى كاول مفعولى (اعطيت) بالنسبة الى الثانى فسرها الشارحون بانه يجوز الاقتصار على الاول وبحذفه بدون الثانى والثالث وكذا فسروا قوله (والثانى والثالث كمفعول علمت) بعدم جواز الاقتصار على احدهما كما لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى علمت كما

يجئ وفي هذا متابعة ابن السراج ومخالفة ظاهر مذهب سيبويه انه لايخفى ان يقتصر على واحد من الثلثة ونحن نقول لهذه العبارة مضامين سوى ما ذكروه احدها انه لاتعلق بالنسبة الى الاول قبل الاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد لانه يبطل صدارته ويجوز اعلمت زيدا اعمرو قائم وقال الله تعالى * ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد * وثانيها انه يجوز الغاؤها اذا توسطت ونقل في ذلك ممن يوثق به البركة اعلمنا الله مع الاكابر وثالثها ان مفعولها الاول مغاير للثاني والثالث والثاني متحدان ورابعها ان مفعولها الاول بمنزلة الفاعل لانه العالم والثاني او الثالث بمنزلة المفعول لانهما المعلومان فحق الاول التقديم ويجوز ارجاع ضميري الثاني او الثالث اليه مع تأخره (افعال القلوب) كل ما يتعلق بالقلب من المتعدي الى مفعولين يسمى بفعل القلب عندهم وضبطه صاحب التسهيل اربعة عشر اثنان غير متصرف هما تعلم بمعنى اعلم نحو * تعلم شفاء النفس فهو عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر * وهب بمعنى ظن امر نحو * فقلت اجرني ابا مالك * والا فهبني امرءا هالكا * والبواقي متصرفة فللظن فقط حجا يحجو وعد وجعل بمعنى الاعتقاد نحو * وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا * وللعلم الني ودرى نحو * دريت الوفي العهد ياعرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد * ولم يشارك غير المتصرف مع المتصرف في خصائص ذكرها المصنف ومن هنا ظهر ان ما في بعض الشروح ان حصر افعال القلوب في السبعة اصطلاحي او استقرائي لايوثق به وما يتوهم ان ترك المصنف غير السبعة لان للسبعة خصايص ليس بشئ وخالفه الرضي فجعل تعلم ودرى مختصين بجملة اسمية مصدرة بان المفتوحة واختار افعال القلوب على افعال الشك واليقين تحرزا عن ايهامه ان مدلول بعض هذه الافعال شك مع انه ليس كذلك لانه ظن والظن هو الاعتقاد دون الشك وكانهم تجوزوا بالشك عن الظن المقابل لليقين (ظننت) جعله الرضي للظن مع مجيئه في بعض المواضع لليقين وجعله التسهيل للظن واليقين (وحسبت وخلت) جعلهما الرضي للظن فقط كهب والتسهيل للظن (وزعمت) جعله التسهيل للظن فقط والرضي للقول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى علم نحو زعمتك كريما وقال وقد يستعمل في التحقيق قال امية الله موف للناس مازعما (وعلمت) وهو لليقين اتفاقا (ورأيت) جعله التسهيل للظن واليقين كليهما

والرضي

والرضي للاعتقاد الجازم سواء كان مطابقا اولا (ووجدت) جعلها التسهيل لليقين والرضي بمعنى اصابة الشيء على صفة وقال يلزمها العلم فاريد به تجوز (تدخل على الجملة الاسمية) ولايقع بعدها الفعلية الا نادرا فيقدر ضمير شان لتصير اسمية بلى اذا علقت جاز دخولها على الفعلية كقولك علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وايهم رأيت (لبيان ما هي عنه) اى لافادة ما هي عبارة عنه يعني المقصود بالافادة معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة هي عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال بخلاف الافعال الناقصة فان المقصود بالافادة الجمل المدخولة لها وقيل المعنى لبيان ما هي اي تلك الجملة ناشئة عنه اي الاخبار بها ناشئة عنه من العلم والظن والاعتقاد (فتنصب الجزئين) لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة في افادة المفعول الحقيقي فاجري اعرابه عليهما نفيا للتحكم (ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر) اى لايحذف ولو قامت قرينة لانهما بمنزلة كلمة واحدة لانهما معا متضمنان لما هو المفعول الحقيقي فحذف احدهما بمنزلة الحذف للكلمة وهذا الحكم اغلبي لان حذف احدهما واقع وان ندر اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى * لاتحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم * واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر * لاتخلنا على غرائك انا * طالما قد وشى بنا الاعداء * اي لاتخلنا جزعين (بخلاف اعطيت) انما قال ذلك للتنبيه على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى ما يكون مفعوله الثاني غير الاول لامطلقا فانه يجري في كل ما كان مفعوله الثاني عين الاول سواء كان امرا من المذكورات اوغيره من افعال القلوب اوغيرها صرح به في التسهيل واما حذف مفعوليها لقرينة فلا بأس به لانه بمنزلة حذف كلمة بتمامها ومنه من يسمع يخل اى يظن تحققه قال * باى كتاب ام باية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب * قال الرضي وكثيرون ولايجوز حذف مفعوليها نسيا لانه لافائدة لها معتدا بها بدون مفعوليه فلا تقول ظننت اوعلمت اذ كل احد يعلم انه لايخلو انسان في الاغلب عن ظن اوعلم بخلاف باب اعطيت لانك تقول فلان يعطي فهذا ايضا من خصايصها هذا وفيه نظر اما اولا فلان فلان يعطي يراد كثرة الاعطاء والا فالانسان كما لايخلو في الاغلب عن علم اوظن لايخلو عن اعطاء شئ وفلان يعلم بهذا المعنى مفيد اى كثير العلم على انه لاينحصر الفائدة في ذكر

المفعولين بل يصح ان تحصل فائدة معتد بها بقيد آخر فيقال علمت الان
وظننت ظن السوء الى غير ذلك (ومنها) اى من خصائصها (جواز الالغاء)
الظاهر ان المراد بالجواز ما يقابل الوجوب والامتناع فلابد من قيود ليتم
القاعدة وهو ان يكون المتأخر مما يصح ان يعمل فيما قبله وان يكون ما توسط
فيه او تأخر عنه قابلا للعمل فيه لئلا ينتقض بنحو زيد ظنى قائم غالب او زيد
قائم ظنى اذ المعنى ظنى زيدا قائما غالب لانه يجب الالغاء لان المصدر لا يعمل
فيما تقدمه و بنحو ان زيدا اظن قائم وسوف اظن يضرب زيد وجاءنى
زيدا حسب وعمرو فان الالغاء واجب لعدم صحة العمل فيما توسط فيه ولكن
مذهب البصرى ان الالغاء فى ضرب احسب زيد غير واجب بل يجوز
ضرب احسب زيدا على ما فى التسهيل فما فى بعض الشروح ان المراد المتوسط
بين مفعوليها يخرج عنه ضرب احسب زيد لان الالغاء فيه واجب من قلة
التصفح على انه ينتقض بمتى يظن زيد قائم اى فيما يتوسط بين معمول الثانى
والمفعولين فان الالغاء فيه غير واجب بل جائز على ضعف ولك ان تريد بجواز
الالغاء ما يعم الوجوب و يقابل الامتناع فيستغنى عن التقييد (اذا توسطت)
اى بين اجزاء الجملة (او تأخرت) عنها بخلاف ما اذا تقدمت على الجملة
فان الالغاء غير جائز لعدم ضعفه بالتأخر و قيل جائز لان الفعل القلبى
لخفاء اثره لا يخلو عن ضعف لكنه قبيح جدا فى الشعر ومن لم يجوزه يأول ما
ورد بتقدير ضمير الشان بعد الفعل ليكون الجملة مفعوله الثانى او بتقدير اللام
قبل الجملة ليكون معلقا لا ملغى اذ حذف كل من ضمير الشان واللام جاء
فى الضرورة ورجح التسهيل التأويل والرضى الالغاء (لاستقلال الجزئين)
اى جزئى ما توسطت فيه (كلاما) اى حال كونه كلاما (بخلاف باب اعطيت)
و بخلاف غير افعال القلوب مما كان مفعوله الثانى عين الاول و بخلاف غير
المتصرف من افعال القلوب على ما فى التسهيل لكن قوله لاستقلال الجزئين
كلاما لا يفى بتصحيح الالغاء فيها لانها مشتركة بينها و بين غيرها مما يكون
مفعوله الثانى عين الاول فلابد من ضميمة ضعف افعال القلوب وعدم الحاجة
الى نصب الجزئين لمعرفة كونها من افعال القلوب بخلاف الغير المتصرفة
فانها لكونها ظاهرة فى غير معنى الفعل القلبى يحتاج الى نصب مفعوليه ليعلم
قصد الفعل القلبى منها واعلم ان معنى زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت
زيدا قائما فهو فى المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لضعفه وما قال

الرضي ان معناه زيد في ظني قائم والفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه ظني زيدا قائما غالب (ومنها) اي من خصائصها (انها تعلق) اي تجعل عاملا في محل جزئي الجملة او احدهما (قبل الاستفهام) الداخل على الجملة او الجزء الثاني و يلغى بالنظر الى لفظي الجزئين في الاول و بالنظر الى الثاني في الثاني فتقول علمت ازيد قائم و علمت زيدا من هو ولا يجوز تعليقه بالنسبة اليهما في الثاني كما قال البعض متمسكا بان الاستفهام سرت في الجملة كلها لان النفي ايضا يسري مع انه لا يلغي الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما رقوله قبل الاستفهام كما في بعض النسخ اولى مما في بعض النسخ تعلق بحرف الاستفهام لشموله علمت انهم عندك و علمت غلام من ضربت بلا خفاء (والنفي) بما او ان او لا فيلغى فيما بعد النفي لفظا مفعولين كانا او ثانيا فقط (واللام) اي لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم ولم يتعرض لان نحو علمت ان زيدا لقائم لان المانع من العمل هو لام الابتداء التي كانت في اول الجملة وتأخرت الى الخبر لمجيء ان حتى لو لم يكن اللام لقيل علمت ان زيدا قائم بفتح ان فلا يكون علمت معلقا فلا يبعد دخول هذه الصورة في قوله واللام والاظهر تقييد اللام لان اللام المطلقة في كلامه كانت مصروفة الى لام التعريف فاطلاقها موهم وقد اشار بقوله ومنها الى بطلان قول يونس انه يجوز تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) وتخصيص الاستفهام بالتمثيل باختيار هذا المثال مشعر بانه مال الى ما قال البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم بل لابد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة ولهذا قيل خص الدخول بالهمزة ولا يقع هل بعده فكانه نبه بهذا المثال على ان موقع فعل القلب هذا النوع من الاستفهام لكن لما كان متمسكهم في ذلك ضعيفا حيث قالوا انما لم يجز علمت ازيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام والمعلوم يكون مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس جملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي اذ كل احد يعلم ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل نعم توطئة الجواب وجوابه زيد قائم رده الرضي واختار دخول فعل القلب على كل استفهام فالاولى ان لا يعتد بما يشعر به التمثيل و يقال

اختار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعد من الاشتباه واكتفى
به لان مقصوده تمثيل التعليق لاتمثيل كل قسم منه وههنا بحث شريف
وهو انه لما كان محصل علمت ازيد قائم علمت زيدا قائما اوانه ليس بقائم فاى شئ
يدعو العاقل الى هذا التركيب والى ادخال الاستفهام المفضى الى التكلف
والابهام والجواب ان الداعى اليه ماهو من دواعى الابهام مع امر مختص به
وهو افادة ان مفهومه امر يستفهم عنه ويسال تفهيمه وفيه من تشويق
المخاطب الى معرفته مالا يخفى (ومنها) اى من خصائصها (انه يجوز ان يكون
فاعلها ومفعولها ضميرين) لابد من قيد متصلين لانه مدار الاختصاص
والافيعم كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد مع انفصال احدهما
صرح به الرضى وقيد فى التسهيل لكن لم يخصصه التسهيل بالافعال المذكورة
فى هذا الكتاب بل جعله من خصايص افعال القلوب الغير المتصرفة ورأى
الحلمية والبصرية وفقد وعدم وخالفه الرضى وجعله من خصائص المذكورة
فى هذا الكتاب ولفظة هب من غير المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية وفقد
وعدم وكذا من خصائصها كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين يكون
احدهما بعضا من الاخر صرح به الرضى نحو ماورد فى الحديث رأيتنا مع رسول الله
ولايبعد ان يتسامح فى قوله (لشئ واحد) بحيث يدخل فيه امثاله فتأمل (مثل
علمتنى منطلقا) وهذا البحث اشمل مماذكره وهو انه لايجوز ان يكون الفاعل
والمفعول متحدى اللفظ والمعنى فلايقال ضرب زيد زيدا قال الرضى والقياس
جوازه فى فعل القلب فيقال ظن زيد زيدا قائما ولا يجوز فى شئ من الافعال
كون ضمير الفاعل المتصل متحد المعنى مع المفعول الظاهر فلايقال زيدا
ضرب بارجاع ضمير ضرب الى مفعوله ولا زيدا ظن قائما ويجوز فى افعال
القلوب كون مفعوله ضميرا متصلا مفسرا بفاعله دون غيرها فيقال ظنه زيد
قائما ولايقال ضربه زيد ومما يهمك ان تعرفه هو ان افعال القلوب تدخل
على الجملة المصدرة بان المفتوحة كثيرا فتقول علمت ان زيدا قائم وهو كما تقول
علمت قيام زيد لكن الثانى قليل والسر فيه ان قولك ان زيدا قائم وان كان
مآله قيام زيد لكن بينهما فرق بتفصيل النسبة المتعلقة للعلم واجمالها والاول
اوفق بالتصديق والثانى بالتصور وحينئذ تلك الافعال مكتفية بمفعول
واحد على مذهب سيبويه لانه حين نصب المفعولين ايضا لاينصب عند
التحقيق الامفعولا واحدا هو مضمون الجملة فاذا وجد مضمون الجملة بعينه

لايحتاج

لايحتاج الى المفعولين والاخفش لما خفى عليه هذا التحقيق قدر حين تعلقه بمضمون الجملة مفعولا عاما فجعل علمت ان زيدا فى تقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وكذا علمت قيام زيد واعلم انه يستعمل القول بمعنى الاعتقاد الاعم من العلم والظن وظاهر كلام سيبويه انه بمعنى الظن وبالجملة يجوز ان يلحق حينئذ بالظن فى نصب المفعولين مطلقا فى لغة سليم ويشترط عند اكثر العرب بكون القول مضارعا مخاطبا وقال الاندلسى منهم من يشترط المضارعة دون الخطاب ومنهم من يعكس وقال ابن جعفر لابد عند الاكثر من تقدم استفهام متصل بالقول او منفصل بالظرف نحو قدامك تقول زيدا قائما وان توسط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين نحو اجهلا تقول بنى لؤى (ولبعضها معنى اخر يتعدى به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت) اى وهمت فى حقه شيئا (وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت) لااصبته على صفة ولما كان هذه المعانى قريبة من المعنى المتعدى به الى المفعولين لان الاتهام والرؤية والمعرفة من جنس العلم والوجدان هو الاصابة الا انه فى المتعدى الى المفعولين بمعنى الاصابة على صفة وهنا بمعنى اصابة نفس الشئ وعلى التقديرين يستلزم العلم والمعرفة المقصودين به نبه على ان التعدية الى المفعولين بمعنى والى مفعول واحد بمعنى اخر لئلا يتحير فى التعدى الى المفعولين تارة والى مفعول تارة مع ظن وحدة المعنى فلا يرد ما ذكره الرضى حيث قال بل كلها معنى اخر لا يتعدى به الى مفعولين بل تكون لازمة او متعدية الى واحد (الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) اى ما وضع باعتبار مادتها لتقرير الفاعل على صفة والقرينة على ان التعريف باعتبار وضع المادة ظهور ان الزمان جزء معنى الفعل فلا يمكن ان يكون ما لم يدخل فيه الزمان موضوعا له للفعل فكلما عرفت الفعل بشئ باعتبار الوضع من غير تعرض للزمان ليس القصد الا الى التعريف باعتبار وضع مادته ولا حاجة الى تقييد الصفة بان تكون غير مصدرة كما فى الرضى لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها للتقرير بل للحدث والتقرير كالزمان مدلول هيئتها وبهذا التحقيق يتم ما ذكر السيد السند فى بعض تصانيفه انه لا حاجة الى تقييد الصفة بشئ لاخراج الافعال التامة لان الافعال التامة لم توضع بحسب مادتها للتقرير بل للتقرير والصفة لكن فى قوله بل للتقرير ليس مدلول المادة بل مدلول الهيئة والافعال الناقصة لم توضع

تمامها للتقرير بل للتقرير والزمان وبعد فيه نظر لان الموضوع له في جميع
الافعال الناقصة بحسب المادة ليس التقرير على صفة فان اصبح وامسى
واضحى وظل وبات مشتمل على اوقات مخصوصة الا ان يجعل اللام للغرض
ويراد ما وضع بحسب مادته لغرض تقرير الفاعل على صفة فح يشمل وقد نبه
المصنف على ان مرفوعها يسمى فاعلا كما نبه فيما بعد حيث قال ويجوز تقديم
اخبارها على اسمائها على ان يسمى اسما وقال الرضى تسميته اسما اولى ولذا
كثر استعماله وقل استعمال الفاعل واما الخبر فلا يسمى مفعولا ليتم قولهم
ان الفعل لا يتم بدون الفاعل ويتم بدون المفعول لكن قال التسهيل ويسمى
المرفوع اسما وفاعلا والمنصوب خبرا ومفعولا والتحقيق ان كونها افعالا
ناقصة لنقصان دلالتها لانها لا تدل على معنى بانفسها لان معناها النسبة
بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لهذه النسبة وشئ منهما لا يفهم بدون
الاسم والخبر لكن ماذكر النحاة فى توجيه وصفها بالنقصان يفصح عن الغفلة
عن هذا التحقيق فان بعضهم قال ان وصفها به لان معناها الزمان دون
الحدث بخلاف سائر الافعال على انه يتجه عليه انه لو كان تقسيم الافعال الى
الناقصة والتامة بهذا الاعتبار لكان الافعال العارية عن الزمان جديرة
بان تجعل افعالا ناقصة وبعضهم قال وصفها بالنقصان لان المركب منه
ومن المرفوع مركب ناقص بخلاف سائر الافعال فجعل وصفها بالنقصان
وصفا بحال المتعلق الذى هو المركب منه ومن المرفوع ثم نقصانها هل هو
عارض او بحسب اصل الوضع حتى تكون حروفا عدت افعالا لكونها فى هيئتها
ظاهر كلام النحاة الاول حيث لم يختلفوا الا فى ليس باعتبار الحرفية والفعلية
فقال سيبويه والاكثرون انه فعل وقال ابو على فى احد قوليه انه حرف والحق
الضمير به لتشبيهه بالفعل فى كونه على ثلثة احرف وبمعنى ما كان وكونه رافعا
وناصبا وهى ثلثة اقسام ماهى ناقصة مطلقا وماهى ناقصة بشرط مقارنة
النفى وماهى ناقصة بشرط المصدرية وهذا التقسيم يقتضى جمع ليس
مع راح الا انه رتب ترتيبا يبتنى عليه قوله فيما بعد فى تقسيم تقديم الاخبار
عليها الا انه ينتفى جمع آض وعاد مع صار لانهما من ملحقاته وجمع غدا
وراح مع اصبح وامسى لانهما من نظائرهما وكانه قصد الى تقديم الاصول
على الملحق والواضح على الخفى وكون غدا وراح من الافعال الناقصة
غير واضح لالتزام كون منصوبهما نكرة فيشبه ان يكون حالا حتى

نفى

فى ابن مالك كونهما ناقصين لذلك كما فى كون احمر و انجر واظهر من الافعال الناقصة لانه دعوى من الفرا من غير ذكر حجة (وهى كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد) كلاهما بمعنى صار وزاده ابن مالك آل ورجع وحار واستحال وتحول وارتد وصار مع هذه اللواحق تكون تامة متعدية بالى تقول صار زيد الى الفقراى رجع اليه (وغدا) بمعنى كان فى الغداة (وراح) بمعنى كان الرواح وهما يكونان تامين كقوله تعالى * اغدوا على حرثكم * اى امشوا فى الغداة عليه ونحو راح الى بيته اى رجع فى الرواح الى بيته ولايظهر وجه عدم تفصيل المصنف غدا وراح (ومازال) لايستعمل الا ناقصا (ومابرح) قد يستعمل تاما فيقال مابرح من مكانه (ومافتئ) مازال ناقصا وهو مهموز وقبل بالباء ولم يساعده كتب اللغة (ومانفك) وجاء مانفك من هذا لامر وجعل مازيل كمازال وهو فى الاصل زيل كخوف الا انه اعل اعلال قيل على سبيل الشذوذ وجعل مادنا او افتاء كما فتئ (ومادام) بمعنى مابرح وماونى كابرح الان ماونى اذا كان مايتعدى بفى تقول ماونى فى امره (وليس وقد جاء ماجاءت حاجتك) برفع حاجتك على ان الخبر ما الاستفهامية قدمت للاستفهام وبنصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما انثت لكون ما عبارة عن الحاجة يعنى قد يجئ جاء ناقصة لامطردا وهل يتجاوز هذا التركيب قال الاندلسى لا وقال المصنف جاء البر قفيزين من هذا القبيل (وقعدت كانها حربة) ولايجوز قعد كما نبا بالاتفاق وتردد المصنف فى نحو يزقعد كانه سلطان وتمام هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة سمع من اعرابى والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد (تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية) التى لم تكن مبتدأة واجب الحذف نحو الحمد لله الحميد فلايقال كان الحميد ونحو نعم الرجل زيد فلايقال كان زيدا ولم يكن لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط فلايقال كان من اباك ولاعادم التصرف كما التعجبية فلا يقال كان ما احسن زيدا ولالازم الابتدائية لكونه فى المثل نحو الطمن بظأر اولكونه بمنزلة الفعل ونحو قولك ان تفعل فانه بمعنى ينبغى ان تفعل فلايقال كان ذلك كما لايقال كان ينبغى اولكونه بعد اما زيد فقائم اواذا المفاجأة نحو خرجت فاذا السبع فلايقال فاذا كان السبع واقفا اولتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك ولم يكن خبرها جملة طلبية اذا كانت طلبية ولم تكن تلك الافعال طلبية لان التناقض

لدلالة الافعـال على ثبوت الاخبار واستلزام كونها طلبيـة عدم الحكم بثبوتها وان كانت طلبية وان كان طلب الافعال مخالفا لطلب الاخبـار يلزم اجتماع طلبين مخـالفين على امر واحد وان كان مساويا له لزم كون احد الطلبين عبثا وجعـل الرضى قوله وكونى بالمكارم ذكرني ضرورة الشعر والتسهيل نادرا (لاعطاء الخبر حكم معناها) لالبيان ماهي عبارة عنه يعني ليس المقصود بالافادة مدلولاتها بل الاخبار وانما هي توابع الاخبـار تذكر لتحصيل حكم في الاخبـار ولتفصيل الاحكام المفادة لاخبـارها فصل تلك الافعـال (فترفع الاول) اى الجزء الذى حقه ان يكون اول (وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما) فيه امثلة للدخول والاعطاء والرفع والنصب (فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دائما) كان الاستمرار به (اومنقطعا) اى قابلا للانقطاع لان كـان لاتدل على الانقطاع بل على الماضي مطلقا وقد تكون للاستمرار في جميـع الازمنة الماضية قال ابن مالك وتختص كان بمرادفة لم يزل وقال الرضي المراد انه لثبوت خبرها ماضيا دائما كان ذلك الثبوت في الواقع اومنقطعا وفيه رد على من جعل كان للاستمرار وكان الاولى ان يكتفي بقوله لثبوت خبرها لانه بصدد بيان احكام تعطي هذه الافعال للاخبـار ماضية كانت او مضارعة اوامرا ولذا لم يقيد ماسواها بالماضي وكانه خالف هنا ما التزمه فيما بعـد لافادة ان كان تكون للاستمرار ولرده (وبمعنى صار) ولايخفى ان حسن الترتيب يستدعي تقديم بيان صار على كان (ويكون فيهـا ضمير الشان) اى يكون في كان بدلا معنيه ضمير الشان وتقديم الظرف للحصر اى لايكون في كان التامة ضمير الشان لانه لايوجد ضمير شان الا مبتدأ في الحال او في الاصل وفيه رد على من جعـل مافيه ضمير الشان تامة (وتكون تامة بمعنى ثبت) والمتبادر من ثبت ثبت في نفسه والافكان النـاقصة ايضا بمعنى ثبت لغيره وكان التامة لاتدخل الجملة بل المفرد (وزائدة) اى كان فقط دون في تصريفاته يكون زائدة لا في اول الكلام بل في الوسط وقيـل قد يكون في الآخر وهو قسمان لم يفد شيئا سوى التأكيد لتجريده عن الزمان وجعلها زائدة ظاهرة وما يفيـد الزمان وتسميتها زائدة على سبيل التشبيـه بالزائدة في كونها غير عاملة وهل تزاد مع الفـاعل قال ابو على لا وقال المبرد وسيبويه نعم متمسكين بقول الفرزدق * اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام * ويجاب بان قوله لنا خبر قدم والاصل جيران كانوا لنـا كرام وفيه ان عامل

انظرف

الظرف اذا كان من الافعال العامة واجب الحذف فلا يقال زيد كان في الدار وكائن في الدار (وصار للانتقال) اي حكمه الذي يعطي الخبر كونه منتقلا اليه ولبس المراد ان مدلول صار الانتقال حين يراد ما ذكره الرضي ان هذا مدلول صار التامة ومدلول الناقصة كان بعد ما لم يكن (واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) الاظهر لاقتران الخبر باوقاتها ليكون الحكم الذي اعطته الخبر ظاهرا والمراد بالاوقات الصبح والمساء والضحى دون الماضي لان الكلام في الحكم المشترك بين الماضي وغيره (وبمعنى صار) مجردا عن الدلالة على الاوقات بقرينة المقابلة بافادة اقتران مضمون الجملة باوقاتها (وتكون تامة) بمعنى الدخول في هذه الاوقات وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وهما تمام اليوم والليلة فمعنى ظل زيد نائما كان في تمام اليوم نائما (وبمعنى صار) مجردا عن زمانيهما لما مر قال الله تعالى * ظل وجهه مسودا * قال الرضي مجيء بات بمعنى صار محل نظر وقال ابن مالك يجيء كان واصبح وامسى واضحى وظل بمعنى صار قال الاندلسي جاء بات في الحديث بمعنى صار وهو * اين باتت يده * وقال ابن مالك ظل بمعنى دام او طال تامة قال الرضي العهدة عليه وقال وبات بمعنى نزل ليلا تامة وقال الرضي بمعنى اقام ليلا ونزل سواء نام اولم ينم وفي كلامهم سر وتب (ومازال ومابرح) كفرح (ومافتئ ومانفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله) القبول بالفتح الاخذ كذا في القاموس المراد هنا صلاحية الاخذ صرح به الرضي (ويلزمها النفي) المراد بالنفي ما يعم النهي صرح به التسهيل فتقول لا تزل قائما وذلك النفي في الماضي ولا في الدعاء ولم في المضارع لزوما ولا ولا والاولى ان لا يفصل بينها وبين النفي بلا ومابظرف وشبهه مع انه جاز في غيرها ذلك نحو لا اليوم جئتني ولا امس ويجوز حذف النفي عن المضارع وتقديره وكثر في جواب القسم نحو * تالله تفتؤ تذكر يوسف (ومادام) ما مصدرية فدام بمعنى الدوام المضاف الى مضمون الجملة والمضاف وهو الوقت محذوف فقولك اجلس مادام زيد جالسا معناه اجلس وقت جلوس زيد والظاهر ان دام مجرد عن الزمان الماضي ولذا صح تقييد اجلس به (لتوقيت امر) اي لتعيين وقت شيء (لمدة) اي لزمان طويل ثبوت خبرها لفاعلها فدام تقتضي امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل في القاموس المدة الزمان الطويل ومافي مادام حرف مصدري ومافي الصحاح واما قولهم مادام فمعناه الدوام لان ما اسم موصول

بدام ولايستعمل الاظرفا كما يستعمل المصادر ظروفا يجب تأويلها تأمل تعرف وفيه انه لم يتبين بما ذكره حكم اكتسبه الخبر من مادام بل ما اكتسبه الشيء من التوقيت فينبغي ان يقول ومادام لثبوت خبرها لفاعلها مدة (ومن ثم) اى من اجل انه للتوقيت (احتاج الى كلام لانه ظرف) وليس ما بعده كلاما تاما كما يكون غيرها (وليس لنفي مضمون الجملة حالا) الاولى لنفي خبرها عن فاعلها ليظهر اعطاء الحكم الخبر (وقيل مطلقا) وهو مذهب سيبويه وابن السراج قال الاندلسي لاتناقض بين القولين فان كونه للحال انما هو اذا اطلق وكونه لغيره اذا تقيد بالغير وفيه نظر لان المراد بكونه للحال او لغيره معناه انه كذلك بحسب الوضع فاذا فهم منه الحال اذا اطلق فهو الحال (ويجوز تقديم اخبارها كلها) اى كل الافعال اوكل الاخبار ويرجح الثاني ان الكلام في الاخبار بالذات والاول ان التصريح بالشمول لانقسام تقديم الاخبار على انفسها فالظاهر ان يكون لتعميم الافعال المقابل لنفسها (على اسمائها) ولايخفى ان هذا الحكم اعادة لانه سبق في خبر كان ان حكمه خبر المبتدأ وتقديمه اكثر من تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يلتفت الى خلاف ابن معط في خبر ما دام لغاية سقوطه وظهور كونه غلطا والمراد جواز تقديم الاخبار من حيث انها اخبارها يعني لايمنع هذه الافعال من التقديم ولا توجبه اما لو عرض لنفس الخبر ما يوجب التقديم نحو كم كان مالك وما يوجب التأخير نحو كان عدوى صديقي فهو خارج عما نحن فيه فلا يرد انه لايصح حمل الجواز على الامكان الخاص لانتقاضه بالوجوب والامتناع ولا على الامكان العام مقيدا بجانب الوجود لانتقاضه بالامتناع ولا مقيدا بجانب العدم لانتقاضه بالوجوب (وهي) اى هذه الافعال (في تقديمها) اى الاخبار (عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح) مع راح (وقسم لايجوز وهو ما في اوله ما) غير الاسلوب وهو من زال الى مادام لالمجرد الاختصار بل لانه لايجرى في لازال وان يزال لان معمول فعل لاولن يتقدم عليهما لانهما لايقتضيان الصدارة اى يقتضيها ما وان فالمراد بقوله بما في اوله ما في اوله ما وفي حكمه ان النافية فان قلت القسم الاول ايضا اذا كان في اوله ما او ان لايجوز تقديم اخبارها عليه لاقتضاء ما وان الصدارة قلت مع ذلك يجوز التقديم بالفصل بين النفي والفعل في غير هذه الافعال الاربعة نحو ما قائما كان زيد لانهما لايمنعان الفصل كلم ولن وانما امتنع

الفصل

الفصل فى هذا القسم لشدة الامتزاج وضرورتهما بمنزلة فعل شئت بقى
انه خرج من القسم الاول نحو لن يزال ولم يزل مع انه منه وانهدم الانحصار
فالاخصر الاخصر (وقسم يجوز وهو ما ليس فى اوله ما (خلافا لابن كيسان)
من البصريين حيث وافق الكوفيين فى الحكم بالجواز (فى غير ما دام) لانه
لبطلان النفى وصيرورة المجموع فى معنى مثبت لم يمنع النفى من التقديم وانما
لم يجعل هذا القسم من المختلف فيه مع خلاف ابن كيسان لانه اعتقد عدم
الجواز وحكم بانه لا يجوز بخلاف المختلف فانه لا حكم له فيه الا انه مختلف
فيه اما ان الحق هو الجواز وعدمه فليس بواضح عنده وليس ذلك
لان ابن كيسان متفرد فى الخلاف فلم يعتد به بخلاف المختلف فان الخلاف
فيه بين كثيرين وفى كل جانب كثرة لان ليس جوز التقديم فيه البصريون
ومنعه الكوفيون مع موافقة المبرد للكوفيين كما ان الكوفيين جوزوا التقديم
فيما نحن فيه ووافقهم ابن كيسان فان قلت لا يختص منع التقديم بما دام بل
كذلك القسم الاول اذا دخل عليه حرف مصدر فتقول جلست ما كان زيد
جالسا او ان كان زيد جالسا ولا يجوز تقديم الخبر على كان اصلا قلت ما يلزم
ما دام ولا يلزم حرف المصدر القسم الاول فلذا افترقا فى الحكم بجواز التقديم
وعدمه (وقسم مختلف فيه وهو ليس) و يحذف خبر ليس كثيرا ومنه انما
يجزى الفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا وقيل ليس هنا للعطف لجعله
فى حكم لا و يكون فى ليس ضمير الشان وليس بمشهور اضمار الشان الا فى كان
وليس من هذه الافعال والا فى كاد من افعال المقاربة و يجوز الاخبار عن
النكرة المحضة فى باب كان وان و يجوز الاخبار عن النكرة بالمعرفة فيهما نحو
ولا يك موقف منك الوداعا على ما قاله ابن مالك وللزمخشرى ان يقول مراد
الشاعر انه لا يك موقف من المواقف منك موقف الوداع اشارة الى انه لا يتحمل
احد وداعك ولا يستفاد ذلك من قفى ونحو * ان اول بيت وضع للناس
للذى ببكة * والاولى جعل ان مع الفعل اسما لهذا الباب اذا دار الامر بينه
و بين معرفة * ما كان حجتهم الا ان قالوا * فانهم حكموا بان جعل ان قالوا
اسما اولى لان ان قالوا يشبه المضمر فى انه لا يوصف فهو اعرف من غيره بهذا
الاعتبار وهذا وان كان وجهه غير قوى لكنه امضاه ارباب التفسير فى
التفاسير وقد يحذف لام يكن فى الجزم ولا يكتفى بحذف الحركة لكثرة الاستعمال
و يونس جوزه مطلقا وخصه سيبويه بما اذا لم يلاق ساكنا بعدها فلا يجوز

عنده الحذف فى * لم يكن الذين كفروا (افعال المقاربة) اى الافعال الدالة
على مقاربة اخبارها من فواعلها لوضعها لنفس القرب اولمعنى يستلزم
القرب فالموضوع للقرب كاد واوشك وكرب كعلم وضرب والم- يقال
الم- الغلام اى قارب البلوغ واولى والذى يستلزم القرب مايستعمل للشروع
فى الفعل وهو طفق كعلم وضرب وطبق كعلم وجعل واخذ وعلق وانشأ
وهب وقام واقبل وقرب فان الشروع فى الفعل يستلزم القرب من الحصول
للفاعل ومايستعمل للرجاء وهو عسى وحرى كعلم واخلولق فان رجاء الشئ
ينبئ عن قرب حصوله و بهذا ظهر ان ماذكر الرضى ان عسى واخواته لاتدل
على القرب ولامايستعمل للشروع ولايوصف الشارع فى الفعل بقرب الفعل
منه فلايقال للشارع فى الخروج انه قرب خروجه ليس بشئ وقد اوضح
وجه التسمية تعريفه بقوله (ماوضع لدنو الخبر رجاء) هو طمع المحبوب
وقد يستعمل عسى فى الاشفاق وقد جمعهما قوله تعالى * عسى ان تكرهوا
شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم * وقيل استعمال عسى
فى كلامه تعالى بمعنى اليقين لانه احد استعماليه وقال الرضى انا لااعرف مجيئه
بمعنى اليقين فى غير كلامه تعالى و بالجملة لابد من ضم اواشفاقا مع قوله رجاء
ليصير التعريف جامعا والتقدير دنو رجاء (اوحصولا) اى دنو حصول
بان يظهر باعتبار اسباب حصوله سوى الشروع دنو الحصول (اواخذا
فيه) اى شروعا فيه اى دنو شروع فيه بان يكون الشروع فيه حاكما بدنوه
(فالاول عسى) ونظيرته (وهو غير متصرف) ولذا زعم الزجاج انه حرف
واتصال الضمير المرفوع به يزيفه كما ان اتصال الضمير المنصوب يقويه وجاء
كسر سينها ان كان لمتكلم اومخاطب اوغائبات واتصل به الضمير المرفوع
(نحو عسى زيد ان يخرج) فالمتأخرون على ان ان يخرج منصوب المحل
خبر عسى وفيه اشكال اذ عسى للرجاء ولايظهر له معنى يطلب فاعلا وخبرا
فعسى زيد بمعنى يترجى زيد وهذا لايطلب خبرا وقيل ان يخرج مفعول
والمعنى قارب زيد الخروج كما ان معنى عسى ان يخرج زيد قرب خروجه
فهو لازم ومتعد وفيه ان عسى لم يجئ بمعنى القرب والقرب يستفاد من الرجاء
وقيل ان يخرج بدل فالمعنى يتمنى زيد خروجه وفى ماذكره المتأخرون جعل
تلك الافعال على نحو واحد فالمقصود من الكل قرب الخبر فالمراد يترجى
زيد انه قرب حصول امر منه فقوله ان يخرج خبر عن عسى بتضمينه معنى كان

فكانه

فكانه قيل يمنى زيد كانسانا ذا خروج فى الحكم بكونه ذا خروج مبالغة فى القرب وكذا كاد زيد يخرج فى معنى قرب زيد من الخروج كانسانا يخرج ومعنى اخذ زيد يخرج معناه شرع فى الخروج كانسانا يخرج ولو ضمن معنى صار لكان احسن (وعسى ان يخرج زيد) مثل بمثالين تنبيها على استعمال كونه عامل الرفع والنصب وكونه عامل الرفع فقط بان يكون ان يخرج زيد فاعل عسى ولا يكون له منصوب وحينئذ لا يجوز حذف ان فيكون قوله (وقد يحذف ان) من احكام المثال الاول وكان المناسب تقديمه على المثال الثانى او تنبيها على انه يجوز تقدم الخبر على الاسم فى هذا الباب وان لا يجوز تقديمه على الفعل كما يجوز فى باب كان لضعف هذه الافعال حيث كان ايراد الخبر انها بتضمين كان وحينئذ قوله وقد يحذف ان مشترك بين المثالين والتنبيه على تقديم الخبر على الاسم غير مختص بعسى كما يتبادر قال الرضى يحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع وان يكون العمل للثانى كمذهب البصرى وان يكون للاول على مذهب الكوفى لكن فى قولك عسى ان يضرب زيد عمرا بتعين اعمال الثانى اذ لو اعمل الاول لوقع الاجنبى وهو زيد بين اجزاء صلة ان وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى فى زيد لم يصح ان يكون من باب التنازع لانه انما يكون فى ما اذا جاز عمل كل منهما فى المتنازع فيه مع ثبوته فى مكانه فلا يجوز هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر فى غير باب التنازع (والثانى كاد تقول كاد زيد يجئ وقد تدخل ان) تشبيها بعسى ويلزم هذه الافعال المضى الا كاد واوشك فانه يستعمل مضارعهما وندر اسم فاعل كاد واوشك نحو * فموشكة ارضنا ان تعود * خلاف الانيس وحوشا يبابا (واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال) فى انه يصير منفيا وقد يكون المقصود عدم وقوع الفعل مع بعده عن الوقوع فمن الاول قوله تعالى * فذبحوها وما كادوا يفعلون * ومن الثانى قوله تعالى * لم يكد يراها (وقيل تكون للاثبات) مطلقا اما فى الماضى لئلا يكون قوله تعالى وما كادوا يفعلون منافيا لقوله فذبحوها اذ لا يمكن تحقق الذبح بدون القرب منه واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة * لم يكد لد لالته على انه * يزول حب رسيس الهوى * وقبول ذى الرمة ذلك وتغييره لم يكد بقوله لم اجد (وقيل فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال) الاولى فى المضارع ليشمل الحال (تمسكا) فى الدعوى

الاولى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون و) في الدعوى الثانية (بقول ذى الرمة اذا غير الهجر) وفى رواية النأى (المحبين لم يكد رسيس الهوى) اى راسخ الهوى يريد نفسه (من حب مية يبرح) اذ المعنى على انتفاء المفارقة من حب مية مع بعدها عن الوقوع وانما جعلنا الكلام دليلين نشرا على ترتيب اللف لادليلا واحدا على مجموع الدعوى لاقتضاء اعادة الباء فى قوله وبقول ذى الرمة ذلك ولما كان الجواب عن التمسك بقوله وما كادوا يفعلون ظاهرا اذ البعد عن الفعل فى وقت لاينافى الفعل فى وقت آخر وكان شعر ذى الرمة دليلا على بعض مارجحه من قوله فهو كالافعال لم يشتغل بدفع تمسك مخالفه وما يقال ان ذا الرمة غير شعره بعيد لايعارض صدور التغيير عنه لانه من اهل اللسان ولايكاد يخفى عليه استعمال لم يكد حتى يحتاج فى معرفة فساد استعماله الى تنبيه من غيره له على انه روى انه خطأه بعض البلغاء فى التغيير وقال بديهته كانت خيرا من تأمله ويمكن ان يكون التغيير لايهامه قصد عسر وقوع المفارقة كما هو احد معنيى النفى فى كاد ويكون اعتراض الشعراء عليه قبح هذا الايهام وحينئذ يندفع تخطئة فى التغيير (والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهو مثل كاد) يتبادر منه الاستعمال الشائع لكاد وقد عرفت ان كرب من قبيل كاد و اوشك (واوشك وهو مثل عسى) مع ان فى وجهيه تقول اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد (وكاد) فى الاستعمال الشايع وانما صرح بقوله فى الاستعمال لئلا يتوهم التشبيه بهما فى المعنى لكن التوهم بعيد واعلم انه لابد ان يكون فاعل خبر هذه الافعال ضميرا عائدا الى اسمها فلا يقال عسى زيد ان يقوم غلامه الا ان يكون الفاعل الظاهر مع مسنده فى قوة فعل مسندا الى الضمير نحو عسى زيد ان يخرج نفسه فان قوله يخرج نفسه فى معنى يموت وقد يحذف الخبران علم نحو قوله تعالى *فطفق مسحا* اى ان يمسح مسحا حذف لدلالة المصدر عليه (فعلا التعجب) يظهر وجه التسمية من التعريف والتعجب انفعال للنفس يعرض لها عند ادراك امر خفى سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب اشار الى رد من قال هما اسمان تمسكا بتصغير افعله منهما (ما وضع) اى فعلان وضعا (لانشاء التعجب) وخرج بقوله لانشاء التعجب تعجبت وعجبت مما هو ليس للانشاء وليس فعل التعجب كليا منحصرا فى فردين كالشمس المنحصر فى فرد بل منحصرا فى نوعين ومن قال بعد انحصاره فى فردين

لو

لوقال فعلا التعجب ما افعله وافعل به لكان اخصر اذ التحديد لانضباط الجزئيات المتكثرة المتعسرة الضبط. ففعل لانه لو قال كذلك لكان علمت ما اكرم زيدا واحسن بزيد امرا بتصييره حسنا فعل التعجب وما وضع لانشاء التعجب قد يكون فعلا وقد يكون غيره نحو ناهيك به ولله دره وواهاله و يالك رجلا وكاليوم رجلا و بلد رجلا ولفظ ما وان كان يعمها لكن بحث الفعل خصصه نعم يدخل فيه نحو قاتله الله من شاعر وقولهم لاشك عشره. ولايبعد اخراجه عن التعريف بارادة ماوضع بهيئته لانشاء التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته ولبس هيئة مجردة عن تلك المادة مفيدة للتعجب وقوله (وهما صيغتان) اوله صيغتان لايقتضى حصر الصيغتين فيه بل يجوز ان يكونا مشتركين بينه و بين غيره كما عرفت والمراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف وتأخيرها ومقارنة الزائد والحركة والسكون ومقارنة كلمة ماقبله ومنصوب بعده على نحو اعتبار الصيغة فى تعريف العدل حيث جعل مقارنة الاسم بكلمة من فى اخر من جملة الصيغة (ما افعله وافعل به) ولا يحذف همزة افعله الا فى الخير والشر فيقال ما خيره وما شره وما اخيره وما اشره كما يقال فى افعل التفضيل خير وشر لكن الاخير والاشر فى التفضيل نادر وخيره وشره فى هذا الباب نادر (وهى غير متصرفة) بجعل الماضى مضارعا والمذكر مؤنثا وتغيير الافراد الى احد مقابليهما وتبديل كلمة ما الى مايراد فيها و باعلال حرف العلة المقابل للعين فيقال ما اقوله لاما اقاله و بالادغام فى افعل به فيقال اشدد به لا اشدبه لكنه يتصرف بالادغام فيما افعله ونبه بقوله (مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد) على ان الضمير غير ملتزم ولذا لم يقل واحسن به مع سبق ذكر زيد ولما جوز تغيير الضمير بعد الحكم بعدم التصرف خاف توهم جواز التغيير بالتقديم والتأخير والفصل فصرح بنفى هذا التصرف ايضا الا انه لم يراع حسن الترتيب حيث فصل بين المثالين وقوله ولا يتصرف فيهما بقوله (ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل) وهذا مستغن عن الشرح بما عرفت من التفضيل ولم يقل ولاحذف لانه يحذف الباء من افعل به اذا كان داخلا على ان وان كما هو القياس والمتعجب منه ان كان معلوما فتقول ما احسن زيدا وما اكرم واحسن بزيد واكرم ولايخفى انه يفهم مما ذكره انه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل ولبس كذلك لانه لايبنى الا من فعل ماضوى مستمر ولايخصه افعل التفضيل

ومن الاعتذر بانه قصر ما يبنى منه افعل التفضيل دون العكس فلا قصور
فى بيانه لايلتفت اليه والاصل ابناؤه للفاعل وقد يبنى للمفعول نحو ما اعذره
وما اشهى الطعام و يتوصل للمبنى للمفعول بما اشد ونحوه وايراد الفعل المجهول
مصدرا بحرف المصدر منصوبا او مجرورا فيقال ما اشد ماضرب زيدا واشدد
بما ضرب زيد ولا يقال ما اشد ضربه (و يتوصل فى الممتنع بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه) وقد نبه بالمثالين على وجوب الادغام فى ما افعله
وتركه فى افعل به وذلك التوصل واجب فى الممتنع يرشد الى الوجوب الامتناع
فاغتنم هذه الجائزة و يجوز التوصل فى غير الممتنع بل ربما يهجر بالتوصل
عن بناء افعل وافعل فيقال ما اشد شكره وما اكثر قعوده او جلوسه او قائليته
ولا يقال ما اقعده وما اشكره وما اجلسه وما اقيله (ولا ينصرف فيهما) اى
فى صيغتى التعجب (بتقديم ولا تأخير) يعنى وقوع كل جزء فى موقعه واجب
فباخراجه عن موقعه يلزم محذور ان تقديم و تأخير ولبس تقديم احسن على
ما اوقبل احسن ما زيدا ممنوعا لاستلزامه تأخير ما يجب تقديمه بل لانه تقديم
ما يجب تأخيره و بهذا اندفع ما قال الرضى ان كلا من التقديم والتأخير يستلزم
الاخر فينبغى ان يكتفى ببعض ما جاء ولم يحتج فى دفعه الى الاصغاء الى من قال
لدفعه ماشاء (ولا فصل واجاز المازنى) والفراء والجرمى وابو على (الفصل
بالظرف)والمنع مذهب الاخفش والمبرد والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز ابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية
نحو ما احسن لولا كلفه زيدا ويفصل بكان لا غير من الافعال الناقصة
بين ما والفعل نحو ما كان احسن زيدا وهى زائدة وفائدتها التنبيه على انه
لم يدم الحسن المتعجب منه الى الان والفصل باصبح وامسى لا يجاوز المسموع
وهو شاذ نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير
للعشية (وما ابتداء) اى مبتدأ نكرة عند سيبويه وما بعدها الخبر و يجوز
فى التعجب كون المبتدأ نكرة كما يجوز فى الدعاء وقد يقال هو من قبيل شر
اهر ذاناب فيكون المعنى ما احسن زيدا الاشئ مجهول الاشئ معلوم و يزيفه
انه لم يسمع كون ما التامة مبتداة فى غيره (وموصولة عند الاخفش والخبر
محذوف) واجب الحذف قيل التقدير ما احسن زيدا شئ عظيم ونقول
ما احسن زيدا شئ مجهول ليكون المعنى على ما كان عند سيبويه وزيف بان
وجوب حذف الخبر من غير ما يسد مسده لم يوجد فى غيره وقال الفرا وابن

درستويه

درستويه ما استفهامية وزيفه الرضى بانه نقل من الاستفهام الى التعجب ونقل الانشاء الى الانشاء مما لم يثبت ويرد عليه ان الاستفهام للتعجب كثير ويدفعه انه لانزاع فى التجوز بالاستفهام عن التعجب انما الكلام الى التعجب بحيث يكون معنى الاستفهام مهجورا وبهذا اندفع ايضا ان كون ما استفهامية ينافى كون الفعل للتعجب لان التعجب يستفاد من كلمة الاستفهام فتأمل (وبه فاعل عند سيبويه فلاضمير فى افعل) ومعنى احسن بزيد احسن زيد بمعنى صار ذا حسن والامر يكون بمعنى الخبر فى هذا الباب وفى جواب الشرط نحو من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اى فيمدد الرحمن له مدا ويزيفه ان زيادة الباء فى الفاعل قليل كهمزة الصيرورة فى الافعال (مفعول به عند الاخفش) جعل الرضى والتسهيل الكون مفعولا به مذهب الفرا والزمخشرى وابن خروف (والباء للتعدية اوزائدة) جعل الرضى زيادة الباء مذهب الفراء والزمخشرى وابن خروف وكونها للتعدية مما اجازه الزجاج لجعل الهمزة للصيرورة فيكون المعنى صير زيدا حسنا ويشكل على التقديرين انه كيف صح افراد احسن وتذكيره مع المخاطبة ومع المتعدد ويدفع بان صيغة التعجب غير متصرفة وانكر الزجاج اختلاف المخاطب فانه خطاب للحسن اى يا حسن احسن بزيد قال الرضى فيه تكلف وسماجة واعلم انه لاينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لانهما لعدم التصرف فيهما صارا كجامد لامصدر له ولايذكر للمستتر فيه شئ من التوابع واجاز قوم ان يذكر التوابع له بعد المنصوب لئلا يلزم الفصل (افعال المدح والذم) اى افعال بعضها للمدح وبعضها للذم بكشف عن هذا المعنى تعريفه ولولا مقصوده بيان ماهية افعال المدح والذم وكان مقتصرا على ضبط آحادها لقال افعال المدح والذم نعم وبئس وساء وحبذا لان فعل المدح هذه الاربعة لاغير وهذه الاربعة فعل المدح لاغير (ما وضع لانشاء مدح اوذم) فخرج ما يمدح به تجوزا نحو شرف زيد مقصودا به المدح وما هو للاخبار عن المدح او الذم نحو مدحت وذممت (فمنها نعم) بكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم ككلم وجاء كسر الفاء اتباعا للعين ومنهما القراءتان فى نعما هى بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين مع ما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه قراءة ابن وثاب من الشواذ فنعم عقبى الدار (وجاء) اللغات الاربعة (فى بئس) على ما فى التسهيل لكن لم يأت فى القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين على ما فى الرضى والاظهر

الاخصر ان يقول فيهما نعم وبئس وساء وشرطهما كما (بشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها) بواسطة او بدونها نحو نعم غلام الرجل ونعم غلام غلام الرجل واو اعتبر تعميم فى المعرف باللام بان يراد المعرف باللام بواسطة او بغير واسطة لاستغنى عن قوله او مضاف الى المعرف بها واختلف فى التعريف باللام فقيل لتعريف الجنس من حيث هو وقيل تعريف الاستغراق وقيل تعريف العهد الذهنى والى الاخير ذهب المصنف ورد الرضى كونه للاستغراق بان علامته صحة وضع كل موضع اللام ولا يصح ان يقال نعم كل رجل ولو كان المراد ذلك لصح التصريح به قلت ما ذكره مشترك بين الثلثة اذ لا يصح نعم جنس الرجل ولا جنس الرجل فى ضمن فرد ما والحق انه يصح الحمل على الاستغراق بادعاء ان الممدوح بمنزلة جميع افراد الجنس والجنس بادعاء انه متحد هو مع الجنس لا مغايرة بينهما اصلا والجنس فى ضمن فرد ما باعتبار انه الجنس فى ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو (او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة) لفظا نحو نعم رجلا وتقديرا نحو نعم فتى والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا وقد يؤنث فيقال نعمت امرأة والتأنيث اهون من التثنية والجمع والتمييز مطابق للمقصود خلافا للجزولى (او بما) ولم يكتف بقوله او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مع ان ما داخلة فيها لانها نكرة منصوبة محلا ليفيد ان ما فى نعما يعظكم به ليس فاعلا لنعم بل تمييز لضمير مبهم فيه رد لما ذهب سيبويه والكسائى ان ما تامة معرفة بمعنى الشئ المعرف باللام ولذا صار فاعلا لنعم ووجه الرد ان ما بمعنى المعرفة التامة لم يثبت فى غير هذا الموضع ويلزم جعل نعما يعظكم به بمعنى نعم الشئ شئ يعظكم به فيلزم حذف موصوف الجملة وهو قليل او جعل يعظكم به جملة معترضة لبيان استحقاق الشئ المدح وهو تكلف وما ذكره مذهب الزمخشرى واحد قولى ابى على الفارسى قالا ان ما نكرة منصوبة المحل مميزة اما موصوفة بالجملة نحو * نعما يعظكم به * وبئس ما اشتروا به انفسهم او غير موصوفة (نحو فنعما هى) ولا يجوز ذكر شئ من التوابع لهذا الضمير ولا يجوز التأكيد المعنوى لفاعل نعم وبئس وساء مطلقا وفى النعت خلاف وقل الضمير المبهم بلا تمييز ومنه قوله عليه السلام * من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت * اى فهو بالخصلة الحسنة ونعمت خصلة وقد يجئ التمييز مع الفاعل الظاهر للتأكيد عند المبرد وابى على قال فنعم الزاد زاد ابيك زادا ونظيره التمييز فى قوله تعالى * ذرعها

سبعون ذراعا و فى صدق تعريف التمييز على زاد نظر وقل نعم خليل زيد قال
نعم وزير فارس حامل وقال فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وجوز المبرد
والفارسي جعل الموصول الجنسي وهو ما لا يفيد صلته تعيينا شخصيا فاعل
نعم وندر القصد بالمخصوص بين نعم وتمييز الضمير فيقال نعم زيد رجلا
وندر نحو مر بقوم نعموا قوما ونعم بهم قوما بزيادة الباء فى فاعل نعم تشبيها
بافعل به من فعلى التعجب لان فى المدح تعجبا وجاء زيادة الباء فى المخصوص
تشبيها له بالمتعجب منه وفيه الحديث نعما بالمال الصالح للرجل الصالح وندر
نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا يجعل العلم فاعلا وقد يؤنث نعم و بئس
مع تذكير الفاعل لتأنيث المخصوص فيقال نعمت الانسان هند (و بعد ذلك
المخصوص) لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يكون بعده والمراد بكونه ليس
كونه بعده بلا واسطة لينتقض بنعم رجلا زيدا قال الرضى وقد يتقدم
المخصوص على نعم و بئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل وفى التسهيل
ويذكر المخصوص قبل نعم و بئس معمولا للابتداء او لبعض نواسخه نحو * اذا
ارسلونى عند تقدير حاجة * امارس فيها كنت نعم الممارس * او بعد فاعلهما
مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر او اول مفعولى فعل ناسخ يميثا النعم السيد ان وجدتما
على كل حال من سحيل ومبرم * فقوله (وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ
محذوف) على اطلاقه غير صحيح كما ان قوله و بعده المخصوص كذلك والفاعل
الضمير مبهم لا يرجع الى المخصوص سواء كان مبتدأ اولا وسواء كان مقدما
او مؤخرا اى رابط الجملة بالمبتدأ ادعاء كون فاعله ضميرا مبهما كان او معرفا
باللام باتحاد المعنى الثلثة عين المخصوص وما يقال لام التعريف قائم مقام
الضمير ليس بشيء لانه انما يكون رابطا لو كان للعهد و جاعلا للاسم
الظاهر عين المخصوص على انه لا يصح فى الضمير (وشرطه مطابقته
الفاعل) الظاهر ان المطابقة مضافة الى الفاعل والاظهر مطابقة
الفاعل المفسر الضمير لئلا ينتقض بنعم رجلين الزيدان (و بئس
مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متأول) اما بحذف المضاف
عما يتوهم مخصوصا او بجعله صفة ما اضيف اليه الفاعل وتقدير
المخصوص فيكون التقدير * بئس مثل القوم مثل القوم للذين كذبوا
مثل هؤلاء المذكورين هذا ما اتحد كلهم فيه وههنا بحث شريف وهو
نه لم لا يجوز ان يكون المخصوص مطابقا لما اضيف اليه الفاعل لانه يزول

ابهام الفاعل بتعيينه فلامانع ان يكون السؤال عنه ولوقلت المخصوص مبتدأ ماقبله خبره فلامانع ايضا لان الجملة كما ترتبط بما يتحد مع الفاعل ترتبط بما يتحد مع ما اضيف اليه الفاعل فيقال مثل هؤلاء المذكورين بئس مثل القوم الذين كذبوا لانه ادل على كون القوم المكذبين عين هؤلاء المذكورين كان المآل مثل هؤلاء المذكورين بئس مثلهم (وقد يحذف المخصوص) لم يقل وقد يحذف بالضمير على طبق الاحكام السابقة لانه قصد مطلق المخصوص لاخصوص مخصوص نعم وبئس اذ قد يستغنى عن مخصوص حبذا بدليل التمييز نحو *باسم الاله وبه هدينا* ولو عبدنا غيره شقينا* فحبذا ربا وحب دينا* اى حبذا ربا بالاله او بدليل غيره كقوله *الا حبذا لولا الحياء ورب ما اى حبذا حالى ولذا لم يذكر حذف مخصوص حبذا ولو قال والمخصوص مبتدأ ومابعده خبره ليستغنى عن بيان اعراب مخصوص حبذا لكان انسب (اذا علم) اما بلا سد شئ مقامه (نحو نعم العبد) اى ايوب لان الكلام فيه (ونحو فنعم الماهدون) اى نحن واما بجعل صفته مقامه نحو نعم الصديق حليم كريم ونحو *نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام* اى فتى فجعت (وساء مثل بئس) لم يقل مثل نعم تنبيها على انه فعل الذم كبئس لكن هذا يكون حسنا لو فرق بين نعم وبئس ويستعمل استعمال بئس ونعم فعل بحسن اصليا او منقولا كرمو وقضو مستعملا فى مقام التعجب فيقال حسن الرجل زيد وكرم وقضو الرجل زيد (ومنها حبذا) وهو مركب من حب وذا اسم اشارة مبهمة كضمير يكون فاعل نعم وحب هذه لازم لنقله من حبب على وزن حسن فصار بمعنى صار حبيبا ولايستعمل بعد النقل الا للمدح او التعجب ويدغم باسكان الباء الاول اما بحذف حركته او نقله الى الحاء لكن لايستعمل مع ذا الا مفتوح الحاء صرح به التسهيل (وفاعله ذا) لا المرفوع بعد ذا كما ظن قوم لتوهم ان حبذا بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلهما كلمة واحدة وغلب الفعل على المقدم الاسم وازال اسميته (ولايتغير) يستوى فيه المؤنث والمثنى والجمع مع خلافها (وبعده المخصوص) بعدية مطلقة ولايجوز تقديمه على حبذا رأسا (واعرابه كاعراب مخصوص نعم) فى انه على احد الوجهين وليس لكونه خبر حبذا كما ظنه المبرد وابن السراج ومن وافقهما لظن ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلهما اسما لغلبة ذا لشرفه على الفعل فصار مبتدأ ولايدخل النواسخ

مخصوصه

مخصوصه ويدخل على حبذا فيصير كبئس (ويجوز ان يأتي قبل المخصوص
او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه) وفي كلا الحالين متعلق بذا
لا بالمخصوص هذا اخر شرح قسم الافعال من مواهب من اعان البال وايده
في حل الاشكال وحرك اللسان بخير البيان واحسن المقال نسأله وهو جدير
بالنوال ان يجعل صدرنا لجمع المعاني من احسن الظروف ويوفقنا لختم
كتابنا باحسن شرح لبحث الحروف* اللهم انعمت فادم وكما رزقت اتمم*
(الحرف مادل على معنى في غيره) وقد عرفت مايتعلق به في اول الكتاب
وصدره (ومن ثم) اى من اجل عدم الدلالة الاعلى معنى في غيره (احتاج
في جزئيته) لما يفاد به شيء كلاما كان اوغيره كما يذكر في مقام التعداد فيقال
زيد عمرو غلام لزيد مع عمرو رجل على السطح ولهذا لم يقل في جزئيته
للكلام فمن قيده فقد بعد عن تحقيق المقام (الى اسم اوفعل) على سبيل
منع الخلو والا فربما يحتاج اليهما لانه ربما يدل على معنى في الكلام كحرف
الشرط والتحضيض فانه يدل على معنى متعلق بالنسبة الكلامية بين اسم
وفعل فيحتاج في جزئيته الى اسم وفعل يعني ان احتياج الحرف ليس امرا
اتفاقيا كاحتياج الفعل في جزئيته الى الاسم دون فعل لانه احتاج في جزئيته
الى اسم لانه اخذ مدلوله ابدا منسوبا فلابد له من منسوب اليه لايكون الا
اسما والاسم لم يحتج في جزئيته الى شيء من الاسم والفعل لان الاسم يكون
منسوبا ومنسوبا اليه فلايحتاج في جزئيته الى القسمين الاخيرين وقد رتب
المصنف رزقه الله مراتب الخواص اقسام الحرف ترتيبا انيقا بالتنبيه عليه
خفيفا لكونه خفيا دقيقا فقدم العوامل في الاسماء ومنها العامل بالاصالة
ثم مايشبه العوامل في اقتضاء كون مابعده مشاركا لماقبله في الاعراب ثم مايشبه
الحروف المشبهة في التحقيق والتنبيه ثم مايشبه ذلك القسم من حروف
النداء ثم مايشبه كلها الحروف المشبهة في التحقيق والاثبات وبعضها
في اللفظ ثم حروف الزيادة التي بعضها عاملة ثم ما يوافق بعضها في اللفظ
من حرفي التفسير ثم مايوافق بعضه ذلك في اللفظ من حروف المصدر
ثم ما يوافق بعض حروف المصدر في لزوم الفعل من حروف التحضيض
ثم حرف التوقع الذي يناسب حرف التحضيض في التوقع لان من يحضض
احدا يتوقع منه الفعل ثم حرفي الاستفهام اللذين منهما هل التي بمعنى قد
في الاصل ثم حرف الشرط الذي كالاستفهام لها صدر الكلام ويخرج الجملة

عن كونها متعلق الاعتقاد ثم حرف الردع الذي يوازن اما ثم تاء التأنيث التي لاتختص بحال الوقف والوصل ثم التنوين الذي يلحق الاخر كتاء التأنيث الا انه يلحق آخر الاسم ثم نون التأكيد التي تلحق آخر الفعل و يشبه بعضها التنوين وقد اعجب حيث جعل في آخر الكتاب امورا تكون في الآخر وختمه بما هو للتأكيد لان المتعلم يحتاج حين الفراغ الموجب للاعراض عما قاسى مشقته في تحصيله الى تأكيد في المحافظة اليه واعجب من الكل انه ختم على قوله الفيا وهو على صورة الالف المذكر لما اشتهر من ان السبق يجب ان يكون حرفا والتكرار يجب ان يكون الفا (حروف الجر) لم يعرف في هذا القسم الاحروف الجر والتنوين لانه لايمكن معرفة الحروف بالتعريف بل لابد من التعداد ولا يظهر وجه تخصيصهما بالتعريف (ما وضع للافضاء بفعل) اى لغرض ايصال الفعل وشبهه (او معناه) اى معنى الفعل وقد عرفت الفرق بين شبه المفعول ومعناه وانه كثيرا ما يكتفي بذكر الفعل عن ذكر شبهه ولك ان تدرج شبه الفعل في معناه على عكس ما وقع في تعريف الفاعل من ادراج معنى الفعل في شبهه وانما جعلنا اللام تعليلا لاصلة الوضع لان الايصال ليس ما وضع له حروف الجر كما يظهر من بيان معانيها وفسرنا الافضاء بالايصال مع انه معنى الوصول لتعديته هنا بالباء (الى ما يليه) ضمير الفيا على الى ما له الموصولة والمفعول الى ما الموصولة ولك لعكس بالذا الفطنة ولا ينتقض التعريف بحروف العطف مثل جاء زيد وعمرو فانه يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الايصال بل للجمع وانما يلزم الجمع في بعض المواضع ايصال الفعل او معناه الا يرى انه لا ايصال في عطف الجملة على الجملة (وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا) ولما كان ينبغي على تعداد المصنف تلك الحروف انه فاته حسن الترتيب اذ ينبغي جمع الوحدانيات ثم الثنائيات ثم الثلاثيات ثم ما زاد وجهه في شرحه باب العشرة الاولى في اصل وضعها باعتبار ما تناسب المعنى الحرفي لم تكن الا حروفا والخمسة التي تليها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف والثلثة الاخيرة بين الفعل والحرف واحترز بقوله في اصل وضعها عن على فانه مشترك بين الاسم والفعل والحرف لكن ذلك الاشتراك عارض بعد الوضع لان على حرفا الفه اصلية واسما وفعلا الفه في الاصل واو فلم يكونا في الاصل على لفظ على واحترز بقوله باعتبار ما يناسب المعنى الحرفي عن نحو من فانه

امر من مان يمين وعن لفظ في فانه امر من وفى يفى و بعد تنقيح كلامه على هذا الوجه لاتجد محصلا لما قال الرضى وفيما قاله نظر لان على الاسمية اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية نعم يتجه عليه ان حاشا وعدا وخلا الفعلية لاتشارك الحرفية في اصل الوضع لاصالة الف الحرفية وانقلاب الف الفعلية عن واو او ياء الا انه بالغ في التكلف لدفعه فقال لما تضمنت الفعلية معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالفاتها قال الرضى هذا عذر بارد اقول ومع ذلك يتجه عليه انها لما اشبهت نزلت منزلة ما اختص بالحرف فاقتضى ذلك جمعها مع ما لايشترك (فمن) يعني اذا عرفت حروف الجر فلاتفصيله ان من (للابتداء) اى لابتداء الغاية اى الامر الممتد فان الغاية كما تأتى بمعنى النهاية تأتى بمعنى الامر الممتد والامر الممتد الذى من يفيد ابتداءه اعم من ان يكون ممتدا بنفسه او منشأ لامر ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان كان ليس ممتدا لكن يترتب عليه امور ممتدة كالسير والجلوس الى غير ذلك ومذهب البصرى انه لابتداء الغاية مطلقا زمانا كان او مكانا او غيرهما والمرجح المؤيد باستعمال العرب مذهب الكوفى ولقد احسن المصنف حيث قال للابتداء لحذف الغاية لاشتهار الغاية في النهاية فيلتبس المقصود والقصد تعميم الابتداء واصل من عند الفراء منا لما رأى استعمال بعض العرب منا وكان المصنف جرى في من بمعنى القسم مكسورة الميم ومضمومتها على انها مخفف ايمن ويمين كما قيل فلم يجعل القسم من معانيها وهى للقسم مختصة بلفظ الرب كما ان تاء القسم مختصة بلفظ الله وشذ تربى وترب الكعبة ومن الله (والتبيين) اى لاظهار المقصود من مبهم قيل لايكون الاستقراء وعلامته صحة وضع الذى مقامه نحو * فاجتنبوا الرجس من الاوثان * فانه يصح فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان ونقض هذه العلامة بقولك عندى ثوب من خز حيث لايصح وصف النكرة بالذى وهو من ضيق العطن لان المقصود صحة وضع الذى مقامه واداؤه مؤداه بكلمة الذى وذلك لايقتضى ان لايعطى مقتضاها الاترى انه لايصح المفرد بعد الذى فيذكر مبتدأ بعده ولو لم يكن بعد من ولايصح التقديم على المبين فلايقال اجتنبوا من الاوثان الرجس اذ المقصود ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا فانه اوقع في النفس فلاوجه لتقديم التفسير فيحمل المقدم على المبهم ما امكن على التبعيض كما في اخذت من المال ما يكفى او يقدر مبهم قبل المجرور ويجعل

المبهم المتأخر عنه عطف بيان المحذوف فيقال التقدير اخذت شيئا من المال
ما يكفي كذا في الرضي فا قيل ان من في قولنا علم من البيان مالم نعلم لبيان ما
لم نعلم لا يصح لبيان مالم نعلم فان قلت قد شاع مثل انا من خطه في روضة وانا
من وقايته في حرم قلت جعل الرضي من هذه تجريدية تعليلية اي انا من اجل
خطه في روضة لئلا يلزم تقديم البيان على المبين (والتبعيض) اى بيان ان
ماقبلها بعض من مجرورها اما مذكورا او مقدرا نحو اخذت شيئا من الدراهم
او اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع البعض مقامه ولا يلزم ان يكون
ذلك البعض اقل من النصف لانه يرده ما ذكره واعلم انه يصح رد جميع معانى
من الى الابتداء بتكلف و يستدعى في الاجتناب من التكلف ثبوت معان
اخر لها ذكرها في التسهيل اما حقيقة او تجوزا فلا وجه لاهما لها والتعليل
نحو* من اجل ذلك كتبنا * والبدل نحو* ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة
اى بدل الاخرة والمجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله *
اى عن ذكر الله وللاستعلاء نحو* نصرناه من القوم* اى عليهم وللفصل
وهى الداخلة على ثان من المتضادين نحو* والله يعلم المصلح من المفسد*
ومعنى الباء نحو* ينظرون من طرف خفي * ومعنى في نحو* اروني ماذا
خلقوا من الارض * (وزائدة) عطف على خبر من (في غير الموجب)
اى في الكلام الغير الموجب على طبق قوله في ماسبق ويجوز النصب ويختار
البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب اذ في غير الكلام الموجب داخلة على
نكرة اما لعموم النفي ورفع احتمال عدمه كما في ماجاءني من رجل فانه بدون
من يحتمل مجيء اكثر من رجل احتمالا مرجوحا ومعها لا يحتمله واما لتأكيد
العموم نحو ماجاءني من احد فان ما جاءني احد نص في العموم وزيادة من
لتأكيده وزيادته في المبتدأ والفاعل والمفعول كثير وقد يزاد في الحال كقراءة
زيد بن ثابت * ماينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء* على صيغة المبنى
للمفعول (خلافا للكوفيين والاخفش) في اشتراط الشرطين استدلالا بما
اشار الى دفعه بقوله (وقد كان من مطر وشبهه متأول) بما يخرجه عن زيادة
من في غير الموجب وعن دخول الزائدة على غير التنكير بجعل من للتبعيض
او بيانا المبهم محذوف اى قد كان شيء من مطر والمراد بشبهه يغفر لكم من
ذنوبكم وقد يجاب عن قولهم قد كان من مطر بانه في حكم غير الموجب لانه
جواب عن قول السائل هل كان من مطر وعلى هذا فالمراد بغير الموجب

اعم من غير الموجب حقيقة اوحكما ونحن نقول ولو لم يتأول هذه التراكيب
لم يرد نقضا الان قاعدة الحذف لا تنتقض بما لا يطرد (والى لانتهاء الغاية) فى
الزمان والمكان وغيرهما اتفاقا والاكثر عدم دخول الابتداء والانتهاء فى الحكم
وقد يدخلان بقرينة (وبمعنى مع قليلا) والاشبه ان المعية مثال تقدير الانضمام
فقوله تعالى * لا تأكلوا اموالهم الى اموالكم * فى تقدير منضمة الى اموالكم
ويكون للاختصاص نحو الامر اليك اى لك كذا فى التسهيل والاظهر انه
فى تقدير مفوض اليه وفيه وبمعنى فى نحو هل لك الى ان تزكى اى هل لك رغبة
فى ان تزكى ولا يبعد ان يقدر هل لك ميل الى ان تزكي وتفرد الفراء باثبات
الزائدة (وحتى) وجاء فى لغة هذيل عتى بالابدال وقرء ابن مسعود ليسجننه
عتى حين (كذلك) اى كالى بمعنى انتهاء الغاية يرشد اليه اسم الاشارة للبعيد
ومعنى انتهاء الغاية انه ينتهى به الحكم ولا يتجاوزه او ينتهى عنده ولا يصل
اليه والاول اكثر على عكس ما فى الى وجعل الرضى اكثرية الاول منشأ لتوهم
المصنف ماذكره بقوله (وبمعنى مع كثيرا) والا فهو يكون بمعنى مع والقياس
ان يكون الحكم بكون الى بمعنى مع قليلا ايضا موهوما من دخول ما بعده فيما
قبله الا انه لم يذكره الرضى (ويختص بالظاهر) ولا يدخله المضمر بخلاف
الى وحتى العاطفة والاستينافية فتقول جاءنى القوم حتى انت وركب القوم
حتى انت راكب ومن الابتدائية الداخلة على المضمر قوله واكفيه ما يخشى
واعطيه سؤله والحقه بالقوم حتاه لاحق اى حتى هو اذ قد يحذف واو هو
فى الشعر نحو فبيناه يشرى البيت ولبس حتى فى البيت جارة كما وهمه المبرد
فخالف كما اشار اليه بقوله (خلافا للمبرد) والا لم يكن لرفع لاحق وجه
ومن شبه المبرد ما يجاب عنه بانه شاذ فمن قال بان ما تمسك به المبرد فهو شاذ
فقد قل تصفحه وحتى يكون بمعنى كى بخلاف الى ولا يدخل الا المضارع
وما يتصل به فلا يقال اكلت السمكة حتى وسطه بخلاف الى وانكره ابن مالك
وكانه مذهب المصنف وفى الرضى انه يقوم المجرور بالى مقام الفاعل فيقال
قيم اليه دون المجرور بحتى فلا يقال قيم حتى زيد (وفى للظرفية) اى لجعل
الشئ مستقرا للشئ ومحله اما حقيقة نحو زيد فى الدار والماء فى الكوز او تشبيها
وتنزيلا نحو نظر فى الكتاب لتنزيل احاطة الكتاب بالنظر منزلة احاطة ظرف
بالمظروف ولجريان هذا التشبيه فى جميع مواقع فى انكر الرضى مجئ فى لغير
الظرفية لكن المصنف لما لم يسلك ذلك المسلك وقال (وبمعنى على قليلا)

والمشهور له قوله تعالى * لاصلبنكم فى جذوع النخل * لم يجب اكتفاء بما
ذكر اذ يكون للتعليل نحو * لمسكم فيما اخذتم * وللمقايسة نحو قوله تعالى *
فما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل * وللمصاحبة نحو * فادخلوا فى امم *
اى معها وبمعنى الباء نحو فلان بصير فى القضاء وبمعنى الى نحو قوله تعالى *
فردوا ايديهم فى افواههم * (والباء للالصاق) والاظهر للصوق فان قولك
بزيد داء معناه لصوق الداء به لا لالصاق ولو جعلت الالصاق مستعملا فى افادة
اللصوق ليصح فى مررت بزيد فانك لم تلصق بزيد ولا مرورك لكنك يفيد كان
قربك به فى المرور يجعل مرورك اونفسك ملصقا به (والاستعانة) هذا اخص
من السببية فانه لا استعانة فى ابرد الماء بالبرد الا ان يراد بالاستعانة اعم منها
حقيقة او حكما فعبارة التسهيل حيث قال للسببية اشذ وقد يكون للسببية
للعلة وهى التى عبر عنها التسهيل بالتعليل نحو * انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم
العجل * اى لاتخاذكم (والمقابلة) نحو بعت هذا بهذا قال الرضى اى
اشتريته به وبدلته به وجعل التسهيل البدل عديل المقابلة ومثل له بالمأثور
ما يسرنى انى شهدت بدرا بالعقبة اى بدلها والظاهر انه تحت المقابلة
(والتعدية) بجعل الفعل متعديا وتغييره باحداث التصيير فى مفهومه من
من اللزوم الى التعدى وقد عرفت اختلافا فى مفهومه بين المبرد وغيره فى بحث
المتعدى وهذه التعدية تفرد بها الباء من بين حروف الجر وللتعدية معنى آخر
هو ايصال مفهوم الفعل الى شئ بواسطة حرف الجر يعنى حروف الجر
كلها فى الصحاح كل فعل لا يتعدى فلك ان تعديه بالباء والالف والتشديد
فيقال طار به واطاره وطيره وهذا يدل على ان التعدية بهذه الامور مطردة
لكن فى الرضى ان التعدية بالزيادة موكول على السماع ومن تقييده التعدية
بالزيادة يفهم ان التعدية بالباء غير موكول بالسماع (والظرفية) اختاره
على ان يقول وبمعنى فى اشعارا بانه حقيقة فيها اذ جعله بمعنى حرف آخر
يفيد التجوز ولم يذكر القسم لئلا يتكرر ويأتى بمعنى عن نحو * فاسئل به خبيرا *
وبمعنى على نحو * ومنهم من ان تأمنه بقنطار * اى على قنطار وبمعنى من
التبعيضية نحو * عينا يشرب بها * كذا فى التسهيل وجعله الرضى فى هذه
الآية بمعنى من لكن قال قيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى * وامسحوا
برؤسكم * قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يوردها الفقهاء
ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه هذا كلامه فكانه

اراد بمعنى من الابتداء (وزائدة) كزائدة سبقت بلا زيادة (فى الخبر فى النفى) بما وليس دون ان واختلف فى لا التبرئة تمسكا بقوله لاخير بخير بعده النار وقال الرضى والاولى انها بمعنى فى (والاستفهام) بهل اى صورة الاستفهام من غير ارادة الاستفهام بل الارادة التقرير وروح الكلام فى معنى النفى فان هل زيد قائم للتقرير فى معنى اما زيد بقائم ليقر المخاطب بما يعلم (قياسا) فاطلاق القياس لايخلوا عن البأس ومن قال كانه اراد الاستفهام والنفى المعهودين فى هذا الباب فى اصطلاحهم المشهور تكلم بالهندى ونحو لسنا ممن يعرفه (وفى غيره) اى فى غير الخبر المذكور (سماعا) وفيه ان كثيرا منه قياسى مرفوع ومتصرفاته ومفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وحسبك مبتدأ ثم السماعى ما هو كثير وهو المفعول به نحو * ولاتلقوا بايديكم الى التهلكة * ونضرب بالسيف ونرجوا بالفرج * وما هو قليل مرفوع هو ان مع ما يتعلق به نحو * الاهل اتاها والحوادث جمة * بان امرء القيس تملك يبقرا * وخبر لكن ويضمر كثيرا مع الله فى القسم فى قال الله تعالى لافعلن بالجر اى بالله وشاذا قليلا فى غيره كقول روبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت (نحو بحسبك زيد) قدعرفت حاله (والتى بيده) اى التى نفسه (واللام للاختصاص) كل ما هو على حرف واحد معها الفتح وعدل عنه فى عوامل الجر الى الكسر لموافقة معمولها الا الكاف لجعلها موافقة لكان والا واو القسم اثقل الكسر عليها والا التاء لانها بدل كالواو لجعلهما متوافقين والا اللام الداخلة على المضمر الذى هو غير ياء المتكلم والداخلة على المنادى ويكسر معه فى لغة خزاعة وقد يفتح قبل ان المضمر ونقل الفتح مع جميع المظهرات والاختصاص عبارة عن اضافة وارتباط للشئ المجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فيدخل فى هذا اللام لام الملك والتمليك والاستحقاق والنسب وليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص (والتعليل) اى جعل ما بعده علة لما تعلق به نحو ضربتك للتأديب وخرجت للمخافة (وزائدة) ومنها اللام المقوية للعمل تزاد قياسا فى المفعول المقدم على العامل نحو * للرؤيا تعبرون * وشرط التسهيل ان يكون متعديا الى واحد دون اكثر وفى مفعول الاسم نحو انا ضارب لزيد وضربى لزيد حسن وفى مفعول

المحذوف بالزيد هذا عند التسهيل وعند الرضى انها لام الاختصاص قال
التسهيل والزيادة فى غيرها سماعى و بمعنى عن مع القول نحو * قال الذين
كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا * اذ لو لم يكن اللام بمعنى عن لقيل
ما سبقتمونا فان قلت لا معنى للفصل بين معانى اللام بذكر الزائدة قلت جعل
الزائدة فى سلك اللامات السابقة للاطلاق بخلاف ما ذكر بعد الزائدة فانه
مقيد (و بمعنى الواو فى القسم) قيد الواو بمعنى الواو (للتعجب) او وقت
التعجب واوقات او للقسم لكان اخصر الا انه اراد التنبيه على انه معنى مجازى
وانه مشارك الواو فى اقسام القسم دون التاء والباء وفى التسهيل جعله لمجرد
التعجب قال الرضى اراد بالتعجب الامر العظيم الذى يستحق ان يتعجب منه
وقال لم يثبت لام التعجب الا فى القسم وقول من قال انه فى لايلاف قريش
للتعجب ضعيف وقد يجئ بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الله الى من
حمده انتهى وفى التسهيل و يكون بمعنى فى نحو * نضع الموازين القسط
ليوم القيامة * اى فى يوم القيامة و بمعنى عند نحو كتبت لخمس خلون و بمعنى
بعد نحو * اقم الصلوة لدلوك الشمس * اى بعد دلوكها و بمعنى على نحو
* يخرون للاذقان * اى عليها و بمعنى من نحو قوله * لنا الفضل فى الدنيا
وانفك راغم * ونحن لكم يوم القيامة افضل * اى منكم (ورب) ولغاتها وهى
ثمانية على ما فى الرضى ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة مع التاء و بدونها
وفتحهما مشددة ومخففة وضمها مخففة مع سكون الثانى وروى فى التسهيل
سكون التاء وفى حواشيه سكون التاء مع تخفيف الباء ورب ساكنة الباء بوجهين
فهذه اثنى عشر وكون رب حرفا مذهب البصرى والمعنى لا يساعده لان
اقتضاء رب عاملا فى مجروره لا يعقل ولا يعرف له معنى صحيح لان رب رجل
لقيته عامل رب فلا معنى لتوسط رب بينه و بين مجروره لانه وجد مفعوله
بنفسه وان جعل صفة لرجل و يقدر له عامل فان قدر كما قدره المصنف
بان التقدير رب رجل لقيت حصل لانه بمعنى يظهر ففيه ان رب رجل
فى المعنى فاعل حصل ولا معنى لتوسط رب بينه و بين رجل كريم فالحق
مع الكوفى ذهب انه اسم مضاف كما ان نقيضه وهو كم كذلك فهو اما مرفوع
ابدا على انه مبتدأ لا خبر له على ما حققه الرضى لانه نظير اقل رجل يقول
كذا فى التقليل فكما انه لا يطلب خبرا لا يطلب رب وقد مر شرح اقل
رجل يقول كذا فى بحث المبتدأ واما على نحو كم فى الاعراب ففى رب رجل لقيت

منصوب بلقيت وفى رب رجل لقيته مرفوع مبتداء (للتقليل) اى لا انشائية
وهو جواب لسؤال محقق كان يقول لك احد مالقيت رجلا فتقول رب رجل
لقيته يعنى لقيت شيئا وان كان قليلا او مقدر بان يعلم القائل ان المخاطب ينكر
ملاقاته لرجل ولكونه جوابا لنفى الفعل فى الماضى لايكون فعله الاماضيا هذا
اصل وضعه لكنه كثر استعارته للتكثير بتنزيل الكثير منزلة القليل لنكتة كان
يستعمل فى الصفات الحميدة لممدوح بجعل المدائح الكثيرة له بالنسبة الى كماله
قليلا وشاعت الى ان صارت حقيقة عرفية فى التكثير ومجازا فى التقليل فلو قيل
ورب للتكثير لكان انسب من قوله للتقليل ولايبعد ان يجعل قوله للتقليل اعم
من التقليل الحقيقى والتنزيلى فيستوفى معنى رب بتمامه (لها صدر الكلام)
لانها للانشاء فهو مثل كم يستحق الصدر وقيل كما ان النفى له صدر الكلام
كذلك الدال على القلة لان القلة بمنزلة النفى (مختصة بنكرة) اوما فى حكمها
لان الضمير المبهم كالنكرة ولايبعد ان يجعل دعوى للاختصاص مبهمة على
قلة الضمير حتى كانه ملحق بالعدم ووجه الاختصاص بالنكرة انها المحتملة
للقلة والكثرة فيحتاج الى التقليل (موصوفة) لان الوصف معين له فى
التقليل (على الاصح) وهو مذهب المبرد وابن السراج وابى على الفارسى
وخالفهم الاخفش والفراء وجماعة والصفة قد تحذف لقرينة وهى اما
جملة فعلية او اسمية او ظرف اوصفة مشتقة (وفعلها) يعنى لايكون متعلقه
الا فعلا (ماض) لما عرفت (محذوف) لانه لكونه جوابا لسؤال محقق
او مقدر يتعين فعله لذلك السؤال (غالبا) قيد المحذوف (وقد تدخل
على مضمر مبهم) خلافا للكوفيين فانهم جعلوه راجعا الى ما فى السؤال
والتزموا المطابقة والاوفق بايراد التمييز اعتبار البصرى (مميز بنكرة منصوبة)
مطابقة للمعنى ولابد من ذكر هذه الصفة ليصح قوله فى مطابقة التمييز
(والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز وتلحقها ما) لوا ريد
الكافة فلا تدخل الا على الجملة فقوله (فتدخل على الجمل) بيان للوجوب
ولوا ريد مامطلقا فاذا كانت كافة فتدخل على الجمل وان كانت زائدة فتدخل
على الاسم وتجره نحو قوله ربما ضربت بسيف صيقل فقوله فتدخل على الجمل
بيان للجواز والجمل التى تدخل عليه ربما فعلية عند سيبويه ووقوع الاسمية
شاذ والتزم ابو على فى قول وابن السراج كونها ماضوية وكلما وقع مضارعا
يأوله بالماضى والمشهور عدم تأويل المضارع وهو قول لابى على والجزولى
يقول تدخل ربما على مطلق الجمل وكان اطلاق المصنف لاختيار قوله

(وواوها تدخل على نكرة موصوفة) يعني لايشارك رب في الدخول على مضمر مبهم سبق وفي الباقي تشاركها فلا يرد انه لامعنى للاكتفاء بهذا من احكام واو رب نعم استعمال كلمة الاختصاص انسب بهذا المقام وترك قوله على الاصح يشعر بان وجوب النكرة الموصوفة هنا متفق وكون واو رب حرف جر مذهب الكوفي والمبرد فانهم يقولون انها كانت حرف عطف ثم صارت بمعنى رب فعملت عملها وعند سيبويه انه حرف عطف قدر بعده رب كما يقدر بعد بل و بعد الفاء الجزائية لشرط محذوف مع بقاء عمله وذلك في الشعر خاصة وبعد هذه الحروف قياس و بدونها شاذ واختار المصنف مذهب الكوفي لان حذف حرف الجر مع بقاء عمله نادر وجعل الواو عاطفة كثيرا ما يحوج الى تقدير معطوف عليه بتكلف ولا تدخل على هذا الواو حرف العطف رعاية لاصلها وتدخل على واو القسم لانها لم تكن في الاصل عاطفة (وواو القسم) كان الظاهر ذكر باء القسم في بيان الباء وذكر الواو والتاء مع الباء الا انه دعى جمع الواوين الى تأخيره الى هذا المقام وكون التاء بدلا منه الى ذكره مع الواو وكونهما بدلين عن الباء الى ذكر الباء في هذا المقام على ان بيان الفرق بينها يدعو الى الجمع بينها (انما يكون عند حذف الفعل) لكثرة استعمالها في القسم اكثر من اصلها فاستغنى بظهور كونها المقسم عن ذكر فعل القسم (لغير السؤال) فلا يقال والله اجلس وقوله لغير السؤال خبر مبتدأ محذوف اى هي لغير السؤال وليس متعلقا بقوله يكون والالكان اخر جزء كلام دخل عليه انما يصير التقدير لايكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وهو فاسد (مختصة بالظاهر والتاء) الذى ذكر في التعداد (مثلها) في الاختصاص بحذف الفعل و بغير السؤال (مختصة باسم الله) وانما خصصنا المراد بالمماثلة لان بيان الاختصاص باسم الله مغن عن بيان الاختصاص بالاسم الظاهر والمراد باسم الله اسم هو لفظ الله فمعنى قوله (تعالى) على ما في بعض النسخ تعالى عن صفات اسماء المخلوقين ولك ان تريد بالله ذاته وتريد بالاسم قسم العلم وحينئذ قوله تعالى بمعناه المتعارف (والباء اعم) تحققا (منهما في الجميع) اى في العامل فانه يكون محذوفا ومذكورا وفي المدخول فانه يكون الاسم الظاهر وغيره وفي الجواب فانه يكون للسؤال وغيره وليس المعنى انه اعم في حذف الفعل والكون بغير السؤال والدخول على المظهر فلنه يفيد الاعمية في حذف في كون حذف الفعل فيه اكثر وهكذا وهو فاسد وانما قال في الجمع لان

الاسمية لا تفيد كونه اعم فى الجمع بل يتحقق بانتفاء اختصاص واحد وكان يكفى ان يقول اعم من التاء ولو قال والباء لا اختصاص فيها لكان او ضح (ويتلقى) فى الصحاح تلقاه استقبله اى يستقبل الجواب (القسم باللام) اى مع اللام وفى القاموس تلقا الشئ القاه اليه اى تلقى الجواب الى القسم مع اللام والمآل انه يجاب القسم باللام اى لام الابتداء وهى اللام المفتوحة ويكسره بعض العرب مع المضارع فى جواب القسم وهى تكون فى الجملة الاسمية المثبتة والفعلية التى فعلها مضارع مثبت و يؤكد بالنون ان دخل اللام على نفس المضارع الاستقبالى الانادرا ولايكتفى عن اللام بالنون الافى الضرورة والتى فعلها مضارع حالى يكون باللام من غير النون لانه لايدخل الاالمستقبل والمبرد يمنع كون الحال جواب القسم واذالم يدخل اللام على نفس المضارع يكتفى باللام نحو* لالى الله تحشرون* ونحو* ولسوف يعطيك * وان كان فعلها ماضيا غير متصرف اوفى معنى التعجب اوفى معنى المدح يدخلها اللام والا فلابد مع اللام من قد او بما بمعنى ربما واذا كا متصرفا لا فى معنى المدح والتعجب ولايكتفى بقدر الااذا طال القسم اوكان فى ضرورة الشعر نحو قوله تعالى * قد افلح من زكيها * لم يأت باللام لطول القسم (وان) فى الاسمية المثبتة وقد يجمع بين ان واللام فى نحو والله ان زيد القائم ولاتستغنى الاسمية عن اللام وان من دونه استطالة الا نادرا كقول ابن مسعود والذى لا اله غيره هذا مقام الذى انزل فيه سورة البقرة اى لهذا فحذف اللام للطول وقل والله زيد قائم (وحرف النفى) اى ما وان ولا فى الاسمية والفعلية الاستقبالية والحالية عند غير المبرد والماضوية لكن الماضى ينقلب فى الجواب مع لا وان مستقبلا فلذا لايتكرر فيه لا وجوبا كما يجب تكريره فى الماضى الباقى على مضيه فى غير الشعر ومنع الرضى وقوع لم ولن فى جواب القسم وجوزه التسهيل على سبيل الندرة ومنه قول ابى طالب * والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوارى فى التراب دفينا * وحكى الاصمعى انه قال لاعرابى الك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ويحذف اداة النفى مع المضارع المجرد عن التأكيد كثيرا مع ثبوت القسم وقليلا مع حذفه وقد تحذف مع الماضى عند القرينة ويكثر عند تقدم النفى على القسم نحو لاوالله ضربتنى اى لاضربتنى ويحذف من الاسمية عند القرينة كذا فى التسهيل وانكر الرضى الحذف عن الماضى والجملة الاسمية

هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية امتناعية فانه لايصدر الا بلو اولولا نحو قوله * فبالله لولا الشهود وغيتم اذا الملأ نا جوف جيرانهم دما * ونحو * والله لولا الله ما اهتدينا * اوطلبا فانه يصدر فى الطلب بفعله واراد به او بالا اولما بمعنى الا (و يحذف جوابه) الجواب معروف وهو مقابل السؤال وانما سمى المقسم به امالان القسم كالسائل يطلب منك المقسم به فتجيب بذكره سؤاله واما لان المقسم به جواب سائل او منكر محققا فلذا تؤكده بالقسم ازالة لشكه اولانكاره ولهذا علم اخر (اذا اعترض القسم) اى حال بين اجزاء مايدل عليه من اعتراض الشئ فى الطريق اذا وقع فيه مايمنع السلوك وحال بين طرفى الطريق (اوتقدمه) اى القسم (مايدل عليه) تنازع فيه اعتراض وتقدم والامر بيدك فى العمل وهذا مع كونه بيان قاعدة لحذف جواب القسم دفع مايتجه على ما سبق من انه يتخلف فى مثل زيد والله قائم فانه لم يتلق القسم بان والله وكذا فى زيد قائم والله فدفعه بان الجواب هنا محذوف وماتوهم انه جواب دال على الجواب اذ القسم لا يعترض ولايتأخر عن الجواب ولهذا خص هذا الحذف بالبيان مع ان الحذف الجواب مواقع منها تقديم بعض حروف الاجابة على القسم نحو * اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا * ومنها ان يجئ بعد الجملة القسمية ما يدل على الجواب نحو * والفجر وليال عشر * فان جوابه وهو لتبعثن محذوف بقرينة * الم تركيف فعل ربك * الاية * ومنها الاكتفاء بمعمول الجواب عنه نحو * يوم ترجف الراجفة * اى لتبعثن ولحذف القسم ايضا مواقع وهوان يدل معمول القسم على القسم كعوض فانه لاشتماله على التأكيد وكثرة استعماله مع القسم يدل عليه فيقال لاتبنك عوض ولكونه دالا على القسم ربما تقدم على عامله ليقوم مقام القسم فيقال عوض لاتبنك مع ان معمول الجواب لايتقدمه وكذا معمول المؤكد بالنون ومنها ان يقوم جير مقام القسم تقول جير لافعلن ومنها ان يكون الجواب مؤكدا بالنون ولايكون لايراد النون جهة صح تسوى جواب القسم نحو لاتبنك فانه لابد من تقدير القسم ومنها الاغناء بلاجرم عن ذكر القسم فانه كثيرا مايكتفى به فيقال لاجرم لافعلن ولما وفقنا لجعل هذا المقام ذا حظ كامل رايناان نتمه بذيل ذائل مملو من بيان مايقسم به اغناء لكل سائل و بالله التوفيق فانه مغنى كل عائل * اعلم انه مما جعله سيبويه من حروف القسم من الله مكسور الميم ومضمومها وهى مختصة بلفظ الرب وقد

تدخل اسم الله مضموم الميم والنون ومكسورهما اومفتوحهما لاتباع النون
النون في الاولين وبالعكس في الثالث بعدفتح النون لالتقاء الساكنين وبعض
الكوفيين جعل مضموم الميم مقصورا يمن الله ومكسوره مقصورا يمين الله
ويزيفه ان ايمن مختصة بلفظ الله والكعبة ومن بلفظ رب ويمين غير مختص
وانه لاوجه لبنائه لان اختصار المعرب لايوجب بناءه كما في يد ودم وايمن
لايخلو ما قيل فيه عن اشكال فقال سيبويه انه مفرد مشتق من اليمن بمعنى
البركة فمعنى ايمن الله بركة الله قسمي وهمزته للوصل مكسورة في الاصل ولذا
قد يكسر انما كثر فتحه تخفيفا لكثرة الاستعمال والاشكال عليه انه لم يأت افعل
بالانتقال من الكسرة الى الضمة واذا ضم همزة انصر واو جعل فتحه اصليا
يشكل ايضا ان افعل لم يات مفردا وعند الكوفيين جمع يمين ويشكل كون
همزته همزة وصل وقيل كانت قطعية صارت همزة وصل لكثرة الاستعمال
وبالجملة لا يكون لا مرفوعا سماعا فهو مبتداء كلما يقع واليمين روى مرفوعا
ومنصوبا اجماعا ومجرورا عند الكوفيين والنصب والجر لحذف حرف
القسم وهما يستعملان في القسم ايم مضموم الميم مكسور الهمزة ومفتوحها
ويقال هيم بقلب المفتوحة هاء وكلاهما مختصة باسم الله وقد جاء م الله بالضم
والكسر فعند سيبويه هما مقصورا من ومن وعند الكوفيين مقصورا يمين
ويمين وقيل هما بدلا الواو والتاء وبالجملة مختصان باسم الله ومما يجعل قسما
علمت وواثقت تقول علمت لتأتين اوواثقت والعهد والنذر تقول لله علي كذا
لافعلن اوعهدت لافعلن واذا حذف حرف القسم ولايحذف لا الاصلي
اعني الباء ينصب الاسم بتقدير الخفض اذا لم يعوض من الجار الا لفظ فانه
يجوز جره واذا عوض يلزم الجر ويعوض مع لفظ الله بقطع همزته وهاء
للتنبيه وهمزة الاستفهام اما للاستفهام او الانكار وفي تعويض ها اربعة
وجوه اكثرها اثبات الفها وحذف همزة الله وعدم المبالاة بالتقاء الساكنين
وثانيها وهو الكثير حذف الالف لالتقاء الساكنين وثالثها وهو دون الثاني
قطع همزة الله لدفع التقاء الساكنين ورابعها وهي الاقل تحريك الفها كما
جاء في ولا الضالين ودابة ولابد مع هاء التنبيه من ذا بعد الله فيقال ها الله ذا
واختلف في بيانه فقيل صفة الله وقيل بقية جواب القسم والتقدير ذا كذا
ولايكون ذا الا ويكون ذا وقد جاء ها الله ذا لافعلن اولا افعل فقيل بدل من
الجواب ولا قياس عليه وفي تعويض همزة الاستفهام وجهان قلب همزة

الله الفا وعدم التحرز عن التقاء الساكنين تحرزا عن الالتباس بالحذف
وجعل همزة الله بين بين دفعا للثقل وتحرزا عن الحذف والاول اكثر
والتعويض بقطع همزة الله اذا كان قبله فاء نحو فالله لقد كان كذا وفالله
لقدكان كذا وكون الفاء مع الهمزة اكثر واذا اندفعنا الى بحث ابقاء الجر مع
حذف الجارفلنتم لك ان كنت حريصا بحرزالمقاصد غيرشاك من التطويل
فنقول قد عرفت حذف رب مع بقاء الجر فى مدخوله فاعرف ما بقى منه بهذا
التفصيل الذى يروى لك من التسهيل قال و بحذف الجار مع بقاء عمله فى
جواب ما تضمن مثله نحوزيد فى جواب بمن مررت اى مررت بزيد او فى
مقرون بالهمزة اوهلا اوان اوالفاء الجزائيين كما اذا قلت بعد ما سمعت
مررت بزيد ازيد ابن عمرو و بعد ما سمعت جئت بدرهم هلا دينار نحو
مررت اى مررت برجل صالح لاصالح فطالح اى ان لم يكن المرور بصالح
فقد مررت بطالح ويجوز بمن المحذوفة عن مميز كم نحو بكم رجل مررت
و بالمحذوف عن خبرليس نحو بدا لى انى است مدرك مامضى بجرمدرك وعن
اسم لالنفى الجنس نحوالارجل جزاه الله خيرا اى الامن رجل واذا تكرر المقسم به
بالواو فمذهب سيبويه والخليل ان الواوالثانية ومابعدها عاطفة والقسم
واحد والمقسم به متعدد وذلك لان جعل القسم متعددا بين امرين مخالفين
للاصل اما حذف الجواب بقرينة ما ذكر من الجواب واما لاكتفاء بجواب
واحد لمتعددمن القسم ولهذا اشكل قوله تعالى* والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى* عند من لايجوز عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين ولو
بقيت طالبا لدفعه عليك بتفسيرنا لجزء عم يتساءلون فانا اشبعنا الكلام فيه ولم نر
ايراده فى هذا الكتاب لانه بالغ الاطناب حد الاسهاب (وعن للمجاوزة) اما
حقيقة نحو رميت السهم عن القوس فانه يفيد مجاوزة السهم عن القوس و اما
توهما نحو اخذت عنه العلم فانه يتوهم مجاوزة العلم عن المعلم ووصوله الى المتعلم
ونحواديت عنه الدين فانه يتوهم مجاوزة الدين عن المديون ووصوله الى
الداين بتوهم ان ما يأخذه الداين من مثل الدين الذى هو الدين وفى
التسهيل يكون بمعنى فى نحوفلانك وانيا عن هذا الامر والاصل فى كقوله
تعالى* ولا تنيا فى ذكرى* وللتعليل نحو *ومانحن بتاركى آلهتنا عن قولك
و بمعنى بعد نحو *لتركبن طبقا عن طبق* اى حالا بعد حال وللاستعلاء
نحو لاافضلت فى حسب عنى اى على وللاستعانة نحو* وما ينطق عن

الهوى اى بالهوى وتزاد عن وعلى والباء عوضا فيقال بدل لم اجد من اتكل عليه لم اجد على من اتكل فريد على عوضا عن حذف عليه ويقال فانظر بمن تثق موضع انظر من تثق به وانظر عمن شكوت موضع انظر من شكوت عنه هذا ولا يخفى ان الظاهر ان يكون عن بمعنى بعد اسما (وعلى للاستعلاء) حقيقة نحو زيد على السطح او توهما نحو عليه دين كانه ركبه الدين وهو يتحمل ثقله ومنه * كان على ربك حتما مقضيا * وفى التسهيل وللمصاحبة نحو اتى المال على حبه وللمجاوزة كما اذا تعلق بالرضى نحو قوله * اذا رضيت على بنو قشير * لعمر الله اعجبنى رضاها * وللتعليل نحو * ولتكبروا الله على ما هداكم * وللظرفية نحو * واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان * اى فى ملكه وبمعنى من نحو * اذا كالوا على الناس اى منهم وبمعنى الباء نحو * حقيق على ان لا اقول * وفى الرضى ان رضيت على محمول على ضده اى سخطت ولا نعرف له محصلا لانه ان لم يجعل على بمعنى عن كيف يصح المعنى وان جعله فليس محمولا على ضده لان ضده يطلب حقيقة على نعم لو قيل رضيت مأول بلم تسخط لكان له وجه (وقد يكونان من اسمين بدخول من) اى يكون عن وعلى اسمين فى وقت دخول من عليهما والاولى ترك قد لانهما انما يكونان اسمين فى هذا الوقت فعن بمعنى الجانب وعلى بمعنى فوق فعن لا ينفك عن المجرور فهو لازم الاضافة وعلى قد يكون بلا مجرور نحو باتت تنوش الحوض نوشا من على وتقييد اسميتهما بوقت دخول من بيان للضابطة لا لانه لا يكون اسما بدونه لان عن فى قوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد اسم (والكاف للتشبيه) اى لتشريك شئ لمجروره فى امر ولم يتعرض لكونه للتعليل نحو اذكروا الله كما هداكم ولا لكونه بمعنى لعل كما فى نحو لا تشتم الناس كما لا تشتم اى لعلك لا تشتم ولا للقران نحو آتيك كما طلع الفجر لان كلامه فى معانى الكاف الجارة والكاف بالحاق ما الكافة يخرج عن عمل الجر وعن افضاء الفعل ومعناه الى ما يليه لان افضاء الفعل بواسطة حرف الجر الى المفعول ولا مفعول بعد عزله عن العمل وهذه المعانى حدثت بعد تركيب الكاف مع ما صرح به الرضى والكاف الحرفى غير مقطوع الثبوت لانه يحتمل الاسمية مطلقا وانما اعترفوا به متابعة لما هو الاولى وهو على ما قيل ان قولهم الذى كزيد شايع الاستعمال فلو قيل ان الكاف فيه اسم لاحتيج الى حذف المبتدأ فى الصلة وهو فى غير اى قليل جدا اذا لم تطل الصلة وعلى ما نقول انها تكون زائدة

والحرف اولى بالزيادة (وزائدة) قدم بيانه على الكاف الاسمى ليعلم ان الزائدة هى الحرف لان الحرف بالزيادة اولى ولهذا الحكم بزيادة الكاف فى ليس كمثله مع ان الحاجة الى الحكم بالزيادة نشأت من ذكر المثل ومنشاء الحكم بالزيادة اولى بكونه زائدا كما حكم بزيادته فى قوله فاصبحوا مثل * كعصف مأكول * فان قلت لابد للمثل من مضاف اليه ينجر به والعصف مجرد بالكاف الزائدة فكيف ينجر بالمثل قلت التزم الرضى عدم انجرار المضاف اليه لكونه مضافا اليه لضرورة حدوث الحرفية من جهة اخرى (ويختص بالظاهر) سواء كان اسما وحرفا ولذا اخره عن بيانهما وقليلا ما يدخل على الضمير الغائب واقل منه دخوله على المخاطب والمتكلم كذا فى التسهيل (ومذ ومنذ) وقد يكسر ميمهما (للابتداء) اى لابتداء الغاية (فى الزمان (الماضى) اى مدخوله الذى مضى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضيا لم يبق منه جزء وانكر صاحب الصحاح الجر بعد مذ ومنذ للابتداء وجعله اسما (والظرفية فى الحاضر) اى فى زمان لم يمض بتمامه وانت فى بعض اجزائه (نحو) ما رأيته (مذ شهرنا) ومذ عامنا ومذ حيوة زيد (ومنذ يومنا) واقد نبه بالسكوت عن المستقبل انه لا يستعمل فيه ولم يثبت صاحب الصحاح الا هذا المعنى لهما حرفين ولم يثبت اللباب الا المعنى الاول والظاهر مع المصنف قال الزجاجى ذهب النحاة الى ان مذ غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف لان مذ مخفف منذ والحذف لا يلحق الحروف وهذا عجيب لانه لو لم يغلب منذ فى الاسماء كيف يكون مذ غالبا فيها وهو مخفف عنه وفيه انه يجوز ان يغلب المخفف فى الاسماء بعد التخفيف والاصل فى الحروف وليس هذا محل استبعاد (وحاشا) للاستثناء عن سوء لا مطلقا بخلاف عدا فيقال اساء القوم حاشا زيد ولا يقال احسن الناس حاشا زيد (وعدا وخلا للاستثناء) وبعض النحاة لم يجعل خلا مع انجرار ما بعدها حرف جر بل مصدرا مضافا وانكر سيبويه فعلية حاشا لامتناع ما حاشا ولا فعل يمتنع عن دخول الموصول عليه كذا فى الصحاح ولم ينقل الصحاح فى حرفية عدا حرفا (الحروف المشبهة بالفعل) لاعمالها للنصب والرفع لمشابهته لها فى الانقسام الى ثلاثى ورباعى وخماسى وفى الوزن فان كفر وان كفر وكان كقطعن ولكن كضاربن وليت كليس ونعم وشهد ولعل فى بعض لغاتها وهى لعن كقطعن ولا يبعد ان يكون من جملة اسباب المشابهة فتح الاواخر وان كان فتح الاواخر لمشابهة الفعل لان المشابهة الحاصلة

من

من مشابهة سابقة يصح ان يكون منشأ لتسميتها الحروف المشبهة بالفعل لتشبيهها بها الاعمال وكذلك حفظ حركات اواخرها بنون الوقاية لمشابهة الفعل فاقال الرضي من ان جعلها حروفا مشبهة لهذين انما يصح لو لم يكن تحققهما فيه للمشابهة مزيف قيل كان الظاهر الاحرف المشبهة بالفعل الا انه حافظ على مشاكلة الحروف الجارة والحروف العاطفة قلت التحقيق ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف ككتب وليس هذا الوزن لجمع الفعل الا له واطل فانه يجمع على طلال على مافي القاموس والحرف بمعنى حرف التهجي يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا في تسمية قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه الا على الحروف واذا لم يتعدد جمع الكثير بشيء يكون مشتركا بين القلة والكثرة ومايقال ان هذه الستة مع فروعها تستحق جمع الكثرة يزيفه انه لم يخبر عنها الا بالستة (ان وان وكان ولكن) جمع بين اربعة لا تخرج الجملة عن الاخبار وبين اثنين تخرجانه الى الانشاء حيث قال (وليت ولعل) ولا فلكونها ثلاثية ورباعية وخماسية يستدعي خلاف هذا الترتيب (لها صدر الكلام) هذا الحكم يجب ان يخص منه ماوقع بعد امانحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فان يوم الجمعة معمول قائم على ما هو مختار المصنف وبعد فيه نظر لانه ان اراد صدر كلام دخل عليه هذه الحروف فيشكل استثناء ان المفتوحة لانها ايضا لابد ان تكون صدر كلام دخلته وان اريد صدر كلام مقصود لذاته يشكل بقال زيد ان عمرا قائم وجاءني زيد وانه قائم (سوى ان فهي بعكسها) اي بعكس ماله صدر الكلام ولم يكتف بالاستثناء لانه لا نفيد الا انه لا يجب لها صدر الكلام واما انه يمتنع له ذلك فلا وهو المقصود بقوله فهي بعكسها لكن في افادته الامتناع خفاء ولا يكون خبر ليت ولعل وان وكان ولا تكون اخبارها متضمنة لمعنى الطلب مفردات كانت او جملا وان ولكن يمتنع كون خبرهما المفردين متضمنين له وقل كون خبرهما جملة طلبية نحو انك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا لكن عمرا لا تضربه (وتلحقها ما فتلغى على الافصح) المتبادر منه انه جاء في الستة مع الحاق ما الاعمال والالغاء والاستعمال الاكثر الالغاء وليس كذلك لانه لم يسمع الاعمال الا في ليت عند سيبويه ولم يجوز اعمال غيره وروى ابو الحسن وحده في انما وانما على قلة وضعف وعدم السماع في غيرها وسوغ الكسائي واكثر النحاة اعمال الكل فقوله على الافصح

معناه ان الاعمال اما لمجئ غير الافصح كما فى ليتما او القياس على غير الافصح والمقيس على غير الافصح غير الافصح فاذا الغى فما كافة واذا اعمل فزائدة وما الكافة حرف عند الجمهور اسم عند ابن درستويه مبهم كضمير الشان يفسر بالجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير الشان فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولايكون كافة ولايخفى ان المراد بقوله يلغى وجوب الالغاء وبقوله (وتدخل حينئذ على الافعال) جواز الدخول ففى البيان الغاز (فان لا تتغير معنى الجملة) بل تؤكدها وتلزم صدر الكلام ابايها لان الجملة فى المآل فاعل مضمونها لانه حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم الفعل (وان مع جملتها) اى جملة دخلتها واضافة الجملة الى دواخلها اضافة حقيقية لالادنى ملابسة لان ملابستها لها ملابسة متعارفة فيما بين النحاة (فى حكم المفرد) لانها تصير مع جملتها مصدرا مأخوذا من الخبر مضافا الى الاسم اما فى الخبر المشتق فلاخذ مصدره مضافا الى الاسم نحو اعجبنى ان زيدا قائم اى اعجبنى قيام زيد واما فى الخبر الجامد نحو اعجبنى ان زيدا انسان فيجعل الخبر مصدرا مضافا الى الاسم بالحاق ياء مشددة وتاء التأنيث المتحرك به نحو اعجبنى انسانية زيد كذا فى الرضى وتفصيله ليس بالوفى لانه لايتم فى قوله تعالى * ذلك بانهم قوم لايفقهون * فانه لايؤخذ المصدر من الخبر بل من صفته ولايؤخذ مصدره مضاف الى الاسم بل مصدران احدهما مضاف الى الاسم والاخر الى ذلك المصدر فيجعل المآل ذلك بانتفاء فقاهتهم ولا فى مثل بلغنى ان زيدا ان تعطيه يشكر ابوه فانه لايؤخذ المصدر من الخبر بل من جزء الخبر ويضاف الى الاسم ولا فى مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم فان المصدر لايؤخذ من الخبر بل من خبر الخبر ويضاف الى المضاف الى الاسم (ومن ثم وجب الكسر فى موضع الجمل) لاولى فى مواضع الجمل او فى موضع الجملة على طبق قوله (والفتح فى موضع المفرد فكسرت) خبر فى موقع الامر وهو ابلغ من لفظ الامر كما تقرر فى محله (ابتداء) اى فى ابتداء الكلام وذلك اذا لم يكن ما يذكر من تتمة كلام قبله بان لايكون قبله لفظا وكان ولكن لم تجعله متعلقا به بل استأنفت فى التكلم به نحو ان زيدا قائم ونحو قوله * لايحزنك قولهم ان العزة لله جميعا * ووجوب الكسر ابتداء كما يتفرع على وجوب الفتح فى موضع المفرد يتفرع على امتناع كون المفتوحة

فى صدر الكلام ولا بد فى تفريع هذا الحكم وما بعده على وجوب الكسر فى موضع الجمل من ضميمة ما علم من ان تقديم خبر مبتدأ هو ان مع جملتها عليه واجب والا فيرد ان وجوب الكسر فى موضع الجمل لايمنع الفتح ابتداء فى مثل انك قائم عندى والفتح بعد القول فى مثل قال زيد انك قائم عندى و بعد الموصول فى مثل الذى انه قائم عندى (و بعد القول) بمعنى التلفظ لان تعلق القول بشئ لحكايته فلا يتصرف القول فى مضمون الجملة مع انها مفعولة لان المفعول هو اللفظ فالجملة بالقياس الى معناها باقية على حالها لانها لم تصر باعتباره مفعولا بل باعتبار نفس اللفظ ولذا لم يدخل فى قوله ومفعولة لان المراد بوقوعها مفعولة وقوعها باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعوله فيما بعد بما سوى مفعول القول كما يلقيه الواهمة وانما قيدنا القول بكونه بمعنى التلفظ لان القول بمعنى الاعتقاد يجب الفتح بعده واطلاق المصنف لانه المتبادر و بعد يشكل بقولى انى قلت زيد قائم فانه يجب فيه الفتح فالاخصر الاصح وكسرت ابتداء اومقولة موصولة (والموصول) قال تعالى * ما ان مفاتحه لتنوء * وكذلك يجب الكسر فى جواب القسم خلافا للكوفيين حيث جوزوا الفتح وفى الحال نحو لقيتك وانك راكب اوانك راكب ولا يصح فى الثانى الفتح لجعله مصدرا بمعنى اسم الفاعل لان ذلك لايأتى فى المصدر الصريح دون غيره صرح به الرضى وفى جملة فيها لام الابتداء (وفتحت فاعلة) جعل ان فاعلة وغيرها مما ذكر مسامحة سبق مثلها فى بحث المبتدأ والخبر حيث قال اوخبرا عن ان (ومفعولة) نحو سمعت ان زيدا قائم وتأملت انى مافعلت وقعدت عن الحرب انى جبنت ولك ان تجعل مفعول مالم يسم فاعله داخلا فى ماشئت من قوله فاعلة ومفعولة (ومبتدأة)وخبرا عن الجثة نحو زيد انه قائم (ومضافا اليها) لوجوب افراد هذه الامور ولا ينتقض بما يضاف اليه حيث وما يضاف اليه مثل يوم نحو خرجت يوم انك قائم لانه ايضا واجب الفتح لان مايضاف اليه حيث جملة بحسب اللفظ مفرد بحسب المعنى فاذا دخله ان يفتح لامحالة صرح به اللباب والرضى ولك ان تدخل المجرور بحرف الجر داخلا فى ما شئت من المضاف اليه والمفعول نحو قوله تعالى * ذلك بان الله هو الحق * (وقالوا لولا انك لانه مبتدأ) ذكره ردا على الكسائى والفراء حيث جعلاه فاعلا اى لولا وجد انك (ولو انك لانه فاعل) فيه رد على الكوفيين حيث جوزوا دخول حرف الشرط

على الاسم فهو يحتمل مبتدأ وما فى الرضى ان قوله لولا انك جواب انه فتحت فى مواضع الجملة لزما بعد لولا جملة اسمية فاجاب بان تمام الجملة مبتدأ ووجوب حذف الخبر ولو كسرت لم يكن الخبر محذوفا مع انه يجب حذفه ضعيف لانه لا يجرى فى قوله ولو انك (فان جاز التقديران) اى تقدير كون الكلام جملة كما فى الشروح والمراد بالجواز ما يجامع ترجح احد الطرفين لان الخلق من الحذف ارجح (جاز الامران) فتح ان وكسرها (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) يريد به ما بعد الفاء الجزائية وما ينوب منابها من اذا المفاجاة نحو من يكرمنى اذا انى اكرمه ولك ان تدخل هذه الصورة فى قوله انه عبد القفاء والاول ادق واعذب فالكسر ظاهر والفتح بتقدير احد جزئى الجملة لان الموضع موضع الجملة والتقدير فانى اكرمه ثابت على ما ذكره الرضى وفيه ان تقدير الخبر هنا واجب فالتقدير فثابت انى اكرمه وههنا بحث وهو ان تقدير الخبر لما وجب رفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغى ان لا يجوز حذفه لانه يفوت غرض التقديم بالحذف وفى بعض الشروح ان التقدير فجزاؤه انى اكرمه فالكلام محذوف المبتدأ ويرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك (واذا انه عبد القفا واللهازم) يريد به ما بعد اذا المفاجاة فانه يقتضى جملة اسمية فمع الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر اى اذا انه عبد القفا واللهازم ثابت واللهزمتان العظمان الناتئتان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر كما يجمع الذكر فى قولهم جب مذاكيره لادخال ما حوله فى الجب ومعنى البيت على ما فى بعض الشروح انه لئيم يخدم قفاه ولهزمتيه بأكل ويتعطل ليسمن قفاه ولهزمتاه ولا يرتاض لحرز الفضائل ولا لوم فوقه ونعم ما قيل من كان همته ما يدخل جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه وانا اذكره بهذه العبارة * من كان همته ما يدخل فى فاه * فقيمته ما يخرج من معاه * وفى الرضى ان المعنى انه لئيم صفعان يعنى يضرب فى قفاه ولهزمتيه فكانه عبد القفا واللهزمة وبصله ضربهما والله اعلم وفى بعض النسخ (وشبهه) بالجر والاظهر وشبههما الا انه لم يرد به ماله مزيد اختصاص بالصورة الثانية بل اشار الى موضع آخر لجواز التقديرين وهى اول قولى انى احمد الله فانه يجوز ان يراد اول مقولاتى فحينئذ تكسر لكون الجملة مقول

القول وخبر المبتدأ وان يراد ظاهره فيكون حمد الله خبرا للقول بالمعنى المصدرى فان حمد الله قول خاص وقولهم هذا وان زيدا قائم بان يكون هذا التقدير الامر السابق فالتقدير الامر هذا فيجوز فى المعطوف الفتح بالعطف على الخبر والكسر بالعطف على مجموع الجملة على ما فى الرضى ونحن نقول العطف على الخبر عطف الجملة على الخبر المفرد قال الله تعالى * ذلكم وان الله موهن * وقولهم اما انك ذاهب بتخفيف اما روى سيبويه فيه الفتح والكسر اما الكسر فظاهر لان اما حرف تنبيه يدخل الجملة واما الفتح فلما فى التسهيل ان اما بمعنى حقا فالتقدير حق حقا انك ذاهب اوفى حق انك ذاهب فالمفتوحة فاعل او مبتدأ قال احقا ان اخطبكم هجانى * وقال افى حق مواناتى اخاكم ومنه اما والله انه ذاهب بالفتح اى فى حق والله انه ذاهب ولو جعلت اما حرف تنبيه وجب الكسر لكونه فى جواب القسم وقولهم عرفت امورك حتى انك صالح فلك الكسر لكون حتى ابتدائية والفتح لكونها جارة او عاطفة وقولهم لاجرم انك قائم فالفتح لكون لاجرم بمعنى لابد والكسر لاستعماله استعمال القسم والغالب الاول وعند الكوفيين فى لاجرم لغات لاجر بحذف الميم ولاذا جرم ولاان ذا جرم بزيادتين ولاعن ذا جرم بابدال همزة ان بالعين ولك تكثير الصور بحسن التدبر والفكر فاسأل العون من خالق القوى والقدر (ولذلك) اى لاجل ان ان المكسورة لاتغير معنى الجملة وكان فى حكم العدم فيكون النصب لاسمها كاثر حرف زائد ويكون المقصود والمنظور رفعه (جاز العطف على اسم المكسورة لفظا) اى كسرا لفظيا (اوحكما) اى كسرا حكميا بان تكون مفتوحة فى حكم المكسورة وهى المفتوحة الواقعة مناب مفعول علمت (بالرفع) واما العطف بالنصب على محل اسم ان اذا كان مبنيا فمشترك بين الكل فنشأ الحكم بالجواز فى المفتوحة الحكمية امثلة سيبويه للعطف على محل اسم المكسورة من قوله تعالى * واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله برفع * رسوله وقوله * الا فاعلموا انا وانتم بغات ما بقينا فى شقاق * فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب كالمكسورة لما صح منه التمثيل المذكور وبعض النحاة وهم من ذلك التمثيل ان الحكم لمطلق المفتوحة ذلك وكانه جعل قول سيبويه على محل المكسورة قولا على سبيل التمثيل بقرينة التمثيل بالمفتوحة فالمصنف

ضمير المكسورة فى قوله بما هو اعم منه حقيقة او حكما وبجعل نائب مفعول
علمت فى حكم المكسورة لانه فى موقع الجملة لان علمت يطالب الجملة والرد على
توهم البعض قال (دون المفتوحة) والا فلا يختص النفي بالمفتوحة عند
الجمهور بل يعم ما سوى لكن ولم يساعد ابو سعيد السيرافي سيبويه ومنع
العطف على اسم المفتوحة لما رأى فيما اورد من احتمال الغير بان يكون
رسوله عطفا على فاعل برئ وان يكون ما بقينا فى شقاق خبر ان
وانتم بغاة معترضة وفى قوله على اسم المكسورة رد لقول الجزولى على
ان مع اسمها حيث جعل الرفع لمجموعهما لئلا يلزم كون اسمهما
مرفوعا لان المرفوع هو المجرد ولا مجرد له ويرده ان اعتبار رفعه
لالحاقها بالعدم لعدم تغييره معنى الجملة ومع الحاقها بالعدم هو
المجرد وان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا فى تأويله
وانما خص الحكم بالعطف لان اعتبار محل المعرب خلاف القياس
فيقتصر على المورد ولم يلتفت الى ان الجرمي والزجاج والفراء يجوزون ذلك
فى الوصف وعطف البيان والتأكيد ايضا وسكت غيرهم عنهما وههنا
بحث شريف وهو انه اذا كان للمعطوف على اسم ان خبر فلم يشاركه المعطوف
مع الاسم فى كونه مسندا اليه لمسند فما معنى العطف الا ان يتكلف ويقال
افاد المشاركة فى مجرد كونه مسندا اليه دون خصوصيته وانه حينئذ مسند
ذلك المعطوف وايضا يجب ان يكون معطوفا على محل مسند اسم ان
والا لكان معربا بالاصالة بابتداء قائم باسم ان مع انه ليس خبرا له بقي انه
لم يجعل الجملة عطفا على الجملة حتى نصفو عن هذه التكلفات وكيف
ثبت العطف على محل اسم ان مع قيام هذا الاحتمال عموما والعطف
على محل المعرب خلاف القياس (مثل ان زيدا قائم وعمرو) وان زيدا
وعمرو قائم (ويشترط) فى العطف على الاسم بالرفع (مضى الخبر لفظا)
بان يكون خبر ان مذكورا قبل المعطوف كالمثال المذكور فى المتن (او تقديرا)
بان يكون المذكور بعد المعطوف خبر ان ويكون لكونه متقدما رتبة
فى حكم المضى نحو انى وقيار بها لغريب او يكون خبر ان محذوفا وانما اشترط
ذلك احترازا عن مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لو عطف عمرو على محل
زيدا يكون مرفوعا بالابتدا ويكون ذاهبان لكونه خبرا له كذلك ولكونه
خبر ان مرفوعا بان فيلزم اجتماع عاملين على اثر واحد وبما ذكرنا اندفع

مافى

ماقال الرضى انه لايلزم ذلك فى ان زيدا وهند قائم خارجة على سبيل اللف والنشر فلا يجب لذلك مضى الخبر لانك عرفت انه من قبيل مضى الخبر تقديرا (خلافا للكوفيين) حيث لايشترطون المضى (ولا اثر لكونه مبنيا) فى جواز العطف بالرفع من غير اشتراط المضى خلافا للمبرد والكسائى (فى مثل انك وزيد ذاهبان) يوهم تخصيص خلافهم بالمبنى الضمير فالاولى مثل انك وزيد ذاهبان بترك فى وايتان التسهيل يخالفه حيث قال يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع لاقبله مطلقا خلافا للكسائى ولا يشترط خفا اعراب الاسم خلافا للفرا هذا فجعل ماذكره مذهب الكوفيين مذهب الكسائى وماذكره مذهب المبرد والكسائى مذهب الفراء ولم يخص الاثر بكونه مبنيا بل جعله مشتركا بين الكون مبنيا ومعربا باعراب تقديرى وصوبه الرضى وقال هو المذكور فى كتب النحو (ولكن كذلك) فى العطف على اسمه بالرفع (ولذلك) اعاده ولم يكتف بالعطف على جاز العطف ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم انه بيان حكم من غير التعليل اى لاجل ما ان الجملة الاسمية بعد دخول ان على حالها (دخلت اللام) التى كانت تدخل الجملة قبل دخول ان على اول جزء لها من المبتداء والخبر او معمول الخبر لاغير لان لها صدر الكلام (كان مع المكسورة دونها) اى دون المفتوحة (على الخبر) كراهة اجتماع ان واللام اللتين كلاهما للتأكيد والتحقيق سواء (او على الاسم اذا فصل بينه) اى بين الاسم (وبينها) اى بين ان ولم يقل بينهما لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الاسم والخبر او الى ان واللام وهو وان كان صحيحا لكنه لايساعده قوله او على ما بينهما هذا على ماشرحه الشارحون ولا يخفى ان دخول اللام على الخبر ايضا مشروط بالفصل بينه وبينها فقوله اذا فصل قيد للدخول على احد الامرين لا لمجرد الدخول على الاسم فالصواب جعل ضمير بينه الى الامر المردد بين الاسم والخبر ليفيد انه لايجوز ان لفى الدار زيدا (او على ما بينهما) لكن لامطلقا بل يشترط ان يكون بينهما معمولا للخبر فلا يجوز فى قوله * ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان * ان الثمانين لبلغتها مع ان بلغتها ما بين الاسم والخبر فاطلاق المصنف موجب الاغلاق واهماله موجب اخلال وليس كل خبر مما يصح دخول اللام عليه بل ما كان اسما او مضارعا او ماضيا

مع قد او غير متصرف ولا يكون منفيا ولا يدخل على خبر فى اوله اداة شرط ولا على جزاء الخبر على الاصح وقد يدخل على الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق اما بجعل الفصل بمنزلة جزء من الخبر لانه لمصلحته او لكونه فى صورة مبتدأ للخبر وقد يدخل على خبر الخبر الجملة لكنه ضعيف فلذا لم يلتفت اليه المصنف نحو ان زيدا وجهه لحسن وقد يدخل على الخبر وعلى ما بينهما معا للتأكيد نحو انى لبحمد الله لصالح وقد تدخل على ان بعد قلب همزتها هاء * نحو الا ياسنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق على كريم * وكما يشترط الفصل بين اللام وان يشترط الفصل بين ان المفتوحة الواقعة مع جملتها اسما لاحدى من تلك الستة نحو ان عندى انك قائم الى غير ذلك ويقع ان المكسورة مع جملتها خبرا للستة نحو ان زيدا اباه قائم الى غير ذلك (وفى لكن ضعيف) اى الحاق لام الابتداء فى لكن ضعيف وهو مذهب الكوفى ووجه ضعفه انه لكونه خلاف القياس فى ان لا يقاس عليه وما يتمسك به فى لكن لقلته شاذ مع انه يحتمل التأويل وهو ولكننى من حبها لعميد اى كئيب على ما فى الصحاح والتأويل ان لكننى مغير لكن انى وفى التسهيل او اللام زائدة (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركتها (فيلزمها اللام) المتبادر هى اللام المذكورة وهو مذهب سيبويه والاخفش سعيد بن مسعدة والاخفش على بن سليمان وغيرهم خلافا لابى على الفارسى وابن ابى العافية والشلوبين زعما منهم انها لام اخرى اجتلبت للفرق ولزوم اللام مطلقا ذكره المصنف وهو خلاف ما صرح به سيبويه وسائر النحاة حيث خصوا لزوم اللام بالاهمال لانه للفرق بينه وبين ان النافية ولا التباس مع الاعمال وقال ابن مالك قد يكون الالتباس معه لكون الاسم خفى الاعراب فيلزم حينئذ لكن اللزوم مشروط بالا يكون بعد ان نفى فان كان يمتنع اللام يقال ان زيدا لن يقوم بلا لام واللام بعد التخفيف لا يدخل الا على الخبر وان كان قبله يدخل على الاسم وما بينهما ايضا (ويجوز الغاؤها) وهو الغالب وجعل التصريح بالالغاء اشارة الى رجحانه (ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ) احترز به عن فعل لا يدخل على المبتدأ فانه لا يجوز دخولها عليه فعلم انها بعد الدخول على الفعل يجب دخولها على هذه الافعال فلا يخفى عليك ان اعتراض الرضى ان قول المصنف ليس بوجيه

والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل يجب كونه من نواسخ الابتداء
(خلافا للكوفيين فى التعميم) الخلاف فى الشيء معناه ارتكاب نقيضه وهو
لايصح هنا اذ الكوفيون عمموا الفعل فكان ينبغى ان يقال خلافا للكوفيين
فى التخصيص و لايبعد ان يحمل فى التعليل اى خلافا لهم لتعميمهم
الفعل و بعد فيه نظر لان الكوفيين لم يعترفوا بدخول ان المخففة على
الافعال مع اللام اذ الكسائى جعل ان فى الافعال نافية واللام بمعنى الا فان
كان زيد لقائما عنده بمعنى ماكان زيد الا قائما وغيره من الكوفيين
جعلوا ان مع اللام مطلقا نافية واللام بمعنى الا فكيف صح انهم عمموا
دخول ان المخففة على الافعال بدليل * بالله ربك ان قتلت لمسلما *
وجبت عليك عقوبة المتعمد * وقولهم * ان تزينك لنفسك وان تشينك
لهيه * ومن العجب انه خفى هذا النظر على الرضى مع ايراده هذا التفصيل
(وتخفف المفتوحة فى ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا) لان
ضمير الشان وان لايكون مفسره الاجملة اسمية لكنه اذا دخله شيء من
النواسخ تدخل على الفعلية (وشذ اعمالها) فى السعة (فى غيره) لكن فى
الشعر يعمل فى المضمر مطلقا نحو * فلو انك فى يوم الرخا سألتنى * فراقك
لم تبخل وانت صديق * (و يلزمها مع الفعل السين اوسوف اوقدا وحرف
النفى) والمراد بالفعل المتصرف فلا يرد ان ليس للانسان الاما سعى وان عسى
ان يكون قد اقترب واما مع الاسمية فلا يلزم شيء نحو وآخر دعويهم ان
الحمد لله رب العالمين (وكان للتشبيه) قال الزجاج ان الخبر اذا كان مشتقا
فهو للشك نحو كان زيد قائم لان الخبر بعينه هو الاسم ولهذا يقال كانى
امشى ولوكان الخبر صفة مشبهة به محذوف لقيل كانى يمشى اى رجل يمشى
وذلك قوى ودفعه بانه لما التزم حذف الموصوف وجعل المشبه به كانه المشبه
جعل الضمير راجعا الى المشبه به لاالى الموصوف ضعيف والمصنف اكتفى
بالتشبيه متابعة لغير الزجاج او بيانا لاصل وضعه وجعل استعماله فى الشك
على السعة وقيل قد يجيء للتحقيق نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالاخرة
لم تزل وكانك بالليل قد اقبل فان المعنى انك فى الدنيا حال كونها لم تكن
وكونك فى الدنيا محقق قلت المعنى كانك فى حال العدم مبالغة لكونها
فى معرض العدم وكونك فى الدنيا حال كونها معدومة لم يتحقق وقس عليه
نظيره (و تخفف فتلغى على الافصح) ظاهر عبارته انها لاتعمل اصلا

لانها تعمل فى ضمير شان مقدر كالمفتوحة وهو الظاهر اذ لا داعى فى اعتبار ضمير شان مقدر له كما كان فى المفتوحة من انه احق بالعمل من المكسورة لان مشابهته بالفعل اقوى فلو لم يقدر لهما اسم ولم يحكم باهمالهما لزم ترجيح الاضعف وقد يقال لزوم ما يلزم الفعل بعدان لما بعده اذا كان فعلا يقوى جعله فى العمل كان على ما ذهب اليه ابن مالك (ولكن للاستدراك) فى القاموس استدرك الشئ بالشئ حاول ادراكه به يعنى لكن للدلالة على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته فى الافادة حيث اوهم الكلام السابق نقيضه فطلب افادته مما بعده لكن والشارح قال هو اطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فقد غفل لان المستدرك هو المتكلم والمستدرك من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره قال الرضى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر المستثنى المنقطع بلكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجئ (يتوسط بين كلامين متغايرين معنى) فى الرضى اى نفيا واثباتا ولا يلزم التضاد الحقيقى بل يكفى تنافيهما بوجه ما كقوله تعالى * وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون * فان عدم الشكر غير مناسب للافضال قلت ينبغى ان يكون الكلام السابق بحيث يوهم نقيض الكلام الذى بعده فان قوله ان ربك لذو فضل على الناس يوهم شكر جميع الناس (وتخفف فتلغى) خلافا ليونس والاخفش ولم يلتفت الى خلافهما لضعفه قال الرضى لا اعرف له شاهدا (ويجوز معها) اى لكن مخففة ومشددة الواو قال الرضى هى عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى قلت انما يكون اظهر لو كان مجئ الجملة المعترضة لدفع التوهم وفى آخر الكلام اظهر لكن المرجح فى كتب المعانى ان الاعتراض لا يكون لدفع الوهم ولا يكون فى الآخر (وليت للتمنى) قال الرضى ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كان مع ارتقاب حصوله اولا فيستعمل فى الممكن المترقب وغير المترقب وفى المحال (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) اقول اجازة هذا التركيب لا يخص الفراء بل يجوزه النحاة كلهم انما الخلاف فى توجيهه فيقول الفراء لا حذف فى الكلام وليت ناصبهما لتأويله بتمنيت ولهذا اجوز ليت ان زيدا قائم وقال الكسائى فى التقدير ليت زيدا كان قائما وقال المحققون تقديره ليت زيدا لنا قائما (ولعل

للترجي) قال الرضي الترجي ارتقاب شئ لاوثوق بحصوله فلا يقال لعل الشمس تغرب فيد خل فيه الاشفاق وهو ارتقاب المكروه والطمع وهو ارتقاب المحبوب ولاعتبار عدم الوثوق في الترجي يستحيل على الله تعالى فيحتاج استعماله في القرآن الى التأويل فقال قطرب وابو علي معناه التعليل قال الرضي ولا يصح في قوله تعالى * ومايدريك لعل الساعة قريب * وفيه انه يصح حمله على القرب في النظر اي مايدريك تقرب الساعة في نظرك ويكون فائدة هذا الادراك حضور قربك عندك وقال بعضهم مضمون الجملة كان واورد عليه يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر وفيه ان المتفرع احد الامرين ويحتمل انه خشي والحق ماذكر سيبويه هو رجاء المخاطبين او اشفاقهم كا والواقعة فانه للتشكيك فهناك الايقاع في الرجاء والاشفاق لان الاصل في اللفظ ان لايخرج عن معناه بتمامه وقيل قد يجئ للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم وذكر لها الرضي احد عشر لغة اشهرها لعل وجاء امن بمهملة ومعجمة وجاز عن الوجهين ولان وان بقلب العين همزة ولعا بالمد ولعلت كربت وعلي مكسورة اللام ومفتوحتها وفي التسهيل ذكر عن ولعل بالكسر ايضا (وشذ الجر بها) واهل على الوجهين وهي لغة عقيل وعلى هذا لايصح تعريف حرف الجر بامر لان لعل لم يفض بفعل اومعناه الى مايليه ويشكل رفع خبره والظاهر انه في هذه اللغة ايضا شاذ والا فلا وجه للحكم بشذوذه ولهذا اشتغل المص بتأويل بيت تقل وهو قوله * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابي المغوار منك قريب * بانه على سبيل الحكاية اذ اسم الرجل ابي المغوار بالياء فلا يغير لئلا يشكل الجر المشكل على سبيل الشذوذ ايضا لكنه لايصح شئ من تأويله فيما رواه ابو عبيدة * لعل الله يمكنني عليها * جهارا من زهير اواسيد * بجر الله اعلم انه لايجوز حذف اسماء هذه الحروف في السعة الا اذا كانت ضمير الشان وحذف غيرها في الشعر قليل ضعيف وحذفها كثير وقيل لايجوز في السعة حذف ضمير الشان ايضا وجوز بشرط ان لايلي هذه الاحرف فعل ولايجوز ان قام زيد ويجوز ان في الدار يجلس اخوك والتزم حذف الخبر في ليت شعري اتأتيني ام لا والاستفهام في المعنى مفعول شعري قال الرضي ويجب تأخير الاسم في مثل ان انا محلا وان مرتحلا كما يجب تأخير المبتدأ

فى مثل فى الدار رجل وفيه بحث لان الشيخ عبد القاهر ذكر من خواص ان صحة جعل المسند اليه نكرة ولاوجه لوجوب تقديم الخبر الظرف مع تنكير الاسم (الحروف العاطفة الواو والفاء وثم) وثمت بفتح التاء وسكونها ويختصان بعطف الجمل (وحتى واو واما وام ولا وبل) وقيل اذا دخل على المفرد لبس للعطف وما بعده بدل من ماقبله ولابدل فى الكلام الفصيح الامع بل (ولكن) ليست عاطفة اذا كانت مع الواو اتفاقا بل مخففة واما المجردة فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها الجملة فعاطفة فى ظاهر مذهب الزمخشرى ليست بها فى مذهب الجزولى وزاد بعضهم اى المفسرة والاصح ان مابعدها عطف بيان لماقبلها وليس عند الكوفيين والاعند الاخفش والفراء تكونان عاطفتين (فالاربعة الاول للجمع) اى تستعمل له اما الاستعمال لوضعه لما لايخلو عنه فالاول هو الواو والثانى الثلثة الباقية (فالواو للجمع مطلقا اى لا ترتيب فيها) نفى جنس الترتيب يتناول نفى المهلة وعدم المهلة ايضا فانه فى معنى لاترتيب فيها سواء كان الترتيب بمهلة اوالترتيب من غير مهلة او بلا عتبار شئ منهما قال صاحب القاموس هى لمطلق الجمع فتعطف الشى على مصاحبه نحو * فانجيناه واصحاب السفينة * وعلى سابقه نحو * لقد ارسلنا نوحا وابراهيم * وعلى لاحقه نحو * كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك * وقديكون بين المتعاطفين تقارب وقديكون تراخ كما علم فاذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان والراجح المعية والترتيب كثير وعكسه قليل وقد يخرج على افادة الجمع الى معنى او وذلك فى التقسيم والاباحة والتخيير هذا كلامه ووافقه التسهيل فى بيان الرجحان والكثرة والقلة قال الرضى اعلم ان الواو مرة يجمع الاسمين فى فعل نحو قام زيد وعمرو اى حصل منهما القيام ومرة يجمع الفعلين فى اسم نحو قام زيد وقعد اى حصل كلا الفعلين من زيد ومرة يجمع بين مضمونى الجملتين نحو قام زيد وقعد عمرو وهذا والفرق بين القسم الثانى والثالث غير ظاهر لان كليهما من عطف الجملة على الجملة ومعنى العطف ليس الاجمع مضمونى الجملتين الا ان اتحاد الفاعلين فى الجملتين يستلزم جمع الفعلين فى اسم وهو خارج عن معنى الواو وبما فيه وفيه انه قال قد يجمع بين اكثر من فعلين فى اسم وبين اكثر من مضمونى جملتين وذلك النظر ان الواو لايجمع الابين المعطوف عليه والمعطوف وهما اثنان ابدا فان قلت فائدة

عطفه

عطف الجملة على الجملة بالواو واجتماعهما يستفاد من ذكرهما قلت ملاحظة الافادة
بالدلالة القصدية ربما لا يلتفت البلغاء اليه ومناط القول هو على جعل الشئ
ملتفتا اليه للمخاطب كما لا يخفى فاحفظه ولا تقنع بما ذكره الشيخ عبد القاهر
انه لو لم يعطف لاحتمل ان يكون الجملة الثانية اضرابا عن الاول فعطف
دفعا لهذا الاحتمال وان كان مرجوحا قال الرضى ففائدة الواو فى مثله كفائدة
لا فى مثل قولك ما جاءنى زيد لا عمرو كما يجئ فكأنه زائد للتنصيص وان لم يعده
النحاة فى الزوائد (والفاء للترتيب) بلا مهلة فالقيد مما فات المصنف وما قيل
من انه اكتفى باستفادته من قوله وثم مثلها بمهلة يرد عليه انه يحتمل استفادة
التفاوت بالعموم والخصوص والترتيب هو الجمع الخاص فلا تنافره
قوله فالاولى بعد الواو الجمع وبين الجملة للترتيب بلا حاجة الى تفسير قوله للترتيب
بالجمع مع الترتيب فان قلت لو كان المعتبر فى الفاء انتفاء المهلة فكيف جاء
الفاء فى قوله تعالى * جعلناه نطفة فى قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا
العلقة مضغة * ولا تفاوت فى المهلة بين خلق النطفة علقة بعد جعله
فى قرار مكين وبين خلق العلقة مضغة بعد خلق النطفة علقة فقد استعمل
الفاء موضع ثم قلت حقق الرضى ان عدم المهلة المعتبرة فى الفاء يكتفى فيه
بعدم المهلة بين ابتداء المعطوف وانتهاء المعطوف عليه والمهلة المعتبرة
فى ثم يكتفى فيها بان يكون بين تمام المعطوف وانتهاء المعطوف عليه تراخ
فبهذا الاعتبار قد يشترك فاء وثم فى موضع لكن استعمال كل منهما باعتبار
ولا يبعد ان يقال لم يتنبه المصنف لهذه الدقيقة وجعل الفاء للترتيب مطلقا
ولهذا قال ابن مالك وقد يقع موقع ثم وقد تجئ الفاء لكون المعطوف جملة
مستحقة لان تكون عقيب المعطوف عليه فى الذكر نحو * ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين * ولهذا تدخل على التفصيل
بعد الاجمال لان ذكر المفصل مبين ينبغى ان يكون بعد المجمل وقد يكون فى
عطف المفرد بمعنى الى فيقال ما بين هذا فذاك وما بين قرن فقدم وقد يحذف
بين ويقام المضاف اليه مقامه ويقال هو احسن الناس ما قرنا فقدما
وقد يحذف ما بروايه هشام فقط فيقال قرنا فقدما فاحفظه فانه تركيب بديع
والغالب فى عطف الجمل والصفات قصد السببية (وثم مثلها) اى مثل
الفاء فى الترتيب لكن (بمهلة) اى يشترط المهلة ولا يخفى ان الاحسن وثم
للترتيب بمهلة وتراخى المعطوف عن المعطوف عليه هذا معناه الحقيقى

وقد يستعمل لبيان عدم مناسبة المعطوف للمعطوف عليه والبعد بينهما وذلك في عطف الجمل خاصة كقوله تعالى * وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون * وقد يجيء لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى في الذكر ثم الاولى من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج كقوله * ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده * فان المقصود درجات الممدوح وسيادته اخص به من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه اخص من سيادة جده ومن الاحكام المشتركة بين الثلثة دخول همزة الاستفهام عليه فتقول اوضرب زيد وفضرب واثم ضرب فيقول الرضي انه معطوف على متقدم على الهمزة والكشاف يقدر بعد الهمزة ما عطف عليه ويرده الرضي بانه لو كان المعطوف عليه مقدر الصح وقوعه غير مسبوق بكلام ولم يوجد ومنها ان الثلثة تزاد في الكلام عند الاخفش وانكرها البصريون وقدر والكل ما يوهم الزيادة معطوفا عليه جريا على ان الزيادة لايصار اليها مالم يلجأ اليها (وحتى مثلها) اى مثل ثم قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم وهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم (ومعطوفها جزء من متبوعه) حقيقة او حكما بان يكون للاختلاط كالجزء نحو جاء القوم حتى عبيدهم ولا يكتفى بالاتصال بالجزء كما في الجارة فلا يقال فيها كما يقال في الجارة نمت البارحة حتى الصباح (ليفيد قوة او ضعفا) اذ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكل ودرج الجزء في حكم الكل يدل على دعوى ان الجزء غير داخل فيه وذلك اما لكماله ونقصانه والتحقيق ان الترتيب والمهلة المعتبرين في حتى بحسب هذه القوة والنقصان لا بحسب الزمان والمعتبر ترتيب وتراخ في نظر العقل لا ما هو بحسب الخارج (واو واما لاحد الامرين) اى لافادة احدى النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او المراد ثبوت الحكم لاحد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه والاول ابعد من التكلف والثاني انسب بقوله احد الامرين لان المتبادر منه المعطوف والمعطوف عليه (مبهما) احترز به عن احد الامرين معينا فانه معنى بل ولا ولكن فان قلت فلا يكون فرق بين قولك رايت زيدا او عمروا وقولك ما رايت زيدا او عمروا لان معنى كل منهما رؤية احدهما وعدم رؤية الاخر مع انه يستفاد اجتماعهما في النفي قلت لو اريد به النفي بين زيد وعمرو فلا فرق ولا عموم واذا اريد نفي المردد بينهما حتى يكون نفي رؤية

واحد

واحد منهما فان اريد الوحدة المقيدة اى المقابلة للتعدد فالمعنى نفى رؤية
الواحد لثبوت رؤيتهما ويصح ان يقال بل كلاهما واريد الوحدة المطلقة
المجتمعة مع التعدد فهو يفيد العموم مع ان اولاحد الامرين مبهما لان نفى الاحد
بهذا المعنى ينفى التعدد ايضا ومع ذلك اولاحد الامرين مبهما والفرق اثر المعنى
قال الرضى عدم الفرق بين النفى والاثبات بحسب اصل الوضع فيما اذا كان
الترديد بين اثنين فاما اذا زاد على اثنين فالفرق ثابت اذ معنى ضربت زيدا او عمرا
او خالدا ضرب احدهم وعدم ضرب الاخرين ومعنى ما ضربت زيدا او عمرا
او خالدا عدم ضرب واحد منهم وضرب الاخرين وهذا كلام حق وتوهم
العباب منه ان افادة النفى العموم ايضا تختص بما اذا كان الترديد بين اثنين فقط
وجعله مذهبا وهذا وهم باطل لا يلتفت اليه عاقل وجعل الحكم لاحد الامرين
مبهما ربما يكون للشك وعدم التعيين عند المتكلم وربما يكون مع تعينه عنده
وفى الابهام مصلحة وربما يكون للتقسيم فتقول الممكن اما جوهر او عرض
مع ان الممكن كلاهما وكون الحكم لاحد الامرين مبهما انما يصح بان يجعل
قصده الى جعل كل فرد على ابهامه مرددا بين القسمين فان الفرد المبهم
لا يعلم انه من ايهما وغاية العلم انه لا يخرج منهما وبذلك يعلم ان الممكن جامع
للقسمين غير خارج عنهما وكذلك او فى الاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين مع انه يصح اجتماعهما لاحد الامرين مبهما لكونه فضيلة
وبهذا الاعتبار علم اباحتهما لان زيادة الفضل اقرب فى اقتضاء الاباحة
الا ان اباحتهما مفهوم او وفى التخيير نحو اضرب زيدا او عمروا كونهما
لاحد الامرين فى غاية الوضوح لامتناع الجمع ووجهه ان التخيير فيما لا فضيلة
لشئ منهما وتجويز واحد من الامرين لا فضيلة لهما لا يقتضى تجويز كليهما
ولما كثر استعمال او فى الاباحة التى لا تنافى الجمع جاز استعماله بمعنى الواو نحو
* وكان سيان ان لا يسرحوا نعما * او يسرحوه بها واغبرت السرح * ونحو سيان
كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه * وقالوا قد جاء او بمعنى الى او الا
وقد سبق والاظهر انه بمعناه ويستفاد منه ما يؤل الى احد المعنيين فان قولك
لالزمنك او تعطينى حقى معناه ان احد الامرين واقع لا محالة ويستفاد منه
ان اللزوم ينقطع عند الاعطاء او ان اللزوم كائن كل وقت الا وقت الاعطاء
ويجئ او بمعنى بل ويختص بالجمل وليس حينئذ حرف عطف بل حرف استيناف
وعلامة ابتداء كلام فاذا دخل على الجمل ربما يحتمل الامرين وربما يتعين

الاستيناف فمن الاول قولك انا اخرج اليوم او اقيم فانه يحتمل ان يكون شاكا
فى اول الامر فيقصد التردد ويحتمل ان يكون جازما بالخروج ثم يندم فيبتدئ
الاخبار بعزيمة الاقامة ومن الثانى كل ما لم يسبقه شئ يصح العطف عليه
كما فى قوله * بدت مثل قرن الشمس فى رونق الضحى * وصورتها اوانت
فى العين املح * فانه لا يصح اقامة الجملة مقام قوله مثل قرن الشمس وجعل
منه قوله تعالى * وارسلناه الى مائة الف او يزيدون * ولما بين القدر المشترك بين
الثلثة اشتغل ببيان الفارق بينها على طبق ما سبق فى الاربعة الا انه ابتدأ
هنا بالاخر على عكس ما تقدم تفننا فقال (فام المتصلة) وسميت متصلة
لانها بذكر المعطوف بها متصلا بالمعطوف عليه اذ الانفصال اكثر فنحو ذلك
خير ام جنة الخلد اكثر من نحو * اقريب ام بعيد ما توعدون * على ما فى التسهيل
بل لان المعطوف والمعطوف عليه فى حكم المعبرين بلفظ واحد اذ قولك
ازيد عندك ام عمرو كقولك ايهما عندك (لازمة لهمزة الاستفهام) اى تابعة
لها لا توجد بدونها لفظا او تقديرا وانما قيدنا لان تقدير الهمزة مختص بالشعر ومع ذلك
قليل كما ان الوقوع بعد هل قليل واللازم بمعنى التابع فى عبارة السكاكى
ايضا حيث قال الكناية ذكر اللازم وارادة الملزوم فلا يرد ان الهمزة توجد
بدون ام فلا تكون ام لازمة لها لامتناع وجود الملزوم بدون اللازم (يليها
احد المستويين) فى الاعراب او الاسناد او التحقق نحو اقام زيد ام قعد
وازيد قام ام عمرو وازيد قائم ام عمرو قاعد على مذهب المصنف والاندلسى
واما عند غيرهما فام المتصلة لا تكون بين الجملتين غير مشتركتين فى عمدة
وقالوا المراد المستويين فى علم المتكلم وهو لا يصح فى ام المتصلة للتسوية
نحو سواء اقمت ام قعدت وفى حكم لا ابالى جميع متصرفاته فى ان ام بعدها
للتسوية فان ام هنا للتسوية بحسب الواقع لا فى العلم وتقدير هذا التركيب
مع سواء سواء قيامك وقعودك على ان سواء خبر والفعل مبتدأ وام بمعنى الواو
على ما عليه جمهور النحاة وعند الرضى ان سواء خبر محذوف اى الامران سواء
والجملة دالة على الجزاء وقولك اقمت ام قعدت مستعار لمعنى ان قمت او قعدت
بعلاقة ان كلا من حرف الشرط والاستفهام يدخل على مجهول وايده
بلزوم الفعل بعد الهمزة لان الفعل لازم للشرط وبلزوم مضى الفعل الواقع
بعد الهمزة وام لان الماضى المنتقل الى معنى المستقبل ادل على اعتبار
ان الشرطية بمعنى الكلام والمضى هنا بمعنى المستقبل ابدا وبان توجيههم

لايجري في لا ابالي بخلاف هذا الوجه وفي الاخير نظر لانهم كانهم جعلوا
الفعلين مفعولين لقولك لا ابالي اي لا ابالي قيامك وقعودك (والاخر الهمزة)
لما الاستفهام او للتسوية (بعد ثبوت احدهما) فيما اريد الاستفهام (لطلب
التعيين) واما فيما اريد به التسوية فلا علم فيه بالثبوت بخلاف او فانه لايلتزم
فيه شيء من ذلك وليس في الاستفهام معها ثبوت العلم فهو ازيد عندك او عمرو
معناه اثبت عندك احدهما لا ايهما ثبت عندك ولهذا لايجاب بالتعيين ويجاب بنعم
اولا (ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمروا) لانه لم يلها احد المستويين وانكر الرضي
عدم الجواز ومنع اشتراط الصحة بان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وجعل
ذلك شرط الاحسنية (ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا) لان الاثبات
ليس مطلوب المستفهم والانكار فيه تحصيل الحاصل ولا النفي والانكار طالب
ما يمتنع عنده والجواب ايصال المطلوب الى الطالب ولك ان تقابل كلام
المستفهم بنفي كليهما تنبيها على خطائه في اعتقاد ثبوت احد الامرين
لكنه تخطئة لاجواب ومن لم يفرق بين الجواب والتخطئة منع حصر الجواب
في التعيين (والمنقطعة) الدالة على انقطاع ما بعدها عما قبلها واستيناف
الكلام بعده (كبل والهمزة) غالبا اما للاستفهام او للانكار وقد يكون كبل
فقط بان يقصد بعده الاخبار ويضرب بام عن الاستفهام الى الاخبار
كقوله تعالى * ام انا خير من هذا الذي هو مهين * او يذكر لارادة الاستفهام
كقوله تعالى * ام هل تستوي الظلمات والنور * وكقوله تعالى * ام من هذا
الذي هو جند لكم (مثل انها) اي القطيع الذي ظهرت من بعيد (لابل ام شاة)
اي ام هي شاة بمعنى بل اهي شاة اخبرت بانها ابل على سبيل الجزم ثم اضربت
واستأنفت الاستفهام قيل هذه حرف استيناف فلا يشكل عطف الانشاء
على الاخبار وانما حذف المبتدأ في المثال تنبيها على ان حذف جزء الجملة
بعد ام المنقطعة جائز اذ لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن قبلها الهمزة
خبرا كان قبلها او استفهاما بهل او باسم من اسماء الاستفهام قال الرضي
لايصح المنقطعة بعد اسم استفهام بان يكون ما بعد ام داخلا فيه ويكون
الحكم المذكور ايضا من جنس ما استفهم به فلا يقال من عندك ام عندك عمرو
فان الاستفهام السابق اغنى عن اللاحق بخلاف من عندك حمار واين زيد
ام عندك عمرو وفيه نظر لانه يفيد الاستيناف فيما اورده ايضا فان السؤال بمن
عندك يحتمل ان يجاب بما لا يطلبه السائل بان يقال زيد لاحتمال ان يكون عنده

زيد وعمرو فاضرب عن السؤال بقوله ام عندك عمرو ولم يعلم انه مطلوبه معرفة حال عمرو (واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او) وذلك مبنى على فرق معنوى بينهما وهو ان وضع اما للتردد الذى من اول التكلم الى تمامه فالتزم فى اول الكلام اما تنبيها على ان الشك من اول الامر واو اعم فربما كنت جازما فى اول التكلم قاصدا للاخبار فيحدث الشك فى اثنائه فزيد فى الكلام معطوفا باو فا وفى افادة التردد الاول احوج الى اما من اما وكيف ولو لم يذكر اما قبل اما لعرف بذكر اما ان التردد كان من اول ولا يعرف من او ولذلك قد يترك اما الاولى فى الشعر وانما التزم مع الثانية الواو تنبيها على انها العاطفة وليست كالاولى لو لم يذكر الواو لا وهم ابداء مما سبق والابتداء بكلام آخر (ولا وبل ولكن لاحدهما معينا) هذا هو الحكم المشترك بين الثلاثة وعقبه بما به الفرق فقال (ولكن لازمة النفى) وكان الاولى ان يقول ولا للاثبات لان لا لا يكون بعد نفى ولا نهى ولا يكون المعطوف بلا اكثر من واحد فلا يقال جاءنى زيد لا عمرو لا بكر ويعطف به على المنادى فيقال يا زيد لا عمرو وصرح به وفى التسهيل والمراد بالنفى اعم من النفى الصريح او المعنوى صرح به الرضى وكذلك المراد بالاثبات فى لا اعم من الاثبات اللفظى او المعنوى لانك تقول ما زال زيد عالما لا قائما وكان المصنف اختار مذهب الجزولى ان لكن اذا دخلت على الجملة فمخففة من المثقلة والا فهى لا تلزم النفى بل يجب ان يكون بين متغايرين نفيا واثباتا ومذهب الزمخشرى انها عاطفة والفرق بين المذهبين انها اذا كانت عاطفة لا يحسن قبلها الوقف واذا كانت مخففة يحسن لكونها حرف ابتداء هذا اذا لم تكن معها الواو فاذا كانت معها الواو فهى مخففة اتفاقا والعاطفة هى الواو ومذهب يونس انها مخففة مطلقا والداخلة على المفرد صورة داخلة على الجملة حقيقة لحذف بعض اجزاء الجملة ورد عليه بانه لا يصح فى نحو مررت بزيد لكن عمرو بالجر وله بعد تسليم وقوع هذا التركيب فيما بينهم ان يدفعه بان الجر للجوار والتقدير ولكن عمرو مررت به واما بل فهى تقع مطلقا بعد الاثبات والنفى اتفاقا حتى جوز الكوفيون وقوع لكن الداخلة على المفرد بعد الاثبات حملا على بل فمن قال لا يقع بل الداخلة على المفرد بعد الاثبات عند الكوفيين فقد وهم واما بل فيقع بعدها المفرد فى الاثبات والنفى ففى الاثبات لاثبات

الحكم

الحكم للمعطوف وجعل المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه قبل بجعله
كان لم يذكر اما لان ذكره كان خطأً عمدا او سهوا لا لانه غير مطابق
للواقع فتقول جاء زيدٌ بل عمروٌ واضرب زيدا بل عمرا وتفيد التدم عن ذكر
زيد اما لانه خطأ سبق به اللسان اوغير مطابق اولم يكن ذكره مهما
فيحتمل ان يكون صادقا وان يكون كاذبا وبعد النهى والنفى نحو ما جاءنى
زيد بل عمرو كذلك عند الجمهور فان المعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه
لكن ما بعد بل اثبات لانفى ولذا لم يجز ما زيد شيئا بل شيئٌ بالنصب ويجب
الرفع وعند المبرد فى النفى مثله فى الاثبات سواء ويرده عدم جواز ما زيد
شيئا بل شيئا وقال الرضى وعند المصنف ان ماجاءنى زيد بل عمرو كما جاء
فى زيد لكن عمرو سواء حيث قال ماجاءنى زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجىء
لعمرو ومع تحقق نفيه عن زيد وهو الذى ذكره ابن مالك فان قلت ذكر
الاحتمال فى كلام المص يجامع كون النفى فى حكم المسكوت عنه ولا يدل على
ان تحقق النفى مقطوع به قلت ذكر الاحتمال للاشارة الى انه يحتمل نفى
المجىء عن عمرو كما هو مذهب المبرد لالان النفى لما جعل فى حكم المسكوت
يحتمل التحقق لانه لايخص النفى بل فى الاثبات ايضا كذلك فتخصيصه
ذلك بالنفى دل على انه لم يقصد ذلك بل قصد ماقاله الرضى واذا ذكر لا قبل
بل فهو لنفى المعطوف عليه المثبت نحو جاءنى زيد لا بل عمرو ولتقرير نفى
المعطوف عليه المنفى نحو ما جاءنى زيد لا بل عمرو واذا عطف بل الجملة
على الجملة يقصد بها الانتقال من حكم الى اهم وقد يجىء للغلط قال الرضى
ويجىء الاولى بعد الاستفهام ونحن لا نرى وجها لتخصيصه بالاولى لان
الغلط بسبق اللسان يجرى فى الاستفهام ايضا اذا عرفت تفصيل الثلثة
بما لا مزيد عليه فاعلم ان المراد بقوله لاحدهما معينا ان الثلثة لثبوت الحكم
الذى فى المعطوف عليه نفيا كان اواثباتا لاحدهما معينا كما كان معنى كون
الاربعة للجمع انها لجمع المعطوف مع معطوف عليه فى حكمه نفيا كان
اواثباتا فلا لثبوت الحكم للمعطوف عليه ولكن كذلك لانه ليس الا لدفع
توهم نشأ من سابقه واما بل فلثبوت الحكم للمعطوف لانه يجعل المعطوف
عليه فى حكم المسكوت عنه وفيه ان بل مع لا ليس لاحدهما معينا بل تفيد
ثبوت الحكم لهما نحو ماجاءنى زيد لا بل عمرو ونحو جاءنى زيد لا بل عمرو
نعم لو كان لا مع بل بمعنى لا التكلم به لكان مؤكدا لبل فى جعل السابق فى حكم

المسكوت عنه ويتم قوله مطردا الا ان يقال هذا على خلاف مقتضى وضع
بل انما جاء من مقارنة لا (حروف التنبيه الا واما) جعلهما حرف التنبيه
مذهب بعض والمشهور انهما حرفا استفتاح اى حرفا ابتداء يبتدأ
الكلام بهما ويجعلان علامة الابتداء وقيهما مع ذلك تحقيق الجملة دخلا
عليها كان هو الصحيح جعل الا حرف تنبيه واما حرف تحقيق وفسر التحقيق
بانه على الحقيقة دون المجاز وقال يقال الا ان زيدا قائم كما يقال اعلم ان زيدا
قائم فجعل اعلم للتنبيه ولا يخفى ان ذلك يقتضى ان لا يكون الجملة معمولة لعلم
ويكون المقصود بالافادة الخبر وان يجعل ان بعد اعلم مكسورة كما بعد الا
وقد يغيران تقلب الهمزة هاء وعينا وتحذف الالف فى الاحوال الثلاث
وتدخلان الجمل مطلقا اسمية وفعلية انشائية وخبرية لهما صدر الكلام
ولا يمتنعان عن الدخول على ماله صدر الكلام (وها) وهى حرف تنبيه
اتفاقا لازالة الغفلة فى تعقل معنى مدخوله لانها لا تدخل فى الاكثر الا على
ضمير مرفوع منفصل او اسم اشارة وفيهما يقتضى مزيد تيقظ وقيل
لا يدخل الا على اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يفصل بينهما وبين اسم الاشارة
بالضمير نحو قوله تعالى *ها انتم اولاء* وبالقسم نحو ها لعمر الله ذا وبغيرهما
قليلا ولا يلزمها صدر الكلام الا اذا فصل بينها وبين ذا وعد ابن مالك
وابقا لبعض النحاة يا حرف تنبيه وقال اكثر ما يليها منادى او امر نحو الا
يا اسجدوا او تمن نحو *يا ليتنى* او تقليل نحو يارب صار بات ما توسد
وقد يليها فعل مدح او ذم او تعجب فاستغنى عن القول بحذف المنادى
فى هذه المواضع (حروف النداء يا اعمها) وعند الزمخشرى للبعيد واستعماله
فى القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها فى علم آخر (وايا وهيا للبعيد)
واستعماله فى القريب لتنزيله منزلة البعيد لنكتة معرفتها فى علم آخر وايا
وهيا للبعيد وكذا آ بالف بين همزتين ثانيهما ساكنة ووجه اعتبار
التقاء الساكنين غير ظاهر وكذا آى بالف ممدودة وياء ساكنة (واى والهمزة
للقريب) قدم اى مع ان الهمزة لكمال القرب لزيادة مناسبة اى بالبعيد وجعله
التسهيل للبعيد (حروف الايجاب) وسماه التسهيل حروف الجواب لانها
فى جواب احد لا محالة والمراد بالايجاب اثبات شئ فهذه الحروف علامات
لاثبات شئ سبق اما كما هو واما بازالة نفيه فمن قال ان اريد بالاثبات ايجاب النفى
لم يشمل نعم وان اريد اثبات ما سبق كما هو لم يشمل بلى الا ان يقال سماها تغليبا

لم يكن

لم يكن باع فكره رحيبا (نعم) بالسكون وفيها اربع لغات فتح النون والعين وقلب العين حاء وكسرها وكسر النون والعين (وبلى) كمتى (واى) كفى (واجل كنعم (وجير) بالفتح كفلس (وان فنعم مقررة لما سبقها) اى جعله ثابتا محققا فى ذهن المتكلم والتقرير وما زاد على اصل الاثبات وذلك فى نعم بعد الخبر بقيام زيد كقولك لمن اخبر بقيام زيد اونفيه نعم ظاهر باعتبار ما قبله وما بعده فانه يكون ما بعده مثل ما سبقه لفظا اوتقديرا او بعد الاستفهام عن الاثبات اوالنفى باعتبار ما بعده وكذا فى جواب الامر نحو نعم فى جواب زرنى اى نعم ازورك والنهى يكون نعم لا افعل وفى جواب التحضيض والعرض ويكون التقدير للايجاب لا النفى فلو قيل فى جواب ألست بربكم نعم كان كفرا لانه لتقرير ما سبق كما هو وقيل قد يستعمل نعم مكان بلى فى جواب الاستفهام عن النفى على سبيل التقرير اى الحمل على الاقرار فلا كفر فى نعم جوابا لقوله ألست بربكم وقد تعورف هذا حتى قال الفقهاء لوقيل فى جواب أليس لى عليك دينار نعم لزم الدينار قال الرضى لا منافاة بين الحكم بالكفر كما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما حكم بالكفر لوكان نعم لتقرير ظاهر ما هو بعد الاستفهام ونفى غيره الكفر لوكان لتقرير ما هو المطلوب بالاستفهام من الاثبات وفيه انه اذا كان نعم لتقرير ما سبقه بعينه يكون كفرا لا محالة ولوثبت العرف لم يمش قول ابن عباس رضى الله تعالى عنهما (وبلى مختصة بايجاب النفى) ولا يكون الا بعد النفى سواء كان مجردا عن الاستفهام اومع الاستفهام وسواء كان النفى مقصودا او يكون المقصود منه الاثبات كما فى الاستفهام للتقرير وانما صرح بالاختصاص فيه دون نظائره اشارة الى ان ما ذكر فى نظائره اغلبية كما عرفت فى نعم وستعرف فى البواقى بخلافه فانه لا يكون الا لايجاب النفى ووقوعه بعد الاثبات شاذ فى الشعر ولا يأتى نعم وبلى بعد استفهام يطلب به التعيين وهو غير خفى فلذا لا يأتيان بعد اسماء الاستفهام (واى اثبات بعد الاستفهام) فى الرضى هذا هو الاغلب وذكر بعضهم انه يجئ لتصديق المخبر وجعله ابن مالك كنعم (ويلزمها القسم) محذوف الفعل فلا يقال اى اقسمت بالله ولا يكون الا مع ربى اوالله اولعمرى وقد يحذف واو القسم من الله بعده فيلتقى ساكنان فلا يبالى به او يحذف ياؤه او يفتح (واجل وجير وان تصديق للمخبر) وفى بعض النسخ الخبر قال الجوهرى نعم احسن من اجل فى الاستفهام فقد دل كلامه على مجيئه للاستفهام

وجاء ان للدعاء وقال الجوهري قولهم جير لا آتيك بكسر الراء يمين للعرب
(حروف الزيادة) اي حروف لها اختصاص بالزيادة حيث لا يزاد غيرها
لا انها لا تكون الا زائدة والا لم تسم حروفا لان الحرف لا بد له من الوضع لمعنى
وتسمى حروف الصلة ايضا لانها لا تتصل بحرف بما له معنى ابدا وقيل
لانه يتوصل بها الى فائدة معنوية كالتأكيد بمن والباء ولا وان للنفي او لفظية
من زيادة فصاحة او اقامة وزن او سجع الى غير ذلك ولولا فائدة في زيادتها
لما زيدت في كلام البلغاء سيما الكلام المعجز وانما حكم بزيادتها لانها بحيث
لو حذفت لما فات اصل المعنى ولا معنى وضعت له بخلاف ان والفاظ التأكيد
فانها لو حذفت فات المعنى الموضوع هي له وان لم يفت اصل معنى الكلام (ان)
وان لم يبينوا هل هي ان الشرطية او النافية او المخففة عن المثقلة والاحتمال
قائم (وان) يحتمل ان تكون هي المخففة وان تكون الناصبة وان تكون المفسرة
وبيان التسهيل يشعر بانها الناصبة حيث قال في بحث ان الناصبة
وقد يزاد ان بعد لما (وما) يحتمل ان تكون النافية والمصدرية ولكون الحرف
اولى بالزيادة يبعد جعلها اسمية (ولا ومن والباء واللام) الجارة واللام المفتوحة
الفارقة بين ان المخففة والنافية وقد تقدم كلاهما كل في بحثه فتخصيص
الشارحين بالجارة مبني على الغفلة (فان) تزاد (مع ما النافية) والاوضح بعد
ما النافية ويبطل عملها كما تقدم فان قلت لم يعد واما الكافة زائدة لان لها
تأثيرا قويا حيث تمنع العامل عن العمل وتهيؤه للدخول على ما لم يكن يدخل
ولهذا لم يعد حيث زاد فيما بين ما يزاد معه ما وان تكف ما عن العمل فينبغي
ان لا تجعل زائدة مع ما قلت ليس مبطل العمل ان بل الفصل بين ما ومعموله
او ايهام بطلان النفي لان دخول النفي على النفي اثبات وهي في تلك الصورة
(وقلت مع ما المصدرية) والاولى مع الموصولة لتشمل الحرفية والاسمية نحو
انتظر ما ان جلس القاضي ونحو *ولقد مكناكم فيما ان مكناكم فيه* وكذا
يزاد بعد الا من حروف التنبيه نحو الا ان قام زيد (ولما) نحو ولما ان جلست جلست
وان مع لما كثير في الصحاح ان ان قد تكون صلة نحو *فلما ان جاء البشير*
وقد تكون زائدة كقوله تعالى *وما لهم ان لا يعذبهم الله* اي لا يعذبهم الله
هذا الجعل الواقع بعد لما مقابلا للزائدة ووجهه خفي وظهر من بيانه موضع
آخر لزيادة ان لم يذكروه فاحفظه (وبين لو والقسم) الاولى بين القسم
ولو ليشعر بان القسم يكون مقدما ولو مؤخرا وكانه اعتمد على لزوم صدره

القسم وجعل سيبويه ان موطئة للقسم مع لو كان اللام مع غيره من ادوات الشرط نحو والله ان لو قمت لقمت وقد تزاد مع الانكار نحو انا انيه (وقلت) زيادة ان (مع الكاف) نحو زيد كان عمرو (ومامع اذا ومتى واى وابن وان شرطا) اى ذوات شرط والاولى شرطيات ليصفو عن التسامح و يصير فى كونه متعلقا بالخمسة ولبس ما فى متى ما مفيدة للعموم حتى لا تكون زائدة لان العموم فرع العموم فى متى فمن انكره له انكره فيه ومن اثبته له اثبته فيه وقلت بعد ايان (و بعض حروف الجر) نحو فبما رحمة من الله وعما قريب ومما خطيئاتهم كما ان عمرا اخى وزيادة ما بعد الكاف ان المفتوحة لازمة لئلا تلتبس بكان و منهم من انكر زيادة ما بعد حرف الجر وجعلها نكرة والمجرور بعدها بدلا كما انكر لذلك الاحتمال زيادتها مع المضاف (وقلت مع المضاف) نحو ولا سيما زيد ومن غير ما جرم وفى مثل *ما انكم تنطقون* وفى الكشاف فى تفسير سورة يوسف فى بيان قوله تعالى *ومن قبل ما فرطتم فى يوسف* من وجوه هذا النظم كون ما زائدة اى من قبل فرطتم (ولا مع الواو بعد النفى) الصريح نحو ما جاء زيد ولا عمرو غير الصريح نحو *غير المغضوب عليهم ولا الضالين* ولابد من استثناء ما بعد الاعمال بعد النفى فانه لا يجوز جاء فى القوم الا زيدا ولا عمرا مع ان زيدا بعد نفى غير صريح ومن استثناء واو المعية التى لم تكن معه تفهم المعية لانه لا يجوز ما جاء نى زيد ولا عمرو والمراد ما جاء نى زيد مع عمرو واما اذا كان تفهم المعية معه نحو ما يستوى زيد ولا عمرو فيجوز زيادة لا صرح بجميع ذلك الرضى (و بعد ان المصدرية) اى وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وانما تزاد بعد ان المصدرية الظاهرة دون المقدرة فلا يقال لئلا يعلم بتقدير لان لا يعلم والصواب بعد ان الناصبة ليخرج ان المخففة لانها ان المصدرية ولا تزاد بعدها (وقلت قبل القسم) كذا فى بعض النسخ و يرد عليه انه كثر مثل لا والله لا افعل للايذان من اول الامر ان جواب القسم منفى وفى بعض النسخ قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة و يجب ان يراد اقسم المذكور والا فلا والله ايضا من قبيل الزيادة قبل اقسم مع انه كثير وانما زيد قبل اقسم لابرازه فى صورة نفى القسم اشارة الى انه لا يحتاج المقسم عليه الى القسم لظهوره (وشذت مع المضاف) نحو فى بئر لا حور سرى وما شعر ومن والباء واللام فقد تقدم ذكرها واقدمات المصنف ذكر الكاف (حرفا التفسير) اى وعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين

لهما اعراب على ما في التسهيل ويفسر غالبا ما لا يفسره ان وان (وهي مختصة بما) اي بمبهم مفعول لما هو (في معنى القول) ومتضمن لمعناه نحو * وناديناه ان يا ابراهيم * اي ناديناه بلفظ او بشيء هو يا ابراهيم قال الرضي وقد يفسر بها مفعول ظاهر لما في معنى القول كقوله تعالى * اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه * والغالب ان يكون المبهم المفسر بها مقدرا وقد يفسر بها مفعول القول الصريح بشرط ان يكون القول مقيدا لا بد تقدير القول يجعل القول كون صريح القول نحو قوله تعالى * ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله * فان مفسرة لضمير به وهو في تقدير الا ما امرتني بقوله لان نفس قوله ان اعبدوا الله لا يحتمل ان يكون مأمورا به وربما صلح الموضع لان المفسرة والناصبة ويجعل المدخول نهيا ونفيا ففي المدخول ثلثة اوجه نحو اشرت اليه ان لا تفعل بالجزم او النصب او الرفع ففي الجزم والرفع ان مفسرة على قول من لم يجوز دخول الناصبة على الطلب ومن جوزه فالجزم ايضا محتمل ولا يحتمل ان في قوله تعالى * وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين * للتفسير لانه انما يكون له اذا لم يكن ما بعد الا لا تفسير ولا يصلح بما سواه والحمد لله رب العالمين يصلح لان يكون خبرا عما قبله (حروف المصدر ما وان وان) مخففة ومشددة وليس مخففتها مذكورة بذكر ان والا فلا يصح قوله (فالاولان للفعلية) لان المخففة من المشددة ليست للفعلية بل مختصة بالاسمية (وان للاسمية) مشددة ومخففة لانه داخل على ضمير شان مقدر كما عرفت قالوا المراد بالفعلية الفعلية التي فعلها متصرف اذ لا مصدر لغير المتصرف حتى يأول الفعل به ويتجه عليه لانه لا مصدر لقولنا ازيد انسان مع انه يتأول بالمصدر والاولى ان يقال من غير المتصرف ما هو للانشاء الذي يستفاد من الفعل دون المصدر فلا يصح التأويل بالمصدر وحمل ما يمس للانشاء عليه وبهذا عرف ان الحرف المصدري لا يدخل في الانشاء كما هو مذهب غير سيبويه وابي علي فانهما جوزا في ان قم وان لا تقم ان تكون ان مصدرية وغيرهما يجعلها مفسرة ورجح الرضي جواز دخول ما على الاسمية وخص بنيابتها الظرف الزمان وصلتها غالبا ماض مثبت او منفي بلم والمعنى على الاستقبال في الاغلب ومن حروف المصدر كي اذا دخلت عليه اللام الجارة ولو للتمني وهو ما يذكر بعد فعل مفهم للتمني نحو ودوا لو تدهن ادهانك وقد يكتفى به عن ذكر فعل التمني نحو لو كان لي مال فاحج بالنصب اي اتمنى ان يكون

لدماز فاحج (حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام وتلزم الفعل لفظا او تقديرا) كما ان لولا ولوما الامتناعيتين تلزمان الاسم ووقوع الاسم بعدها مختص بضرورة الشعر نحو قوله * يقولون ليلى ارسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها * كما ان وقوع الفعل بعد لولا ولوما الامتناعيتين مأول بتقدير ان وتأويل الفعل بالمصدر وقبل بتأويل لولا بلولم فقولنا لولا يكون زيدا لكان كذا اما بتأويل لولا كون زيد لكان كذا او بتأويل لولم يكن زيد لكان كذا فتقول هلا ضربت زيدا او هلا زيدا ضربته ولا تقول هلا زيدا ضربت الا بتقدير الفعل كما تقول هلا يوم الجمعة سرت من غير تقدير الفعل للاتساع في الظرف فيجوز الفصل بين الحرف وفعله به مع عدم جوازه بغيره والتحضيض هو التحريض فهذه الحروف في المضارع للتحريض وفي الماضي للتنديم فان كان يمكن تدارك ما فات مثله يستفاد منه التحريض ايضا والاغلب في استعمالها اللوم وقد تخلو عن اللوم فهي حينئذ للعرض ويستعمل في العرض الا بالتخفيف واما ـــــ لك ولا لتمني ايضا نحو لو تزث فاكلت (حرف التوقع) الدال على ان مدخوله كان متوقعا للمخاطب (قد) وهي لا تنفك في الماضي والمستقبل عن التحقيق ثم انه مضاف اليه اذا دخل الماضي في بعض المواضع التقريب من زمان الحال والتوقع ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فتقول قد ركب لمن لم يكن متوقعا ولم يذكروا انه يكون مع التحقيق التوقع فقط واذا دخل المضارع يضاف الى التحقيق التقليل في الاغلب ويستعار للتكثير في مقام المدح كما يستعار رب ويجب تجرد المضارع من الناصب والجازم وحرف التنفيس وكان الاولى ذكره بحرف التحقيق كما لا يخفى وكانه اكتفى بوضوح لزومه الفعل فلم يقل ويلزم الفعل ويجوز تقدير فعله بقرينة ولا يفصل من فعله الا بالقسم نحو قد والله ضربتك وقد لعمري اكرمتك ولا يدخل على غير المتصرف فلا يقال قد عسى او نعم وقوله (وفي المضارع للتقليل) خال عن التحقيق وقد عرفت حقيقة الحال (حرفا الاستفهام الهمزة) هذا اسم محدث للالف المتحركة والاسم الالف واسم الساكن لا والالف مشترك بينه وبين الساكن (وهل) ومغيرتها الى بقلبها الهاء همزة ولكونها مغيرتها قال حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولم يقل حروف الاستفهام الهمزة وهل وال (لهما صدر الكلام) هذا دليل على انه لم يفرق بين الكلام والجملة والا لقال صدر الجملة اذ يجوز زيدا قام ابوه

(تقول ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل) يعني هل مثل الهمزة في الدخول
على الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تقع مواقع لا تقع فيها هل واشار اليها بقوله
(فالهمزة اعم تصرفا) اي تصرفها اشمل لانها تتصرف في جمل بالنقل
من الاخبار الى الاستخبار لا يتأتى هذا التصرف من هل وهذا اعذب
من تفسيره بان التصرف فيها اكثر من التصرف في هل حيث تستعمل فيما
لا تستعمل فيها هل فتأمل (تقول ازيدا ضربت) اي تدخل الهمزة
على الاسم مع وجود الفعل في الجملة سواء فسر بعده بالفعل الذي بعد الاسم
اولم يقدر على خلاف هل فانها لا ترضى بمجاورة الاسم مع وجود فعل ظاهر
وان قدر بينه وبين الاسم فعل فتدخل في هذه الصورة ازيد قام نحو قيد قوله
وهل كذلك بان المماثلة فيما اذا لم يكن خبر الاسمية فعلية فقد اعتنى بما لا يعنيه
(واتضرب زيدا وهو اخوك) يعني يكون الهمزة للانكار دون هل والانكار
اما للوم اي لا ينبغي ان يكون او ما ينبغي ان يكون واما التكذيب اي لا يكون
اولم يكن (وازيد عندك ام عمرو) يعني لا تقع هل الاستفهام المعادل بام المتصلة
الا ما شذ ويختص ذلك بالهمزة (واثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان)
يعني من خصايص الهمزة دخولها على هذه الاحرف الثلثة وعدم دخولها
عليها والمراد بالفاء اعم من العاطفة والجزائية كما يفهم من الرضي وقيد
في بحث حروف العطف الهمزة الداخلة على الثلثة بكونها للانكار فالامثلة
الثلاثة يصح ان تكون من قبيل اتضرب زيدا وهو اخوك فيه الفصل بينهما
وبينه على ان ايرادها لغرض آخر (دون هل) متعلق بقوله تقول بجملة
في قوة الهمزة في هذه المواضع دون هل واعلم ان للهمزة خصايص اخر
فاتت المصنف وهي انها تدخل على النفي تقول الم تضرب قال الرضي الهمزة
دخلت على النفي فهي للانكار ولكون انكار النفي اثباتا يؤل الى محض التقرير
اي حمل المخاطب على الاقرار وانها لا تجيء بعد ام فلا يقال ازيد عندك ام اعندك
عمرو ويجوز تجيء هل فتقول ام هل عندك عمرو وانها يجوز مجيء المفرد بعده
اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر فيقال ازيد في
جواب من قال جاءني زيد وازيدا في جواب رأيت زيدا وابزيد في جواب
مررت بزيد ولا يقال هل لا يقال هل هذه الا ما ذكره المص انه لا يقع هل بقول
مقدر في كلام فيه فعل ولذا لا يقال هل زيدا ضربت قلت بل يفارقه في انه يقال
ازيد في جواب من قال زيد قائم ولا يقال هل زيد اعلم ان لهل ايضا خصايص

وهي

وهي كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى * هل ثوب الكفار * اى لم يثوبوا ولا يقال اثوب الكفار بل الم يثوب ومجيئها بمعنى النفي حتى يستثنى بعده نحو * هل جزاء الاحسان الا الاحسان * ودخول الباء على خبر مبتدأ بعدها نحو هل زيد بعالم لكونها بمعنى النفي ودخول الفاء والواو وثم عليها ففي قول المصنف والهمزة اعم تصرفا نظر وحمله على الاعم من وجه تكلف (حروف الشرط) اى حروف تفيد تعليق امر بامر (ان ولو واما) ومفردها بما بقلب الميم الاولى ياء وجعل اما من الحروف يرد ما قيل ان اصله مهما بقلب الهاء همزة وجعل مقلوبا بافضاء امالا (انها صدر الكلام) واذا لا يقدم الجزاء على الشرط وفيه دلالة على ان الحكم في الجزاء والشرط قيد والا لما حكاه في تقسيم الجزاء بطلان صدارة الحروف لصدارتهما في جملتها وفيه نظر تامل (فان) بحسب وضعها (للاستقبال وان دخل على الماضي) فيه مثال المسئلة (ولو عكسه) اى للماضي وان يدخل على المستقبل نحو * لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم * وعبارة النحاة ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول ولا يتوهم انه لا يفهم منه انه للشرط بل يوهم انه لنفي الامرين وتعليل النفي الثاني بالاول فيكون حرف نفي وتعليل لانهم افادوا كونه للشرط بذكر الثاني والاول فانهم عنوا بهما الجزاء والشرط والشرط والجزاء لا ينفكان عن التعليق ومعنى قولهم هذا ان قال معناه ذلك لانه معنى حاق العبارة اذ معنى العبارة تعليق شئ منتف بامر في الماضي فيحصل منه ان الثاني منتف لانتفاء الاول وذلك لان الثاني مسبب وانتفاء المسبب مستند الى انتفاء كل سبب وان كان له اسباب وبذلك اندفع ما اعترض به المصنف من ان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب اعم فلا يكون انتفاؤه لانتفائه بل انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وما اجاب به المحقق التفتازاني من ان معنى قولهم ان انتفاء الثاني في الواقع لانتفاء الاول لانه يستدل به على انتفاء الاول لا يغني ولا يسمن من جوع لان الاشكال ان العبارة كيف دلت على انتفاء الثاني لانتفاء الاول وانتفاء السبب لا يصير سببا لانتفاء المسبب لجواز كون المسبب اعم فالم يتفص عنه لم يرتفع الاشكال فالوجه ما ذكرناه فان قلت كون لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول لا يساعده قوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * فانه لانتفاء الاول قلت

اجيب عنه بان هذا استعمال نادر للوجيث يراد به مجرد الدلالة على لزوم الثاني الاول فيستدل بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم وصار متعارفا فيما بين ارباب الاكتساب شايع الاستعمال في العلوم والا غلب في اللغة الاستعمال الاول ونحن نقول لما يمكن في الاية الكريمة لامتناع الثاني لامتناع الاول ويتم الاستدلال فانه استدل بتحقق المسبب على تحقق السبب لايقال كون انتفاء الفساد لانتفاء الالهة اولى المسئلة لانا نقول لابل يمكن اثباته بان التعدد سبب الفساد فان قلت لايصح ما ذكرته في قول عمر رضي الله تعالى عنه * نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه * فانه لا يفيد ان عدم العصيان منتف لانتفاء عدم الخوف وله من الكلام الموثوق به غير نظير قلت هذا استعمال آخر للو ولكن لايخصصها لبل بعمها وان كان لا ستعمال الثاني قال الرضي وقد يجئ جواب ان ولو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء او يكون نقيضه انسب و اليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان هذا كلامه وتلقاه الفحول من بعده بالقبول ونحن نقول هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفي قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول ان كان يجيئني الان عدوي اعطه القنا فانه يدل على ان الجزاء لازم الانتفاء الان وليس فيه قصد الاستمرار (و يلزمان الفعل لفظا وتقديرا) اما ان فيلزم خلاف في الشرط وجزائه قد يكون جملة اسمية واما لو فيلزم فعليين لان الشرط والجزاء فيه فعليتان خلافا للزمخشري والفعلية الجزائية اما مجزوم بلم او ماضي مصدر بلام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت اوسع طالي غير هنا صلة نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني او طال الشرط بذيوله كقوله تعالى * ولو ان ما في الارض * الى قوله ما نفدت فيحذف اللام كثيرا للطول (ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل) والتقدير لو ثبت انك فان دلالتهما على التحقق مغن لثبت المحذوف وفيه ان الفتح لا يدل على طلب لو فعلا لانه لو دخل على الاسم ايضا يجب فتحها لانه مبتدأ ويدفعه بان ما يدخل على المبتدأ يدخل على ان المكسورة لان اسمه مبتدأ في

الاصل نحو اذا انه عبد القفا (وانطلقت بالفعل) اى باثبار الفعل (موضع منطلق) ومن قال اى بصيغة الفعل فقد جعله لغوا لا فائدة فيه الا ان يقال نبه به على ان المراد بقوله انطلقت مطلق الفعل لا الماضى وانما اختير انطلقت بالذكر لانه الاكثر لكونه عوضا عن فعل لو الذى هو الماضى (ليكون كالعوض) اى ليكون الفعل كالعوض عن لفظ الفعل المحذوف فان معناه وجد عوضا بدلالة ان او ليكون الفعل كالعوض عما فاته المفسر من صورة الفعل وانما قال كالعوض لان العوض لا يكون الا للعوضية ولا يتعلق به امر آخر وهنا هو مسند الكلام وانما قال موضع منطلق لانه الاحق بالموضع اما لما قيل ان الاصل فى الخبر الافراد واما لان صيغة الماضى مستغنى عنه بدلالة لو على المضى واورد عليه يود لو انك منطلق واجاب عنه الرضى بان لو فيه ليست شرطية بل حرف مصدرى كان وفيه ايضا انه يطلب الفعل كان فينبغى الفعل موضع المشتق الا ان يقال لم يلزم العوض فى غير حرف الشرط ولم يجعل ابن مالك الفعل ملتزما لورود الاسم فى اشعار العرب ومن اجاب بانه صفة خبر جامد محذوف ليس بشئ لان وضع الفعل موضع الموصوف بالمشتق غير متعذر اذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة (وان كان الخبر جامدا جاز) اى صح الجامد (لتعذره) اى لتعذر الفعل وليس المراد بالجواز ما يقابل الوجوب كما يتبادر كما لا يخفى (واذا تقدم القسم اول الكلام) مرفوع صفة للقسم اى قسم لم يتقدمه شئ والشارحون ظنوه منصوبا فاشكل عليهم نصبه على الظرفية وهو ليس مكانا مبهما فمنهم من صحح نصبه بتضمين التقدم فى الدخول حتى كان مأله واذا تقدم الاسم داخلا اول الكلام ومنهم من جعل الكلام بمعنى التكلم وجعل التقدير اول زمان التكلم ومثل هذا الكلام لا يليق الا باول زمان التكلم (على الشرط) وهذا البحث لا يخص ان ولو بل يشمل لولا واسماء الشرط كما صرح به الرضى ولذا قال على الشرط ولم يقل عليهما (لزمه الماضى) اى الشرط او القسم والاول اقرب (لفظا) نحو ضرب (او معنى) نحو لم يضرب (او كان الجواب للقسم لفظا) لا معنى فيراعى فيه شرائط جواب القسم دون جزاء الشرط وانما قلنا ان الجواب ليس جواب القسم معنى لان جوابه الكلام المقيد بالشرط اذ من البين ان القسم كتأكيد المقيد بالشرط فالجواب معنى مجموع الشرط والجزاء لكن يراعى شرائط جواب القسم

في مجرد جزاء القسم فالجواب معنى جزاء الشرط ولذا استغنى الشرط
عن تقدير الجزاء ويكون الماضي في جواب القسم المقارن بالشرط الذى
مع ان وما تضمن معناه بمعنى المستقبل فمن قال الجواب للقسم لفظا ولكليهما
معنى فلذا قال لفظا بعد عن المقصود وظاهر بيان التسهيل ان كون الجواب
للقسم دون الشرط في الاكثر وربما يجعل جوابا للشرط لكن صرح الرضى
بان ذلك مختص بالشعر ومع ذلك قليل نحو لئن كان ما حدثته اليوم
صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا (مثل والله ان اتيتنى اولم تأتنى
لاكرمتك وان توسط بتقديم الشرط) ان توسط تقديم الشرط وجب ان
يعتبر الشرط ومع ذلك جاز ان يعتبر القسم و يلغى ولا يصح ان يكون المراد
جاز ان يعتبر الشرط و يلغى كما توهمه غير واحد من الشارحين لانه صرح
الرضى بوجوب اعتبار الشرط اما بان يجعل مجموع القسم والجواب
جزاء وبان يلغى القسم ويجعل الجواب جواب الشرط فالمثال الثانى
ليس لالغاء الشرط لانه لايجوز الغاؤه لتقدمه بل الشرط معتبر كالقسم
الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له وجعل المجموع
جوابا للشرط ولامانع من القول باعتبار الشرط لانه لم يفت رعاية ما راعى
في جوابه لان الجزاء مضارع مثبت يكون مع الواو و بدونها فترك الفاء
ليس علامة الغاء القسم والمراد بتقدم غير الشرط تقدم ما يطلب خبرا
صرح به التسهيل والرضى لكن قال التسهيل يجب ح الغاء القسم وجوز
الرضى الامرين على طبق الكتاب واتفق الرضى والتسهيل في انه لو تقدم
لو اولولا وجب الغاء القسم فتقول لولا زيد والله لكان كذا ولو اتيتنى
والله لكان كذا فيجعل الجواب للشرط لان اعتبار الشرط واجب
لتقدمه ولا يدخل علامة جزاء شرطهما الا على الجملة الفعلية الخبرية
ولا يدخل على الجملة القسمية الانشائية ففي اطلاق قوله جاز ان يعتبر وان
يلغى نظر (نحو قولك انا والله ان تأتنى آتيك وان اتيتنى والله لا تيتك)
وقد عرفت ان الشرط في المثال الثانى معتبر فمن قال جعله ماضيا مع الالغاء
ليعلم لزوم المضى مع الالغاء في صورة تأخر القسم لزومه معه في صورة تقدمه
كان ذلك منه لقلة تصفحه وقوله وان اتيتنى والله لاتينك يحتمل العطف
على قوله انا والله ان تأتنى آتك و يحتمل العطف على والله ان تأتنى آتك
والشرط واجب الاعتبار حينئذ ايضا لتقدمه على القسم فان قلت

كيف

كيف حكم بالفاء للشرط فى قولك والله ان اواكرمتنى لاكرمتك واللام
فى قوله لاكرمتك كما يصلح لان يكون لام جواب القسم يصلح لان يكون لام
جواب لو قلت تمسكوا فيه بعدم وقوع حذفها مع القسم ولو كان لام
جواب لو لجاء حذفها لانهار بما تحذف فى جوابه وبانه لا يذكر اللام فى والله
لو جئتنى ما جئتك ولو لم يكن الشرط ملغى لكان ذكرها اغلب (وتقدير
القسم كاللفظ) اى كالتلفظ به لا يخفى ان قوله وان تقدم القسم يعم القسم
لفظا او تقديرا وكذا قوله وان توسط فلو اقتصر على ذكرها (ونحو لئن
اخرجوا وان اطعتموهم) لكفاه واعلم ان المثالين لتقدير القسم مقدما
اما الاول فلان اللام الموطئة للقسم لا تكون الا بعد القسم لفظا او تقديرا
صرح به اللباب واما الثانى فلانه مع تقديرا شرط لابد من اعتباره فلو كان
الشرط مقدما لوجب الفاء فى الجواب مع ان الجواب انكم لمشركون
فما يقال ذكر ما يحتمل التقدير مقدما ومؤخرا فاسد فى المثال توهم (واما
للتفصيل) فلا بد له من متعدد وذكر اما مع كل واحد وقد يكتفى بواحد
اما لظهور آخر من ذكر ذلك الواحد لمضادة بينهما كقوله تعالى * فاما
الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه * فانه يتذلل من سماعه الى قوله
واما الذين قلوبهم مستقيمة فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات
واما لسبق ما يصلح ان يكون عديلا لذلك الواحد لكن لم يذكر مع
اما لانه لم يقصد من اول التفصيل وانما قصد ثانيا فجعل المذكور بمنزلة
ما قصد به التفصيل واما لانه سبق واحد مع اما فثانى شئ يصلح عديلا
بدون اما وكون اما للتفصيل قول بعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله
متعددا ورجح الرضى ان اما لاستلزام شئ لشئ مع التفصيل فى الاغلب
وقد يتجرد عن التفصيل فقول المصنف اما بيان لما هو الاكثر واختيار لقول
البعض ولم يبين كونه للاستلزام لانه يعلم من كونها من حروف الشرط ونبه على
عمومه لجميع الازمنة بعدم تخصيصه بزمان كما فعل فى اخويه ونبه على لزوم
الفاء فى جوابها بقوله (والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء
مما فى حيزها مطلقا) فتنبه ان كنت فى زمرة مخاطبيه والمراد بالفاء اعم من الملفوظ
والمقدر ولا تقدير الا فى ضرورة الشعر او مع تقدير قول هو الجواب لدلالة
المقول عليه كقوله تعالى * فاما الذين كفروا الم تكن اياتى * اى فيقال لهم
الم تكن ونبه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد لانه يكتفى بقدر الضرورة

في ارتكاب الممنوع وهو تقديم ما في حيز الفاء عليه فالكناية في حيزها الفاء لا لاما لانه لا تقابل حينئذ بينه وبين قوله (وقيل هو) اى العوض (معمول المحذوف مطلقا) وعند الرضي والتسهيل قد يقوم الشرط في حيز الفاء مقام المحذوف ومنه قوله تعالى * فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم * وقالا يصير جواب هذا الشرط جواب اما لفظا ويستغنى به عن جواب هذا الشرط قال الرضي والدليل عليه انه لا يعمل حروف الشرط في الجزاء فلا يقال اما ان ضربتني فاضربك بالجزم ولو كان جواب ان ضربتني لكان الجزم اكثر ونحن نقول مقتضى القياس ان يكون جواب الشرط كما كان قبل تقديم الشرط على الفاء كسائر ما يتقدم على الفاء حيث لا يتغير نسبة ما بعد الفاء اليه بتقديمه واما عدم عمل حروف الشرط فيمكن ان يسند الى دخول الفاء صورة على الجزاء وكانه حمل الوجه عند من يجعل التقدير واما المتوفى فان كان من المقربين في عدم عمل حرف الشرط في جوابه والمقابلة بين هذا المقول وبين القول السابق بان العامل فيه في القول السابق ما كان عاملا فيه حين كان بعد الفاء وليس المقابلة باعتبار ان العامل فيه في حيز الفاء لانه لا يصح في اما زيد فمنطلق لان عامله الابتداء وهو ليس في حيز الفاء لانه لا يصح في نحو اما زيد فمنطلق لان عامله الابتداء واعترض الرضي بان كونه معمولا ينتقض بقوله تعالى * فاما ان كان من المقربين * ويدفعه ان التقدير اما المتوفى ويتجه عليه انه يجب ح ان يكون الجزاء ان كان من المقربين فيجب فان كان من المقربين ومعنى قوله مطلقا ينكشف من القول الذى بعده ومن فسره بقوله مرفوعا كان او منصوبا فقد غفل وقدر المحذوف مع المنصوب فعلا مقدما ومع المرفوع مجهوله فجعل تقدير اما يوم الجمعة فزيد منطلق اما تذكر يوم الجمعة وتقدير اما زيد فمنطلق مهما يذكر على صيغة المجهول الغائب ورد بانه يطرد في الكل تقدير الكوفيين فالتقدير مهما يكن من شئ يوم الجمعة ومهما يكن زيد فزيد اسم كان وفيه بحث لانه لابد من رابط في جملة الشرط ولا رابط في شئ من التقديرات سوى مهما يكن من شئ يوم الجمعة الا ان يجعل مهما بمعنى الوقت وقد عرفت انه مردود وقليل وح لا يصح تقدير مهما يكن من شئ يوم الجمعة ايضا ولا تفصي عنه الا بجعل المرفوع بدلا من الفاعل المضمر لا فاعلا كما قيل والمنصوب بدلا عن المفعول المحذوف لا مفعولا به كما قيل لكن مع تكلف يتوقف على ثبوت جواز حذف المبدل منه ورد القول

بكونه معمول المحذوف بانه لوكان كذلك لما كان وجه لوجوب رفع زيد في امازيد فمنطلق ولزوم النصب في اما يوم الجمعة فزيد منطلق لامكان تقدير ما يقتضي الرفع في كل منهما وامكان تقدير ما يقتضي النصب في كل منهما ونحن نقول مثل ما هو مذكور بعد اما معتبر بعد الفاء لكنه محذوف اختصارا فان كان ما بعد الفاء مرفوعا يلزم رفعه بعد اما تنبيها على ان المحذوف بعد الفاء مرفوع وان كان منصوبا يلتزم نصبه بعد اما تنبيها على انه منصوب وان كان جهة الرفع والنصب مختلفة (وقيل ان كان جائز التقدم فمن الاول) يعني انه جزء بما في حيز الفاء والمراد بجائز التقديم ما لا مانع لتقديمه قبل وقوعه بعد الفاء نحو امازيد فمنطلق (والا فمن الثاني) نحو امازيد فانا رجل ضارب فان زيدا لا يصح ان يكون معمول ضارب لان معمول الصفة كالصفة لا يتقدم على الموصوف ونحو اما يوم الجمعة فاني منطلق فان ما في حيز ان لا يتقدم عليه وله غير نظير ولم يلتفت اليه المصنف كما لم يلتفت الى الثاني لان ما خاصة تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه ومن المباحث النافعة معرفة جواز حذف اما وهو كثير نحو * ربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر * وهذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وهو قياس فيما اذا كان الجزاء امرا او نهيا ناصبا لما بعد اما وقوله تعالى * واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا * وقوله تعالى * واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا * بحذف اذ والفاء فيهما احتمال آخر وهو تنزيل الظرف المقدم منزلة الشرط فلا يحتاج الى تقدير اما حكى سيبويه زيد حين لقيته فانا اكرمه وقيل هذا في اذ مطرد (حرف الردع) اي حرف معناه الزجر والمنع اما عن اعتقاد او فعل فيه الممنوع او لبس فيه فتمنعه عن المعاودة الى مثله وقول الرضي كقولك لمن يقول لك فلان يبغضك كلا اي ليس الامر كذلك ينبغي ان يأول بان مراده انته عن هذا الاعتقاد لانه ليس كذلك والا كان حرف انكار لا ردع يؤيد ما ذكرنا كلام الصحاح حيث قال معناها انته لا تفعل وكثيرا ما يقابل به كلام متكلم وقد يكون المتكلم به وبكلا هو الرادع عن مضمونه واحدا فيأتي به للدلالة على انه منكر ولا يظهر فرق بينه وبين صه حتى يتضح احدهما اسم فعل والاخر حرفا (كلا وقد جاء بمعنى حقا) هذا يقتضي ان يكون اسما كما ذكره المتوسط الا ان النحاة اجمعوا على حرفيته وكان الانسب هذا تفسيره بمعنى ان وكانهم اختاروا حقا تنبيها على انه بمنزلة المفعول المطلق الذي هو تأكيد لما قبله وعلى انه لا يختص الجملة الاسمية وعند بعضهم قد يكون

حرف استفتاح وقد يقوم مقام اى فيلزمها القسم تقول كلا والله اى اى والله
(تاء التأنيث الساكنة) لا وجه للاقتصار ببيان الساكنة فى ضبط الحروف
بل ببيان التاء من علامات التأنيث (تلحق الماضى لتأنيث المسند اليه) العبارة
تفيد الوجوب فلذا استثنى عنه الظاهر الغير الحقيقى بقوله (فان كان ظاهرا
غير حقيقى فمخير) والتحقيق ان الالحاق هو المختار اذا لم يكن فصل بين الفعل
والمسند اليه والمراد بالظاهر الغير الحقيقى ما يعمه وما فى حكمه من ظاهر الجمع
غير المذكر السالم الا انه اجمله اعتمادا على ما سبق من التفصيل فى بحث المذكر
والمؤنث (واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف) نبه بقوله علامة
التثنية على ان المراد ما لم يكن ضميرا وهى ما يلحق الفعل الذى ذكر فاعله
نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون فان الملحق حينئذ علامة لا ضمير فشارح
قيد المسئلة بما اذا كان فاعل الفعل ظاهرا غفل عن العلامة وفيه ايضا
تنبيه على انه لو جعل العلامة ضميرا والظاهر بدلا يندفع الضعف ولا
يخفى ان المتبادر الالحاق بالماضى والمسئلة مختصة فالاوضح واما الحاق
علامة التثنية والجمعين بالفعل فضعيف وفيه بعد ان المسئلة لا تخص الفعل
بل يضعف قاموا الزيدون ايضا فالتحقيق ان المراد ان الحاق العلامة عند
ظهور الفاعل ضعيف فالعبارة الواضحة واما الحاق علامة التثنية والجمعين
بالمسند عند ظهور الفاعل فضعيف (التنوين) فى الصحاح نونته تنوينا
والتنوين لا يكون الا فى الاسماء ظاهره ان التنوين متعد الى مفعولين وهو فى اللغة
ايضا اسم لهذه النون الساكنة وليس التنوين بمعنى ادخال النون مطلقا
كما فى بعض الشروح (نون ساكنة) فى الرضى يدخل فيه نون نحو من ولدن
ولم يكن و يخرج بقوله تتبع حركة الاخر ومنهم من تبعه وراد فقال ولا ينتقض
التعريف بالنون فى يا رجل انطلق فانها نون ساكنة تتبع حركة اللام لان المراد
بالتبعية التوقف عليها فى الوجود لا مجرد الكون بعدها وكل ذلك ليس بشئ
فان توهم دخول حروف الكلمة فى قوله نون كتوهم دخول ان فى انسان
ولو فى لوت واما فى امارة فى قوله حروف الشرط ان ولو واما فالادخال
والاخراج مما لا يقبله الوهم فضلا عن عقل فاضل فقوله نون ساكنة جنس
يشتمل نون التأكيد ايضا فقوله (تتبع حركة الاخر) اى فى الحدوث لا فى البقاء
ولذا لم يحذف من قاض وفتى مع سقوط حركة تبعها فى الحدوث يخرج
نون التأكيد فانه لا يتبع حركة الاخر بل يلحق ساكن الاخر و يحذف لاجله

الساكن كما فى اضربن واضربن بحرك كما فى اضربن فقوله لا للتأكيد الفعل
لمزيد توضيح وبيان فرق معنوى بينه وبين الخفيفة وبهذا ظهر ضعف
ما فى الشروح انه لاخراج الخفيفة (وهو للتمكن والتنكير والعوض) عطفه
على التمكن او التنكير غير ظاهر الصحة لان العوض ليس معنى التنوين كالتمكن
والتنكير (و) كذا (المقابلة والترنم) الا ان يجعل اللام للغرض ويقدر فى التمكن
والتنكير مضاف فيكون التقدير وهو لافادة التمكن والتنكير ويعطف العوض
على الافادة والمراد بالتمكن كونه منصرفا او فى حكم المنصرف ليشمل تنوين
غير المنصرف للضرورة او التناسب قال الرضى وقيل تنوين التنكير يختص
بالصوت واسم الفعل فتقول صه بدل اسكت الان وصه بدل اسكت وقتاما
ودخ بالسكون لصياح مخصوص للدجاج وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين
واحد للتمكن والتنكير معا فيكون تنوين رجل لكليهما فاذا سمى به خص بالتمكن
هذا كلامه وتنوين العوض يكون عوضا عن المضاف اليه كحينئذ اى حين
اذ كان كذا فحذف المضاف اليه وعوض التنوين ونحو مررت بكل قائما اى بكل
رجل قائما وتنوين المقابلة ما هو فى الجمع بالالف والتاء فانه لما كان فى الجمع بالواو
زائد على علامة الجمع وهو نون تحذف بالاضافة جعل فى الجمع بالالف والتاء فى
التنوين لمقابلة الذى شانه ذلك وعند جار الله انه تنوين التمكن وذلك لانه لا يجعل
العلم من جموع المؤنث غير منصرف ولا يعترف بالتأنيث فى جمع المؤنث ويقول
للتاء فيه علامة الجمع وليست لمحض التأنيث فلا تؤثر فى منع الصرف ولا يصح
تقدير تاء فيه للتأنيث لان وجود هذا التاء يمنع عن تقدير تاء اخرى والا لاجتمع
علامتا تأنيث فلا يكون عرفات وجود التنوين فيه علامة انه ليس للتمكن وكذا
عند من يقول عرفات بلا تنوين لكن يكسر فى النصب والجر وكذا عند
من يقول عرفات بلا تنوين بالفتح قال الرضى والاشهر فى عرفات بقاء التنوين
والكسر وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة وتنوين الترنم ما يلحق
آخر الابيات والمصاريع اما عوضا عن حروف الاطلاق وهو مدة حاصلة
من اشباع حركة الروى المتحرك واما لا عوضا عن شئ وهو ما يلحق الروى
الساكن ويخرج به الشعر عن الوزن ويكسر معه الروى دفعا لالتقاء الساكنين
ويفتح تشبيها بالنون الخفيفة اثبت الثانى الاخفش وانكره الزجاج والسيرافى
قال الرضى سمى تنوين الترنم لانه لترك الترنم وذلك لان حرف الاطلاق يناسب
الترنم فى حذفه بايراد التنوين ترك الترنم وصرح التسهيل ايضا بانه للاشعار

بترك الترنم ولا يخفى ان قول المصنف يدل على انه للترنم فالاولى ما قيل ان هذا التنوين يسهل ترديد الصوت فى الخيشوم وهو من اسباب الترنم وهذا التنوين لا ينافى اللام ويدخل فى الافعال قال الرضى لم يوجد فى الحرف وان ابى وجوده فيه خارجا عن القياس وعدم وجوده فى الحرف يستفاد من التسهيل ايضا قيل عد تنوين لا معنى له من الحروف تسامح قلت كعد سائر الزوائد قال (ويحذف) اى التنوين فظاهره انه اى تنوين والمراد وجوب الحذف (من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم) وفى بعض النسخ آخر والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فتقول ابو بكر بن محمد بلا تنوين وهذا الحكم منقوض بزيد الظريف ابن عمرو حيث لا يحذف تنوين زيد فالصواب العلم الموصوف بابن غير مفصول بشئ مضافا الى علم آخر هذا اذا لم يسم بشئ مع التنوين حتى لو جعل تنوين جزء الاسم لا يصح حذفه والمراد بابن الابن والابنة لا البنت ايضا لانه لا يجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان اجودهما عدم الحذف وفلان وفلانة وضل وطامر وهى وبى فى حكم العلم فان ضل بن ضل وطامر بن طامر وهى بن هى وبى بن بى بن زيد والمراد الوصف النحوى ولا يحذف من زيد بن عمرو جملة وكما يحذف الف بن خط قيل دون ابنة وقد يترك الحذف فى ضرورة الشعر كقوله وجارية من قيس بن ثعلبة كما قد يحذف من غير العلم المذكور فيه نحو وحاتم الطائى بن وهب المائى وقوله * فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا * (نون التأكيد خفيفة) ساكنة حاصلة بحذف المتحركة عن المشددة تخفيفا عند الكوفيين وعند البصريين كالثقيلة هى الاصل (وثقيلة مفتوحة) هى كذلك فى اصل الوضع اجماعا ولا يخفى انها تحتمل ان تكون حاصلة بتضعيف الساكنة لمزيد التأكيد (مع غير الالف) فانها مع الالف مكسورة كما سيذكر (تختص بالفعل المستقبل) المستعمل (فى الامر) ولم يرد بالامر ما هو المصطلح حتى لا يشمل ما دخله لام الامر بل المعنى المصدرى (والنهى والاستفهام والتمنى والعرض) والتحضيض نحو هلا تضربن ولقد جمع الكل عبارة التسهيل تلحقان جوازا فعل الامر والمضارع التالى اداة طلب (وقلت فى النفى) الاولى واتى قليلا ليكون فى حيز قوله تختص ولا ينتقض به الاختصاص والقلة فى النفى بلا متصلة بالفعل المضارع ممنوعة وكيف لا وقد جعله ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كما هى على الاصح ولعله اراد بالنفى ما يشمل بدخول لم قال سيبويه يدخل

بعد لم تشبيها لها بلا النهى من جهة الجزم قال * يحسبه الجاهل مالم يعلما شيخا
على كرسيه معمما * (ولزمت فى مثبت القسم) اى فى جواب القسم المثبت
وشارح قال التركيب من باب جرد قطيفة اتى بكلمة ضعيفة والاولى ومثبت
القسم لزوما لما عرفت وذلك منتقض بقوله تعالى * ولسوف يعطيك ربك *
وبقوله تعالى * ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون * والصواب فى مثبت
القسم الخالى من حروف تنفيس وعن جار متقدم عليه متعلق به (وكثرت
فى مثل اما تفعلن) اى شرط زيد فى اداته ما من غير لزوم كما يتبادر من اما
وهو المطابق للتسهيل حيث قيد ما الزائدة بالجائزة الحذف لكن فى الرضى
سواء جاز حذف كما فى اما تفعلن وسيما تفعلن وايهم ما يفعلن وايتما تكونن
او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما ويدخل التقليل المكفوف بما
ايضا نحو قلما تفعلن وربما تفعلن وقد يلحق الشرط من غير ما نحو قوله
من يثقفن منكم فليس ئائب ابدا وقد يلحق جواب الشرط من غير ضرورة
نحو قوله متى ما يأتك الخير ينفعنا وانما يلحق اسم الفاعل اضطرارا وربما
لحقت المضارع الخالى من الشروط (وما قبلها) اى نون التأكيد (مع
ضمير المذكورين) وهو الواو (مضموم) ليدل الضمة على الواو المضمومة
وفى مالم يحذف للاطراد (ومع المخاطبة مكسور) ليدل الكسرة على الياء
والاطراد (وفيما عدا ذلك) المذكور (مفتوح) ويستثنى منه التثنية وجمع
المؤنث ومن قال عد ما قبل الف التثنية والف الفصل ما قبل النون لان
الالف ليس حاجزا حصينا فقد ترك طريقا مبينا وتقول انت والعرب
فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تبالى بالتقاء الساكنين
كما كنت تحاشى عنه فى اضربون واضربين لانهما اخف وحذف الالف
فيهما متعذر للالتباس فى التثنية واجتماع النونات فى الجمع المؤنث فجعل
النون فيهما بمنزلة الجزء لانه لا يثقل الكلمة بجعلها جزء بخلاف جمع
المذكر والمخاطبة فلم يجعلا كلمة واحدة وعدا كلمتين (ولا تدخل الخفيفة)
للزوم التقاء الساكنين على غير حده (خلافا ليونس) فانه يجوزه فيهما
كما يجوز فى حال الوقف او يدفع التقاء الساكنين بتحريك النون بالكسر
وعليه يحمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف على قراءة ابن ذكوان وجعل
التسهيل والرضى الكوفيين مع يونس فان قلت يزول التقاء الساكنين
فى اضربانى بنون الخفيفة مع الوقاية واضربان نعمان بادغام الخفيفة

فى نون نعمان قلت منع سيبويه الدخول هنا ايضا لان التشديد غير لازم (وهما) اى النون (فى غيرهما) هذا القيد بالنسبة الى النون المشددة للاحتراز عن المشددة فيهما وبالنسبة الى الخفيفة بيان الواقع على مذهب الجمهور اذ لا تكون الا فى غيرهما (مع الضمير البارز) وهو واو الجمع وياء المخاطبة (كالمنفصل) من الكلمة وفى حكم كلمة اخرى فيعامل مع المدة فى الاخر اذا لاقيهما معاملة مدة لاقت كلمة منفصلة ساكنة الاول فيحذف معها كما يحذف مع الكلمة المنفصلة و يحرك معها كما يحرك مع الكلمة المنفصلة (فان لم يكن) اى ان لم يكن البارز فى غيرهما وهو ثلثة اقسام ان يكون البارز فيهما او يكون مستترا فى غيرهما او لا يكون ضمير نحو هل يرين زيد (فكالمتصل) و بهذا ظهر وجه مساغ اضربان واضربنان دون اضربون واضربين والشارحون غفلوا عن مقصوده فجعلوا قوله فان لم يكن اشارة الى ما يكون فيه ضمير مستتر فقط والمراد بكونه كالمتصل انه كالجزء من الكلمة فصار واوغزون فى حكم حرف علة فى الوسط فكما لا يسقط فى الامر حرف العلة فى غير الاخر لم يسقط فى اغزون واذا ثبت ففتح لان ما قبل النون مفتوحة فى الواحد فثبت فى هل ترين رعاية للطرد وهذا معنى قوله (ومن ثم قيل هل ترين) واغزون دون اغزن بحذف الواو كما فى اغز لانه صار وسطا لكون النون كالمتصل (وترون) كما قيل تروا القوم (وترين) كما قيل ترى القوم (واغزون) لا اغزن (واغزن) كما يقال اغزو الكفار (واغزن) كما قيل اغز الكفار و بهذا اندفع ما اعترض به الرضى ان كون النون كالمتصل لا يوجب بقاء المدة فى الواحد لان واو الجمع ايضا كالمتصل ولا يبقى معه المدة ولو اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل بقاء المدة فى اغزون محمولا على بقائها فى اغزوا لانه ينتقل الكلام الى اغزوا فكما يقال فى اغزوا يجرى فى اغزون فلبس الحمل الا تطويل المسافة على انه اذا انتقل الكلام الى اغزوا قلنا لم يحذف الواو لانه لا موجب لحذفها فاذا صار اغزون مثله لم يحذف فيه ايضا (والمخففة تحذف للساكنين) ولا ينتقض باضربن فانه لم يحذف للساكنين بل حذف المدة لان المراد ساكنان اولهما النون بدليل ان الحذف للساكنين لا يكون الا للاول ولا يحرك كالتنوين وفى الوقف كما يحذف التنوين (فيرد ما حذف) لاجل الخفيفة بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله اذا اسقط بالوقف فيقال

فى قاض قاض لا قاضى (والمفتوح ماقبلها تقلب الفا) هذا مستثنى من الحكم
السابق ومن حسن خاتمة الكتاب ختمه بالالف كافتتاحه به الهى كما انعمت
علينا بشرح الفن فى هذا الكتاب واتممت نعمتك باتمامه على وجه الصواب
والهمتنا فيه بما لا يعد ولا يحصى من فصل الخطاب وفقنا بشكر يكون به
للعتيد والجديد مزيد استجلاب واجعله دافعا للعقاب ومقتضيا الحسن المآب
وموجبا لجزيل الثواب وهداية لمن اقتدى به من العلماء والطلاب واجعله
سببا اشفاعتهم دون المخاصمة يوم الحساب الهى ليس فى الاشتغال به
معذرتى الا انه لم يكن تحت مقدرتى فلما كتب فيه الاما وهبتنيه كما تفيض
المطر السحاب اللهم اجعله غيثا منبتا لمعارف كلامك فى قلوب الاحباب
انبات المطر الازهار والخضر فيما هو اطيب من التراب الهى ارض
الجنة قيعان وهذه زراعتى فربها رب واجب مسئلتى وتقبل
ضراعتى وصل على خير الوسائط بعدد المركبات
والبسائط صلوة تدعوه الى شفاعتى
وعلى آله وصحبه الذين
بعبوديتى لهم افتخارى
وبراعتى

قد تم طبع شرح الكافية للفاضل العصام بعون الله الملك العزيز العلام *
بمطبعة دار السلطنة السنية * صانها الله تعالى عن الآفات والبليه *
فى زمان سلطنة سلطاننا افخم السلاطين * واعظم الخواقين * السلطان عبد
المجيد خان * لازالت شموس شوكته مشرقة فى كل حين وآن * ووقع ختام طبعه
بنظارة العبد المحتاج الى كرم الله الذى زاته جلت * محمد اسعد
صفوت * وذلك آخر محرم الحرام لسنة ست
وخمسين ومأتين
والف




Digitized by Google

